حالة المدن العربية ٢٠١٢ / ٢٠١٣

تحديات التحول الحضري

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

© برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ٢٠١٢
جميع الحقوق محفوظة
ص. ب. ٣٠٠٣٠ نيروبي ٠٠١٠٠ ، كينيا
هاتف: ١٢٠ ٧٦٢٣ ٢٠ ٢٥٤ +
فاكس: ٩٠٤ ٧٦٢٣ ٢٠ ٢٥٤ +
عنوان البريد الإلكتروني: habitat.publications@unhabitat.org
الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org

الطبعة الثانية - ديسمبر ٢٠١٢
الرقم التسلسلي: رت/ ٠٢٢ / ١٢ أ
ردمك (تسلسل): ٨-١٣٣٣٩٧-١-٩٢-٩٧٨
ردمك (عدد): ٥-١٣٢٤٣٦-١-٩٢-٩٧٨

إعداد وتصميم مايكل جونز، نيروبي، كينيا
الترجمة العربية والتدقيق: ديانا نغوي،
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

صورة الغلاف الأمامي: مدينة الكويت، الكويت. © ناصر بوحمد / شاترستوك
صور الغلاف الخلفي (بالترتيب من اليمين إلى اليسار): ١. مدينة القاهرة، مصر. © جويل كاريليت / آي ستوك فوتو
٢. معبد هرقل ، مدينة عمان، الأردن. © أحمد أ. عطوة / شاترستوك
٣. مدينة طرابلس، ليبيا. © باتريك بوندل / شاترستوك
٤. مكة المكرمة، السعودية. © أحمد فيصل يحيى / آي ستوك فوتو
٥. جوبا، جنوب السودان. © فرونت بايج / شاترستوك

إخلاء المسؤولية القانونية
إن التسميات وعرض المواد في هذا التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأية دولة، أو إقليم، أو مدينة أو منطقة أو أي سلطة من سلطاتها، أو فيما يخص حدودها أو تخومها. كما أن الإشارة إلى أسماء أي من الشركات أو المنتجات والعمليات التجارية لا تعني أي إقرار لها من جانب الأمم المتحدة. يمكن الاقتباس من التقرير، باستثناء الصور، وإعادة النشر دون موافقة مسبقة شريطة الإشارة إلى المصدر.

UN HABITAT

حالة المدن العربية ٢٠١٢ / ٢٠١٣

تحديات التحول الحضري

الطبعة الثانية - ديسمبر ٢٠١٢

أصبحت المدن العربية خلال الشهور القليلة الماضية منطلقاً لدعوات شجاعة للمطالبة بآليات حكم أفضل، وإدارة اقتصادية أكثر كفاءة، بالإضافة للمطالبة بتعزيز كل من معايير الشفافية والحرية، حيث ترددت أصداء هذه التطلعات المشروعة لحقوق الإنسان وكرامته في كافة أنحاء العالم.

عبر العصور الماضية، أفرزت المدن العربية أكبر الإنجازات والموروثات البشرية، وفي الحاضر، فلا بد لنا من ضمان استدامة وشمولية هذه المدن – بحيث تكون قادرة على الحفاظ على تراثها الثقافي والروحي، في ظل تمكنها من تحقيق مستويات الرفاه اللازم للأجيال القادمة.

إن تقرير حالة المدن العربية لعام ٢٠١٢، والذي تم إعداده في الوقت المناسب، يطرح تقييماً ضرورياً لكل من مستوى التقدم المحرز والمشكلات الناشئة في مراكز الحضارة الإنسانية هذه والتي تشهد وتيرة متسارعة من التحضر، وذلك في ضوء إشارته على سبيل المثال إلى قضية الأحياء المتدهورة في المدن والتي باتت تشهد تضاؤلاً في أنحاء واسعة من المنطقة . فضلاً عن إشارته إلى الابتكارات الحضرية التي يجري تطبيقها بسرعة مذهلة للغاية. بيد أنه يشير في المقابل إلى العديد من المجتمعات العربية والتي لا تزال تعاني تحت وطأة النزاع، والفقر المدقع، والتخلف عن مواكبة عمليات التنمية والتطوير.

وعلى صعيد آخر، فإن هياكل الإدارة التي تتسم بالمركزية الشديدة عادة ما تؤدي إلى تقويض كفاءة الإدارة المحلية، وتوفر أرضاً خصبة لنمو الفساد، بالإضافة لتقويض المشاركة السياسية والقضاء على الصلة بين المواطنين والمستويات الحكومية الأقرب لهم. إن هذه الصحوة العربية قد ساهمت في تحقيق التغيير الذي لاقى ترحيباً واسعاً، ولكن، لا يزال هنالك الكثير مما يتعين تنفيذه في المناطق التي باتت تشهد نشوء أشكال من التحولات الديمقراطية.

كما يسلط هذا التقرير الضوء على فئة الشباب، ممن يشكلون الغالبية العظمى من السكان في معظم الدول العربية، والتي سجلت أيضاً معدلات مرتفعة من البطالة. علاوة على ذلك، فعادة ما يكون هنالك تقارب بين هذه الاتجاهات في مدن المنطقة، وذلك في ظل تدني مستويات الفرص المتاحة والآفاق القاتمة للنهوض والتقدم على كل من المستويين الشخصي والمهني، مما قد يسفر عن نشوء تأثيرات تعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة.

وتعد كل من الدول والمدن العربية في مواجهة لحظة حاسمة، حيث أنه ولدى البحث في التحديات المستقبلية؛ يمكن القول بأن تقرير حالة المدن العربية لعام ٢٠١٢ يقدم رؤية وتحليلاً هامين للإعلام والتنوير، وهنا، فإنني أوصي بهذا التقرير لطائفة عالمية واسعة من المهتمين في هذا المجال.

بان كي مون
الأمين العام
الأمم المتحدة

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم هذا الإصدار الأول من تقرير حالة المدن العربية، والذي يمثل أحدث إصدار لسلسلة متنامية من الإصدارات التي يتم إعدادها على المستوى الإقليمي والخاصة بحالة المدن، والتي تتضمن كلاً من مناطق إفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

إن الدول العربية لربما تشكل الإقليم الأكثر تنوعاً في العالم بين سلسلة تقاريرنا عن حالة المدن حتى الوقت الحاضر، وذلك في ظل التباين على صعيد الكثافة السكانية التي تم تسجيلها في دول المنطقة وفقاً لبيانات عام ٢٠١٠ والتي تراوحت ما بين ١٩١ ألف نسمة في جزر القمر إلى ما يزيد عن ٨٤ مليون نسمة في مصر. علاوة على ذلك، ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي للعام ذاته، تمت الإشارة إلى أن معدلات النصيب الفردي من إجمالي الناتج المحلي قد تراوحت ما بين ٨٦٢ دولاراً أمريكياً في جزر القمر و٧٤,٩٠١ ألف دولار في قطر. أما فيما يتعلق بمعدلات التعليم في المنطقة؛ فقد حلت الكويت في المرتبة الأولى بنسبة ٩٤,٥ في المائة مقابل ٥٥,٨ في المائة فقط في موريتانيا. وبالمثل، فقد سجلت الكويت معدل خضر بنسبة ٩٨,٤ في المائة على المستوى الوطني مقابل نسبة لم تتجاوز ٣١,٨ في المائة فقط في اليمن.

كما يتضح أيضاً وجود العديد من الخصائص المشتركة بين دول المنطقة والتي تتجاوز نطاق سمة العروبة التي تجمع فيما بينهم، حيث تشكل كل من الديانة والثقافة الإسلاميتين السمة الأبرز بين مختلف السمات المشتركة بين هذه الدول، بالإضافة لسمات أخرى، بما في ذلك الزيادة الكبيرة الحاصلة في الكثافة السكانية الشابة، ومعدلات البطالة والبطالة المقنعة والواسعة بين أفراد هذه الشريحة. عدا عن ذلك، فتتسم بعض هذه الدول، على سبيل المثال لا الحصر، بانتشار نظم الإدارة التي تتسم بدرجة عالية من المركزية، والتي باتت محل اعتراض شرائح سكانية واسعة، إضافة لتنامي معدلات الطلب على إمدادات المياه العذبة، وتزايد الشعور بالتأثيرات الناجمة عن تغير المناخ.

لقد كان العام ٢٠١١ عاماً مفصلياً في تاريخ الدول العربية، وهنا، فإنني أشير لما بات يطلق عليه "الربيع العربي". وضمن هذا السياق، فيمكن الإشارة أيضاً إلى الإصدار الأول لتقرير حالة المدن الإفريقية والذي تم إطلاقه في مطلع عام ٢٠٠٨ – والذي تضمن تغطية للدول العربية التي تقع في القارة الإفريقية – حيث تضمنت الرسائل المنبثقة عن هذا التقرير نصيحة مقتضبة وواضحة في الوقت ذاته لحكومات دول شمال إفريقيا والتي نصت على ضرورة تنفيذ الإصلاحات الواسعة في كل من الميادين السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتي تشكل الحل الوحيد للحيلولة دون نشوء الاضطرابات الواسعة النطاق في المدن الكبرى.

وقد حذر التقرير أيضاً من اجتماع العديد من العوامل المشتركة والتي تشكل مزيجاً يبعث على انفجار الأوضاع في هذه الدول، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة بين أعداد كبيرة من الشباب في المدن، والنقص في المساكن الميسورة التكلفة، وما ينجم عن ذلك من ضغوط تنعكس على قدرة المجتمعات على تلبية احتياجات المعدلات المتزايدة للأسر الحديثة. وقد كانت الأحداث الناشئة في عام ٢٠١١ خير دليل على صحة هذه التوقعات.

إن منطقة الدول العربية قد باتت في مواجهة مفترق طرق تاريخي في الوقت الراهن، وذلك في ضوء التطورات التي شهدتها على كل من المستويات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. ولذلك، فأود هنا تكرار الرسالة التي تمت الإشارة إليها في طيات تقرير حالة المدن الإفريقية لعام ٢٠٠٨ لما لها من أهمية بالنسبة للمنطقة العربية ككل:

إن التحدي الناشئ يتمثل في إعادة صياغة كل من السياسات الاجتماعية والحضرية بهدف تحقيق معدلات مستدامة على صعيد النمو الاقتصادي والظروف المعيشية اللائقة بما يعود بالنفع على الشرائح السكانية الشابة والفقيرة والتي تشهد وتيرة متسارعة من النمو. إلا أن المواجهة ما بين كل من أشكال التحضر والحداثة لا يمكن حلها إلا من خلال المنطقة بحد ذاتها. ولكن النتائج المتمخضة عن السياسات والرامية لتحقيق دمج أفضل للدول العربية في الاقتصاد العالمي....وفيما بين بعضها البعض...هي التي سوف تساهم في تحديد مستقبلها.

وعلى صعيد آخر، يعمل برنامج الموئل على تعزيز الدور الاقتصادي لكل من المدن العربية ولشتى مدن العالم على حد سواء، لكننا نهدف أيضاً لضمان ملائمة آليات التخطيط الحضري بغية التمكن من مواجهة التحديات الحالية الناشئة في المناطق الحضرية.

وفي الختام، فأود أن أشيد بالتعاون المتميز بين مختلف الوكالات لدى إعداد هذا التقرير والمنبثق عن الروح الحقيقية لمنظمة أمم متحدة واحدة ، كما أود أن اتقدم بالشكر لجميع شركائنا لما قدموه من مساهمات، ورؤى، وتعاون لإنجاز هذا العمل.

الدكتور جون كلوس
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الموئل

شكر

لقد تم إعداد هذا التقرير بالاستناد إلى تقرير أولي يطرح خلفية عن حالة التنمية الحضرية بالمدن العربية والذي تم إعداده من قبل مكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في الكويت وبمساهمة مجموعة كبيرة من الخبراء والمختصين، حيث يشكل محاولة لاستعراض مختلف الظروف والاتجاهات السائدة في جميع أنحاء منطقة الدول العربية وبحثها بشكل مفصل. كما تضمنت مراحل الإعداد لهذا التقرير تنظيم أول اجتماع لفريق الخبراء، بتاريخ ٢٨ و ٢٩ أبريل / نيسان ٢٠١٠، وذلك بمقر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، في دولة الكويت. أما الاجتماع الثاني، فقد تم باستضافة كريمة من جامعة الدول العربية، خلال الفترة ما بين ١ – ٣ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٠ في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية، تلاه اجتماع آخر لمجلس التحرير في مدينة عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، في الفترة ما بين ٢٠ – ٢١ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١ والذي ضم مجموعة من المختصين لاستعراض ومناقشة النسخة الموحدة للتقرير.

إن إعداد هذا التقرير لم يكن ممكناً لولا الدعم المالي الكريم الذي تقدمت به حكومة دولة الكويت ودون التعاون الذي قدمته منظمة المدن العربية. كما يود برنامج الموئل أن يعرب عن امتنانه لحكومة النرويج لمساهمتها المالية في تنظيم اجتماع مجلس التحرير، ولأغراض إعداد التصميم الجرافيكي للتقرير.

لقد تم التنسيق لإعداد هذا التقرير بمشاركة كل من الدكتور طارق الشيخ والآنسة دلال الراشد من مكتب برنامج الموئل في الكويت. كما ساهم كل من يوس ميسيلاند ولوسونغو كاياني من مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الإقليمي لمنطقة إفريقيا والدول العربية في وضع التصور العام للتقرير وتصميم عملية الصياغة. وقد تم إعداد النسخة الأولية للتقرير بمساهمة الدكتور طارق الشيخ وفكتوريا ويسنوسكي-أوتيرو في مكتب برنامج الموئل في الكويت، إضافة لذلك، ساهم كل من السادة دانيال بيو، المدير السابق لشعبة التعاون الإقليمي والتقني في برنامج الموئل، وعليون باديان، مدير مكتب مشروع برنامج الموئل، في توفير التوجيه العام خلال عملية صياغة التقرير النهائي .

كما نتوجه بالشكر إلى الدكتورة منى سراج الدين، المؤلف الرئيسي للتقرير، وفريق الخبراء الذي شارك في توفير الدعم لها لدى إعداد التقرير، والمكون من كل من: كندرا ليث، وماريا لويز فرناندیز مانسفيلد، وليندا شي، وفرنسوا فيغيير.

ويتضمن التقرير مساهمات متعددة من مجموعة من الخبراء الإقليميين ممن قدموا تقارير خاصة بدول محددة، حيث ساهم فريق برنامج الموئل في صياغة الفصل الأول من التقرير، في حين ساهم الدكتور عبد العزيز عديدي في إعداد الفصل الثاني (منطقة المغرب). كما ساهم كل من الدكتور ناصر ياسين والسيدة دانيا الرفاعي في إعداد التقرير الخاص بجمهورية لبنان، إلى جانب إعداد التقارير القطرية الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة بمساهمة مشكورة من كل من الدكتور رامي نصر الله والسيد فيليب ديكورت. من جانب آخر، تم إعداد الجزء الخاص بمدينة بغداد ضمن الفصل الثالث (منطقة المشرق) من قبل فيونا مكلوني، في حين قدم الدكتور علي عبد الرؤوف التقارير الوطنية الخاصة بكل من قطر ومملكة البحرين. والشكر موصول أيضاً للدكتور سعيد عبد المقصود والذي قدم التقرير الخاص بالمملكة العربية السعودية، في حين ساهمت الدكتورة راضية الهاشمي في إعداد التقارير الخاصة بكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. أما التقارير والمعلومات الخاصة بدولة الكويت، فقد تم إعدادها بمساهمة كل من الدكتور طارق الشيخ والسيدة سارة الدويسان، إلى جانب مساهمة المهندس عيد الخالدي لما قدمه من إحصاءات وبيانات إقليمية قيمة للفصل الرابع (دول مجلس تعاون الخليج). إضافة لذلك، فيتوجه البرنامج بالشكر للدكتور صلاح عثمان لمساهمته في إعداد التقرير الخاص بالسودان، والمهندسة ياسمين العوضي لإعدادها التقرير الخاص بالجمهورية اليمنية بغرض إدراجها ضمن الفصل الخامس (منطقة دول الجنوب). وقد تم إعداد جميع الوثائق المرجعية لمختلف الدول التي شملها هذا التقرير من قبل كريس هوروود، وعملت لوسونغو كاياني على جمع المرفق الإحصائي استناداً إلى بيانات من تقرير *حالة المدن الإفريقية لعام ٢٠١٠ وآفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩* والذي تم إعداده من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (ديسا).

وقد ساهم الخبراء التالية أسماؤهم والمشاركين في الاجتماعات التي تم تنظيمها في كل من مدينتي الكويت والقاهرة في إثراء التوجيهات الخاصة بإعداد التقرير:
عبد العزيز عديدي، آدم عبد المولى، بسيوني عبد الرحمن، أحمد العدساني، ضاري العجمي، عبد الرحمن الدعيج، صهيب اللبدي، علي عبد الرؤوف، ساطع أرناؤوط، ياسمين العوضي، دينا البحيري، دانيال بيو، رنوة عدلي بسيسو، حسين دشتي، سارة الدويسان، عاصم الجزار، ثابت الهارون، راضية الهاشمي، كريس هوروود، لوسونغو كاياني، محمد كاظم، عيد الخالدي، يوس ميسيلاند، فيونا مكلوني، إدواردو مورينو، رامي نصرالله، تريفور بيرسون، جيري بوست، دانيا الرفاعي، ساندرا الصالح، غسان السمان، موفق الصقار، منى سراج الدين، إيهاب شعلان، سحر الشوا، طارق الشيخ، مونيكا الشوربجي، ديفيد سيمز، علي شبو، دعاء الشريف، أحمد طه، مها يحيى، وناصر ياسين.

كما يعرب برنامج الموئل عن عميق شكره للتوجيه المقدم من قبل السادة أعضاء مجلس التحرير والتالية أسماؤهم:
عبد العزيز عديدي، علي عبد الرؤوف، علي شبو، عليون باديان، سعادة السيد عمار غرايبة، رئيس لجنة أمانة عمان الكبرى سابقاً، دلال الراشد، دانيا الرفاعي، دانيال بيو، إدواردو مورينو، غسان السمان، حاتم طه، جان ميوسين، يوس ميسيلاند، لوسونغو كياني، مها يحيى، محمد كاظم، منى سراج الدين، باوليوس كوليكوسكاس، رياض طبارة، رياض طبوني، طارق الشيخ، ساطع أرناؤوط، وليد العربي، ومعالي المهندس يحيى الكسبي.

أما دراسات الحالة التي يتضمنها التقرير، فقد تم إعدادها بمساهمة مشكورة من كل من السادة التالية أسماؤهم:
نادیا مطر، یاسمین العوضي، دوروثي فون بريننتو، راضية الهاشمي، يوس ميسيلاند، فيونا مكلوني، رامي نصر الله، صلاح عثمان، علي عبد الرؤوف، موفق الصقار، علي شبو، طارق الشيخ، ديفيد سيمز، ومها يحيى.

فهرس المحتويات

	كلمة الأمين العام	**ii**
	تقديم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	**iii**
	شكر	**iv**
	منطقة الدول العربية: أبرز النتائج والرسائل	**vii**
	ملخص تنفيذي	**viii**
١.	**حالة المدن العربية لعام ٢٠١٢**	**xii**
١,١	ملخصات الأبواب الخاصة بالأقاليم الفرعية	١
	ملخص حول دول منطقة المشرق العربي	٢
	ملخص حول دول منطقة المغرب العربي	٣
	ملخص حول منطقة دول مجلس تعاون الخليج العربية	٥
	ملخص حول دول منطقة الجنوب العربي	٧
١,٢	الأبعاد التاريخية	٩
١,٣	المدن العربية الكبرى	١٤
١,٤	الهجرة عبر الوطنية	١٦
١,٥	اللاجئون والنازحون داخلياً	١٧
١,٦	الأمن الإقليمي للطاقة، والغذاء والمياه في المناطق الحضرية	١٨
١,٧	المحاور الإقليمية وأطر التعاون	٢١
١,٨	القضايا الناشئة في مجالات الحكم والإدارة	٢٢
	المرفق الإحصائي	٢٥
٢.	**حالة مدن دول المشرق العربي**	**٣٢**
٢,١	السكان وعمليات التحضر	٣٣
٢,٢	الدور الإقتصادي المتنامي للمدن	٣٨
٢,٣	التنمية الحضرية والظروف السكنية	٤٨
٢,٤	النقل الحضري	٥٩
٢,٥	التحديات البيئية الناشئة في المناطق الحضرية	٦١
٢,٦	نظم الإدارة الحضرية	٦٨
٢,٧	الهجرة والتحويلات المالية	٧٢
٢,٨	المحاور الإقليمية وأطر التعاون	٧٤
	المرفق الإحصائي لمنطقة دول المشرق العربي	٧٩
٣.	**حالة مدن دول المغرب العربي**	**٨٨**
٣,١	السكان وعمليات التحضر	٨٩
٣,٢	الدور الإقتصادي المتنامي للمدن	٩٢
٣,٣	التنمية الحضرية والظروف السكنية	٩٧
٣,٤	التنقل في المناطق الحضرية	١٠٥
٣,٥	التحديات البيئية الناشئة في المناطق الحضرية	١٠٨
٣,٦	أنظمة الإدارة الحضرية	١١٣
٣,٧	الهجرة والتحويلات المالية	١١٦
٣,٨	المحاور الإقليمية وأطر التعاون	١١٨
	المرفق الإحصائي لمنطقة دول المغرب العربي	١٢١
٤.	**حالة مدن دول مجلس تعاون الخليج العربية**	**١٢٨**
٤,١	السكان وعمليات التحضر	١٢٩
٤,٢	الدور الإقتصادي المتنامي للمدن	١٣٣
٤,٣	التنمية الحضرية والظروف السكنية	١٤٤
٤,٤	التنقل في المناطق الحضرية	١٥١
٤,٥	التحديات البيئية في المناطق الحضرية	١٥٤
٤,٦	أنظمة الإدارة الحضرية	١٦٠
٤,٧	الهجرة والتحويلات المالية	١٦٥
٤,٨	المحاور الإقليمية واطر التعاون	١٦٨
	المرفق الإحصائي لمنطقة دول مجلس تعاون الخليج العربية	١٧٤
٥.	**حالة مدن دول الجنوب العربي**	**١٨٤**
٥,١	السكان وعمليات التحضر	١٨٥
٥,٢	الدور الإقتصادي المتنامي للمدن	١٨٩
٥,٣	التنمية الحضرية والظروف السكنية	١٩٣
٥,٤	التنقل في المناطق الحضرية	١٩٧
٥,٥	التحديات البيئية في المناطق الحضرية	١٩٩
٥,٦	أنظمة الإدارة الحضرية	٢٠٥
٥,٧	الهجرة والتحويلات المالية	٢١٠
٥,٨	المحاور الإقليمية واطر التعاون	٢١٢
	المرفق الإحصائي لمنطقة دول الجنوب العربي	٢١٣
	قائمة المراجع	٢٢١

قائمة الصناديق

الصندوق ١: الروح والهوية في المدينة العربية ١١
الصندوق ٢: الحفاظ على التراث العمراني العربي ١٣
الصندوق ٣: الأراضي الفلسطينية المحتلة - الآثار المترتبة على النظام الإقتصادي الحضري، والشكل الحضري والتنقل في المناطق الحضرية نتيجة الإحتلال ٤٠
الصندوق ٤: الأراضي الفلسطينية المحتلة – تهجير المهجرين ٤٢
الصندوق ٥: اللاجئون العراقيون في سوريا ٤٣
الصندوق ٦: مدينة بغداد: أثر النزاع على الحياة اليومية ٤٩
الصندوق ٧: المجمعات السكنية المغلقة في لبنان: النشأة وإتجاهات النمو ٥٠
الصندوق ٨: التمويل العقاري الإسلامي ٥١
الصندوق ٩: مرفق تطوير المناطق العشوائية في مصر ٥٣
الصندوق ١٠: الأردن – معالجة نقص المياه في المناطق الحضرية ٦٤
الصندوق ١١: برنامج تحديث الإدارة البلدية في سوريا ٧٠
الصندوق ١٢: تونس والمغرب – تجارب ترقية الأحياء المتدهورة والتطوير السكني – نماذج وكالة التهذيب والتجديد العمراني ٩٨
الصندوق ١٣: العودة إلى نظام المدينة المدمجة؟ ٩٩
الصندوق ١٤: برنامج تويزا في موريتانيا ١٠١
الصندوق ١٥:المبادئ الإسلامية والأراضي: فرص للمشاركة ١٠٣
الصندوق ١٦: قطر، والبحرين، والسعودية: إقتصاد المعرفة في مرحلة ما بعد النفط ١٣٤
الصندوق ١٧: أثر الأزمة المالية العالمية على قطاع التطوير العقاري في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٣٧
الصندوق ١٨: الشباب، والثروة والصحة في دول مجلس تعاون الخليج العربية : مراجعة بسيطة لمشكلة جمة ١٤٢
الصندوق ١٩: سكن العمالة الوافدة في الكويت ١٤٨
الصندوق ٢٠: خطة النقل الإستراتيجية في دبي ١٥٢
الصندوق ٢١: الإستجابات الرامية لمعالجة نقص المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٥٥
الصندوق ٢٢: الإدارة الحضرية للمدن المقدسة ١٦٢
الصندوق ٢٣: التكامل الإقليمي بين دول مجلس تعاون الخليج العربية ١٧١
الصندوق ٢٤: جسر قطر - البحرين: إقليم حضري ناشئ ١٧٢
الصندوق ٢٥: السودان - الهجرة إلى الخرطوم ومنهج دار السلام ١٩٤
الصندوق ٢٦: اليمن - الأمن المائي في المناطق الحضرية ٢٠٠
الصندوق ٢٧: الصومال: التنمية المساحية، والضرائب العقارية وتمويل عمليات التطوير الحضري ٢٠٨

منطقة الدول العربية: أبرز النتائج والرسائل

- شهدت المنطقة العربية نمواً في الكثافة السكانية الحضرية بمعدل أربعة أضعاف بين الأعوام ١٩٧٠ و ٢٠١٠، كما تشير التوقعات إلى احتمالية نمو هذه النسبة بنحو الضعف مرة أخرى في غضون الأعوام الأربعين المقبلة.

- تشير التوقعات إلى استيعاب المدن المتوسطة لمعظم معدلات النمو الحضري مما يتطلب تعزيز كلاً من القدرات والكفاءات الإدارية في المدن بغية إعدادها لاستقبال هذا النمو.

- ثمة العديد من العوامل الدافعة لعملية التحضر الناشئة في منطقة الدول العربية في الوقت الحاضر، بما في ذلك عمليات التنمية الاقتصادية، والهجرة إلى دول الخليج العربية، وحالات الجفاف والصراع الناشئة، ولكن، لابد من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة النظر في التفاوت بين هذه الأسباب حسب المناطق الفرعية.

- بلغ عدد اللاجئين في الدول العربية في عام ٢٠١٠ ما مجموعه ٧,٤ مليون لاجئ، مقابل ٩,٨ مليون نازح و١٥ مليون عامل وافد لأسباب اقتصادية.

- تطورت عدة مدن رئيسية إلى أقاليم كبرى موسعة، وبعضها يعتبر كأقاليم ناشئة، إن هذه الأنماط الإقليمية الجديدة للتحضر تميل إلى جلب قضايا معقدة ذات صلة بكل من آليات الإدارة الحضرية، والصراع على السلطة، والفراغ في الحكم في جميع أنحاء المنطقة، ولذلك، فلا بد من إيلاء الأهمية القصوى لمعالجة هذه المسائل المتصلة بالإدارة.

- إن أساليب الإدارة الحالية والتي تتسم بدرجات عالية من المركزية تميل إلى تقويض مستوى كفاءة السلطات المحلية في الدول العربية، بالإضافة لإعاقة المشاركة السياسية في المناطق الحضرية، والقضاء على الروابط ما بين المواطنين والمستويات الحكومية الأقرب لهم.

- يتعين على الدول العربية إيجاد تنسيق أفضل من أجل تحقيق التكامل بين أدوار كل من الحكومات المركزية والمحلية، بالإضافة لضرورة تعزيز مستوى مشاركة القطاع الخاص في عمليات التنمية الحضرية.

- تسير معظم الدول العربية في الاتجاه الصائب نحو تحقيق خفض في عدد السكان ممن يقل مستوى دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولاراً إلى النصف، إلا أنه لا تزال هنالك فروق كبيرة وواضحة ما بين دول مجلس تعاون الخليج العربية ودول منطقة الجنوب (جزر القمر، وجيبوتي، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، واليمن)، حيث تتعين معالجة هذه المسألة بوصفها مسألة مرتبطة بالتضامن بين الدول العربية.

- تم تحقيق تقدم ملموس على صعيد تنظيم المناطق العشوائية في مدن بعض الدول العربية، حيث تطرح الدروس المستفادة نماذج هامة يمكن اتباعها في الدول العربية الأخرى.

- تشكل معدلات النقص المتبقية واللافتة في المساكن الميسورة التكلفة نتيجة لارتفاع أسعار الأراضي والناشئة عن عمليات المضاربة، فضلاً عن اعتبارها نتيجة لإجراءات التسجيل العقاري والتي تتسم بالتعقيد والتكلفة الباهظة، ولمحدودية فرص الحصول على التمويل العقاري.

- تعتبر التهديدات المتزايدة والناشئة عن انعدام الأمن الغذائي والمائي في المناطق الحضرية ضمن أبرز المشكلات الاجتماعية التي ستواجه المنطقة في المستقبل القريب، والتي قد تساهم في نمو الإضطرابات الإجتماعية الكبيرة في المناطق الحضرية.

- تعد المنطقة العربية إحدى المناطق الأقل تكاملاً وترابطاً في العالم من حيث التجارة الداخلية، وذلك في ضوء عدم استغلال آليات التكامل الاقتصادي بين الدول، إضافة إلى غياب التنسيق على صعيد البنية التحتية الإقليمية المادية والسياسية.

- ثمة حاجة ماسة لمزيد من التعاون بين الدول العربية بهدف إيجاد موضع إستراتيجي بارز لكل من الدول والمدن على خريطة العالم الآخذ في العولمة.

أهمية تقرير حالة المدن العربية

إن *تقرير حالة المدن العربية لعام ٢٠١٢* يعد الأول ضمن سلسلة التقارير المتخصصة بحالة المدن والصادرة عن برنامج الموئل والذي سيتم تسليط الضوء من خلاله على العالم العربي. كما يعكس هذا التقرير صورة عامة لكل من الظروف والاتجاهات الحضرية السائدة في المناطق الأربع في العالم العربي (المغرب، والمشرق، ودول مجلس تعاون الخليج العربية، ودول الجنوب)، حيث يطرح مناقشة لكل من أوجه الاختلاف والتشابه، والروابط ما بين هذه الدول ضمن سياق المنطقة العربية الأوسع نطاقاً.

من جانب آخر، فيعد هذا التقرير مكملاً لتقرير *حالة مدن العالم للأعوام ٢٠١٠ / ٢٠١١* ، بالإضافة لدوره المكمل للفصل الخاص بمنطقة شمال إفريقيا ضمن تقرير *حالة المدن الإفريقية* للأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. كما تبرز أهمية هذا التقرير أيضاً وأهمية تزامنه لاستعراض القضايا المتصلة بعملية التحضر في المنطقة العربية وذلك في ضوء الأحداث التي شهدتها المنطقة في عام ٢٠١١.

تعتبر المنطقة العربية مهداً لأقدم الحضارات في العالم، بالإضافة لاعتبارها إحدى أكثر المناطق تحضراً. وقد بلغ إجمالي الكثافة السكانية في الدول العربية في عام ٢٠١٠ نحو ٣٥٧ مليون نسمة، بما في ذلك ٥٦ في المائة من سكان المدن، إلا أن هذه المعدلات سوف تواصل نموها، بحيث تصل إلى ٦٤١ مليون نسمة تقريباً بحلول عام ٢٠٥٠، بما في ذلك ٦٨ في المائة منهم من سكان المدن.

سجلت الدول العربية نمواً سكانياً في المدن في عام ٢٠١٠ والذي تجاوز أربعة أضعاف معدلات النمو المسجلة في عام ١٩٧٠، إضافة لذلك، فإن

الشكل ١: المناطق العربية الفرعية وتصنيف الدول

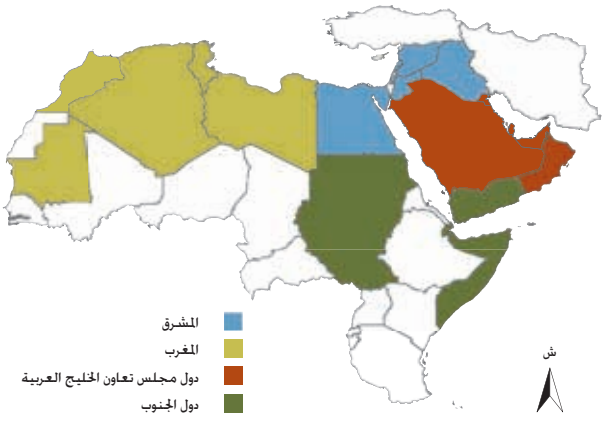

المشرق	المغرب	دول مجلس تعاون الخليج	دول الجنوب
مصر	الجزائر	البحرين	جزر القمر
العراق	ليبيا	الكويت	جيبوتي
الأردن	المغرب	عمان	الصومال
لبنان	تونس	قطر	السودان[1]
فلسطين	موريتانيا	السعودية	اليمن
سوريا		الإمارات	

هذه المعدلات سوف تشهد نمواً بأكثر من الضعف خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٥٠ . كما لوحظ نشوء معظم عمليات النمو التي تم تسجيلها حتى الوقت الحاضر في المناطق المحيطة بالمدن الرئيسية للدول العربية، وذلك على الرغم من تسجيل المدن المتوسطة أو الثانوية لأسرع معدلات النمو في الوقت الحاضر.

وعلى مستوى الإقليم، بلغت نسبة السكان ممن يعيشون دون خط الفقر الوطني[7] المحدد في كل دولة نحو ١٨ في المائة، وتتفاوت النسبة بين دول مجلس تعاون الخليج العربية حيث يبلغ متوسط دخل الفرد ٢٩ ألف دولار، ودول الجنوب (باستثناء الصومال) حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد ١٣٠٠ دولاراً من الناتج القومي. أما فيما يتعلق بدول الخليج، فتشكل العوائد النفطية ما نسبته ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من الموازنات الحكومية مقابل تشكيلها لنحو ٩٥ في المائة من الموازنات الحكومية بالسودان. علاوة على ذلك، توجهت معظم دول الخليج العربية إلى الاستثمار بشكل كبير في كل من مجالات البنية التحتية، وتطوير المساكن، وتقديم الدعم في كل من مجالات الغذاء، والمياه، والطاقة. أما في الدول العربية الأخرى، فقد واجهت الحكومات العديد من القيود والتي حالت دون تمكنها من التخفيف من وطأة الارتفاع الحاصل في أسعار الغذاء والطاقة، الأمر الذي انعكس بدوره على عدم تمكنها من دعم إنتاج السكن الميسور التكلفة.

من ناحية ثانية، تمكنت الدول العربية من تحقيق خطوات ملموسة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيّما في كل من مجالي الصحة والتعليم، بالرغم من محدودية معدلات النمو الاقتصادي التي سجلتها الدول في كل من فترتي التسعينيات والألفية، والأزمة الاقتصادية العالمية الناشئة مؤخراً، واستمرار النزاعات المتفرقة في المنطقة. كما تتجه المنطقة بصورة عامة على المسار الصائب نحو تحقيق خفض بمعدل النصف على صعيد مجموع الأفراد ممن لا يتجاوز دخلهم اليومي ١,٢٥ دولاراً، فضلاً عن تحقيقها لتقدم ملحوظ في كل من مجالات تعميم التعليم الابتدائي، والحد من وفيات الأطفال والرضع، وسد الفجوات بين الجنسين على صعيد معدلات الالتحاق بالمدارس.

بيد أنه لا تزال هنالك العديد من أشكال التفاوت الكبيرة والمستمرة بين كل من المناطق الريفية والحضرية، وكذلك ما بين الدول ذات الدخل المرتفع الأعضاء في مجلس تعاون دول الخليج العربية، والتي يتوقع أن تنجح في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، والدول الجنوبية التي يرجح إخفاقها في تحقيق معظم الغايات الواردة ضمن أهداف الألفية بحلول عام ٢٠١٥، يضاف إليهم كل من موريتانيا، والعراق، والأراضي الفلسطينية المحتلة. أما فيما يتعلق بدول المشرق والمغرب، فثمة تحديات معينة والتي تواجهها تلك الدول بشكلٍ خاص في مجالات خفض معدلات البطالة في صفوف الشباب، وخفض معدل وفيات الأطفال، وتعميم التعليم الابتدائي أيضاً في بضعة دول أخرى.[4]

لقد كانت هنالك العديد من العوامل التي ساهمت في تزايد عمليات التحضر في المنطقة، بما في ذلك عمليات النمو الإقتصادي والتوجه للعمل في دول الخليج العربية، وعمليات النزوح الناشئة عن النزاع وحالات الجفاف. وقد بلغ مجموع اللاجئين المسجلين في الدول العربية نحو ٧,٤ مليون نسمة[5] منذ عام ٢٠١٠، ومعظمهم من الفلسطينيين والعراقيين المقيمين في كل من الأردن وسوريا؛ و ٩,٨ مليون نسمة من الأفراد النازحين داخلياً، ومعظمهم في السودان، والعراق، والصومال، ولبنان، وسوريا، واليمن.[6] و١٥ مليون عامل وافد في دول مجلس تعاون الخليج العربية، حيث يقطن معظمهم في المدن، فضلاً عن تشكيلهم لنحو الثلث من الكثافة السكانية في الأقاليم الفرعية.

تدرك جميع الحكومات العربية أهمية المدن ودورها كمركز لتحقيق الابتكار، فضلاً عن دورها الرئيسي في جذب الإستثمارات، وتوليد فرص العمل، وذلك في ظل تحول هذه المدن إلى محرك رئيسي لتحقيق

تعد مدينة صنعاء في اليمن إحدى أقدم المدن المأهولة في العالم. © أوليغ ناميسنسكي / شاترستوك

التنمية الاقتصادية. عدا عن ذلك، وفي ضوء أشكال التفاوت المرتبطة بمستويات الدخل المنخفض نسبياً في المنطقة، فتشكل المدن عاملاً أساسياً لتقليص نسبة الشريحة السكانية الفقيرة أيضاً.

يساهم كل من قطاعي الصناعة والخدمات، واللذان يتركزان بشكل كبير في المدن، بما معدله ٩٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية. أما القطاع الزراعي، والذي يستحوذ على ٢٥ في المائة من إجمالي القوى العاملة، فقد سجل تدنياً في مستوى حصته من إجمالي الناتج المحلي والتي بلغت ٨ في المائة في عام ٢٠٠٨ [٧]. إضافة لذلك، توجهت العديد من الدول التي تعتمد على العوائد النفطية بشكل كبير إلى تنويع قواعدها الاقتصادية في كل من قطاعات التصنيع، والخدمات، والسياحة، والمعلومات، وذلك في ظل التوجه لتوظيف الشباب الذي يتمتع بمستوى تعليمي جيد.

تتميز المدن بصفة عامة بتوفير فرص أفضل للحصول على الخدمات، ومرافق البنية التحتية، والصحة، والتعليم مقارنةً مع المناطق الريفية، وذلك بالرغم من استمرار تشكيل كل من البطالة والفقر لأهم المظاهر الحضرية المتنامية. علاوة على ذلك، وبالرغم من تحول بضعة مدن رئيسية إلى مراكز رئيسية إقليمية متروبولية أو مناطق حضرية كبرى، إلا أن الحكومات في مختلف أنحاء العالم العربي قد عملت على صياغة السياسات اللازمة لتوجيه الاستثمارات نحو المدن المتوسطة، وذلك ضمن سعيها لتحسين الروابط الاقتصادية ما بين كل من المدن والأرياف، ولتعزيز التنمية بصورة متوازنة في مختلف المناطق الفرعية في كل دولة.

إن ارتفاع معدلات الطلب على كل من المساكن، ومرافق البنية التحتية ونظم الإدارة الحضرية في المدن الرئيسية قد بات يزيد من وطأة الضغط على الحكومات لتوفير الأراضي المخدومة. وبالرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه لتنظيم المناطق العشوائية والتي انتشرت بشكل كبير في أواخر القرن الماضي، إلا أنه لا يزال هنالك نقص كبير في المساكن الميسورة التكلفة في معظم الدول.

إضافةً لذلك، وبالرغم من الدور المتنامي للقطاع الخاص في توفير المساكن للأسر ذات الدخل المرتفع، فلا يزال هنالك نقص في الوحدات السكنية الميسورة التكلفة بالنسبة للأسر ذات الدخل الأدنى، حيث يعزى ذلك لارتفاع معدلات نمو الأسر. كما أن غياب الآليات المناسبة للتمويل العقاري، باستثناء تلك المتوفرة للفئات ذات الدخل المرتفع، قد ساهم في عرقلة عمليات الإنتاج الرسمي للمساكن المخصصة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. إلا أن نشوء الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ وما تلاها من انهيار سوق الإسكان الفاخر قد دفعا بمطوري الإسكان في كل من دول المشرق والمغرب لإعادة النظر في الفرص الممكنة ضمن سوق الإسكان للشرائح ذات الدخل المتوسط.

وعلى صعيد آخر، فقد لوحظ وجود تباين في نسبة انتشار المساكن دون المستوى العادي من دولة لأخرى، وذلك في ظل تشكيل المساكن في الأحياء المتدهورة لجيوب معزولة ومهمشة في بعض الدول، بينما سجلت كل من موريتانيا ودول الجنوب، وبخاصة الصومال والسودان، نسبة تتراوح ما بين ٦٧ و ٩٤ في المائة من سكان المدن ممن يعيشون في الأحياء المتدهورة حيث يعانون من شكل واحد أو أكثر من أشكال الحرمان من المأوى. أما في دول المغرب والمشرق، فعادة ما تميل الشرائح ذات الدخل المتوسط والمتدني للعيش في مناطق عشوائية والتي تتميز بنوعية جيدة وبنية تحتية كافية ولكنها لا تزال تفتقر لسندات ملكية الأراضي.

لقد تمكنت معظم الدول في المغرب والمشرق من إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ المبادرات اللازمة لزيادة المعروض من المساكن الميسورة التكلفة، وذلك من خلال تنفيذ برامج موجهة. وفي المقابل، تتمتع دول مجلس تعاون الخليج العربية والمملكة العربية السعودية بسياسات خاصة لتوفير السكن المناسب لمواطنيها. إلاّ أنه لا بد من الإشارة هنا إلى أحد التحديات البارزة في الوقت الراهن في دول الخليج، والمتمثل في الظروف السكنية للعمالة الأجنبية ذات الدخل المنخفض.

وقد تمكنت دول المغرب، وتونس، ومصر من تحقيق أبرز الإلتزامات الوطنية المرتبطة بترقية الأحياء المتدهورة وإنتاج المساكن الميسورة التكلفة. وبصرف النظر عن اختلاف النماذج التي اتبعتها تلك الدول، إلا أنها قد تمكنت جميعها من إنشاء مؤسسات وطنية مختصة في مجال الإسكان والتي تعمل على إعداد المخططات، وتمويل المشاريع بالتعاون مع القطاع الخاص، إضافة لتنسيق عمليات التنفيذ نيابة عن البلديات المحلية.

برزت تونس كأول دولة عربية تنجح في القضاء على الأحياء المتدهورة، واستعادة المناطق التاريخية، وتنظيم عمليات حيازة الأراضي، وضمان توفير الخدمات الأساسية لفقراء المدن. أما المملكة المغربية، والتي تمتلك البرنامج الأكثر تطوراً في مجال الإسكان الميسور التكلفة بين مختلف الدول العربية، فقد تمكنت من تحقيق خفض في عدد الأحياء المتدهورة بنسبة ٦٥ في المائة خلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٩٠ و ٢٠١٠ .

الشكل ٢: انتشار الأحياء المتدهورة في الدول العربية، البيانات للأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧

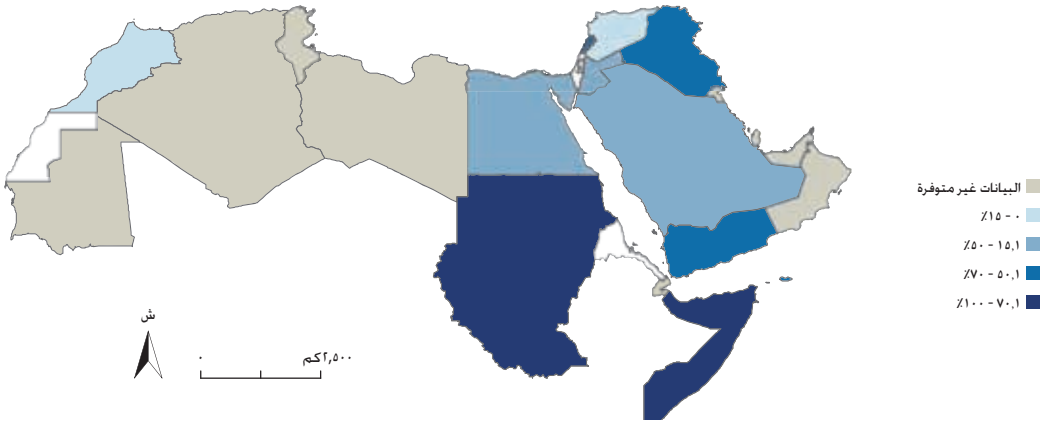

المرجع: المرصد الحضري العالمي، برنامج الموئل

كما تعمل الشركة الوطنية القابضة في المغرب على إنتاج السكن الاجتماعي، وإعادة توطين سكان الأحياء المتدهورة وتطوير المدن الجديدة، وذلك في ظل تعارض قيم الوحدات السكنية المعروضة في الأسواق مع الوحدات السكنية المخصصة للشرائح ذات الدخل المنخفض. من جانب آخر، وفي إطار مختلف أشكال الدعم والحوافز المتاحة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص، يهدف المشروع الوطني للإسكان في مصر إلى إنشاء ما مجموعه ٥٠٠ ألف وحدة سكنية ميسورة التكلفة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١، حيث سيتم تنفيذ معظمها في المدن الجديدة. أما في إمارة أبو ظبي، فقد أشارت الحكومة إلى ضرورة التزام جميع مشاريع الإسكان المستقبلية بتخصيص ٢٠ في المائة من الوحدات السكنية للإسكان الميسور التكلفة، حيث يمكن أن تساهم مختلف هذه المبادرات والدروس المستفادة من تنفيذها في طرح نماذج هامة والتي يجدر بالدول العربية النظر فيها ودراستها لدى شروعها في تنفيذ برامج جديدة للإسكان الميسور التكلفة.

الإتجاهات الناشئة

تتضمن أبرز التحديات التي تواجه المنطقة كلاً من ضرورة توفير فرص العمل المربحة للشباب، والإستعداد لمواجهة التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ. علاوة على ذلك، وفي ظل تشكيل الشباب دون ٢٥ عاماً ما نسبته ٦٠ في المائة من الإجمالي السكاني في الدول العربية، فإنه يتعين على تلك الدول مواجهة هذا التحدي من خلال توفير فرص العمل المناسبة للشباب ممن تتراوح نسبة البطالة في صفوفهم ما بين ١١ في المائة في الكويت و ٣٥ في المائة في المغرب. كما أن المشاعر المتمثلة في خيبة الأمل والفقر الناجم عن ضعف عمليات الحركة والتنقل قد شكلت أحد أبرز الأسباب التي ساهمت في تأجيج معالم التضارب السياسي الناشئة مؤخراً في المنطقة.

تعد الدول العربية من أكثر الدول شحاً بالمياه، والتي سجلت أدنى معدلات النصيب الفردي من المصادر المائية في مختلف أنحاء العالم، ناهيك عن الاستنزاف الذي تشهده احتياطيات المياه الجوفية والتي بلغت معدلات تدعو إلى دق ناقوس الخطر، باستثناء العراق. كما أنه وبالرغم من استهلاك نحو ٨٥ في المائة من الموارد المائية في المنطقة للأغراض الزراعية، إلا أن معظم الدول في المنطقة تعمل على استيراد ما يزيد عن ٥٠ في المائة من استهلاكها الغذائي من الخارج. عدا عن ذلك، فمن المرجح أن تساهم كل من عوامل ارتفاع درجات الحرارة نتيجة تغير المناخ، إلى جانب انخفاض مستويات هطول الأمطار في زيادة ندرة المياه وتواتر حالات الجفاف الشديد، وكذلك خفض مستوى الإنتاجية الزراعية بنسبة تتراوح ما بين ١٠ و ٤٠ في المائة، مما قد يؤدي إلى زيادة عمليات الهجرة من مناطق الأرياف إلى المدن نتيجة معدلات الفقر المتزايدة.

إن حالات التصحر، وما يرتبط بها من تهديدات مستقبلية أخرى كندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي لسكان المناطق الحضرية تعد ضمن أبرز المشاكل التي تواجه المنطقة. بالإضافة لذلك، فتتسم معظم المدن الرئيسية في المنطقة، والمراكز الاقتصادية ومحاور النقل، بموقعها غير الملائم في المناطق الساحلية المنخفضة، حيث أن ارتفاع منسوب مياه البحار قد يشكل تهديداً كارثياً بالنسبة للعديد من المدن المكتظة بالسكان في المناطق الساحلية.

وفي ظل التحديات التي تواجهها، بدأت معظم الحكومات في المنطقة بتنفيذ تدخلات عمرانية من أجل توجيه عمليات التطوير العمراني الجديدة. كما تعمل معظم المدن على صياغة الخطط الإستراتيجية، إضافة لربط المشاريع التنموية المتنوعة وبرامج التجديد تحت مظلة واحدة تنطوي على رؤية أوسع نطاقاً. كما يجري إنشاء المدن الجديدة باعتبارها بمثابة مراكز للتميز، والتقدم التكنولوجي، والابتكار، والبحوث. من جانب آخر، فتعمل هذه المدن على الترويج لنفسها كوجهات سياحية دولية، وذلك من خلال زيادة الترويج لأصولها التاريخية والثقافية أكثر من أي وقت مضى. كما يمكن القول بأن مدن العالم العربي قد باتت تعمل على وضع بصمتها على الخريطة العالمية، سواء كان ذلك في المجالات الثقافية، أو التعليمية، أو المالية.

إن التطبيق الناجح لهذه الخطط، وإدارة النظم الحضرية التي تشهد المزيد من مستويات النمو والتعقيد، يطرح ضرورة عمل الحكومات في الدول العربية على تنسيق الأدوار التكميلية لكل من الحكومات المركزية والمحلية بشكل أفضل، إلى جانب تعزيز مشاركة القطاع الخاص في عمليات التنمية الحضرية. أما على الصعيد التاريخي، فلطالما كانت هذه الدول تتسم بمستويات عالية من المركزية، حيث أن تفويض المهام والمسؤوليات للسلطات المحلية قد كان يخلو من التكافؤ، وذلك في ظل توجه الحكومات المركزية لنقل المسؤوليات دون تنفيذ عمليات إعادة التوزيع المتكافئ للتمويل، ودون منح السلطات المحلية أية صلاحيات لزيادة العوائد على المستوى المحلي. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن تداعيات الاحتجاجات الناشئة في عام ٢٠١١ لم تكن واضحة بما فيه الكفاية لدى إعداد هذا التقرير، وذلك على الرغم من إشارة مختلف المناقشات الواسعة النطاق إلى وجود نهج جديد ناشئ يدعو لتعزيز مبدأ المشاركة في إدارة المدن.

التقسيم الإقليمي والإختلافات بين الأقاليم الفرعية

تشكل دول المشرق موطناً لنحو ٥٠ في المائة من مجمل اللاجئين المسجلين في العالم بأكمله، وذلك نتيجة للصراعات الدائرة في كل من فلسطين، والعراق، والنزاعات السابقة التي شهدتها لبنان. إن وجود أولئك اللاجئين، بالإضافة لنشوء عمليات الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المدن، قد شكلت عوامل والتي ساهمت في تعرض المدن لضغوط هائلة. علاوة على ذلك، فقد لوحظ انتشار المناطق العشوائية في مدن دول المشرق، مثلما هو الحال في مدينة القاهرة الكبرى حيث بلغت الكثافة السكانية في هذه المناطق نحو ٦٢ في المائة من الإجمالي السكاني، وعادة ما تفتقر تلك المناطق لمرافق الصرف الصحي المطورة بالرغم من توفيرها للظروف السكنية الملائمة. كما تعد دول المشرق فقيرة نفطياً، باستثناء العراق، عدا عن معاناتها من العجز المالي والذي يحد من قدرتها على توفير الدعم الكافي للفقراء في ظل ارتفاع أسعار مصادر الغذاء والطاقة.

سجلت دول المغرب، معدلات تحضر تجاوزت ٥٠ في المائة، فضلاً عن تباطؤ معدلات النمو الحضري فيها. من جانب آخر، تركز السياسة الحضرية الحالية على تنويع القواعد الاقتصادية، وربط المناطق الحضرية الرئيسية بعمليات التخطيط من أجل توجيه عمليات النمو إلى المدن المتوسطة التي تقع في المناطق الداخلية. كما أن القطاع الزراعي لا يزال يشكل قاعدة رئيسية للعمل في كل من المغرب والجزائر، حيث سجلت الأخيرة نمواً في هذا القطاع بنسبة ١٧ في المائة.

وفي ضوء تشكيل الشباب دون سن الخامسة والعشرين عاماً لما نسبته ٤٨ في المائة من الإجمالي السكاني، إلا أن معدلات البطالة بين هذه الشريحة تصل لنحو ٧٠ في المائة بين الذكور ممن لا يتجاوز مستواهم التعليمي المرحلة الابتدائية، حيث يمثلون الجزء الأكبر من إجمالي البطالة المسجلة. كما تمكنت دول المغرب من تحقيق مكاسب واضحة على صعيد الحد من عدد الأسر التي تعاني من أشكال الحرمان من المأوى في المدن، حيث تبين الجهود التي بذلتها تلك الدول إمكانية تحقيق عمليات ترقية الأحياء المتدهورة وتوفير الخدمات اللازمة للشرائح الفقيرة في حال وجود التزام سياسي قوي إزاء ذلك.

تعد دول مجلس تعاون الخليج العربية ضمن الدول الأكثر تحضراً في العالم، فضلاً عن وجود بعض الدول والتي تشكل دولاً مدينية، وذلك في ظل تشكيل المناطق الصحراوية لنحو ٩٠ في المائة من مجمل مساحة شبه الجزيرة العربية. وقد حققت هذه الدول إنجازات كبيرة في مجالات البنية التحتية، والصحة، والتعليم، عدا عن تمكنها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.[٨] بيد أنه وفي ظل التحديات التي تواجهها تلك الدول على صعيد التدني الحاصل في معدلات المخزون النفطي، وارتفاع تكاليف الدعم في مجالات الطاقة، والمياه، والإسكان، فإن تركيز السياسات العامة في الوقت الحالي يتناول سياسة التنويع الاقتصادي، واستقطاب المواطنين للعمل في القطاع الخاص، وتوفير السكن الميسور التكلفة، وتحقيق الاستدامة البيئية. كما يجري تنفيذ العديد من المشاريع الطموحة في مجال تخطيط قطاع النقل العام والاستدامة البيئية في المدن، وذلك بالرغم من أن عمليات التخطيط العمراني لا تزال تنفذ في الكثير من الأحيان على شكل مرحلي.

وفي أعقاب فترات طويلة من الصراعات الناشئة، فإن حكومات دول الجنوب لم تكن قادرة على تأمين الخدمات الأساسية لمعظم المواطنين. وباستثناء جيبوتي، فلا زالت هذه الدول تتسم بهيمنة الطابع الريفي عليها، ولكنها قد باتت تسجل أعلى معدلات التحضر في المنطقة. بيد أن قدرة تلك الدول العربية الأقل تطوراً ونمواً على مواجهة أشكال التوسع العمراني السريع، والانتقال من أنماط السكن في مناطق الأرياف نحو المدن، سوف تكون ذات أهمية حاسمة في العقود المقبلة.

وعلى الصعيد المستقبلي؛ فإن تغير المناخ سوف يسفر عن تفاقم حالات الجفاف في منطقة القرن الإفريقي، إضافة لذلك، فإن خطر نشوب صراعات جديدة حول الحقوق بالمياه والنفط قد تؤدي إلى تعقيد حالة الانقسام المنظم التي يشهدها السودان ما بين شماله وجنوبه.

شكلت الصادرات بين مختلف الأقاليم نسبة لا تتجاوز ٨,٥ في المائة من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٠٧، وتعد المنطقة العربية من أقل المناطق تكاملاً على صعيد التجارة الداخلية، حيث يعزى ذلك إلى غياب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وضعف التنسيق في مجالات البنى التحتية المادية والسياسية.[٩] إلا أن هنالك العديد من الجهود الجديدة والناشئة والتي تهدف إلى إنشاء شبكة من الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، والنقاط الجمركية في جميع أنحاء منطقتي المشرق والمغرب والتي يمكن أن تساهم في تحفيز عمليات التجارة والنقل في شتى أنحاء المنطقة.

أبرمت الدول العربية العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف فيما بينها، ومع الدول الإفريقية، ودول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، بما في ذلك إبرام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (بافتا)، ومنطقة التجارة الحرة ضمن الشراكة الأورومتوسطية، واتفاقية أغادير لإقامة منطقة تجارة حرة بين كل من المغرب، وتونس، ومصر، والأردن.

شرعت العديد من الدول في تنفيذ المشاريع الكبرى والهادفة لتحسين شبكات الطرق والسكك الحديدية، وشبكات الكهرباء، فضلاً عن تبسيط الإجراءات التجارية والجمركية بغية تحقيق الهدف المتمثل في التكامل الإقليمي. كما يتضمن ذلك إنشاء محور يربط ما بين الشمال والجنوب، والذي سيساهم بدوره في ربط دول الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس تعاون الخليج العربية عبر تركيا، وسوريا، والأردن؛ فضلاً عن محورين آخرين بين منطقتي الشرق والغرب لربط الموانئ السورية بالعراق، واستثمار ١٠٠ مليار دولار لتطوير خطط السكك الحديدية في دول مجلس تعاون الخليج للربط ما بين مدن جدة، والرياض، والبحرين، وكذلك الكويت، ومسقط، ومنطقتي المشرق والمغرب. إضافة لذلك، فثمة إمكانية لإيجاد التغيير في الأنظمة الإقتصادية الإقليمية من خلال تنفيذ العديد من المبادرات التي تم إعدادها مسبقاً لإنشاء محطات خاصة لتوليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في جميع أنحاء دول المغرب، مع إمكانية التوسع فيما بعد في كل من دول المشرق العربي ودول مجلس تعاون الخليج العربية.

إن مبادرة إنشاء الشبكة المنظمة لإنشاء محطات توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في جميع أنحاء دول المغرب، مع إمكانية توسعة نطاقها لكي تشمل دول المشرق العربي ودول مجلس تعاون الخليج العربية، لربما تكون المبادرة الأبرز في الوقت الحاضر والتي ستساهم في إحداث التغيير. علاوة على ذلك، وفي ظل الأهداف التي تسعى دول الاتحاد الأوروبي لتحقيقها من خلال إنتاج ما نسبته ٢٠ في المائة من مجمل معدلات الطاقة المستهلكة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠، وفي ضوء الرؤى الرامية لإنشاء اتحاد لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط ، فيجري العمل حالياً على إنشاء شبكات الطاقة بين أوروبا وشمال إفريقيا بالإضافة لتوسعة نطاقها. إن هذه المبادرات قد تساهم في جذب استثمارات ضخمة وفرص تنموية هامة للمنطقة، إلى جانب إمكانية مساهمتها في إيجاد قاعدة اقتصادية لتحقيق التوازن المناسب فيما يرتبط بالتأثيرات السلبية الناشئة عن ظاهرتي تغير المناخ والتوسع الحضري.

توجد العديد من التحديات الكبيرة والتي لا تزال تواجه المنطقة برمتها؛ وبالرغم من ذلك، فقد تم إحراز تقدم كبير نحو تحقيق عمليات التوسع الحضري الأكثر شمولية واستدامة. علاوة على ذلك، فإن الفوائد المتأتية للعديد من الدول العربية والناجمة عن عوائد النفط طوال السنوات الخمسين الماضية قد ساهمت في تحقيق تقدم ملموس على صعيد رفع المستويات المعيشية لسكان المنطقة، وتوفير السبل اللازمة للمضي قدماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في مجالات التعليم، والصحة، والدخل المتاح، من جانب آخر. ومن خلال هذه المناقشات لكل من الظروف والاتجاهات الراهنة، فيهدف هذا التقرير إلى تعزيز كلاً من معايير الإدارة الجيدة وأشكال التحسين اللازمة لمساعدة المدن في العمل كمحركات لتحقيق النمو والابتكار.

يرجح أن تبقى مدينة القاهرة المدينة العربية الوحيدة والضخمة في المستقبل القريب. © جويل كاربليت / آي ستوك فوتو

لمحة عامة

تشكل المنطقة العربية موطناً لما مجموعه ٣٥٧ مليون نسمة وفقاً لبيانات عام ٢٠١٠، فضلاً عن اعتبارها إحدى أكثر المناطق حضراً في العالم، وذلك في ظل تسجيل ما نسبته ٥٦ في المائة من إجمالي سكانها ممن يعيشون في المدن. كما تعد الصراعات الماضية والحديثة النشوء، فضلاً عن حالات الجفاف الأكثر ضراوة، بمثابة عوامل رئيسية لنشوء عمليات التحضر. من جانب آخر، فتشهد دول مجلس تعاون الخليج أسرع معدلات النمو السكاني، بينما سجلت دول الجنوب الوتيرة الأسرع لعملية التحضر. بيد أنه وبالرغم من التباطؤ الحاصل في معدلات النمو السكاني والحضري في المنطقة، إلا أن التوقعات لا تزال تشير إلى احتمالية نمو مجمل الكثافة السكانية بنسبة الضعف بحلول عام ٢٠٥٠، حيث يرجح أن تبلغ نسبة التحضر في ذلك الوقت نحو ٦٨ في المائة. إلا أن هذا الاتجاه سوف يساهم في تواصل أشكال الضغط على مرافق البنية التحتية في المناطق الحضرية، بالإضافة للضغوط الأخرى على كل من مجالات الإسكان والخدمات الاجتماعية.

يشكل السكان دون سن الخامسة والعشرين لما نسبته ٥٣ في المائة من الإجمالي السكاني في المنطقة، ولذلك، فإن مستويات الطلب على فرص العمل والمساكن لأولئك الشباب سوف تشكل المزيد من الضغوط على النظم الحضرية، كما يعد توفير السكن اللائق والميسور التكلفة أحد التحديات الرئيسية والملحة في شتى أنحاء المنطقة، بما في ذلك في دول الخليج. أما فيما يتعلق بالدول التي شهدت صراعات متواصلة، إضافة لارتفاع معدلات الفقر وعدم الاستقرار السياسي – كما هو الحال في كل من السودان، والصومال، وجزر القمر، واليمن، ولبنان، والعراق – فإن هذه الاتجاهات الديموغرافية قد تبلورت عبر انتشار الأحياء المتدهورة، والتي تشكل ما بين ٥٠ و ٩٥ في المائة من المعدلات الإجمالية لعمليات التحضر.

يعتبر انتشار الأحياء المتدهورة و المناطق العشوائية المحيطة بالمدن بمثابة نتيجة لندرة الأراضي المخدومة، فضلاً عن ندرة الخيارات السكنية المتاحة. أما فيما يتعلق بالأحياء المتدهورة في المنطقة، فإنها تتضمن المباني القديمة والمتدهورة ضمن نطاق النسيج الحضري، والمساكن المنشأة حديثاً والتي تفتقر لمعيار الاستدامة، ولمعظم الخدمات الأساسية، حيث يبرز ذلك بصورة خاصة في منطقة دول الجنوب. أما في مخيمات اللاجئين، فعادة ما يتعرض سكان تلك المخيمات لصدمة اجتماعية حادة.

في المقابل، لوحظ إنشاء معظم المناطق العشوائية باستخدام مواد شديدة التحمل، وعادة ما تتخذ هيأة المباني المتعددة الطوابق والتي يتم إنشاؤها على الأراضي التي كانت تستخدم للزراعة في السابق، حيث أن الصفة غير *الرسمية* المرتبطة بتلك المناطق عادة ما تعزى إلى طبيعتها غير المنظمة ولغياب سندات ملكية الأراضي. وغالباً ما يعاني سكان تلك المناطق من عدم توفر شبكات تصريف المياه، ولكنهم يتمتعون عموماً بإمدادات المياه الصالحة للشرب، وإمدادات الكهرباء، وأحد أشكال خدمات الصرف الصحي. علاوة على ذلك، غالباً ما تستقطب تلك المناطق الأسر ذات الدخل المتوسط، والتي يعمل أفرادها في وظائف فنية أو إدارية في كل من القطاعين العام والخاص.

تعد البطالة أحد أبرز التحديات الناشئة في المنطقة، وبخاصة بين فئة الشباب. ففي كل من منطقتي المغرب والمشرق، تراوحت معدلات البطالة ما بين ٩ و ٢٦ في المائة، بينما تراوحت هذه النسبة ما بين ١٥ و٦٠ في المائة في دول الجنوب. إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى تدني معدلات البطالة في دول مجلس تعاون الخليج،والتي تراوحت ما بين ٠,٥ في المائة في قطر، و ٥,١ في المائة في المملكة العربية السعودية، وذلك بفضل وجود نظام ناجح لتوظيف المواطنين في القطاع العام، حيث لوحظ وجود تباين كبير في معدلات البطالة بين الشباب في تلك المنطقة، وذلك في ضوء تشكيلهم لنسب تراوحت ما بين ٣٧ و ٨٢ في المائة من إجمالي معدلات البطالة تبعاً لكل دولة. كما لوحظ ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب من حملة الشهادات الثانوية والجامعية في منطقة المغرب العربي بصورة خاصة، مما يسفر عن تفاقم مشاعر اليأس وخيبة الأمل بين صفوف الشباب في ظل النظم السياسية الراهنة.

ونتيجة للأحداث التي شهدها عام ٢٠١١، انخرطت مختلف الدول في حوارات تهدف إلى تكييف النظم الإدارية، أو بناء مؤسسات جديدة في بعض الأحيان حتى وإن كان ذلك يعني البدء من نقطة الصفر. كما تنعكس هذه الجهود التي تبذلها الدول لجعل حكوماتها أكثر شفافية وشمولية في النظم الاقتصادية. إن الجهود الرامية لتحويل كل من المدن والدول نحو نظم اقتصادية عالمية، ولاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، والتحول من النظم الاقتصادية الزراعية إلى نظم قائمة على المجالات الخدمية والصناعية، وبخاصة في دول المغرب العربي، تتطلب تنفيذ عمليات إصلاح تدريجي لكل من مجالات إدارة استخدامات الأراضي، والنظم المصرفية والمالية.

الشكل ١: إتجاهات النمو السكاني الحضري في المنطقة العربية (الأعوام ١٩٧٠ – ٢٠٥٠)

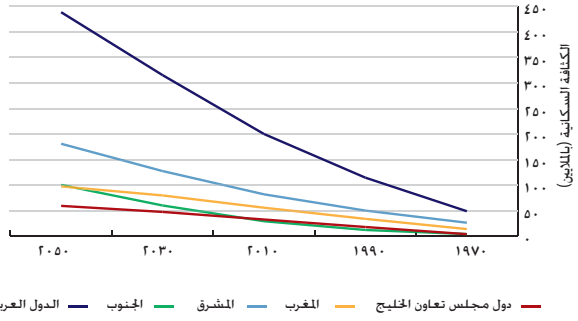

المرجع: آفاق التحضر في العالم ٢٠٠٩

الشكل ٢: إتجاهات التحضر في المنطقة العربية (الأعوام ١٩٧٠ – ٢٠٥٠)

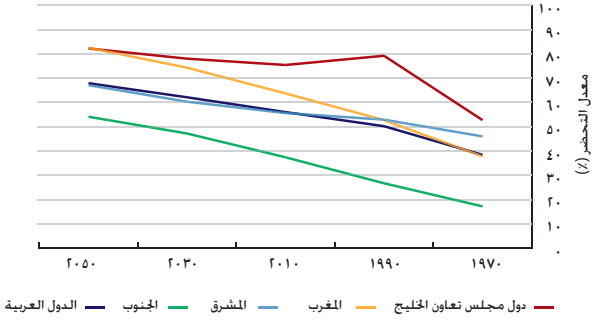

المرجع: آفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩، دائرة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٠

ملخص حول دول منطقة المشرق العربي

السكان والتحضر. تتراوح معدلات التحضر في دول المشرق العربي ما بين المتوسطة والمرتفعة للغاية، وذلك في ظل تباين معدلات الكثافة السكانية الحضرية المسجلة في كل دولة والتي تتراوح ما بين ٤٣ في المائة في مصر و ٨٧ في المائة في لبنان. كما لوحظ تسجيل مستويات متدنية نسبياً على صعيد النمو الحضري و الإجمالي والتي تراوحت ما بين ١ و ٣ في المائة، والتي يرجح أن تواصل انخفاضها لاحقاً.

وفي ظل محدودية خيارات التوسع في المدن الكبرى، فقد توجهت الحكومات للتركيز بشكل أكبر على المدن المتوسطة والمناطق البعيدة عن مراكز المدن. فعلى سبيل المثال، تضمنت مسودة *الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية* مقترحاً يقضي بتحويل تركيز الاستثمارات من مدينة بيروت نحو مدن طرابلس، وزحلة – شتورة، وصيدا، والنبطية، وصور. كما يتضمن المخطط إعادة إنشاء خدمة خط السكك الحديدية الذي يربط بين مدينتي بيروت وطرابلس. أما في مصر، عملت الحكومة على إنشاء مدن جديدة لتحويل عمليات النمو من مدينة القاهرة نحو مواقع موازية وبعيدة في المناطق الصحراوية. عدا عن ذلك، عملت الحكومة الأردنية على تنشيط المراكز الحضرية في كل من مدن السلط، ومادبا، وجرش، والكرك، وذلك ضمن محاولة لتحويل عمليات النمو بعيداً عن العاصمة عمان.

الدور الاقتصادي للمدن. تتركز العديد من الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل في المدن الرئيسية للعديد من دول منطقة المشرق، وفي جميع أنحاء المنطقة، لوحظ تحقيق خفض طفيف نسبياً في معدلات الفقر والتي تركزت في أجزاء معينة من المنطقة، وبخاصة في المناطق الحضرية. علاوة على ذلك، سجلت المناطق الريفية معدلات أعلى من البطالة، بينما لوحظ تأثيرها المتفاوت على كل من الشباب و النساء في المناطق الحضرية.

عادة ما تسجل المناطق الحضرية معدلات أعلى على صعيد التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة، والخدمات الصحية، حيث يتمتع سكان المدن الأردنية على سبيل المثال بفرص أكبر لتحقيق مستويات تعليمية أعلى. أما في سوريا، فقد لوحظ تركز معظم المرافق الصحية في كل من مدينتي دمشق وحلب.

التنمية الحضرية والإسكان. بالرغم من جميع المؤشرات التي تدل على مضي دول المشرق في المسار الصائب نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ إلا أن تكلفة المساكن عادة ما تتجاوز مستويات الدخل المتاحة في المدن، عدا عن مواصلة تشكيل ظاهرة نمو المناطق العشوائية تحدياً رئيسياً في المنطقة، وذلك في ضوء تركيز الأسواق الرسمية للإسكان وأسواق الرهن العقاري على الشرائح ذات الدخل المتوسط الأعلى والشرائح ذات الدخل المرتفع. إلا أن أسواق الرهن العقاري لا تزال غير مطورة، فضلاً عن ميلها في معظم الأحيان لتوفير التمويل للشرائح السكانية ذات الدخول المتوسطة والمرتفعة.

يتوجه معظم السكان لشراء العقارات من خلال الدفع النقدي المباشر، أو عبر الاقتراض من أسرهم وأصدقائهم، أو بواسطة التحويلات المالية والقروض غير الرسمية. كما أن فرص الحصول على التمويل العقاري قد باتت تتسم بالكثير من التعقيد نظراً لصعوبة إجراءات تسجيل الملكية، والتي نادراً ما توفر للمواطنين الضمانات التي يحتاجونها لتأمين الرهن العقاري.

إن محدودية عمليات إنشاء المساكن الميسورة التكلفة تعزى إلى النقص في الأراضي المخدومة والميسورة التكلفة، فضلاً عن صعوبة الحصول على التمويل العقاري لكل من المطورين والمشترين على حدٍ سواء. وقد بلغت الكثافة السكانية في المناطق العشوائية في سوريا ما نسبته ٣٨ في المائة من الإجمالي السكاني، عدا عن النمو المتواصل لتلك المناطق في مدينة دمشق بمعدل سنوي يتراوح ما بين ٤٠ و ٥٠ في المائة. أما في الأردن، فثمة ١٦ في المائة من الإجمالي السكاني في المدن ممن يعيشون في المناطق العشوائية، في حين تم تقدير الكثافة السكانية في هذه المناطق داخل منطقة القاهرة الكبرى في مصر بنحو ٦٢ في المائة.

وقد توجهت بعض الدول لتنفيذ مشاريع الإسكان الميسور التكلفة، حيث يعمل الأردن على إنشاء ما مجموعه ١٠٠ ألف وحدة سكنية ميسورة التكلفة خلال الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٣، عدا عن التركيز على إنشاء مرافق البنية التحتية وتطوير المناطق الفقيرة. علاوة على ذلك، تعمل مصر على إنشاء ما بين ١٥ و ٣٥ ألف وحدة سكنية جديدة سنوياً، فضلاً عن هدفها لإنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية ميسورة التكلفة، وذلك كجزء من سياستها الرامية لإنشاء مدن جديدة في المناطق الصحراوية بغية الحفاظ على الأراضي الزراعية. كما أعلنت العراق في عام ٢٠١١ عن إطلاق برنامج استثماري بتكلفة إجمالية تبلغ ٣٥ مليار دولار أمريكي من أجل معالجة مسألة المساكن غير المكتملة والتي يقدر مجموعها بنحو ١,٥ مليون وحدة سكنية.

البيئة والنقل. تمتلك دول المشرق ما يقدر بنحو ٨٠ مليون متراً مكعباً من موارد المياه المتجددة، بينما بلغ معدل استهلاكها السنوي نحو ٨٨ مليون متراً مكعباً، مما يشير إلى استنزافها التدريجي لموارد المياه الجوفية. علاوة على ذلك، فتعاني النظم التشغيلية من خسائر كبيرة في المياه (ما بين ٣٥ – ٥٠ في المائة في المناطق الحضرية)، الأمر الذي يساهم بدوره في تفاقم مسألة ندرة المياه.

وتبرز هنا كل من مصر، والأردن، وسوريا والتي تستخدم المياه بمعدلات لا يمكن معها تحقيق الاستدامة، وهنا، فثمة ضرورة لتقنين مستويات استهلاك المياه وفرض الرسوم اللازمة لترشيد استخدامها، إلا أنه لا تزال هنالك صعوبة في تطبيق هذه الآليات. إضافة لذلك، وضمن المساعي الرامية للحد من مستويات الاعتماد على المياه العذبة، فقد توجهت الحكومات نحو إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة،وبخاصة في المجال الزراعي.

إن التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ سوف تنعكس على دول المشرق، سواء كان ذلك من خلال الارتفاع في درجات الحرارة، والفترات الأقصر للمواسم الرطبة، وتزايد حالات عدم انتظام هطول الأمطار، وارتفاع منسوب مياه البحار. إلا أن تلبية مستويات الطلب المتزايدة، وحماية موارد المياه وإيجاد موارد جديدة، وفقدان الطاقة الكهرمائية، ونشوء الضرر البيئي يمكن أن تشكل مجتمعة لتكلفة تتراوح ما بين ١ و ٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي تبعاً للدولة المعنية. كما أن التكيف مع تغير المناخ سوف يتطلب الحفاظ على موارد المياه بشكل أفضل، فضلاً عن تنفيذ التوزيع الأمثل لحقوق استخدام المياه، والحد من الاعتماد على مصادر الوقود الأحفوري، وتنفيذ الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة وزيادة مستوى التعاون الدولي من أجل تقاسم الموارد.

إن اعتماد دول المشرق العربي على الزراعة البعلية يجعلها أكثر عرضة للتأثيرات الناجمة عن تغير المناخ، وعلى الرغم من توجه الحكومات لدعم المواد الغذائية ورفع الأجور الحكومية، إلا أن الفوائد المتأتية من هذه التوجهات لا تصل في معظم الأحيان للشرائح الأكثر حاجة لها.

لوحظ تسجيل دول المنطقة لمعدلات متزايدة لملكية المركبات، مقابل النقص في الاستثمار في قطاع النقل العام. وقد برزت مصر كاستثناء ضمن هذا الإطار، وذلك في ضوء حفاظها على نظام واسع للنقل العام، والذي يخدم نحو مليوني راكب يومياً. كما تعتزم مدينة دمشق إنشاء نظام المترو، في حين تعمل مدينة عمان على إنشاء ثلاثة خطوط نقل جديدة للسكك الحديدية الخفيفة بالإضافة لنظام نقل جديد للحافلات السريعة. علاوة على ذلك، وبالرغم من استمرار الاعتماد الكبير على مصادر الوقود الأحفوري؛ فقد باشرت بعض الدول في دعم التوجه نحو اعتماد البدائل الأخرى كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح. من ناحية ثانية، فقد لوحظ تحقيق خفض في معدل الجزيئات *المحمولة بالهواء* في معظم الدول، وذلك في ظل النجاح الذي تم تحقيقه على صعيد زيادة كفاءة المركبات وإيجاد خيارات أفضل للنقل العام.

نظم الإدارة الحضرية. تتسم نظم التخطيط في منطقة المشرق العربي بدرجة عالية من المركزية، حيث تفتقر معظم الحكومات

عمان، الأردن. يقطن نحو ١٦ في المائة من إجمالي سكان المناطق الحضرية في المناطق العشوائية. © آندي كلارك / شاتر ستوك

المحلية لصلاحيات فرض الضرائب والرسوم المحلية، عدا عن اعتمادها على تحويلات الحكومة المركزية لتمويل أنشطتها وخدماتها والتي عادة ما تتم إدارتها من خلال المكاتب المحلية للوزارات المعنية.

وفي مصر، تتأتى ما بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من الميزانيات المحلية من الحكومات المركزية، باستثناء محافظتين اثنتين – الإسكندرية وقنا – واللتان تجمعان رسوم الاستخدام لتمويل أولويات التنمية الخاصة بكل منهما. أما في سوريا، فتتسم نظم الحكم بدرجات عالية من المركزية، وذلك بالرغم من الجهود الرامية لتطبيق معيار اللامركزية في عمليات صنع القرار إلى جانب التوجهات الرامية لتعزيز المجالس المحلية. إضافة لذلك، فلا توجد أية دولة تتمتع بنظام اللامركزية المالية بشكل كامل باستثناء الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يتعين على كل مدينة العمل على جمع الإيرادات الخاصة بها.

وفي ظل محدودية الخدمات التي توفرها الحكومات المحلية، فقد نشأ دور هام للغاية لمنظمات المجتمع المدني في توفير الخدمات للشرائح الفقيرة، حيث يرتبط ذلك بشكل رئيسي بكل من مجالات الصحة، والتعليم، والإغاثة، والثقافة.

الهجرة والتحويلات المالية. تعمل دول المشرق العربي على تصدير واستيراد الأيدي العاملة على حد سواء، وبصورة عامة، عادة ما يتوجه الشباب من ذوي المستويات التعليمية الجيدة للسفر خارج البلاد بحثاً عن فرص العمل الأفضل. أما بالنسبة لكل من اللاجئين والعاملين من ذوي المهارات الأدنى ، فعادة ما يتنقلون داخل المنطقة بحثاً عن مكان آمن للعيش وفرص العمل الأفضل.

يتوجه العاملون من الجنسيات المصرية، والأردنية، واللبنانية مثلاً من ذوي المهارات العالية للعمل في دول الخليج العربية، كما ينطبق ذلك أيضاً على المصريين من ذوي المهارات المتوسطة المستوى، ولكن هذه الفئة الأخيرة، إلى جانب كل من السوريين والأفراد من الجنسيات الآسيوية، فعادة ما يعملون في المجالات الصناعية والخدمية في تلك الدول. علاوة على ذلك، استقبلت كل من الأردن وسوريا اللاجئين الفلسطينيين، والعراقيين، واللبنانيين. كما أن التحويلات المالية عادة ما تشكل في المعتاد جزءاً كبيراً من إجمالي الناتج المحلي: وذلك بنسبة ١٦ في المائة في الأردن، و ٢٢ في المائة في لبنان.

ملخص حول دول منطقة المغرب العربي

معدلات النمو السكاني و عمليات التحضر. تشير البيانات المسجلة لعام ٢٠١٠ إلى تحقيق دول المغرب العربي معدلات مرتفعة للنمو الحضري وبنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة في جميع دول المنطقة، باستثناء موريتانيا. إلا أنه قد لوحظت مؤخراً الوتيرة البطيئة نسبياً لمعدلات النمو الحضري (بنسبة تتراوح ما بين ١ – ٣ في المائة)، والتي يرجح أن تواصل انخفاضها بالرغم من استمرار الحاجة لاستيعاب أشكال التوسع العمراني.

تتجه معظم الدول في المنطقة للتركيز على المدن المتوسطة، بالإضافة للتركيز على المناطق التي تقع خارج الكتلة العمرانية الرئيسية وذلك بغية التخفيف من حدة الضغوط التي تشهدها المواقع الساحلية الرئيسية. وفي المغرب، عملت شركة العمران، وهي شركة قابضة ذات ملكية عامة، على إنشاء أربع مدن جديدة والتي تبعد ما بين ٥ و ١٥ كيلومتراً عن المجاميع القائمة، وذلك بهدف توفير السكن اللائق والميسور التكلفة لاستيعاب المعدلات المتزايدة للنمو السكاني.

الدور الإقتصادي للمدن. تعتمد كل من ليبيا والجزائر على الموارد النفطية بصورة عامة، في حين تتوجه كل من تونس والمغرب للتركيز بشكل أكبر على قطاعي الصناعة والخدمات. كما لوحظ أيضاً توجه العديد من الدول لتنويع قواعدها الاقتصادية، حيث توجهت الجزائر مثلاً للتركيز بشكل أكبر على كل من مجالات صيد الأسماك، والسياحة، والطاقة المتجددة. عدا عن ذلك، عملت الحكومة مؤخراً على إطلاق خطة سياحية للأعوام الخمسة عشر المقبلة، حيث تهدف هذه الخطة إلى استقطاب الاستثمارات والسياح في المدن الصحراوية والساحلية، بالإضافة لتنشيطها في المواقع الثقافية في كل من مدن الجزائر، وعنابة، وقسنطينة، ووهران. أما في المغرب، فقد عملت الحكومة على تنفيذ خطة إقليمية لتطوير القطاع السياحي، والتي تتضمن مشاريع استثمارية في مجال البنية التحتية وإعادة تأهيل المدن القديمة والمواقع التاريخية الأخرى ذات الأهمية الثقافية.

تتركز الأنشطة الاقتصادية في المدن الساحلية منذ زمن بعيد، وبالرغم من ذلك، ثمة اتجاه حديث والذي يهدف لتطوير المدن المتوسطة، فمثلاً، تسعى تونس لتوجيه الأنشطة إلى المناطق الداخلية من خلال إنشاء المراكز التكنولوجية التنافسية في المدن المتوسطة بعيداً

عن المناطق الساحلية، في حين تتوجه خطط التنمية الاقتصادية الإقليمية في الجزائر نحو تحويل بعض الأنشطة الاقتصادية من الجزائر العاصمة إلى المدن المتوسطة.

تسجل المناطق الحضرية معدلات أعلى للبطالة بصورة عامة، في حين تبدو معدلات الفقر المسجلة في هذه المناطق أقل بكثير من تلك المسجلة في المناطق الريفية. بيد أنه وعلى الرغم من تسجيل معدلات مرتفعة نسبياً على صعيد التحصيل العلمي؛ ولكن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة في منطقة المغرب العربي بين كل من الشباب، والنساء، والأفراد من حملة الشهادات العلمية الأعلى، وبخاصة في المناطق الحضرية. وفيما يرتبط بأشكال التفاوت، فعادة ما يتم تسجيل معدلات منخفضة نسبياً في هذه المنطقة، ولكن عادة ما تكون هذه المعدلات أعلى في المناطق الحضرية، وبخاصة في المدن الكبرى.

التنمية الحضرية والإسكان. إن توفير المساكن الميسورة التكلفة لطالما شكل أحد التحديات البارزة في المنطقة، حيث لوحظ الاستثناء المتواصل للشرائح السكانية ذات الدخل المنخفض من أسواق الإسكان، وذلك نتيجة للوتيرة المتسارعة للارتفاع الحاصل في أسعار الأراضي، ومحدودية فرص الحصول على الائتمان. كما يتفاقم هذا الوضع بشكل أكبر نتيجة لعمليات تسجيل الملكية المرهقة والباهظة التكلفة، حيث تساهم هذه الإجراءات في عرقلة إمكانية الحصول على السندات القانونية اللازمة للحصول على القروض.

ونتيجة لذلك، يضطر السكان من ذوي الدخل الأدنى للعيش في المناطق العشوائية التي تقع على أطراف المدن، أو العيش في مواقع مخالفة وغير مرغوب بها. علاوة على ذلك، وحتى في ضوء الخطوات الناجحة التي تمكنت دول منطقة المغرب العربي من تحقيقها للقضاء على الأحياء المتدهورة من خلال تنفيذ برامج التطوير وإعادة التسكين، الأمر الذي عادة ما كان يتم تنفيذه من خلال إنشاء الشراكات ما بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص؛ ولكن المناطق العشوائية لا زالت تسجل معدلات نمو مطرد.

البيئة والنقل. يتمتع معظم سكان المناطق الحضرية في دول منطقة المغرب بفرص الحصول على إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي، ولكن مسألة الأمن المائي قد باتت تشكل قضية هامة للغاية في جميع تلك الدول، وذلك في ظل الندرة المائية الحاصلة، ونتيجة أيضاً لاستهلاك هذه الدول لجزء كبير من مخزون المياه الجوفية. من ناحية أخرى، عملت الدول على تنفيذ العديد من البرامج الرامية لزيادة فرص الحصول على إمدادات المياه والحد من مستويات التلوث، كتنفيذ برنامج إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في كل من المغرب وتونس، وضخ المياه الجوفية، وتحلية مياه البحر في الجزائر.

تعد المنطقة مستورداً للغذاء، حيث تشكل مسألة الأمن الغذائي تحدياً بارزاً في ضوء ارتفاع الأسعار جراء التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ، والتي تساهم في زيادة معدلات التبخر ونشوء الفيضانات الشديدة. كما أنه وفي ظل انخفاض مستويات هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، فتشير التقديرات إلى احتمالية انخفاض مستويات الإنتاج الزراعي والرعوي بنسبة ١٠ في المائة في غضون فترة وجيزة. وضمن المساعي الرامية لتحقيق الأمن الغذائي، تسعى دول منطقة المغرب العربي لزيادة مستويات الإنتاج الزراعي من خلال اعتماد نظم أفضل للري، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، وتحلية المياه. كما تعمل أيضاً على تخزين الأغذية، وخفض الضرائب المفروضة على الحبوب، وتوفير الدعم الغذائي لضمان القدرة على تحمل التكاليف المترتبة عليه.

سجلت كل من المغرب وتونس مستويات متدنية نسبياً على صعيد استهلاك الطاقة، وتعد كلتا الدولتين مستوردتين لموارد الطاقة، بينما سجلت الجزائر مستويات استهلاك مماثلة للمتوسط المسجل على المستوى العالمي، في حين تجاوزت مستويات الاستهلاك المسجلة في ليبيا ما نسبته ضعفي معدل الاستهلاك الفردي المسجل عالمياً. إلا أنه وفي ظل مستويات الطلب المتزايدة على مصادر الطاقة وارتفاع معدلات الانبعاثات الكربونية، فتسعى كل من المغرب وتونس لإيجاد بدائل أخرى للطاقة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

إرتفعت معدلات المخلفات الصلبة الناشئة في المناطق الحضرية، والتي عادة ما يتم التخلص منها برميها في المكبات المكشوفة عوضاً عن طمرها بأسلوب صحي. كما تمتلك كل من الجزائر، والمغرب، وتونس إستراتيجيات وطنية تهدف لتحسين عمليات إدارة المخلفات، بما في ذلك من خلال تحسين عمليات جمع المخلفات، وإنشاء مطامر صحية إضافية، وإعادة تطوير مواقع الطمر المكشوفة.

يعتمد معظم سكان المناطق الحضرية على نظم النقل العام، والتي تتسم بالتهالك والاكتظاظ. إلا أن هنالك بعض الدول، بما في ذلك كل من تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب، والتي عملت في السنوات الأخيرة على الاستثمار في إنشاء نظم السكك الحديدية الخفيفة وأنظمة المترو في المناطق الحضرية، من جهة أخرى، وبالرغم من التدني النسبي في معدلات اقتناء المركبات، ولكنها قد أخذت بالازدياد في الفترة الأخيرة نتيجة لانخفاض تكاليف الوقود المدعوم، وبخاصة في الجزائر وليبيا، ونتيجة أيضاً لإنشاء شبكات الطرق الواسعة والتي تعد سمة مميزة في المنطقة.

نظم الإدارة الحضرية. تتسم دول المغرب العربي بوجود مستويين من الإدارة المحلية، على هيئة الأقاليم أو المحافظات على المستوى الإقليمي، والبلديات والقرى على المستوى المحلي. كما ساهم إنتشار مكاتب الوزارات الرئيسية على مستوى المحافظات في توفير مختلف الخدمات الأساسية في مجالات الصحة، والتعليم، والإسكان.[١٠]

وعادة ما يتم تعيين المحافظين، وتنقسم المحافظات عادة إلى مجموعة من المناطق، حيث يتم تعيين رؤساء المناطق تبعاً لذلك. أما فيما يتعلق بالمجالس المحلية، فيتم تعيين أعضائها بالانتخاب، في حين تركز الأنشطة البلدية بشكل رئيسي على إدارة الخدمات كالشوارع، وتعبيد الطرق، والإنارة، وإنشاء المساحات المفتوحة، وجمع المخلفات الصلبة.[١١] إن تحقيق المشاركة الفاعلة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، إلى جانب تعزيز معيار المساءلة على صعيد الحكم المحلي تتطلب جميعها تنفيذ الإصلاحات اللازمة في الروابط المالية بين الحكومات، وذلك من أجل زيادة الإيرادات المحلية وتعزيز القدرات المالية للبلديات.

لقد حازت المرأة في منطقة المغرب العربي على الحق في التصويت خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ولكن مشاركتها في المجال السياسي لاتزال محدودة. كما تراوحت معدلات مشاركة المرأة البرلمانية في كل من الجزائر، وليبيا، والمغرب ما بين ٨ و ١١ في المائة فقط. وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع المتوسط العالمي والبالغ ١٥ في المائة. إضافة لذلك، توجهت بعض الحكومات إلى تعزيز الفرص والمتطلبات اللازمة لتحقيق المشاركة النسائية، حيث تتبع المغرب على سبيل المثال نظام الحصص البرلمانية والمحلية.

الهجرة والتحويلات المالية. إن ارتفاع معدلات البطالة في دول المغرب العربي، باستثناء كل من ليبيا وموريتانيا، قد دفع هذه الدول لتصدير الأيدي العاملة والتي تضمنت وجهاتها الرئيسية كلاً من بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، وإسبانيا، والولايات المتحدة.

كما شكلت منطقة المغرب العربي أيضاً منطقة عبور للمهاجرين من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، إلا أنه قد لوحظ مؤخراً توجه أوروبا لفرض العديد من القيود على عدد العمالة المهاجرة، مما أدى إلى استقرار تلك القادمة من الدول الإفريقية الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى في كل من وهران، والجزائر العاصمة، وطرابلس، وبنغازي.

وتستقبل المنطقة الأيدي العاملة من كل من بنغلادش، والصين، والهند، وباكستان، بالإضافة للاجئين من منطقة الصحراء الغربية. إضافة لذلك، فإن التحويلات المالية التي يتم ضخها في كل من الجزائر، والمغرب، وتونس، تساهم بشكل كبير في تحسين مستويات الدخل الأسري، ووفقاً للتقديرات، فثمة ما مجموعه ٦٠٠ ألف أسرة في المملكة المغربية والتي سيتم تصنيفها دون خط الفقر في حال إنقطاع الدعم المتأتي من أفرادها العاملين في الخارج.

قطر، تستند آليات التمويل العقاري في دول الخليج إلى أحكام الشريعة الإسلامية. © كومار / شاتر ستوك

ملخص حول منطقة دول مجلس تعاون الخليج العربية

السكان وعمليات التحضر. بلغت الكثافة السكانية في دول مجلس تعاون الخليج العربية ما يزيد عن ٣٩ مليون نسمة، بما في ذلك ٦٧ في المائة منها في السعودية. كما بلغ معدل الكثافة السكانية في المناطق الحضرية نحو ٨٠ في المائة، حيث تعد هذه المنطقة إحدى أكثر المناطق تحضراً في العالم.

يشكل الأجانب نحو ٤٠ في المائة تقريباً من إجمالي الكثافة السكانية في هذه الدول، ومعظمهم من العمال الوافدين من آسيا. كما لوحظ الإنخفاض الحاصل في إجمالي معدلات النمو السكاني في دول مجلس تعاون الخليج، عدا عما ترجحه التوقعات من حدوث انخفاض أكبر في معدلات النمو السنوي لكي تتراوح ما بين ١ و ١,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

توجهت دول مجلس تعاون الخليج العربية نحو اعتماد إستراتيجيات خاصة لإدارة معدلات النمو ضمن عمليات التنمية الحضرية، حيث تتميز تلك الخطط بسمة مشتركة والتي تتمثل في التركيز على تحويل عمليات النمو نحو المدن المتوسطة المنظمة والتي تقع على امتداد محاور النقل والمخدومة بوسائط النقل العام، والمساكن الميسورة التكلفة، فضلاً عن مساهمة تلك المدن في تعزيز مستويات الاستدامة البيئية، إضافة لذلك، تركز بعض الإستراتيجيات الوطنية على أهداف محددة، كاستصلاح الأراضي في مملكة البحرين على سبيل المثال.

الدور الاقتصادي للمدن. يعتمد الدخل القومي لدول مجلس تعاون الخليج بشكل كبير على عوائد النفط والغاز: قطر (٤٥ في المائة)، وسلطنة عمان (٦٦ في المائة)، والإمارات العربية المتحدة (٧٤ في المائة)، والبحرين (٧٦ في المائة)، والسعودية (٨٢ في المائة)، والكويت (٩٥ في المائة). كما ساهمت عوائد النفط في تسجيل هذه الدول لأعلى مستويات النصيب الفردي من إجمالي الناتج المحلي في العالم بأسره، حيث شكلت العوائد النفطية لنسبة تراوحت ما بين ١٠ و ١٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين على التوالي، وما بين ٤٠ و ٥٠ في المائة في كل من الكويت، وسلطنة عمان، وقطر، والسعودية.

إن التدني المتوقع في الإمدادات النفطية سوف يساهم وبشكل كبير في الحد من قدرة الحكومات على الحفاظ على المستويات الحالية للدعم في كل من مجالات المياه، والطاقة، والغذاء، والإسكان. ولذلك؛ تسعى جميع دول مجلس تعاون الخليج العربية إلى تنويع قواعدها الاقتصادية بحيث تصبح أكثر اندماجاً ضمن الاقتصاد العالمي من خلال تطوير الأنشطة القائمة على المعارف والأنشطة السياحية، كما توجهت هذه الدول إلى فتح أنظمتها الإقتصادية لاستقطاب المزيد من الإستثمارات، فضلاً عن توفير الدعم اللازم للمستثمرين المحتملين، وزيادة الاستثمارات في مجال البنية التحتية، وتطوير نظم الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.

يشكل الذكور من العمالة الأجنبية نسبة كبيرة من القوى العاملة في القطاع الخاص، وذلك بنسبة ٩٤ في المائة في قطر و ٩٦ في المائة في الإمارات، بينما يعد القطاع العام الجهة الرئيسية لتشغيل المواطنين، بما في ذلك ما نسبته ٧٧ في المائة في الكويت.

تعد البطالة بين الشباب أحد أبرز التحديات التي تواجه حكومات هذه الدول، وذلك في ظل مساعيها الرامية لمعالجة حالة عدم التوافق الحاصلة ما بين ارتفاع مستويات الطلب على العمالة ذات الأجور المنخفضة وعدم توفر فرص العمل ذات الأجور المناسبة والتي يمكن للمواطنين إشغالها. علاوة على ذلك، توجهت العديد من دول الخليج لتشديد القيود على منح تأشيرات الدخول إليها، بالإضافة لوضع الحدود القصوى لمشاركة العمالة الأجنبية، وإنشاء المؤسسات المختصة للمساعدة في بناء قدرات المواطنين. من ناحية أخرى، فقد لوحظ التفاوت الحاصل في معدلات توزيع الثروة في جميع دول الخليج، حيث تركزت أشكال الفقر بين كل من الوافدين الأجانب والمهاجرين إلى المدن من المناطق الصحراوية الداخلية.

التنمية الحضرية والإسكان. لقد ساهم اكتشاف موارد النفط خلال فترة الستينيات في تحويل المدن الخليجية إلى مدن عالمية

تتسم بالشبكات الحضرية، وشبكات الطرق السريعة، ومناطق الضواحي حيث تنتشر المنازل الحديثة والفخمة والتي تحاكي الطراز الغربي. علاوة على ذلك، فعادة ما تقطن الشرائح الثرية من المواطنين والأجانب في مراكز المدن العالمية وفي المجمعات السكنية المنشأة في مناطق الضواحي المحيطة بالمدن، في حين تتجه الشرائح ذات الدخل المنخفض من كل من العمالة الوافدة، والمهاجرين من مناطق الأرياف للسكن في المواقع المتبقية من المناطق القديمة، وفي المساكن المؤقتة التي يتم تجهيزها في مواقع المشاريع الإنشائية، وفي المناطق الغير رسمية. أما في مدينة جدة بالسعودية، فيجري تطبيق برنامج "*جدة بلا عشوائيات*"، والذي يتضمن إعادة تطوير المناطق القديمة في مركز المدينة، والحد من الإجمالي السكاني في المناطق غير الرسمية لكي يصل إلى ٣٠٠ ألف نسمة.

تنص دساتير دول مجلس تعاون الخليج العربية على ضرورة عمل حكوماتها على توفير المساكن، أو الأراضي، أو القروض العقارية بدون فائدة للمواطنين، الأمر الذي يعود بالنفع في بعض الدول على فئة محدودة من الرجال أو المواطنين ممن تقل مستويات دخلهم عن المستويات المحددة، بيد أن الزيادة السكانية، وارتفاع تكاليف الأراضي بسبب عمليات المضاربة، والميل الأكبر نحو السكن في وحدات سكنية فاخرة ومنفصلة بدلاً من السكن في الشقق، قد باتت تشكل جميعها عوامل تزيد من صعوبة توفير الحكومات للقروض اللازمة لتلبية مستويات الطلب على المساكن بين كل من الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل. فعلى سبيل المثال، تمتد قائمة الانتظار للحصول على المساكن الحكومية لنحو ١٥ عاماً في الكويت، في حين عملت السعودية مؤخراً على تجميد منح الأراضي، وذلك على الرغم من التراكم الكبير في مستويات الطلب،والتي بلغت نحو ٢٠٠ ألف طلب في مدينة جدة لوحدها.

إن عمليات التصويب التي تم تنفيذها في أسعار العقارات لعام ٢٠٠٨ قد أظهرت المستويات الصارخة لعمليات المضاربة الحاصلة في مجال التطوير العقاري، وبخاصة في كل من البحرين، ودبي، وقطر.

وتخضع عمليات التمويل العقاري في دول الخليج لأحكام الشريعة الإسلامية والتي تحرم الخدمات المصرفية التي تقوم على احتساب الفوائد. من جهة ثانية، فإن خدمات التمويل العقاري التي تقدمها المصارف الإسلامية لا تزال محدودة النطاق، فضلاً عن إتاحتها بشكل رئيس للشرائح الثرية، كما لوحظ التدني الشديد في المعروض من المساكن الميسورة التكلفة، وذلك في ظل توجه المطورين في معظم الأحيان لرفع أسعارهم. وقد عملت السعودية على إصدار أول قوانين الرهن العقاري في عام ٢٠٠٨، وتجدر الإشارة هنا إلى أن سوق التمويل العقاري السعودي يعد الأقل تطوراً في المنطقة. من ناحية ثانية، فعادة ما تكون البرامج السكنية الميسورة التكلفة ضعيفة من الناحية الرأسمالية، وفي ظل عدم فرض أية غرامات أو رسوم، ولذلك، فعادة ما يعمل الكثير من المقترضين على تأجيل الأقساط المترتبة عليهم أو يتخلفون عن سدادها.

البيئة والنقل. إن العوائد النفطية في دول مجلس تعاون الخليج العربية قد ساهمت في تمكين الحكومات من توفير الدعم في كل من مجالات المياه، والكهرباء، والنفط، والغاز، والغذاء على مدى عقود طويلة، الأمر الذي ساهم بدوره في تسجيل أحد أعلى معدلات النصيب الفردي على صعيد استهلاك المياه والطاقة، ونشوء المخلفات في العالم. فعلى سبيل المثال، تبلغ تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية في المتوسط نحو ٠,١٢ دولاراً أمريكياً لكل كيلو واط / ساعة في دول الخليج، بينما لا يتجاوز سعر البيع ما مجموعه ٠,٠٤ دولاراً لكل كيلو واط / ساعة.

توجهت حكومات دول مجلس تعاون الخليج العربية للاستثمار بقوة في الحلول البديلة، كالطاقة المتجددة والنووية، واستصلاح مياه الصرف الصحي، وإعادة تدوير المخلفات، وذلك في ظل بلوغ معدلات الإنتاج النفطي ذروتها فضلاً عن التوقعات التي ترجح نضوبه في غضون ١٠ و ٤٠ عاماً. إلا أنه وفي ظل صعوبة تطبيق نظام الرسوم وإصلاحات السياسات الإدارية من الناحية السياسية، فقد تم التركيز بشكل أكبر على تنفيذ عمليات التطوير التكنولوجي وتطوير مستويات الكفاءة.

تعد منطقة الخليج إحدى أكثر مناطق العالم شحاً بالمياه، وذلك نظراً لمناخها الجاف والوتيرة السريعة للنمو السكاني. علاوة على ذلك، وبالرغم من ارتفاع تكلفة عمليات تحلية المياه، فإن الرسوم المفروضة على المياه في دول المنطقة لا تزال ضمن أدنى المعدلات المفروضة في العالم ككل، عدا عن توفيرها بشكل مجاني لسنوات عديدة في الدوحة. بيد أنه وفي ظل توجه الحكومات نحو إعادة النظر في عمليات إدارة موارد المياه، فقد تم التركيز على ثلاث إستراتيجيات رئيسية، وهي: زيادة قدرة محطات تحلية المياه، وتنفيذ الإصلاحات اللازمة على صعيد الرسوم المفروضة وتوعية المستهلك، والحد من عمليات الزراعة المحلية، وتشجيع عمليات إعادة استخدام المياه العادمة.

تعد المدافن الصحية الأسلوب الأكثر شيوعاً للتخلص من المخلفات، والتي باتت تعاني من التراكم نتيجة الكميات المتزايدة من المخلفات الناشئة. كما تعد عمليات التسميد وإعادة التدوير محدودة نتيجة غياب السوق المحلية لإعادة التدوير. وضمن هذا الإطار، يجري تنفيذ مجموعة من المبادرات الرامية للحد من توليد المخلفات في دولة الإمارات، بما في ذلك التخلص التدريجي من استخدام أكياس التسوق البلاستيكية بحلول عام ٢٠١٢، وإطلاق معمل لإعادة تدوير المخلفات في إمارة أبو ظبي، وإنشاء معمل لحرق المخلفات وتحويلها لمصادر الطاقة في إمارة دبي.

عملت دول الخليج على الاستثمار بكثافة في شبكات الطرق، والتي تضمنت إنشاء الطرق السريعة ذات الطاقة الاستيعابية العالية والطرق الشريانية المحيطة بالأحياء السكنية والمدن. عدا عن ذلك، فإن انخفاض تكلفة الوقود في دول المنطقة قد شكل عاملاً مساهماً في تحفيز استخدام المركبات الآلية، والتي سجلت معدلات مماثلة لتلك المسجلة في الدول ذات الدخل المرتفع، مما أدى إلى زيادة معدلات الازدحام في مراكز المدن. كما تتميز دول مجلس تعاون الخليج العربية عن الدول العربية الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة، وذلك من خلال تنفيذها لمخططات رئيسية طموحة في قطاع النقل الحضري بغية الحد من مستويات الازدحام وتحسين شبكات النقل العام وشبكات ممرات المشاة، فضلاً عن الهدف الأساسي والمتمثل في تحسين نوعية الحياة العامة في المدن.

نظم الإدارة الحضرية. تتسم مختلف الجوانب الحكومية في دول مجلس تعاون الخليج بدرجة عالية من المركزية، بما في ذلك في مجالات التخطيط والإدارة الحضرية. كما تتولى الوزارات مهام إعداد السياسات الحضرية على كل من المستويات الوطنية، والإقليمية، والمحلية، بينما تتولى البلديات مهمة تنفيذ الخطط المحلية. من جانب آخر، وبالرغم من العديد من الجهود الرامية لتفويض المزيد من الصلاحيات للبلديات، إلا أن الحكومة السعودية لا تزال تحتفظ بالسيطرة الأكبر على مجالس الإدارة المحلية، بما في ذلك صلاحية حل الحكومة، وإقصاء أعضاء المجالس المحلية، وتحديد معدلات الضرائب المحلية المفروضة.

تتمتع المدن الكبرى في المملكة بمعدل أكبر من الإستقلالية. فمثلاً، يحظى المرصد الحضري بالمدينة المنورة بأهمية واسعة في جميع أنحاء العالم العربي، فضلاً عن نيله جائزة *سجل الشرف* لعام ٢٠٠٩ والتي يمنحها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. أما في الإمارات الأصغر حجماً، فتتولى إدارات التخطيط الوطنية مهمة إعداد مختلف الخطط على كل من المستويات الوطنية، والمحلية، وعلى مستوى المدن الكبرى.

تعتمد مدن دول مجلس تعاون الخليج العربية على التحويلات المقدمة من الحكومة المركزية لتغطية تكاليف الاستثمارات الرأسمالية والتكاليف التشغيلية، وفي ضوء افتقار المدن لمعيار المساءلة فيما يتعلق بقراراتها التنموية، فعادة ما يؤدي ذلك إلى نشوء أنماط الاستهلاك المسرف للأراضي، بالإضافة لزيادة الاعتماد على المركبات الخاصة لأغراض التنقل.

إن الموقف تجاه المرأة في دول مجلس تعاون الخليج العربية يعد أكثر تحفظاً بالمقارنة مع الموقف السائد في كل من دول المشرق والمغرب العربي، إضافة إلى أن معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة تعد أقل بكثير بالمقارنة مع الرجال، إلا أنه قد لوحظ تزايد معدلات حصول النساء على شهادات تعليمية عليا بالإضافة لتزايد نسبة العاملات في مجال الخدمة المدنية وممن يتولين مناصب حكومية عليا.

الهجرة والتحويلات المالية. تشكل دول مجلس تعاون الخليج العربية الجهة الأبرز في استقدام العمالة الوافدة في المنطقة. ففي عام ٢٠١٠، شكل الأجانب ٨٧ في المائة من مجمل الكثافة السكنية في قطر، و ٧٠ في المائة في الإمارات، و ٦٩ في المائة الكويت، و ٣٩ في المائة في البحرين، و ٢٨ في المائة في سلطنة عمان. كما تشكل الجنسيات العربية حوالي الربع من إجمالي العمالة الوافدة والتي بلغ مجموعها ١٥ مليون نسمة في دول مجلس التعاون، حيث لوحظ وجود توازن يتضمن مزيجاً من العمالة الوافدة ذات الأجور الجيدة من الدول المتقدمة، والعمالة الهامشية ذات الأجور المتدنية والوافدة من دول جنوب وجنوب شرق آسيا. كما تشكل الحدود السعودية نقطة عبور رئيسية للاجئين من منطقة القرن الإفريقي.

أصبحت منطقة الخليج إحدى أبرز مناطق التحويل المالي في العالم، حيث شكلت التحويلات المالية ما نسبته ٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في كل من البحرين، والكويت، والسعودية، و ١١ في المائة في عمان وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٩. من جانب آخر، فيتم استقدام معظم العمالة الوافدة ذات الأجور المتدنية بموجب نظام الكفالة، حيث تمنح قوانين الهجرة والكفالة صلاحيات واسعة لأرباب العمل. بيد أن تدني مستوى الظروف المعيشية، والاستغلال الاقتصادي، وغياب الرقابة العامة قد شكلت جميعها عوامل أدت لنشوء الانتقادات الدولية وتزايد المعارضة الداخلية في حكومات دول مجلس تعاون الخليج العربية. أما الاستجابة الحكومية المشتركة لتلك الانتقادات المتصلة بالظروف المعيشية للعمالة الوافدة فقد تمثلت في إعادة إسكان العمال في "مدن عمالية" جديدة والتي تتوافق، بل وتتجاوز، المعايير الدولية المحددة، ولكنها لا تزال تساهم في عزل هذه العمالة عن السكان المحليين.

نازحون في شوارع مقديشو، الصومال. © محمد آمن جبريل / آيرين

ملخص حول دول منطقة الجنوب العربي

السكان وعمليات التحضر. تشكل دول الجنوب موطناً لنحو ٨٠ مليون نسمة، بما في ذلك ٢٩ مليوناً من سكان المدن. كما سجلت معظم الدول معدلات متدنية أو متوسطة للنمو الحضري (ما بين ٣٠ - ٤٠ في المائة)، ولكنها قد باتت تشهد وتيرة تحضر متسارعة نتيجة للصراع، والتدهور البيئي، وحالات الجفاف الحادة والفقر في المناطق الريفية، باستثناء جيبوتي، والتي سجلت معدل تحضر بنسبة ٧٦ في المائة.

إضافة لذلك، بلغت أعلى معدلات للنمو الحضري نحو ٥ في المائة، والتي تم تسجيلها في السودان و اليمن، في حين شهدت المدن الصومالية الكبرى معدلات نمو تراوحت ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ في المائة على مدى الأعوام الخمسة عشرة الماضية. أما فيما يتعلق بالسكان دون سن ٢٥ عاماً؛ فإنهم يشكلون نسبة تتراوح ما بين ٣٥ و ٤٥ في المائة من الإجمالي السكاني.

إن عمليات التحضر الحاصلة عادة ما كانت تنشأ بشكل عشوائي في أطراف المدن، مما أدى إلى صعوبة توفير الخدمات. عدا عن ذلك، وعلى الرغم من عدم وجود أية إستراتيجيات عمرانية شمولية على المستويات الحضرية أو الوطنية في معظم دول الجنوب، إلا أن هذه الدول تمتلك العديد من خطط تطوير مرافق البنية التحتية لكل من الطرق، والموانئ، والطرق السريعة، إلى جانب إستراتيجيات الحد من الفقر بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين عمليات الحكم والإدارة الحضرية.

توجد العديد من الخطط الحضرية الناشئة على كل من المستويات المحلية والإقليمية، وبخاصة في المدن الكبرى كالخرطوم، وصنعاء، ومقديشو، وهرجيسا. كما عملت مدينة جيبوتي على وضع إستراتيجية خمسية متكاملة من أجل تطوير مرافق البنية التحتية والآليات الإدارية في المدن. أما في اليمن، فقد تم إطلاق مشروع يهدف إلى توسعة نطاق مرافق البنية التحتية وتطويرها في ثلاث مدن ساحلية، إلى جانب إعداد برنامج لتحسين الظروف المعيشية في مدينة تعز، حيث لوحظ انتشار المناطق العشوائية بشكل لافت.

الدور الاقتصادي للمدن. تتسم الأنظمة الاقتصادية في دول الجنوب بالضعف، بالإضافة لارتفاع معدلات البطالة والفقر، حيث يعزى ذلك لاستمرار النزاعات والكوارث الطبيعية في المنطقة. أما في جزر القمر والصومال، فتعتمد القاعدة الاقتصادية على كل من قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، في حين يعتمد النظام الاقتصادي في جيبوتي على مجالات النقل، والاتصالات، والتجارة، والخدمات، بينما يشكل النفط أكثر من ٩٠ في المائة من العوائد الحكومية في السودان، والذي ترجح التوقعات نضوبه خلال ٢٠ أو ٣٠ عاماً. من جانب آخر، يشكل النفط نحو ٧٠ في المائة من العوائد الحكومية في اليمن، ويرجح نضوبه أيضاً في غضون ٥ أعوام و ١٤ عاماً. كما لوحظ تركز النظام الاقتصادي في السودان ضمن منطقة الخرطوم الكبرى، ولكن التقسيم الذي شهدته الدولة ما بين السودان، والتي تمتلك كلاً من مصافي النفط والموانئ، وجنوب السودان، والتي تمتلك كلاً من موارد النفط والماء، يمكن أن ينعكس سلباً على الأنظمة الاقتصادية والمدن الرئيسية في كلتا الدولتين.

سجلت دول الجنوب معدلات مرتفعة للغاية من البطالة، والتي بلغت ١٩ في المائة في اليمن، وما بين ٧ و ٢٢ في المائة في مختلف جزر القمر، ونسبة أخرى تراوحت ما بين ٤٠ و ٥٠ في المائة في جيبوتي، و٦٥ في المائة في الصومال (وقد بلغت ٨٠ في المائة أيضاً في بعض المدن). بيد أن ظاهرة البطالة تنعكس بمستويات غير متكافئة على كل من الشباب والنساء، حيث تشكل البطالة بين الشباب في جزر القمر نحو ٦٥ في المائة من إجمالي معدل البطالة في البلاد، مقابل ٨٤ في المائة بين الشباب من الفئة العمرية ما بين ١٥ و ١٩ عاماً و ٦٩ في المائة ما بين الشباب من الفئة العمرية ما بين ٢٠ و ٢٤ عاماً في جيبوتي.

تعد مستويات الفقر مرتفعة للغاية ، وذلك بالرغم من تمتع سكان المدن بمستويات أفضل عموماً من الناحية الاقتصادية، فضلاً عن تمتعهم بفرص أفضل للحصول على خدمات الرعاية الصحية، وتسجيلهم لمعدلات أعلى على صعيد الالتحاق بالمدارس. كما بلغ معدل الكثافة السكانية التي تعيش دون مستوى خط الفقر الوطني في مدينة جيبوتي نحو ٩٦ في المائة، في حين تراوحت نسبة الأفراد ممن يقل مستوى دخلهم اليومي عن دولار واحد

في شمال السودان ما بين ٦٥ و ٧٥ في المائة، مقابل ٩٠ في المائة ممن يعيشون دون مستوى خط الفقر الوطني في جنوب السودان.

لقد لوحظ التفاوت في معدلات الالتحاق بالمدارس، والتي تراوحت ما بين ٢٠ في المائة في الصومال و ٨٥ في المائة في اليمن. أما على صعيد مكافحة الفقر، فقد عملت جيبوتي على وضع برنامج الحد من الفقر في المناطق الحضرية والذي يهدف إلى دعم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية في أشد الأحياء السكنية فقراً من خلال توفير المساعدة التقنية، وتنفيذ المشاريع المجتمعية، وتطوير البنية التحتية، وإتاحة فرص الحصول على القروض الميكروية، وتنفيذ المشاريع الهادفة في مجال التنمية الاقتصادية.

وثمة العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق معدلات أكبر من التنمية الاقتصادية بما في ذلك الإجراءات الإدارية المرهقة، وغياب معايير العدالة والتنافسية في أوساط البيئة التجارية، وانعدام معيار الشفافية، وتفشي الفساد، وارتفاع تكلفة الائتمان، وصعوبة الحصول على الأراضي المخدومة والمسجلة لتنفيذ المشاريع التنموية والاستثمار، عدا عن تدهور مرافق البنية التحتية، وإمدادات الكهرباء والمياه، من جهة أخرى، وبالرغم من المساعي التي تنفذها العديد من الدول لتنويع قواعدها الإقتصادية وتعزيز القطاع السياحي؛ ولكنها لا تزال تعاني من قيود متعددة، بما في ذلك عدم كفاية مرافق البنية التحتية، وقلة عدد الفنادق، والمخاوف الأمنية الناشئة.

التنمية الحضرية والإسكان. توجد العديد من المدن التي تستوعب تدفقات الهجرة الناشئة، والتي تتألف بشكل شبه تام من مناطق عشوائية، وأحياء متدهورة، ومخيمات اللاجئين. وقد بلغت الكثافة السكانية المهاجرة والقاطنة في الأحياء المتدهورة في السودان نحو ٩٤ في المائة، مقابل ٧٤ في المائة في الصومال، و ٦٩ في المائة في جزر القمر، و ٦٧ في المائة في اليمن، إضافة إلى تسجيل شكل واحد على الأقل من أشكال الحرمان من المأوى. كما تقتصر إمدادات شبكات الكهرباء على المدن الرئيسية، والتي لا تستطيع الشرائح الفقيرة تحمل تكلفتها.

ساهمت عمليات المضاربة في رفع أسعار الأراضي، بالإضافة لارتفاع تكلفة المساكن نتيجة ارتفاع تكلفة العمليات الإنشائية. أما في مدينة الخرطوم؛ فإن الزيادة الحاصلة في الثروة النفطية قد أدت إلى نشوء عمليات المضاربة في المشاريع السكنية الفاخرة والتي تلبي احتياجات المغتربين، وعادة ما يتم تمويل هذه المشاريع من قبل الاستثمارات الأجنبية المتأتية من دول مجلس تعاون الخليج العربية.

كما لوحظت محدودية نطاق القطاع المصرفي في دول الجنوب، مثلما يتبين من وجود مصرف واحد فقط في الصومال، وثلاثة مصارف في جزر القمر، ومثلما أشارت إليه أيضاً نتائج المسوح الإحصائية لامتلاك ما نسبته ٤ في المائة فقط من إجمالي السكان اليمنيين لحسابات مصرفية. كما توجهت الأسر نحو الاستثمار بشكل أكبر في مساكنها من خلال المدخرات، أو الاقتراض من الأهل أو الأصدقاء، أو عبر استلام التحويلات المالية.

تقدر الفجوة السكنية في جيبوتي بنحو ١٤٠ ألف وحدة سكنية وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٨، بينما بلغ إجمالي الاحتياج السكني السنوي في الخرطوم ما مجموعه ٦٠ ألف وحدة سكنية جديدة، مقابل ٨٠ ألف وحدة سكنية في اليمن. كما لوحظ تنفيذ القطاع الخاص لمعظم عمليات إنشاء الوحدات السكنية بشكل غير رسمي. علاوة على ذلك، فعادة ما تواجه الحكومة عدة تحديات والتي تحول دون تمكنها من التدخل في سوق الإسكان، بما في ذلك ضعف التشريعات المرتبطة بعمليات تطوير الأراضي وإجراءات تسجيل الملكية.

البيئة والنقل. تواجه مختلف دول الجنوب، باستثناء اليمن، تحديات كبيرة للغاية على صعيد الندرة الاقتصادية للمياه، مما يعني افتقارها للبنية التحتية اللازمة لتوفير إمدادات المياه، وليس الافتقار لإمدادات المياه، عدا عن ذلك، فمن غير المتوقع أن تتمكن الصومال، أو اليمن، أو السودان من تحقيق الغايات المرتبطة بالمياه والصرف الصحي ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك في ضوء استمرار النزاعات ونقص الاستثمارات. كما تشير التوقعات إلى احتمالية استنزاف اليمن لجمل احتياطي المياه الجوفية بحلول عام ٢٠٣٠ أو عام ٢٠٤٠ على أكثر تقدير، وعادة ما تبرز كل من صنعاء واليمن كأول مدينة ودولة في العالم واللتان سوف تستنفذان جميع مواردهما المائية.

إن توجه جزر القمر نحو استيراد جميع مواردها النفطية قد ساهم في تسجيلها لأعلى معدلات لأسعار الطاقة في جميع أنحاء إفريقيا، بينما توفر مصادر الوقود الخشبي نحو ٩٠ في المائة من مجمل احتياجات الطاقة في السودان، و ٨٧ في المائة في الصومال، و٧٨ في المائة في جزر القمر. ولكن لا بد من الإشارة إلى التأثيرات البيئية الضارة الناجمة عن تلك المصادر. وفي مجمل دول الجنوب، تعد المدن السودانية الوحيدة التي تمتلك مدافن صحية للمخلفات، بينما تتخلص المدن الأخرى من المخلفات الصلبة برميها في المكبات غير الرسمية أو في الأودية. كما برزت اليمن في صدارة الدول في المنطقة والتي بادرت لتنفيذ الإصلاحات في هذا المجال، حيث تشكل الإستراتيجية الوطنية لإدارة المخلفات الصلبة لعام ٢٠١٠ إطار العمل اللازم، وقد لوحظ انعكاس نتائج هذه الإستراتيجية على نحو ٤ ملايين نسمة حتى الوقت الحاضر.

وبالرغم من مساهمة شبكات الطرق في توفير فرص الوصول إلى المدن الرئيسية، إلا أنه لا يزال هنالك نقص في التمويل اللازم للحفاظ عليها. إضافة لذلك، فلا توجد أية دولة في منطقة الجنوب والتي عملت على اعداد سياسات وطنية لقطاع النقل العام، عدا عن عدم تشغيل أي منها لخدمات النقل العام. كما لوحظت التجزئة في خدمات النقل الخاص بالإضافة لمحدوديتها ضمن نطاق جغرافي معين وساعات عمل محددة. كما شرعت جيبوتي منذ مطلع عام ٢٠٠٢ في تنفيذ إصلاحات هامة من أجل إضفاء الطابع المهني على القطاع غير الرسمي، وذلك من خلال فرض الرسوم، والتراخيص، وتنفيذ عمليات التفتيش.

نظم الإدارة الحضرية. شكلت الاضطرابات المدنية، والنزاعات العنيفة، وحالة عدم الاستقرار السياسي سمة مشتركة بين مختلف الدول العربية في منطقة الجنوب. إضافة لذلك، فقد لوحظ ارتباط الكثير من الاضطرابات بالجهود المبذولة لفرض أنظمة الإدارة المركزية على كل من العشائر والقبائل التقليدية.

بيد أن إيجاد حلول لهذه النزاعات قد دفع بالعديد من الدول لتنفيذ الإصلاحات اللامركزية. ففي عام ٢٠٠٠، عملت اليمن على إطلاق برنامج خاص بتطبيق معيار اللامركزية والذي يعد أحد أكثر البرامج طموحاً في العالم العربي، والذي ساهم في تنفيذ أول انتخابات بلدية في الدولة. إلا أن السيطرة المستمرة للحزب الحاكم على مقاعد المحافظات ومقاعد السلطة الوطنية قد أدت لنشوء احتجاجات واسعة في الدولة في عام ٢٠١١، حيث باتت البلاد على شفا حرب أهلية حتى وقت إعداد هذا التقرير.

أما في مناطق أخرى في دول الجنوب، فإن نخب السلطة التقليدية لا تزال تواصل إحكام سيطرتها على المستويات الحكومية العليا، وذلك في ظل نقص التمويل الكافي للسلطات المحلية. كما تنشأ هنا كل من مسألتي تطوير القدرات المحلية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة بمثابة مسألتين أساسيتين واللتان تحتاجان الدعم الدولي فضلاً عن الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة.

إن القوانين الدستورية السارية في دول الجنوب تكفل حقوق المرأة في التصويت والترشح للإنتخابات، ولكن، وفي واقع الأمر، فإن التقاليد العميقة و المتجذرة لا تزال ذات دور رئيسي في تنظيم المعاملات العقارية، والتجارية، والعلاقات الأسرية، وبخاصة في مناطق الأرياف. وعادة ما تحظى المرأة بفرص محدودة في هذه الدول على صعيد التعليم، والعمل، وعلى الصعيد السياسي أيضاً، لا سيما في كل من اليمن والصومال. بيد أن هنالك بعض الدول، وأبرزها جيبوتي والتي تسعى لتغيير القوانين القديمة، حتى وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة، إضافة لإنشاء الوزارات المختصة بشؤون المرأة، وتخصيص حصص للمرأة في المؤسسات المنتخبة.

الهجرة والتحويلات المالية. لقد أدت النزاعات، وحالات الجفاف، والفقر إلى نشوء عمليات الهجرة الخارجية من معظم دول الجنوب، فمثلاً، بلغ المتوسط السنوي لعدد الأفراد المهاجرين من الصومال نحو ٥٠ ألف شخص.

وقد لوحظ أيضاً توجه أعداد كبيرة من المهاجرين إلى الدول الأكثر استقراراً في المنطقة؛ ففي عام ٢٠٠٨، شكل اللاجئون ما نسبته ٢٨ في المائة من المهاجرين في السودان و ٢١ في المائة في اليمن. كما تقطن الغالبية العظمى من المهاجرين في المناطق شبه الحضرية، وعادة ما يتجمعون وفقاً لقبائلهم أو أصولهم. من جانب آخر، فتشكل السودان منطقة إستقبال للمهاجرين باعتبارها كبلد عبور وكبلد المقصد في آن واحد، حيث تستوعب مدينة الخرطوم نحو ٣٠ ألف لاجئ مسجل، ومعظمهم من إثيوبيا وأريتريا، بالإضافة لاستيعاب ما مجموعه ١,٧ مليون نازح، بما في ذلك ١,٣ مليون نازح ممن يقطنون في مخيمات غير رسمية تنتشر في جميع أنحاء المدينة، في حين تقطن البقية والبالغ مجموعها ٤٠ ألفاً في مخيمات رسمية.

تتفاوت التحويلات المالية في أهميتها على صعيد إنشاء المساكن من دولة لأخرى، ففي جزر القمر مثلاً، يتم إنفاق معظم الأموال المتأتية من التحويلات على الاستهلاك بشكل عام، في حين بلغت التحويلات المالية في الصومال نحو مليار دولار سنوياً، والتي يتم إرسالها من قبل المهاجرين ممن يشكلون ما نسبته ٨,٧ في المائة من السكان. كما تساهم هذه التحويلات في دعم الهياكل المالية للدولة، حيث يتم استثمارها في الخدمات الأساسية، كما في مشاريع الإسكان والمشاريع الصغيرة.

مدينة جرش، الأردن. ساهم نظام الشوارع في تنظيم تخطيط المدينة. © WitR/Shutterstock

استمرارية الحياة في المناطق الحضرية: المجاميع الحضرية الواقعة على ضفاف الأنهار

تقع غالبية المدن الكبرى في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحاضر إما ضمن مناطق الأنهار الكبرى كالفرات، ودجلة، والنيل، والتي كانت موطن نشوء الحضارات العظيمة في سابق الزمان، أو على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، أو البحر الأحمر، أو الخليج العربي. كما تعتبر هذه المدن الشرق أوسطية من أقدم المناطق المأهولة بالسكان، حيث يعزى ذلك أساساً لوفرة إمدادات المياه في منطقة قاحلة، ولخصوبة مناطقها، ولموقعها المميز على طول الطرق التجارية الرئيسية. علاوة على ذلك، فإن القدرة على إدارة تلك المناطق من خلال إنشاء أعمال هيدروليكية معقدة لخدمة كل من الأراضي الزراعية والمراكز الحضرية قد ساهمت في إنتاج الفوائض الغذائية التي يمكن الاتجار بها.

ساهمت منطقة الهلال الخصيب، وهي منطقة سهلية يحدها كل من نهري دجلة والفرات، في نشوء أولى الحضارات القديمة، كالسومرية، والأكادية، والهلنستية، والرومانية، والبارثية، والساسانية، تليها كل من الحضارتين المسيحية، والعربية الإسلامية. كما كان لوجود شبكة واسعة من قنوات الري دوراً في تطور العمليات الزراعية بالإضافة لنشوء المراكز الحضرية. وبالمثل، فقد اكتشفت أولى المجموعات التي قطنت في منطقة وادي النيل فوائد مواد التسميد التي تخلفها الفيضانات، حيث تعلمت تدريجياً كيفية التحكم بالسيول السنوية، واستصلاح الأراضي الزراعية في نهاية المطاف.

كما لوحظ النمو المتزايد في كل من المدن والبلدات، وذلك في ظل ازدهار القطاع الزراعي، ففي عام ٩٧٠ ميلادي، عمل الفاطميون على تأسيس مدينة *القاهرة* في جنوب المدينة القديمة في مصر وشمال ممفيس بالقرب من نقطة التقاء الفرعين الثنائيين لنهر النيل.

أما مدينة القدس (يورشاليم)،[١٢] فتقع على التلال الغربية للبحر الميت ونهر الأردن. و تتمتع هذه المنطقة بالتربة الخصبة نظراً لوجود وادي فرح، ولوجود العديد من الينابيع والآبار الجوفية التي تقع داخل المدينة القديمة وخارجها. كما تجدر الإشارة إلى أن مدينة القدس قد أصبحت مأهولة منذ عام ٤٠٠٠ قبل الميلاد تقريباً (العصر البرونزي)، حيث تبين الأدلة الأثرية استقرار كل من الكنعانيين، والعموريين، واليبوسيين في هذه المنطقة تباعاً. أما في المرحلة اللاحقة، فقد خضعت القدس لحكم المصريين، وذلك قبل مجيء الفلسطينيين، والإسرائيليين، والفرس، والرومان، والبيزنطيين، والعرب، والصليبيين، والمماليك، والأتراك العثمانيين.

تقع مدينة دمشق قبالة سفح سلسلة جبال لبنان الشرقية حيث تغذي مياه نهر بردى (والذي كان معروفاً باسم نهر أبانا في العصور القديمة) واحة واسعة تمتد لحوالي ٣٠ كليومتراً مربعاً. وقد تم استخدام مياه نهر بردى لأغراض الري على مدى آلاف السنين. وبحسب الألواح التاريخية التي تعود لعام ٢٥٠٠ قبل الميلاد؛ فقد استوطن الأموريون في هذه المنطقة منذ مطلع الألفية الثانية قبل الميلاد. من جانب آخر، ونظراً لما تتسم به هذه المنطقة من نوعية المياه، وخصوبة التربة، وموقعها المميز على الطرق العابرة للصحراء؛ فقد استقطبت العديد من الحضارات، بما في ذلك الحضارات الآرامية، والآشورية، والبابلية الجديدة، والفارسية، والإغريقية، والسلوقية، والنبطية، والرومانية، والبيزنطية، والعربية.

التراث التقليدي

لقد توسع نطاق القوة التجارية الهيلينية لكي تشمل كلاً من المناطق النائية الآسيوية والأخرى المصرية. أما فيما يتعلق بأبرز أشكال تطور الحضارة الهيلينية وازدهارها بحلول نهاية القرن السادس قبل الميلاد، فقد انعكست لدى تأسيس الدولة المدينية اليونانية في مستعمراتها الآسيوية. إلا أن الغزو الذي تعرضت له المنطقة بقيادة الإسكندر الأكبر المقدوني (٣٥٦ – ٣٢٣ ق.م.) قد خلف سلسلة من دول المدن اليونانية والتي شكلت مراكز اقتصادية وثقافية، فضلاً عن تشكيلها لمراكز حماية في جميع أنحاء آسيا ومصر. كما ساهمت هذه المراكز الهيلينية في الحفاظ على تأثيرها المستمر والمنظم على منطقة الشرق الأوسط، وذلك في ظل اتباعها للهيكل الحضري الأثيني الديمقراطي، حيث أن المفهوم الحكومي المسكوني، جنباً إلى جنب مع الحرية المحلية للدول المدينية، قد أسفرا عن نشوء هيكل قوي ودائم، وانتقلت جذور النظام البلدي الحر عبر حكم خلفاء الإسكندر إلى الرومان ومنهم إلى البيزنطيين.[١٣]

وفي مصر، عمل الإسكندر الأكبر على إنشاء ميناء الإسكندرية، وهي أول مدينة متعامدة في المنطقة، حيث أصبحت أقوى مركز تجاري هلنستي في العالم القديم. وفي أعقاب وفاة الإسكندر، أصبح نموذج المدينة المتعامدة شائعاً في منطقة الشرق الأوسط الهلنستية، مما ساهم بدوره في إيجاد نموذج حضري منظم تكمله الإمبراطورية الرومانية.[١٤] عدا عن ذلك، فقد أصبح هذا النموذج بمثابة المخطط الحضري الأكثر شيوعاً في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط طوال خمسمائة عام، ومما لا شك فيه بأن بقايا هذا النموذج لا زالت واضحة للعيان في العديد من المناطق التاريخية.

وبصورة عامة، أجمع الخبراء على أن نمط التشبيك في مدن الشرق الأوسط هو يوناني المنشأ، إلا أن هنالك مخططات أخرى مماثلة في البلدات الأخمينية (الفارسية) وغيرها من مدن الشرق الأوسط.[١٥] كما عمل الرومان على إدخال سمات مميزة لنمط الشبكة الهلنستية مثل شوارع الكاردو والديكومانوس والتي تمثل الطرق الرئيسية التي تربط المعابد الرئيسية في المدن الرومانية الواقعة في منطقة الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، تعتبر الشوارع المعمدة سمة أخرى مشتركة للمناطق الحضرية الرومانية في المنطقة.[١٦] حيث توفر هذه الأعمدة ملاذاً من أشعة الشمس، فضلاً عما تعكسه من تنظيم وفخامة.

وبحلول القرن الرابع الميلادي، أصبحت المسيحية ديانة منظمة لدى تشكيل مجمع نيقية الأول (٣٢٥ م)، حيث أطلق الإمبراطور البيزنطي قسطنطين برنامج بناء طموح يهدف لإحياء الأماكن المسيحية المقدسة في الجزء الشرقي من الإمبراطورية، حيث شهدت كل من المدن اليونانية والرومانية تحولاً كاملاً لدى إعادة تصميمها وفقاً للمعتقدات المسيحية.

الفتح العربي

لقد شهد النصف الثاني من القرن السابع الميلادي توسعاً كبيراً للفتوحات العربية الإسلامية والتي بلغت جميع الأراضي البيزنطية، ولدى نشأة الديانة الإسلامية، كانت منطقة شبه الجزيرة العربية على ارتباط بالتقاليد الهلنستية، والرومانية، والبيزنطية. من جانب آخر، وباستثناء المفاهيم المعاكسة للإسلام، فقد كانت قيمة هذا التراث كبيرة للغاية لدى المسلمين، وبخاصة في المناطق الأكثر تحضراً.

طرأت العديد من أشكال التغيير الهامة على المؤسسات في المدن التي دخلها الإسلام، كما لوحظ الدور الهام للمؤسسات الرئيسية – المساجد والتي تحولت في وقت لاحق لمدارس (كليات) – في تطوير الأنظمة الإدارية والقانونية الجديدة. أما تنظيم المدينة، فقد كان يتألف من هيكل متدرج للغاية والذي يتم تعيينه من قبل الخليفة أو السلطان ، بما في ذلك: الوالي (حاكم المنطقة)، يساعده الشرطة، والقاضي، والمحتسب (المشرف على الأسواق والذي يساعده ضابط آخر مختص بمهن أخرى)، ورؤساء دوائر المدينة والمشرفين على المجتمعات اليهودية والمسيحية التي تتمتع بالحماية الكاملة.

وقد تفوقت المدينة العربية الإسلامية في توفير الخدمات لسكانها: بما في ذلك توفير كلاً من المارستانات (المستشفيات)، والحمامات (الحمامات العامة)، والأسبلة (نوافير مياه الشرب)، ومكتب السبيل (نافورة مياه عامة داخل مدرسة ابتدائية)، ودار العلم (المكتبات العامة)، والمطابخ العامة المخصصة للفقراء، والأسواق، والخانات (المستودعات)، والوكالات في المدن (الفنادق)، والتي ساهمت جميعها في جعل المدينة مكاناً ملائماً للعيش ونشوء أشكال الحياة الديناميكية. علاوة على ذلك، فإن جامعتي الأزهر في مدينة القاهرة (والتي تم تأسيسها عام ٩٧٢ ميلادية) وجامعة القرويين في مدينة فاس المغربية (تم تأسيسها عام ٨٥٩ ميلادية) لا تزالان تحظيان بالمستوى ذاته من العراقة القديمة، حيث تعد كلتا هاتين الجامعتين الأقدم في العالم بأسره.[١٧]

التنظيم العمراني للمدينة العربية القديمة

اتسمت المدن العربية بأسلوب التنظيم المتدرج حول المسجد الكبير، في حين ظلت كل من الأسواق والقيصريات (الأسواق المغطاة) متصلة مع الشوارع، فضلاً عن تشكيلها لأهم الأماكن العامة في المدن. كما يعود هذا النمط في نشأته إلى مرحلة ما قبل الإسلام، حيث كان الحجاج يتوجهون إلى المزارات الوثنية مما كان يشكل للتجار فرصة مناسبة لتنظيم الأسواق الدورية.

وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، شهدت العديد من المناطق في الشرق الأوسط تحولاً هاماً من أنظمة اقتصادية تتمتع بالاكتفاء الذاتي إلى أنظمة موجهة نحو الاستيراد، بحيث تم ربطها بالدول الغربية الصناعية.[١٨] وهو الاتجاه الذي أثبت نفسه خلال الفترة الاستعمارية في القرن العشرين. إلا أنه وبالرغم من التفوق الذي كانت تتسم به السلع الحديثة المستوردة، إلى جانب طرق التوزيع الجديدة والأنظمة المالية ذات الطابع الغربي؛ ولكن المدن العربية قد واصلت احتفاظها بالمفهوم التاريخي للأسواق التقليدية،[١٩] حيث انعكس ذلك في المراكز التاريخية للعديد من المدن العربية، وذلك على الرغم من بداية انتشار المركبات والصناعات الحديثة.

إن الشوارع المستقيمة غالباً ما كانت تربط قلب منطقة السوق ببوابات المدينة، فمثلاً، لا يزال شارع الرشيد في مدينة بغداد يمثل الشريان التجاري الرئيسي في المدينة، حيث يمتد من البوابة الشمالية وصولاً إلى البوابة الجنوبية. أما في عام ١٩١٤، فقد عملت الإدارة العثمانية على تحويل شارع الرشيد إلى جادة حديثة، حيث تم تصميم ممرات مسقوفة مخصصة لكل من العربات والمشاة في الجزء الأوسط منها.[٢٠] كما يعد هذا الشارع موازياً لشارع الخليفة.

الصندوق ١ : الروح والهوية في المدينة العربية

باب بوجلود المؤدي إلى المدينة القديمة في فاس، المغرب. و المعروف أيضاً بالبوابة الزرقاء المؤدية إلى مدينة فاس.
© بيورن كريستيان توريسون. مرخصة بموجب أحد إتفاقيات الترخيص البسيطة التي وضعت نصوصها منظمة كرياتيف كومونز.

إذا ما نظر المرء من الجو إلى المدن العربية إبتداء من تطوان في المغرب الى بغداد في العراق لبدا له بأنها جميعا صممت لتشترك بالشكل والمهام التخطيطية والبنيوية الحضرية في شتى أنواع الأنشطة الأقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية. فالتخطيط إعتمد بدرجة قصوى على إنتاج نسيج عمراني واجتماعي تراتبي ومتدرج، يسمح بامتداد النظر أفقيا، ويؤكد على رغبة ساكني المدينة من القبائل البدوية والرحل في أن تمتد أبصارهم الى الأفق البعيد بدون إعاقات عمودية. فمنارة الجامع هي المبنى الوحيد العمودي المرتفع في المدينة، وهي بذلك تشكل نقطة الإرتكاز الأساسية والدالة للزائر ، كما تعتبر علامة تشير الى منطقة مركز المدينة.

نشأت المدينة العربية بتخطيط يضع الجامع (جامع الدولة) ودار الإمارة في قلب المدينة التي غالبا ما تكون دائرية. ثم يبدأ رسم النسيج التراتبي للمباني والقبائل وبقية الناس. فالدائرة الأولى التي تحيط بالجامع ودار الإمارة تتكون من مباني ودور الأمير وحاشيته وحرسه، بينما تشمل الدائرة الثانية القبائل الكبرى المقربة من الإمارة وهكذا تتبع الدوائر الأخرى بقبائل أقل أهمية كلما ابتعدت عن دار الأمارة. يغلق هذه الدوائر سور يحيط بالمدينة من كل جهاتها وله أبواب تفضي الى الخارج حيث ينتعش النشاط التجاري والاقتصادي خلال النهار.

وقد تطورت هذه النشاطات التجارية وكونت منظومة متشابكة من مختلف الخدمات الحرفية والصناعية والتجارية وسميت بالسوق الذي صمم أيضا في بعض المدن داخل أسوار المدينة، غير أن التوسع التجاري أجبر السوق على العبور الى ما خلف السور، ويتكون السوق، بتركيبته الحرفية والتجارية المنظمة، من أزقة صغيرة ومتوسطة حسب نوع التجارة أو الحرفة، فهنا زقاق الأواني النحاسية وهذا زقاق الأقمشة بمختلف أنواعها كما هناك زقاق الذهب والفضة وزقاق الأعشاب الطبية و العطور ومختلف أنواع التوابل . . . وما إلى ذلك. ومما لاشك فيه أن السوق بتركيبته هذه يشير الى الشكل الأولي لما يتميز به الآن المركز التجاري الحديث (المول).

إن روح المدينة تتمثل في السوق وفي جامع الدولة. فالسوق، إضافة الى وظيفته التجارية، يعد مكملا للجامع حيث يرتبط به بخط سير مباشر وواضح داخل أسوار المدينة. ففي السوق يتم التبادل التجاري كما يتم تبادل الآراء والتشاور حول المسائل الراهنة. ومن السوق تمتد روائح التوابل المختلفة وعبق العطور والزهور البرية والنباتات والأعشاب المختلفة الى الخارج حيث تصل الى الجامع الذي يلتقي فيه التجار وبقية ساكني المدينة مع أركان الإمارة. وهكذا نلاحظ بأن للجامع وظيفة أخرى خارج الشعائر الدينية وهي منح المصلين والوافدين اليه فضاء مفتوحاً للنقاش العام بأحوال الناس والمدينة وبذا يكون جامع الدولة بمثابة البرلمان الذي يسمح للمواطنين بإيصال أصواتهم للأمير وأركان الأمارة.

و"للمكان" في المدينة العربية إحساس خاص ومميز. فالمكان كما عرفه المفكرالأسلامي عبد القاهر الجرجاني (توفي سنة ٤٧١ هـ)، هو"البطانة الداخلية للشكل". لذلك فإن الفنون والزخرفة لاتظهر على مباني المدينة بصورة عامة حيث أن الفنون والزخرفة تقتصر فقط على ماهو داخلي وغير منظور من خارج هذه المباني. بينما يستثنى الجامع من ذلك، حيث يشكل الداخل والخارج الأذواق المتعددة للفنون والزخرفة. فالجامع يكاد أن يكون المكان الوحيد الذي تتطابق فيه منظومة العمارة مع منظومة الفنون بشكل باهر.

لا شك في أن عناصر المدينة العربية بأجمعها واضحة وتفصح عن ذاتها وتدل على وظائفها وعلى بساطتها . . إلا أن ذات العناصر ظلت ولقرون طويلة تشكل أحجية عصية على الفهم التقليدي، فالمدينة العربية هي منبع الغموض والسحر والخيال . . ولذلك فقد شكلت المدينة العربية، ولقرون عدة، الصورة النمطية لمدن الشرق . . وقد كانت دائما المكان الذي انسابت منه ولا زالت حكايات الألف ليلة وليلة.

حيث تتواجد العديد من المؤسسات الدينية الهامة (المساجد والكنائس)، فضلاً عن وجود العديد من الدوائر الحكومية.

إن المؤسسات الدينية الضخمة والواقعة على طول الطرق الرئيسية في المدينة قد أصبحت تجسد كلاً من معالم السلطة، والثروة، والعبادة. كما عمل السلاطين والأمراء على إنشاء الأوقاف الدينية كالمساجد الكبيرة التي تضمنت في تصميمها للمآذن والبوابات الضخمة التي تطل على الشارع، والتي كانت تشكل معالم دينية هامة تستقطب العابدين فضلاً عن استقطاب اهتمام المارة. من جانب آخر، تم استيعاب أعداد كبيرة من الأفراد في كل من المساجد، والمارستانات (المستشفيات)، ودور العجزة، والمدارس (المدارس الدينية)، حيث ارتبط أولئك الأفراد بها كموظفين دائمين أو مؤقتين. إضافة لذلك، فقد كان السلطان يتولى مسؤولية إدارة المؤسسات الدينية في بعض الأحيان، ولكن ليس بشكل دائم، وذلك في ضوء علاقة الاعتماد المتبادل التي كانت تتسم بها علاقة الدولة ورجال الدين (العلماء).

لقد شكل نمط الشوارع الرومانية البيزنطية السمة الحضرية الأبرز ضمن تصميم مدينة القدس، والتي تتكون من اثنين من الطرق الشمالية الجنوبية وآخرين من الطرق الشرقية الغربية، حيث تم الحفاظ في تلك الطرق على مظهر شوارع الكاردو والديكومان، ومثلما هو الحال في أية مدينة رومانية، فإن شارع الكاردو في مدينة القدس قد كان محاطاً برواق كبير، حيث تنتشر كل من المحلات التجارية والباعة على امتداده. وقد كان هذا الشارع يشكل النقطة المحورية للحياة الاقتصادية في المدينة.

شهدت المدن العربية فترة ركود طويلة نسبياً بالمقارنة مع ما شهدته نظيراتها الغربية منذ القرن الثامن عشر وحتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث استمر استخدام مختلف الأنماط العمرانية، والمساكن، والمعالم الأثرية التقليدية. عدا عن ذلك، فإن ارتفاع المباني وواجهاتها المشكّلة في الشوارع الرئيسية قد ساهم في عكس أهميتها من الناحيتين الاجتماعية والدينية.

بدأت التحولات الحضرية الهامة التي شهدتها المدن العربية بالنشوء قبل حلول القرن العشرين، وذلك لدى إدخال المبادئ الأوروبية في مجال التخطيط، الأمر الذي ساهم في نشوء الانقسام ما بين المدينة التاريخية ونظيرتها الحديثة. ففي مدينة القاهرة على سبيل المثال، واصلت المدينة الفاطمية التي تعود للقرون الوسطى في الحفاظ على حيويتها بالرغم من حالة الاضمحلال الواضحة للآثار، وانعدام المرافق الحديثة، وزيادة الازدحام المروري، وارتفاع معدلات الكثافة السكانية في الأحياء القديمة.

أما في الوقت الحاضر، فتتسم منطقة وسط المدينة التاريخية في القاهرة، وإلى حد أقل في بغداد، بوجود هياكل تعود في تاريخها إلى العهد العثماني، بالإضافة لوجود هياكل أخرى حديثة والتي تم إنشاؤها بجوار المباني القديمة أو بشكل ملاصق لها. من جانب آخر، وبصرف النظر عن شكلها الحديث، إلا أن هذه المنطقة قد تمكنت من الحفاظ على تكاملها نظراً للتنظيم المتدرج الذي تتميز به كل من شوارعها، وأزقتها، وطرقها المسدودة، والتي تتميز جميعها في نشوء نظام عمراني اجتماعي. بيد أنه وبالرغم أيضاً من شتى المساعي التي تبذلها هيئة الآثار المصرية، إلا أن نظامها العمراني قد بات مهدداً نتيجة قوانين البناء الجديدة والتي تفرض إنشاء مواقف للمركبات، وتوسعة الشوارع بغية تسهيل تدفق حركة مرور المركبات. كما كانت هنالك بعض الحالات حيث تم هدم المباني من أجل توسعة الشوارع، أو إنشاء الجسور، والتي ساهمت في إحداث حالة من التشويه البصري في المناطق التاريخية.

نشأت أولى التغيرات الحاصلة في المناطق الحضرية في مدينة بغداد خلال النصف الأول من القرن العشرين،[٢١] وذلك لدى التوصل لقرار يفضي بعدم صلاحية شبكة الشوارع الضيقة والمتعرجة داخل النسيج القديم للمدينة لخدمة العربات. عدا عن ذلك، وبالرغم من عمليات التحديث التي تم تنفيذها في أواخر عهد الدولة العثمانية، إلا أن هنالك بعض المناطق داخل المدينة القديمة والتي ظلت موجودة حتى القرن العشرين، حيث تعكس المباني الموجودة في هذه المناطق الأساليب العمرانية التي يعود تاريخها للقرن التاسع عشر. إضافة لذلك، فقد ساهمت الحرب العالمية الثانية في التأثير على أشكال التكامل والترابط التي تتمتع بها العديد من المناطق، وذلك لدى طرح نظام جديد للشوارع والذي يتضمن مجموعة واسعة من الطرق، حيث يتبع في ذلك النمط الأوروبي.[٢٢] وقد ترتب على هذه العملية هدم العديد من المباني القديمة التي تتمتع بحالة جيدة، فضلاً عن إيجاد خلل في الصلة ما بين المساحات الخاصة والعامة، وإيجاد بيئة جديدة في الشوارع.

تدهور المواقع التاريخية

تشكل المواقع التاريخية والأثرية، والمراكز الحضرية القديمة تراثاً لا يقدر بثمن بالنسبة للسكان المحليين وللبشرية جمعاء، إضافة لدورها المميز في جذب السياح وتحقيق التنمية الاقتصادية. وضمن هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى مدينة القاهرة والتي تتمتع بأصول تاريخية مميزة، فضلاً عن موقعها على مقربة من الدول الغربية، مما ساهم في استقطابها للنسبة الأكبر من السياح في منطقة الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، فتتميز المدينة بمخزون كبير من الآثار الفرعونية والإسلامية، والتي تم توثيقها للمرة الأولى خلال حملة نابليون على مصر (في الأعوام ١٧٩٨ – ١٨٠١) عندما تم اكتشاف حجر رشيد (في عام ١٧٩٩)، ولدى ضبط البريطانيين للآثار التي جمعها علماء الآثار الفرنسيين، والتي تشكل في الوقت الحاضر جزءاً من مجموعة المتحف البريطاني. وقد تمكن الفرنسيون من الاحتفاظ بجزء صغير فقط من مجموعة الآثار هذه، حيث تم نقلها إلى متحف اللوفر.

أما الأهم من ذلك، فيكمن في جهود الفريق العلمي الذي رافق الحملة الفرنسية والذي عمل على إصدار "وصف مصر"، الذي تم نشره ما بين الأعوام ١٨٠٩ و ١٨٢١، حيث يعكس كل من النص والنقوش ضمن هذا العمل وصفاً للآثار المصرية والمدينة الإسلامية في القرون الوسطى، مما أثار مخيلة علماء الآثار، والمؤرخين، والفنانين، وهواة جمع الآثار. من جانب آخر، فقد شهد سوق الحرف اليدوية المصرية تطوراً كبيراً منذ أواخر القرن التاسع عشر، بالإضافة لنشوء سوق آخر للفن الإسلامي في كل من أوروبا والولايات المتحدة.

كما أصبحت الآثار التي تزخر بها بلاد ما بين النهرين محل اهتمام رجال الأعمال والدبلوماسيين البريطانيين والفرنسيين، حيث شرعوا في استكشاف المواقع التوراتية والأثرية القيمة في العراق في مسعى لإيجاد القطع الأثرية القيمة. إضافة لذلك، فقد بدأت عمليات منهجة لإزالة الآثار في عام ١٨٤٢، من جانب آخر، وبالرغم من سريان قانون الآثار الصادر عن الحكومة العثمانية في سبعينيات القرن الثامن عشر، ولكن علماء الآثار الأمريكيين والأوروبيين قد واصلوا عمليات التنقيب عن الآثار وجمعها.[٢٣] ومنذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر؛ يعاني التراث الثقافي لبلاد ما بين النهرين من تنفيذ عمليات التنقيب العشوائية وغير القانونية، مما ساهم في طمس معظم ملامح المدن القديمة،[٢٤] والتي تجردت من كل شيء سوى من جدرانها وأساساتها والتي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا.

الحاجة للحفاظ على الآثار

إن الثروة التي يتمتع بها العالم العربي من مواقع حضرية تاريخية، وتأثير التاريخ في نشأة المدن الحديثة، تشكل جزءاً هاماً من "الذاكرة المشتركة" للأشخاص ممن قطنوا في هذه المنطقة لفترات زمنية طويلة. عدا عن ذلك، فإنها تشكل عاملاً هاماً في ضوء انعكاساتها المتواصلة على الحياة اليومية لسكان المنطقة، وذلك لدى استخدام الزخارف التقليدية في العمارة، وتجمع المحلات التجارية التي تتنافس على بيع سلع متشابهة، والاستخدام المتواصل لكل

من الصناعات والأسواق التقليدية، والمباني الدينية والأخرى الأثرية التي تستخدمها الحكومات المركزية.

إن الموقع الذي تتمتع به هذه الآثار لا يزال يعكس الهياكل الحضرية التي نشأت عن كل من المخطط الروماني البيزنطي، والنسيج الحضري التقليدي، إضافة لتأثرها بالشريعة الإسلامية التي نشأت في أعقاب الفتوحات العربية. إلا أن هذه المواقع لا تشكل جزءاً من الحياة اليومية للسكان فحسب؛ بل أنها تشكل أيضاً أحد الأصول الاقتصادية والتي تساهم في جذب السياحة والتي تحظى بدور كبير في النظام الاقتصادي للمنطقة برمتها.

وهنا، فثمة ضرورة حتمية للحفاظ على التراث الثقافي للمواقع الأثرية والمدن التقليدية الناشئة في القرون الوسطى، والتي باتت عرضة للتهديد في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية وفي ظل أشكال التوسع العمراني التي تشهدها المنطقة. وعلى صعيد آخر، فإن السبب الأساسي لحماية هذه المعالم العمرانية القديمة – بما في ذلك كلاً من المواقع الأثرية، والمدن، والأحياء، والمعالم، والطرق، والأسواق، والمعابد، والقصور التاريخية – لا يعزى لتناغمها وروعتها فحسب؛ بل نظراً لتشكيلها لجزء هام من هوية سكان العالم العربي أيضاً.

الصندوق ٢ : الحفاظ على التراث العمراني العربي

مدينة سوسة في تونس والتي تم إدراجها ضمن قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونيسكو. © غيليا / شاتر ستوك

تمتلك الدول العربية إرثاً حضرياً متنوعاً والذي يمكن ملاحظته في مراكز المدن المنشأة في عصور مختلفة ومتنوعة، من جانب آخر، فلا تزال المدن القديمة مأهولة بالسكان حتى الوقت الحاضر، فضلاً عن اعتبارها مراكز إقليمية هامة للاستقطاب السياحي، بما في ذلك كل من مدن صنعاء (اليمن)، وفاس ومراكش (المغرب)، وتونس (تونس)، وبيت لحم (الأراضي الفلسطينية المحتلة)، ودمشق حلب (سوريا). وقد عملت منظمة اليونسكو إلى جانب منظمات دولية أخرى على مساعدة بعض من تلك المدن للحفاظ على تراثها المعماري ومعالمها التاريخية من خلال تكييف عمليات إعادة الاستخدام لتوليد الفرص الاقتصادية لمواطنيها ولإحياء طابعها.

وقد حظي مشروع الحفاظ على مدينة بيت لحم الذي نفذته منظمة اليونسكو بأهمية بالغة، وذلك في ضوء التراث العمراني الذي تتمتع به المدينة والمتمثل في كل من الأحياء والبيوت القديمة، والمحلات التجارية والأعمال الحرفية التقليدية، بالإضافة للقيمة الروحية للمدينة بالنسبة للمسيحيين. كما تتضمن قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو معظم هذه الأماكن التاريخية الهامة (مدينة فاس في المغرب، ومدينة قرطاج في تونس، ومدينة شبام وحاضرة زبيد في اليمن، ومدينتي دمشق وحلب في سوريا، وغيرها). علاوة على ذلك، ونتيجة للجهود الرامية للحفاظ على التراث في اليمن، فقد اكتسبت مدنها شهرة عالمية لما تتمتع به من خصائص ومعالم تاريخية. كما تم الحفاظ على المساكن البرجية المتعددة الطبقات في مدينة صنعاء، بما في ذلك الحفاظ على التراث المعماري الدقيق، والعديد من الحدائق، وإمدادات مياه الآبار. إلا أن مظاهر التحضر قد انعكست على هذه المناطق، حيث بدأ سكانها في الانتقال منها مما أسفر عن تعرضها لحالة من التدهور المتواصل.

بينما تعكس المدن السورية شكلاً حضرياً مختلفاً ورائعاً، بما في ذلك مدن يعود تاريخ نشأتها للألفية الثانية والثالثة قبل الميلاد (مدن إيبلا، وماري، وأوغاريت)، أو تلك التي تعود نشأتها للفترات الهلنستية والرومانية (أفاميا، وتدمر)، إلى جانب المدن التي تعود نشأتها إلى العصر الذهبي للحضارة العربية (دمشق ومسجدها الأموي، وبواباتها، وأسوارها، وقصورها، وقلعتها، ومنازلها القديمة)، وتراثها الحضري في كل من العصور البيزنطية، والصليبية (كاتدرائية طرطوس)، والعثمانية (التكية السليمانية). من جانب آخر، فتتمتع تونس بتراث حضري استثنائي والمتمثل حالياً في مدينة تونس القديمة التي تم تجديدها مؤخراً، حيث يستخدم الكثير من تراثها المعماري كمتاحف، ومطاعم، وبيوت ضيافة، ومحلات للفنون وبيع الحرف اليدوية.

منذ مطلع عام ١٩٥٠، لم تنشأ سوى مدينتان اثنتان في المنطقة العربية واللتان تجاوزت كثافتهما السكانية المليون نسمة، أما بحلول عام ٢٠١٠، فقد نشأت ٢٣ مدينة أخرى ذات حجم مماثل، والتي بلغ إجمالي كثافتها السكانية نحو ٦٥ مليون نسمة. كما تشير التوقعات إلى احتمالية تسجيل ٣١ مدينة في المنطقة لكثافة سكانية تتجاوز المليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥، حيث ستشكل تلك المدن مجتمعة موطناً لنحو ٩٧ مليون نسمة.

كانت العديد من المدن الكبرى في كل دولة ذات حجم صغير نسبياً في عام ١٩٥٠، مثلما هو الحال في كل من مدن صنعاء، ودبي، ومقديشو، وعمان، والتي بلغت كثافتها السكانية ما مجموعه ٤٦ ألفاً، و٢٠ ألفاً، و٦٩ ألفاً، و ٩٠ ألفاً في كل منها على التوالي. أما المدن الأكبر حجماً، فقد تضمنت كلاً من القاهرة، والإسكندرية، والدار البيضاء، وبغداد، والجزائر، ودمشق، وبيروت، وحلب، حيث تجاوزت الكثافة السكانية في كل منها ٢٥٠ ألف نسمة.

عملت العديد من المدن العربية على إعداد خطط التنمية اللازمة منذ مطلع فترة الخمسينيات وحتى منتصفها، وبالرغم من نشوء بعض عمليات الهجرة من مناطق الأرياف إلى المدن، إلا أن معظم المهاجرين قد استقروا في المناطق المحيطة بالمدن. عدا عن ذلك، فإن نشأة المناطق العشوائية قد بدأت بعد منتصف فترة الستينيات، ومن ثم أصبحت تلك المناطق أكثر شيوعاً خلال فترتي السبعينيات والثمانينيات، وذلك في ظل رفع الحظر المفروض على إنتاج النفط والزيادة الحاصلة في أسعاره في عام ١٩٧٤. إضافة لذلك، ساهمت عمليات التحرير الاقتصادي في تسهيل حركة المهاجرين إلى دول ومناطق أخرى، ممن عادة ما كانوا يستقرون في المناطق الحضرية.

ووفقاً للجدول (١) بعنوان *أكبر التجمعات الحضرية في الدول العربية* خلال الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠٢٥ ومعدلات النمو لمدة خمسة أعوام، فتشير التوقعات المستقبلية إلى بقاء مدينة القاهرة الكبرى بمثابة المدينة الأكبر في العالم العربي. عدا عن ذلك، فإن التسلسل الحالي والمتدرج لأكبر خمسة تجمعات حضرية في الدول العربية لن يشهد أي تغيير يذكر حتى عام ٢٠٢٥، حيث ستبقى مدينة بغداد في المرتبة الثانية كأكبر مدينة عربية بعد مدينة القاهرة الكبرى بكثافة سكانية تبلغ نحو ٨ ملايين نسمة في عام ٢٠٢٥، تليها مدينة الخرطوم، بكثافة سكانية تبلغ ٧,٩ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥، ومن ثم مدينتي الرياض والإسكندرية في كل من المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي.

تعد مدينة صنعاء في اليمن أسرع المدن نمواًفي المنطقة.© روبرت بيرميك / آي ستوك فوتو

تشير التوقعات لاحتمالية حدوث بعض التغييرات في المدن التي تحتل المراتب الأدنى، وذلك بدءاً من عام ٢٠١٥، لدى تشكيل مدينة جدة سادس أكبر تجمع حضري في المنطقة بكثافة سكانية تبلغ ٣,٥ مليون نسمة، مما يجعل مدينة الدار البيضاء في المرتبة السابعة. كما ستصبح مدينتي حلب وجدة أكبر حجماً من مدينة الدار البيضاء بحلول عام ٢٠٢٠، بينما تتقدم مدينة صنعاء من المرتبة الحادية عشر ضمن أكبر التجمعات الحضرية بكثافة سكانية تبلغ ٢,٣ مليون نسمة في عام ٢٠١٠ إلى المرتبة السابعة، وذلك لدى تسجيلها لكثافة سكانية تبلغ ٤,٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥.

وثمة العديد من المضامين التي تعكسها الإحصاءات التي تسجلها هذه المدن على صعيد معدلات النمو النسبي والمطلق، حيث ستسجل أكبر التجمعات الحضرية في المنطقة لمتوسط نمو بنسبة ٣٥ في المائة ما بين الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠٢٥، مما يساهم في تسجيل ١٥ مليون نسمة إضافية في هذه المراكز الحضرية الكبيرة. وعلى صعيد آخر، فتعد مدينة صنعاء المدينة التي سجلت أسرع وتيرة نمو في المنطقة.

الشكل ٣: المدن العربية التي تزيد كثافتها السكانية عن مليون نسمة.

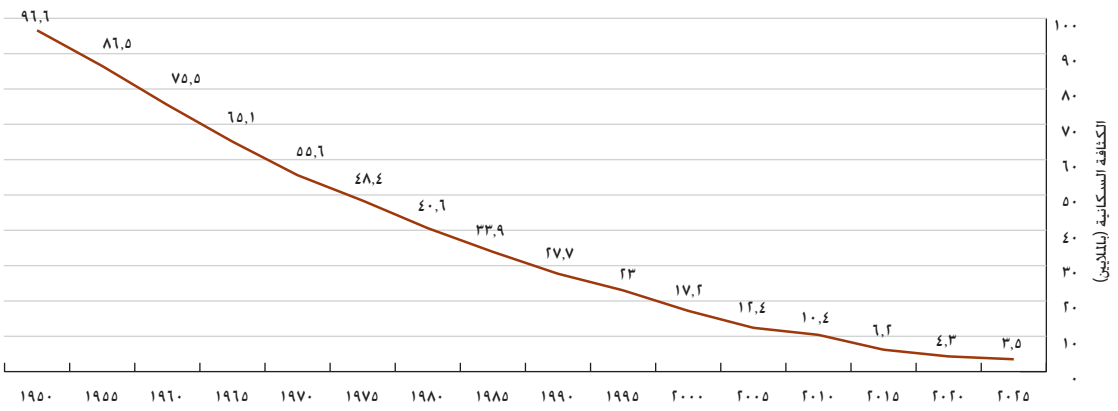

المرجع: دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (ديسا) ٢٠٠٩

حيث تشير التوقعات إلى احتمالية تسجيلها لمعدل نمو بنسبة ٨٣,٤ في المائة بالمقارنة مع معدل النمو الذي سجلته في عام ٢٠١٠. كما يشكل هذا الأمر مسألة مثيرة للقلق، وذلك في ظل الأزمة الخطيرة التي تعاني منها المدينة على صعيد موارد المياه النقية. وفي ضوء النمو المتزايد للفجوة الناشئة ما بين مستويات العرض والطلب على المياه؛ فمن غير المرجح لأن تحقق مدينة صنعاء معدلات النمو المتوقعة، وذلك في ظل التوقعات بنشوء عمليات الهجرة البيئية قبل تعرض المدينة لحالة الجفاف ونقص إمدادات المياه.

تحل مقديشو في المرتبة الثانية بين المدن الأسرع نمواً في الأقاليم الفرعية، فيما تشير التوقعات إلى احتمالية نمو كثافتها السكانية من ١,٥ مليون نسمة في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٥٨ مليوناً بحلول عام ٢٠٢٥، وذلك بنسبة نمو تبلغ ٧٢,٥ في المائة. كما ستساهم العوامل الخارجية هنا أيضاً في تحديد ما إذا كانت المدينة ستشهد هذا المعدل من النمو بالفعل، وذلك على عكس التوقعات المحتملة في مدينة الخرطوم، والتي يرجح أن تشهد نمواً من ٥,١ مليون نسمة في عام ٢٠١٠ إلى ٧,٩ مليوناً في عام ٢٠٢٥، أو ما يعادل ٥٣,٧ في المائة. بيد أن معدل النمو الذي ستحققه مدينة الخرطوم قد يتجاوز التوقعات المرتفعة بالفعل، حيث يعتمد ذلك على كيفية تطور النظام الاقتصادي الهيدروكربوني في السودان، وعلى إمكانية التوصل لاتفاق عن طريق التفاوض مع جنوب السودان فيما يتعلق بكل من مسائل ترسيم الحدود وتقسيم المنح الهيدروكربونية خلال فترة قصيرة نسبياً.

أما المدن العربية الأخرى والتي يرجح أن تسجل معدلات نمو سكاني أعلى من المتوسط الإقليمي خلال الفترة ما بين الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠٢٥ فتتضمن كلاً من: السليمانية (٤٩,٣٩ في المائة)، وحماة (٤٥,٦٦ في المائة)، ومكة المكرمة (٤٤,٥٨ في المائة)، وإربيل (٤٣,٣٩ في المائة)، وحمص (٤١,٦٣ في المائة)، و من غير المرجح أن تسجل مدينتا بيروت وتونس أي معدلات تذكر للنمو الحضري.

سجلت التجامع الحضرية في كل من بيروت ودبي النسبة الأكبر من مجمل الكثافة السكانية في دولتيهما، وذلك بنسبة ٤٥,٥ و ٣٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٠، بينما استحوذت مدن أخرى على حصة أصغر من الإجمالي السكاني، والتي تباينت ما بين ٤,٦ في المائة في مدينة الموصل و ١٨,٧ في المائة في مدينة بغداد. أما منطقة بيروت الكبرى، فقد سجلت ما نسبته ٥٢,٢ في المائة من مجمل الكثافة السكانية في لبنان، مقابل ٤٢,٨ في المائة في مقديشو و ٣٩,٩ في المائة في دبي من إجمالي الكثافة السكانية في دولتيهما. من جانب آخر، وخلافاً لدول أخرى في المنطقة والتي تتضمن العديد من المدن المتوسطة الهامة، فقد لوحظ وجود مدينة رئيسية واحدة في كل من لبنان، والإمارات، والصومال، والتي تشكل موطناً للنسبة الأكبر من الكثافة السكانية الحضرية والريفية على حد سواء.

كما تراوحت معدلات النمو السنوي التي سجلتها المدن الكبرى في المتوسط ما بين معدلات منخفضة ومعتدلة، من ١ – ٣ في المائة، في حين لوحظ تسجيل وتيرة متسارعة من النمو في كل من مدن حماة، وصنعاء، والشارقة، ودبي، وحمص، حيث تراوحت معدلات النمو المسجلة ما بين ٤ و ٦ في المائة. كما تتمتع هذه المدن بالقدرة على استيعاب أعداد أكبر من السكان، بالإضافة لاستيعاب معدلات النمو الجديدة. من جانب آخر، فقد سجلت كل من مدن القاهرة، وتونس، وطرابلس، ووهران، والدار البيضاء معدلات نمو بطيئة وبنسبة تقل عن ١ في المائة سنوياً، مما يدل على محدودية الفرص المتاحة لتحقيق المزيد من التوسع. إلا أن وتيرة النمو المتوقعة في معظم المدن سوف تكون بطيئة نسبياً بحيث تتراوح ما بين ١ و ٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥.

الجدول ١: أكبر التجمعات الحضرية خلال الفترة ما بين الأعوام ٢٠١٠ – ٢٠٢٥ ومعدلات النمو على مدى نصف عقد من الزمن

المنطقة الحضرية	٢٠١٠(٠٠٠)	٢٠١٥(٠٠٠)	٢٠١٠-١٥(٪)	٢٠٢٠ (٠٠٠)	٢٠١٥-٢٠(٪)	٢٠٢٥(٠٠٠)	٢٠٢٠-٢٥(٪)	٢٠١٠-٢٥(٪)
القاهرة	١١,٠٠١	١١,٦٦٣	٦,٠١	١٢,٥٤٠	٧,٥٢	١٣,٥٣١	٧,٩٠	٢٣,٠٠
بغداد	٥,٨٩١	٦,٦١٤	١٢,٢٨	٧,٣٢١	١٠,٦٩	٨,٠٤٣	٩,٨٥	٣٦,٥٣
الخرطوم	٥,١٧٢	٦,٠٤٦	١٦,٨٩	٧,٠٠٥	١٥,٨٧	٧,٩٥٣	١٣,٥٣	٥٣,٧٦
الرياض	٤,٨٤٨	٥,٣٧٣	١٠,٨٣	٥,٨٠٩	٨,١٢	٦,١٩٦	٦,١٥	٢٧,٨١
الإسكندرية	٤,٣٨٧	٤,٧٩١	٩,٢٠	٥,٢٠١	٨,٥٥	٥,٦٤٨	٨,١٠	٢٨,٧٣
الدار البيضاء	٣,٢٨٤	٣,٥٣٧	٧,٧٣	٣,٨١٦	٧,٨٨	٤,٠٦٥	٦,٥٢	٢٣,٨٠
جدة	٣,٢٣٤	٣,٥٦٩	١٠,٣٦	٣,٨٦٨	٨,٣٨	٤,١٣٨	٦,٩٧	٢٧,٩٥
حلب	٣,٠٨٧	٣,٥١٠	١٣,٧٢	٣,٨٦٤	١٠,٠٨	٤,٢٤٤	٩,٨٣	٣٧,٤٩
الجزائر العاصمة	٢,٨٠٠	٣,٠٩٩	١٠,٧١	٣,٣٧١	٨,٧٧	٣,٥٩٥	٦,١٦	٢٨,٤٣
دمشق	٢,٥٩٧	٢,٩١٨	١٢,٣٦	٣,٢١٣	١٠,١١	٣,٥٣٤	٩,٩٨	٣٦,٠٦
صنعاء	٢,٣٤٢	٢,٩٣٤	٢٥,٢٩	٣,٥٨٥	٢٢,١٩	٤,٢٩٦	١٩,٨٣	٨٣,٤٤
مدينة الكويت	٢,٣٠٥	٢,٥٩٢	١٢,٤٥	٢,٧٩٠	٧,٦٣	٢,٩٥٦	٥,٩٥	٢٨,٢٢
بيروت	١,٩٣٧	٢,٠٣٣	٤,٩٨	٢,٠٩٠	٢,٧٨	٢,١٣٥	٢,١٤	١٠,٢١
الرباط	١,٨٠٢	١,٩٧٣	٩,٤٥	٢,١٣٩	٨,٤٣	٢,٢٨٨	٦,٩٦	٢٦,٩٤
دبي	١,٥٦٧	١,٧٧٢	١٣,٠٧	١,٩٣٤	٩,١٨	٢,٠٧٦	٧,٣٦	٣٢,٥٢
مقديشو	١,٥٠٠	١,٧٩٥	١٩,٦٤	٢,١٥٦	٢٠,١٢	٢,٥٨٨	٢٠,٠٦	٧٢,٥٤
مكة المكرمة	١,٤٨٤	١,٦٤٢	١٠,٦٤	١,٧٨٩	٨,٩٦	١,٩٢٤	٧,٥٦	٢٩,٦٧
الموصل	١,٤٤٧	١,٦٧٦	١٥,٨٤	١,٨٨٥	١٢,٤٦	٢,٠٩٢	١٠,٩٨	٤٤,٥٨
حمص	١,٣٢٨	١,٥٣٦	١٥,٦٧	١,٧٠٢	١٠,٨٢	١,٨٨١	١٠,٤٨	٤١,٦٣
طرابلس	١,١٠٨	١,١٩٢	٧,٦٧	١,٢٨٦	٧,٨٦	١,٣٦٤	٦,٠١	٢٣,١٢
المدينة المنورة	١,١٠٤	١,٢٣٦	١٢,٠٢	١,٣٥١	٩,٢٧	١,٤٥٦	٧,٧٨	٣١,٩٣
عمان	١,٠٨٨	١,١٨٦	٩,٠٠	١,٢٧٢	٩,٠٤	١,٣٦٤	٧,٢٠	٢٥,٣٧
فاس	١,٠٦٥	١,١٧٣	١٠,٠٩	١,٢٧٧	٨,٨٥	١,٣٧١	٧,٣٦	٢٨,٦٥
إربيل	١,٠٠٩	١,١٥٨	١٤,٧١	١,٣٠١	١٢,٣٧	١,٤٤٧	١١,٢٥	٤٣,٣٩
مراكش	٩٢٨	١,٠٢٣	١٠,٢١	١,١١٤	٨,٩٦	١,١٩٨	٧,٤٧	٢٩,٠٦
البصرة	٩٢٣	١,٠٢٣	١٠,٨١	١,١٣٩	١١,٣٤	١,٢٦٧	١١,٢٧	٣٧,٢٩
الدمام	٩٠٢	١,٠١٣	١٢,٣٦	١,١٠٩	٩,٤٤	١,١٩٧	٧,٩٣	٣٢,٧٢
حماة	٨٩٧	١,٠٦٠	١٨,١٧	١,١٨٠	١١,٢٧	١,٣٠٧	١٠,٧٨	٤٥,٦٦
السليمانية	٨٣٦	٩٨٨	١٨,٢٠	١,١٢١	١٣,٤٢	١,٢٤٩	١١,٤٤	٤٩,٣٩
الشارقة	٨٠٩	٩٢٦	١٤,٤٠	١,٠١٦	٩,٧٧	١,٠٩٦	٧,٨٥	٣٥,٤٣
وهران	٧٧٠	٨٢٧	٧,٤٣	٩٠٢	٩,٠٥	٩٧٠	٧,٦٤	٢٦,١١
تونس	٧٦٧	٨١٤	٦,٢١	٨٦٤	٦,١٤	٩١١	٥,٣٤	١٨,٧٦

مدينة دبي، الامارات العربية المتحدة. تستقطب الدول العربية النفطية أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة. © فيليب لانج / شاتر ستوك

تشكل عمليات الهجرة إحدى السمات البارزة التي تؤثر على شتى الدول العربية، وذلك في ضوء تشكيل هذه الدول لمناطق مصدرة للعمالة أو مستوردة لها. عدا عن ذلك، وفي ظل الأعداد الكبيرة التي باتت تدخل سوق العمل وبما يفوق قدرة الأنظمة الاقتصادية على استيعابها، فما من خيار لدى الحكومات سوى تشجيع سكانها من هم في سن العمل للبحث عن فرص عمل في أماكن أخرى.

وفي ظل أولى مراحل ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٤، وما تلا ذلك من تنفيذ برامج تنموية طموحة، والتي تضمنت المشاريع الضخمة في مجالات البنية التحتية والمشاريع الحضرية التي اعتمدتها الدول المصدرة للنفط، فقد لوحظ انتقال الأيدي العاملة في كل من مجالات المساحة، والهندسة، والإنشاء إلى تلك المنطقة، حيث شهدت تلك الفترة ارتفاعاً ملحوظاً في الأجور وأسعار مواد الإنشاء.

تتجلى الجاذبية التي تتمتع بها دول الخليج العربية بالمزايا التي توفرها عقود التوظيف الممنوحة في كل من المملكة العربية السعودية، وليبيا، ودول الخليج بشكل عام، والتي تساعد الموظف المغترب على توفير المبلغ اللازم لشراء وحدة سكنية في غضون خمسة إلى سبعة أعوام، حيث تعد هذه الفترة نصف المدة اللازمة لتحقيق ذلك في حال عمل الموظف في وطنه الأصلي. بيد أن عمليات ضخ رؤوس الأموال الضخمة لبناء المساكن نتيجة هذه الميزة قد ساهمت في حدوث زيادة غير مسبوقة في أسعار الأراضي، والتي تتضاعف قيمتها مرة كل أربعة أعوام في المناطق الصغيرة الحجم، ومرة كل عامين في المدن الكبرى.

شهدت المناطق الحضرية في العديد من المدن معدلات نمو تراوحت ما بين ٥٠ و ١٠٠ في المائة خلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٥، وذلك في ظل عدم تمكن السلطات المحلية من إدارة عمليات النمو الحضري ونشوء المناطق العشوائية وتكاثرها. كما شهدت كل من مصر، والمغرب، وتونس، وسوريا خسارة آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية القيمة نتيجة توسع عمليات النمو الحضري. أما في الدول المستقبلة للعمالة، فقد لوحظت الزيادة الكبيرة في أعداد الموظفين المغتربين، حيث يعزى ذلك إلى توجه تلك الدول لتطوير أنظمتها الاقتصادية وتنويعها، ومضاعفة مشاريعها العمرانية الطموحة، والتي باتت تتضمن مشاريع البنية التحتية المميزة والمباني الشاهقة.

من ناحية أخرى، ومنذ فترة التسعينيات، تزايد معدل اعتماد دول الخليج والمملكة العربية السعودية على العمالة الغربية الماهرة، مقابل اعتمادها على العمالة الآسيوية لتولي الأشغال المنزلية والأعمال التي لا تتطلب مهارات عالية المستوى. كما باتت أعداد هذه العمالة تتجاوز أعداد المواطنين في جميع الدول، باستثناء السعودية، حيث تشير التوقعات إلى احتمالية نشوء العديد من التحديات الاجتماعية، والأمنية والثقافية الخطيرة في تلك الدول المضيفة في حال مواصلة هذه الاتجاهات الحالية.كما سيتعين على الدول العربية النفطية إعادة النظر في سياسات العمالة، بالإضافة لدراسة ظروف العمال الوافدين ومستوياتهم المعيشية، مثلما تقوم به الدول الأوروبية في الوقت الحاضر.

إن الاضطرابات المستمرة في العراق، والأزمة المالية الناشئة منذ عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠٠٨، والحرب التي شهدتها ليبيا في الآونة الأخيرة قد بينت مدى تأثر الدول المصدرة للعمالة في حال عودة مواطنيها العاملين في الخارج في وقت يشهد نشوء الحروب الأهلية، وتقليص مستويات الإنفاق العام والخاص في الدول الغنية بالنفط.

وقد أسفرت كل من حربي عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣ في العراق والكويت عن عودة أكثر من مليوني عامل مصري إلى بلادهم، فضلاً عن عودة أكثر من ١,٥ مليون عامل من ليبيا. كما لوحظ تأثر كل من السوريين، والأردنيين، والفلسطينيين، والسودانيين، وحتى المغاربة جراء هذه الحروب. علاوة على ذلك، فإن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن الاضطرابات الحاصلة في أنماط الهجرة الدولية قد تكون شديدة للغاية، وذلك في ظل عدم قدرة الأنظمة الاقتصادية المحلية على استيعاب الأفراد العائدين ممن يعيل كل منهم لأسر تتكون من خمسة أفراد أو أكثر. كما أن الانخفاض الحاصل في مستوى التحويلات المالية سوف يرتبط بضرورة توفير بعض المساعدات للعائدين.

إن عمليات الهجرة عبر الوطنية تساهم في تكوين أشكال ترابط بين مختلف الدول، بما في ذلك من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وإلى حد ما الأيديولوجية. كما أنها تؤثر في ربط العالم العربي ببعضه البعض بقدر ما تساهم به العمليات التجارية إن لم يكن أكثر من ذلك، وعادة ما يعكس العمال المهاجرون العديد من مظاهر الثراء والتطور، وذلك بعد قضائهم لسنوات عديدة في الدول الثرية المضيفة، عدا عن تشربهم للعديد من الجوانب الثقافية السائدة في تلك الدول، إلا أنها غالباً ما تكون ناجمة عن فهم سطحي لثقافة تلك الدول نتيجة انحراف التفسير السليم لها، ولكن، فما من شك بأن التجربة التي خاضها أولئك الأفراد في هذه الدول تعمل على عكس نظرتهم بالإضافة لتأثيرها على نمط حياتهم في دولهم الأصلية.

تأثرت معظم دول المنطقة بهجرة اللاجئين والأفراد النازحين داخلياً، حيث عانت الكثير من الدول العربية من الحروب الأهلية والكوارث البيئية التي ألمت بها، مما ساهم في دفع التدفقات السكانية داخلياً وخارجياً على حد سواء. كما تعد هذه التحولات ذات تأثير كبير على المناطق الحضرية، وذلك في ظل استقرار العديد من أولئك اللاجئين والنازحين في المدن أو مناطق الضواحي المتاخمة لها، الأمر الذي يساهم في توليد معدلات الطلب الإضافية على كل من الخدمات ومرافق البنية التحتية التي توفرها المدن. من جانب آخر، فثمة العديد من التحديات الكبيرة والهامة والتي ترتبط بمسألة إدماج أولئك الأفراد ضمن النسيج الحضري وتوفير الدعم الكافي لهم.

اللاجئون

إن النزاعات الناشئة في كل من العراق، ولبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والصومال، والسودان قد دفعت بالعديد من السكان للهجرة نحو مناطق أكثر أمناً، فمنذ فترة الثمانينيات؛ اضطر أكثر من مليوني عراقي للهجرة هرباً من حالة انعدام الأمن والاستقرار الناجمة عن الحرب مع إيران، وحربي الخليج الأولى والثانية، بالإضافة لأشكال العنف المذهبي الناشئة في البلاد.

وعادة ما يستقر معظم اللاجئين في المناطق الحضرية أو في المخيمات التي تم إنشاؤها منذ البداية على أطراف المدن. علاوة على ذلك، فيستضيف الأردن اللاجئين من كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولبنان والعراق، وأخيراً سوريا: حيث يشكل اللاجئون وفقاً للتقديرات نحو ٢٥ في المائة من الإجمالي السكاني في مدينة عمان. كما يشكل لبنان وجهة للعديد من اللاجئين العراقيين، والأكراد، والفلسطينيين، في حين سجلت سوريا النسبة الأكبر من حيث السكان العراقيين واللاجئين الفلسطينيين والذين يفرون حالياً من سوريا.

يشكل اللاجئون في دول الجنوب نسبة كبيرة من السكان المهاجرين في كل من السودان، واليمن، وجيبوتي، ممن تدفق معظمهم من الصومال وإثيوبيا. أما في منطقة المغرب العربي، فقد استقبلت الجزائر اللاجئين الصحراويين ممن هربوا من النزاع الدائر في منطقة الصحراء الغربية، بينما سجلت السعودية والكويت أكبر تجمعات للاجئين في دول الخليج.

الأشخاص النازحون داخلياً

توجد العديد من الدول، وبخاصة في منطقتي المشرق والجنوب العربي، والتي اضطرت للتعامل مع مسألة السكان النازحين داخلياً نتيجة لحالات الصراع، والكوارث الطبيعية، أو التدهور البيئي.

وقد سجل العراق نزوح حوالي ١,٩ مليون نسمة منذ نهاية حرب الخليج الثانية، في حين شهدت لبنان الكثير من عمليات النزوح لدى اندلاع الحرب الأهلية، حيث تركز أولئك النازحين بشكل أساسي في مدينة بيروت، الأمر الذي أدى إلى زيادة التوسع العمراني غير الرسمي في محيط المدينة. أما في منطقة دول الجنوب، فقد اضطر العديد من السكان السودانيين والصوماليين للنزوح داخلياً، حيث أدت النزاعات الناشئة في جنوب البلاد، وبخاصة في مقديشو، إلى نزوح السكان نحو جمهورية أرض الصومال (صوماليلاند)، وبونتلاند، ومدينة أفغوي الواقعة شمال غرب مقديشو. إضافة لذلك، فعادة ما يميل الكثير من المستوطنين للبقاء في المدن التي توجهوا لها عوضاً عن العودة إلى ديارهم، مما يساهم في نشوء المزيد من الضغوط على مرافق البنية التحتية العامة.

من جانب آخر، وفي أعقاب التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في السودان، فقد تم تسجيل عودة نحو مليوني نسمة إلى جنوب السودان. كما يرجح أن تساهم عملية تقسيم البلاد في عودة نحو ٣,٥ مليون مهاجر ولاجئ إلى قراهم التي تقع في الجنوب، فضلاً عن انتقال نحو ٨٠٠ ألف نسمة من مناطق الجنوب إلى الشمال، حيث يستقر العديد منهم في المناطق الحضرية، لا سيما في مدينة الخرطوم. أما فيما يتعلق بالأشخاص المتنقلين داخل منطقة دارفور، فعادة ما يميلون للاستقرار في المناطق الحضرية أيضاً، حيث يعزى ذلك إلى احتلال الأراضي وتدمير المحاصيل الزراعية في المناطق الريفية.

وفي سوريا، نشأت عمليات الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن بسبب حالات الجفاف والتدهور البيئي، حيث تشير التقديرات إلى هجرة ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف نسمة من المناطق الواقعة في شمال شرق البلاد إلى المدن، بينما ساهمت الكوارث الطبيعية كالفيضانات في نزوح الأفراد داخلياً في كل من اليمن وجزر القمر.

أطفال فلسطينيون في مخيم شاتيلا للاجئين في مدينة بيروت، لبنان. © صادق نحوليك / آي ستوك

تأثير تغير المناخ على إمدادات المياه

يشير الإصدار الرابع للتقرير الإقليمي الذي يعده الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى ارتفاع درجات الحرارة بالإضافة لزيادة معدلات الجفاف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحلول نهاية هذا القرن. وبصورة عامة، تشير التوقعات إلى أن المنطقة سوف تصبح أكثر دفئاً بتسجيل درجتين مئويتين إضافيتين بحلول عام ٢٠٥٠ وبأربع درجات مئوية بحلول عام ٢١٠٠، إضافة إلى انخفاض إجمالي منسوب تدفق المياه في المنطقة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠.[٢٥]

وتبين النماذج المعدة خصيصاً لهذه المنطقة إلى احتمالية ارتفاع درجات الحرارة في منطقة المشرق بمعدل ٢,٥ و ٣,٧ درجة مئوية في موسم الصيف، وما بين ٢ و ٣,١ درجة مئوية في موسم الشتاء بحلول عام ٢٠٥٠. أما في منطقة المغرب العربي، فسوف يساهم تغير المناخ في تغيير موقع هبوب الرياح الغربية، مما سيساهم بدوره في خفض المتوسط السنوي لهطول الأمطار بنسبة ١٢ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

إضافة لذلك، فسوف يساهم كلا هذين الاتجاهين في زيادة وتيرة وشدة الظروف المناخية المتطرفة، وخصوصاً على صعيد حالات الجفاف الحاد. كما تشير النماذج أيضاً إلى احتمالية ارتفاع منسوب مياه البحار بنسبة تتراوح ما بين ٠,١ و ٠,٣ متراً بحلول عام ٢٠٥٠، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة تسرب المياه المالحة إلى طبقات المياه الجوفية الساحلية الهامة، بما في ذلك في قطاع غزة.

كما ستنشأ العديد من التأثيرات السلبية البالغة نتيجة هذه التغيرات، حيث ستنعكس على المدن العربية من خلال تهجير المزارعين وزيادة الضغوط الناجمة عن عمليات التحضر، وزيادة الواردات الغذائية، والحد من مستويات توفر المياه في منطقة تعاني أصلاً من ندرة المياه، مما سيساهم في زيادة احتمالية حدوث الفيضانات في المناطق الساحلية حيث تقطن الغالبية العظمى من سكان الدول العربية. فضلاً عن زيادة مستويات الطلب على مصادر الطاقة لأغراض التبريد وتحلية المياه.

وفيما يتعلق بمنطقة المشرق، فقد رجحت إحدى الدراسات التي تم إعدادها إحتمالية مساهمة تغير المناخ في خسارة الدول لنسبة تتراوح ما بين ١ و ٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. كما أن مجمل هذه الضغوط سوف تؤدي إلى رفع التكلفة المعيشية في المدن، الأمر الذي سيتجاوز في نهاية المطاف قدرة الحكومات في المنطقة على دعم تلك التكاليف المترتبة. ولذلك، فمن المحتمل أن يساهم تغير المناخ في زعزعة الاستقرار في المنطقة.

الأمن المائي والغذائي

يشكل العالم العربي إحدى أكثر المناطق شحاً بالمياه في العالم أجمع، حيث بلغ معدل النصيب الفردي من مجمل موارد المياه العذبة المتجددة ما مجموعه ٢٠٠٠ متراً مكعباً. كما يتم استخدام ما بين ٨ و ١٠ في المائة من المياه للاستهلاك المنزلي، ٥ و ٧ في المائة للأغراض الصناعية، و٨٥ في المائة للزراعة، مما يجعل هذا القطاع الأكثر ضعفاً في ظل تغير المناخ.[٢٦]

من جانب آخر، تشير النماذج إلى احتمالية تدني مستويات الإنتاج الغذائي المحلي بنسبة ١٠ إلى ٢٠ في المائة في المنطقة نتيجة لتغير المناخ، بيد أن هذه النسبة سوف تبلغ ٤٠ في المائة في دول أخرى مثل المغرب.[٢٧] كما سيكون لذلك تأثير هائل على الدول حيث يشكل القطاع الزراعي قاعدة العمل الأساسية، مثلما هو الحال في الجزائر، ومصر، والمغرب، وسوريا، واليمن.

الشكل ٤: معدل تركز سكان المدن في المناطق الساحلية المنخفضة على المستوى الوطني

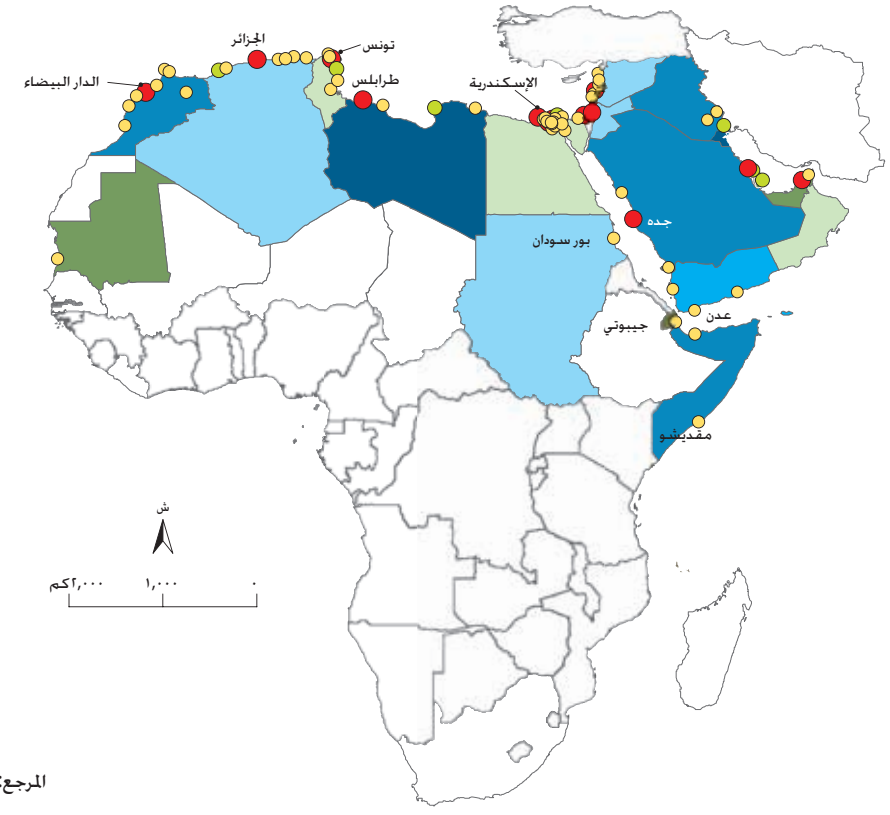

مصدر البيانات: مجموعة بيانات التحليل الساحلية بإستخدام البيانات السكانية و معلومات شبكات مساحة الأراضي المستخدمة في المشروع العالمي لإعداد خطط المناطق الريفية والحضرية (مشروع غرامب) والتابع لمركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض ٢٠٠٦.
تم إعداد خريطة شبكة المناطق الساحلية بإستخدام البيانات المستمدة من بعثة الطبوغرافيا الرادارية المكوكية SRTM (مركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض ٢٠٠٥)

المناطق الساحلية المنخفضة: هي المناطق الملاصقة للسواحل والتي يبلغ إرتفاعها ١٠ أمتار أو أقل عن مستوى سطح البحر.

المرجع: المرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الموئل ٢٠٠٨

الشكل ٥: المعدلات المتاحة من إمدادات المياه المتجددة والنصيب الفردي من إجمالي المياه المسحوبة

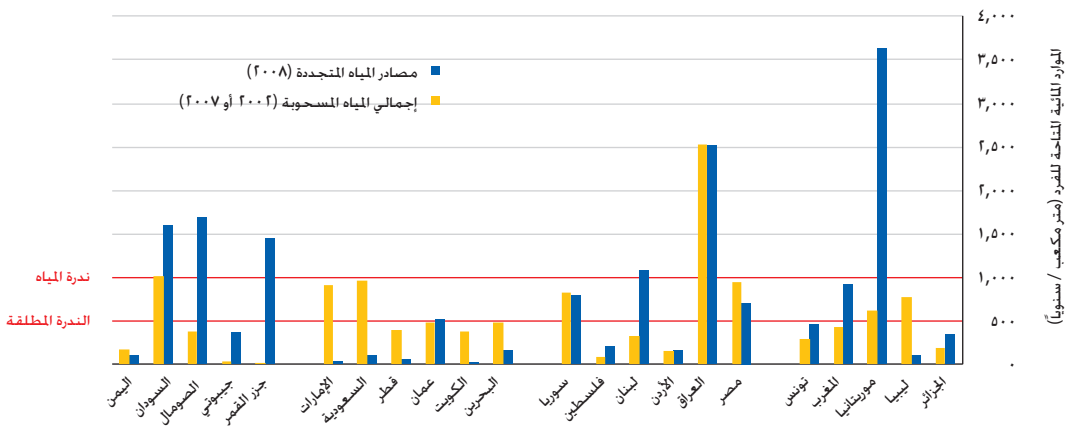

المرجع: الإحصاءات المائية الصادرة عن الفاو

الشكل ٦: مستوى تأثر الدول العربية وفقاً لمستوى اعتمادها على استيراد الحبوب ووضعها المالي

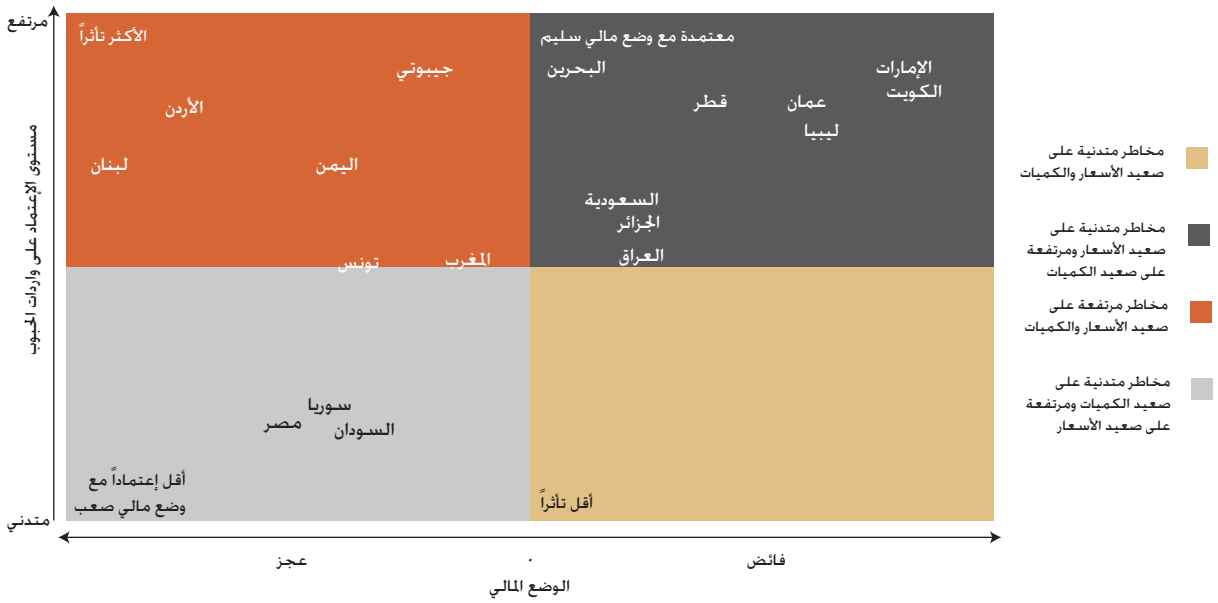

المرجع: البنك الدولي. "تحسين مستويات الأمن الغذائي في الدول العربية". واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٩.
المرجع: تم الإقتباس من بيانات منظمة الأغذية و الزراعة، ٢٠٠٨، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨، البنك الدولي، ٢٠٠٨.
ملاحظة: يتم قياس مستوى الإعتماد على موارد الحبوب من واردات الحبوب الصافية / المعدلات الإجمالية لإستهلاك الحبوب.
* تم الحصول على الأرصدة المالية لعام ٢٠٠٧ من صندوق النقد الدولي، تعود أحدث إحصائيات الفاو لعام ٢٠٠٥.

تعمل معظم الدول العربية بالفعل على استيراد ما يزيد عن ٥٠ في المائة من مجمل احتياجها الغذائي، الأمر الذي يجعل المنطقة عرضة للصدمات التي تطرأ على أسعار الأغذية على مستوى العالم. كما بلغ مؤشر أسعار المواد الغذائية الأساسية لدى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) درجات حادة للغاية في عام ٢٠٠٨ مسجلاً ١٨٥ نقطة، و ٢٠٩ نقاط في عام ٢٠١١، حيث يشكل ذلك زيادة بما مجموعه ١٠٠ نقطة مقارنة مع الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٤.[٢٨]

تعاني كل من منطقة القرن الإفريقي واليمن من الجفاف في الوقت الحاضر، الأمر الذي غالباً ما كان يؤدي لنشوء الأزمات الإنسانية. كما يعد الفقراء في المدن، والمزارعون من غير أصحاب الأراضي وغيرهم من أصحاب الأراضي الصغيرة في مناطق الأرياف في الدول العربية الأخرى عرضة لمخاطر جمة. عدا عن ذلك، وبالرغم من نشوء تلك الصدمات نتيجة التقارب في الأحداث المؤسفة، ولكن الظواهر الجوية المتطرفة والناشئة في شتى أنحاء العالم،

إلى جانب التكلفة المتزايدة للموارد النفطية - التي تشكل عنصراً رئيسياً ضمن قطاعات صناعة الأسمدة والنقل – سوف تجعل هذه الصدمات أكثر شيوعاً في ظل تزايد مستويات الطلب على الغذاء في المنطقة نتيجة عمليات التوسع الحضري والتطور الاقتصادي الحاصلة.

وعادة ما كانت الاستجابة الحكومية لارتفاع أسعار المواد الغذائية تتمثل في رفع أجور القطاع العام ودعم المواد الغذائية، والتي باتت تشكل في الوقت الحالي ١,٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول. إلا أن هذه المعايير تبدو غير حقيقية وتضخمية، وعادة ما تخفق في استهداف الشرائح الفقيرة، عدا عن صعوبة التراجع عنها في حال تراجع أسعار المواد الغذائية. إلا أنه ثمة إحتمالية لأن تتمكن دول الخليج العربية، والتي تتمتع بالفوائض المالية الكافية، من الحفاظ على آلية الدعم هذه، في حين لن تتمكن الدول الأخرى التي تعاني من العجز المالي والاعتماد الكبير على الواردات من الحبوب من تحقيق ذلك، حيث سيتعين

يعد أصحاب المزارع الصغيرة في اليمن أكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ © روبرت بول فان بيتس / شاترستوك

عليها تنفيذ الاستجابة اللازمة من خلال تطوير شبكات الأمان اللازمة.

تقوم دول الخليج بالإستثمار وبشكل كبير في القطاع الزراعي في الدول التي تمتلك إمدادات مائية غير مستغلة، والتي تقع في مواقع قريبة، وتتمتع بروابط ثقافية وسياسية مع دول الخليج، كالسودان وتركيا على سبيل المثال. علاوة على ذلك، فثمة العديد من الجهود الهامة والتي يتم تنفيذها على كل من المستويات الدولية والوطنية، حيث تهدف هذه الجهود لزيادة مستوى الكفاءة الزراعية بغية التخفيف من التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ.

التخفيف من تأثير الطاقة وأشكال التكيف

تتمتع كل من منطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط بإحدى أعلى إمكانات إنتاج الطاقة المتجددة على مستوى العالم. كما يجري تنفيذ مبادرتين رئيسيتين لبناء منشآت خاصة بإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لنقل الطاقة إلى أوروبا لتمكينها من الوفاء بالتزامها للحد من بصمتها الكربونية.

إن برنامج الطاقة الشمسية المركزة الذي يجري تنفيذه في الوقت الحاضر من قبل البنك الدولي بتكلفة إجمالية تبلغ ٧٥٠ مليون دولاراً يهدف إلى توليد ما مجموعه ٢٠ غيغا واط من الطاقة الشمسية المركزة في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠، والتي ستتركز معظمها في دول منطقتي المغرب والمشرق العربي. أما مبادرة "ديزرتيك" المقترحة بتكلفة تقدر بمليارات الدولارات، والتي سيتم تنفيذها من قبل مجموعة من الشركات الأوروبية والجزائرية، وأبرزها شركة "ميونيخ ري"؛ فإنها تهدف إلى إنشاء شبكة مكونة من مرافق خاصة لتوليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (منطقة المينا)، بحيث يتضمن ذلك تنفيذ مجموعة من الخطط الواسعة النطاق بحلول عام ٢٠١٢، حيث تم البدء بتنفيذ المشاريع في المغرب.

وتعتمد هذه المشاريع على أطر التعاون السياسي بين الدول، والتي عملت بعض منها على إغلاق الحدود فيما بينها. إلا أنه وفي حال تم تحقيق النجاح على هذا الصعيد، فإنها سوف تساهم في تعزيز قاعدة العمالة بالإضافة لتنشيط الأنظمة الاقتصادية في الدول المضيفة. كما بدأت دول الخليج بالاستثمار في مجالات الطاقة النووية والطاقة المتجددة، وذلك ضمن المساعي الرامية لخفض مستويات الإنتاج النفطي.

علاوة على ذلك، فتمثل مدينة مصدر إحدى أبرز الابتكارات الناشئة في المنطقة ضمن هذا المجال، حيث تقع هذه المدينة على مسافة ١٧ كيلومتراً من مدينة أبو ظبي. كما يهدف هذا المشروع الذي تتراوح تكلفته ما بين ١٥ - ٣٠ مليار دولاراً أمريكياً لإنشاء مدينة خالية من المخلفات، وخالية من الطاقة المستوردة، وبكثافة سكانية تبلغ ٤٠ ألف نسمة و٧٠ ألفاً من الأيدي العاملة. من جانب آخر، تعكس المدينة العديد من التصاميم المستقبلية كاستخدام المركبات الصغيرة التي تسير تحت الأرض. كما يمكن أن تساهم كل من الابتكارات التكنولوجية والتصاميم الحضرية للمدينة في إحداث تحول هام في المنطقة.

التكيف مع تغير المناخ

يتركز الدعم الدولي المتأتي للدول العربية على عمليات الإنتاج الزراعي والثروة السمكية، فضلاً عن التركيز على استدامة المناطق الساحلية. كما توجد العديد من الاستثمارات الكبيرة التي يتم تنفيذها في الوقت الحالي في جميع أنحاء المنطقة بهدف تعزيز عمليات معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها، بالإضافة للحد من مستويات الفاقد من المياه في شبكات التوزيع.

وتتمتع دولة الإمارات بالصدارة بين مختلف دول الخليج على صعيد الجهود المبذولة للاستعداد لمواجهة تغير المناخ، وذلك في ضوء تواجد نحو ٨٥ في المائة من الإجمالي السكاني وما يزيد عن ٩٠ في المائة من مرافق البنية التحتية على بعد بضعة أمتار من مستوى سطح البحر. ووفقاً للتصنيف الذي تم إعداده في عام ٢٠١٠ لمستوى تأثر الدول بتغير المناخ بالاعتماد على قدرة كل منها على التكيف مع المخاطر الناشئة؛ فإن قائمة الدول الأكثر عرضة للمخاطر في العالم أجمع قد تضمنت كلاً من جزر القمر، والصومال، واليمن ضمن المراتب الخمس الأولى. عدا عن ذلك، فسوف تتطلب هذه الدول بشكل خاص دعماً دولياً فيما يتعلق بالمسائل التقنية، بالإضافة لحاجتها لتنفيذ عمليات بناء القدرات المؤسسية فيما يتعلق بتوفر المرونة الكافية للتكيف مع تغير المناخ.

تشكل محاور التنمية إحدى السمات الهامة في الدول العربية، لا سيما في دول كل من منطقتي المشرق والمغرب، حيث شهدت المناطق الحضرية مظاهر النمو والازدهار على مر التاريخ على طول ضفاف الأنهار والطرق التجارية. كما أن شبكات النقل الحديثة والممتدة أحياناً عبر الحدود الوطنية قد غطت الطرق السريعة التي تربط المدن الرئيسية عبر الأراضي الجرداء. من جانب آخر، فهنالك نموذجين اثنين من التحضر في المنطقة: أولهما الأقاليم الكبرى الموسعة، والتي تتمحور حول مدينة واحدة، وثانيهما الأقاليم الحضرية الكبرى، والتي تستند لمجموعة من المدن المترابطة عمرانياً من خلال شبكات النقل المتعددة الوسائط.

تعتبر منطقة القاهرة الكبرى أكبر إقليم موسع في العالم العربي، والتي سجلت كثافة سكانية بنحو ٢٠ مليون نسمة. كما تقع هذه المنطقة على الحافة الجنوبية من دلتا النيل، والتي تتصل بعدة محاور إستراتيجية من خلال كل من مدن بورسعيد، وقناة السويس، والإسكندرية، وتبلغ مسافة المحور الرابط ما بين كل من مدينتي الإسكندرية والقاهرة نحو ٢٢٥ كيلومتراً، ويحظى بأكبر قدر من الأهمية في شتى أنحاء المنطقة العربية.

وثمة ممرات أخرى هامة في منطقة المشرق العربي ، ولكنها أصغر نطاقاً، بما في ذلك محور دمشق - حمص في سوريا، ومحور عمان – الزرقاء في الأردن. أما في منطقة المغرب العربي، فتشكل منطقة

يربط الطريق الدائري مدينة القاهرة بأكبر المحاور الحضرية في الدولة.
© أد ميسكينز / ويكيميديا كومنز

الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط المحور الرئيسي والرابط ما بين شرق وغرب المنطقة، في حين تخدم منطقة القنيطرة – الجديدة كالممر الرئيسي الأبرز والرابط ما بين مناطق الشمال والجنوب. وضمن هذا الإطار، فيمكن الإشارة أيضاً إلى مدينة طنجة، والتي تتمتع بالمنطقة التجارية الحرة والناشئة مؤخراً كأحد الأقاليم الكبرى الموسعة.

توجد العديد من المشاريع قيد التنفيذ في الوقت الراهن بهدف تحسين مستوى التكامل الإقليمي من خلال إنشاء شبكات أفضل للطرق والسكك الحديدية، والشبكات الكهربائية، فضلاً عن تطوير كل من الإجراءات التجارية والجمركية. بيد أنه وبالرغم من الصعوبات التي تواجه عمليات تنفيذ هذه الجهود؛ إلا أن إنشاء شبكات البنية التحتية المنظمة يمكن أن يساهم في نشوء أقاليم حضرية كبرى جديدة في المنطقة العربية.

أما في منطقة المشرق، فقد طرح البنك الدولي مقترحاً حول تنفيذ استثمارات رئيسية في مجال النقل على طول ثلاثة محاور، وهي: محور شمالي – جنوبي، والذي سيربط ما بين دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس تعاون الخليج العربية عبر كل من تركيا، وسوريا، والأردن، بالإضافة لمحورين اثنين يربطان ما بين المناطق الشرقية والغربية، بحيث يتضمن ذلك ربط الموانئ السورية مع العراق. إضافة لذلك، فتعمل دول مجلس تعاون الخليج العربية على إعداد مجموعة من المخططات بتكلفة إجمالية تبلغ ١٠٠ مليار دولار لتطوير قطاع السكك الحديدية، بما في ذلك من خلال تنفيذ مشروع لإنشاء شبكة السكك الحديدية الإقليمية والتي تمتد من مدينة مسقط وحتى مدينة الكويت، فضلاً عن ربطها بالسكك الحديدية في منطقتي المشرق والمغرب، إلى جانب إنشاء شبكة أخرى للربط ما بين كل من مدن جدة، والرياض، والبحرين.

إن إدارة هذه التجمعات تتطلب قدراً أكبر من التخطيط والتنسيق الحكومي أيضاً، بحيث يتم تحقيق التكامل أفقياً ورأسياً على حد سواء. وقد عملت الدول على التركيز مجدداً على كل من الخطط الإستراتيجية والأطر المكانية والعمرانية على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك في أعقاب الوتيرة السريعة لعمليات النمو الحضري، ونشوء الممرات الحضرية، والتحديات البيئية الخطيرة. كما عملت الأردن على سبيل المثال على إطلاق أول مخطط رئيسي وطني لاستخدام الأراضي في عام ٢٠٠٦، جنباً إلى جنب مع إطلاق المخططات الرئيسية الخاصة بثماني بلديات كبرى. أما في لبنان، فقد تم الإعلان عن أول مخطط عمراني وطني في عام ٢٠٠٥، تليها ليبيا في عام ٢٠٠٦ والمغرب في عام ٢٠٠٨.

تعكس مختلف هذه المخططات ضرورة توجيه النمو إلى المدن المتوسطة للتخفيف من وطأة الضغوط التي تتعرض لها المدن الرئيسية، وتحسين قطاع النقل العام في المدن، وتعزيز آليات التنويع الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن مفهوم الأقطاب التكنولوجية أو المجاميع الصناعية ذات المستويات التكنولوجية الفائقة قد باتت تلقى رواجاً في كل من المغرب ومصر، واللتان قد علمتا على إعداد مجموعة من الخطط الخاصة بمجاميع مختلفة في المدن المتوسطة، والتي تعتمد على الموارد التعليمية والصناعية المتاحة.

تعمل عدة دول على تعزيز أطر التعاون على كل من الصعيدين الوطني والمحلي في مجالات التخطيط والتنمية، وذلك بالتوازي مع الجهود التي يتم إعدادها على المستوى الإقليمي، الأمر الذي يساهم بدوره في نشوء مؤسسات التخطيط على مستوى المحافظات وعلى المستوى الوطني الفرعي، عدا عن تمكين الإدارات المحلية على صعيد إعداد الخطط الخاصة بها وتنفيذها. كما عملت سوريا على نشر قانون وطني خاص بالتخطيط الإقليمي، بالإضافة للإعلان عن تشكيل لجنة عليا جديدة للتخطيط الإقليمي في عام ٢٠١٠ والتي تهدف لوضع إطار وطني خاص بتنفيذ عمليات التخطيط المتكاملة. إلا أنه وفي ظل توسع المحاور الحضرية خارج الحدود الوطنية، فسوف تنشأ حاجة متزايدة لتحقيق التعاون على المستوى الدولي.

آلاف المصريين خلال مظاهرة في ميدان التحرير، مدينة القاهرة، مصر. © إم أو إتش بي فوتو / شاتر ستوك

يعتبر العام ٢٠١١ عاماً مفصلياً للدول العربية، وذلك في ضوء الآثار الناجمة عن الاضطرابات المدنية التي شهدتها هذه الدول، حيث ساهمت مجموعة التأثيرات الناجمة عن عمليات التحرير الاقتصادي غير المتوازنة، والتكامل الجزئي ضمن النظام العالمي في توفير الفرص لمجموعة محددة والتي تتمتع بكل من القدرة والعلاقات اللازمة لصنع الثروات. من جهة أخرى، فإن الزيادة الحاصلة في أسعار المواد الغذائية الأساسية على مدى العقد الماضي قد تفاقمت بشكل أكبر نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار السلع خلال العامين الماضيين، حيث أدت الحاجة لاستيراد القمح بأسعار مضاعفة عن العام السابق إلى إرهاق الميزانيات الحكومية، مما أدى بدوره لارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وقد واجهت الشرائح الفقيرة العديد من الصعوبات البالغة، وذلك بالرغم من حجم الدعم الحكومي الذي يتم توفيره على نحو غير مستدام. عدا عن ذلك، فقد لوحظ التفاقم الحاصل في الشعور بأشكال التفاوت الاجتماعي، والظلم، والفساد ضمن نظم الحكم، وذلك في ضوء اتساع الفجوة الحاصلة في مستويات الدخل، والارتفاع الحاد في معدلات البطالة بين القوى العاملة ضمن الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٥ عاماً.

كما نهض الشباب للتعبير عن احتجاجهم على الوضع السائد وللمطالبة بتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية والشفافية السياسية. إلا أنه قد كانت هنالك جماعات أخرى والتي نهضت للمطالبة بخفض أسعار المواد الغذائية، وتوفير فرص العمل والمساكن الميسورة التكلفة. إضافة لذلك، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب توفير الفرص اللازمة لكسب الأجور المعيشية، ولإيجاد السبل اللازمة للنهوض وتمكين كلاً من الشرائح الضعيفة والمهمشة. أما فيما يتعلق بتحقيق معيار الشفافية السياسية؛ فسوف يتطلب ذلك تشكيل حكومة تمثيلية، إلى جانب توفير الضمانات القانونية التي تكفل الحقوق الفردية، بالإضافة لتفعيل معيار المساءلة في مجال الحكم.

وباستثناء دول الخليج العربية؛ فيمكن الإشارة هنا إلى دور كل من الحقائق الديموغرافية والاقتصادية والتي تحول دون تحقيق الأهداف الاجتماعية السامية في المناطق الأخرى من العالم العربي. بيد أنه قد بات من الواضح تماماً بأن خلق فرص العمل الجديدة يشكل الهدف الإستراتيجي الذي يتعين أن يحظى بالأولوية من قبل الحكومات، بدلاً من منح الأولوية للاستثمار في مجالات التطوير العقاري وتنمية الأراضي في المناطق الحضرية. كما يطرح هذا الأمر ضرورة توفير الدعم للمشاريع المحلية، إلى جانب السعي لاستقطاب كلاً من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

إن الحكومات التي نجحت في استيعاب تلك الاحتجاجات، والحكومات الانتقالية الجديدة التي حلت محل الأنظمة التي فقدت مصداقيتها، قد تعهدت بتنفيذ الإصلاحات اللازمة للاستجابة للمطالب الشعبية، بما في ذلك من خلال:

- الحد من النفوذ الواسع للسلطة التنفيذية،
- وضع حدود لمدد الولاية،
- تأسيس نظام فعال ومتعدد الأحزاب، بحيث يكون قادراً على التعبير عن وجهات النظر المتباينة دون خوف من العقاب،
- ضمان الفرص المتساوية في مجالات التمثيل الانتخابي، والوظائف العامة، وذلك بصرف النظر عن الانتماءات السياسية،
- ضمان استقلال القضاء،
- احترام حقوق الإنسان،
- تعزيز الحوار بين مختلف القوى السياسية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء، بدلاً من فرض منبر خاص والذي تهيمن عليه القوى الأكثر صخباً والأكثر نفوذاً في المجال السياسي.

ويعد المستوى المحلي الأكثر تأثيراً على عمليات الحكم الحضري، حيث يمكن ترجمة المطالب التي يعبر عنها المتظاهرون إلى مطالب بتحقيق اللامركزية على صعيد السلطات والموارد، على ألا يقتصر ذلك على إعادة التوزيع العادل للخدمات المركزية، مما يشير إلى سيطرة محلية أكبر على الشؤون المحلية من قبل كل من المحافظين، ورؤساء البلديات، والمجالس المحلية المنتخبين.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن الاحتجاجات الناشئة في كل مكان لم تكن تخلو من الطابعين العرقي والديني، ولكن المطالب التي تدعو لتحقيق المزيد من الاستقلالية الإدارية على المستوى المحلي قد كانت حقيقية وواسعة النطاق. وفي ظل وجود بعض الاستثناءات، إلا أنه عادة ما يتم تشكيل المجالس المحلية في الدول العربية بالانتخاب، بينما تتم تسمية كل من المحافظين ورؤساء البلديات بالتعيين. بيد أنه وفي المناطق التي شهدت استمرار نظام الحزب السياسي الواحد أو تركز السلطتين السياسية والاقتصادية بيد الحزب السياسي الحاكم، فإن المجالس المحلية المنتخبة قد فقدت شرعيتها بمثابة الممثل الوحيد والحقيقي للشعب. وفي مصر، فقد تضمنت مطالب المتظاهرين حل المجالس المحلية القائمة في ضوء اعتبارها على نطاق واسع كأحد مكونات السلطة التي تتسم بالفساد.

وفي كل من سوريا ومصر، يتم انتخاب أعضاء المجالس المحلية، في حين يتم تعيين رؤساء البلديات في مصر، بينما يقوم أعضاء المجالس المحلية في سوريا بانتخاب رؤساء المجالس من بين الأعضاء أنفسهم. أما في المغرب، فيتم تقسيم الدور بين اثنين من المسؤولين: أولاً "المحافظ" الذي يتم تعيينه، ويتمتع بصلاحيات أمنية، و"رئيس" المجلس المحلي المنتخب، والذي يتولى مهام إدارة الخدمات البلدية، والتفاعل مع السكان، والرقابة على الموازنة.

كما تجدر الإشارة هنا إلى نقطة لافتة، حيث أكدت الأحداث الأخيرة الناشئة إلى تأصل مظاهر عدم الكفاءة في ظل غياب الحكومات الموحدة في المناطق الحضرية الكبرى. كما أن التنسيق المطلوب ما بين مختلف الجهات المحلية في منطقة العاصمة قد تهاوى لدى نشوء الحاجة لإدارة الأزمات، حيث لم تتمكن مختلف شرايين الحياة الأساسية، كنظم النقل، وشبكات المرافق والخدمات العامة، وآليات المساعدة في حالات الطوارئ، من الاستجابة للمطالب المتزايدة لدى مواجهة كلاً من الاضطرابات والمعوقات التي لم تكن في الحسبان.

لقد شهدت منطقة القاهرة الكبرى والممتدة بين ثلاث محافظات تقسيماً لما مجموعه خمس محافظات في شهر أبريل / نيسان ٢٠١٠، إلا أنه قد تم دمجها مرة أخرى بعد أحداث عام ٢٠١٠ ضمن المحافظات الثلاث السابقة. إضافة لذلك، فثمة العديد من المقترحات التي تدعو لإنشاء جهة واحدة ومختصة لتغطية المدينة الضخمة بحيث تتم إدارتها من قبل محافظ جديد يتم تعيينه خصيصاً لهذا الغرض.

وحتى الوقت الحاضر، فإن الشكل النهائي للنظم الإدارية التي ستنشأ في مختلف الدول في أعقاب الاضطرابات التي شهدتها تلك الدول لا يزال غير واضح. بيد أنه ما من شك بأن النتيجة النهائية سوف تتشكل وفق تأثرها بالواقع السياسي. كما تجري حالياً مناقشة العديد من وجهات النظر والآراء المتنوعة فيما يتعلق بمستوى كفاءة نظم التخطيط والإدارة الحضرية ومستوى فعاليتها، عدا عن ذلك، فقد لوحظ أيضاً إحراز درجة من التقدم فيما يتعلق بالمواقف المتباينة بشأن كيفية توفير الأمن والأمان لجميع المواطنين، وذلك في ظل العمل على وقف ممارسات التعسف والفساد ضمن عمليات صنع القرار وممارسة الصلاحيات الأمنية.

إن المناقشات التي يتم الخوض بها عبر وسائل الإعلام تعكس مزيجاً من المثالية والواقعية، بالإضافة لبعض المواقف الانتهازية. إلا أنها تعكس أيضاً ترحيباً بالجهود السليمة والرامية للبدء بتطبيق نهج تشاركي والذي سيساهم في تحقيق فهم أفضل لكل من التحديات والتعقيدات التي تواجه عمليات الحكم الحضري قبيل الشروع في تشكيل الهيكل المستقبلي للدولة.

ولدى الحديث من المنظور الاجتماعي؛ فإن القلق الذي تعكسه

تلك المناقشات إزاء توفير الخدمات للشرائح الفقيرة يستحق الثناء بالفعل، حيث يتسم النموذج المطروح لذلك بالفعالية اللازمة، وذلك على الرغم من الشكوك التي تحوم حول مدى استدامته على مستوى المدينة. علاوة على ذلك، فثمة شكوك إزاء إمكانية تكييف هذه الشرائح، في ظل هياكلها الهرمية المتدرجة، للعيش في المؤسسة المدنية والشمولية التي تتسم بها المدينة الحديثة في الوقت الحاضر. أما من المنظور الاقتصادي، فإن القناعات المتراجعة لن تساهم سوى بالقليل على صعيد تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للمدن كمحركات للنمو في دول القرن الحادي والعشرين، والتي تتميز بالتنوع الاقتصادي، والسياحي، والخدمي وهي المجالات التي تعتبر بمثابة محركات لعجلة التنمية الاقتصادية.

تعد الأحداث الناشئة في عام ٢٠١١ في كل من منطقتي المشرق والمغرب كعمليات حضرية، حيث لوحظ تركز معظم المتظاهرين ممن طالبوا بتنفيذ الإصلاحات السياسية وتحقيق التغيير في كل من تونس ومصر في المدن الكبرى. كما كان لوجود أفضل الجامعات وأضخمها، بالإضافة لغيرها من المؤسسات التعليمية، والبحثية، والثقافية في المدن دوراً هاماً في وجود الجزء الأكبر من الشباب المتعلمين، وأولئك ممن يتمتعون بمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومهارات الحاسوب في هذه المناطق، ممن ساهموا في تنظيم تلك الاحتجاجات وتنفيذها. كما لوحظت المشاركة النسائية الواسعة في هذه الاحتجاجات، مما يشير إلى التطور اللافت والجديد في الكثير من الدول.

وعادة ما تتركز كل من الوزارات والمؤسسات الإدارية في عواصم الدول، بينما تنتشر كل من الشركات والمنشآت الصناعية في مختلف المدن الكبرى، والتي تضم أيضاً الغالبية العظمى من سكان المناطق العشوائية والتي تعاني من نقص في الخدمات. كما أدت هذه التركيبة لخروج حشود غاضبة من الموظفين المدنيين والعمال ممن تعد أجورهم غير كافية لتوفير ظروف معيشية لائقة لأسرهم، وذلك في مواجهة الزيادة الحاصلة في أسعار المواد الغذائية، وارتفاع أسعار الأراضي وتكاليف البناء والتي ساهمت جميعها في استثنائهم بشكل تدريجي من أسواق الإسكان الرسمية وغير الرسمية على حد سواء.

تضمنت المطالب التي نادى بها المتظاهرون في مصر ضرورة رفع الأجور، ومستويات الدعم الغذائي، وتوفير المساكن الميسورة التكلفة، وتأمين فرص العمل الثابتة لأنفسهم ولأبنائهم أيضاً. من جانب آخر، فقد تعالت أصوات المحتجين أيضاً ممن طالبوا بتنفيذ الإصلاحات السياسية، الأمر الذي عكس قناعتهم بأن الأفراد المتكسبين والفاسدين في السلطة قد أساءوا استخدام النظام لجمع الثروات الطائلة، حيث ساهم ذلك في نشوء الصعوبات التي تعاني منها الشرائح السكانية الفقيرة.

أما في المدن المتوسطة، وفي بعض المناطق التي تشهد وتيرة متسارعة من التحضر والمحيطة بالمدن الأكبر حجماً، فقد انطلقت شرارة المظاهرات والاحتجاجات نتيجة أحداث محلية، والتي تم تعزيزها أيضاً من خلال العديد من القضايا المثيرة للانقسام والتي نشأت منذ فترة زمنية طويلة، بالإضافة للانقسامات العرقية والدينية المتجذرة، والشعور العام بالظلم والتهميش، والتفاوت الاجتماعي مثلما هو الحال في كل من سوريا، والبحرين، أو نتيجة التنافس القبائلي مثلما هو الحال في كل من ليبيا واليمن.

وعلى صعيد متصل، فإن مدينة القاهرة الضخمة والمترامية الأطراف، والتي سجلت كثافة سكانية بلغت نحو ٢٠ مليون نسمة، كانت قد شهدت انهيار النظام والقانون في البلاد في الأيام الأخيرة من شهر يناير / كانون الثاني الماضي، الأمر الذي أتاح بدوره لكل من المجرمين وقطاع الطرق الفرصة لنهب المتاجر، وتهديد وسرقة المواطنين المسالمين وترهيبهم. كما نجم عن ذلك نشوء حالة من التعاضد بين كل من الموظفين المذعورين والقلقين على فقدان وظائفهم مع غيرهم من المواطنين ممن يشعرون بالقلق إزاء حماية أسرهم وممتلكاتهم، حيث عملوا على حماية مساكنهم ومتاجرهم، بالإضافة لطرد البلطجية والمتظاهرين.

وفيما يتصل بالدول التي تتسم بأشكال الانقسام العرقي والديني المترسخة، بالإضافة للخصومة بين العديد من القبائل، فقد لوحظ انعكاس مجمل هذه المظاهر ضمن النمط العمراني للمجاميع الحضرية. كما ساهمت تلك الأحداث في نشوء الاشتباكات بين مختلف المناطق، والأحياء السكنية، وقوات الأمن، مثلما حدث في كل من لبنان، وسوريا، واليمن.

وفي ظل انشغال قوات الجيش والقوات الأمنية في التعامل مع الاضطرابات الناشئة في المدن، فقد استغل الأشخاص عديمي الضمائر هذه الفرصة للاستيلاء على الأراضي العامة لإنشاء المباني أو توسعتها دون الحصول على التراخيص الرسمية اللازمة لذلك. كما تنبغي الإشارة هنا إلى نشوء مئات الآلاف من الهياكل السكنية، واستنزاف آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية بهدف التوسع العمراني في كل من مصر، وسوريا، وتونس، وهي الظاهرة التي سبق نشوئها في لبنان خلال الحرب الأهلية وما بعدها.

إن التوسع الهائل للمناطق العشوائية يمثل تحدياً هاماً أمام السلطات الوطنية والمحلية والتي سيتوجب عليها التعامل معه حال عودة القانون والنظام. ففي ليبيا على سبيل المثال، أسفرت الحرب الأهلية الناشئة عن تعرض المراكز الحضرية لأضرار جسيمة.

و بعد مضي ثلاثة أو أربعة شهور على المظاهرات التي شهدتها تونس ومصر، أدرك المواطنون بأن تغيير النظام لوحده لن يكون كافياً لحل مشاكلهم، ولا بد أيضاً من الحد من حالة الانكماش الاقتصادي الحاد والناجمة عن الاضطرابات المدنية. كما شهدت المدن زيادة في عدد العاطلين عن العمل بسبب تسريحهم من وظائفهم، وبخاصة في القطاع السياحي، ونتيجة عودة العمال المهاجرين من مناطق الحروب والمناطق غير المستقرة في ليبيا. عدا عن ذلك، واجه عمال المياومة صعوبات جمة في ظل غياب فرص العمل المربح.

تشهد كل من تونس ومصر وتيرة متصاعدة من المعارضة الشعبية للمظاهرات المستمرة من قبل المتشددين والمحتجين من ذوي الأجندات الخاصة، حيث تواجه القيادات الجديدة في تلك الدول ومجالس الوزراء التي تم تعيينها في أعقاب الاضطرابات الناشئة تحديات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة والتي ينبغي التصدي لها في أسرع وقت ممكن.

ولدى عودة ملامح الاستقرار في جميع أنحاء العالم العربي، فثمة حاجة لإعداد برامج حضرية جريئة ومبادرات محلية جديدة من أجل تحقيق مختلف الإمكانات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في المنطقة. كما يتعين استئناف كلاً من عمليات التخطيط والإدارة الحضرية على الصعيدين الوطني والمحلي بغية تذليل العقبات التي تحد من الكفاءة الوظيفية في المدن ذات الأحجام الكبيرة والمتوسطة.

إن هذه العمليات سوف تساهم في إيجاد فرص العمل التي يمكن أن تلبي تطلعات القوى العاملة وتطلعات الشباب. كما ينبغي أن تنعكس عمليات التنمية الاقتصادية عبر الحد من التباين الحاصل في مداخيل مختلف الشرائح السكانية.

إضافة لذلك، فإن تحقيق الاستدامة والازدهار في مدن الدول العربية سوف يتطلب تحقيق تحسن ملموس في الظروف المعيشية للفقراء في المناطق الحضرية. كما توجد ضرورة أخرى والتي تتمثل في الحاجة لانخراط المجتمعات المحلية ضمن المناقشات المعنية بتحقيق الاستدامة، عدا عن ضرورة مشاركة السكان في تحديد الملامح المستقبلية لمناطقهم.

وهنالك أهمية كبرى لإنشاء الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني من أجل تشكيل المدن العربية في القرن الحادي والعشرين. وضمن هذا السياق، فإن إعداد هذا التقرير قد جاء في الوقت المناسب بغية إعداد دراسة شاملة لحالة المدن العربية في الوقت الحاضر.

الجدول ٢: معدلات التحضر، ومعدلات الكثافة السكانية الحضرية والكلية، ومعدلات النمو في الأقاليم العربية

	نسبة النمو الحضري (٢٠١٠)	متوسط معدل النمو الحضري السنوي (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)	الكثافة السكانية (بالآلاف) الحضرية (٢٠١٠)	الكثافة السكانية (بالآلاف) الإجمالية (٢٠١٠)	متوسط معدل النمو السكاني الإجمالي السنوي (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)
منطقة المشرق	٪٥٥,١	٪٢,٥	٨٢,٠٩٥	١٤٧,١٥٧	٪٢,٢
منطقة المغرب	٪٦٣,٧	٪٢,٤	٥٥,٨٨٦	٨٧,٧١٥	٪١,٤
دول مجلس تعاون الخليج	٪٧٥,٤	٪٣,٠	٣٢,٧٨١	٤٣,٥٠٠	٪٥,٤
دول الجنوب	٪٣٧,٤	٪٤,٦	٢٩,٤٠٦	٧٨,٥٥٩	٪٢,٨
الدول العربية	٪٥٦,٠	٪٢,٨	٢٠٠,١٦٨	٣٥٧,٤٣١	٪٢,٥

المرجع: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (٢٠١٠). آفاق التحضر في العالم : تنقيح عام ٢٠٠٩. نسخة الأقراص المدمجة – نسخة البيانات المخزنة رقمياً (POP/DB/WUP/Rev.٢٠٠٩)

ملاحظة: في ضوء إعداد البيانات السكانية الحضرية كل خمسة أعوام لأغراض تنقيح آفاق التحضر في العالم، فإن متوسط معدلات النمو الحضري السنوي والنمو السكاني الإجمالي قد تم عرضها هنا للأعوام (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)، وبيانات عام ٢٠٠٥، حيث تعد هذه البيانات أقل دقة بالمقارنة مع المتوسط السنوي لمعدلات التغيير السنوي.

الجدول ٣: إتجاهات النمو السكاني الحضري في الأقاليم العربية (الأعوام ١٩٧٠ - ٢٠٥٠) بالآلاف.

	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠١٠	٢٠٣٠	٢٠٥٠
منطقة المشرق	٢٦,٤٦٧	٥٠,٢٣٥	٨٢,٠٩٥	١٢٧,٦٣١	١٨١,٠٧٥
منطقة المغرب	١٤,٠٩٥	٣٤,٠٢٧	٥٥,٨٨٦	٧٩,٩٠٧	٩٧,٥٥٣
دول مجلس تعاون الخليج	٤,١١٢	١٨,١١٢	٣٢,٧٨١	٤٧,٦١٣	٥٩,٤٦٨
دول الجنوب	٤,٢٩٧	١٢,٢٩١	٢٩,٤٠٦	٦٠,٢٧٣	١٠٠,٥١١
الدول العربية	٤٨,٩٧١	١١٤,٦٦٥	٢٠٠,١٦٨	٣١٥,٤٢٤	٤٣٨,٦٠٧

المرجع: آفاق التحضر في العالم ٢٠٠٩

الجدول ٤: اتجاهات النمو الحضري في الأقاليم العربية

	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠١٠	٢٠٣٠	٢٠٥٠
منطقة المشرق	٪٤٦,٠	٪٥٢,٩	٪٥٥,١	٪٦٠,٣	٪٦٧,١
منطقة المغرب	٪٣٧,٨	٪٥٢,٧	٪٦٣,٧	٪٧٤,٣	٪٨٢,٥
دول مجلس تعاون الخليج	٪٥٢,٧	٪٧٩,٢	٪٧٥,٤	٪٧٨,٠	٪٨٢,٢
دول الجنوب	٪١٧,٢	٪٢٦,٧	٪٣٧,٤	٪٤٧,٢	٪٥٤,١
الدول العربية	٪٣٨,٤	٪٥٠,٢	٪٥٦,٠	٪٦٢,١	٪٦٧,٩

المرجع: آفاق التحضر في العالم ٢٠٠٩

الجدول ٥: حجم المدن العربية

	أكثر من ١٠ ملايين نسمة	٥ – ١٠ ملايين نسمة	١ – ٥ ملايين نسمة	٠,٥ – ١ مليون نسمة	أقل من ٠,٥ مليون نسمة
العدد	١	٢	٢٢	٣٥	غير معروف
الكثافة السكانية (للأعوام ٢٠١٠ و ٢٠٠٥) (بالآلاف)	١٢,٥٠٣	١١,٠٧٦	٥٢,٨١٩	٢٤,١٧٩	١٠١,٤٩١
معدل الكثافة السكانية الحضرية	٦,٢٪	٥,٥٪	٢٦,٤٪	١٢,١٪	٥٠,٧٪

المرجع: المرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الموئل

الجدول ٦: انتشار الأحياء المتدهورة في الدول العربية حيثما توفرت البيانات

	الدولة	الكثافة السكانية الحضرية في عام ٢٠١٠ (بالآلاف)	نسبة انتشار الأحياء المتدهورة ٢٠٠٥	الكثافة السكانية داخل الأحياء المتدهورة
١	السودان	١٨,٦٤٦	٢٢,٠	٤,١٠٢
٢	الصومال	٣,٥٥٣	٧٣,٥	٢,١٢٠
٣	جزر القمر	٢٥٤	٦٨,٩	١٦٢
٤	اليمن	٧,٧٨٤	٦٧,٢	٤,١٠٢
٥	لبنان	٣,٦٠٠	٥٣,٠	١,٩٠٨
٦	العراق	٢٠,٣٧٥	٥٢,٨	١٠,١٩٩
٧	المملكة العربية السعودية	٢١,٦٨١	١٨,٠	٣,٤٤٢
٨	مصر	٣٤,٠٤١	١٧,١	٥,٥٠٥
٩	الأردن	٥,٠٦٧	١٥,٠	٦٨٦
١٠	المغرب	١٨,٣٧٤	١٣,١	٢,٢٧٦
١١	سوريا	١١,٧٥٤	١٠,٥	١,٠٥٥

المرجع: برنامج الموئل، المرصد الحضري العالمي ووثيقة البرنامج القطرية للأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ : لبنان.
ملاحظة: لم تتوفر البيانات حول معدل انتشار الأحياء المتدهورة لكل من الجزائر، والبحرين، وجيبوتي، والكويت، وليبيا، وموريتانيا، وسلطنة عمان، والأراضي الفلسطينية المحتلة.

الجدول ٧: معدلات البطالة في الدول العربية

المنطقة	الدولة	معدل البطالة الإجمالية	مصدر وسنة البيانات
المشرق	مصر	٨,٧	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨
	العراق	١٥,٣	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨
	لبنان	٩,٠	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٧
	سوريا	١٠,٩	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨
	الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٥,٧	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨
المغرب	الجزائر	١١,٣	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨
	المغرب	٩,٤	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨
	تونس	١٢,٤	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨
دول مجلس تعاون الخليج	الكويت	١,٣	التقرير الإداري لعام ٢٠٠٦
	قطر	٠,٣	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨
	المملكة العربية السعودية	٥,١	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨
	الإمارات العربية المتحدة	٤,٠	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨
دول الجنوب	جيبوتي	٥٩,٥	تقديرات رسمية لعام ٢٠٠٢
	اليمن	١٥,٠	تقديرات رسمية لعام ٢٠٠٨

المرجع: إحصاءات القوى العاملة الصادرة عن منظمة العمل الدولية

الجدول ٨: معدل بطالة الشباب كنسبة من معدلات البطالة الإجمالية

المنطقة	الدولة	معدل بطالة الشباب كنسبة من معدل البطالة الإجمالية	مصدر وسنة البيانات
المشرق	مصر	٦٣٪	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٧
	لبنان	٤٥٪	المسح الأسري لعام ٢٠٠٧
	سوريا	٥٧٪	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٧
	الضفة الغربية وقطاع غزة	٣٧٪	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨
المغرب	الجزائر	٤٥٪	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨
	المغرب	٨٢٪	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨
	تونس	٤٢٪	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٥
دول مجلس تعاون الخليج	البحرين	٢٢٪	سجلات مكاتب التوظيف لعام ٢٠٠٧
	الكويت	٣١٪	التقارير الإدارية لعام ٢٠٠٨
	قطر	٥٢٪	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨
	المملكة العربية السعودية	٥٢٪	مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٨
	الإمارات العربية المتحدة	٣٣٪	التعداد السكاني لعام ٢٠٠٥

المرجع: إحصاءات القوى العاملة الصادرة عن منظمة العمل الدولية

الجدول ٩: الكثافة السكانية في المجاميع الحضرية كنسبة من الإجمالي السكاني

المجاميع الحضرية	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
بيروت	٤٣,٥٪	٤٥,٥٪	٤٥,٩٪	٤٥,٦٪	٤٥,١٪
دبي	٣٠,٩٪	٣٣,٣٪	٣٤,١٪	٣٤,٢٪	٣٤,٠٪
بغداد	١٨,٩٪	١٨,٧٪	١٨,٤٪	١٨,٢٪	١٨,٠٪
الرياض	١٧,٨٪	١٨,٥٪	١٨,٦٪	١٨,٤٪	١٨,١٪
عمان	١٨,٧٪	١٧,١٪	١٧,١٪	١٦,٩٪	١٦,٩٪
طرابلس	١٧,٩٪	١٦,٩٪	١٦,٧٪	١٦,٧٪	١٦,٧٪
مقديشو	١٦,٩٪	١٦,٠٪	١٦,٧٪	١٧,٦٪	١٨,٦٪
حلب	١٣,٦٪	١٣,٧٪	١٤,٣٪	١٤,٦٪	١٤,٨٪
القاهرة	١٣,٧٪	١٣,٠٪	١٢,٧٪	١٢,٧٪	١٢,٩٪
جدة	١٢,١٪	١٢,٣٪	١٢,٣٪	١٢,٢٪	١٢,١٪
الخرطوم	١١,٧٪	١٢,٠٪	١٢,٧٪	١٣,٤٪	١٤,٠٪
دمشق	١٢,٠٪	١١,٥٪	١١,٩٪	١٢,١٪	١٢,٤٪
الدار البيضاء	١٠,٣٪	١٠,١٪	١٠,٣٪	١٠,٥٪	١٠,٧٪
صنعاء	٨,٦٪	٩,٧٪	١٠,٥٪	١١,٣٪	١٢,١٪
الجزائر	٧,٦٪	٧,٩٪	٨,١٪	٨,٣٪	٨,٤٪
حمص	٥,٦٪	٥,٩٪	٦,٣٪	٦,٤٪	٦,٦٪
مكة المكرمة	٥,٦٪	٥,٧٪	٥,٧٪	٥,٧٪	٥,٦٪
الرباط	٥,٤٪	٥,٦٪	٥,٧٪	٥,٩٪	٦,٠٪
الإسكندرية	٥,٢٪	٥,٢٪	٥,٢٪	٥,٣٪	٥,٤٪
الموصل	٤,٤٪	٤,٦٪	٤,٧٪	٤,٧٪	٤,٧٪

المرجع: شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية تنقيح عام ٢٠٠٨ وآفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩

الجدول ١٠: معدلات نمو المدن الأكبر حجماً

المنطقة الحضرية	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
القاهرة	٢,٤٩٤	٣,٠٢٩	٣,٦٨٠	٤,٧٣٨	٥,٥٨٥	٦,٤٥٠	٧,٣٤٩	٨,٣٢٨	٩,٠٦١	٩,٧٠٧	١٠,١٧٠	١٠,٥٦٥	١١,٠٠١	١١,٦٦٣	١٢,٥٤٠	١٣,٥٣١
بغداد	٥٧٩	٧١٩	١,٠١٩	١,٦١٤	٢,٠٧٠	٢,٦٢٠	٣,١٤٥	٣,٦٠٧	٤,٠٩٢	٤,٥٩٨	٥,٢٠٠	٥,٣٢٧	٥,٨٩١	٦,٦١٤	٧,٣٢١	٨,٠٤٣
الخرطوم	١٨٣	٢٥٢	٣٤٧	٤٧٧	٦٥٧	٨٨٦	١,١٦٤	١,٦١١	٢,٣٦٠	٣,٢٤٢	٣,٩٤٩	٤,٥١٨	٥,١٧٢	٦,٠٤٦	٧,٠٠٥	٧,٩٥٣
الرياض	١١١	١٣١	١٥٦	٢٢٧	٤٠٨	٧١٠	١,٠٥٥	١,٥٦٦	٢,٣٢٥	٣,٠٣٥	٣,٥٦٧	٤,١٩٣	٤,٨٤٨	٥,٣٧٣	٥,٨٠٩	٦,١٩٦
الإسكندرية	١,٠٣٧	١,٢٤٩	١,٥٠٤	١,٧٥٢	١,٩٨٧	٢,٢٤١	٢,٥١٩	٢,٨٢٦	٣,٠٦٣	٣,٢٧٧	٣,٥٩٢	٣,٩٧٣	٤,٣٨٧	٤,٧٩١	٥,٢٠١	٥,٦٤٨
الدار البيضاء	٦٢٥	٧٧٨	٩٦٧	١,٢٠٦	١,٥٠٥	١,٧٩٣	٢,١٠٩	٢,٤٠٦	٢,٦٨٢	٢,٩٥١	٣,٠٤٣	٣,١٣٨	٣,٢٨٤	٣,٥٣٧	٣,٨١٦	٤,٠٦٥
جدة	١١٩	١٢٩	١٤١	١٩٧	٣٤٨	٥٩٤	٨٥١	١,٢١٧	١,٧٤٢	٢,٢٠٠	٢,٥٠٩	٢,٨٦٠	٣,٢٣٤	٣,٥٦٩	٣,٨٦٨	٤,١٣٨
حلب	٣١٩	٣٩٢	٤٨٠	٥٨٨	٧٢١	٨٧٩	١,٠٧٠	١,٢٩٢	١,٥٥٤	١,٨٦٤	٢,٢٠٤	٢,٦٠٥	٣,٠٨٧	٣,٥١٠	٣,٨٦٤	٤,٢٤٤
الجزائر	٥١٦	٦٢٣	٨٧٢	١,٠٨١	١,٢٨١	١,٥٠٧	١,٦٢١	١,٦٧٢	١,٨١٥	٢,٠٢٣	٢,٢٥٤	٢,٥١٢	٢,٨٠٠	٣,٠٩٩	٣,٣٧١	٣,٥٩٥
دمشق	٣٦٧	٤٦١	٥٧٩	٧٢٧	٩١٤	١,١٢٢	١,٣٧٦	١,٥٤٦	١,٦٩١	١,٨٥٤	٢,٠٦٣	٢,٢٩٤	٢,٥٩٧	٢,٩١٨	٣,٢١٣	٣,٥٣٤
صنعاء	٤٦	٥٨	٧٢	٨٩	١١١	١٤١	٢٣٨	٤٠٢	٦٥٣	١,٠٣٤	١,٣٦٥	١,٨٠١	٢,٣٤٢	٢,٩٣٤	٣,٥٨٥	٤,٢٩٦
بيروت	٣٢٢	٤٢٥	٥٦١	٧٣٣	٩٢٣	١,٥٠٠	١,٦٢٣	١,٥٨٥	١,٢٩٣	١,٢٦٨	١,٤٨٧	١,٧٧٧	١,٩٣٧	٢,٠٣٣	٢,٠٩٠	٢,١٣٥
الرباط	١٤٥	١٨٤	٢٣٣	٣٣٩	٤٩٤	٦٤١	٨٠٨	٩٨٦	١,١٧٤	١,٣٧٩	١,٥٠٧	١,٦٤٧	١,٨٠٢	١,٩٧٣	٢,١٣٩	٢,٢٨٨
دبي	٢٠	٢٨	٣٩	٥٠	٨٠	١٦٧	٢٥٤	٣٤٥	٤٧٣	٦٥٠	٩٠٦	١,٢٦٤	١,٥٦٧	١,٧٧٢	١,٩٣٤	٢,٠٧٦
مقديشو	٦٩	٧٣	٩٤	١٤٦	٢٧٢	٤٤٥	٥٥١	٧٤٧	١,٠٣٥	١,١٤٧	١,٢٠١	١,٤١٥	١,٥٠٠	١,٧٩٥	٢,١٥٦	٢,٥٨٨
مكة المكرمة	١٤٨	١٥٢	١٥٧	١٩٠	٢٧٢	٣٨٣	٥٠١	٦٥٥	٨٥٦	١,٠٣٣	١,١٦٨	١,٣١٩	١,٤٨٤	١,٦٤٢	١,٧٨٩	١,٩٢٤
الموصل	١٤٥	١٦٨	٢٠٥	٢٦١	٣٢٢	٣٩٧	٤٨٩	٦٠٣	٧٣٦	٨٨٩	١,٠٥٦	١,٢٣٦	١,٤٤٧	١,٦٧٦	١,٨٨٥	٢,٠٩٢
حمص	١٠١	١٢٦	١٥٩	٢٠٠	٢٥١	٣١٢	٣٨٧	٤٧٠	٥٦٥	٦٨٤	٨٥٦	١,٠٧٢	١,٣٢٨	١,٥٣٦	١,٧٠٢	١,٨٨١
طرابلس	١٠٦	١٣٦	١٧٤	٢٣٥	٣٩٨	٥٨٠	٦٦٢	٧٥٦	٨٦٢	٩٨٤	١,٠٢٢	١,٠٥٩	١,١٠٨	١,١٩٢	١,٢٨٦	١,٣٦٤
عمان	٩٠	١٤٠	٢١٨	٢٩٩	٣٨٨	٥٠٠	٦٣٦	٧٣٦	٨٥١	٩٧٣	١,٠٠٧	١,٠٤٢	١,١٠٥	١,١٨٦	١,٢٧٢	١,٣٦٤

المرجع: الأمم المتحدة. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (ديسا). شعبة السكان (٢٠١٠). آفاق التحضر في العالم : تنقيح عام ٢٠٠٩. نسخة الأقراص المدمجة – نسخة البيانات المخزنة رقمياً (POP/DB/WUP/Rev.٢٠٠٩)

الجدول ١١: متوسط معدلات النمو السنوي لأكبر المدن العربية

	١٩٥٠-١٩٥٥	١٩٥٥-١٩٦٠	١٩٦٠-١٩٦٥	١٩٦٥-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥
صنعاء	٤,٥	٤,٥	٤,٣	٤,٣	٤,٨	١٠,٥	١٠,٥	٩,٧	٩,٢	٥,٦	٥,٥	٥,٣	٤,٥	٤,٠	٣,٦
مقديشو	١,١	٥,١	٨,٨	١٢,٥	٩,٨	٤,٣	٦,١	٦,٥	٢,٠	٠,٩	٣,٣	١,٢	٣,٦	٣,٧	٣,٧
السليمانية	٣,٧	٥,٦	٧,٣	٦,٦	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٥,٠	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٣	٢,٥	٢,٢
حماة	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٥	٢,٥	٣,١	٦,٣	٦,٣	٥,٧	٣,٣	٢,١	٢,١
الخرطوم	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٠	٥,٥	٦,٥	٧,٦	٦,٤	٤,٠	٢,٧	٢,٧	٣,١	٣,٠	٢,٥
الموصل	٣,٠	٤,٠	٤,٨	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٠	٣,٨	٣,٤	٣,٢	٣,٢	٢,٩	٢,٤	٢,١
حمص	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٤	٤,٤	٣,٩	٣,٧	٣,٨	٤,٥	٤,٥	٤,٣	٢,٩	٢,١	٢,٠
إربيل	٣,٩	٧,٤	١٠,٣	٧,٨	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٥,٥	٣,٧	٣,٢	٢,٩	٢,٩	٢,٧	٢,٣	٢,١
الشارقة	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٦,٤	١٣,٣	١٥,٣	٧,٤	٦,٢	٦,١	٧,١	٧,٢	٤,٨	٢,٧	١,٩	١,٥
حلب	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,٠	٤,٠	٣,٨	٣,٧	٣,٦	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٢,٦	١,٩	١,٩
دبي	٦,٧	٦,٧	٥,٠	٩,٤	١٤,٦	٨,٤	٦,١	٦,٣	٦,٤	٦,٦	٦,٧	٤,٣	٢,٥	١,٨	١,٤
الدمام	٥,٥	٥,٦	٧,٧	٩,٩	٩,٥	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٥,٣	٣,٦	٣,٦	٣,٣	٢,٣	١,٨	١,٥
دمشق	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,١	٤,١	٢,٣	١,٨	١,٩	٢,١	٢,١	٢,٥	٢,٣	١,٩	١,٩
بغداد	٤,٣	٧,٠	٩,٢	٥,٠	٤,٧	٣,٧	٢,٧	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٠,٥	٢,٠	٢,٣	٢,٠	١,٩
المدينة المنورة	١,٣	١,٣	٥,٨	١٠,٢	٩,٦	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٤,٧	٣,٥	٣,٥	٣,١	٢,٣	١,٨	١,٥
طنجة	٤,٠	٣,١	٢,٥	٢,٥	٤,١	٤,٦	٤,٢	٣,٩	٣,٧	٣,٠	٣,٠	٢,٨	٢,٢	١,٨	١,٥
أغادير	٤,٥	٤,٥	١١,٧	١١,٧	١٢,٣	١٢,٥	٩,٠	٦,٣	٥,٧	٢,٦	٢,٦	٢,٤	٢,١	١,٨	١,٥
الرياض	٣,٤	٣,٤	٧,٥	١١,٧	١١,١	٧,٩	٧,٩	٧,٩	٥,٣	٣,٢	٣,٢	٢,٩	٢,١	١,٦	١,٣
البصرة	٤,٨	٦,٥	٧,٩	١,٦	١,٢	١,٢	١,٢	٣,٧	٥,٧	٣,٧	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,١
الجزائر	٣,٨	٦,٧	٤,٣	٣,٤	٣,٢	١,٥	٠,٦	١,٦	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٠	١,٧	١,٣
مكة المكرمة	٠,٦	٠,٦	٣,٩	٧,٢	٦,٩	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٣,٨	٢,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٠	١,٧	١,٥
جدة	١,٨	١,٨	٦,٦	١١,٤	١٠,٧	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٤,٧	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٢,٠	١,٦	١,٤
مراكش	١,٥	١,٥	٢,٨	٢,٨	٢,٦	٢,٥	٣,١	٣,٥	٣,٣	٢,١	٢,١	٢,١	٢,٠	١,٧	١,٤
فاس	٥,٣	٥,٣	٢,٨	٢,٨	٣,٢	٣,٣	٣,١	٢,٩	٢,٧	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٩	١,٧	١,٤
الرباط	٤,٧	٤,٧	٧,٥	٧,٥	٥,٢	٤,٦	٤,٠	٣,٥	٣,٢	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٦	١,٤
الإسكندرية	٣,٧	٣,٧	٣,١	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٣	١,٦	١,٤	١,٨	٢,٠	٢,٠	١,٨	١,٦	١,٧
الدار البيضاء	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٣,٥	٣,٣	٢,٦	٢,٢	١,٩	٠,٦	٠,٦	٠,٩	١,٥	١,٥	١,٣
طرابلس	٥,٠	٥,٠	٦,٠	١٠,٦	٧,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٠,٨	٠,٧	٠,٩	١,٥	١,٥	١,٢
وهران	١,٣	١,٣	١,٣	٣,٤	٣,٨	٢,٨	٢,٤	١,٤	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,٤	١,٧	١,٥
عمان	٨,٨	٨,٩	٦,٣	٥,٢	٥,١	٤,٨	٢,٩	٢,٩	٢,٧	٠,٧	٠,٧	١,٢	١,٤	١,٤	١,٤
تونس	١,٢	١,٣	١,٣	١,٧	١,٨	٠,٩	١,٠	١,٢	١,٢	٠,٨	٠,٦	٠,٩	١,٢	١,٢	١,٠
القاهرة	٣,٩	٣,٩	٥,١	٣,٣	٢,٩	٢,٦	٢,٥	١,٧	١,٤	٠,٩	٠,٨	٠,٨	١,٢	١,٥	١,٥
بيروت	٥,٥	٥,٥	٥,٤	٤,٦	٩,٧	١,٦	٠,٥-	٤,١-	٠,٤-	٣,٢	٣,٦	١,٧	١,٠	٠,٦	٠,٤

المرجع: شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية تنقيح عام ٢٠٠٨ وآفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩

الجدول ١٢: معدلات الحصول على إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المطورة لعام ٢٠٠٨ (النسبة المئوية للمساكن)

	إمدادات المياه المحسنة		مرافق الصرف الصحي المطورة	
	الفرص في المناطق الحضرية	إجمالي الفرص	الفرص في المناطق الحضرية	إجمالي الفرص
منطقة المشرق	٩٦	٨٢	٩١	٨٧
منطقة المغرب	٩١	٨٢	٩١	٨١
دول مجلس تعاون الخليج	٩٧	..	١٠٠	..
دول الجنوب	٦٧	٥٦	٦٤	٣٨
الدول العربية	٩١	٧٥	٨٨	٦٨

الجدول ١٣: الكثافة السكانية في المجاميع الحضرية كنسبة من معدلات الكثافة السكانية في المناطق الحضرية

المجاميع الحضرية	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
بيروت	٪٥٠,٣	٪٥٢,٢	٪٥٢,٣	٪٥١,٤	٪٥٠,٥
مقديشو	٪٤٨,١	٪٤٢,٨	٪٤١,٧	٪٤٠,٩	٪٤٠,١
دبي	٪٣٧,٦	٪٣٩,٦	٪٣٩,٩	٪٣٩,٤	٪٣٨,٧
صنعاء	٪٢٩,٦	٪٣٠,٤	٪٣٠,٢	٪٢٩,٧	٪٢٩,٠
القاهرة	٪٣١,٨	٪٣٠,٠	٪٢٨,٦	٪٢٧,٧	٪٢٦,٨
الخرطوم	٪٣٢,٠	٪٢٩,٩	٪٢٨,٩	٪٢٨,٢	٪٢٧,٥
بغداد	٪٢٨,٢	٪٢٨,٣	٪٢٧,٩	٪٢٧,٣	٪٢٦,٦
حلب	٪٢٥,٣	٪٢٤,٦	٪٢٤,٨	٪٢٤,٢	٪٢٣,٧
الرياض	٪٢١,٩	٪٢٢,٥	٪٢٢,٣	٪٢١,٨	٪٢١,٣
طرابلس	٪٢٣,٢	٪٢١,٧	٪٢١,١	٪٢٠,٨	٪٢٠,٥
عمان	٪٢٣,٩	٪٢١,٧	٪٢١,٦	٪٢١,٢	٪٢٠,٩
دمشق	٪٢٢,٣	٪٢٠,٧	٪٢٠,٦	٪٢٠,١	٪١٩,٧
الدار البيضاء	٪١٨,٦	٪١٧,٤	٪١٦,٨	٪١٦,٥	٪١٦,١
جدة	٪١٥,٠	٪١٥,٠	٪١٤,٨	٪١٤,٥	٪١٤,٢
الإسكندرية	٪١٢,٠	٪١٢,٠	٪١١,٨	٪١١,٥	٪١١,٢
الجزائر	٪١٢,١	٪١١,٩	٪١١,٧	٪١٢,٠	٪١١,٣
حمص	٪١٠,٤	٪١٠,٦	٪١٠,٨	٪١٠,٧	٪١٠,٥
الرباط	٪٩,٨	٪٩,٦	٪٩,٤	٪٩,٢	٪٩,١
مكة المكرمة	٪٦,٩	٪٦,٩	٪٦,٨	٪٦,٧	٪٦,٦
الموصل	٪٦,٥	٪٦,٩	٪٧,١	٪٧,٠	٪٦,٩

المرجع: شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية تنقيح عام ٢٠٠٨ وآفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩

الهوامش

١. ما لم يذكر خلاف ذلك، فيقصد بالسودان ضمن هذا التقرير الدولة الموحدة سابقاً، وذلك نظراً لعدم توفر بيانات كافية حول شمال السودان وجنوبه لدى إعداد هذا التقرير

٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الدول العربية. الحد من مستوى الفقر

٣. مجموعة بيانات التنمية الصادرة عن البنك الدولي

٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "التقرير العربي الثالث حول الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ وأثر الأزمات الاقتصادية العالمية"، نيويورك، الأمم المتحدة ٢٠٠٩

٥. البيانات الإحصائية لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ والخاصة بالتنقلات الناجمة عن النزاعات.

٦. تقرير التنمية الإنسانية في الدول العربية، ص. ٩

٧. قاعدة البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية للبنك الدولي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. صندوق النقد العربي. منظمة الدول العربية المصدرة للنفط. والأمانة العامة لجامعة الدول العربية. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ٢٠٠٩

٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. المكتب الإقليمي للدول العربية ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في دولة الإمارات العربية المتحدة. "تقرير المعرفة العربي ٢٠٠٩ : نحو تواصل معرفي منتج". أبو ظبي. ٢٠٠٩. ٣١٢ ص (ص. ١٠).

٩. قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية ٢٠٠٩ كما ورد في يونس هـ "مساهمة التجارة في تحقيق النمو في الدول العربية"، ورقة عمل تم تقديمها خلال مؤتمر استكشاف الفرص التجارية والاستثمارية في طوكيو، اليابان خلال الفترة ما بين ١١ – ١٣ مارس / آذار ٢٠١٠.

١٠. م. س. توسن. و س. يلماز :"مظاهر المركزية واللامركزية والصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". واشنطن العاصمة، البنك الدولي. ٢٠٨

١١. توسن . ٢٠٠٨

١٢. يورشاليم (إله الشفق) هو الاسم الذي أطلقه الكنعانيون تيمناً بإلههم.

١٣. ميكالوبوليس أندريه. "أثر الحضارة الهيلينية في منطقة الشرق الأوسط". تقرير الخلفية عن منطقة الشرق الأوسط (تحرير: إرنست جاك). نيويورك. مطبعة جامعة كورنيل. (١٩٥٢). ص ٤٧

١٤. بتزر كارل. "أبعاد اخرى لعمليات التحضر: ما وراء الحدود التنظيمية". (تحرير جي ماركوس. و جي إيه سابلوف). المدينة القديمة. يفاق جديدة لعمليات التحضر في العالمين القديم والجديد. نيو مكسيكو. مطابع كلية البحوث المتقدمة. (٢٠٠٨). ص. ٨٢

١٥. روبن بات تين لي . الومنة في فلسطين. أوكسفورد. السلسلة العالمية للتقارير البريطانية عن المواقع الأثرية ١١٨٠، (٢٠٠٣). ص. ٣٦ – ٣٧

١٦. يعتقد عالم الآثار دان باهات بوجود شارع اعمدة بالقرب من الجدار الغربي للحرم القدسي الشريف. تقرير "أنفاق الحائط الغربي". والصادر عن إتش جيفا. اكتشاف مدينة القدس القديمة. القدس (١٩٩٤). ص. ١٨٨. وتم اقتباسه أيضاً من قبل روبن بات تين لي

١٧. خرجت جامعة الأزهر العديد من المثقفين المشهورين. أمثال طه حسين (١٨٨٩ – ١٩٧٣). الكاتب المؤثر والقيادي البارز في حركة الحداثة في العالم العربي.

١٨. كوستيلو. في إف.. التحضر في الشرق الأوسط. لندن،مطبعة جامعة كامبريدج. ١٩٧٧ . ص. ٢٢ – ٢٣

١٩. يتكون السوق القديم – المسقوف او المكشوف – من محلات تجارية صغيرة في شارع واحد أو أكثر، حيث تتخصص تلك المحلات ببيع المنتج نفسه بنوعيات وأسعار مختلفة. وعادة ما يعمل الباعة في الأسواق التي تقع في المراكز القديمة كحرفيين أيضاً، كما أن مصطلح التخصص يمكن تفسيره من ناحية نوعية العمل. بالإضافة لتشكيله لتخصص هرمي لكل من المهن المنتجات والتي تتراوح ما بين المنتجات الأفخم (كالمجوهرات) والمنتجات الأساسية (كالمواد الغذائية).

٢٠. نور الدين هوشيار. "العولمة والسعي لإيجاد الهندسة المعمارية المحلية الحديثة: تجربة مدينة بغداد"، تخطيط المدن الشرق أوسطية (تحرير: ياسر الششتاوي). لندن. نيويورك. روتليدج، ٢٠٠٤، ص. ٦٥

٢١. لقد نشأت معظم التحولات الحضرية بعد عام ١٩٢٧ لدى اكتشاف النفط في كركوك. كما أن الزيادة في العوائد النفطية قد أتاحت للحكومة العمل على استبدال المباني القديمة بأخرى جديدة. بالإضافة لتمكينها من إعداد الخطط الخاصة بمدينة بغداد.

٢٢. نور الدين هوشيار. "العولمة والسعي لإيجاد الهندسة المعمارية المحلية الحديثة: تجربة مدينة بغداد"

٢٣. جيبسون ماغواير. "الحياة القانونية وغير القانونية للآثار في العراق منذ القرن التاسع عشر وحتى عام ٢٠٠٣". قضايا التراث الثقافي: إرث الاستعمار. والغزو. والتجار (جي إيه آر. نافزايغر. وآن إم. نيكغروسكي). الناشر: مارتينوس نيهوف. (٢٠٠٩). ص. ١٨٥

٢٤. لا تزال عمليات السلب والنهب جارية في جنوب العراق. حيث تنطوي هذه العمليات على التدمير الفعلي لمدن بأكملها. راجع قضايا التراث الثقافي: إرث الاستعمار،والغزو. والتجارة. ص. ١٩٧

٢٥. البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية. "إدارة الأبعاد الاجتماعية الناشئة عن تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مذكرة حول المفاهيم الأساسية لتغير المناخ وتنقل الأفراد" والتي تم إعدادها لورشة العمل الأولى حول عمليات الهجرة والنزوح الناشئة عن تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمنعقدة في مرسيليا. فرنسا. يومي ١٥ – ١٦ يونيو / حزيران ٢٠١٠

٢٦. البنك الدولي. "تحقيق الاستفادة المثلى من شحة المياه: المساءلة من أجل تحسين نتائج إدارة شؤون المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". واشنطن العاصمة. البنك الدولي. ٢٠٠٧.

٢٧. البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية. ٢٠١٠

٢٨. مؤشر أسعار المواد الغذائية الأساسية. منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
www.fao.org/worldfoodsitutation/wfs-home/foodpricesindex/en

معبد هرقل. عمان، الأردن. تعد الأردن إحدى أكثر الدول تحضراً في العالم حيث يعيش نحو ٧٨ من إجمالي كثافتها السكانية في المناطق الحضرية. © أحمد عطوه / ستار ستوك

المعدلات الإجمالية والحضرية للنمو السكاني

بلغ مجموع الكثافة السكانية المسجلة في دول المشرق نحو ١٤٦ مليون نسمة – وذلك في كل من مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وسوريا. كما سجلت مصر المعدل الأعلى للكثافة السكانية بما مجموعه ٨٣ مليون نسمة، في حين سجلت الأراضي الفلسطينية المحتلة المعدل الأدنى بين تلك الدول بما مجموعه ١,٧ مليون نسمة تقريباً.[١]

شهدت دول المشرق مستويات معتدلة من النمو في الآونة الأخيرة والتي تراوحت ما بين ١ – ٣ في المائة سنوياً، باستثناء الأراضي الفلسطينية المحتلة، في حين تشير التوقعات إلى احتمالية حدوث المزيد من التراجع في معدلات النمو السكاني بحيث تتراوح ما بين ٠,٥ و ٢,٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك في ظل توسع معظم تلك الدول بمعدل سنوي لن يتجاوز في المتوسط ما نسبته ١ في المائة.[٢]

تتراوح معدلات النمو الحضري في هذه المنطقة ما بين ٤٣ في المائة في مصر و ٨٦ في المائة في لبنان.[٣] وبحلول عام ٢٠٣٠، فتشير التقديرات إلى احتمالية إستحواذ الكثافة السكانية في المناطق الحضرية في لبنان على ٩٠ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية[٣]. وعلى ٧٠ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية في العراق. أما في كل من الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، فمن المرجح أن تبلغ الكثافة السكانية في المدن ما نسبته ٨٠ في المائة من الإجمالي السكاني.[٤]

من جانب آخر، وبالرغم من التباطؤ الحاصل في وتيرة النمو الحضري في المنطقة خلال السنوات الأخيرة، وبالرغم من التوقعات التي تشير إلى احتمالية تدني معدلات النمو بشكل أكبر، إلا أن عمليات الهجرة سوف تواصل تشكيلها لأحد أبرز عوامل نشوء عمليات النمو الحضري. ونتيجة لذلك، ثمة ضرورة لإعداد كلاً من السياسات والبرامج اللازمة لضمان تحقيق التوسع المنظم للمناطق الحضرية، ولكبح عمليات النمو العشوائي وغير المنظم في الأراضي الصالحة للزراعة والتي تعد ذات قيمة هامة. عدا عن ذلك، فإن ضمان توفير الأراضي المخدومة بأسعار مناسبة سوف يشكل أمراً أساسياً وهاماً لإدارة عمليات النمو الحضري.[٥]

الشكل ٧: معدلات النمو السكاني في المدن الكبرى بالآلاف)الكثافة السكانية التي تتجاوز ٧٥٠ ألف نسمة(

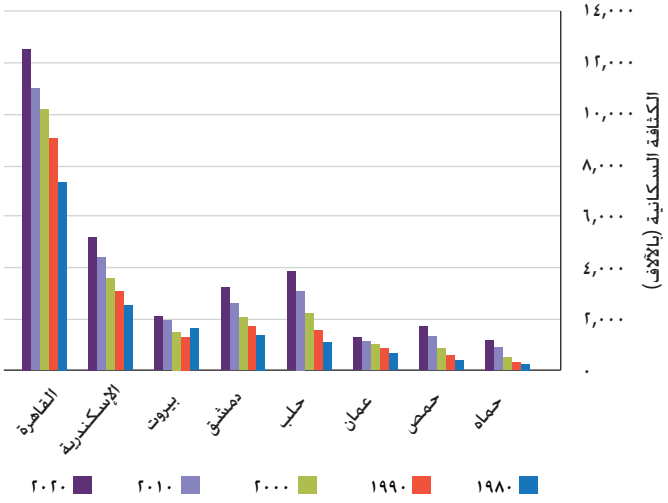

المرجع: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (٢٠١٠).
آفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩.

معدلات التركز والنمو في المناطق الحضرية

شهدت المدن الكبرى في المنطقة (التي تبلغ كثافتها السكانية ٧٥٠ ألف نسمة فأكثر) خلال العقد الماضي وتيرة بطيئة من النمو والتي تراوحت ما بين ١ و ٢ في المائة سنوياً، باستثناء نسبة قليلة من مدن المنطقة. فعلى سبيل المثال، سجلت مدينة القاهرة معدل نمو سنوي يقل عن ١ في المائة منذ عام ١٩٩٥، تليها مدينة عمان والتي سجلت معدل نمو بلغ نحو ١ في المائة تقريباً.[٦] أما في مدينة بغداد (ثاني أكبر مدينة عربية)، وفي كل من مدينتي الموصل والبصرة، بلغت نسبة النمو السنوي نحو ٢,٥ و ٣,٣ و ٣,٦ في المائة في كل منها على التوالي خلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٥.[٧] من جهة أخرى، سجلت مدينة حماة أسرع وتيرة نمو سنوي بنسبة تراوحت ما بين ٥ و ٦,٥ في المائة على مدى العقد الماضي، في حين برزت مدينة بيروت بمثابة المدينة الوحيدة الكبرى والتي سجلت معدل نمو سلبي خلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٥، حيث يعزى ذلك إلى الحرب الأهلية التي شهدتها لبنان طوال ١٦ عاماً، والتي خلفت الدمار في عدة أنحاء من البلاد، بما في ذلك في مدينة بيروت.

وفي مصر، تتركز معظم المدن إما على امتداد وادي نهر النيل أو في منطقة الدلتا، وقد شهدت معظم تلك المدن وتيرة نمو بطيئة نسبياً والتي تراوحت ما بين ١ – ٢ في المائة، حيث تشير التوقعات إلى احتمالية الحفاظ على هذه الوتيرة في المستقبل. إلا أن هنالك بعض المدن والتي سجلت معدلات نمو بنسبة ٢ في المائة أو أكثر، حيث اقتصر ذلك على مدن الإسكندرية، والأقصر، وقنا، والعريش.[٨] كما تعمل الحكومة على مواجهة عمليات النمو من خلال مراقبة المناطق والبلدات الواقعة في المناطق الصحراوية في شرق وغرب وادي النيل، وذلك بهدف الحد من النمو في أطراف المدن والتخفيف من معدلات خسارة الأراضي الزراعية القيمة، وذلك كجزء من مخطط القاهرة لعام ٢٠٥٠.

تعد الأردن أحد أكثر الدول تحضراً في العالم، وذلك في ظل استيعاب المناطق الحضرية لما نسبته ٧٨ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية، بما في ذلك ٧١,٥ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية والتي تتركز في ثلاث مناطق حضرية، وهي: عمان، وإربد، والزرقاء.[٩] ويمكن أن يعزى جزء كبير من هذا التوسع العمراني لانتقال اللاجئين من كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق، ونتيجة أيضاً لهجرة سكان الأرياف والناجمة عن فترة التصنيع السريعة والناشئة في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات.[١٠] كما نشأت معظم عمليات التوسع العمراني في المدن الرئيسية بمثابة عمليات توسع فرعية في مناطق الضواحي، حيث لوحظ حدوث الوتيرة الأسرع للنمو في المناطق المتاخمة للمدن بشكل مباشر.[١١]

وقد سجلت كل من مناطق خربة السوق، وخلدا، وتلاع العلي، والقويسمة أسرع معدلات النمو السنوي بنسب تراوحت ما بين ٧ و ١٥ في المائة. كما شهدت مدينة السلط وتيرة سريعة من النمو بنسبة ٩,٩ في المائة سنوياً، مع تسجيل نمو في الكثافة السكانية بنحو الضعف تقريباً على مدى فترة عشرة أعوام.[١٢]

كما توجهت معظم المدن الأردنية لإعداد الخطط اللازمة لتوجيه عمليات النمو وضمان تحقيق الاستدامة البيئية، بما في ذلك في كل من مدن عمان، والسلط، وإربد، والعقبة. وقد تضمنت الخطة الخاصة بمدينة عمان إستراتيجية تكثيف الممرات الحضرية، وإستراتيجية تنشيط وسط المدينة، وسياسة خاصة بالمناطق النائية، وسياسة الأراضي الصناعية. علاوة على ذلك، وإلى جانب الإستراتيجيات الخاصة بالمدينة، فقد تمت صياغة إستراتيجيات أخرى للتنمية الإقليمية لكل من مناطق الشفا، والبلقاء، والزرقاء، الأمر الذي يؤكد الدور الهام للمناطق الحضرية.

أما في العراق، فتشير التقديرات إلى أن الكثافة السكانية في المناطق الحضرية قد بلغت ٧٠ في المائة تقريباً. وقد سجلت مدينة بغداد معدل نمو ثابت بنسبة ٢ في المائة منذ فترة السبعينيات. في حين لم تتوفر أية

الشكل ٨: مخطط القاهرة لعام ٢٠٥٠

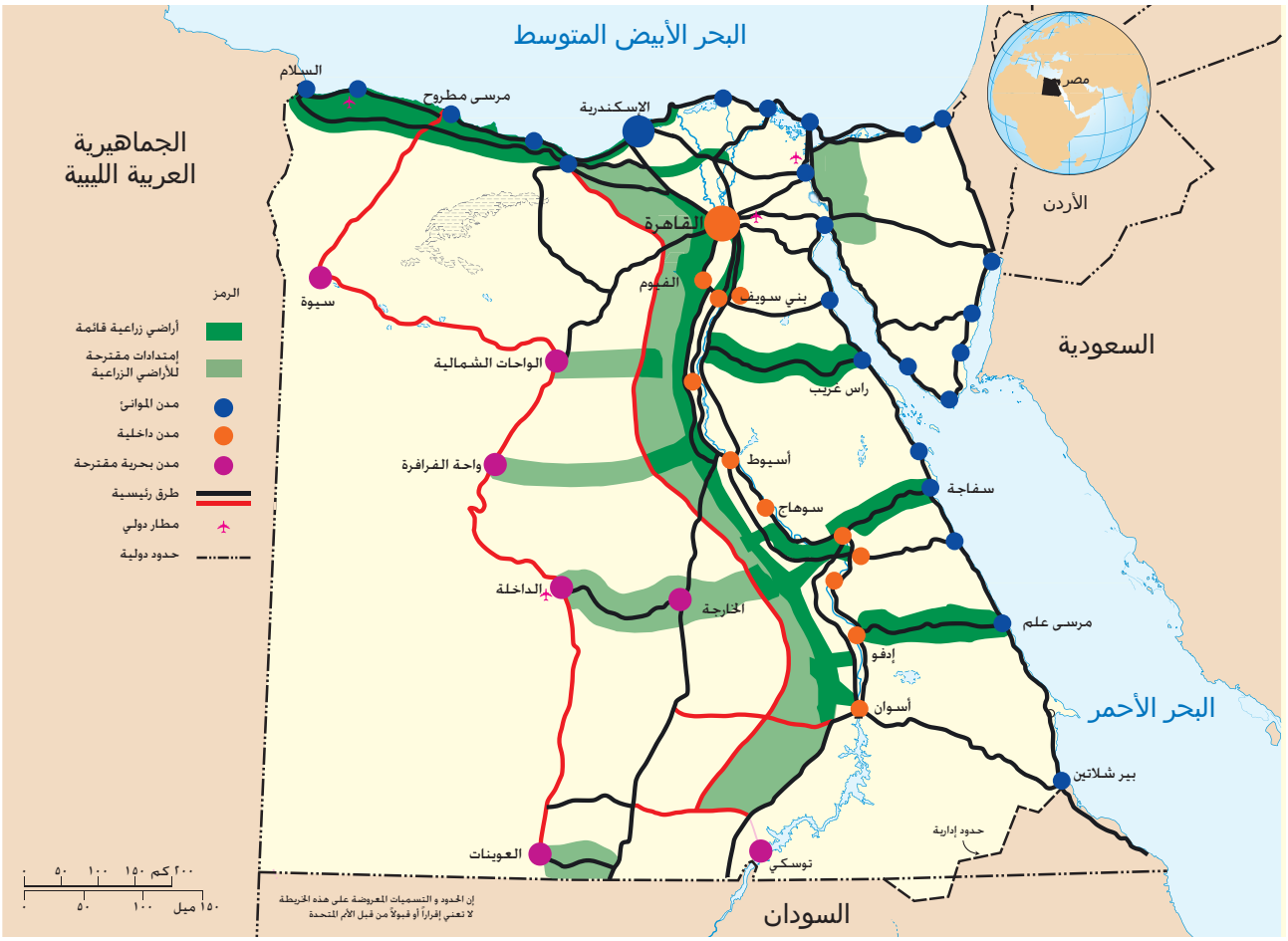

الشكل ٩: المدن الأردنية

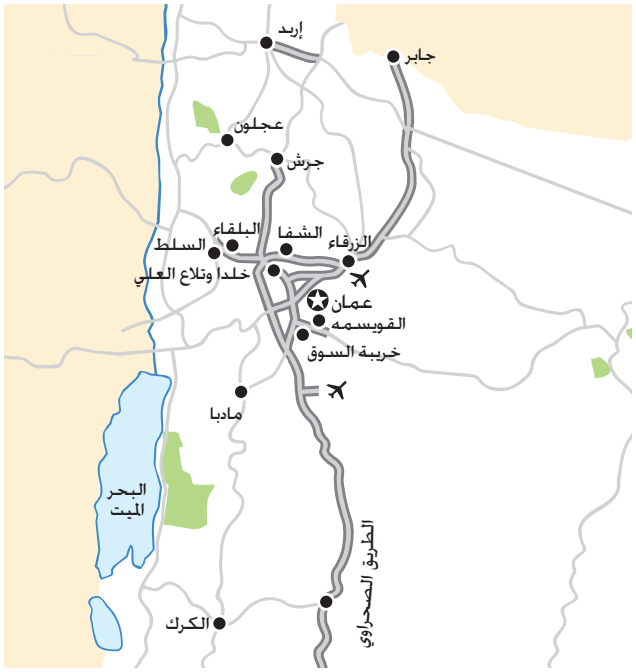

بيانات دقيقة لمعدلات النمو المسجلة في المدن العراقية الرئيسية الأخرى، كالموصل، والبصرة، وإربيل. عدا عن ذلك، فقد كانت الكثافة السكانية في العراق في حالة تغير مستمر منذ بداية الحرب في عام ٢٠٠٣، والتي تلتها العديد من النزاعات الداخلية مما دفع العديد للهجرة من مناطق الأرياف للمدن، والانتقال أيضاً داخل المدن. وتشير التقديرات إلى مغادرة نحو ١٠ في المائة من السكان لمدينة بغداد، أو أنهم انتقلوا لمناطق أخرى داخل المدينة منذ عام ٢٠٠٦.[١٣]

تقع معظم المدن السورية في مناطق زراعية بعلية، بما في ذلك في حوض نهر الفرات أو على امتداد طرق التجارة الداخلية. أما في الآونة الأخيرة، فقد لوحظ الانتشار السكاني في المدن الأصغر حجماً، وذلك نتيجة لعمليات الهجرة الناجمة عن حالة التدهور البيئي التي شهدتها بعض مناطق الأرياف. كما تشكل كل من دمشق وحلب المدينتين الأكبر حجماً، حيث بلغت الكثافة السكانية الحضرية في كلتا المدينتين نحو ٣٧ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية الحضرية و٢٠ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية، أما المدن الأخرى من مختلف الأحجام، فتتراوح كثافتها السكانية ما بين ٣٠٠ ألف ومليون نسمة، إضافة لتشكيلها لما نسبته ١٤ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية الحضرية - بما في ذلك كل من حمص، واللاذقية، وحماة.

تم تسجيل أعلى معدلات التحضر في المدن المتوسطة الحجم (التي تتراوح كثافتها السكانية بين ١٠٠ و ٣٠٠ ألف نسمة) والتي تقع على محاور النقل الرئيسية؛ حيث تعد موطناً لنحو ١٥ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية الحضرية و ٨ في المائة من مجمل الكثافة السكانية في الدولة. وتتضمن تلك المدن كلاً من دير الزور، والرقة، والحسكة، وطرطوس، واليرموك، والسيدة زينب، وجرمانا، ودوما، والقامشلي.

الشكل ١٠: خطة تطوير مدينة حلب

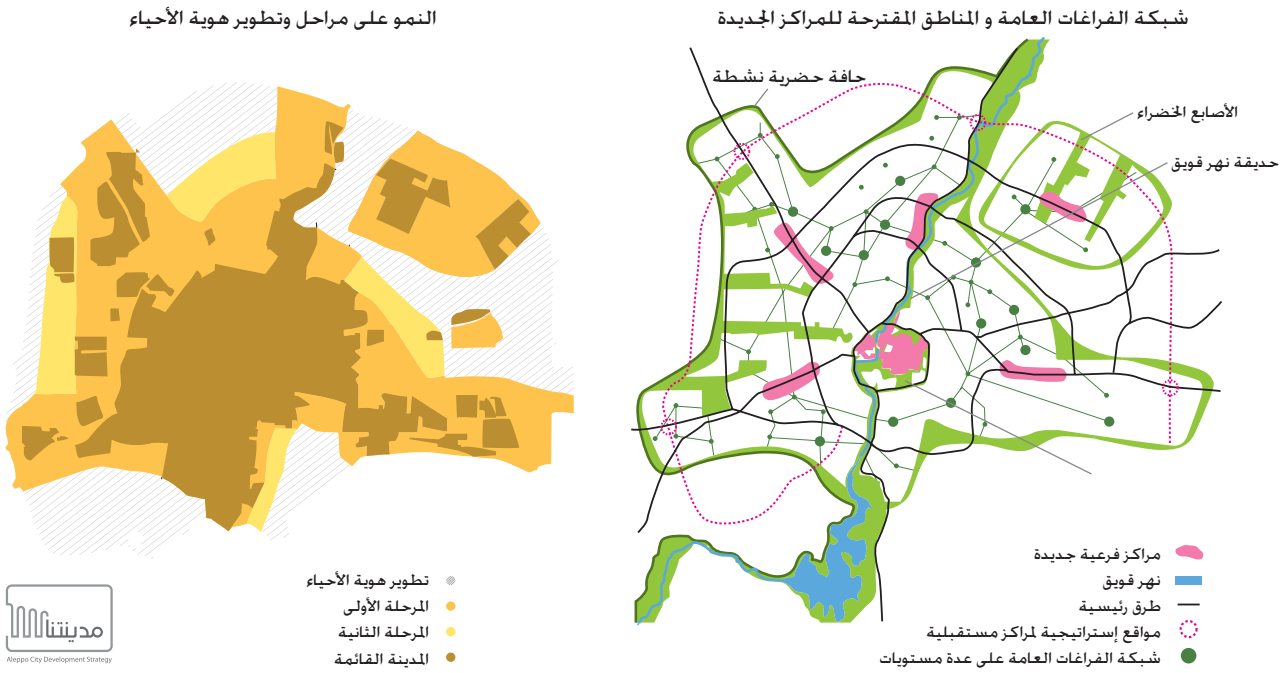

المرجع: http://madinatuna.com/urbanform/vision#vision

تقع المدن الأسرع نمواً على طول محاور النقل الرئيسية التي تربط سوريا بكل من العراق، أو الأردن، أو تركيا. فعلى سبيل المثال، سجلت مدينة الرقة نمواً في الكثافة السكانية من ١٦٥ ألف نسمة في عام ١٩٩٤ إلى ٣٤٤ ألفاً في عام ٢٠٠٤، بمعدل سنوي قدره ٧,٦ في المائة.[١٤] وتقع هذه المدينة على المحور الرابط بالعراق بالقرب من نهر الفرات، إضافة لذلك، تقع مدينة دير الزور على امتداد هذا المحور أيضاً، والتي سجلت معدل نمو سنوي بلغ نحو ٥,٥ في المائة منذ عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٤. كما يرجح أن تشهد المدن الواقعة على تلك المحاور المزيد من معدلات النمو على مدى السنوات الخمسة عشر المقبلة، وخصوصاً في محافظات درعا، وإدلب، والرقة، ودير الزور، والحسكة، وحلب.[١٥] أما في مدينة حمص وغيرها من المناطق الحضرية، فقد نشأت عمليات التوسع والنمو نتيجة للهجرة الدولية من كل من العراق، ولبنان، وفلسطين، ونتيجة أيضاً لعمليات النزوح الداخلي الناجمة عن النزاعات.[١٦]

إن الخطة الخمسية الجديدة في سوريا للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ قد تضمنت مقترحات لتنفيذ مبادرات جديدة في مجال التخطيط من أجل تحقيق التوازن في عمليات التنمية ولإدارة عمليات النمو الحضري. كما ركزت الخطة على رؤية طويلة الأمد لسوريا بأكملها، والتي ساهمت في الحد من الاختلالات الجغرافية القائمة ما بين السكان والأنشطة الاقتصادية من خلال الربط ما بين إستراتيجيات التنمية الإقليمية وخطة التنمية الوطنية. من جانب آخر، فتشدد الخطة على تحقيق معيار اللامركزية ضمن عمليات التخطيط المتكامل على مختلف المستويات الحكومية، بالإضافة لوضع إطار مؤسسي خاص بعمليات التخطيط. كما تضمنت أيضاً برامج بناء قدرات الكوادر العاملة، وإنشاء الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. بيد أن تقييم التأثيرات الناجمة عن أحداث العنف التي شهدتها البلاد في الأعوام ٢٠١٠ / ٢٠١١ لم يكن ممكناً لدى إعداد هذا التقرير.

ويجري حالياً إعداد إستراتيجية إقليمية شاملة وذلك كجزء من مشروع تحديث الإدارة البلدية الممول من الاتحاد الأوروبي. ويساهم هذا المشروع في توفير الدعم اللازم لتحقيق النمو الأكثر توازناً ما بين المناطق الغربية والشرقية، وما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. علاوة على ذلك، فيتضمن هذا المشروع التركيز على عمليات التنمية عبر الحدود، وتنفيذ الاستثمارات في كل من الممرات والمعابر الحضرية للمراكز الإقليمية.[١٧]

توجه المسؤولون في مدينة حلب ضمن هذه العملية إلى إعداد إستراتيجية تنمية المدينة والتي تهدف لتخفيف الضغط على المنطقة المركزية من خلال إنشاء خمسة مراكز فرعية تتمتع بالاكتفاء الذاتي وسهولة الوصول إليها.[١٨]

يتمركز جزء كبير من الكثافة السكانية في لبنان (٤٥,٥ في المائة في عام ٢٠١ [١٩]) في منطقة بيروت الكبرى، وقد لوحظ انتشار الزحف العمراني بشكل مطرد في العقود القليلة الماضية على امتداد منطقة الساحل، وعلى مشارف مدينتي بيروت وطرابلس.[٢٠] علاوة على ذلك، تشير التوقعات إلى احتمالية نمو مجمل المساحة العمرانية الحضرية بنحو ٣٠ ألف هكتاراً بحلول عام ٢٠٣٠. أما في منطقة بيروت الكبرى، فإن معظم عمليات التوسع السكاني سوف تنشأ خارج المنطقة المركزية والبالغة مساحتها ألفي هكتاراً، حيث ستكون في مناطق الضواحي الخارجية والتي ستنمو من ٨ آلاف هكتار إلى ١٢٥٠٠ ألفاً. من جانب آخر، فإن عمليات النمو التي ستحصل في المناطق المحيطة سوف تنشأ في مجاميع حضرية أخرى كبيرة، بما في ذلك في كل من النبطية، وصيدا، وصور، وبعلبك، والجبيل (والتي تتراوح مساحة كل منها ما بين ٦٠٠ و ١٥٠٠ هكتاراً). إلا أن عمليات النمو التي ستنشأ في مدينة طرابلس سوف تكون في كل من المناطق المركزية والضواحي، مع تمركز معظمها في مناطق الضواحي؛ حيث تشير

مدينة دمشق، سوريا. تبلغ الكثافة السكانية في مدينتي دمشق وحلب، أكبر مدينتين سوريتين، نحو ٣٧ بالمائة من إجمالي الكثافة الحضرية و٢٠ في المائة من الإجمالي السكاني. © دواريف ميخائيل / شاتر ستوك

الشكل ١١ : أشكال العمران الجديدة في لبنان منذ عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٩٨

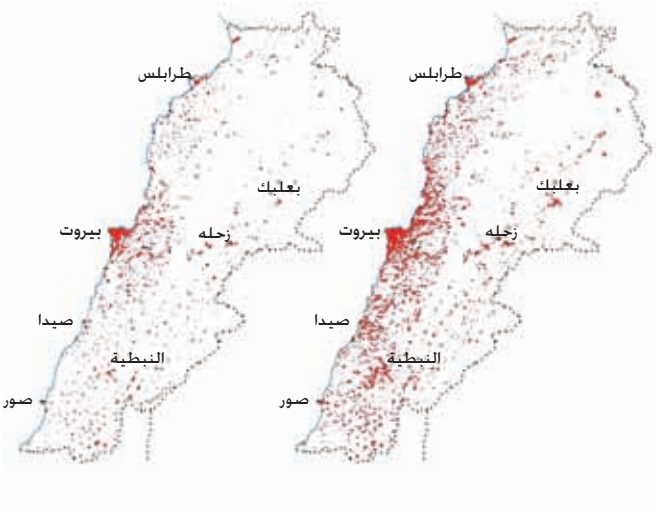

المرجع: حكومة لبنان (٢٠٠٥)، الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، بيروت: حكومة لبنان، ٢٠٠٥

التوقعات إلى احتمالية نمو الكثافة السكانية من ١٠٢ ألف نسمة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢١٠ آلاف نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، إلى جانب تحقيق زيادة في المساحة المنشأة والتي ستتراوح ما بين ١٥ و ٢٧ كيلومتراً مربعاً. عدا عن ذلك، فإن المجاميع الحضرية والقرى الأصغر حجماً سوف تستحوذ على مساحة تتراوح ما بين ١٢ و ١٥ ألف هكتاراً من الأراضي الهامشية.[٢١] كما ستنشأ هنا ضرورة حاسمة لإدارة عمليات النمو من أجل الحد من الجوانب السلبية الناجمة عن الزحف العمراني والتي سوف تنعكس على كل من موارد المياه والأراضي الزراعية الواقعة على أطراف المدن.

تتضمن الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية لعام ٢٠٠٥ مقترحاً لإعداد هيكل عمراني والذي يحد من التركيز على المنطقة المركزية في بيروت، مقابل التركيز على تطوير المدن المتوسطة – النبطية، وصيدا، وطرابلس، وصور، وزحلة، وشتورة – وذلك لتشجيع نمط نمو أكثر توازناً وتكاملاً يعمل على تحسين أشكال الربط ما بين المناطق الحضرية والريفية. كما تعمل الحكومة على وضع الخطط اللازمة في الجنوب بغية دعم عملية إنشاء منطقة صناعية مشتركة ما بين كل من مدن النبطية، وصيدا، وصور والتي تشكل جميعها موطناً لما نسبته ٤٤ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية في المحافظتين الجنوبيتين في الوقت الحاضر.[٢٢] علاوة على ذلك، فتقوم الحكومة بالتركيز أيضاً على تطوير عشرة مجاميع حضرية محلية أصغر حجماً ضمن كل محافظة، مما سيساهم في توفير فرص عمل جديدة إلى جانب توفير الخدمات العامة والإدارية الأفضل.[٢٣]

الشكل ١٢: مبدأ الهيكل العمراني ضمن الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية – مبدأ الهيكل العمراني

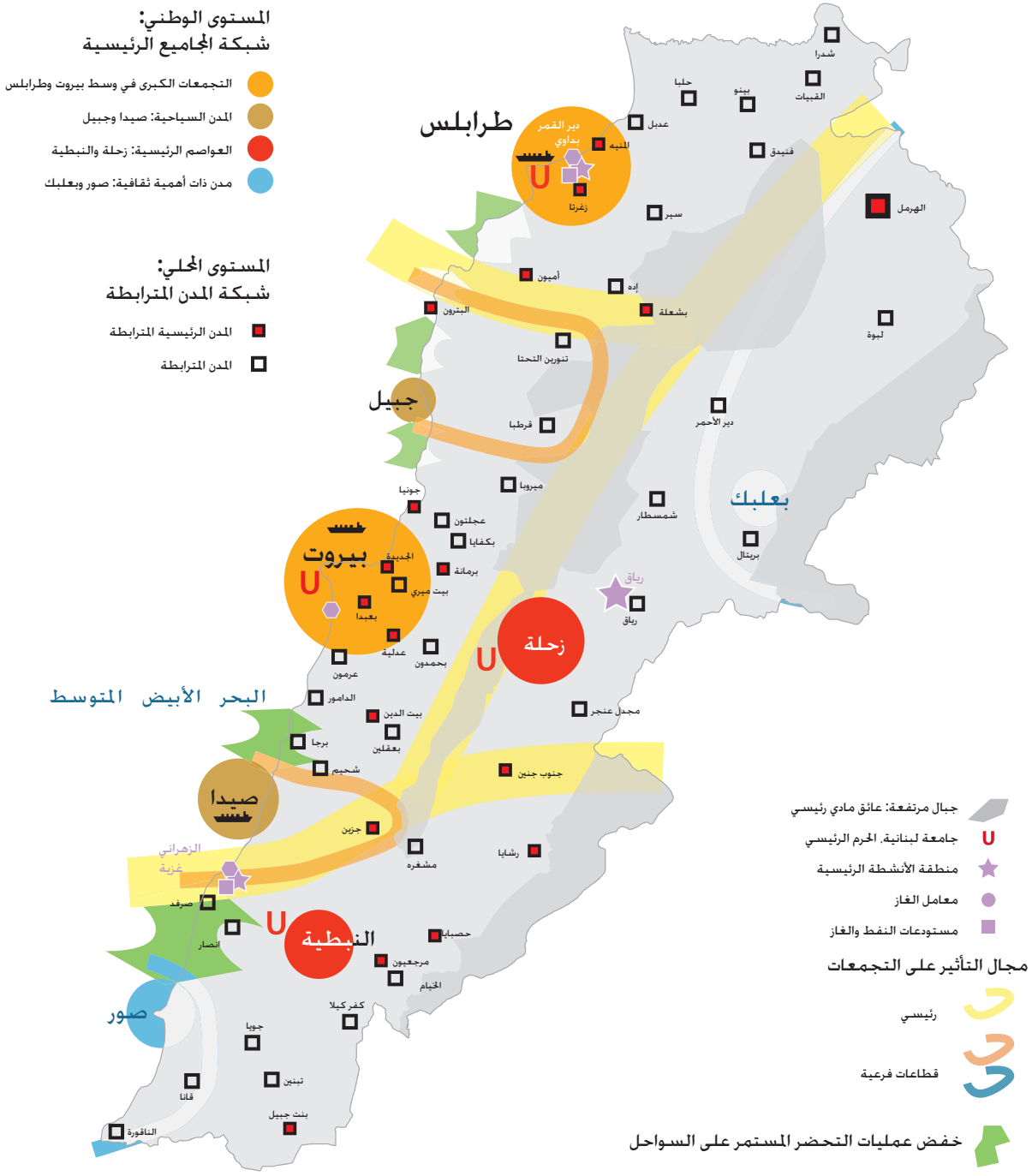

المرجع: حكومة لبنان (٢٠٠٥). الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية. بيروت: حكومة لبنان. ٢٠٠٥

مدينة بيروت، لبنان، توجهت الحكومة لتنفيذ الإستثمارات الضخمة في البنية التحتيةللمناطق الحضرية. © دياك / شاتر ستوك

تتركز معظم الأنشطة الاقتصادية في المدن الرئيسية في منطقة المشرق، كما لوحظت هيمنة قطاعي الخدمات المالية والسياحة على القاعدة الاقتصادية في تلك المدن، في حين تعمل جميع الحكومات على وضع السياسات اللازمة لإعادة توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو القطاع الصناعي والمدن المتوسطة عبر تطوير البنية التحتية وتنويع الأنشطة الاقتصادية.

لبنان. تعيش لبنان في مرحلة التعافي من الأزمة السياسية التي ألمت بها خلال السنوات الأخيرة، حيث سجلت معدل نمو اقتصادي قوي والذي بلغ ٩,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨، و ٩ في المائة في عام ٢٠٠٩، ونحو ٨ في المائة في عام ٢٠١٠. كما يمكن أن يعزى معظم هذا النمو الحاصل إلى إرتفاع معدلات الطلب على الخدمات، إلى جانب الزيادة في تدفقات تحويلات رؤوس الأموال.[٢٤] عدا عن ذلك، فقد لوحظ في عام ٢٠٠٧ تركز معظم القوى العاملة النشطة في قطاع الخدمات (٤١,٦ في المائة) وفي القطاع التجاري (٢٢,٦ في المائة)، في حين سجل القطاع الصناعي نسبة عمالة لم تتجاوز ١٣,٨ في المائة فقط.[٢٥] وبحلول عام ٢٠٠٩، إستحوذ كل من قطاعي الخدمات والتجارة على ٧٣ في المائة من إجمالي القوى العاملة و٦٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، في حين شكل كل من قطاعي الخدمات المالية والسياحة ٣٥ في المائة تقريباً من إجمالي الناتج المحلي.[٢٦]

تتركز معظم الأنشطة الاقتصادية في مدينة بيروت، حيث عملت الحكومة على تنفيذ استثمارات كبيرة، بما في ذلك تحديث منطقة وسط المدينة والمناطق الساحلية، وتحسين الطرق، وتجديد المطار، وتشجيع عمليات التطوير في مناطق الضواحي. كما تم تنفيذ مشاريع أخرى والتي تضمنت تطوير حرم جامعة الحدث، وإنشاء الأنشطة السياحية على طول الساحل الجنوبي.[٢٧]

تعمل الحكومة إلى جانب عمليات التطوير في منطقة بيروت الكبرى على إعداد الخطط اللازمة لتطوير مرافق البنية التحتية في مدن أخرى، بما في ذلك في كل من طرابلس، وزحلة – شتورة، والنبطية، وصيدا، والجبيل، وبعلبك، وصور. كما تنوي الحكومة إعادة إنشاء خدمة السكة الحديدية التي تربط بين كل من مدينتي بيروت وطرابلس، إضافة لتطوير شبكة الطرق وتطوير منطقة الميناء.[٢٨]

تشكل مدينة طرابلس مركزاً تجارياً وخدمياً، بالإضافة لكونها إحدى أبرز الوجهات السياحية في البلاد. بيد أن هنالك ضرورة قصوى لتطوير البنية التحتية للمدينة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وللمساعدة في البدء بتحفيز عمليات التنمية الاقتصادية في المناطق الشمالية، والتي لطالما كانت تركز في المقام الأول على كل من الأنشطة الزراعية والصناعات الغذائية. أما مدينة صيدا، فتشكل المركز الإداري لجنوب لبنان، والتي حافظت على قطاع زراعي قوي، إلى جانب اعتبارها مقصداً سياحياً هاماً. كما تشكل كل من مدينتي بعلبك وصور موقعين أثريين تم تصنيفهما ضمن قائمة التراث العالمي، وتشكل كل منهما وجهة سياحية هامة؛ حيث يستقطب مهرجان بعلبك الثقافي جمهوراً واسعاً من مختلف أنحاء العالم. من ناحية ثانية، تعتبر مدينة صور وجهة سياحية بارزة، وذلك لما تحتويه من مواقع رومانية وفينيقية بالإضافة لشواطئها الرملية. بيد أن هذه المواقع تتطلب توفير الحماية الكافية لأصولها الأثرية، إضافة للاستثمار في إنشاء الفنادق وتنويع الأنشطة الاقتصادية.[٢٩]

بحثت الحكومة في السبل المناسبة لإعادة توجيه الأنشطة الاقتصادية نحو المجاميع الحضرية الداخلية، مثل النبطية، والتي تشكل مركزاً تجارياً نشطاً يعمل على توفير الخدمات الطبية، والاجتماعية،

الشكل ١٣: الأنشطة الاقتصادية في لبنان

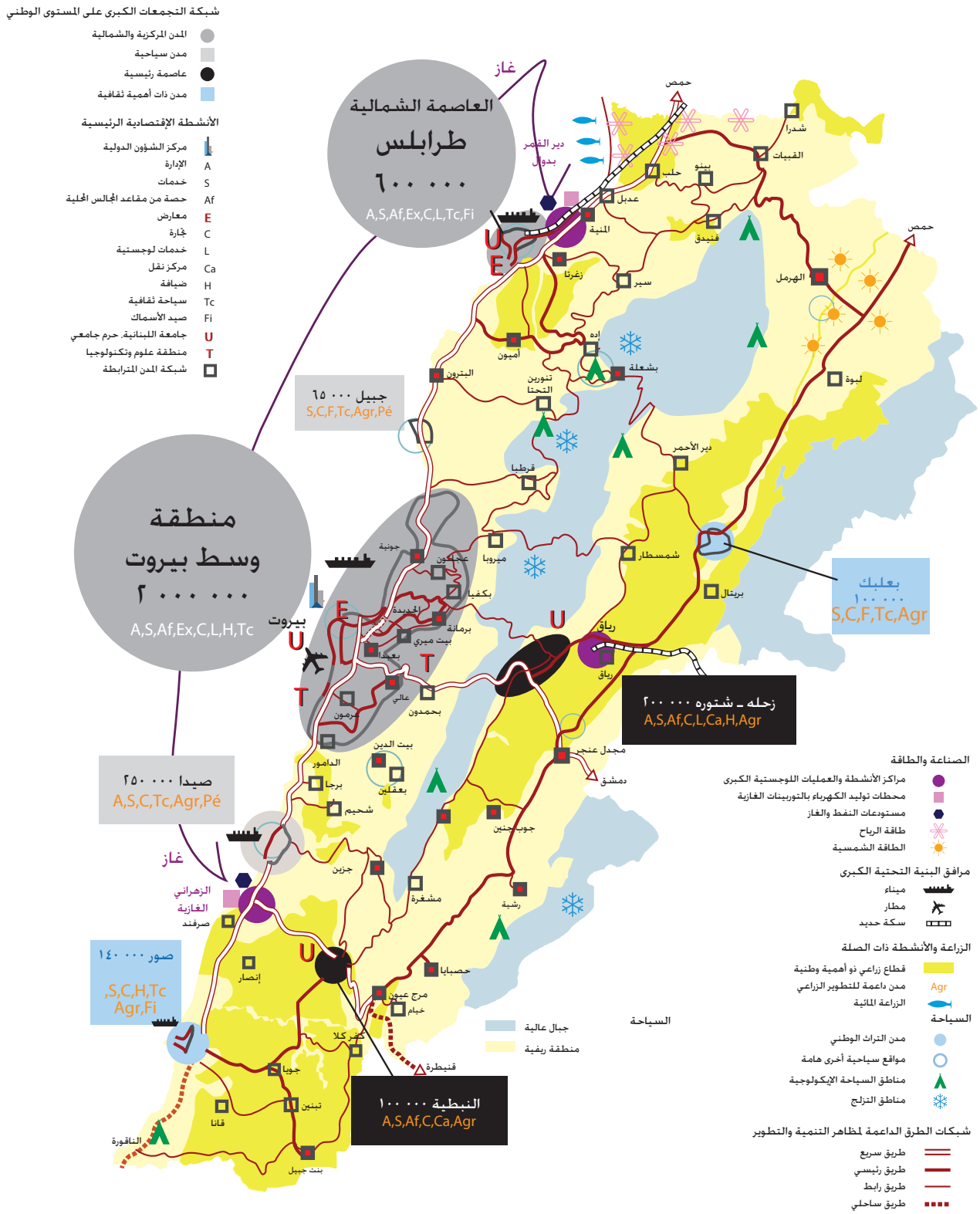

المرجع: حكومة لبنان (٢٠٠٥). الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية. بيروت: حكومة لبنان. ٢٠٠٥

الصندوق ٣ : الأراضي الفلسطينية المحتلة - الآثار المترتبة على النظام الإقتصادي الحضري، والشكل الحضري والتنقل في المناطق الحضرية نتيجة الإحتلال

جنود إسرائيليون يعملون على تفتيش مركبة مواطن فلسطيني على نقطة حوارة خارج مدينة نابلس في الضفة الغربية © كوبي وولف / آيرين

نفذت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ طائفة واسعة من السياسات والممارسات التي تهدف لإحكام السيطرة على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة. كما تضمنت هذه الإستراتيجيات حواجز الطرق، وإنشاء نقاط التفتيش (الدائمة والمؤقتة)، والطرق السريعة المخصصة للإسرائيليين، وشروط الإقامة، وتصاريح الدخول، والإمكانيات المحدودة للتوسع والتطوير، والعمليات المعقدة والشروط الصارمة لمنح تراخيص البناء، وإنشاء الجدار العازل. كما تشكل جميع هذه العوائق أحد الأبعاد الرئيسية لعمليات الاحتلال، فضلاً عن تأثيرها المدمر على حريات المواطنين الفلسطينيين، والرفاه الاقتصادي لهم، ونوعية حياتهم، والشكل الحضري لمجتمعاتهم.

وبالرغم من تخفيف الأثر الناجم عن هذه القيود الخانقة في بعض الأحيان، إلا أنه غالباً ما يتم تشديدها، عدا عن تأثيرها على حياة الفلسطينيين والتي شهدت حالة مرعبة من التدهور على مدى العقدين الماضيين. وعادة ما يتم إستخدام مصطلح "الإغلاق" لكي يشمل العديد من هذه الإستراتيجيات، والذي كان ذا أثر بالغ على العديد من الفلسطينيين نتيجة زيادة معدلات البطالة، وتدني الأجور، وتزايد معدلات الفقر والاعتماد على خدمات الرعاية الاجتماعية غير المضمونة، وهدم المنازل، وفشل المشاريع التجارية، وفرض القيود على العمليات التجارية، والتلوث البيئي، والتدني الكبير في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط الدخل والاستهلاك للضروريات اليومية، وتفكك النسيج الحضري الفلسطيني. كما نشأت العديد من هذه التأثيرات نتيجة السياسات التي تبدو وكأنها مشروعة في مجالات تقسيم المناطق، والتخطيط، وتصنيف الأراضي والتي فرضتها العديد من الدوائر الإدارية الإسرائيلية بصورة انتقائية، بما في ذلك الجيش الإسرائيلي.

توجد اثنتان من ظواهر الاحتلال الإسرائيلي الهامة والتي لم تلق أي انتباه يذكر للرأي العام على الرغم من مساهمتها في نشوء عواقب بعيدة المدى، بما في ذلك: إنشاء "منطقة التماس" المتاخمة للجدار العازل، وتنفيذ قرارات تقسيم الأراضي الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو إلى مناطق "أ"، و "ب"، و "ج".

وتشير منطقة التماس إلى المناطق الواقعة بين الجدار العازل والخط الأخضر الذي تم تحديده بعد الهدنة في عام ١٩٦٧، حيث سيتم عزل نحو ٥٠ ألف فلسطيني، بالإضافة إلى ٣٨ قرية وبلدة، عن منطقة الضفة الغربية لكي يتم حصرهم في في أراضي مسورة، عدا عن عدم تمكنهم في معظم الأحيان من الوصول إلى أراضيهم حال الانتهاء من إنشاء هذه المنطقة العازلة والتي تزيد مساحتها عن ٧٠٠ كيلومتراً. إضافة لذلك، فسيتم فصل نحو ١٠ ألف نسمة من سكان القدس الشرقية عن شبكات الأسر والمجتمعات، عدا عن عزلهم عن أماكن العمل لدى تنفيذ عملية الفصل في الجزء المرتبط بمدينة القدس.

تشكل المناطق (أ) مراكز حضرية بشكل رئيسي، في حين تتضمن المنطقة (ب) المناطق المنشأة أو التي تجاوزت حدود البناء المسموحة بشكل "مخالف للقانون" في منطقة الضفة الغربية، أما المنطقة "ج"، فتتضمن ٦٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية ومناطق الامتداد الطبيعي لكل من منطقتي "أ" و "ب"، حيث تتسم هذه المنطقة بمساحات كبيرة لتنفيذ عمليات التطوير، ولكنها تخضع للسلطات الإسرائيلية والتي تواصل إحباط عمليات التطوير التي ينفذها الجانب الفلسطيني، وذلك على الرغم من مضامين اتفاق أسلو والتي يفترض أن تضمن للفلسطينيين هذا الحق.

والثقافية، والتعليمية للمنطقة. كما تهدف الحكومة لتنشيط القطاع الصناعي في المنطقة من خلال إنشاء منطقة صناعية خاصة قرب مدينة الرياق، إلى جانب إعادة تأهيل الطرق، وتطوير عمليات إدارة المخلفات.[٣٠]

العراق. تعرض النظام الاقتصادي العراقي للعديد من الآثار المدمرة والناجمة عن الحرب الإيرانية – العراقية، وحرب الخليج الأولى في فترة التسعينيات، والحظر الاقتصادي الذي تلاها، والغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣. وكذلك نزوح الآلاف من العاملين من كبرى المدن العراقية في منتصف الألفية الجديدة، علاوة على ذلك، فقد لوحظ التدني الحاصل في معدل النمو الاقتصادي السنوي بنسبة ٢٥ في المائة منذ فترة التسعينيات.

وبالرغم من تشكيل النفط لما نسبته ٦٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي و٩٥ في المائة من مجمل الإيرادات الأجنبية؛ إلا أن الأيدي العاملة في هذا القطاع لا تشكل سوى نسبة ضئيلة للغاية. كما يعمل معظم الأفراد في مشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم، حيث تعتبر الجهود المبذولة لتعزيز هذا القطاع بمثابة إستراتيجية وطنية رئيسية للحد من معدلات البطالة. أما فيما يتعلق بالشركات المملوكة للدولة، فلا يزال معدل التوظيف بها محصوراً بتعيين فرد واحد من بين كل ثمانية أفراد عاملين، وذلك بالرغم من تشكيلها لنحو ٩٠ في المائة من القطاع الصناعي في البلاد. كما لوحظ تسجيل وتيرة سريعة من النمو في قطاع الخدمات على مدى العقد الماضي، بما في ذلك المؤسسات العامة، والجيش، والشرطة.

إن مساهمة القطاع السياحي في إجمالي الناتج المحلي لا تزال ضعيفة للغاية حتى الوقت الحاضر، وذلك على الرغم من الإمكانيات القوية لتغيير هذا الوضع. فعلى سبيل المثال، تمثل مدينة النجف إحدى أبرز مدن الحج في العالم الإسلامي، فضلاً عن استقطابها لمئات الآلاف من الزوار من دول أخرى، ومن مدن عراقية أخرى. كما يستقبل مطار النجف الدولي رحلات أربع شركات طيران عالمية، بالإضافة لرحلات شركة الخطوط الجوية العراقية. كما تعد كل من مدينتي النجف وكربلاء ضمن أبرز المدن التي يحج إليها ، بالإضافة لما تتمتعان به من إمكانية استقطاب ما يصل إلى عشرة ملايين حاج سنوياً لدى استعادة الأمن والاستقرار في البلاد.[٣١]

الأردن. يساهم قطاع الخدمات في الأردن في توليد ٧٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي بالإضافة إلى استحواذه على ٧٥ في المائة

مدينة النجف، العراق. رجال عراقيون ينظرون إلى الأضرار التي لحقت بضريح الإمام علي (مسجد الإمام علي) في أعقاب إنفجار سيارة مفخخة ما أسفر عن مقتل ٧٠ شخصاً على الأقل © إيد ستوك / آي ستوك فوتو

من إجمالي القوى العاملة. عدا عن ذلك، وبالرغم من معدلات النمو التي شهدتها كل من قطاعات الصناعة، والإنشاء، والعقارات، إلا أنه قد لوحظ التركيز الأكبر على الأنظمة الاقتصادية المعرفية ذات القيمة المضافة، والتي ينبغي أن توفر فرص عمل أفضل للسكان الشباب ممن يتمتعون بمستويات تعليمية أعلى.[٣٢]

تتركز معظم الأنشطة الاقتصادية في منطقة عمان الكبرى.[٣٣] وبالرغم من اعتبار مدينة عمان بمثابة المركز المالي والإداري للمملكة؛ إلا أن هنالك ما نسبته ٥٢ في المائة من الأنشطة الصناعية في البلاد والتي تتركز في كل من مدينتي الزرقاء والرصيفة البعيدتين عن العاصمة.

تشكل مدينة إربد ثاني أكبر مدينة في البلاد، بالإضافة لاستيعابها نحو ١٨ في المائة تقريباً من الإجمالي السكاني في المملكة؛ وهي المركز التجاري للجزء الشمالي من البلاد. من جانب آخر، وبالرغم من عدم اعتبارها وجهة سياحية، إلا أنها تتمتع بموقع مركزي ما بين اثنين من المواقع الأثرية، وهما: جدارا وبيلا، حيث توفر هذه المدينة مكاناً لإقامة السياح القادمين لزيارة تلك المواقع الأثرية.[٣٤] أما المدن المتوسطة الأخرى، بما في ذلك كلاً من الكرك، وجرش، ومادبا، والسلط؛ فتعتمد أنظمتها الاقتصادية على قطاعات التجارة، والخدمات، وبعض المجالات الصناعية. وقد عملت المملكة في عام ٢٠٠٦ على تنفيذ مشروع خاص لتنشيط مراكز المدن وتحسين الممارسات الإدارية المتبعة في المناطق الحضرية في كل من جرش، والكرك، ومادبا، السلط.[٣٥]

سجل القطاع السياحي في الأردن معدل نمو لافت، وذلك في ظل تزايد أعداد الزوار للمواقع الأثرية والمتاحف بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٦ (١,٤٣٩,٤٤٩ زائراً) وحتى عام ٢٠٠٨ (٢,٩٤٣,١٥٧ زائراً). أما المناطق الأثرية الأبرز والأكثر استقطاباً للسياح في عام ٢٠٠٨ ، فقد تضمنت كلاً من البتراء (٨١٣,٣٠٠ سائح)، تليها جرش (٣٥١,٥٠٠ سائح)، وجبل نيبو (٣٢٦,٧٠٠ سائح). كما لوحظ مؤخراً التركيز على القطاع السياحي في مدينة السلط الأصغر حجماً.[٣٦]

سوريا. شكل قطاع الخدمات ما نسبته ٥٥,٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، يليه قطاع الصناعة (٢٦,٣ في المائة) ومن ثم القطاع الزراعي (١٨,٥ في المائة).[٣٧] كما تتركز معظم الأنشطة الاقتصادية في مدينتي دمشق، وحلب، وبنسبة أقل في مدينة حمص. من جانب آخر، تعتبر مدينة حلب العاصمة الصناعية للبلاد، وذلك في ضوء توليدها لنسبة تتراوح ما بين ٣٠ – ٤٠ في المائة من إجمالي الصناعات الوطنية، مع التركيز الأكبر على صناعة المنسوجات والمواد الكيميائية، بما في ذلك المنتجات البلاستيكية، ومستحضرات التجميل، ومنتجات المطاط والمستحضرات الدوائية. علاوة على ذلك، فتوجد ثلاثون شركة في مدينة حلب والتي تستحوذ على ٦٠ في المائة من مجمل الصناعات الدوائية الوطنية. أما فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية الأخرى في المدينة، فتتضمن كلاً من المنتجات الزراعية، والصناعات اليدوية، والسياحة بمستويات محدودة.[٣٨]

شهد القطاع السياحي نمواً متزايداً، بالإضافة للزيادة في أعداد الزوار الأجانب والذي ارتفع من ٣٥٨ ألف زائراً في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٧٨ ألفاً في عام ٢٠٠٨. من جانب آخر، وبالرغم من الزيادة الحاصلة في عدد السياح العرب منذ عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٨، إلا أن الأعداد المسجلة في عام ٢٠٠٨ قد كانت أقل من تلك المسجلة في العامين السابقين.[٣٩] وتشكل مدينة دمشق الوجهة السياحية الأبرز، حيث تستقطب حوالي ٨٨٨ ألف زائر، تليها كل من مدينتي حلب واللاذقية.[٤٠] كما تتمتع مدينتا حلب ودمشق بالإمكانيات اللازمة لتوسعة نطاق المجال السياحي نظراً للتراث الثقافي الكبير والمميز الذي تتمتع به كل منهما. إلا أنه لا يزال يتعين تنفيذ المزيد من الإستثمارات من أجل دعم وتوسعة الأنشطة الثقافية في كل منهما، بالإضافة لضرورة عودة الإستقرار في البلاد قبل استرجاع القطاع السياحي لنشاطه السابق.

الصندوق ٤ : الأراضي الفلسطينية المحتلة – تهجير المهجرين

قرية الولجة في الضفة الغربية. اشتباك بين فلسطينيين وجنود إسرائيليين خلال مظاهرة احتجاج ضد إنشاء الجدار الإسرائيلي العازل. © رايان رودريك بيلير / شاترستوك

كان معظم الفلسطينيين يقطنون داخل حدود فلسطين في مطلع القرن العشرين، وهي المنطقة التي تنقسم الآن إلى دولة إسرائيل، والضفة الغربية المحتلة، وقطاع غزة. كما كان الفلسطينيون يملكون ويستخدمون نحو ٩٠ في المائة من الأراضي حتى عام ١٩٤٧. بيد أن عمليات النزوح القسري المتعاقبة للفلسطينيين قد باتت تشكل أبرز قضايا اللاجئين تعقيداً وأطولها مدة، فضلاً عن تشكيلها لأبرز أزمة إنسانية ناشئة في العالم حتى الوقت الحاضر، وذلك في ظل مصادرة إسرائيل لنحو ٨٢ في المائة من أراضيهم.

تعرض نحو ١٥٠ ألف فلسطيني للنزوح أو التهجير من فلسطين في فترة الانتداب البريطاني (بين الأعوام ١٩٢٢ – ١٩٤٧)، عدا عن تهجير أكثر من ٧٥٠ ألف فلسطيني خلال النكبة، مما يشير إلى عمليات التطهير العرقي التي جرت في سياق خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، والصراع المسلح، وإنشاء دولة إسرائيل. وخلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٤٧ و ١٩٦٧، تعرض عشرات الآلاف من الفلسطينيين للتشريد داخل إسرائيل أو الطرد منها، بينما طرد ما يتراوح بين ٤٠٠ و ٤٥٠ ألف فلسطيني من الضفة الغربية – بما في ذلك من القدس الشرقية – وقطاع غزة خلال الحرب الإسرائيلية العربية عام ١٩٦٧ وعمليات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة لهذه المناطق.

عملت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ على وضع نظام يضم كلاً من عمليات الاحتلال، وممارسات الفصل العنصري والاستعمار والتي شكلت السبب الرئيسي لعمليات التهجير القسري في الوقت الحاضر، كما تعرض مئات الآلاف من الفلسطينيين للتشريد على جانبي الخط الأخضر، بالإضافة لاستمرار عمليات التهجير القسري نتيجة تنفيذ النظام الإسرائيلي للسياسات غير المشروعة والممارسات التعسفية.

لقد لوحظ الارتفاع الحاد في أعداد الفلسطينيين النازحين أو المعرضين للتشرد لدى نشوء الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠، عدا عن تعرض اللاجئين الفلسطينيين لعمليات تهجير أخرى في العديد من دول المنفى، وكان آخرها في العراق ولبنان، إضافة لذلك، فلا يزال الفلسطينيون المهجرون عرضة لتأثيرات النزاع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان في الدول المضيفة، وذلك في ظل حرمانهم من التعويضات وإيجاد حلول دائمة لهم على أساس حقهم في العودة إلى وطنهم.

تشير التقارير إلى وجود نحو ٩٠ ألف شخص ممن يواجهون خطر التشرد في عام ٢٠١٢ نتيجة للسياسات الإسرائيلية بما في ذلك آليات التخطيط المقيدة والتمييزية، وإلغاء حقوق الإقامة، والتوسع في إنشاء المستوطنات، وإنشاء الجدار العازل في الضفة الغربية، حيث يتضمن ذلك ٦٠ ألف نسمة من سكان القدس الشرقية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نوفمبر ٢٠٠٩ : مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مارس ومايو ٢٠١١). أما المجتمعات الأكثر عرضة للخطر فتتضمن تلك القاطنة في القدس الشرقية، وسكان المنطقة "ج" في الضفة الغربية، وبخاصة الفلسطينيين القاطنين في منطقة غور الأردن، والمجتمعات البدوية وتلك الموجودة في "المناطق العازلة" الواقعة بين الخط الأخضر والجدار العازل، وأولئك القاطنين في المنطقة العازلة أو بالقرب منها والتي تفصل ما بين قطاع غزة وإسرائيل (منظمة إنقاذ الطفولة، أكتوبر ٢٠٠٩، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يناير ٢٠٠٨).

لقد تزايد إدراك المنظمات المحلية والدولية لمظاهر التهجير القسري للفلسطينيين مما ساهم في تحديد عدد من العوامل الأساسية، بما في ذلك الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة، وهدم المنازل وعمليات الإخلاء القسري، وممارسات العنف التي يمارسها المستوطنون اليهود وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية، وإلغاء حقوق الإقامة، وتنفيذ آليات الإغلاق والفصل، ومصادرة الأراضي وتوزيعها على نحو تمييزي، وإسكان المستوطنين. ولطالما دعت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية إلى معالجة مسألة النزوح القسري في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحذرت من تواصل الآثار السلبية للسياسات الإسرائيلية، ولكن المجتمع الدولي لم يبد أية استجابة لهذه الدعوات سوى في الأعوام القليلة الماضية.

تحتفظ إسرائيل بالسلطة على تنفيذ القوانين والرقابة على عمليات الإنشاء والتخطيط في المناطق ضمن الفئة "ج" في الضفة الغربية، حيث تم تخصيص أكثر من ٧٠ في المائة من الأراضي لإنشاء المستوطنات الإسرائيلية أو للجيش الإسرائيلي، وذلك في ظل فرض القيود الصارمة على استخدام الفلسطينيين لها. كما عملت السلطات الإسرائيلية في النصف الأول من عام ٢٠١١ على هدم ٣٤٢ مبنى تعود ملكيتهم لفلسطينيين، بما في ذلك ١٢٥ مبنى سكني و ٢٠ خزاناً لجمع مياه الأمطار، الأمر الذي خلف ٦٥٦ شخصاً دون مساكن، بما في ذلك ٣٥١ طفلاً. كما تم تشريد ثلث أولئك السكان في شهر يونيو ٢٠١١ لوحده، إضافة لإصدار أكثر من ٣ آلاف أمر بالهدم، بما في ذلك ١٨ مدرسة. كما لوحظ نشوء إحدى أشد حالات التشريد تطرفاً في منطقة الشيخ جراح ، أحد الأحياء الفلسطينية التي تقع إلى الشمال من المدينة القديمة في القدس الشرقية المحتلة، والتي يبلغ عدد سكانها ٢٨٠٠ فلسطينياً بالإضافة لاعتبارها مركزاً للعديد من البعثات الدبلوماسية والعديد من المعالم المعروفة مثل بيت الشرق، وفندق الأميريكان كولوني، والمسرح الوطني الفلسطيني.

تتمتع منطقة الشيخ جراح بموقع إستراتيجي مميز، مما دفع المستوطنين الإسرائيليين للسعي الدؤوب للاستيلاء على كل من الأراضي والممتلكات في السنوات الأخيرة لإقامة مستوطنات جديدة في المنطقة، حيث أدى ذلك إلى فقدان أكثر من ٦٠ فلسطينياً لمساكنهم بالإضافة لبقاء ٥٠٠ آخرين عرضة لخطر الطرد القسري، وسلب الممتلكات والتهجير في المستقبل القريب.

المراجع: الأراضي الفلسطينية المحتلة: لا نهاية للنزوح الداخلي، لمحة عن حالة النزوح الداخلي من إعداد المجلس النرويجي للاجئين ومركز رصد النزوح الداخلي، ٥ يوليو ٢٠١١؛ مسح أعداد اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩)؛ حالة منطقة الشيخ جراح، النسخة المحدثة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أكتوبر ٢٠١٠ ؛ الزيادة الحادة في عمليات الهدم والتشريد في الضفة الغربية، تحديث، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٢٠١٠؛ صحيفة وقائع خطة الاستجابة الإنسانية في المنطقة "ج"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أغسطس ٢٠١٠.

الصندوق ٥ : اللاجئون العراقيون في سوريا

شهدت منطقة الشرق الأوسط تدفقات ضخمة للمهاجرين من العراق إلى الدول المجاورة منذ ربيع عام ٢٠٠٣. ولا تزال سوريا تشكل الوجهة الرئيسية للاجئين العراقيين نظراً للعلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين ولسهولة أنظمة الدخول إلى البلاد. كما أعيد توطين البعض منهم في دول أخرى بينما عاد البعض الآخر إلى العراق – وعاد معظمهم من تلقاء نفسهم فيما عادت فئة محدودة بمساعدة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إلا أنه لا تزال النسبة الأكبر منهم في سوريا، حيث بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء العراقيين في سوريا نحو مليون نسمة، بما في ذلك ٤٤,٥ في المائة ممن تقدموا بطلب اللجوء قبل خمسة أعوام أو أكثر. كما تم تسجيل ١٥١ ألف لاجئ منذ شهر أغسطس / آب ٢٠١٠ تحت حماية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بينما يتوجه نحو ألفي عراقي شهرياً للتسجيل بها.

ثمة ٦٦,٥ في المائة من العراقيين المقيمين في سوريا ممن أتوا من المناطق الحضرية في محافظتي بغداد ونينوى. كما يقطن جميع العراقيين المسجلين في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في المناطق الحضرية – تحديداً في مدينة دمشق وضواحيها. كما شكل ذوي الاحتياجات الخاصة لنحو ٤١ في المائة تقريباً من إجمالي المسجلين. في حين شكلت الأسر التي تعيلها امرأة لنحو ٣٦,٨ في المائة من مجموع الأسر والبالغ عددها ٣٤,٨٤٩ ألف أسرة.

يعتبر نحو ٤٠ في المائة من العراقيين المسجلين في سوريا ضمن الشرائح الضعيفة والتي تحتاج إلى المساعدة، حيث يعاني نحو ٣٤ ألفاً من ظروف صحية خطيرة، إضافة لتصنيف ٩ في المائة من اللاجئين ضمن قائمة "النساء المعرضات للخطر". وبالرغم من امتلاك العديد من اللاجئين لبعض المدخرات المالية لدى مغادرتهم العراق، ولكن هذه المدخرات قد نفذت بعد سنوات من العيش في الخارج، الأمر الذي أدى لاعتماد اللاجئين على المساعدات الغذائية والمالية التي تقدمها المفوضية.

قدمت سوريا الرعاية والمساعدة للاجئين العراقيين والتي لا تزال مستمرة بالرغم من محدودية الموارد المادية، حيث كان لأعداد الوافدين الكبيرة تأثيرات بالغة على النظام الاقتصادي للدولة، وعلى مرافق البنية التحتية والخدمات العامة أيضاً، إضافة لذلك، ارتفعت معدلات استهلاك المياه بنسبة ٢١ في المائة، كما أدى ذلك أيضاً إلى ارتفاع التكاليف في جميع مجالات الحياة: حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية بنسبة ٣٠ في المائة، بينما ارتفعت أسعار العقارات بنسبة ٤٠ في المائة والإيجارات بنسب ١٥٠ في المائة.

يشير معظم العراقيين المشاركين في الاستطلاع الذي أعدته المفوضية لمواجهتهم لعقبات مالية لدى السعي للحصول على السكن اللائق، فضلاً عن إشارتهم لدفع إيجار المساكن باعتباره كأبرز التحديات المالية التي يواجهونها. كما بات اللاجئون العراقيون يشكلون عبئاً على سوق العمل، حيث يعمل عدد قليل من العراقيين كمختصين في القطاع الرسمي (كالأطباء وأساتذة الجامعات) ممن يحملون تصاريح عمل قانونية، عدا عن ذلك، تستغل الغالبية العظمى من اللاجئين في سوريا الثغرات الموجودة في قانون العمل بالإضافة لضعف تنفيذ الآليات الخاصة بهذا المجال، مما يمكنهم من إيجاد فرص عمل لا تتطلب مهارات عالية في القطاع غير الرسمي.

تتميز سوريا بمجانية التعليم الأساسي، بالإضافة لانخفاض تكاليف التعليم العالي، وقد لوحظت الزيادة المطردة في معدلات الالتحاق بالمدارس نتيجة لتدفق العراقيين إلى البلاد، مما أسفر عن حدوث الاكتظاظ في المدارس والغرف الصفية، بالإضافة لاضطرار نحو ١٠ في المائة من المدارس للعمل على نظام الفترتين لاستيعاب العدد الأكبر من الطلبة. إلا أن عدد الطلاب العراقيين المسجلين بالمدارس الابتدائية أو الثانوية قد انخفض من ٣٠ ألفاً في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٤,٦٠٠ ألف في عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ الأمر الذي يرجع أساساً إلى القيود المالية وعدم امتلاكهم للوثائق الرسمية اللازمة.

إن الاستطلاع الذي أعدته المفوضية في شهري يوليو وأغسطس لعام ٢٠١٠ في منطقة الوليد الحدودية التي تقع بين سوريا والعراق قد أشار إلى تردد معظم العراقيين في العودة لوطنهم بصورة دائمة، حيث أبدت ٤٦ في المائة من الأسر المشاركة في الاستطلاع من أصل ٤٩٨ أسرة، أو ما يزيد عن ألفي فرد، عن تخوفها من حالة عدم التقين السياسي، بينما عزت ١٥ في المائة من تلك الأسر سبب ترددها إلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة، إضافة إلى إشارة ١٣ في المائة من الأسر لقلة فرص التعليم و ٦ في المائة إلى نقص المساكن.

كما أشار معظم العابرين لتلك الحدود – ٨٩ في المائة – إلى قيامهم بزيارة قصيرة، حيث أشار ٤٢ في المائة منهم ذلك لزيارة عائلاتهم، بينما أشار ١٨ في المائة إلى توجههم للتحري من الاوضاع على أرض الواقع، في حين توجه ١٥ في المائة منهم للحصول على الوثائق الرسمية، مقابل ١٠ في المائة ممن ذهبوا لتفقد ممتلكاتهم. وأظهر استطلاع مماثل تم إعداده على الحدود العراقية الأردنية والذي تضمن ٣٦٤ أسرة (١٤٥٠ فرداً تقريباً) إلى عدم وجود أي فرد ينوي العودة إلى العراق بشكل دائم، وذلك لأسباب مشابهة للمذكورة أعلاه.

إن عدد اللاجئين العراقيين العائدين إلى العراق بشكل دائم قد كان متدنياً للغاية، وذلك في ظل توفير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الدعم لنحو ١٦٣ فرداً فقط للعودة من سوريا منذ مطلع عام ٢٠١٠. ووفقاً لإحصاءات الحكومة العراقية، فإن عدد العراقيين العائدين من الخارج لم يتجاوز ١٨,٢٤٠ ألف نسمة منذ شهر يناير وحتى أغسطس، أي ما يمثل ٢٠ في المائة من إجمالي العائدين والبالغ عددهم ٨٩,٧٠٠ ألفاً في الفترة ذاتها، بما في ذلك الأشخاص النازحين داخلياً.

يستخدم اللاجئون العراقيون القسائم الغذائية التي يوزعها برنامج الأغذية العالمي عبر هواتفهم المحمولة لشراء المواد الغذائية من المتاجر في دمشق. © سيلي موزامي / برنامج الأغذية العالمي

المراجع: تردد اللاجئين العراقيين في سوريا للعودة لوطنهم: استطلاع، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ٨ أكتوبر ٢٠١٠، http://www.unhcr.org/4caf376c6.html
اللاجئون العراقيون في سوريا، ف. المقداد، نشرة الهجرة القسرية الخاصة بالعراق، www.fmreview.org/FMRpdfs/Iraq.pdf/08.
ملجأ في المدينة؟ النزوح في المناطق الحضرية ومظاهر الضعف في مدينة دمشق: دراسة مكتبية، ديسمبر ٢٠١١، سيمون هايسوم و سارة بافانيلو، مجموعة السياسات الإنسانية.

مصر. لقد كان لقطاع الخدمات النصيب الأكبر من إجمالي الناتج المحلي (بنسبة ٤٨,٧ في المائة) في عام ٢٠٠٩ ، يليه القطاع الصناعي (بنسبة ٣٧,٦ في المائة)، بينما لم تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي ١٣,٧ في المائة فقط.[٤١] كما تشكل كل من مدينتي القاهرة والإسكندرية المحرك الأكبر للاقتصاد: حيث تقع ما نسبته ٥٧ في المائة من مجمل الأنشطة الصناعية في منطقة القاهرة الكبرى و ٢٢,٥ في المائة في الإسكندرية، والتي تحتضن الميناء الرئيسي للبلاد.

تعد مدينة القاهرة مقراً لنحو ٨٣ في المائة من المؤسسات الأجنبية، ولكن، وبالرغم مما تتمتع به القاهرة من موقع إستراتيجي على القمة الجنوبية لمنطقة الدلتا، وفي ظل الإمكانيات المميزة للوصول لمرافق النقل والاتصالات، إلى جانب فرص التوسع نحو الأراضي الصحراوية المجاورة؛ إلا أنها تعاني أيضاً من تفاقم مستويات الاختناق المروري والتلوث.[٤٢]

تتميز المدن الأخرى بما في ذلك كلاً من بورسعيد، ودمياط، والسويس، بمنتجاتها من الأنسجة، والأثاث، والمواد الكيميائية، والبتروكيماويات، والحديد، والصلب، والمنتجات غير المعدنية.[٤٣] كما لوحظ نمو القطاع السياحي على مدى السنوات القليلة الماضية، لا سيما على ساحل البحر الأحمر.[٤٤]

أشكال الفقر والتفاوت في المدن

تمضي دول المشرق بصورة عامة على المسار الصائب نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، باستثناء كلاً من العراق، ولبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة. كما لوحظ تحقيق خفض أكبر في نسبة السكان ممن يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولاراً – وهو خط الفقر المطلق الذي تم تحديده ضمن الأهداف الإنمائية للألفية – والذي كان متدنياً للغاية من الأصل في كل من مصر، والأردن، ولبنان، وسوريا في عام ١٩٩٠. إلا أن نسبة سكان المدن ممن يعيشون دون خط الفقر الوطني المحدد في كل دولة قد كانت أعلى بكثير – حيث بلغت ٣٠ في المائة في سوريا، و٢٩ في المائة في لبنان، و ٢٨ في المائة في مصر، و ١٣ في المائة في الأردن.[٤٥]

كما تم تسجيل معدلات أعلى لانتشار الفقر في المناطق الحضرية في أجزاء محددة في كل دولة. ففي الأردن، بلغت نسبة المواطنين ممن يعيشون دون خط الفقر الوطني نحو ٥٧ في المائة ممن يقطنون في كل من مدن عمان، وإربد، والزرقاء، فضلاً عن ارتفاع عدد جيوب الفقر – وهي المناطق حيث تتجاوز نسبة السكان دون خط الفقر الوطني ٢٥ في المائة- إلى ٣٢ منطقة في عام ٢٠٠٨ مقارنة مع ٢٢ منطقة في عام ٢٠٠٦. أما في لبنان،[٤٦] فقد بلغت نسبة السكان ممن يعيشون دون خط الفقر الوطني الأعلى نحو ٥٢ في المائة في الشمال و ٤٢ في المائة في الجنوب.[٤٧] من جانب آخر، وبالرغم من معدلات النمو الاقتصادي الملحوظة في المنطقة خلال فترتي التسعينيات والألفية الجديدة؛ إلا أن تراجع مجمل معدلات الفقر قد كان يسير بوتيرة بطيئة عموماً، عدا عن ذلك، فإن النزاعات الناشئة مؤخراً في كل من لبنان، والعراق، والأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى جانب الأزمة الاقتصادية العالمية وما ترتب عليها من خفض في التحويلات المالية والعمالية، قد كانت ذات تأثير أكبر على الشرائح الفقيرة.

تتركز أشكال الفقر على الصعيد العمراني في مناطق محددة في كل مدينة، مثلما هو موضح في توزيع المساكن القديمة المكتظة في مدينة عمان، وتوزيع المناطق العشوائية في مدينة حلب. كما أشارت البحوث التي تم إعدادها في سوريا إلى أن حجم الأسرة لربما يشكل متغيراً أفضل لتوضيح معدلات الفقر بدلاً من اعتماد الفجوة الحضرية الريفية: حيث لوحظ تزايد معدلات الفقر بنسبة ٣ في المائة لدى تسجيل زيادة في الأسرة الواحدة بمعدل فرد واحد. عدا عن ذلك، ارتفعت معدلات التفاوت الحضري بشكل طفيف في شتى أنحاء المنطقة، وذلك في ضوء قيم معامل جيني التي تم تسجيلها في مختلف دول المشرق والتي باتت أعلى من القيم المسجلة في عام ١٩٩٠، باستثناء الأردن.

يعمل الأفراد في مدينة حلب السورية على تدبر أمورهم من خلال بيع عصائر الفاكهة. © أوغوران بيتين / آي ستوك

الشكل ١٤: أشكال التفاوت الجغرافي في مدينة عمان [٤٨]

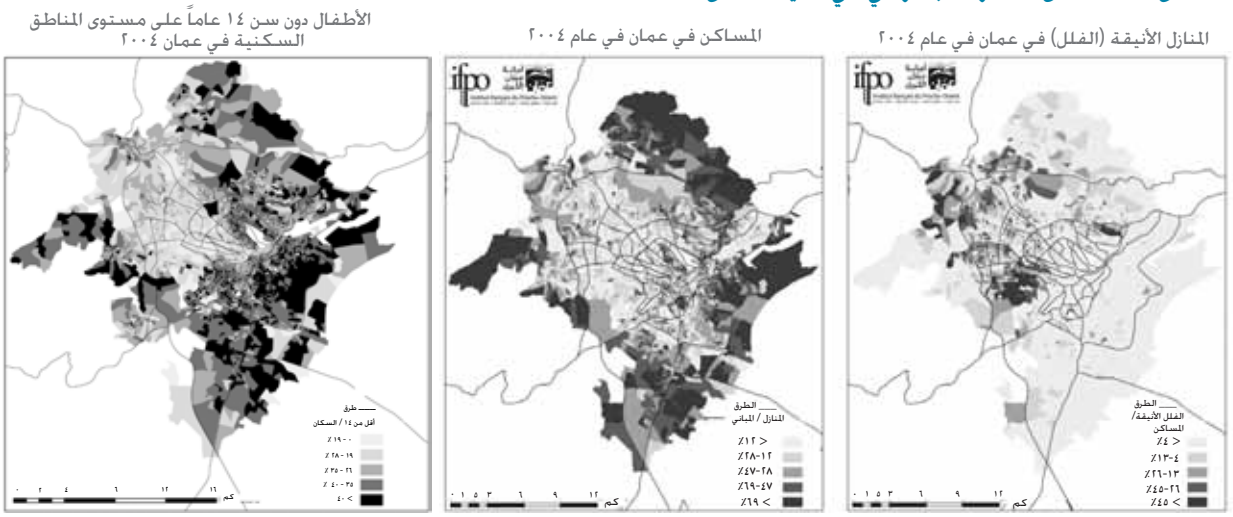

المرجع: دائرة الإحصاءات العامة وأمانة عمان الكبرى

(عبابسة) المعهد الفرنسي للدراسات الشرق أوسطية ٢٠٠٩

الشكل ١٥: المناطق العشوائية في حلب [٤٩]

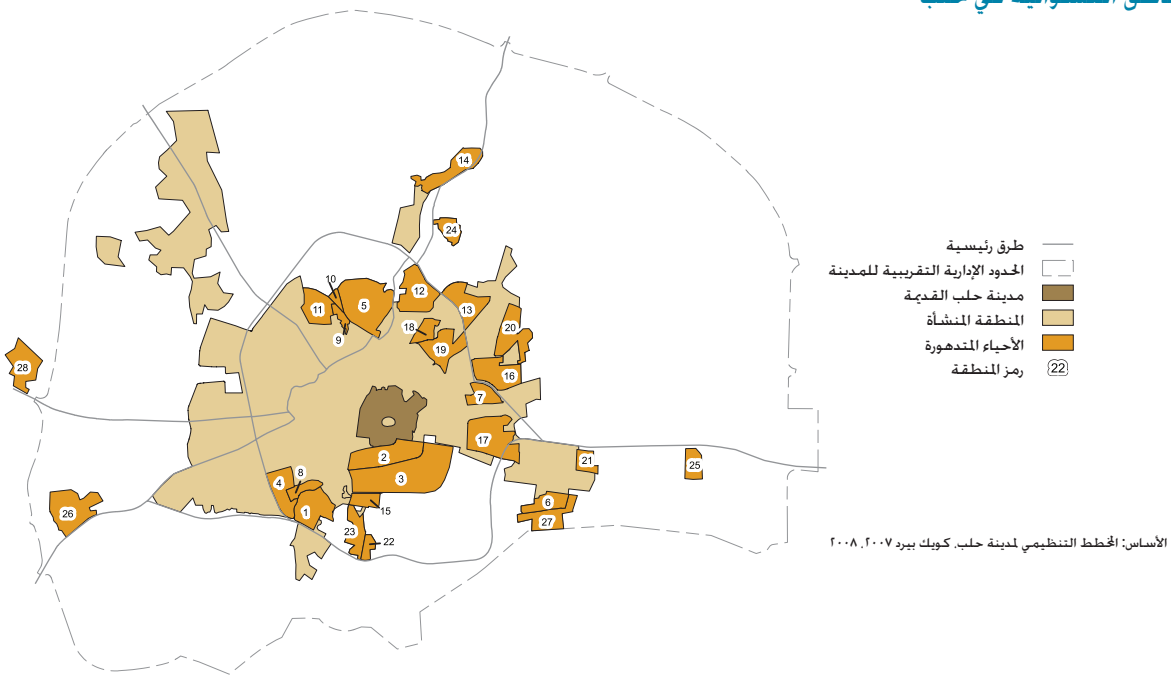

الأساس: المخطط التنظيمي لمدينة حلب، كوبك ببرد ٢٠٠٧، ٢٠٠٨

البطالة

شكلت معالم البطالة والبطالة المقنعة في المناطق الريفية والمدن الأصغر حجماً عاملاً محفزاً لعمليات الهجرة إلى المدن في المنطقة. ففي الأردن على سبيل المثال، سجلت مدينة عجلون أعلى معدلات البطالة في المناطق الحضرية بنسبة ٣٤,٥ في المائة، تليها مدينة جرش بنسبة ٣٢,٧ في المائة، في حين بلغت تلك النسبة ١٤ في المائة في كل من مدينتي عمان والعقبة.[٥٠] أما في سوريا، فقد سجلت المناطق الريفية معدلات أعلى من البطالة، حيث يعزى ذلك إلى حد كبير لحالات الجفاف والتصحر الناشئة.[٥١] كما سجلت كل من الحسكة، والسويداء، ودرعا، واللاذقية أعلى معدلات البطالة في المناطق الحضرية، بينما سجلت مدينة حلب معدلاً يتجاوز ٧ في المائة، إلا أن نسبة البطالة بين النساء قد كانت أعلى بنسبة الضعف مقارنة بالرجال.

وفي العراق، فما من شك بأن الاحتلال الأمريكي قد ساهم في تغيير هيكل القوى العاملة، وذلك في ظل وجود فائض كبير في العمالة في كل من القطاع العام، والجيش، والمؤسسات المملوكة للدولة. كما بلغت نسبة المسرحين من الجيش نحو ٥٠٠ ألف عنصر تقريباً ما بين الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. من جانب آخر، ومنذ عام ٢٠٠٩، بلغ معدل البطالة الحقيقية في العراق ٢٨ في المائة، بما في ذلك ١٨ في المائة منهم عاطلين عن العمل، مقابل ١٠ في المائة من العاملين بدوام جزئي ممن يبحثون عن فرص عمل أخرى. كما بلغ معدل البطالة بين الشباب ٢٨ في المائة، في حين لم تتجاوز نسبة الإناث العراقيات المشاركات في القوى العاملة ١٧ في المائة، الأمر الذي يعزى إلى حد ما لمختلف التقاليد الثقافية والاجتماعية.[٥٢]

مجندات عراقيات في أكاديمية الشرطة العراقية في كربلاء، العراق. لم تتجاوز نسبة مشاركة المرأة العراقية في القوى العاملة ١٧ في المائة.© ويندي وايمان، ضابط الصف البحري في القوات البحرية الأمريكية.

ومثلما هو الحال في أنحاء أخرى من العالم العربي، فيشكل الشباب شريحة كبيرة من العاطلين عن العمل، وبخاصة في المناطق الحضرية. كما سجلت لبنان معدل بطالة مساوٍ للمعدلات المسجلة في بقية دول المنطقة العربية (حوالي ٢٦ في المائة)[٥٣]، حيث تعد هذه النسبة الأعلى في مختلف أنحاء العالم، ولذلك، فيلاحظ توجه أعداد كبيرة من الأفراد لمغادرة البلاد بحثاً عن فرص عمل في دول أخرى.[٥٤] أما في الأردن، يشكل الشباب الشريحة الأكبر على صعيد البطالة المسجلة في المناطق الحضرية (٤٥ في المائة من إجمالي العاطلين عن العمل للنساء و ٥٣ في المائة للرجال)، عدا عن تشكيلهم لما يزيد عن ٤٩ في المائة من إجمالي معدل البطالة في مدينة عمان.[٥٥] من جانب آخر، فقد لوحظ تباين معدلات البطالة بين الشباب في مختلف المدن المصرية.[٥٦]

ترتبط معدلات البطالة في بعض الدول بمستويات التحصيل العلمي الأدنى أو الأعلى، ففي الأردن مثلاً، تم تسجيل معظم معدلات البطالة بين الشرائح غير المتعلمة أو الحاصلة على درجة الثانوية العامة والتي فاقت تلك المسجلة بين الأفراد الحاصلين على الشهادات التعليمية العليا، وقد شكلت هذه الفئة الأخيرة (بنسبة ١٨,٤ في المائة) وفئة الحاصلين على التدريب المهني (١٩,٨ في المائة) أقل الشرائح العاطلة عن العمل في المناطق الحضرية.[٥٧] وفي المقابل، فعادة ما يشكل الحاصلون على درجات التعليم العالي في مصر النسبة الأكبر لمعدلات البطالة المسجلة. أما في لبنان، والتي سجلت أعلى معدلات التعليم العالي بين سكانها (٥٢ في المائة)، بلغ معدل البطالة بين خريجي الجامعات ٢٩,٧ في المائة.[٥٨] من جانب آخر، وفي ضوء تسجيل الأردن لمعدلات التعليم العالي والتي بلغت ٤١ في المائة، إلا أن نسبة البطالة بين خريجي الجامعات الأردنية قد بلغت ١٩,٨ في المائة. أما في مصر، فعادة ما يتم تسجيل أعلى معدلات البطالة بين أفراد هذه الفئة. إضافة لذلك، شكل الشباب المتعلمين نسبة كبيرة من المتظاهرين في العالم العربي ممن لا تتناسب مهاراتهم مع متطلبات سوق العمل، الأمر الذي يشير إلى ضرورة وضع السياسات الملائمة لخلق فرص عمل أفضل لهذه الشريحة من المجتمع.

التعليم

سجلت جميع الدول في المنطقة معدلات عالية على صعيد الالتحاق بالمدارس، وذلك بنسبة كاملة بين الأطفال في المرحلة الابتدائية، وما بين ٧٤ و ٨٨ في المائة في المرحلة الثانوية، ونسبة تتراوح ما بين ١٧ و ٥٢ في المائة في المرحلة الجامعية. كما تم تسجيل معدلات تعليمية مرتفعة بين البالغين، والتي تراوحت ما بين ٩٨,٩ في المائة في الأردن و ٩٢,٥ في المائة في سوريا. بيد أن هنالك تحدٍ مشترك بين مختلف تلك الدول، والذي يتمثل في ضمان تطابق المناهج الدراسية مع تطور المهارات اللازمة للنظام الاقتصادي المتغير، وبخاصة في المرحلة الجامعية بغية ضمان التوفير الكامل لفرص العمل لخريجي الجامعات.

وعادة ما تسجل المناطق الحضرية معدلات أعلى في مجال التعليم، ففي الأردن على سبيل المثال، بلغت نسبة الأمية في عام ٢٠٠٤ نحو ٨,٤ في المائة مقابل٣,٦ في المائة على صعيد الإلمام بالقراءة والكتابة.

الجدول ١٤: معدلات الالتحاق بالمدارس)الإجمالي، ٪(

الدولة	مرحلة التعليم الأساسي	مرحلة التعليم الثانوي	المرحلة الجامعية
مصر	١٠٠	٧٩	٢٨
العراق	١٠٣	٥١	غير متاح
الأردن	٩٧	٨٨	٤١
لبنان	١٠١	٨٢	٥٢
سوريا	١٢٤	٧٤	١٧

المرجع: مؤشرات التنمية في العالم (البيانات المتوفرة لأحدث سنة)

طلاب مدارس في طريق عودتهم إلى المنزل بعد يوم دراسي في العاصمة الأردنية عمان. سجلت جميع دول المشرق معدلات مرتفعة على صعيد الإلتحاق بالمدارس. © جويل كاريليت / آي ستوك فوتو

في حين تم تسجيل نسبة أخرى والتي بلغت ٤١,٤ في المائة من مجمل الكثافة السكانية ممن أتموا مرحلة التعليم الأساسي. كما حصل نحو ١,٢ في المائة على شهادة في التدريب المهني، مقابل ٣٣,٨ في المائة من حملة درجة الثانوية و ١١,٦ في المائة من حملة الشهادة الجامعية أو الدرجات العليا. أما في مدينة عمان، فإن معدلات الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو الشهادات العليا قد تجاوزت ٥٠ في المائة من مجمل السكان، في حين بلغت هذه النسبة ٤٢ في المائة في إربد. من جانب آخر، فعادة ما كان سكان مناطق الأرياف ضمن الشرائح غير المتعلمة أو الشرائح التي يقل تحصيلها التعليمي عن مستوى المرحلة الثانوية.[٥٩]

الصحة

يتمتع السكان في معظم الدول في المنطقة بخدمات صحية ومرافق جيدة للصرف الصحي في المناطق الحضرية، باستثناء سوريا. كما لوحظ تباين إجمالي معدلات الإنفاق الحكومي على مجال الرعاية الصحية من ٨,٩ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في الأردن إلى ٦,٣ في المائة في مصر.[٦٠] و ٣,٦ في المائة في سوريا، حيث تعد هذه النسب غير كافية عموماً لتلبية مستويات الطلب السكاني المتزايدة على الخدمات الصحية.[٦١]

وعادة ما تتركز الخدمات الطبية في المناطق الحضرية، ففي سوريا مثلاً، تقع معظم المرافق الطبية في كل من مدينتي دمشق وحلب، لا سيّما الخدمات الطبية المتخصصة.[٦٢]

وعادة ما ترتبط الظروف الصحية بالظروف السكنية في المناطق الحضرية، ففي مدينة حلب على سبيل المثال، عانت الأسر التي تقطن على أطراف المدن من ظروف صحية أسوأ نتيجة لتدني مستوى الظروف السكنية وقلة فرص الحصول على الخدمات الصحية.[٦٤] أما في مدينة بيروت، فعادة ما يعاني سكان المناطق العشوائية من معدلات اعلى من الأمراض المزمنة.[٦٥] من جانب آخر، عملت وزارة الصحة في الأردن على إطلاق حملة للتغلب على التحديات الصحية في المدن، وذلك ضمن إطار من التعاون مع منظمة الصحة العالمية.[٦٦] أما في مصر، فقد برز دور القطاع الخاص بشكل أكبر في مجال تقديم الخدمات الصحية في المناطق الحضرية.

الجدول ١٥: النفقات الصحية

الدولة	مصر	العراق	الأردن	لبنان	سوريا
المجموع المئوي من إجمالي الناتج المحلي	٦,٣		٨,٩	٨,٨	٣,٦
معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات لكل ألف ولادة	٢١	٤٤	٢٥	١٢	١٦

المرجع: تم تحديد النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي بالرجوع إلى مؤشرات التنمية في العالم، 2007. أما بيانات وفيات الأطفال دون سن الخمس سنوات، فقد تم تحديدها بالرجوع إلى بيانات مؤسسة أسرة كايسر، 2009 [63]

أنماط النمو في مدن دول المشرق

يتكون هيكل مدن دول المشرق بصورة عامة من حلقات متدرجة من النمو. أما المدينة القديمة، أو التاريخية، والتي تندرج العديد منها ضمن قائمة منظمة اليونسكو للتراث العالمي، فتتسم باكتظاظ المباني ذات الاستخدامات التجارية في الطوابق الأرضية، إضافة لذلك، فثمة ٤٠ في المائة من تلك العقارات والتي قد تكون مملوكة لمؤسسات الأوقاف الخيرية، وقد عملت الحكومات على تنفيذ عدد من مشاريع الترميم لتطوير الأماكن العامة، والشوارع، والواجهات التي تعكس كلاً من الأهمية الثقافية والقيمة الكبيرة للمراكز التاريخية.

شهدت الحقبة الاستعمارية توسعاً للمناطق الحضرية ضمن امتدادات منظمة تتضمن جادات واسعة، وأحياء سكنية أكبر، ومبانٍ متعددة الطوابق والتي عكست إدخال النمط المعيشي الأوروبي بين الطبقات العليا. إضافة لذلك، وفي ظل استمرار النمو الحضري، تم تحويل العديد من تلك المناطق والمباني السكنية إلى مبانٍ مكتبية.

أما في مرحلة الاستقلال، فقد توجهت العديد من الحكومات نحو تنفيذ الإصلاحات في مجال الأراضي، حيث تم تأميم حيازات كبيرة من الأراضي والعقارات المملوكة من قبل أجانب كانوا قد غادروا البلاد، مما ساهم في إضافة مساحات كبيرة لمخزون الأراضي العامة. بيد أنه وعلى الرغم من ذلك، وفي ظل عمليات النمو الحضري المتسارعة خلال فترتي الستينيات وحتى الثمانينيات حيث تراوحت معدلات النمو المسجلة في المدن ما بين ٤ و ٨ في المائة، ومن ثم شهدت تباطؤاً في النمو بنسبة تراوحت ما بين ٢ و ٤ في المائة خلال فترة الثمانينيات، فإن الأراضي العامة التي تقع على أطراف المدن لم تتمكن من استيعاب مستويات الطلب على الأراضي. علاوة على ذلك، شهدت مساحة المدن الرئيسية نمواً بمقدار الضعف تقريباً، وذلك في ظل التدفقات الهائلة لرؤوس الأموال الخاصة والتحويلات المالية من جانب العمالة الأجنبية. كما امتدت المناطق الحضرية ضمن طبقة ثالثة من التقسيمات الفرعية غير المنظمة والتي تتضمن أراضٍ زراعية هامشية شهدت وتيرة متسارعة من النمو السكاني.

عملت كل من مصر والأردن على إعداد إستراتيجيات وطنية للإسكان، بالإضافة لإنشاء مؤسسات عامة ومؤسسات شبه وطنية لإعادة توجيه عمليات التوسع خارج المناطق المتاخمة للمدن، وذلك من خلال إنشاء مدن جديدة تشكل طبقة حضرية رابعة. إضافة لذلك، فتعمل تلك الحكومات على إعادة تشكيل المراكز الكبرى لكي تصبح مناطق منظمة، إلى جانب تغيير التوزيع العمراني لقيم الأراضي والتي تشهد ارتفاعاً في المواقع الحديثة أو ما حولها.

وعلى سبيل المثال، تم إضفاء الصبغة الحضرية على نحو ١١٠ كيلومترات من الأراضي الصحراوية في مصر خلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٧، بينما تم احتواء التوسع في الأراضي الزراعية ضمن مساحة لا تتجاوز ٥٥ كيلومتراً. أما في العراق، فقد تم إطلاق السياسة الوطنية للإسكان في أواخر عام ٢٠١٠ والتي تهدف إلى تحقيق التحسين الشامل في عمليات توفير المساكن، ووضع التوقعات الأفضل لعمليات النمو الحضري وتوجيه عمليات التوسع العمراني.[٦٧]

المناطق العشوائية وتحدي توفير السكن الميسور التكلفة

تقوم المؤسسات الحكومية بالعديد من الجهود الحثيثة، وبالرغم من ذلك، إلا أن مسائل توفير السكن الميسور التكلفة، ونشوء المستوطنات غير الرسمية، وعدم تلبية مستويات الطلب السكني الميسور التكلفة سوف تواصل تشكيلها لأحد التحديات الرئيسية في المستقبل القريب. وبالنظر إلى التركيبة العمرية للسكان، وفي ظل تشكيل الأفراد دون سن الخمسة عشر عاماً لما نسبته ٤٤ في المائة من مجمل الكثافة السكانية في العراق، وما بين ٣٢ و ٣٥ في المائة في سوريا، والأردن، ومصر، و ٢٥ في المائة في لبنان[٦٨]؛ فإن المتوسط السنوي لتكوين الأسرة سوف يتراوح ما بين ٢٥٠ ألفاً في المناطق الحضرية في مصر[٦٩] و ٦١ ألفاً في الأردن.[٧٠]

وهنالك حاجة لتوفير كمية كبيرة من المساكن الجديدة في مختلف مدن المنطقة لاستيعاب هذا الطلب،ففي الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٧، تحتاج مصر لتوفير ما بين ٢,١ و ٥,٣ مليون وحدة سكنية جديدة، بينما بلغ النقص في المساكن في سوريا حوالي ٦٨٧ ألف وحدة سكنية، وذلك وفقاً لتقديرات الخطة الخمسية التي تم إعدادها للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠١٠.[٧١] أما في مدينة عمان، فثمة حاجة لإنشاء ٣٠ ألف وحدة سكنية جديدة سنوياً لسد مستويات الطلب، بينما تحتاج الشريحة الأكثر فقراً في العراق، والتي تم تقديرها بنحو ٢٠ في المائة من الإجمالي السكاني والمنتشرة في المدن الست الرئيسية؛ لما مجموعه ١٦٠ ألف وحدة سكنية جديدة، حيث تشير التقديرات إلى أن النقص العام في الوحدات السكنية في مختلف أنحاء البلاد قد بلغ نحو مليوني وحدة سكنية.[٧٢]

تسببت كثرة النزاعات الإقليمية والداخلية الناشئة في المنطقة في حدوث عمليات النزوح وتدفق اللاجئين، الأمر الذي ساهم في زيادة الطلب على المساكن، حيث تستضيف سوريا في الوقت الحاضر نحو ١,١ مليون لاجئ، ومعظمهم من العراقيين.[٧٣] كما استضاف الأردن منذ عام ١٩٤٨ ما يزيد عن ١,٥ مليون نازح من الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق، وبحلول عام ١٩٨٠، كان هنالك نحو نصف مليون لاجئ فلسطيني يقطنون ضمن مساحة تشكل الربع من المساحة الإجمالية للأراضي في مدينة عمان.[٧٤] كما بلغ مجموع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في الوقت الحاضر نحو ٤١٥ ألف نسمة، بما في ذلك ٢١٥ ألفاً من يعيشون في مخيمات تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).[٧٥] أما في العراق، فإن التدفق المتواصل لكل من العائدين والأفراد النازحين داخلياً قد أدى إلى نشوء العديد من الممارسات غير الرسمية على صعيد المساكن في الكثير من المناطق الحضرية في مختلف أنحاء البلاد.[٧٦]

يصب سوق الإسكان الرسمي تركيزه على إنشاء المساكن المخصصة للأسر ذات الدخول المرتفعة والأخرى ضمن الشريحة المتوسطة العليا، ولكل من المهاجرين في الخارج وللأفراد الراغبين في امتلاك مسكن ثان لأغراض الاستثمار. كما حلت مدينة دمشق في المرتبة الثامنة على المستوى العالمي بين أسواق العقارات السكنية الأعلى من حيث التكلفة في عام ٢٠٠٩، حيث تراوحت أسعار الشقق السكنية ما بين ألفين وعشرة

الجدول ١٦: مؤشرات أداء سوق الإسكان الرسمي

	القاهرة	عمان	بيروت	دمشق
متوسط قيمة الإيجار (بالدولار / متر مربع/ شهرياً)	٤,٥٠ إلى ٦,٦٥	٧ إلى ٨	١٠ إلى ١٢	٢١٠
متوسط سعر البيع (بالدولار / متر مربع)	١,٠٠٠ إلى ١,٤٢٠ دولار في القاهرة (٣٠٠ إلى ٨٨٠ في مدينة ٦ أكتوبر)	١,٢٠٠ إلى ٢,٢٠٠	٢,٨٠٠ إلى ٦,٠٠٠	٤,١٦٠
معدل الشغور (المساكن الفاخرة)	٥٪	١٧٪	..	١٠٪

المرجع: مؤسسة كوليبرز إنترناشيونال للاستشارات العقارية ٢٠٠٨، ٢٠١٠، الدليل العالمي لأسعار العقارات ٢٠٠٩

الصندوق ٦ : مدينة بغداد: أثر النزاع على الحياة اليومية

أفراد إحدى الأسر النازحة يحملون مواد الإغاثة على سرير إسفنجي في أحد مخيمات النازحين في منطقة أبو غريب، غرب بغداد. © كونتربيوتر / آيرين

سجلت مدينة بغداد خلال ذروة العنف الناشئ في العراق نحو ٤٥ في المائة من إجمالي الإصابات، حيث يقدر عدد الخسائر في الأرواح بنحو ١٠،٤٦٣ ألف ضحية في عام ٢٠٠٧ فقط.[١] كما أشار ٦٨ في المائة من سكان المدينة للوضع الأمني باعتباره "سيئاً للغاية".[٢] وتوجه أكثر من ١٠ في المائة، أوما يعادل ٧٠٠ ألف نسمة، من سكان المدينة لمغادرتها أو النزوح لمناطق أخرى منذ عام ٢٠٠٦، حيث نشأت معظم عمليات النزوح بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.[٣] كما أشارت مختلف الأسر إلى التهديدات المباشرة للحياة وأعمال العنف بشكل عام كأبرز الأسباب التي تدفعهم للفرار إلى المناطق المأهولة بسكان من نفس الديانة أو الطائفة مما ساهم في تعزيز شعورهم بالأمان.[٤] إلا أن هذه العملية قد أدت لتأجيج الاختلافات الاجتماعية، بالإضافة لتقسيم المناطق السكنية وفقاً للمذاهب والانقسامات الطائفية.

وتقطن الأسر الأكثر تأثراً في المباني العامة، ومعسكرات الجيش القديمة، أو في المناطق العشوائية أو الأراضي العامة أو الخاصة. كما تم تحديد ١٣٦ مخيماً والتي تؤوي ٤٨ ألف أسرة على الأقل.[٥]

ويعاني الأفراد القاطنين في المخيمات أو المباني العامة من محدودية أو انعدام فرص الحصول على السكن اللائق، وإمدادات المياه، ومرافق الصرف الصحي، والكهرباء أو خدمات الرعاية الصحية. ونتيجة لذلك، يعد كل من الأطفال وكبار السن الشرائح الأكثر عرضة للتأثر بالمشاكل الصحية الخطيرة والأمراض المزمنة. كما يعد أولئك الأفراد عرضة للطرد في أي وقت، الأمر الذي يعمل على خلق حالة من التوتر الدائم.

كانت المدينة تتمتع بشبكة من الطرق الشريانية التي تربط المناطق الشمالية والجنوبية بالإضافة للمناطق الواقعة على الضفاف الغربية والشرقية لنهر دجلة، وذلك قبل عام ٢٠٠٣، إضافة لحرية حركة المركبات والحافلات مما يسهل وصول الأفراد إلى أماكن العمل، والتعليم، والترفيه. إلا أن إنشاء المناطق والقواعد الخاضعة للسيطرة العسكرية بعد عام ٢٠٠٣ - بما في ذلك المنطقة الدولية، وحواجز الطرق ونقاط التفتيش- قد ساهم في وقف الحركة على طول الطرق الشريانية التي تربط مختلف المناطق داخل المدينة. كما تم إنشاء الطرق الطويلة ذات النهايات المغلقة وحواجز الطرق والتي تحول دون تمكن المركبات في الطرق الفرعية من الوصول إلى الطرق الرئيسية، حيث يشكل ذلك أحد الإجراءات الأمنية المتبعة لضبط حركة الأفراد من وإلى المناطق التي تشهد أحداث العنف الطائفي.

وقد ساهمت جميع هذه الحواجز والتحويلات في نشوء أشكال الازدحام بالإضافة إلى زيادة المدة الزمنية للرحلات وزيادة المسافات المقطوعة،[١] مما اضطر الأفراد إلى خفض عدد رحلاتهم وتوجههم للتسوق، والعمل، والاختلاط بالأفراد في مناطق سكنهم.

كما شهد عام ٢٠٠٣ إغلاق أبرز المناطق والمرافق الترفيهية، حيث تحولت المساحات المفتوحة التي اعتادت الأسر على استخدامها إلى مواقع لرمي المخلفات، أو أنها امتلأت بمياه الصرف الصحي والمياه الراكدة. من جانب آخر، فقد أشار نصف السكان تقريباً إلى تدني المستوى البيئي باعتباره كأحد أبرز المشاكل التي واجهتهم منذ عام ٢٠٠٣.[٧] كما تعد مناطق الترفيه ذات دور أساسي في حياة الأفراد، لا سيما في ضوء الاكتظاظ الحاصل داخل المنازل والنقص في المساحات الخارجية المفتوحة، إلا أن هنالك العديد من الأماكن العامة كالحدائق، والملعب الرياضي أو ممرات المشي والتجديف على ضفاف نهر دجلة والتي تم إغلاقها منذ عام ٢٠٠٣. من جانب آخر، فهنالك أربعة فنادق تقع في مناطق مركزية والتي كانت تستخدم فيما مضى لتنظيم حفلات الزفاف، والأعمال التجارية والاحتفالات، حيث تم إغلاقها أو استخدامها كمناطق آمنة لكل من الشركات ومحطات الإعلام الأجنبية.[٨]

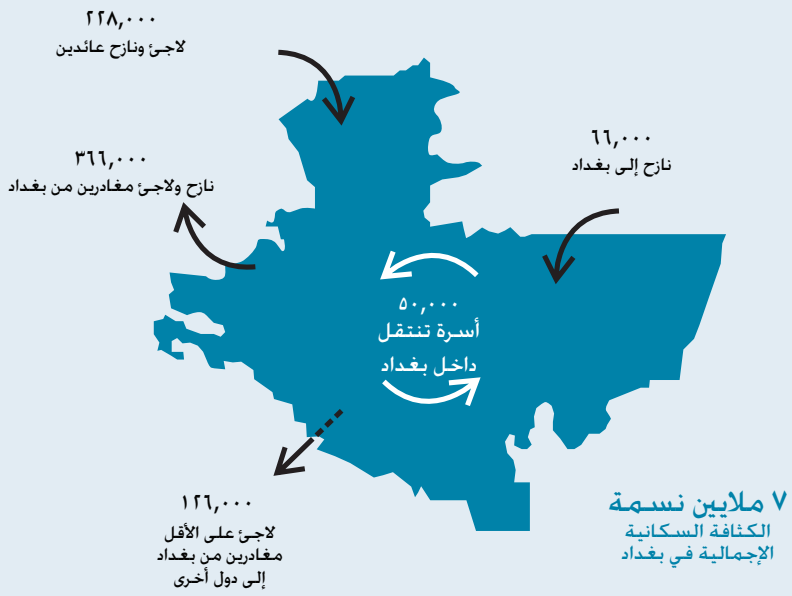

الصندوق ٧ : المجمعات السكنية المغلقة في لبنان: النشأة واتجاهات النمو

شقق سكنية جديدة على ساحل بيروت. © دياك / شاترستوك

تندرج التجمعات السكنية المغلقة تحت تصنيف التنمية السكنية والذي يجمع حقوق الملكية السكنية والحق في المشاركة في الاستخدام والإدارة، بشكل حصري، بالإضافة للإستخدام المشترك للمنافع العامة المحلية كالطرق، والحدائق، وحمامات السباحة، وملاعب التنس، وخدمات الأمن، والكهرباء، وغيرها.

إن منفعة التفرد في الاستهلاك التي يتيحها هذا التصنيف السكني تعمل على تحويل المنافع العامة إلى "منافع حصرية" (بونكان، ١٩٦٥). كما يعتبرها البعض بمثابة أحد الحلول لمشكلة الاستغلال المجاني للمنافع العامة، حيث يضمن هذا النظام اقتصار المنفعة على الشرائح التي تدفع الرسوم في المقابل للحصول عليها. إلا ان هنالك انتقادات أخرى لهذا النظام، وذلك من منطلق فصل منافعه وإمكاناته وإبراز معالم التدرج الاجتماعي.

تخضع المجمعات السكنية في لبنان لقانون العقود العقارية بالإضافة إلى القواعد الداخلية الخاصة، وتتألف هذه المجمعات بصورة رئيسية من شكلين، حيث يتمثل الأول في العمارات التي تحتوي على الشقق السكنية والتي يتم إنشاؤها ضمن مناطق مميزة مثل منحدرات التزلج، والمناطق الجبلية، أو في المواقع التي تطل على الجبال أو الشاطئ. أما الشكل الثاني، فيتمثل في المساكن النموذجية المنفصلة والتي عادة ما يتم الترويج لها تحت تسمية "القرية اللبنانية".

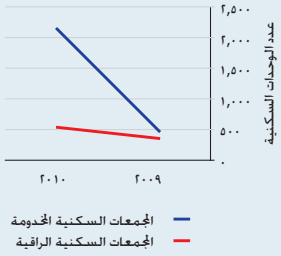

وفي مطلع الستينيات، كانت هذه المجمعات اللبنانية تتألف من شقق سكنية صغيرة تقع بالقرب من الشواطئ والجبال والتي كانت تستخدم كمساكن إضافية. إلا أن الحرب الأهلية قد أدت إلى نشوء حركة سكانية سريعة في فترتي السبعينيات والثمانينيات، حيث أصبحت تلك الشقق بمثابة المسكن الرئيسي.

شهد قطاع توفير الخدمات العامة حالة من التدهور خلال الحرب الأهلية، وذلك في ظل تقلص القاعدة الضريبية في البلاد. كما بادر القطاع الخاص باعتماد تنفيذ مشاريع المجمعات السكنية، حيث تم استهداف الشرائح القادرة على تحمل تكاليف الخدمات المميزة لتعويض النقص (أو تدني مستوى) معايير الأمن، وإمدادات الكهرباء والمياه.

وقد تم استئناف عمليات توفير الخدمات العامة بعد انتهاء الحرب الأهلية في فترة التسعينيات، ولكن الظروف الناشئة في أعقاب الحرب قد ساهمت في دفع معدلات الطلب على هذه المجمعات السكنية. ووفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٢، فقد شكلت هذه التجمعات لنحو ١ في المائة من مستويات عرض المخزون السكني في لبنان. وبحلول عام ٢٠٠٩، شكلت هذه التجمعات نحو ٣،٨ في المائة من المساكن المنشأة، والتي سجلت نمواً بنحو ثلاثة أضعاف لكي تصل إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٠ (تم جمع البيانات من نقابة المهندسين). كما شهد عام ٢٠١٠ نمواً ملحوظاً أيضاً على صعيد مشاريع المجمعات السكنية المخصصة للشرائح ذات الدخل المتوسط. (أنظر الرسم البياني).

وقد تم تحفيز مشاريع إنشاء المجمعات السكنية في لبنان نتيجة لاقتصار عمليات تقسيم المناطق على مساحة صغيرة من الأراضي اللبنانية، الأمر الذي جعل جميع الأراضي غير المشمولة في التقسيم بمثابة مواقع محتملة لإنشاء مشاريع التطوير الضخمة. إضافة لذلك، فإن نظام المجمعات الكبرى والتي تتم الموافقة عليها من قبل المجلس الأعلى للتخطيط، يمكن أن يتمتع بالإعفاءات من مختلف الشروط والقوانين، مما يساهم في تشجيع تنفيذ هذا النوع من مشاريع التطوير. وضمن هذا السياق، ثمة توقعات كبيرة لازدهار قطاع إنشاء المجمعات السكنية في لبنان، الأمر الذي يطرح العديد من المشاكل.

وفي ظل انتشار الولاءات الطائفية في لبنان، يعاني سوق الإسكان من حالة من التجزؤ وفقاً لخطوط الانتماء الطائفي (مطر - علايلي، ٢٠١٠). وهذا يعني خدمة المجمعات السكنية للشرائح الدينية المتجانسة. كما أن الإنتشار المتزايد لهذه المجمعات سوف يخلق المزيد من الحواجز المادية والاجتماعية، فضلاً عن تعزيز المزيد من أشكال التجزئة غير المرغوب بها.

وتشير التوقعات إلى استمرار تدهور قطاع الخدمات العامة في ظل تزايد توجه الشرائح الراقية للحصول على الخدمات الخاصة بها، بينما ستضطر الشرائح الأخرى الأضعف اقتصادياً لإيجاد ترتيبات خاصة بها. علاوة على ذلك، فإن معالم التجزؤ الاجتماعي تعكس افتقار هذه الشرائح للإمكانات السياسية اللازمة لفرض احتياجاتها حتى وإن كان ذلك على صعيد اشتراط حصولها على الحد الأدنى من الخدمات المناسبة.

وعلى الرغم من تزايد معدلات خدمة المجمعات السكنية لشرائح سكانية أوسع نطاقاً، إلا أنه لا ينبغي اعتبار ذلك كعلامة للمزج ما بين مختلف الانتماءات الطائفية أو هدم الحواجز فيما بينها. كما تشكل هذه المجمعات مساكن ثانوية بالنسبة للشرائح ذات الدخل الأعلى، والتي تساهم في تيسير التواصل بين الشرائح الثرية، ولذلك، فإن تزايد معدلات انتشارها يمكن أن يساهم في توليد تركزات نخبوية أوسع نطاقاً.

وفي الختام، فإن الانتقادات الناشئة لنظام المجمعات السكنية ودورها في نشوء أشكال التقسيم يجب أن تمتد لكي تشمل توجيه الانتقاد للتقسيم الحاصل في مجال النقل والأماكن العامة الأخرى في المدن. كما أن ظاهرة المجمعات المغلقة تتجاوز نطاق التجزئة والتقسيم العمراني والتي تساهم في عرقلة الحياة اليومية، وذلك نظراً لدورها في إعاقة الاستخدام الأمثل للأماكن العامة في جميع أنحاء المدن من خلال إنشاء حواجز اجتماعية غير مرغوب فيها، والتي تفوق نطاق الحواجز المادية. كما أن هذه العمليات سوف تؤدي بشكل عام إلى حدوث خلل في المناطق الحضرية.

الصندوق ٨ : التمويل العقاري الإسلامي

اكتسب نظام التمويل الإسلامي اهتماماً متزايداً في العالم العربي منذ مطلع السبعينيات وذلك لدى توجه علماء الفقه الإسلامي للدعوة نحو اعتماد ممارسات مالية بديلة للممارسات التي تعتبر ربوية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. كما تتضمن مبادئ التمويل الإسلامي الأساسية كلاً من: تحريم احتساب الفوائد (الربا)، والمخاطر، وتقاسم الربح، والتركيز على الاستثمارات التي تساهم في تعزيز المجتمع ودعم أصوله. كما تنطبق هذه المبادئ أيضاً على نظام التمويل العقاري والتي توجهت البنوك لاعتمادها للترويج لفرص الحصول على التمويل، وبخاصة بين كل من الشرائح ذات الدخل المتوسط والمحدود.

تعود نشأة نظام التمويل الإسلامي إلى العالم العربي لدى إنشاء منظمة التعاون الإسلامية، مدفوعاً أيضاً بالطفرة النفطية في عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٤، والتي ساهمت في زيادة رؤوس الأموال المتاحة مما شجع العديد من الدول العربية للاستثمار في بيوت المال. كما تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية والذي أعلن عن تأسيسه خلال قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٧٤، حيث أصبح بمثابة حجر الزاوية في مجال التمويل الإسلامي.

كما تم تأسيس أول البنوك الإسلامية في كل من دول الإمارات، ومصر، والسودان، تليها الكويت، والبحرين، والأردن. إضافة لذلك، توجهت لبنان مؤخراً لتعزيز القطاع المصرفي الإسلامي من خلال مساهمتها في أصول بنك البركة الإسلامي ومقره في السعودية. في حين عملت سوريا على منح أول رخصة لإنشاء مصرف إسلامي ضمن ملكية مشتركة مع قطر. من ناحية أخرى، حقق بنك فيصل الإسلامي في مصر أرباحاً صافية بلغ مجموعها ٣٢٥ مليون دولاراً ضمن إطار نماذج التمويل الإسلامي الثلاثة: المشاركة، والمرابحة، والمضاربة.

وفي الأردن، يعد البنك الإسلامي الأردني أحد أبرز البنوك وأكثرها كفاءة في مجال التمويل العقاري، والذي تم تأسيسه في عام ١٩٧٩، حيث تم توجيه القروض بشكل رئيس للشرائح ذات الدخل المتوسط. وسرعان ما حقق هذا البنك نمواً لكي يصبح ثالث أكبر البنوك العاملة والذي سجل تخصيص نحو ١٥ في المائة من مجموع استثماراته البالغة قيمتها ٤٠٠ مليون ديناراً لخدمات الإقراض العقاري. يعتمد البنك على إصدار عقود الإجارة والاقتناء (الإيجار للتملك) لمبيعات المساكن، بالإضافة لإعفاء المشتري من رسوم نقل الملكية الباهظة، حيث يمكن أن تصل نسبة فوائد الرهن العقاري المقتطعة سنوياً من دخل المقترض الخاضع للضريبة إلى ألفي دينار (أو ما يعادل ٢،٨١٥ ألف دولار).

كما يقوم البنك بتمويل مشاريع التطوير السكني من خلال شراء مواد البناء بالجملة، وبخاصة لمشاريع إنشاء الملحقات المنزلية، والتي تعد ممارسة شائعة في المناطق الحضرية المنخفضة الدخل.

ويجدر النظر إلى نظام التمويل الإسلامي بمثابة نظام مالي مكمل للنظم المالية التقليدية، حيث يمكن الاستفادة من الخبرات والمعارف الكبيرة التي يتميز بها هذا النظام. كما ساهم التكامل بين الأدوات المالية الإسلامية ونظم التمويل التقليدية في تحقيق العديد من كبرى الصفقات التمويلية المعقدة وذات المصادر المتعددة.

اعتبر قطاع التمويل الإسلامي بمثابة قطاع ناشئ قبل خمسة أعوام فقط، والذي كان يتعين عليه العمل لإثبات قدرته على البقاء والمنافسة. إلا أنه قد أصبح في الوقت الحاضر كأحد أبرز القطاعات المالية السريعة النمو، حيث يقدر معدل النمو السنوي الذي يحققه بنحو ١٥ - ٢٠ في المائة. علاوة على ذلك، بلغ إجمالي رأس المال الإسلامي المستثمر في المؤسسات المالية العالمية في الوقت الحاضر ما مجموعه ٢ تريليون دولار.

وقد أتاح نظام تمويل المشاريع الإسلامي تنويع المخاطر، وسبل تعبئة الموارد، وتقاسم الإيرادات وتعزيز الخدمات بين الأطراف المتعاقدة. كما أن هذه الصفقات المالية قد أكدت قدرة نظام التمويل الإسلامي على الانخراط في مختلف الترتيبات القانونية والتنظيمية المتعارف عليها.

آلاف دولار أمريكي للمتر المربع الواحد، وذلك مقارنة مع متوسط الدخل السنوي للفرد والبالغ ٢٤٥٠ دولاراً.[٧٧] عدا عن ذلك، تشهد لبنان طفرة عقارية، وذلك في ظل الارتفاع الحاصل في قيم العقارات في مدينة بيروت بنسبة ٤٠ في المائة سنوياً، حيث نشأت هذه الطفرة في أعقاب اتفاق الدوحة لعام ٢٠٠٨.[٧٨] كما ارتفعت قيم العقارات على نحو مماثل في كل من مدينتي عمان والقاهرة، والتي تراوحت ما بين ١٢٠٠ و ٢٢٠٠ دولاراً أمريكياً للمتر المربع الواحد في مدينة عمان، وما بين ١٠٠٠ و ١٤٢٠ دولاراً أمريكياً للمتر المربع الواحد في مدينة القاهرة.[٧٩] إلا أن قيمة العقارات في المجتمعات الجديدة في كل من مدينتي القاهرة الجديدة و ٦ أكتوبر قد شهدت ارتفاعاً بنسبة ٧٥ في المائة سنوياً منذ عام ٢٠٠٥.[٨٠]

ساهمت المعدلات الضعيفة للنمو في مجال التمويل العقاري في دول المشرق العربي في حماية أنظمتها الاقتصادية من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وبالرغم من ذلك، إلا أن أسعار تأجير وبيع العقارات الراقية قد شهدت انخفاضاً حاداً بنسبة ٦٠ في المائة في مدينة عمان، و٣٧ في المائة في مدينة القاهرة. كما أشار الخبراء إلى أن المطورين العاملين في هاتين الدولتين سيعملون على تحويل تركيزهم نحو إسكان الأسر ضمن الشريحة العليا المتوسطة الدخل، بالإضافة للتركيز على كل من الشرائح ذات الدخل المتوسط والمنخفض، حيث لا تزال مستويات الطلب قوية إلى حد ما، بينما تشير التقديرات إلى أن مستوى الطلب على المساكن الذي لم تتم تلبيته بين الأسر ذات الدخل المتوسط في مصر قد تجاوز ما مجموعه ٢٠٠ ألف وحدة سكنية في عام ٢٠١٠.

ومع ذلك، فتجدر الإشارة هنا إلى اثنين من أبرز التحديات التي تواجه القطاع الخاص في مجال إنشاء المساكن الميسورة التكلفة، وهما: (أ) مستوى توفر الأراضي المخدومة، و (ب) فرص حصول كل من المطورين والمشترين على التمويل العقاري. علاوة على ذلك، فإن إعداد السياسات الحكومية التكميلية والمتكاملة لتوفير الأراضي المخدومة بأسعار مناسبة، وتوفير الدعم اللازم لأسواق الرهن العقاري وتمويل المشاريع الصغيرة، واعتماد العمليات الأكثر كفاءة لتسجيل الأراضي سوف تكون جميعها ذات دور أساسي لتشجيع القطاع الخاص واستغلاله للاستثمار في المساكن الميسورة التكلفة.

لقد لوحظ التباين في درجة الأولوية التي منحتها حكومات دول المشرق العربي لإنشاء المساكن الميسورة التكلفة، ولكنها لم تتمكن من سد مستويات الطلب بالرغم من تلك الجهود المبذولة. علاوة على ذلك، فنادراً ما كان يتم دمج تلك المبادرات بالإصلاحات الأوسع نطاقاً للسياسات العامة للتصدي للأسباب الرئيسية لنشوء عمليات التطوير غير الرسمية، والتي تتضمن ارتفاع أسعار العقارات، إضافة لذلك، وفي ضوء التصاعد الحاصل في أسعار المساكن والأراضي، فيتيعن على الأسرة ذات الدخل المتوسط في لبنان الادخار طوال تسعة أعوام لكي تتمكن من شراء منزل متواضع في إحدى المدن الرئيسية، بينما تضطر الشرائح ذات مستويات الدخل الأدنى في جميع أنحاء المنطقة العربية أحياناً لإنفاق ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة، أو حتى ٥٠ في المائة من مجمل دخلها الشهري على المساكن.[٨١]

إن ارتفاع أسعار المساكن في الأسواق الرسمية قد أدى لاستثناء الشرائح ذات الدخول المتوسطة والدنيا من إمكانية الاستفادة منها، ووفقاً لإحدى الدراسات التي تم إعدادها من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول الأسر في المناطق الحضرية في مصر، تمت الإشارة إلى أن حجم الوحدات السكنية المنشأة في المناطق غير الرسمية قد كانت أصغر بنسبة ٢٥ في المائة بالمقارنة مع الوحدات المنشأة في المناطق الرسمية، كما كان سعر المتر المربع الواحد أقل بنسبة ١٣ في المائة مقارنة بأسعار الوحدات المنشأة في المناطق الرسمية، إضافة لذلك، فقد أشارت الدراسة إلى أن متوسط أسعار الشراء ما بين الأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ قد كانت تقل بنحو ٥٠ في المائة في المناطق غير الرسمية.[٨٢] من جانب آخر، يعمل القطاع الخاص في كل من مصر والأردن على إنشاء نحو ٩٥ في المائة من مجمل المساكن، ومعظمها في السوق غير الرسمية.

جيلو، الأراضي الفلسطينية المحتلة، تمتد الإنشاءات الجديدة في مستوطنة جيلو الإسرائيلية على تلة تقع بين مدينتي القدس وبيت لحم في الضفة الغربية.
© رايان رودريك بيلير / آي ستوك فوتو

ولايزال يتعين على كل من سوريا ولبنان العمل على وضع إستراتيجيات وطنية للإسكان، وذلك في ظل الاستجابات المحدودة وغير المنسقة في هذه الدول لامتداد السكن العشوائي. عدا عن ذلك، فقد لوحظ استنزاف نحو ٧ في المائة من الأراضي المزروعة و ١٥ في المائة من الأراضي المروية لأغراض إنشاء المناطق العشوائية في لبنان منذ عام ١٩٨٠. [٨٣] أما في منطقة بيروت الكبرى، فقد تم تسجيل ما مجموعه ٣٠٠ ألف نسمة، أو ما يعادل ٢٥ في المائة من الإجمالي السكاني في المدينة، باستثناء اللاجئين الفلسطينيين، ممن يقطنون في ٢٢ منطقة غير رسمية وأراضٍ مستخدمة بشكل مخالف للقانون.[٨٤]

يقطن نحو ٣٨ في المائة من الإجمالي السكاني في سوريا في المناطق غير الرسمية، بما في ذلك ٧١ في المائة من السكان في منطقة الحسكة، و ٦٠ في المائة من سكان مدينة دمشق، ٤٩ في المائة من سكان الرقة، و٤٤ في المائة من سكان مدينة حلب.[٨٥] من جانب آخر، وفي ظل التقديرات التي تشير إلى إستقرار نحو ١٦ في المائة من سكان المدن الأردنية في المناطق العشوائية؛ تعمل الدولة في الوقت الحالي على تنفيذ برنامج لإسكان ذوي الدخل المنخفض والذي يتضمن إنشاء ١٠٠ ألف وحدة سكنية خلال الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٣ .

أسفرت عمليات احتلال الأراضي الفلسطينية عن تزايد أعداد السكان الفلسطينيين واكتظاظهم ضمن نطاق متناقص من الأراضي، وبالرغم من عدم مشروعية إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ إلا أن أعداد المستوطنين لا تزال تشهد تزايداً بنسبة ٥,٥ في المائة سنوياً، حيث بلغ إجمالي عدد المستوطنين القاطنين هناك نحو ٤٥٠ ألف نسمة منذ عام ٢٠٠٧. [٨٦] عدا عن ذلك، فتنتشر المستوطنات الإسرائيلية على مساحة تزيد عن ٣٨ في المائة من الأراضي في الضفة الغربية، بما في ذلك المناطق العسكرية، حيث يحظر على الفلسطينيين الوصول إلى تلك المناطق، فضلاً عن منعهم من الوصول للمناطق الطبيعية أيضاً.[٨٧] كما تشهد المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية حالة متزايدة من التجزؤ، والتقسيم، والفقر، وذلك نظراً لإحاطتها بكل من الطرق، ونقاط التفتيش، والمستوطنات الإسرائيلية، كما تشير التقديرات إلى أن مستوى العجز في توفير المساكن في منطقة القدس الشرقية قد بلغ ما مجموعه ١٠ آلاف وحدة سكنية تقريباً، يضاف إليها ١٥٠٠ وحدة سكنية جديدة سنوياً.[٨٨]

تراجعت فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية بين الكثير من سكان القدس الشرقية في أعقاب بناء الجدار العازل، والذي ساهم في عزل حوالي ربع الفلسطينيين المقدسيين عن مدينتهم. أما في قطاع غزة، تم تدمير أكثر من ٤ آلاف وحدة سكنية بالإضافة لتعرض أكثر من ٢٠ ألف وحدة سكنية أخرى للضرر، بيد أن الحصار المستمر على القطاع قد حال دون تمكن السكان من إعادة بناء مساكنهم أو بناء وحدات سكنية جديدة، مما ساهم في حدوث نقص في المساكن والذي بلغ نحو ٦٠ ألف وحدة سكنية.[٨٩]

برزت مصر بين جميع دول المشرق بتسجيل معدل سنوي ثابت لإنشاء المساكن الميسورة التكلفة، والتي تراوحت ما بين ١٥ و ٣٥ ألفاً في العقود الماضية، والتي أخذت بالتزايد منذ عام ٢٠٠٥ لدى اعتماد المشروع الوطني للإسكان والذي يهدف إلى إنتاج ٥٠٠ ألف وحدة سكنية جديدة وميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠١١ في كل من مدن أسوان، وبرج العرب، والسادات، و ٦ أكتوبر. علاوة على ذلك، وفي مدينة الإسكندرية، وافق البنك الدولي في عام ٢٠٠٧ على منح قرض لمدة خمسة أعوام وبقيمة إجمالية تبلغ ١٠٠ مليون دولار من أجل تحسين الظروف المعيشية ضمن ٣٠ منطقة عشوائية، إضافة لتحسين فرص الوصول إلى المراكز الاقتصادية وتعزيز بيئة الأعمال المحلية من خلال تنفيذ التغييرات التنظيمية.

تنطوي عمليات التحضر غير المنظم في دول المشرق على العديد من التجاوزات في عمليات التقسيم الفرعي، وعدم تسجيل العقارات المملوكة، وتنفيذ عمليات الإنشاء في مناطق غير آمنة من الناحية البيئية، مما يسفر عن مواجهة سكان تلك المناطق للعديد من التحديات الاجتماعية. إلا أنه عادة ما يتمتع أولئك السكان بالعناصر الأربعة الأساسية للمأوى الملائم والتي حددها برنامج الموئل بكل من: فرص الوصول الآمن لإمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي، والسكن الدائم، والحيز المعيشي الكافي، وعلى سبيل المثال، حددت محافظة الإسكندرية في عام ٢٠٠٦ ما نسبته ٤١ في المائة من السكان ممن يقطنون في ٦٢ منطقة عشوائية، بينما حدد برنامج الموئل نسبة سكان المناطق العشوائية داخل المدن بنحو ٧,٢ في المائة، ممن يعاني معظمهم من عدم توفر خدمات الصرف الصحي.[٩٠]

وتتضمن التحديات التي يواجهها سكان المناطق العشوائية عدم القدرة على استخدام عقاراتهم غير المسجلة كضمان مالي، حيث أن عدم توفر المعلومات المساحية يطرح العديد من الإشكالات أمام الحكومات المحلية والتي لا يمكنها جمع الضرائب العقارية من سكان المناطق غير الرسمية، مما يحد من الموارد المتاحة لتغطية كل من النفقات التشغيلية وعمليات تطوير المجتمعات على حد سواء.

الصندوق ٩ : مرفق تطوير المناطق العشوائية في مصر

أسفرت معدلات النمو السكاني المرتفعة عن نشوء معدلات طلب على المساكن والتي تتجاوز نطاق قدرة كل من القطاعين العام والخاص على توفيرها من حيث السكن في الأراضي المخدومة والميسورة التكلفة لكل من الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر ذات الدخل المتوسط. علاوة على ذلك، ومنذ منتصف فترة الستينيات، فقد لوحظ الانتشار الواسع النطاق لكل من المناطق العشوائية غير المخدومة وتلك التي تتمتع بمستويات غير كافية من الخدمات، حيث نشأت تلك المناطق بشكل مخالف للقانون على الأراضي الزراعية الواقعة على أطراف المدن، وعلى الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة والتي تقع على طرف وادي النيل. كما شهدت الدولة خلال الفترة الواقعة ما بين الأعوام ١٩٧٦ و ١٩٩٤ خسارة نحو ٨ آلاف هكتاراً سنوياً من الأراضي الزراعية لأغراض النمو الحضري، حيث لم تتمكن من استعادة سوى ٤٨٠٠ هكتاراً من الأراضي الصحراوية سنوياً لاستخدامها للأغراض الزراعية باستخدام الموارد المائية المتاحة.

من جانب آخر، وضمن المساعي التي تنفذها الدولة على صعيد التمكن من إدارة التوسع الفوضوي للمناطق العشوائية؛ فقد التزمت الحكومة منذ عام ١٩٧٦ بتنفيذ استثمارات ضخمة لنقل عمليات التحضر إلى الأراضي الصحراوية، حيث تحولت مؤخراً لنظم التمويل التي تشترط توفر الأراضي، وذلك بغية التمكن من تغطية التكلفة العالية لعمليات تمديد الخدمات لكي تغطي المناطق الصحراوية، عدا عن استقطاب المطورين العاملين في القطاع الخاص للاستثمار في عمليات تطوير المواقع الصحراوية.

وفي عام ٢٠٠٩، عملت الحكومة المصرية على إنشاء مرفق متخصص لدعم عمليات تطوير المناطق العشوائية، والذي تتم إدارته من قبل مدير تنفيذي ومجلس إداري برئاسة وزير التنمية المحلية، والذي يضم في عضويته ممثلين عن ستة مؤسسات حكومية، وثلاث منظمات مدنية، وثلاثة خبراء مختصين. كما تم تمويل هذا المرفق بمنحة تأسيسية حكومية بلغت ٥٠٠ مليون جنيهاً مصرياً (أي ما يعادل ٨٧،٦ مليون دولاراً أمريكياً)، بالإضافة لتخصيص ميزانية إضافية بقيمة ٢٠٠ مليون جنيهاً. عدا عن ذلك، قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منحة أخرى بقيمة إجمالية تبلغ ١٠٠ مليون جنيهاً مصرياً (١٧،٥ مليون دولار).

وقد عمل المدير التنفيذي للمرفق على إعداد خطة عمل وطنية وتنفيذها، والتي تضمنت كلاً مما يلي:

- إعداد الخرائط التي تتضمن جميع المناطق العشوائية في البلاد للمرة الأولى، بالإضافة لتصنيف المناطق ووضع الأولويات اللازمة للبدء في التنفيذ، علاوة على ذلك، فإن تحديد أولويات المشاريع قد ساهم في جعل هذه العملية أكثر سهولة، وذلك في إطار تنفيذ تدخلات أولية والتي انعكست نتائجها على ٨٥٠ ألف نسمة من سكان المناطق العشوائية، بدلاً من انعكاسها على مجمل سكان تلك المناطق والبالغ ٢٠ مليون نسمة.
- تحديد المساعدات التقنية وعمليات بناء القدرات التي يتعين توفيرها للسلطات المحلية التي تعمل على تنفيذ المشاريع.
- الانضمام لشراكات مع مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص.
- جدولة المشاريع وفقاً للأولويات ومستوى جاهزية السلطات المحلية لإطلاق تلك المشاريع.
- استخدام التمويل القائم على توفر الأراضي لتوليد الدخل اللازم.

كما تم توجيه طلب للحكومة من أجل تخصيص الأراضي في المدن الجديدة بحيث يتسنى استخدامها كأصول لدى نشوء الحاجة لإعادة رسملة المشاريع، وذلك بغية تسريع وتيرة عمليات صرف التمويل اللازم، إضافة لذلك، وجه القائمون على المرفق كلاً من المطالب التالية:

١. توفير حوالي ٧٥ ألف وحدة سكنية مدعومة لإعادة إسكان سكان المناطق الحضرية في المناطق ذات الأولوية، وتحديداً:
   - الأسر التي تقطن في المناطق الخطرة من الناحية البيئية، والتي تشكل تهديداً على حياتهم.
   - الأسر التي تقطن في الأكواخ، وفي المباني غير السليمة من الناحية الهيكلية، والسكان القاطنين في المواقع الواقعة بالقرب من الأنشطة الضارة بالصحة (مكبات النفايات، والصناعات الضارة، وما إلى ذلك).

٢. استخدام عمليات التمويل القائمة على توفير الأراضي من أجل تنفيذ مشاريع إعادة الإسكان في نفس المواقع للأسر التي تعيش في المساكن التي تخلو من المتطلبات الصحية، والمباني المتداعية والمنشأة على الأراضي المملوكة للدولة.

وقد أطلق المرفق في المرحلة الأولى ما مجموعه ٢٥ مشروعاً رائداً بهدف اختبار مختلف المنهجيات القائمة في خمس مدن في صعيد مصر، وأربع مدن في الدلتا، وثلاث مدن أخرى تقع على امتداد قناة السويس. من جانب آخر، تم توفير المساعدة الفنية لمدينة الإسكندرية لتنفيذ عمليات الترقية والتطوير، والتي يتم توفيرها من مواردها الخاصة، بيد أن هذه المرحلة الأولى لا تتضمن تنفيذ أية مشاريع في منطقة القاهرة الكبرى.

وعلى صعيد متصل، وفي ظل الهدف المتمثل في تحقيق التنمية وإحراز خطوات متقدمة، فثمة اثنين من التحديات اللذان يوجهان مرفق تنمية المناطق العشوائية، وهما:

١. إيجاد إطار قانوني والذي يمكن من خلاله استيعاب مختلف المعاملات المعقدة واللازمة للحصول على التمويل مقابل توفر الأراضي لتنفيذ مشاريع التطوير.
٢. ضمان السداد من قبل السلطات المحلية المقترضة.[٩٠]

حيازة الأراضي، وحقوق الملكية والتمليك

تتميز دول المشرق العربي بالتاريخ المشترك فيما يتعلق بكل من مسائل حيازة الأراضي، وقوانين الملكية والمؤسسات المحلية. كما اتسمت نظم حيازة الأراضي خلال عهد الحكم العثماني بأسس قوية ضمن نظام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يعكس تطور الفقه الإسلامي على مدى أكثر من ١٥٠٠ عاماً. كما أن قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ قد نص على خمس فئات من حيازة الأراضي، حيث لا يزال ذلك يشكل أساساً لقوانين الأراضي الحديثة، بما في ذلك: الأراضي المملوكة بشكل خاص (أراضي الملك)، الأوقاف الدينية (أراضي الوقف) والتي تحتفظ بوضعها هذا على الدوام، والأراضي المشاع والمراعي (المشاع)، وأراضي الدولة (الأراضي الأميرية)، والأرض الميتة أو غير المزروعة (الموات).[٩١]

إن إجراءات تسجيل الأراضي المتبعة في العهد العثماني قد كانت تتضمن ختم المحكمة على وثيقة لإثبات ملكية الأراضي، أو نقل الملكية أو وجود الشهود (الحجة) من أجل التأكيد على عملية نقل الملكية. أما في العصور الحديثة، فقد لوحظ تفشي المظاهر البيروقراطية في عمليات تسجيل الأراضي، حيث تتطلب هذه العملية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تنفيذ ست خطوات تقريباً على مدى ٣٦ يوماً، وبتكلفة تقدر بنحو ٥،٧ في المائة من قيمة العقار – وتعد هذه العملية الثانية من حيث التكلفة الأكبر في العالم أجمع والتي تلي تكلفة العمليات التي يتم تنفيذها في منطقة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى.[٩٢]

إن صعوبة التوفيق بين الحزم التقليدية المعقدة لحقوق ملكية الأراضي والفئات المستحدثة، ورفض السلطات الاعتراف بعمليات التطوير المخالفة للوائح الخاصة والمعتمدة، والتعقيدات المتعددة ضمن إجراءات تسجيل الملكية قد أسفرت جميعها عن عدم تسجيل نسبة كبيرة من العقارات في منطقة المشرق العربي، حيث ينطبق ذلك على ٩٠ في المائة من إجمالي العقارات في مصر و ٣٨ في المائة من تلك الموجودة في سوريا.

وفي مصر، تنطوي إجراءات تسجيل الأراضي على عملية طويلة ومعقدة، والتي تنطوي على ٧١ إجراءاً بيروقرطياً على الأقل موزعة بين ٣١ مكتباً مختلفاً، الأمر الذي قد يستغرق ما بين ٦ و ١٤ عاماً لإتمامه.[٩٣] كما تم تحديد الرسوم المترتبة على هذه العمليات بنسبة ١٢ في المائة من مجمل القيمة العقارية، إلا أنه قد تم خفضها فيما بعد لكي تصبح ذات قيمة ثابتة والتي تبلغ ٢٠٠٠ جنيهاً مصرياً (أي ما يعادل ٣٥٠ دولاراً أمريكياً).[٩٤]

إلا أنه ثمة بديل عملي هنا والذي يتمثل في عملية نقل الملكية بنظام الحجة، حيث عمل المطورون في المناطق العشوائية على إعادة إحياء الإجراءات العثمانية التي كانت متبعة فيما مضى من أجل الحصول على حقوق ملكية الأراضي غير المستغلة من خلال تنفيذ التحسينات عليها وتطويرها. ويعتمد معظم أصحاب العقارات على نظام الحجة التقليدي، والذي يعد نظاماً موازياً للنظام الرسمي، حيث يتم عقد اتفاقيات الملكية في المحاكم المختصة. من جانب آخر، فإن الجهود المبذولة لتنظيم عمليات ملكية الأراضي

قد شكلت عنصراً أساسياً ضمن مشاريع ترقية المناطق العشوائية.

إن القوانين الخاصة بتقسيم الأراضي في **الأردن** والتي كانت متبعة في عهد الانتداب البريطاني، قد حددت المساحة الأدنى لأية قطعة أرض بما مجموعه ٢٥٠ متراً مربعاً، بيد أن معظم الأسر لم يكن بمقدورها تحمل تكاليفها. كما أن هذه المسألة قد ساهمت في تحديد قطع الأراضي بمساحة ٢٥٠ متراً مربعاً بحيث تكون مملوكة من قبل عدة أشخاص (المشاركة).[٩٥]

وضمن هذا الإطار، إتخذت دائرة الأراضي والمساحة خلال السنوات الأخيرة خطوة هامة لفرز تلك الأراضي وتسجيلها بسندات ملكية مستقلة، مما يتيح للمالكين استخدامها كضمان مقابل الحصول على الائتمان. علاوة على ذلك، وضمن الدراسة الأخيرة التي تم إعدادها من قبل مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري في عام ٢٠٠٠، تمت الإشارة إلى نظام الملكية المشتركة باعتباره أكثر أشكال ملكية الأراضي شيوعاً في أكثر من نصف المناطق العشوائية في مدينة عمان.[٩٦]

أما في **سوريا**، فيسعى القانون رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٨ إلى تأكيد الملكية، وتحديث سجلات مكلية العقارات، وإلغاء الملكية المشتركة، حيث يجري تنفيذ هذا القانون لأول مرة في مدينة حلب، ومن ثم في كل من مدينتي دمشق وحمص.

إن النزاع الناشئ في المنطقة قد ساهم أيضاً في ردع الجهود الرامية لحفظ سجلات الملكية وتحديثها، حيث أسفرت الحرب الأهلية في لبنان عن تدمير عدد من المؤسسات العامة، بما في ذلك دائرة التسجيل العقاري. وهنا، فإن إجراءات أتمتة المعلومات المساحية وتحديثها تشكل أولوية هامة ضمن الجهود التي تنفذها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية.[٩٧]

وفي العراق، تنطوي إجراءات تسجيل الأراضي والممتلكات على العديد من التعقيدات، فضلاً عن وجود العديد من المسائل الشائكة نتيجة هروب العديد من العراقيين في أعقاب عام ٢٠٠٣، بما في ذلك الإشغال غير الرسمي أو الحيازة غير القانونية لكل من المساكن والأراضي الخالية بوضع اليد، والنزاعات والمطالبات المتبادلة ما بين كل من العائدين والقاطنين بوضع اليد، وعدم وجود أي إطار قانوني محدد لتسوية المنازعات الناشئة على الأراضي والممتلكات.[٩٨]

الأراضي الحضرية والسياسات المالية

تساهم الحكومات في التأثير على السياسات الخاصة بالأراضي الحضرية، بما في ذلك على صعيد إدارة مستويات الطلب عبر السياسات المالية التي تحدد الضرائب المفروضة على العقارات، ومدى توفر أشكال الدعم والحوافز، ومستوى عرض الأراضي من خلال تقسيم المناطق وإنشاء مرافق البنية التحتية. كما أن الإنتشار الواسع للمناطق العشوائية يشكل نتيجة مباشرة لحالة عدم التوازن الحاصلة ما بين هذه المحركات الحضرية.

إن الملكية الحكومية للأراضي، وبخاصة في المناطق الرئيسية المحيطة بالمدن الحديثة، تعمل على الحد من مستويات المعروض منها مما يؤدي إلى حصول نقص في الأراضي المتوفرة، عدا عن نشوء عمليات المضاربة وارتفاع أسعار الأراضي.[٩٩] كما تشكلت إحدى الاستجابات الحكومية ضمن هذا السياق، والتي تمثلت في زيادة توفير قطع الأراضي المخدومة، أو توفير المساكن المدعومة للشرائح ذات الدخل المنخفض في بعض الأحيان. كما أعلنت كل من **مصر والأردن** عن مبادرات وأدوار عامة وواضحة في أسواق الأراضي الحضرية، بينما لوحظ الانفتاح المتزايد لسوق الإسكان في سوريا في أعقاب تطبيق السياسات الاشتراكية على مدى سنوات طوال.

تعرضت أسواق التأجير للعديد من التشوهات نتيجة الملكية العامة والرقابة على الأسعار، وبالرغم من ضرورة شمولية المساكن المستأجرة والمدعومة من قبل الحكومة على تكاليف الصيانة اللازمة، ولكن ذلك لا ينطبق على السكن العام في دول المشرق، حيث أصبحت تلك المساكن مرادفاً للمساكن المتهدمة. كما تتسم منطقة المشرق بنظام ضبط أسعار التأجير، سواء كان ذلك من خلال قيم إيجارية ثابتة ومحددة أو من خلال معدلات النمو المحددة لتلك القيم.

وفي مصر، تخضع نحو ٦٠ في المائة تقريباً من مجمل الوحدات السكنية المؤجرة لقانون الإيجار القديم، حيث تم تحديد معدل الإيجار بنسبة ١٨ في المائة من القيمة الحقيقية، مقابل ٨٠ في المائة وفقاً للقانون الجديد.[١٠٠] كما أن قيم إيجار الوحدات السكنية المنشأة قبل فترة الستينيات من القرن الماضي لم تشهد أية زيادة، حيث أن القيمة التي تدفعها الأسر الثرية التي تعيش في شقق مكونة من خمس أو ست غرف تقل عن تلك القيم التي تدفعها الأسر الفقيرة التي تستأجر غرفتين داخل أية منطقة عشوائية بنحو أربع أو خمس مرات. إضافة لذلك، فإن انخفاض قيم الإيجار، إلى جانب صعوبة إخلاء المستأجرين المتعنتين قد شكلت عوامل دفعت بالعديد من الملاك للإبقاء على عقاراتهم شاغرة، حيث انطبق ذلك على عدد تراوح ما بين ٨٠٠ ألف ومليون شقة سكنية في مدينة القاهرة في عام ١٩٩٦.[١٠١]

وفي لبنان، تخضع الشقق السكنية المنشأة قبل فترة التسعينيات للرقابة، ولكن تطبيق ذلك في سوريا قد أسفر عن تسجيل نحو ٥٠٠ ألف وحدة شاغرة في الوقت الحاضر.

إن الأنظمة المرتبطة بالضرائب العقارية قد دفعت الملاك أيضاً لعدم تسجيل عقاراتهم، حيث أن ذلك لا يعزى فقط لتجنب رسوم التسجيل المرتفعة أساساً، بل لتجنب الضرائب السنوية المتعددة والتي يتم تحديدها على أساس قيمة العقار أيضاً. كما أن التحدي المتمثل في فرض الضرائب على العقارات غير المسجلة، وسجلات الملكية التي عفا عليها الزمن، وعمليات التخمين القديمة لقيم العقارات، ومركزية نظم تحصيل الضرائب، قد ساهمت جميعها في الحد من قدرة الحكومات في المنطقة على جمع الضرائب، مما أدى بالتالي إلى محدودية توفير الخدمات العامة.

شهدت المناطق العشوائية في مصر توسعاً على مساحة تبلغ ٤٠٠ ألف هكتاراً من الأراضي الزراعية شبه الحضرية على مدى السنوات الخمس وعشرين الماضية، ومنذ عام ٢٠٠٧، بلغ عدد الوحدات السكنية غير الرسمية نحو ٨,٥ مليوناً في مصر، بما في ذلك ٥٥ في المائة والتي تم إنشاؤها على الأراضي الزراعية، في حين تقع ٣٨ في المائة منها خارج نطاق الحدود الإدارية، و٧ في المائة على الأراضي المملوكة للحكومة داخل الحدود البلدية.[١٠٢] أما في منطقة القاهرة الكبرى، فثمة ٦٢ في المائة من الأسر التي تقطن في مناطق عشوائية، بما في ذلك ٨١ في المائة منها والتي استقرت في أراض ذات ملكية خاصة، و ١٠ في المائة والتي استقرت في أراضٍ صحراوية مملوكة للحكومة، في حين استقرت النسبة المتبقية في أراضٍ زراعية مملوكة للحكومة.[١٠٣]

وفي فترة السبعينيات، بدأت الحكومة بتنفيذ عدة جهود للحد من التطور والنمو على الأراضي الزراعية، حيث بدأت في التشجيع على إنشاء مدن جديدة في المناطق الصحراوية، كما نجحت الحكومة في استقطاب المستثمرين من القطاع الخاص، وذلك في ظل الزيادة السنوية في أسعار الأراضي بنسبة الضعف سنوياً، بالإضافة للنمو الحاصل في حجم الاستثمارات التنموية من ١٥ مليون جنيهاً مصرياً (٢,٦ مليون دولاراً) في عام ٢٠٠٥ إلى ٣ مليارات جنيهاً (٥٢٦ مليون دولاراً) في عام ٢٠٠٩.[١٠٤] علاوة على ذلك، فقد أصبحت تلك المناطق مستقراً للشرائح ذات الدخل المتوسط، حيث ساهمت جودة العمران وعمليات التخطيط، إلى جانب بعدها عن وسط مدينة القاهرة، في الحيلولة دون التمتع بمزايا التنوع الاجتماعي والاقتصادي.[١٠٥] كما كانت معظم الاستثمارات عرضة لعمليات المضاربة، فضلاً عن الأهداف التجارية لها، مما أدى لبقاء العقارات شاغرة، وذلك مثلما تمت ملاحظته في حالة مدينة ٦ أكتوبر.

يهدف المشروع الوطني للإسكان إلى تطوير ٥٠٠ ألف وحدة سكنية ميسورة التكلفة، حيث ساهمت هذه المبادرة في تعزيز مستوى غير مسبوق من دعم القطاع الخاص، وذلك في ظل مشاركة ١٢٦ شركة عقارية خاصة في إنشاء ٩٥ ألف وحدة سكنية، بينما عمل مشترو الوحدات السكنية الفردية على إنشاء ١٠٠ ألف وحدة أخرى.[١٠٦] من جانب آخر، فتبلغ تكلفة المنزل في المتوسط نحو ٥٠ ألف جنيهاً مصرياً (٨٦٠٠ دولاراً أمريكياً)، بما في ذلك ٣٠ في المائة يتم تقديمها على شكل دعم حكومي، بينما يقوم المشتري بدفع القيمة المتبقية على أقساط شهرية تبلغ قيمة كل منها ١٦٠ جنيهاً (٢٨ دولاراً) لمدة ٢٠ عاماً وبنسبة فائدة تبلغ ٧,٥ في المائة.

علاوة على ذلك، تقدم الحكومة دعماً بقيمة ١٣ ألف جنيهاً عن كل وحدة سكنية لتغطية تكاليف خدمات البنية التحتية والخدمات العامة.

بلغ معدل الكثافة السكانية في المناطق العشوائية في منطقة القاهرة الكبرى نحو ٦٢ في المائة. © ديفيد ايفرز، مرخصة بموجب أحد إتفاقيات الترخيص البسيطة التي وضعت نصوصها منظمة "كرياتف كومونز".

ودعماً آخر لتكاليف الإنشاء بقيمة ٨ آلاف جنيهاً، إلى جانب الدعم المقدم للمطورين أو للحكومات المحلية بقيمة تبلغ ١٥ ألف جنيهاً كحد أقصى. أما فيما يتعلق بأشكال الدعم غير المباشر لكل وحدة سكنية، فإنها تتضمن توفير الأراضي بأسعار أقل من أسعار السوق، والتي تبلغ نحو ١٢,٥٠٠ ألف جنيهاً، إضافة لتوفير أسعار فائدة تقل عن تلك المحددة في سوق الرهن العقاري والتي تعادل ٥٧٠٠ جنيهاً، عدا عن الدعم الحكومي لقروض البناء بما يعادل ١٧ ألف جنيهاً مصرياً.

بلغ مجموع أشكال الدعم المباشر وغير المباشر ما يقارب ٦,٧ مليار جنيهاً لجميع الوحدات السكنية أو ما يعادل ٠,٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في مصر لعام ٢٠٠٧. إلا أنه وعلى الرغم من جميع أشكال الدعم هذه، ولكن الشريحة السكانية المستهدفة والتي يقل دخلها الشهري عن ١٤٠ جنيهاً (١٠٧ دولاراً) تعد فقيرة للغاية لكي تتمكن من تحمل تكاليف الرهن العقاري، الأمر الذي يطرح ضرورة توفير المزيد من الدعم لتلك الأسر وتغيير الشريحة المستهدفة لأخرى ذات مستويات دخل أعلى.

شرعت مصر في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الضريبية الهامة في عام ٢٠٠٨، والتي تضمنت إصدار قانون جديد خاص بالضرائب العقارية والذي يقضي بخفضها من ٦٠ في المائة إلى ١٠ في المائة من "القيمة الإيجارية" المحتسبة، حيث ساهم ذلك في تشجيع عمليات التسجيل العقاري وبالتالي خلق قاعدة ضريبية وأسواق عقارية أوسع نطاقاً، من ناحية ثانية، ووفقاً لمصلحة الضرائب العامة، فإن التاثير الأكبر لهذا القانون سوف ينعكس على العقارات الأغلى ثمناً في الدولة والبالغة نسبتها ١٠ في المائة، مقابل إعفاء العقارات الأخرى التي تقل قيمتها عن ٤٥٠ ألف جنيهاً (٧٧ ألف دولاراً أمريكياً). إلا أن كيفية تخمين قيمة تلك العقارات سوف تشكل أحد العناصر الأساسية والهامة ضمن عملية الإصلاح الضريبي هذه، وذلك في ظل ما يمنحه هذا القانون للمالكين من حق في تقديم الطعون المرتبطة بعمليات التخمين في غضون ٦٠ يوماً، حيث توجد نسبة من العقارات والتي تخضع لإعادة التخمين كل خمسة أعوام، إلا أن ملامح تأثير هذا القانون على عمليات التسجيل العقاري لا تزال غير واضحة بالكامل.

الأردن. لقد تركز الدور الحكومي في أسواق الأراضي الحضرية على إنشاء مرافق البنية التحتية وتجديد الأحياء المتدهورة، وتتضمن أبرز مشاريع البنية التحتية في الدولة كلاً من مشروعي طريق عمان الدائري الأول والطريق الدائري الخارجي والذي يجري تنفيذه في الوقت الحاضر

بهدف التخفيف من مستويات الازدحام داخل المدينة وفتح مناطق جديدة للتطوير والتنمية.

وفي إطار برنامج الإنتاجية الاجتماعية، عملت الحكومة على ترقية ٣٨ موقعاً منذ عام ١٩٨٠، حيث تضمنت هذه البرامج تطبيق ثلاثة أساليب مختلفة ضمن إطار ترقية الأحياء المتدهورة، بما في ذلك الأسلوب الشمولي، وهو عبارة عن نهج لامركزي تم من خلاله توفير سندات الملكية وتغطية كاملة لخدمات البنية التحتية لما مجموعه ٢٣ ألف نسمة في كل من مدينتي عمان والعقبة، ونهج الشراكة الكاملة، والذي ساهم في منح حق الحيازة الآمنة للأراضي لما مجموعه ١٣٥٠ أسرة ضمن مناطق مخدومة بالكامل في مدينة العقبة، ونهج مجتمعي آخر والذي ساهم في توفير مرافق البنية التحتية لما مجموعه ٢٩٠ ألف نسمة من سكان المناطق العشوائية ومخيمات اللاجئين، إلا أن هذا النهج لم يتضمن توفير حق الحيازة الآمنة.[١٠٧]

شكلت عوائد الأردن من الضرائب العقارية في عام ٢٠٠١ ما يعادل ٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، والتي يمكن مقارنتها بالمعدل الذي تم تسجيله في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية، ولكن نسبة التحصيل في البلاد لم تتجاوز ما نسبته ٥٠ و ٦٠ في المائة فقط من مجمل العوائد. عدا عن ذلك، وفي إطار أحد المشاريع التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، فقد عملت وزارة المالية على اعتماد قانون ضريبي جديد، والذي تم من خلاله دمج مختلف الضرائب المفروضة على الأراضي، والمباني، والتعليم، وخدمات الصرف الصحي ضمن ضريبة واحدة والبالغة ١٠ في المائة والمفروضة على ٨٠ في المائة من الدخل الإيجاري المحتسب والإعفاءات المخفضة.

كما تضمن هذا المشروع إنشاء نظام جديد للمعلومات الضريبية ونظام تدريبي آخر لموظفي البلديات، مما أسفر عن تسجيل زيادة في العوائد الضريبية التي كانت راكدة فيما مضى خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، حيث بلغت هذه الزيادة ١٤ في المائة في كل من محافظة إربد الكبرى، والرصيفة، و ٧ في المائة في محافظة المفرق الكبرى.[١٠٨] أما في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، أعلنت الحكومة عن مبادرة تقضي بإعفاء العقارات المسجلة من الضرائب لأول ١٢٠ متراً مربعاً في الشقق الصغيرة التي تقل مساحتها عن ١٥٠ متراً مربعاً، حيث ساهم ذلك في توفير ما يقدر بأربع آلاف دينار أردني (٥٦٠٠ دولاراً أمريكياً) على المالكين من أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة عن كل وحدة سكنية.

لبنان. لم تتمكن الدولة من تنفيذ أية قوانين وطنية في مجال التخطيط، عدا عن عدم قدرتها على توفير عنصر الوضوح فيما يتعلق بعمليات التخطيط الشمولي المستقبلية، وذلك في ظل الضعف الذي تعاني منه الحكومات الوطنية والنزاعات المستمرة على مدى فترات زمنية طويلة نسبياً. كما تعتمد عمليات التطوير، بما في ذلك مختلف المبادرات السكنية، على القطاع الخاص الذي يعمل على تنفيذها، بينما تركز المبادرات الحكومية على تطوير مرافق البنية التحتية في المدن. كما عملت الحكومة في عام ٢٠٠٥ على إعداد مخطط عمراني شمولي جديد على المستوى الوطني، والذي ساهم في طرح إستراتيجية جديدة لدمج عمليات التنمية الوطنية من خلال تحسين الروابط ما بين مناطق الأرياف والمدن.

شرعت دائرة الأراضي والمساحة في لبنان والتابعة لوزارة المالية في تنفيذ إصلاحات جديدة على صعيد عمليات إدارة العوائد والإدارة المالية، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج تحديث وأتمتة السجل العقاري، كما تم إطلاق هذا المشروع ضمن مدينة بيروت في عام ٢٠٠٢، والذي يتضمن ما مجموعه ١٢٠ سنداً للأراضي، حيث يتيح هذا النظام لجميع السكان طلب شهادات ومعلومات عن ملكية العقارات والتي يتم توفيرها مباشرة في معظم الأحيان، وذلك بفضل الدعم المقدم من قبل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فترة التسعينيات.[١٠٩] من ناحية أخرى، شكلت العوائد الضريبية على العقارات في لبنان ما نسبته ١,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام ٢٠٠٩،[١١٠] وذلك مقارنة بنسبة ١,١ في المائة في عام ٢٠٠٣.

وبصورة عامة، تشكل المعاملات العقارية نسبة تتراوح ما بين ١٣ و ١٥ في المائة من مجمل الموازنة العامة للدولة، في حين تشكل عمليات التسجيل العقاري ما نسبته ٧٧ في المائة من مجمل العوائد الضريبية، و١٢ في المائة من العقارات المنشأة، في حين تتأتى النسبة المتبقية من عمليات نقل الميراث وغيرها من الرسوم.[١١١] بيد أن الاعتماد الكبير على ضريبة التسجيل العقاري والبالغة ٥ في المائة من قيمة الإيجار المحتسبة قد ساهمت في تراجع أصحاب العقارات الأصغر حجماً عن تسجيل عقاراتهم.

وبالإضافة لعمليات جمع الضرائب، تتولى الحكومات البلدية أيضاً مهمة إدارة الضريبة المفروضة على الممتلكات، وقد شكلت المدفوعات المتأتية من قبل الفئات ضمن الشريحة الخمسية الأعلى دخلاً ما نسبته ٧٤ في المائة من مجمل الضرائب العقارية التي تفرضها البلديات، حيث تتكون معظمها من عقارات تجارية وصناعية.

سوريا. لقد كانت عمليات التخطيط المركزي ذات أثر هام على كل من عمليات التنمية الحضرية والإنتاج السكني، والذي لم يكن إيجابياً على الدوام. كما عملت الحكومة السورية في عام ١٩٧٩ على استغلال مساحة واسعة من الأراضي غير المطورة والتي تحيط بمدينة دمشق من أجل إنشاء المساكن الاجتماعية، وذلك وفقاً للقانون رقم ٦٠، بيد أن التعويضات التي تم تقديمها للمالكين قد كانت محدودة للغاية، عدا عن مساهمتها في تجميد عمليات التطوير الحضري الأوسع نطاقاً.

وفي عشية سن هذا القانون، سارع أصحاب الأراضي في تقسيم أراضيهم وبيعها بالسعر المتعارف عليه في السوق. من جانب آخر، فقد لوحظ نشوء نحو ثلثي المناطق العشوائية على الأراضي الخاصة من خلال تقسيمات فرعية غير مصرح بها منذ سريان هذا القانون.

عدا عن ذلك، ونظراً للقيود المفروضة على قطاع الأراضي، فعادة ما تسجل المناطق العشوائية معدلات سكانية عالية، وبمعدل ٤٠٠ نسمة تقريباً في الهكتار الواحد (والتي يمكن أن تصل في ذروتها إلى ٨٠٠ نسمة في الهكتار الواحد أيضاً)، مقابل ٢٦٦ نسمة في الهكتار الواحد في المناطق الرسمية والمنظمة.[١١٢] كما لوحظ نمو تلك المناطق العشوائية بنسبة تتراوح ما بين ٤٠ و ٥٠ في المائة سنوياً في مدينة دمشق، بينما تشهد مدينة حلب إنشاء ١٦٠ وحدة سكنية عشوائية جديدة أسبوعياً.[١١٣]

تشهد سوريا في الوقت الحاضر فترة من الإصلاحات الهيكلية والسوقية المكثفة، حيث تضمنت الخطة الخمسية العاشرة تفويض الصلاحيات للحكومات البلدية، إضافة لذلك، ومن خلال برنامج تحديث الإدارة البلدية والممول من قبل الاتحاد الأوروبي، فقد لوحظ تمكن الحكومات المحلية في كل من دمشق، وحلب، وحمص، واللاذقية، وطرطوس، ودير الزور من تحسين قدراتها على صعيد إعداد الخطط اللازمة لأشكال التطوير والتنمية وتنفيذها.

وفي ظل تشكيل لجنة جديدة للتخطيط الإقليمي، فسوف تعمل سوريا على إعداد إستراتيجية تنموية جديدة على المستوى الوطني، كما عملت الدولة في عام ٢٠٠٨ على سن قانون التطوير العقاري، والذي تهدف بموجبه إلى تعزيز الاستثمارات الخاصة من خلال الحد من القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية، كما ينص هذا القانون على تقسيم الدولة ضمن ثلاث مناطق تمتلك كل منها الحد الأدنى من المعايير الاستثمارية بهدف تطوير المدن الجديدة، وإنشاء مشاريع الإسكان المتكاملة في مناطق الضواحي، وتوفير المساكن للشرائح الفقيرة.

يشكل العائد التأجيري الأساس لاحتساب معدلات الضريبة العقارية في معظم دول المشرق العربي، حيث تفرض كل من سوريا ولبنان رسوماً مرتفعة للغاية على عمليات بيع أو امتلاك العقارات بالتوريث، والتي تبلغ ١٠ في المائة من قيمتها الإجمالية وفقاً لتقديرات وزارة المالية، بيد أن ارتفاع التكاليف المترتبة على عمليات التسجيل العقاري مقابل عدم كفاية المساكن المتوفرة للشرائح ذات الدخل المنخفض قد تتعارض مع قانون آخر صدر في عام ٢٠٠٨، والذي ينص على فرض عقوبة بالسجن وغرامات كبيرة لدى بناء وحدات سكنية بطريقة مخالفة للقانون.

وقد لوحظ أيضاً افتقار معظم هذه الدول للقوانين الخاصة بفرض الضرائب على الأراضي الشاغرة، وهي أداة شائعة للتخفيف من حدة عمليات المضاربة. ومن ضمن مختلف دول المشرق، تعد العراق الدولة الوحيدة التي تمتلك قانوناً ضريبياً خاصاً بالأراضي الشاغرة، والذي يعود تاريخه إلى عام ١٩٦٢ ولا يزال سارياً حتى الوقت الحاضر، حيث تفرض الدولة ضريبة بنسبة ١٠ في المائة على قيمة العقارات المنشأة بالإضافة لضريبة أخرى بنسبة ٢ في المائة على الأراضي الشاغرة بموجب هذا القانون.

مدينة طرابلس، لبنان. لقد أدت أشكال الصراع الطويلة الأمد لترك مبادرات الإسكان للقطاع الخاص. © أولغا كولوس / ستار ستوك

التمويل العقاري وأسواق الرهن العقاري

تفتقر أسواق الرهن العقاري في دول المشرق العربي لأي شكل من أشكال التطور، وذلك في ضوء توليدها لنسبة لا تتجاوز ١١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. كما تعد المصارف الحكومية والتي توفر قروضاً ذات سقف متدن نسبياً المصدر الوحيد للقروض العقارية القصيرة الأمد، والتي تتسم بأسعار فائدة مرتفعة أيضاً.

وقد أسفر ذلك عن اقتصار منافع هذه الخدمات التمويلية على كل من الأسر ذات الدخل المتوسط ونظيرتها في الشريحة الأعلى، حيث يعمل معظم الأفراد على شراء العقارات نقداً من خلال الادخارات، أو الاقتراض من الأهل والأصدقاء، وعبر اللجوء إلى أسواق الإقراض غير الرسمية، والتحويلات المالية ومن خلال بيع الممتلكات الشخصية. وتعمل ٦٠ في المائة من الأسر في مصر على سبيل المثال على شراء مساكنها نقداً.

شرعت العديد من الدول، بما في ذلك العراق، في إعداد سياسات جديدة خاصة بالإقراض العقاري، حيث أن درجة دعم هذه السياسات لتحول المطورين نحو إنشاء المساكن التي تستهدف كلاً من الأسر ذات الدخل المتوسط والدخل المتوسط الأعلى تعد في غاية الأهمية من أجل إضفاء الطابع الرسمي على السوق العقاري.

أصبحت الأردن منذ عام ١٩٩٦ أول دولة في المنطقة تعمل على إنشاء سوق ثانوي للرهن العقاري من خلال الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، حيث باتت تمتلك أكثر الأسواق تطوراً في منطقة المشرق، والذي شكل ما يزيد عن ١١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. أما في لبنان، فإن سوق الرهن العقاري عادة ما يخدم المطورين، حيث سجل نسبة نمو بمقدار ٦ في المائة خلال السنوات الأخيرة، عدا عن تسجيله لقروض غير مسددة والتي بلغت ضعف تلك المسجلة في مصر.[١١٤] من جانب آخر، وخلافاً لما هو الحال في كل من مصر أو الأردن، حيث يحظر على المطورين بيع العقارات قبل تنفيذ مرحلة البناء، فإن عمليات البيع المسبق تمثل أحد أهم أشكال التمويل بالنسبة للمطورين، حيث تقوم الأسر بدفع دفعة مقدماً ومن ثم سداد الأقساط المتبقية حتى الانتهاء من بناء المساكن.

وفي سوريا، لوحظت هيمنة المصرف العقاري السوري على سوق العقار على مدى العقود القليلة الماضية، حيث تشكل القروض العقارية ما نسبته ٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. عدا عن ذلك، فيبلغ مجموع القروض السنوية الممنوحة من المصرف نحو ١٠ آلاف قرض فقط، وبقيمة قصوى لا تتجاوز ٢٥ ألف دولار أمريكي، حيث أن هذه القيمة تعد غير كافية لشراء منزل في معظم المدن السورية،[١١٥] مما يضطر الأسر ذات الدخل الأدنى للجوء إلى السوق غير الرسمية حيث يمكن أن ترتفع أسعار الفائدة لكي تتجاوز ٣٠ في المائة.[١١٦] من جانب آخر، فقد نشأ مصرف متوسط الحجم، حيث تم تطوير منتج جديد للتمويل العقاري والذي يمكن أن يساهم في تقليل المدفوعات إلى ٢٠ في المائة مقارنة مع ٣٥ في المائة سابقاً، بالإضافة لتمديد فترة السداد لكي تصل إلى ١٧ عاماً، عدا عن تحديد نسبة فائدة تبلغ ٩ في المائة على القروض التي لا تقل قيمتها عن ١٦٣٠٠ دولاراً أمريكياً.[١١٧]

عملت مصر على إنشاء أسواق الرهن العقاري في عام ٢٠٠١، ولكن الأشكال البيروقراطية المعقدة والقواعد المتحفظة على منح القروض قد حالت دون تطور هذا السوق، حيث تضمنت الاشتراطات المفروضة ضرورة عدم تجاوز قيمة الإقراض لما نسبته ٢٥ في المائة من الدفعة الأولى، وبأسعار فائدة بلغت نسبتها ١٢ في المائة، في حين لم تتجاوز فترة السداد ما مجموعه ١٢ عاماً. كما يخدم هذا السوق في الوقت الحاضر ما مجموعه ٧٥ ألف عميلاً، عدا عن تشكيله لنحو ٠,٤ في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي.[١١٨]

توجد العديد من مصادر التمويل العقاري الأخرى أيضاً، بما في ذلك من خلال كل من:

- بنك الإسكان والتنمية للشرائح ذات الدخل المتوسط والدخل المتوسط الأعلى، حيث تكون نسبة الفائدة أقل من البنوك التجارية.
- صندوق مشاريع الإسكان المخصصة للموظفين الحكوميين، والذي يمنح الدعم السكني للموظفين المدنيين على هيئة منح مدروسة ومحددة.
- القروض المدعومة حكومياً والتي تصل فترة سدادها إلى ٤٠ عاماً، وبنسبة فائدة تتراوح ما بين ٥ و ٦ في المائة من خلال الجمعيات التعاونية، وعادة ما يتم منح هذه القروض للوحدات السكنية التي تقدر قيمتها بنحو ١٥ ألف جنيهاً مصرياً (٢٦٠٠ دولاراً).

تم اعتماد قانون جديد للتمويل العقاري في عام ٢٠١٠ والذي يهدف إلى زيادة مستويات كفاءة وشفافية نظام الإقراض، بالإضافة لإتاحته لآلية دمج مؤسسات التمويل العقاري شريطة استصدار الموافقة الحكومية على ذلك، وإمكانية إخلاء المقترضين المتعثرين في السداد بعد ستة أو سبعة أشهر. وفي حال نجاح هذا القانون، فمن المرجح أن يتضاعف عدد المستفيدين منه بحلول عام ٢٠١٢.

توجد العديد من المشاريع التي تهدف إلى تعزيز الأسواق العقارية إلى جانب تعزيز فرص وصول الشرائح الفقيرة وذات الدخل المنخفض إلى تلك الأسواق. ففي عام ٢٠٠٨، أطلق الملك عبد الله الثاني مبادرة ملكية بقيمة إجمالية تبلغ ٧ مليارات دينار أردني (٩,٨ مليار دولار) - والمعروفة بمبادرة سكن كريم لعيش كريم - والتي تهدف لإنشاء ١٠٠ ألف وحدة سكنية على مدى خمسة أعوام. كما سيساهم هذا البرنامج في إنشاء الشقق السكنية الميسورة التكلفة لمنفعة الشرائح التي يقل دخلها الشهري عن ١٤٠٠ دولاراً أمريكياً، بالإضافة لمساعدة المنتفعين في الحصول على أرضٍ مجانية ومنحة بقيمة ٧ آلاف دولار أمريكي لإنشاء مساكنهم الخاصة، إلى جانب مساعدتهم على شراء المساكن المنشأة أو توفير القروض العقارية لمن يملكون الأرض ولكنهم لا يزالون بحاجة للتمويل من أجل إنشاء مساكنهم. علاوة على ذلك، فقد قدمت شركة تطوير الاستثمارات والعقارات الأمريكية منحة بقيمة ٢٥٠ مليون دولاراً أمريكياً، والتي سيتم توفيرها ضمن هذه المبادرة بهدف توفير القروض العقارية بقيمة ٢٨ ألف دولار أمريكي لكل قرض يتم سدادها على فترة زمنية تصل إلى ٢٥ عاماً، وتتميز هذه المبادرة بعدم الحاجة لتوفير دفعة أولى، بينما تشترط عدم تجاوز الدفعات الشهرية لما نسبته الثلث من مجمل الدخل المتأتي للمقترض.

وبالمثل، عملت مجموعة من المؤسسات المالية الدولية والفلسطينية في عام ٢٠١٠ على توفير منحة تمويلية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي من أجل إنشاء مؤسسة للتمويل العقاري في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتوفير القروض العقارية التي يتم سدادها على مدة تصل إلى ٢٥ عاماً. كما يعمل هذا البرنامج بالتعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وضمن إطار من التنسيق على صعيد الخطط الرامية لإيجاد مجتمعات جديدة تتكون من الشرائح العاملة والشرائح المتوسطة الدخل.[١١٩]

يشهد قطاع التمويل الأصغر في منطقة المشرق العربي نمواً متزايداً، بيد أنه عادة ما يصب تركيزه على تمويل المشاريع الصغيرة بدلاً من تمويل المساكن. ومنذ عام ٢٠٠٤، بلغ عدد القروض الصغيرة في الدول العربية ما مجموعه ٧٠٠ ألف قرض، بما في ذلك ٢٥٦ ألف قرض في مصر. أما فيما يتعلق بقطاع التمويل الأصغر في سوريا؛ فيعد هذا القطاع الأصغر والأحدث نشوءاً في المنطقة بأكملها، وقد لوحظ توجه الحكومة لتنفيذ العديد من الخطوات الرامية لتعزيز هذا القطاع، بما في ذلك من خلال إصدار المرسوم رقم ١٥ لعام ٢٠٠٧ والخاص بالتمويل الأصغر، والذي يعد الأول من نوعه في العالم العربي، حيث يتسنى لمجلس النقد المركزي بموجب هذا المرسوم منح التراخيص اللازمة لإنشاء المؤسسات المصرفية المتخصصة بالتمويل الاجتماعي من أجل توفير القروض الصغيرة للشرائح الفقيرة بأسعار فائدة لا تتجاوز ٩ في المائة كحد أقصى.

وقد كانت شبكة "الآغا خان" للتنمية أول جهة تحصل على الترخيص اللازم، حيث تشكل هذه الشبكة المصدر الوحيد والأكبر لبرامج تمويل القروض الصغيرة في البلاد، بما في ذلك القروض السكنية. عدا عن ذلك، وفي ظل الصلة الوثيقة ما بين عمليات الإسكان والأنشطة الإنتاجية بين الأسر ذات الدخل المنخفض – بحيث يتم توجيه مختلف العوائد المتأتية من الأنشطة التجارية نحو إنشاء المساكن أو تطوير القائم منها، والتي عادة ما تتضاعف بقدر التوسع الحاصل في ورش العمل أو المتاجر - فثمة حاجة لتنفيذ المزيد من الجهود لإيجاد منتجات جديدة للتمويل الأصغر لأغراض الإسكان في دول المشرق.

النقل الحضري

إن الوتيرة المتسارعة لعمليات النمو الحضري في دول المشرق قد فاقت قدرة القطاع العام على توفير خدمات النقل الجماعي اللازمة، وذلك في ظل عدم تماشي تصميم المراكز التاريخية للعديد من المدن الكبرى في المنطقة وإمكانية إستيعاب حركة مرور المركبات، بما في ذلك كل من مدن حلب، والقاهرة، ودمشق، وغزة، ومادبا. أما في مدينة الكرك الأردنية، فإن شبكة الطرق المنشأة في المدينة القديمة لا يمكن أن تستوعب أكثر من خط سير واحد، الأمر الذي يساهم في خلق أنماط دوران صعبة والتي تؤدي إلى تفاقم معدلات الازدحام والتلوث.

يبرز هنا أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة، والذي يتمثل في تشجيع استخدام مرافق النقل العام والحد من الآثار البيئية والصحية المترتبة على استخدام المركبات الخاصة. إلا أن هنالك بعض الحالات حيث يمكن أن تساهم إجراءات إعادة تنظيم عمليات الدوران في الطرق وإنشاء مواقف المركبات الكافية لإيجاد أقصى قدر ممكن من الممرات الجانبية في التخفيف من حدة الازدحام، عدا عن ذلك، فإن تطوير قطاع النقل العام وإنشاء ممرات الراجلين يمكن أن يساهم أيضاً في الحد من مستوى استخدام المركبات الخاصة. كما توجد إستراتيجية أخرى ضمن هذا السياق، والتي تتمثل في إدخال مرافق البنية التحتية للطرق: حيث تعمل كل من مدينتي عمان والقاهرة على إنشاء الطرق الدائرية للتخفيف من ازدحام الطرق وإفساح المجال لنشوء عمليات التنمية في مناطق الضواحي.

تمتد شبكة الطرق في منطقة الضفة الغربية على مساحة ١٦٦١ كليومتراً، بيد أنه وبالرغم من تمكن الإسرائيليين من استخدام هذه الطرق بحرية تامة، إلا أنه يتعين على الفلسطينيين المرور بنحو ٨٥ نقطة تفتيش، بالإضافة للممرور بما مجموعه ٤٦٠ حاجزاً، عدا عن اشتراط إصدار التصاريح الخاصة بالمركبات الفلسطينية.[١٢٠] كما ساهم هذا الأمر في تشجيع الفلسطينيين على استخدام الطرق الثانوية بدلاً من تلك الطرق، مما أسفر عن نشوء شبكة طرق ثنائية، إحداهما مخصصة للإسرائيليين والأخرى مخصصة للفلسطينيين.[١٢١]

إن القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل قد كانت ذات أثر بالغ على الاقتصاد الفلسطيني، عدا عن تأثيرها على إمكانية وصول السكان إلى كل من المرافق التعليمية والصحية. علاوة على ذلك، تم تصميم الطرق المنشأة حديثاً على نحو يحول دون نمو المدن الفلسطينية والربط فيما بينها.[١٢٢]

إن معدل ملكية المركبات لكل ألف نسمة قد بات يشهد وتيرة متسارعة من النمو، والتي تفوق معدلات إنشاء الطرق الجديدة وتطويرها، حتى وإن كانت تلك المعدلات لا تزال أقل من المتوسط العالمي باستثناء لبنان. والتي سجلت أعلى معدل لملكية المركبات، والذي بلغ ما مجموعه ٢٩١ مركبة لكل ألف نسمة، مقابل ١٣٧ مركبة في الأردن، و ٥٢ مركبة في سوريا، و ١٦ مركبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[١٢٣] عدا عن ذلك، سجلت كل من الأردن ومصر معدلات متزايدة لاقتناء المركبات (بنسبة ٥,٧ و ٢,٨ في المائة سنوياً في كل منهما على التوالي). كما تم تسجيل زيادة في عدد المركبات لكل كيلومتر من الطريق من ٧٢ مركبة إلى ١٠١ مركبة في الأردن، ومن ١٩ إلى ٢٦ مركبة في سوريا خلال الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧. بيد أن هذه المعدلات الوطنية تساهم في إخفاء الواقع المتمثل في تركز معظم المركبات ضمن بضعة مدن رئيسية، والتي بلغ معدل تركزها في مدينة عمان ٧٧,٥ في المائة،[١٢٤] بينما سجلت دمشق نسبة الثلث من مجمل المركبات في سوريا.[١٢٥]

يستهلك قطاع النقل نسبة تتراوح ما بين ١٦ و ٣٣ في المائة من مجموع الطاقة في معظم دول المشرق، بينما سجلت الأراضي الفلسطينية المحتلة نسبة تزيد عن ٥٠ في المائة من مجموع الطاقة المستهلكة، وذلك في ظل اعتماد معظم مصادر الوقود على مشتقات البنزين أو الديزل. كما أن الزيادة الحاصلة في أعداد المركبات التي تعمل بالوقود يمكن أن تعزى إلى حد ما لتكافؤ سعر البنزين مع سعر مشتقات الوقود الأخرى أو لتسجيله أسعار أدنى منها. من جانب آخر فإن

أشكال الإزدحام الناشئة في أحد الشوارع الضيقة في مدينة طرابلس، لبنان. سجلت لبنان أعلى معدل لملكية المركبات في المنطقة. © جويل كاريليت / آي ستوك فوتو

نسبة الانبعاثات الناشئة عن المركبات التي تعمل بالديزل في جميع دول المشرق قد شكلت نسبة تتراوح ما بين ٣٠ و ٥٠ ضعفاً من ملوثات الهواء كالبنزين.[١٢٦]

وفي الأردن، تشير التقديرات إلى مساهمة قطاع النقل بنسبة تتراوح ما بين ٥٠ و ٩٠ في المائة من مجمل الانبعاثات الملوثة للهواء.[١٢٧] كما لوحظ الاعتماد الكبير على الديزل في وسائط النقل العام، حيث تستهلك في سوريا ما نسبته ٣٨ في المائة من مجمل وقود الديزل. بيد أن التأثير الناجم عن انبعاثات المركبات ينعكس على كل من نوعية البيئة الحضرية والصحة العامة، فضلاً عن تكاليف الطاقة المترتبة على المدى الطويل، إلى جانب تأثير تلك الانبعاثات على تغير المناخ.

النقل الجماعي

لطالما أغفلت دول المشرق فكرة الإستثمار في قطاع النقل العام، الأمر الذي يمكن أن يعزى إلى حد ما لوفرة مصادر الوقود بأسعار زهيدة، إضافة للدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع، حيث بلغت تكلفة وقود الديزل للتر الواحد في مصر ٠,٢٠ دولاراً أمريكياً، مقابل ٠,٥٣ دولاراً في سوريا، و ٠,٦١ دولاراً في الأردن، و ٠,٧٦ دولاراً في لبنان، و ١,٢٥ دولاراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ ١,٠٣ دولاراً وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٨. وبالمثل، فقد كانت تكلفة البنزين أقل بكثير أيضاً بالمقارنة مع المتوسط العالمي في معظم دول المشرق، باستثناء الأراضي الفلسطينية المحتلة.[١٢٨]

تشكل المركبات الخاصة الفئة الأبرز ضمن عمليات تسجيل المركبات في معظم دول المشرق، باستثناء العراق. عدا عن ذلك، فقد لوحظت محدودية وسائط النقل العام في غالبية المدن، بينما كانت الحافلات الصغيرة الخاصة ومركبات الأجرة المشتركة والتي تعمل على خطوط خاصة الشكل الأكثر شيوعاً لوسائط النقل العام.

تعتمد مدينة دمشق، مثل بقية المدن السورية، على الحافلات الصغيرة الخاصة، والتي تعمل في الوقت الحاضر ضمن ١٠٠ خط نقل. أما في بيروت، فتوجد شركتان اثنتان متخصصتان في تشغيل وسائط النقل العام، حيث تعمل كلتاهما على تشغيل حافلات الركوب الصغيرة والحافلات الأخرى، بما يشكل نحو ٩٠ في المائة من مجمل الحافلات العاملة في جميع أنحاء البلاد.[١٣٠] عدا عن ذلك، وفي الأردن، يعد استخدام حافلات الركوب الصغيرة الشكل

الشكل ١٦: معدل المركبات المسجلة حسب الفئة [١٢٩]

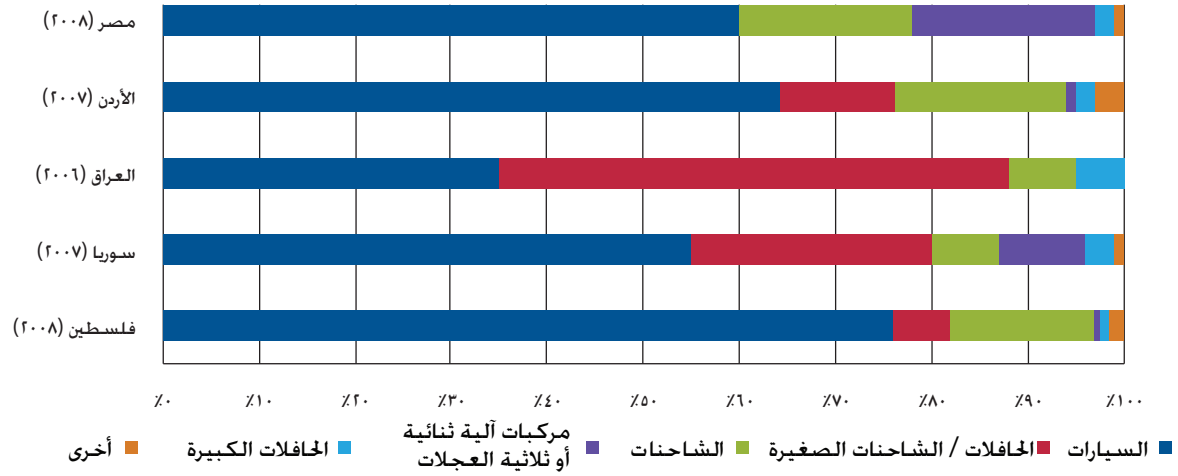

الأكثر شيوعاً في مدينة الكرك بالرغم من عملها بشكل غير منتظم.[١٣١]

أشارت مجموعة من الاستطلاعات التي تم إعدادها منذ عام ١٩٧١ وحتى عام ٢٠٠١ فيما يتعلق بنسبة استخدام كل نوع من المركبات للرحلات اليومية في مدينة القاهرة إلى ارتفاع معدل إستخدام مركبات الأجرة المشتركة من صفر إلى ٣٧ في المائة، ومن ١٤ إلى ٢٣ في المائة للمركبات الصغيرة ومركبات الأجرة، في حين انخفض معدل استخدام الحافلات وحافلات الركوب الجماعي الصغيرة من ٧٠ في المائة إلى ٢٢ في المائة، بينما تم إيقاف تشغيل خطوط الترام، والذي بلغت نسبة استخدامه ١٦ في المائة من مجمل الرحلات.[١٣٢] كما تخدم خطوط السكك الحديدية والمترو ما نسبته ٨ في المائة من إجمالي الركاب في جميع أنحاء مصر، بينما تخدم الحافلات نحو ٢٦ في المائة منهم، مقابل ٤١ في المائة من يستخدمون مركبات الأجرة، و٢٦ في المائة ممن يستخدمون المركبات الخاصة.[١٣٣]

وفي مدينة عمان، يستخدم ١٦ في المائة من الركاب لما مجموعه ٥٠٠ حافلة عامة، في حين يستخدم ٢٠ في المائة مركبات الأجرة الصغيرة والبالغ مجموعها ١٢ ألف مركبة، مقابل ٦٤ في المائة ممن يستخدمون مركباتهم الخاصة.[١٣٤] وما تشير إليه هذه الأرقام، فقد لوحظ تغير ميول الأفراد بالتحول عن استخدام الحافلات والحافلات الصغيرة نحو سيارات الركوب، في ظل إخفاق قطاع النقل العام في الاستحواذ على نسبة كبيرة من الركاب في معظم المدن. أما في مدينة بغداد، فقد تم تسجيل مليون مركبة عامة، بما في ذلك ٧٥٠ ألف مركبة أجرة صغيرة، بالإضافة لتشغيل حافلتين اثنتين وخمس حافلات ركوب صغيرة لخدمة كل مائة نسمة.[١٣٥]

إن نظام مترو الأنفاق الذي تم تشغيله في مدينة القاهرة منذ عام ١٩٨٧ قد كان الأول من نوعه في العالم العربي، بالإضافة لكونه نظام المترو الوحيد المتكامل في جميع أنحاء إفريقيا. كما يخدم الخطان التشغيليان لنظام المترو في الوقت الحالي نحو مليوني نسمة يومياً (أي ما يعادل ١٧ في المائة من مجمل رحلات نقل الركاب في المدينة). إضافة لذلك، فمن المزمع إنشاء خطين إضافيين، الأول على مسافة ٣٣ كيلومتراً، والذي سيربط ما بين خط الشمال الغربي لمدينة القاهرة الكبرى والشمال الشرقي للمدينة، بالإضافة لربطه بمطار القاهر الدولي، حيث يتوقع أن يدخل مرحلة التشغيل الكامل بحلول عام ٢٠١٩. أما الخط الآخر، فسوف يربط مدينة القاهرة الكبرى من الغرب إلى الشرق، بحيث يدخل مرحلة التشغيل الكامل بحلول عام ٢٠٢٠.

تقدر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن معدلات الازدحام والتأخير بنحو ١,٢ مليار دولار سنوياً في مدينة عمان، مقابل ٨٥ مليون دولاراً في مدينة دمشق، فضلاً عن دور ارتفاع تكلفة الوقود في تحفيز العديد من المدن لتطوير نظم النقل العام. وضمن هذا الإطار، أعلنت الحكومة السورية في عام ٢٠٠٨ عن توجهها لإنشاء شبكة المترو في مدينة دمشق، بحيث يتم افتتاح أول خطوط النقل في عام ٢٠١٥، إضافة للتشغيل الكامل لجميع خطوط النقل الأربعة بحلول عام ٢٠٥٠. من جهتها، تخطط مدينة عمان لإنشاء ثلاثة خطوط للسكك الحديدية الخفيفة لخدمة منطقة وسط المدينة، والتي سيتم إنشاء جزء منها تحت الأرض، بالإضافة لخط آخر يتصل بمدينة الزرقاء المجاورة، والتي تشكل المدينة الصناعية في البلاد.

كما تعمل المدينة أيضاً على إنشاء نظام جديد لحافلات النقل السريع بتكلفة إجمالية تقدر بنحو ١٧٠ مليون دولار، والمزمع افتتاحه في عام ٢٠١١، حيث يتكون هذا النظام من ثلاثة خطوط تعمل ضمن حيز مشترك والذي يمتد لمسافة ٣٢ كيلومتراً، وضمن ممرات مخصصة له.

السلامة على الطرق

بلغت نسبة وفيات حوادث الطرق التي تم تسجيلها في الدول ذات الدخل المتوسط أو المنخفض نحو ٩٠ في المائة من المعدل الإجمالي للحوادث، فيما بلغت نسبة إقتناء المركبات في هذه الدول نحو ٤٨ في المائة. علاوة على ذلك، تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى احتمالية تشكيل هذه الوفيات السبب الخامس والأبرز ضمن أسباب الوفاة في العالم أجمع بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك على الرغم من تشكيلها في الوقت الحاضر للسبب الرئيسي للوفيات ضمن الفئة العمرية ما بين ١٥ و ٢٩ عاماً، والسبب الثاني للوفاة بين الأفراد ضمن الفئة العمرية ما بين ٥ و ١٤ عاماً.[١٣٦]

وتعد الطرق المنشأة في دول المشرق الأكثر خطورة في العالم بأسره، والتي سجلت ما يزيد عن ٢٣ ألف حالة وفاة في عام ٢٠٠٧، بالإضافة لتسجيلها ما يزيد عن ٢٠٠ ألف إصابة. من ناحية أخرى، سجلت مصر ثاني أعلى معدل للوفيات الناجمة عن حوادث الطرق سنوياً على صعيد العالم (بعد أريتريا) وبما مجموعه ٤١,٦ حالة وفاة بين كل ١٠٠ ألف شخص، تليها العراق بنحو (٣٨,١)، والأردن (٣٤,٢)، وسوريا (٣٢,٩)، ولبنان (٢٨,٥)، والأراضي الفلسطينية المحتلة (٤,٩) حالة وفاة. وذلك بالمقارنة مع المتوسط العالمي والبالغ ٢٠,٨ حالة وفاة بين كل ١٠٠ ألف شخص، و ١٠,٣ حالة بين كل ١٠٠ ألف شخص في الدول ذات الدخل المرتفع.

سجل الذكور النسبة الأكبر بين الضحايا في كل دولة، بما يتراوح ما بين ٧٠ و ٨٣ في المائة من مجمل الضحايا المسجلة، وفي كل من مصر والأردن، تشير التقديرات إلى تشكيل المشاة لنسبة تتراوح ما بين ٢٠ و ٤٠ في المائة من مجمل الضحايا.[١٣٧] إضافة لذلك، فقد لوحظ ارتفاع معدل الضحايا في المنطقة (حيث سجل الأردن زيادة في ضحايا حوادث الطرق بنسبة ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠٠٧، بينما سجلت سوريا زيادة بنسبة مماثلة خلال الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٧). باستثناء العراق، والذي سجل انخفاضاً في معدل الوفيات على الطرق من ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. وعلى صعيد آخر، عملت الشراكة من أجل سلامة المرور على الطرق في دول المشرق على تعزيز مستويات التعاون الإقليمي لتحديد أفضل الممارسات في مجال السلامة على الطرق ولتحقيق الأهداف المحددة بحلول عام ٢٠١٥، حيث تضمن ذلك خفض معدل الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق بنسبة ٣٠ في المائة.

نساء يقمن بتعبئة المياه في مصر. تشكل ندرة المياه جزءاً من الحياة اليومية للمصريين. © عمر إمام / آيرين

التحدي المتمثل في شح المياه

تعد منطقة المشرق بمثابة منطقة قاحلة بصورة رئيسية، في حين تشكل مسألة شح المياه التحدي البيئي الأبرز في المنطقة. وقد بلغ مجموع موارد المياه المتجددة في دول المشرق نحو ٨٠ مليون متراً مكعباً (وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٨). إلا أن نسبة استهلاكها للمياه تبلغ ٨٨ مليون متراً مكعباً (البيانات لأعوام متعددة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧).

بالإضافة لذلك، تعمل كل من مصر، وسوريا، والأردن على استخدام مواردها المائية على نحو غير مستدام، مما لا يتيح أي مجال يذكر للنمو السكاني - وذلك في ظل تسجيل المنطقة في الوقت الراهن لمعدلات نمو سنوي تتراوح ما بين ٠,٧ و ٢,٧ في المائة.[١٣٨] من جانب آخر، فإن الوتيرة المتسارعة لعمليات النمو الحضري والجودة المتزايدة للمعايير المعيشية تساهمان في زيادة معدلات الطلب على إمدادات المياه.

توجهت الحكومة الأردنية إلى اقتصار ضخ مياه الأنابيب في مدينة عمان لساعات معدودة ليوم واحد في الأسبوع، وتعمل صهاريج المياه الخاصة على توزيع مياه الآبار إلى المنازل. ولكن النضوب الحاصل في موارد المياه المحلية يضطر أصحاب الشاحنات للانتظار نحو أربع أو خمس ساعات لملئ خزاناتهم. وقد لوحظ وجود إمداد متواصل للمياه في مدينة الكرك القديمة، حيث تعمل سلطة المياه على توزيع حصص المياه على الضواحي المحيطة. كما أن نسبة السكان ممن يعانون من إمدادات متقطعة لم تتجاوز ٦٨ في المائة.[١٣٩] إن الشح المتزايد في موارد المياه قد بات يساهم في زيادة أشكال التنافسية بين مختلف القطاعات والدول، حيث يمكن أن يتطور هذا الأمر لكي يشكل أحد الأسباب الرئيسية لنشوء النزاع في المستقبل.

وثمة حاجة ماسة لتنفيذ إصلاحات رئيسية في قطاع المياه، بما في ذلك على صعيد تقنين مستويات استهلاك المياه وإصلاح هياكل التعرفة. إلا أن تنفيذ ذلك يعد صعباً من الناحية السياسية. من جانب آخر، تعتمد

الشكل ١٧: معدل المياه المتاحة حسب المصدر

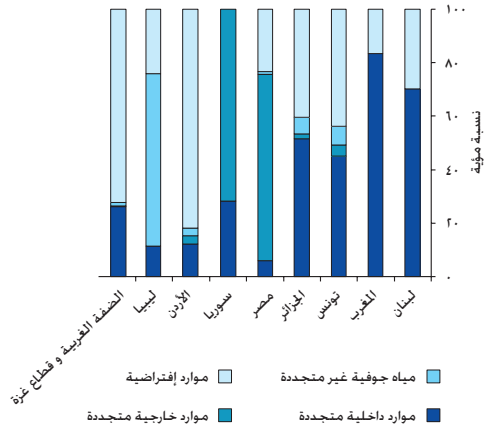

المرجع: البنك الدولي، تحقيق الإستفادة المثلى من شحة المياه، ٢٠٠٧

أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة في كل من الأردن، ولبنان، وسوريا على الزراعة البعلية، والتي باتت أكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ.[١٤٠] أما في الأردن، فيستهلك القطاع الزراعي نحو ٧٠ في المائة من مجمل الموارد المائية، فضلاً عن مساهمته بنحو ٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. عدا عن ذلك، وفي ظل معدلات التحضر التي تشهدها الدول، فإن التغيرات الديموغرافية سوف تساهم في تغيير المصالح السياسية المرتبطة بمختلف حقوق المياه، إلا أنه وفي ظل الحاجة لتلبية مستويات الطلب، فقد توجهت هذه الدول لاستيراد "المياه الافتراضية" على نحو متزايد، أي استيراد المواد الغذائية وغيرها من المنتجات التي تعتمد على الري من الدول الأخرى.

يواجه العراق أيضاً مشكلة خطيرة على صعيد النقص الحاصل في المياه: حيث أن الهياكل الخاصة بإدارة موارد المياه، بما في ذلك كلاً من السدود ومشاريع التحويل مع الدول المجاورة مثل تركيا وإيران، قد أدت إلى تفاقم حالات الجفاف الموسمية الطبيعية، مما يلحق الأذى بكل من النظامين الاقتصادي والبيئي في العراق، وقد أدى ذلك أيضاً لاضطرار وزارة الموارد المائية في العراق للإعلان في عام ٢٠١٠ للمواطنين عن احتمالية عدم تمكنها من تلبية الاحتياجات المائية لموسم صيف ذلك العام.

يتميز العراق بموقعه على كل من نهري دجلة والفرات، مما يطرح صعوبة العمل على إدارة موارده المائية وتخصيصها في ظل غياب أي اتفاقيات دولية خاصة وإلزامية لتقاسم المياه. كما أن الوضع الحالي لأساليب إدارة المياه في كل من العراق والدول المجاورة يساهم في الحد من الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات الماسة لكل من النظم الاقتصادية في مناطق الأرياف وللحياة في المدن.[١٤١]

التكيف مع تغير المناخ

تشير النماذج المناخية التي تم إعدادها إلى احتمالية ارتفاع درجات الحرارة في دول المشرق بنحو ٢,٥ و ٣,٧ درجة مئوية في فصل الصيف مقابل زيادة بنسبة ٢ و ٣,١ درجة مئوية في فصل الشتاء بحلول عام ٢٠٥٠.[١٤٢] إضافة لذلك، فإن التغير في درجات الحرارة سوف يساهم في تغير أنماط هطول الأمطار، بما في ذلك انخفاض معدلات الهطول في مواسم الأمطار والتي ستفوق قليلاً معدلات الهطول في المواسم الجافة، حيث ستصبح معدلات الهطول أقل انتظاماً. كما أن ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات هطول الأمطار سوف يساهمان في خفض معدلات تغذية طبقات المياه الجوفية ومعدلات تدفق الأنهار. وعلى صعيد آخر، فتشير التوقعات إلى إمكانية ارتفاع منسوب مياه البحار بمعدلات تتراوح ما بين ٠,١ و ٠,٣ متراً بحلول عام ٢٠٥٠، مما سيساهم في زيادة تسرب المياه المالحة إلى طبقات المياه الجوفية الساحلية الهامة، بما في ذلك في قطاع غزة.

وبحسب دراسة تم إعدادها في عام ٢٠٠٢، فقد أشارت التوقعات إلى إمكانية خسارة الأردن لما نسبته ١ إلى ٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، بينما سيسجل لبنان خسارة بنسبة تتراوح ما بين ٢ و ٥ في المائة، مقابل ٢ و ٥ في المائة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، و ٤ إلى ٧ في المائة في سوريا، وذلك في ظل التأثيرات المشتركة والناجمة عن زيادة معدلات الطلب على المياه، والتقلص الحاصل في وفرة موارد المياه، والفيضانات والأضرار المنعكسة على نوعية المياه، وفقدان الطاقة المائية، والضرر الحاصل في النظم البيئية.[١٤٣]

إن هذا الأمر يعكس الدور المحتمل لتغير المناخ لزعزعة الإستقرار في المنطقة، بالإضافة لزيادة معدلات التنافس على الموارد الشحيحة أصلاً، وتعزيز المخاوف المرتبطة بالأمن الغذائي، وتفاقم معدلات الفقر وعدم الاستقرار السياسي من خلال التدني الحاصل في معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيز عمليات الهجرة البيئية، وزيادة أشكال العسكرة على الموارد الطبيعية مما قد يشكل تحدياً لاتفاقيات السلام القائمة.[١٤٤] كما ستنشأ الحاجة للمزيد من موارد الطاقة لضخ المياه من أعماق أكبر، ولمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، وتحلية المياه المالحة، وذلك بالرغم من بلوغ كل من الأردن، ولبنان، وسوريا، والأراضي الفلسطينية المحتلة للحدود القصوى من استهلاك موارد الطاقة المتاحة.

إن التكلفة المتزايدة للطاقة سوف تؤثر أيضاً على تكلفة إمدادات المياه وتكلفة توزيعها. كما أنه وعلى الرغم من عدم معرفة كمية المياه المستهلكة في دول المشرق لإنتاج الطاقة، ولكن هذه النسبة قد بلغت ٤٠ في المائة من إجمالي استهلاك المياه العذبة لإنتاج الطاقة في الولايات المتحدة، بينما يتم استخدام حوالي ٥ في المائة من إجمالي معدلات

الشكل ١٨. موارد المياه المتوفرة والمسحوبة

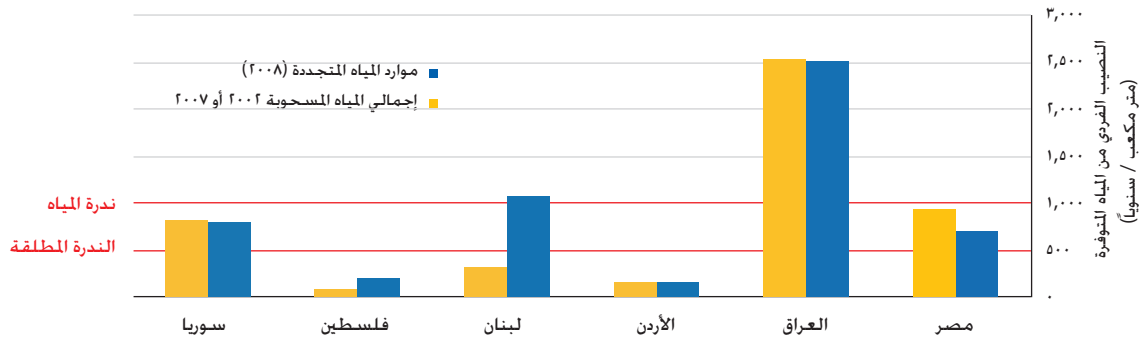

المرجع: الإحصاءات المائية الصادرة عن الفاو ٢٠٠٨

استهلاك الطاقة لتوفير إمدادات المياه.

وفي ظل تزايد معدلات الطلب على كل من إمدادات المياه والطاقة مقابل نضوب الإمدادات والموارد، فسوف تتصاعد تكلفة كل منهما، مما سيكون له التأثير الأكبر على أشد الشرائح فقراً. عدا عن ذلك، فإن التكيف مع تغير المناخ يتوقف على كيفية إدارة موارد المياه – من حيث تحسين مستويات المحافظة عليها، والتوزيع الأمثل لحقوق استخدام المياه، والحد من معدل الاعتماد على موارد الطاقة المتأتية من الوقود الأحفوري، والاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، وتعزيز مستويات التعاون الدولي من أجل تحقيق التقاسم الأمثل للموارد المائية.

الأمن المائي

سجلت مدن دول المشرق زيادة سكانية بنحو الضعف تقريباً منذ عام ١٩٩٠، وبالرغم من ذلك، فإن فرص الحصول على إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المطورة تكاد تكون شبه كاملة، حيث تتمتع معظم المساكن بإمدادات المياه عبر الأنابيب وبخدمات الصرف الصحي القائمة على إمدادات المياه. بيد أنه وفي ظل الانخفاض الطفيف في نصيب سكان المناطق الحضرية التي تتمتع بإمدادات المياه المطورة في كل من سوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن العدد المطلق للأفراد الحاصلين على تلك الإمدادات لا يزال في ازدياد. وبصورة عامة، تواجه الأراضي الفلسطينية المحتلة العديد من التحديات، والتي تتضمن أبرزها التوزيع غير العادل لموارد المياه، وتوفيرها للإسرائيليين بشكل أكبر، فضلاً عن عدم توافق نوعية المياه مع المعايير التي حددتها منظمة الصحة العالمية.

وفيما يتعلق بالدول التي توفرت البيانات الخاصة بها، فقد لوحظ انخفاض متوسط النصيب الفردي من معدل استهلاك المياه منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٧. وفي ضوء حالة ندرة المياه التي تعاني المنطقة منها؛ ولكن لا تزال هنالك حاجة ماسة للمزيد من التحسينات لزيادة كفاءة استخدام إمدادات المياه لأغراض الاستهلاك المحلي، وبخاصة من خلال خفض الفاقد من المياه، وتحسين مستويات كفاءة استخدامات المياه، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، حيث أشارت إحدى الدراسات التي تم إعدادها إلى توجه ما نسبته ٨ في المائة من مجمل مستهلكي المياه في مدينة عمان والبالغ عددهم ٣٦٠ ألف مستخدم لعمليات التعديل التحديثي من خلال استخدام صنابير المياه الأكثر كفاءة، الأمر الذي يساهم في الحد من مستوى الاستهلاك المنزلي للمياه بنسبة ١٢ في المائة سنوياً.

إن تعرفة المياه في منطقة الشرق الأوسط تعد متدنية نسبياً لدى مقارنتها بالتعرفة المفروضة في دول أخرى، ولكن العمل على رفعها – وهي إحدى الإستراتيجيات الفعالة لتعزيز التحسينات الطوعية في مستويات كفاءة استخدام المياه والحفاظ عليها – يعد صعباً من الناحية السياسية.

تتراوح معدلات الفاقد من المياه والناجمة عن التسربات في شبكات التوزيع واستخدام صنابير المياه المخالفة للقانون ما بين ٣٥ و ٥٠ في المائة، مقابل نظيرتها المسجلة في كل من أوروبا والولايات المتحدة والتي تتراوح ما بين ٧ و ٢٠ في المائة. علاوة على ذلك، ونظراً لانخفاض تعرفة المياه ومحدودية الدعم الحكومي لهذا القطاع، فعادة ما تفتقر مرافق المياه للموارد اللازمة لصيانة وتجديد شبكات الأنابيب القديمة والمتهالكة. كما أن الحد من معدلات التسرب، والتي عادة ما تساهم في دخول ملوثات جديدة إلى شبكات توزيع المياه، غالباً ما يشكل الممارسة الأكثر فعالية من حيث التكلفة بالمقارنة مع التكلفة المترتبة على تطوير إمدادات جديدة للمياه.

تشكل الاستخدامات المنزلية والصناعية للمياه نسبة تتراوح ما بين ١٠ و ٥٠ في المائة من الإجمالي الوطني لاستهلاك المياه في دول المشرق، مما يجعل مياه الصرف الصحي المعالجة كأحد الموارد الرئيسية المحتملة. كما لوحظ التباين الواسع في عمليات معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة، وذلك بنسبة تقل عن ٥ في المائة من مياه الصرف الصحي المنزلي في لبنان، إلى ٥٠ في المائة في الأردن، و٨٠ في المائة في مصر. كما يتم استخدام نحو ٥٠ في المائة من مياه الصرف الصحي المعالجة في لبنان لأغراض ري المناطق الخضراء، ومحاصيل الأعلاف والمحاصيل الغذائية أيضاً، بينما بلغت هذه النسبة في الأردن نحو ٨٠ في المائة، مقابل ١٠٠ في المائة في كل من سوريا ومصر. عدا عن ذلك، فإن زيادة عمليات معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها للأغراض الزراعية يمكن أن يساهم في تحقيق خفض أكبر على صعيد مستويات الطلب على المياه العذبة. وفي عام ٢٠٠٩، أعلنت وزارة الإسكان والتعمير في سوريا عن الخطة الهادفة إلى إنشاء ١٨٠ محطة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي على المستوى الوطني.[١٤٥]

الأمن الغذائي

تشكل المنطقة العربية المستورد الأكبر للمواد الغذائية على الصعيد العالمي، ولذلك: فتعد هذه المنطقة أكثر عرضة للتأثر بتقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية. كما تنتشر أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة في كل من الأردن، ولبنان، وسوريا والتي تعتمد على الزراعة البعلية، بينما يتوقع الباحثون إحتمالية تدني معدلات الإنتاجية الزراعية في المستقبل بنسبة تصل إلى ١٠ في المائة.

وفي الوقت نفسه، فقد لوحظت الوتيرة المتسارعة لزيادة معدلات الطلب على الغذاء في المنطقة: وذلك في ظل معدلات النمو السكاني التي سجلتها المنطقة بنسبة ١,٧ في المائة، مقارنة بما نسبته ١,١ في المائة على المستوى العالمي، إضافة لتزايد القوة الشرائية بنسبة ٣,٤ في المائة مقابل ٣ في المائة على المستوى العالمي، ونمو الكثافة السكانية الحضرية بنسبة ٣ في المائة منذ عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٦، مقابل ٢,٢ في المائة على المستوى العالمي.[١٤٦] من جانب آخر، وفي ضوء النزاع الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة، أشارت منظمة الصحة العالمية ضمن أحد تقاريرها والصادر في عام ٢٠٠٩ إلى وجود نسبة تبلغ ٥٦ في المائة تقريباً من سكان قطاع غزة و٢٥ في المائة من سكان الضفة الغربية ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن الإشارة إلى ارتفاع معدل حالات سوء التغذية المزمنة في قطاع غزة إلى ١٠ في المائة.[١٤٧]

عمل العراق في عام ١٩٩٠ على تحديد الحصص الغذائية ضمن إطار برنامج النفط مقابل الغذاء التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). وبحلول عام ٢٠٠٥، تم تسجيل ما نسبته نحو الثلثين من مجمل الكثافة السكانية في العراق ممن يعتمدون على سلال الأغذية.[١٤٨] عدا عن ذلك، فقد توجهت الحكومة لإنهاء العمل بهذا النظام، ولكن نظام الحصص الغذائية لا يزال معمولاً به لخدمة نحو ٦ ملايين نسمة، وبتكلفة إجمالية بلغت ٣ مليارات دولار في عام ٢٠١٠. وعلى صعيد آخر، وفي ظل استنزاف الدول العربية لنحو ٧٥ في المائة من مجمل الموارد المائية، فإنها لن تتمكن من زيادة إنتاجها الزراعي بشكل كبير. كما أن المياه المعاد تدويرها لن تساهم بأكثر من ٢٠ – ٢٥ ٪ من مجموع مصادر المياه الزراعية.

الجدول ١٧: الرسوم المحددة لخدمات إمدادات المياه للمنازل ومياه الصرف الصحي)الدولار الأمريكي /متر مكعب(ومعدل الفاقد من المياه في مدن محددة

	القاهرة	الاسكندرية	عمان *	بيروت	دمشق	رام الله
رسوم إمدادت المياه	٠,٨٧ دولار		٠,١٤ دولار	٠,٢٥ دولار	٠,٠٧ دولار	١,٠٤ دولار
رسوم خدمات مياه الصرف الصحي			٠,٠٤ دولار		٠,٠١ دولار	٠,٢٧ دولار
معدل الفاقد من المياه	٥٠ ٪	٥٠ ٪	٤٢ ٪	٤٠ ٪	٤٥ ٪ (سوريا)	٣٥ ٪ (الأراضي الفلسطينية المحتلة)

المراجع: نشرة المنظمة الدولية لتحلية المياه "جلوبل ووتر إنتلجنس"، مسح تعرفة المياه لعام ٢٠٠٥ (البيانات لعام ٢٠١٠ متوفرة مقابل رسوم)، البنك الدولي، تحقيق الاستفادة المثلى من شح المياه ، ٢٠٠٧ ما لم يذكر خلاف ذلك. * استخدامات المياه ومستويات الطلب، الخطة الوطنية للمياه في الأردن، يونيو / حزيران ٢٠٠٤، ص. ١١

الصندوق ١٠ : الأردن – معالجة نقص المياه في المناطق الحضرية

خدمة توزيع المياه في الأردن. © هاي كونتراست. مرخصة بموجب الرخصة الألمانية التي وضعت نصوصها منظمة "كرييتاف كومونز"

لقد بلغت مسألة ندرة المياه في الأردن مرحلة حرجة في ظل بلوغ معدلات الطلب في عام ٢٠١٠ إلى ١,٥٦٤ مليون متراً مكعباً مقابل معدلات العرض التي لا تتجاوز ١,١٥٠ مليون متراً مكعباً. كما تشير التوقعات إلى احتمالية تدني معدلات النصيب الفردي من موارد المياه المتوفر من ١٤٠ متر مكعب في عام ٢٠٠٦ إلى أقل من ١٢٠ متر مكعب في عام ٢٠١٢ – والذي يعد أقل بكثير من معدلات ندرة المياه المحددة دولياً بنحو ٥٠٠ متر مكعب، وذلك نظراً لمعدلات النمو السكاني الحالية.

كما تتضح معالم الإجهاد المائي في العاصمة الأردنية عمان، والتي سجلت نمواً سكانياً كبيراً من ألفي نسمة في عشرينيات القرن الماضي إلى أكثر من مليوني نسمة في الوقت الحاضر. وقد تم تقنين إمدادات المياه في منطقة عمان الكبرى منذ عام ١٩٨٧، حيث يتم توزيع المياه على المساكن بمعدل يوم أو يومين في الأسبوع لفترات منية مختلفة. ولا يزال السكان يعانون من نقص في إمدادات المياه بالرغم من الجهود التي تبذلها وزارة المياه والري لتحسين مستوى الخدمات.

إلا أن ندرة المياه في الأردن لا تقتصر على المشاكل في التزويد فحسب، حيث يتعين على المملكة تطوير إستراتيجية إدارة المياه المتبعة، حيث شكلت موارد المياه غير الربحية أكثر من ٤٠ في المائة من الإمدادات. إضافة لذلك، يتم ضخ المياه الجوفية بمعدلات أكبر من مختلف طبقات المياه الجوفية في البلاد.

وتشير التقديرات إلى استخدام نسبة تتراوح ما بين ٦٥ و ٧٥ في المائة من المياه في البلاد لأغراض الري، ولكن مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي لم تتجاوز ٣,٦ في المائة، الأمر الذي يعكس تدني القيمة الاقتصادية للمياه بالمقارنة مع القيمة المتأتية عن الاستخدامات الأخرى في المدن.

كما يتعين اتخاذ تدابير متنوعة للحد من إنتاج المحاصيل التي تؤثر بشكل كبير على موارد المياه والتي يمكن استيرادها بسهولة، عدا عن ضرورة تشجيع عمليات الزراعة المائية لتوفير المياه.

إلا أن التحديث الأبرز ضمن هذا السياق يتمثل في غياب التنسيق بين وزارتي المياه والري والزراعة، ولكن، وفي ضوء الدعم الذي توفره الزراعة المروية لكل من الأمن الغذائي وصغار المزارعين في الأردن؛ فلا يزال صانعو القرار يبحثون في مختلف التدابير الممكنة لإنتاج محاصيل أكبر عبر استغلال كل قطرة ماء ولتلبية الطلب المتزايد على الغذاء والماء في المناطق الحضرية.

يتمتع أكثر من ٩٥ في المائة من سكان الأردن بخدمات الإمداد العام للمياه، ولكن الانقطاع الحاصل في هذه الإمدادات قد أدى لزيادة معدلات الطلب على خدمات صهاريج توزيع المياه ذات التكلفة الباهظة، الأمر الذي يشكل ضغطاً متزايداً على الفواتير المنزلية، وبصورة عامة، تعد تكلفة إمدادات المياه العامة للمنازل في متناول الشرائح الفقيرة في الأردن، بينما تزيد تكلفة المياه الموزعة عبر الصهاريج بنحو ٨ – ١٠ أضعاف مياه الانابيب، في حين ترتفع تكلفة المياه المعبأة في قوارير لأكثر من ١٠٠ ضعفاً (يتم استخدامها لأغراض الشرب فقط).

تسعى وزارة المياه والري الأردنية إلى معالجة المشاكل الناشئة من خلال الحلول التالية:

- الإدارة المركزية للمياه لضمان الإمداد الأكثر موثوقية في المناطق الحضرية.
- إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لإدارة مرافق المياه والصرف الصحي وتشغيلها.
- تعزيز العمليات الإدارية، والتخطيط، والرصد ومكافحة التلوث، وبناء القدرات البشرية والفنية.
- الحد من الخسائر في النظام المائي وتطبيق آليات التسعير التدريجي لتعزيز مستويات المحافظة على المياه.
- استخدام أكثر من ٩٥ في المائة من مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الري.
- زيادة مستويات الوعي لتعزيز ممارسات الحفاظ على المياه.

إضافة لذلك، تعمل الوزارة في الوقت الراهن على إنشاء خط انابيب على امتداد ٣٢٥ كيلومتراً لجر المياه من منطقة الديسي إلى مدينة عمان، والذي يمكن تزويد منطقة عمان من خلاله بنحو ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً على مدى الأعوام الخمسين المقبلة. كما تقدر التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بنحو مليار دولار أمريكي ويتوقع الانتهاء من تنفيذه في عام ٢٠١٣، بيد أنه لا بد من البحث في الجدل الناشئ حول مستويات الإشعاع في منطقة الديسي وإيجاد الحلول اللازمة لها لضمان سلامة هذه المياه.

إن مفهوم المياه كحق من حقوق الإنسان والمنصوص عليه ضمن معايير الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣ يتطلب المزيد من التعزيز من خلال تنفيذ حملات التوعية، وبخاصة على مستوى المجتمع الدولي. عدا عن ذلك، فإن تحقيق التكامل على صعيد مفهوم حقوق المياه يمكن أن يساهم إيجاباً في توجيه عمليات صنع القرار والسلوك الاستهلاكي في الأردن.

ثمة دور ممكن للتعاون الإقليمي أيضاً بغية إيجاد الحلول لمسألة النقص المزمن في المياه في الأردن، ولا بد من إعداد تقييم شامل على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للحق في المياه، إضافة لوضع مجموعة من التدخلات لرصد تطبيق مفاهيم الحقوق المعتمدة دولياً ودعم تنفيذها، بيد أن هنالك العديد من القيود التي تحد من مستويات التعاون الإقليمي والمرتبطة بالجوانب الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية المعقدة على صعيد إدارة موارد المياه في منطقة تتسم بتطبيق سياسات مائية أكثر ملائمة لنشوء الصراع عوضاً عن تحقيق التعاون.

المراجع: وزارة المياه والري في الأردن، ٢٠١١، الموقع الإلكتروني، م. الصقار، إصلاح قطاع المياه في الأردن، ٢٠١١، (منشور باللغة العربية). ب. وردم، حقوق المياه في الأردن، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، الأردن: حوض الديسي البالغ ٣٠٠ ألف عاماً من العمر لإشباع نقص المياه، ووردبريس، ٢٠١٠/١٢/٥، رامي رضا وآخرون، كفاءة المحافظة على المياه في القطاع الزراعي لتلبية الطلب المتزايد على المياه في المدن الأردنية، الاتحاد الدولي للمياه ٢٠١٠.

الجدول ١٨: نسبة الشرائح الفقيرة في المناطق الحضرية والريفية

	مصر	الأردن	سوريا	الأراضي الفلسطينية المحتلة
النسبة المئوية للفقراء في المدن	٪١٠	٪١٢	٪٨	٪٢١
النسبة المئوية للفقراء في المناطق الريفية	٪٢٧	٪١٩	٪١٥	٪٥٥
النسبة المئوية للفقراء في المناطق الحضرية	٪٢٢	٪٧١	٪٣٨	٪٣٣

المرجع: البنك الدولي، الأمن الغذائي، ٢٠٠٩

إن الاعتماد على واردات الأغذية يشكل تهديداً لاستقرار المنطقة، وذلك في ضوء اعتبار فقراء المدن الشريحة الأكثر عرضة للتأثر بأية زيادة تطرأ على أسعار المواد الغذائية. كما يعد كل من الأردن ولبنان من أكثر الدول العرضة للخطر بشكل خاص نظراً لاعتمادهما على واردات الحبوب. علاوة على ذلك، توجه الأردن في مطلع عام ٢٠٠٨ إلى رفع جميع أشكال الدعم عن أسعار الوقود، نتيجة للعجز المالي الذي تعاني منه الدولة، مما تسبب في ارتفاع الأسعار بنسبة ٧٦ في المائة بين عشية وضحاها، عدا عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنحو الضعف أو أكثر، إلا أن الأزمة المالية العالمية الناشئة في وقت لاحق، وانخفاض أسعار النفط، وانخفاض قيمة الدولار قد شكلت جميعها عوامل ساهمت في التخفيف من حدة أزمة الغذاء، وذلك على الرغم من أن الأسعار لا تزال تفوق تلك المسجلة قبل عام ٢٠٠٨.

تمثلت الردود الحكومية إزاء ارتفاع أسعار المواد الغذائية في زيادة أجور الموظفين الحكوميين وزيادة مستويات الدعم الغذائي، والتي تشكل في الوقت الحاضر ما نسبته ٢,١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في سوريا، و ١,٨ في المائة في الأردن، و ١,٣ في المائة في مصر، و ٠,٠٣ في المائة في لبنان. إلا أن هذه المقاييس عادة ما تكون غير دقيقة، كما أن المقاييس التضخمية غالباً ما تخفق في استهداف الفقراء، بالإضافة إلى عدم إمكانية تسجيل أي تراجع فيها لدى هبوط أسعار المواد الغذائية. كما سجلت مصر معدل تسرب ضمن برنامج المساعدة الاجتماعية للشرائح السكانية بنسبة تراوحت ما بين ٤٨ و ٦٠ في المائة والتي تم توجيهها لمساعدة شرائح غير فقيرة، بينما لم تتجاوز نسبة الشرائح السكانية المؤهلة للانتفاع من صندوق المعونة الوطني في الأردن لما نسبته ٢٠ في المائة، عدا عن أن الشرائح التي كانت فعلاً مؤهلة للانتفاع من تلك المساعدات ضمن النسبة السابقة لم تتجاوز ١٤ في المائة.

يتعين على جميع دول المشرق العمل على زيادة الاستثمارات في مجالات البحوث الزراعية والتنمية بغية زيادة معدلات الإنتاج المحلي، وقد عمل الأردن على تخصيص ١,٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي لأغراض البحوث والتنمية، بينما بلغت هذه النسبة ٠,٤ في المائة في كل من لبنان وسوريا، و ٠,٥ في المائة في مصر، وهي النسب الأقل بكثير من تلك المقترحة للحفاظ على مستويات الإنتاجية الزراعية والبالغة ٢ في المائة. علاوة على ذلك، فإن الحد من مستويات الدعم لكل من إمدادات الطاقة والمياه المقدمة للمزارعين من شأنه المساهمة أيضاً في زيادة كفاءة الاستثمارات، والتحول الطوعي عن إنتاج المحاصيل ذات القيمة المنخفضة والمعدلات المرتفعة لاستهلاك المياه نحو محاصيل أخرى ذات قيمة أعلى.

أمن الطاقة وتلوث الهواء

تتمتع مختلف دول المشرق بتوفير شبه كامل لإمدادات الطاقة الكهربائية – وذلك بنسبة ٩٩ في المائة في كل من الأردن، ولبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة، و٩٨ في المائة في مصر، و ٩٠ في المائة في سوريا[١٤٩]– بيد أنه وإلى جانب الوتيرة المتسارعة لمعدلات النمو الحضري المسجلة في تلك الدول، إلا أن ذروة الطلب على إمدادات الطاقة قد ارتفعت أيضاً بنسبة ١٣٥ في المائة منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٧. [١٥٠] ووفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية، فإن مستويات الطلب على الطاقة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط لازالت تواصل نموها بنسبة ٣,٢ سنوياً، مما يعني زيادة في مستويات الطلب المستقبلية بنحو أربعة أضعاف خلال الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٣٠. [١٥١]

وقد لوحظ بأن إمكانيات توليد الطاقة لم تتناسب مع مستويات الطلب، فعلى سبيل المثال، واجهت كل من سوريا ولبنان انقطاعات كبيرة في إمدادات الطاقة، كما يواجه العراق قضايا مشابهة، مثلما حدث في عام ٢٠١٠ حيث لم يتجاوز إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة ما مجموعه ٨٠٠٠ ميجاوات فقط مقابل الحاجة لتلبية الطلب الذي بلغ حجمه ١٣٥٠٠ ميجاواط. عدا عن ذلك، تقوم العديد من الأسر بالإضافة

مدينة غزة، الأراضي الفلسطينية المحتلة، صياد فلسطيني يصلح شبكات الصيد على شاطيء مدينة غزة، لقد أسفرت القيود الإسرائيليةعن تأثيرات بالغة على قطاع صيد الأسماك في قطاع غزة.
© رايان رودريك بيلير / شاتر ستوك

لأحياء سكنية كاملة بتشغيل المولدات الكهربائية التي تعمل بالديزل والتي تعد ذات تكلفة باهظة لسد حاجتها من الطاقة، وذلك نظراً لمحدودية حجم الإمداد اليومي والذي لا يزال دون ١٨ ساعة كهربائية، ولكن هذه المولدات عادة ما تتسبب بالضجيج والإزعاج للمناطق المجاورة، عدا عن دورها في تلوث الهواء. وثمة العديد من الشركات الخاصة والتي اضطرت لإعادة الاستثمار في شراء مولدات الكهرباء، الأمر الذي ساهم في خفض احتمالات نمو المزيد من فرص العمل في المناطق الحضرية.[١٥٢] إضافة لذلك، فسوف يتعين على جميع الدول العمل على تطوير قدرات توليد جديدة لكي تتمكن من مواكبة مستويات الطلب.

تعتمد دول المشرق بشكل كبير على مصادر الوقود الأحفوري، ولكن الارتفاع الحاصل في أسعار النفط قد أدى لتحولها لاستخدام مصادر الغاز الطبيعي والتي سجلت زيادة في حصتها على صعيد توليد الطاقة الكهربائية من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٧.

ونظراً لانتشار النفط في منطقة الشرق الأوسط، فقد لوحظ تخلف دول المنطقة عن الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة بالمقارنة مع غيرها من المناطق في شتى أنحاء العالم. إلا أن هنالك عدة دول والتي عملت مؤخراً على إعداد مجموعة من السياسات، والحوافز والأهداف الخاصة ضمن مجال الطاقة المتجددة. فمثلاً، تهدف مصر إلى توفير ما نسبته ٢٠ في المائة من مجمل احتياجاتها من الطاقة من خلال مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وذلك بحلول عام ٢٠٢٠، بينما بلغت هذه النسبة في لبنان ١٢ في المائة، و ١٠ في المائة في الأردن، و ٥ في المائة سوريا.

تتميز مصر بإمكانات كبيرة، وكذلك الأردن إلى حد أدنى للاستفادة من عمليات توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.[١٥٣] بيد أن إنشاء شبكات الطاقة لأغراض توليد الكهرباء والغاز الطبيعي يتطلب قدراً كبيراً من الموارد المؤسسية والتقنية على حد سواء.

تعد دول منطقة المشرق أكثر عرضة لتلوث الهواء الطبيعي بسبب الغبار المتطاير في الهواء، وذلك في ظل المناخ الجاف وندرة الأمطار في المنطقة. إضافة لذلك، فيمكن أن تتفاقم حدة هذا الوضع نتيجة مظاهر التلوث الناشئة عن الأنشطة البشرية، بما في ذلك استخدام المركبات القديمة، والاعتماد الكبير على وقود الديزل، وسوء إدارة الحركة المرورية والتي تؤدي إلى نشوء كميات كبيرة من الانبعاثات، إلى جانب الانبعاثات الناشئة عن العمليات الصناعية، وعدم كفاءة أجهزة التدفئة المنزلية التي تعمل بالديزل (والتي تستهلك نسبة تصل إلى ٣٣ في المائة من مجمل معدل استهلاك الديزل في سوريا).[١٥٤]

تشكل المناطق الصناعية في منطقة القاهرة الكبرى مصدراً رئيساً لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والمواد المحمولة بالهواء، والرصاص، فضلاً عن وجود ١٧ في المائة من مجمل المركبات الخاصة و ٣٢ في المائة من مركبات الأجرة والتي تجاوز عمرها ٢٥ عاماً.[١٥٥] وقد أعلنت وزارة المالية في مصر في عام ٢٠٠٩ عن مشروع خاص بإلغاء تسجيل نحو ٣٤ ألف مركبة أجرة تعمل منذ أكثر من ٣٠ عاماً بحيث يتم استبدالها بأخرى حديثة.

حلت المنطقة في المرتبة الثانية من ناحية أسوأ نوعيات الهواء في مختلف أنحاء العالم بعد منطقة جنوب آسيا، وبالرغم من ذلك، فإن التحسينات التي تم تنفيذها على صعيد كفاءة المركبات وتطوير قطاع النقل العام قد ساهمت في الحد من تركز المواد المحمولة بالهواء والتي يبلغ قطرها ١٠ ميكروغرام أو أقل في جميع الدول، وقد لوحظ استخدام منطقة القاهرة الكبرى لنحو ٣ في المائة من الإجمالي العالمي للمركبات العاملة بالغاز الطبيعي المضغوط، أي ٦٥ ألف مركبة، بما في ذلك ٧٥ في المائة منها كمركبات بالأجرة، بالإضافة لوجود ٩٣ محطة توليد بالغاز الطبيعي المضغوط.[١٥٦] كما لوحظ التباين الكبير في معدلات التركز المحلي، ففي سوريا على سبيل المثال، تراوحت نسبة المواد المحمولة بالهواء ما بين ١١٥ و ٦٠٠ مكغم / متر مكعب (ميكروغرام لكل متر مكعب)، بينما بلغت مستويات التركز في مدينة دمشق ١,٢٩٠، حيث تشتهر هذه المدينة بشوارعها الضيقة ومعدلات الازدحام المرتفعة.[١٥٧] إلا أن هنالك حاجة ماسة لبذل جهود كبيرة من أجل تحسين نوعية الهواء

التلوث في نهر النيل © مارك هينلي / بانوس بيكتشرز

والوصول إلى المستوى الذي حددته منظمة الصحة العالمية من المواد المحمولة بالهواء بنسبة ٢٠ ميكروغراماً.[١٥٨]

إدارة المخلفات الصلبة

تراوحت معدلات جمع المخلفات الصلبة في المدن الكبرى في كل من مصر، والأردن، ولبنان، وسوريا ما بين ٨٠ و ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠١. من جانب آخر، وفي ظل الارتفاع الحاصل في كل من مستويات الدخل والتحضر، فتشير التوقعات إلى احتمالية زيادة معدلات نشوء المخلفات الصلبة على المستوى المحلي من ٢,٥ في المائة إلى ٧ في المائة سنوياً، ونتيجة لعمليات إزالة المخلفات على نطاق واسع، فقد لوحظ بأن غالبية المخلفات هي عبارة عن مخلفات عضوية، والتي يتم التخلص من معظمها في مكبات مفتوحة.

تشير التقديرات إلى أن عدم كفاية عمليات إدارة المخلفات، وما ينجم عنها من أضرار بيئية وفرص اقتصادية مفقودة قد شكلت ما يعادل ٠,٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في مصر، و٠,١ في المائة في كل من لبنان وسوريا، علاوة على ذلك، ونظراً للنزاعات التي يشهدها العراق، يواجه نظام إدارة المخلفات تحدياً صعباً والمتمثل في حجم الأنقاض الناجمة عن الحرب والمنتشرة في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة للقنوات التقليدية للمخلفات، حيث نجم ذلك بصورة خاصة نتيجة عدم التمكن من الوصول إلى مواقع رمي المخلفات، عدا عن غياب المكبات العامة للمخلفات. كما أشارت التقديرات إلى وجود نحو ٥٠ في المائة من الأسر في المناطق الحضرية والتي تعمل على طمر مخلفاتها أو إلقائها في أماكن مفتوحة.[١٥٩]

تختلف نظم إدارة المخلفات بين دولة وأخرى، ففي لبنان على سبيل المثال، يعمل مجلس الإنماء والإعمار على جمع المخلفات ومعالجتها نيابة عن البلديات، بينما تتولى البلديات في كل من الأردن وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة هذه المهمة. أما في مصر، وبالرغم من تولي الحكومات المحلية لمهمة إدارة المخلفات؛ إلا أنه عادة ما تتم الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ عمليات جمعها، في حين يختلف هذا الوضع تماماً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعادة ما يعمل السكان على تنظيم خدمات خاصة لخدمة مجتمعاتهم ومناطقهم.[١٦٠]

أبرمت مصر في عام ٢٠٠٨ أول اتفاقية مع البنك الدولي لشراء تخفيضات لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال مشروع لكمر المخلفات الصلبة. وبموجب هذه الاتفاقية، فسوف يعمل مشروع كمر المخلفات لمنطقة جنوب القاهرة على فرز ١,١٠٠ ألف طن من المخلفات يومياً لاستعادة المواد القابلة للتدوير والكمر الهوائي للمخلفات العضوية. كما يعمل البنك الدولي من جانبه على شراء ما مجموعه ٣٢٥,٤٨٠ ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من تخفيضات غازات الاحتباس الحراري على مدى ١٠ أعوام، وذلك بالنيابة عن صندوق الكربون الأوروبي، بالإضافة لبيع الأسمدة للمزارعين. كما تتمتع هذه المشاريع بإمكانات هائلة والتي تتيح تكرارها وتطبيقها في مدن أخرى.

الحياة في المناطق الحضرية ونوعيتها

تتضمن العوامل البيئية التي تنعكس على المستويات المعيشية ونوعية الحياة في المدن كلاً من التلوث الضوضائي، وفرص الوصول إلى المساحات الخضراء، والسلامة العامة. كما تعد ظاهرة التلوث الضوضائي شائعة للغاية في المدن الكبرى في منطقة المشرق العربي. إضافة لذلك، تراوحت معدلات هذا التلوث داخل معظم المناطق في كل من مدينتي دمشق وحلب ما بين ٧٠ و ٨٠ ديسيبل – أ، والتي تعد أعلى بكثير من الحد الأقصى المحدد في المناطق السكنية والبالغة نسبته ٥٥ ديسيبل (أ).[١٦١] أما في مدينة عمان، فقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت على ٢٨ موقعاً إلى تسجيل أعلى مستويات الضوضاء في ساعات الذروة الصباحية والمسائية بمعدل ٨١ و ٧١ ديسيبل (أ) خلال كلتا الفترتين على التوالي.[١٦٢] من جهة ثانية، أشارت دراسة أخرى تم إعدادها في مدينة مصر من قبل المركز القومي المصري للبحوث إلى ان متوسط مستويات الضوضاء قد بلغ ٩٠ ديسيبل (أ)، والذي لم ينخفض أبداً لما دون ٧٠ ديسيبل (أ). ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن الأثر الناجم عن تعرض الفرد للضوضاء الصاخبة لمدة ثماني ساعات يومياً يعد مماثلاً لأثر تعرضه لحالة من الضغط الشديد.[١٦٣]

تشكل المساحات المفتوحة القابلة للاستخدام في المدن، بما في ذلك ساحات الحدائق والمتنزهات، جيوباً للتنفيس والترفيه بعيداً عن المناطق الحضرية التي تتسم بالكثافة، بحيث توفر أماكن للعب الأطفال، بالإضافة لتوفير أماكن لاجتماع الأفراد ولتنظيم الفعاليات الثقافية. وفي ضوء معدلات الكثافة التي سجلتها المدن في منطقة المشرق، والوتيرة المتسارعة لعمليات التحضر ومحدودية موارد المياه، فإن المساحات المفتوحة والمخصصة لكل فرد في المنطقة لا تعد محدودة فحسب، بل أنها عادة ما تتركز في مراكز المدن والأحياء الأكثر ثراء، مما يؤدي إلى عدم التكافؤ في فرص التمتع بها والوصول إليها.

توجد العديد من الفرص المتاحة لتحويل الكثير من الأراضي الشاغرة وغير المستغلة إلى مساحات عامة، وضمن هذا السياق، عملت الحكومة اللبنانية على شراء ١١٤ قطعة أرض في مدينة بيروت من أجل إنشاء ٣٣ حديقة جديدة إلى جانب توسعة ٢٣ متنزهاً قائماً. كما تسعى المدينة أيضاً لإنشاء مواقف سيارات بعيدة عن الشوارع، بحيث تتمكن من حل مشكلتين اثنتين في آن واحد.[١٦٤]

الشكل ١٩: متوسط المواد المحمولة بالهواء (١٠ ميكروغرام) مقابل الكثافة السكانية الحضرية

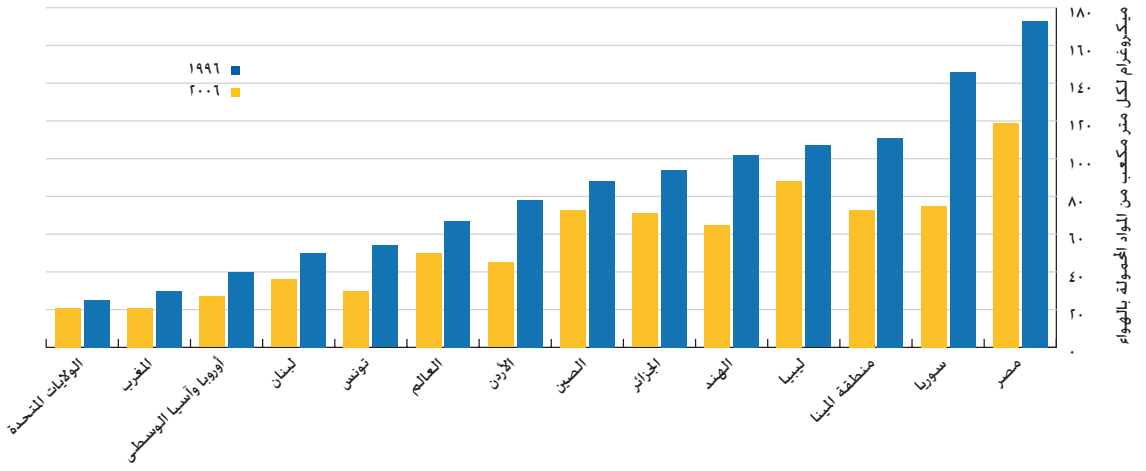

المرجع: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم

أعمال إعادة الإعمار أمام فندق الهوليدي إن الذي تعرض لحادث تفجير في بيروت، لبنان. © جويل كاريليت / آيستوك فوتو

السياسة الوطنية للمناطق الحضرية

تتولى الوزارات الوطنية في دول المشرق مهمة إعداد خطط المشاريع التنموية لمختلف القطاعات وتنفيذها. كما أن الوتيرة المتسارعة لنمو المدن، ونشوء الممرات الحضرية، إلى جانب نشوء التحديات البيئية الخطيرة، قد ساهمت جميعها في تجديد التركيز على الخطط الوطنية والإقليمية، بالإضافة للتركيز على الأطر العمرانية. كما تعمل عدة دول بالتوازي مع هذه الجهود على تعزيز أشكال التعاون الوطني والمحلي في كل من مجالات التخطيط والتنمية، واستحداث مؤسسات التخطيط على المستويات دون الوطنية وعلى مستوى المحافظات، إضافة لعملها على تمكين الإدارات المحلية في مجال صياغة وتنفيذ الخطط الخاصة بها.

تقوم وزارة التخطيط في مصر بصياغة إستراتيجيات التنمية الاقتصادية، فيما عملت الهيئة العامة للتخطيط العمراني منذ عام ١٩٧٦ على إعداد خطط التنمية الإقليمية تحت إشراف وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، حيث توفر هذه الخطط الإطار اللازم لكل من الخطط والمشاريع التي يتم تنفيذها على مستوى المحافظات والمستوى المحلي. كما تعمل الهيئة أيضاً على إعداد المخطط الهيكلي الإقليمي لمنطقة القاهرة الكبرى، إلى جانب إعداد المشاريع الرئيسية. من جهة أخرى، فيعمل مرفق تطوير المستوطنات غير الرسمية، والذي تم إنشاؤه مؤخراً، على توفير التمويل والمساعدة التقنية اللازمة للسلطات المحلية التي تقوم بتنفيذ مشاريع التطوير الحضري.

إن غياب التنسيق ما بين الخطط والمشاريع في مختلف المناطق قد أدى إلى وضع إستراتيجية التنمية الوطنية من أجل تسريع وتيرة عمليات الامتداد الحضري على الأراضي الصحراوية الواقعة على طول محاور التنمية إلى شرق وغرب وادي النيل، وعلى طول سواحل مصر المطلة على كل من البحر الأحمر والبحر المتوسط، بما في ذلك شبه جزيرة سيناء.

وفي لبنان، تم إنشاء مجلس الإنماء والإعمار في عام ١٩٧٧ لأغراض إعداد الخطط اللازمة لتطوير الدولة وتجديد مرافقها في أعقاب الحرب الأهلية، حيث يعمل هذا المجلس على إعداد المخططات الرئيسية وتمويل المشاريع. كما يتولى المجلس مختلف المسؤوليات والمهام المرتبطة بعمليات تخطيط المشاريع الرئيسية وإدارتها في كل من مدينة بيروت والمدن الأخرى. علاوة على ذلك، فيمثل هذا المجلس مؤسسة مستقلة، والذي يرفع تقاريره مباشرة إلى مجلس الوزراء، وقد عمل على إعداد أول مخطط عمراني وطني للبنان في عام ٢٠٠٥ (المخطط الوطني لترتيب الأراضي اللبنانية)، إلى جانب توليه مهام تنسيق الأنشطة مع الحكومات المحلية والوزارات الأخرى المعنية، مثل وزارة الأشغال العامة والنقل.

أما في الأردن، فتتولى وزارة الشؤون البلدية في الأردن مهمة الإشراف على أنشطة البلديات ومجالس الخدمات المشتركة، والمجلس الأعلى للتخطيط وبنك تنمية المدن والقرى. كما عملت الوزارة في عام ٢٠٠٦ على إعداد أول مخطط رئيسي وطني لاستخدامات الأراضي، بالإضافة للشروع في وضع خطط رئيسية شاملة لثماني بلديات كبرى. إن هذه الخطوة قد كانت ذات أولوية بالغة من أجل التوصل إلى بنية حضرية أكثر توازناً، وذلك في ظل تركز عمليات التطوير على مر التاريخ في منطقة عمان ، وبصورة عامة، تعد عمليات تقسيم المناطق الوسيلة الأبرز لتنظيم عمليات التنمية الحضرية في الأردن.[١١٥]

شهدت سوريا في عام ٢٠١٠ تأسيس الهيئة العليا للتخطيط الوطني والتابعة لرئاسة الوزراء، حيث تتولى هذه الهيئة مهمة إعداد إطار وطني خاص بإستراتيجية تنموية متعددة القطاعات بالإضافة لإعداد المخطط العمراني الخاص بها. إن هذا الإطار سوف يساهم في تشكيل الخطط الهيكلية الإقليمية والتي ستعمل الهيئة على تطويرها. عدا عن ذلك، فسوف تطرح السياق اللازم لكل من المحافظات والمدن من أجل العمل على إعداد مخططاتها الرئيسية الخاصة بها.

يفتقر العراق حتى الوقت الحاضر لأي سياسة وطنية خاصة بالمناطق الحضرية، إلا أن خطة التنمية الوطنية التي تم إعدادها للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤ قد بينت أهمية وجود سياسة عمرانية، حيث طرحت كلاً من التوصيات والخطوات المقبلة لما سيتطور في نهاية المطاف إلى سياسة حضرية موحدة. أما في الوقت الراهن، وفي ظل

غياب قدرات التخطيط المحلية، فتعتمد الدولة على المستشارين الخارجيين بهدف إعداد المخططات الرئيسية لمعظم المحافظات والمدن الرئيسية.[١٦٦]

نظم اللامركزية والإدارة المحلية

أبدت دول المشرق العربي منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي نيتها لإلغاء مبدأ السلطة المركزية وتمكين الهيئات المحلية، وذلك بعد مضي سنوات طويلة لبناء الدولة وتوطيد السلطة في الحكومات المركزية. إلا أن هذه الحكومات قد احتفظت بسلطتها من خلال إحكامها السيطرة على الموارد المالية. من جانب آخر، فليس بمقدور معظم الحكومات المحلية اقتراض الأموال، عدا عن عدم قدرة معظمها على تحديد الضرائب أو جمع البعض منها.[١٦٧] كما تعمل الوزارات المختصة على توفير الخدمات العامة والتي عادة ما كان يتم توفيرها من قبل الحكومات المحلية، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو من خلال المكاتب المحلية الموزعة على مستوى المحافظات.

توجد في **مصر** أربع مستويات حكومية فرعية، بما في ذلك ٢٦ محافظة (الجهات الرئيسية لتوفير الخدمات العامة)، و١٦٦ مقاطعة (مركز)، و٢٠٠ مدينة وأكثر من ٤٣٠٠ قرية.[١٦٨] كما يتولى رؤساء جميع هذه المناطق مناصبهم عن طريق التعيين، بينما يتم تشكيل المجالس التنفيذية على مستوى المحافظات والمقاطعات والتي تتضمن في عضويتها مسؤولين من الوزارات المختصة ممن يتم تعيينهم من قبل الحكومة المركزية والمجالس المحلية المنتخبة، حيث كانت تلك المجالس تتمتع بصلاحيات محدودة، والتي تمت توسعة نطاقها بموجب القانون رقم ١١٩ والذي تم سنه في عام ٢٠٠٩ بهدف تشجيع مشاركة المجتمع المحلي وتوفير الحكومات المحلية للمزيد من الدعم على صعيد الاستقلالية المالية مع استمرار السيطرة المركزية على القرارات الرئيسية في مجالات التخطيط والمشاريع التنموية.

بلغ عدد المحافظات في **العراق** ١٨ محافظة، بما في ذلك ثلاث محافظات في إقليم كردستان الذي يتمتع بنظام حكم شبه مستقل. علاوة على ذلك، فهنالك ٢٥١ بلدية، ولكل منها مجلسها المنتخب والذي يرأسه مسؤول تنفيذي يتم تعيينه من قبل الحكومة المركزية. بيد أن السلطة التنفيذية التي تتمتع بها البلديات لا تزال محدودة، حيث تتم إدارتها وتوجيهها من قبل وزارة البلديات والأشغال العامة.[١٦٩]

يتألف **الأردن** من ١٢ محافظة، لكل منها محافظ يتم تعيينه بقرار من مجلس الوزراء. كما تنقسم المحافظات إلى مناطق ومناطق فرعية. كما تأتي البلديات في المرتبة الثانية بعد المحافظات، والتي تتم إدارتها من قبل مجالس منتخبة تتألف من رئيس للبلدية وما بين ٦ و١١ عضواً. إلا أن منصب أمين مدينة عمان هو الإستثناء الوحيد ضمن هذا السياق، حيث يتم تعيينه بموجب مرسوم ملكي.

بلغ عدد المجالس القروية ٣٨٢ مجلساً، يتم تشكيلهم من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة. كما تتولى المحافظات مهام التخطيط الإقليمي وتوفير الخدمات، وذلك بالتنسيق مع مختلف الوزارات المعنية. من جانب آخر، فتعمل البلديات على تنفيذ الخطط الرئيسية، وصيانة الشوارع، وجمع المخلفات الصلبة، وإصدار تصاريح البناء، وإنشاء المرافق العامة وصيانتها، وتحديد الرسوم والضرائب المحلية. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالمسؤوليات الأخرى كالحماية من الحرائق، وتوفير التعليم الابتدائي، وإمدادات المياه، والغاز، والكهرباء، والوقاية من الكوارث، وتوفير المساعدات العامة، فإنها تندرج ضمن نطاق مسؤوليات البلديات، إلا أنه عادة ما يتم تطبيقها من قبل السلطات الوطنية. إضافة لذلك، فقد عملت الحكومة المركزية على إنشاء ٤١ مؤسسة عامة تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية للاضطلاع بالمهام الخاصة المنوطة بها.

ينقسم **لبنان** إلى ثماني محافظات، ولطالما كانت الدولة تتمتع بممارسات قوية في مجالات الحكم المحلي وتطبيق معيار اللامركزية على مر التاريخ، والتي شهدت قيوداً متزايدة خلال فترتي الستينيات والسبعينيات بموجب القوانين التي منحت الحكومة المركزية السيطرة على السلطات المحلية، بما في ذلك الحق في حل أي منها. من جانب آخر، فقدت البلديات استقلاليتها التي كانت تتمتع بها، بالإضافة لفقدانها لكل من الموارد البشرية والمالية اللازمة لتوفير الخدمات خلال الحرب الأهلية والغزو الإسرائيلي على البلاد.

توجهت الحكومة الوطنية مرة أخرى لتفويض السلطة للحكومات المحلية، حيث نص القانون رقم ١١٨ (لعام ١٩٩٧) على أن "أي عمل ذي طابع أو منفعة عامة ضمن منطقة البلدية يقع ضمن نطاق اختصاص المجلس البلدي". إلا أن غياب الوضوح المطلوب فيما يتعلق بتفويض المسؤوليات وعدم كفاية الأموال المحلية قد حال دون تمكن البلديات من أداء مهامها. ولا زالت الوزارات الوطنية تعمل على تقديم الخدمات في كل من مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والأشغال العامة، والطاقة، وإمدادات المياه، والخدمات الاجتماعية.[١٧٠]

تتمتع **الأراضي الفلسطينية المحتلة** بمعايير الإدارة المحلية الفاعلة، وقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها في عام ١٩٩٤ على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز معيار الحكم اللامركزي، وذلك بوجود ١١٩ مجلساً بلدياً و٢٥١ مجلساً قروياً. وبموجب قانون الحكم المحلي لعام ١٩٩٧، فتتولى هذه المجالس المحلية مسؤولية تخطيط المدن، وإصدار تراخيص البناء، وتوفير إمدادات المياه والكهرباء.

إلا أن منطقة القدس الشرقية لا تزال تابعة لبلدية القدس، في حين تم تصنيف الضفة الغربية ضمن ثلاث فئات إدارية (من أ إلى ج)، وذلك تماشياً مع اتفاقات أوسلو. أما المنطقة (أ)، فتشكل المناطق الحضرية الكبرى في الضفة الغربية، حيث تغطي ما نسبته ١٧,٧ في المائة من المساحة الإجمالية، كما تتولى السلطة الوطنية الفلسطينية مختلف المسؤوليات المتصلة بالمسائل المدنية والأمنية. من جانب آخر، تشكل المنطقة (ب) معظم المناطق الريفية الفلسطينية وتشكل ما نسبته ١٨,٣ في المائة من المساحة الإجمالية، وهنا، تتولى السلطة الوطنية الفلسطينية المهام المرتبطة بالشؤون المدنية، بينما تتولى إسرائيل السيطرة على المسائل الأمنية. كما تشكل المنطقة (ج) المساحة المتبقية من الضفة الغربية، حيث تتولى إسرائيل كلاً من المهام المدنية والأمنية، وقد تم إنشاء معظم المستوطنات الإسرائيلية في هذه المنطقة، في حين لم يتم منح أية تراخيص بناء للفلسطينيين.[١٧١]

إن حالة الضعف التي شهدتها **السلطة الوطنية الفلسطينية** في أعقاب الانقسام ما بين حركتي فتح وحماس قد أدت لإضعاف مستوى توفير الخدمات الأساسية، حيث لوحظ إحراز تقدم على صعيد اللامركزية السياسية في البلديات بشكل أكبر مما هو عليه في مناطق القرى، والتي عادة ما تتم مصادرة أراضيها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.[١٧٢]

تم إجراء الانتخابات المحلية في عام ٢٠٠٤ للمرة الأولى منذ ٣٠ عاماً، وذلك على الرغم من احتمالية إعادة تلك الانتخابات لاحقاً. إلا أنه قد لوحظ وجود دعم واسع النطاق لتحقيق معيار اللامركزية السياسية، حيث يجري حالياً إعداد الإستراتيجيات اللازمة لتحقيق ذلك من الناحية العملية، وذلك إلى جانب تنفيذ عمليات إعادة الهيكلة للمستويات الإدارية الأربعة للمنطقة، بما في ذلك كلاً من المنطقة، والإقليم، والمقاطعة، والبلدية لكي يتم إدراجها ضمن نظام ثنائي المستوى والذي يتضمن كلاً من المناطق (**المحافظات**) والبلديات (**النواحي**).[١٧٣]

وتضم **سوريا** ١٤ محافظة يرأس كل منها محافظ يتم تعيينه من قبل وزارة الداخلية، بحيث يعمل كل منهم على تقديم التقارير للرئيس، بما في ذلك ٦٠ منطقة، و١٤ مقاطعة (فرعية)، و٦٤٣٢ مدينة/ قرية. أما فيما يتعلق بكل من المناطق والمناطق الفرعية، فتتم إدراتها من قبل مسؤولين يعينهم المحافظون، فضلاً عن تمتع كل منها بالمجالس المحلية المنتخبة. كما تتسم عمليات الحكم بمستويات عالية من المركزية، وذلك بالرغم من السياسة الراهنة والرامية لتحقيق مبدأ اللامركزية وتعزيز المجالس البلدية. علاوة على ذلك، فقد عملت الحكومة

الصندوق ١١ : برنامج تحديث الإدارة البلدية في سوريا

لقد تم تطبيق مشروع تحديث الإدارة البلدية من قبل الحكومة السورية وبدعم من مجموعة الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٠، حيث ساهم هذا البرنامج في توفير المساعدة في مجالات التخطيط الحضري، وتوفير الخدمات العامة، وبناء القدرات المؤسسية في وزارة الإدارة المحلية وست بلديات (في مدن حلب، ودمشق، ودير الزور، وحمص، واللاذقية، وطرطوس). إضافة لذلك، فقد حظي هذا البرنامج بالإهتمام على المستويات الوطنية والدولية لما تضمنه من منجزات، عدا عن مساهماته في تحديث الإدارة اللامركزية وتطوير ممارسات التنمية المحلية المتبعة في سوريا.[١٠]

تضمن البرنامج تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة، بما في ذلك مراجعة التشريعات وتنقيحها، وتعزيز قدرة الحكومات المركزية والمحلية، والعمل بالتعاون مع البلديات في مجال إعداد خطط التنمية المستدامة في المناطق الحضرية، وإعداد المنهجيات اللازمة لتنظيم المناطق العشوائية، وتبسيط الإجراءات اللازمة لتقديم الخدمات في المناطق الحضرية وتحسين مستويات الإدارة المالية.[١١]

تناول البرنامج مختلف القضايا المتصلة بالحفاظ على التراث الثقافي في وسط مدينة دمشق التاريخية، بالإضافة للموقع الأثري في تدمر، كما شدد البرنامج على أهمية عمليات التخطيط على المستوى الإقليمي لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك في ظل التركيز بشكل خاص على المنطقة الشرقية، من جانب آخر، وفي ظل الدعم المتواصل وأشكال التنسيق مع مختلف المستويات الحكومية؛ فقد ساهم برنامج تحديث الإدارة البلدية في تمكين البلديات من العمل بشكل أكثر كفاءة وفعالية، الأمر الذي يمثل أهمية خاصة في ظل استمرار تفويض مسؤوليات ومهام التخطيط للمستويات الإدارية المحلية.

إن السبل التي تم اعتمادها لدى تنفيذ هذا البرنامج قد تضمنت مساعدة البلديات على العمل بشكل أكثر فعالية من خلال مساعدتها في إعداد خطط التنمية الحضرية، فعلى سبيل المثال، ساهم البرنامج في إعداد ثلاثة سيناريوهات تنموية في منطقة غير مطورة تقع في الشارع رقم ٣٠ في مدينة دمشق، حيث تم تزويد الجهات المعنية بكل من المعلومات والرؤى المستقبلية، ومن ثم تمت مناقشتها لتحديد الخيار الأفضل فيما بينها بالإضافة لتحديد مسار العمل المتبع، كما ساهم البرنامج أيضاً في المساعدة على إعداد الخطة النهائية لتطوير هذه المنطقة وتنشيطها بأسلوب يتسم بالمسؤولية من الناحية البيئية، أما في مدينة اللاذقية، فقد عمل البرنامج أيضاً على إعداد إستراتيجية خاصة بالسياحة الإقليمية، والتي تم من خلالها إعداد تحليل لحجم السياح المستقطب، بالإضافة لقياس حجم معدلات التلوث، والاحتياجات اللازمة لتوفير إمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتطوير النقل العام بغية إعداد خطة تنموية أكثر استدامة والتي تجمع ما بين عمليات التطوير وإدارة القطاع السياحي.[١٢]

وفي شهر يونيو / حزيران ٢٠١٠، وبعد نجاح برنامج تحديث الإدارة البلدية، عمل الاتحاد الأوروبي على إطلاق برنامج اللامركزية والتنمية المحلية، والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية، حيث يهدف هذا البرنامج إلى توفير الدعم اللازم للمدن السورية ضمن عمليات التحديث المستمر لكل من مهام التخطيط المحلي والمهام الإدارية، بما في ذلك إدارة الاستثمارات العامة، كما يساهم أيضاً في تيسير عمليات بناء قدرات السلطات المحلية، وتعزيز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية في المدن.[١٣]

وضمن المساعي الرامية لدعم البرنامج الجديد، فقد تم إنشاء المركز الإقليمي للتنمية المحلية المستدامة من خلال برنامج تحديث الإدارة البلدية، حيث يوفر هذا المركز الدعم للمجتمعات المحلية، إلى جانب تمكين السلطات المحلية من الوصول إلى الشبكات الدولية و لبرامج وفرص التعاون بهدف المشاركة في الجولات الدراسية والمؤتمرات الدولية، وذلك بالإضافة لدور المركز في تيسير فرص الحصول على التمويل اللازم.[١٤]

على إعداد مسودة لقانون وطني جديد للتخطيط الإقليمي وقانون وطني للإدارة المحلية، وذلك كجزء من مشروع تحديث الإدارة البلدية (أنظر الصندوق ١١). كما يدعو القانون الأول إلى إنشاء هيئة جديدة ومختصة في مجال التخطيط الإقليمي، والتي تم إنشاؤها في عام ٢٠١٠، بينما يختص القانون الثاني بضرورة عمل المحافظات على تنفيذ المخططات المكانية والعمرانية.

تمويل الحكومات المحلية

تتبع دول منطقة المشرق النظم المركزية لفرض الضرائب، وذلك منذ عهد الإمبراطورية العثمانية ووصولاً لمرحلة الاستعمار الأوروبي.[١٧٤] إلا أن عمليات تفويض المسؤوليات إلى الحكومات المحلية في معظم الدول لم ترتبط بأية إصلاحات مالية والتي يمكن من خلالها ضمان توفر التحويلات المركزية الكافية أو منح الإدارات المحلية القدرة على جمع الإيرادات الخاصة بها.

ونظراً لتمويل معظم النفقات المحلية عبر التحويلات المتأتية من الحكومات المركزية، فإن المعلومات الخاصة بكل من الإيرادات والنفقات لم تتوفر إلا ضمن أرقام إجمالية، كما تم تسجيل ٩٤ في المائة من الميزانيات المحلية في مصر والتي يتم توفيرها من خلال عمليات التحويل المركزية، بينما يتم إنفاق ما نسبته ٩٠ في المائة من تلك الميزانيات على أجور الكوادر العاملة.[١٧٥]

إنخفض معدل الإنفاق الحكومي المحلي كنسبة من مجمل النفقات الوطنية من ٢٢ في المائة في الأعوام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ إلى ١٦ في المائة بعد ١٠ أعوام، حيث يعزى ذلك إلى أهمية عمليات التمويل المركزي للاستثمارات الرأسمالية. بيد أن النقص الحاصل على صعيد الموازنة المخصصة لتدريب الموظفين المدنيين، إلى جانب غياب الحوافز القائمة على أساس مستويات الأداء تساهم في تقييد عمليات التحسين في كل من نوعية الإدارات المحلية ومستوى كفائتها.[١٨١]

تعتمد الموازنات المحلية في **مصر** على ثلاثة مصادر رئيسية للدخل، وهي: الضرائب المفروضة على العقارات والمركبات، والإيرادات غير الضريبية الحالية (رسوم الاستخدام والتراخيص)، والتحويلات الجارية، والتي تشكل جميعها نحو ٨٣ في المائة من الموازنة.[٧٧٢] كما تم تنفيذ مشروع ريادي في كل من محافظتي الإسكندرية وقنا، حيث يتم إجراء الاختبار على إستراتيجيات مختلفة في مجال جمع رسوم الاستخدام لتمويل أولويات التنمية الخاصة بكلتا المحافظتين.[١٧٨]

أما في **لبنان**، فيمكن أن تنتفع البلديات نظرياً من ٣٥ مصدراً للإيرادات، بما في ذلك الرسوم والضرائب التي يتم جمعها محلياً، والضرائب التي تجمعها الحكومة المركزية نيابة عن البلديات، والتحويلات المركزية والرسوم التي تجمعها المؤسسات الخاصة والتي يتم نقلها إلى الحكومات المحلية. إلا أنه ومن الناحية العملية، فتعتمد هذه البلديات على التحويلات المركزية بشكل كبير، حيث باتت الأخيرة أقل موثوقية في ظل تركيز الحكومة المركزية على خدمة الديون والاستثمارات في مشاريع البنية التحتية. من جهة أخرى، فتعد عمليات التمويل الحكومي المحلي على قدر عال من المركزية، حيث يتم تمويل جميع العمليات التي تنفذها الحكومات المحلية من خلال التحويلات المركزية، إضافة لتحويل الفوائض إلى الخزينة الوطنية.

تعد **الأراضي الفلسطينية المحتلة** الوحيدة والتي تتمتع بالنظم اللامركزية الخاصة بالموازنات، حيث يرجع ذلك إلى ضرورة عمل كل مدينة على تنمية الإيرادات الخاصة بها.[١٧٩] إن التحويلات المركزية لا تشكل سوى ١٥ في المائة من إجمالي الإيردات المحلية، بما في ذلك ٩٠

في المائة من إيرادات الضرائب على الممتلكات والتي يتم توجيهها إلى البلديات (ويتم جمع تلك الضرائب مباشرة في قطاع غزة أو بطريقة غير مباشرة من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية). إضافة لذلك، تتولى البلديات مهمة تنفيذ معظم برامج البنية التحتية، حيث يتم تمويل تلك البرامج بصورة عامة من قبل الجهات الخارجية المانحة (والتي عادة ما تتولى مهمة الإشراف عليها أيضاً).[١٨٠]

دور المجتمع المدني

تعد منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية ذات دور فاعل في مجالات تقديم الخدمات الاجتماعية، والأنشطة المعرفية، والأنشطة الترفيهية والاجتماعية، وضمان كلاً من المصالح والحقوق العامة.[١٨١] من جهة أخرى، وفي ظل الوتيرة المتسارعة لنمو المدن ومحدودية الموارد الحكومية، فإن العبء المتمثل في توفير الخدمات الاجتماعية للشرائح الفقيرة قد أصبح منوطاً بمنظمات المجتمع المدني بشكل أكبر من ذي قبل.

تقضي الأنظمة المعمول بها في **مصر** بتسجيل المنظمات بشكل رسمي لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، ولكن النقص في المصادر التمويلية المتاحة لها يشكل عائقاً أمامها، وذلك نظراً لمنعها في معظم الأحيان من الاستعانة بالصناديق الدولية، أو أنها عادة ما تسعى للوصول إليها بحذر بالغ. كما تعتمد تلك المنظمات على التبرعات المقدمة من المؤسسات الدينية أو التمويل الحكومي، وقد لوحظ تعزيز هذا الوضع مؤخراً في ضوء المظاهر الواسعة للتدخل الأجنبي في الدولة منذ نشوء الاضطرابات الأهلية في مطلع عام ٢٠١١.

يعتبر أسلوب العطاء (الزكاة) أحد الركائز الأساسية في الشريعة الإسلامية، حيث تشكل هذه الممارسة أساس الأوقاف الدينية (الوقف)، والتي يتم من خلالها رصد جميع الإيرادات العقارية لأغراض خيرية محددة، وتعتبر هذه الأوقاف بمثابة جهة لتوفير الرعاية الاجتماعية، حيث يتم تنظيم العديد منها في الوقت الحاضر من قبل الوزارات المختصة.[١٨٢] وقد باتت هنالك أعداد متزايدة من منظمات المجتمع المدني والتي تعتمد على نموذج الزكاة لجمع الأموال اللازمة. كما أن إعادة إحياء نموذج الأوقاف يمكن أن يساهم في تنشيط العمل الخيري الإسلامي وتحفيزه.

تتولى منظمات المجتمع المدني في **الأردن** دوراً رئيسياً وذلك في ظل توجه الحكومة لخصخصة الخدمات العامة في العقد الماضي، مما اضطرها أيضاً لاتخاذ أدوار جديدة في مجالات التخفيف من حدة الفقر، وتمكين المرأة، وتنمية المجتمع وخدمة الشباب. كما يقدر عدد منظمات المجتمع المحلي العاملة في البلاد بنحو ٣٢٠٠ مؤسسة، فيما تجاوز عدد أعضائها المليون فرداً، بما في ذلك ٣٦ في المائة من العاملين في مجال العمل الاجتماعي التطوعي.[١٨٣]

تنتشر هذه المنظمات في مصر نتيجة انسحاب الدولة من تقديم خدمات اجتماعية محددة كجزء من سياسة اللامركزية التي تنفذها، حيث ارتفع عدد المنظمات المسجلة والعاملة من ٧٦٠٠ منظمة تقريباً في عام ١٩٨٥ إلى نحو ٢٥ ألفاً في عام ٢٠٠٨، بما في ذلك ٧٠ في المائة منها والتي تقع في المناطق الحضرية. إضافة لذلك، فتجدر الإشارة إلى أن كلاً من المجتمعات القبطية والمسلمة تعد من بين أقدم المجتمعات القاطنة في مصر والتي تقدم الدعم للمحتاجين.[١٨٤]

بلغ عدد المنظمات المسجلة في **لبنان** ما مجموعه ٦٠٣٢ منظمة،[١٨٥] والتي توجهت العديد منها إلى توفير الإغاثة والدعم لضحايا النزاع الناشئ ما بين حزب الله وإسرائيل. بيد أنه وفي ضوء محدودية تأثير هذه المنظمات على الأمور السياسية، إلا أنها قد اتخذت الصدارة في تعزيز آليات الحكم الرشيد، والشفافية، والمساءلة.[١٨٦]

تتخذ هذه المنظمات في **سوريا** دوراً فاعلاً ضمن المجالات الثقافية والبيئية، وتتمتع البلاد بوجود اتحاد لنقابات العمال واتحاد للمرأة أيضاً.

إن غياب الحكومة الوطنية في **الأراضي الفلسطينية المحتلة** قد ساهم في تحفيز نشوء مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني والتي تعد ذات دور فاعل في توفير الخدمات الاجتماعية، حيث تساهم في توفير نحو ٦٠ في المائة من مجمل الخدمات الصحية الأولية، بالإضافة لإدارة ٤٢ في المائة من المستشفيات، و٩٠ في المائة من مراكز إعادة التأهيل، ونحو ٩٥ في المائة من دور رعاية الأطفال.[١٨٧]

كان نظام صدام حسين في **العراق** يفرض على منظمات المجتمع المدني أن تكون مسجلة لدى الحكومة، مما عزز التصور بأن هذه المنظمات قد كانت مرتبطة بالنظام وتعمل لحسابه. وفي أعقاب عام ٢٠٠٣، فقد ساهم تدفق المنظمات الدولية غير الحكومية إلى البلاد في نشوء تصور عام حول ارتباط تلك المنظمات بالاحتلال الأجنبي والعمل لصالحه، كما أدى ذلك إلى نشوء العديد من الصعوبات أمام المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العراقية والمستقلة، وذلك بالرغم من إصدار الدولة في عام ٢٠١٠ لقانون جديد خاص بالمنظمات غير الحكومية والذي يسعى لتعزيزها بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، وتشكيل وضع خاص بها باعتبارها كجهات مستقلة وغير مرتبطة بالحكومة.[١٨٨]

المرأة في مجالات السياسة والحكم

تراوحت معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة ما بين ١٦ و ٢٥ في المائة من مجمل المعدلات المسجلة في منطقة المشرق العربي، حيث يمكن أن تعزى نسبة مشاركتها المتدنية إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك: ارتفاع معدلات الخصوبة، والثقافة الذكورية السائدة، والمدعومة بأشكال التحيز الناشئة ضمن الأطر القانونية، وندرة فرص العمل، والتمييز في الأجور وعمليات التوظيف، وضعف نظم الدعم الاجتماعي لرعاية الأطفال، وتدني مستوى قطاع النقل العام.[١٨٩] إلا أنه يمكن ملاحظة المشاركة الفاعلة للمرأة في إدارة المنظمات غير الحكومية – وذلك بنسبة بلغت ٤٥ في المائة في لبنان، و ٤٢ في المائة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، و١٨ في المائة في مصر.[١٩٠] كما تتركز مشاركة المرأة إلى حد كبير في المنظمات غير الحكومية المختصة بمختلف القضايا المتعلقة بشؤون المرأة.

أصبحت **لبنان** في عام ١٩٥٢ أول دولة عربية تمنح المرأة كلاً من الحق في التصويت والحق في الترشح لعضوية البرلمان، ومن ثم توجهت جميع دول المشرق للسير على خطاها، وذلك بالإضافة لتوجه كل من مصر والأردن إلى اعتماد نظام تخصيص الحصة النسائية في البرلمان (الكوتا). بيد أنه وبالرغم من تلك القوانين، فإن مشاركة المرأة على الصعيد السياسي لا تزال ضعيفة ، حيث تراوحت نسبة مشاركتها في البرلمان ما بين ٣ و ١٢ في المائة فقط، وذلك بالمقارنة مع المتوسط العالمي والبالغ ١٥ في المائة، وثمة حالات عديدة حيث تتمتع النساء من الأعضاء في البرلمانات أو الوزارات بمستويات تعليمية عليا، وغالباً ما تكون تلك النساء من نخبة المجتمع.

تحظى المرأة في **العراق** بنحو ٢٥ في المائة من عضوية الحكومة المركزية ، وبالرغم من عدم وجود أي نظام للحصص على صعيد المناصب في كل من المحافظات والبلديات، إلا أن نسبة مشاركة المرأة في عضوية المجالس المحلية قد بلغت ٢٠ في المائة في مدينة الحلة مقابل ٢٥ في المائة في مدينة الناصرية.[١٩١]

بيد أن مشاركة المرأة في مجال الإدارة المحلية لا تزال محدودة أيضاً، ففي دورة الانتخابات البلدية للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ في **الأراضي الفلسطينية المحتلة**؛ تم تخصيص ١٦ في المائة من المقاعد للنساء، وفي عام ٢٠٠٥، كانت السيدة جانيت ميخائيل أول امرأة تتولى منصب رئاسة بلدية رام الله في منطقة الضفة الغربية.كما عمل الأردن في عام ٢٠٠٧ على توجيه المجالس البلدية لتخصيص ٢٠ في المائة من المقاعد للمرأة، وفي الانتخابات البلدية الأخيرة، فازت ٢٠ سيدة بالتنافس، بينما فازت ١٩٥ سيدة أخرى من خلال نظام الحصص، ومن مجمل السيدات الست ممن ترشحن لمنصب رئاسة البلدية، فقد تم انتخاب سيدة واحدة في منطقة الحسا.[١٩٢]

اللاجئون الفلسطينيون في بيروت، لبنان. © مرخصة بموجب إتفاقيات الترخيص التي وضعت نصوصها منظمة "كرياتيف كومونز"

المهاجرون واللاجئون في دول المشرق

شهدت معظم دول المشرق عمليات هجرة خارجية والتي نشأت في ظل سعي سكان تلك الدول للعثور على فرص العمل والملاذ الآمن، وذلك باستثناء الأردن وسوريا، والتي كانت دولاً مستقبلة لكل من المهاجرين واللاجئين على حد سواء، من جانب آخر، فليس من المستغرب أبداً ان تسجل الدول التي تعاني من النزاعات لمستويات عالية من الهجرة الخارجية (بما في ذلك كلاً من العراق، ولبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة).

يتوجه العديد من الأفراد في منطقة المشرق إلى الخارج بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل، إضافة لذلك، فهنالك العديد من الدول المستقبلة للعمالة ذات الأجور المتدنية، وضمن المساعي الرامية لإيجاد فرص العمل، فقد توجه المصريون إلى كل من الأردن، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة، فضلاً عن هجرة أعداد متزايدة عبر البحر المتوسط إلى إيطاليا من خلال ليبيا.[١٩٣] وفي المقابل، تم تسجيل ما يتراوح ما بين ٢,٢ و ٤ ملايين نسمة من سكان الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ومعظمهم من السودانيين، ممن استقروا في مصر حيث يعملون في مجال الخدمات ضمن القطاع غير الرسمي.[١٩٤]

توجه العديد من الأردنيين من ذوي المستويات التعليمية الجيدة والمهارات العالية للهجرة خلال فترتي السبعينيات والثمانينيات بحثاً عن فرص العمل في الدول المنتجة للنفط، بينما توجه العمال شبه المهرة من كل من مصر، وسوريا، والدول الآسيوية لتلك الدول للعمل في قطاعات الزراعة، والصناعة، والخدمات.[١٩٥]

شكلت الجاليات اللبنانية في الخارج نحو ١٤ مليون نسمة، حيث فاق هذا العدد مجموع السكان المقيمين في لبنان.[١٩٦] من جانب آخر، وفي ظل مساهمة الحرب الأهلية في نشوء عمليات الهجرة،[١٩٧] إلا أنه قد لوحظت الهجرة الخارجية للعديد من السكان من ذوي المستويات التعليمية الأفضل والمهارات ذات المستوى الأعلى بحثاً عن فرص عمل أفضل في الخارج.[١٩٨] عدا عن ذلك، فإن هجرة الأفراد من ذوي المهارات الأعلى يمكن أن تعزى إلى حد ما لانخفاض الأجور مقابل المستويات التعليمية في سوق العمل المحلي.[١٩٩]

يبدأ المهاجرون لدى عملهم في الخارج بتحويل جزء من دخلهم إلى أسرهم في دولهم الأصلية، حيث يمكن أن تكون عمليات الضخ النقدي هذه ذات تأثير إيجابي على مستوى الدخل الأسري، وبخاصة في المناطق الحضرية، كما تعد لبنان الدولة الأبرز على صعيد استلام التحويلات المالية، وذلك في ظل الأعداد الكبيرة لمواطنيها المهاجرين إلى الخارج، تليها مصر، والتي سجلت ما مجموعه ٧,١ مليار دولار تقريباً من تحويلات المهاجرين في عام ٢٠٠٩، ولكن هذه التحويلات لا تشكل سوى ٣,٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في البلاد.[٢٠٠] إلا أن التحويلات المالية المتأتية إلى

الجدول ١٩: المواطنون المصريون في الخارج حسب الدولة المضيفة

الدولة	٢٠٠٠
كندا	١١٠,٠٠٠
الأردن	٢٢٦,٠٠٠
ليبيا	٣٣٢,٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٩٢٣,٠٠٠
الولايات المتحدة	٣١٨,٠٠٠

المرجع: منظمة العمل الدولية

الأردن تشكل ما نسبته ١٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وهي من أعلى النسب المسجلة في جميع أنحاء العالم، وذلك على الرغم من اعتبار تلك التحويلات أقل تواضعاً من حيث الأرقام المطلقة.[٢٠١]

إن هذه التحويلات يمكن أن تكون ذات تأثير كبير على مستوى التنمية الحضرية، وعادة ما تعمل الأسر على ادخار الدخل الإضافي المتأتي من التحويلات التي يرسلها أفرادها العاملين في الخارج، والتي يمكن أن تستخدم في بعض الأحيان لتغطية نفقات سفر أحد أفراد الأسرة إلى الخارج. أما الوفورات الأخرى المتبقية، فعادة ما يتم استخدامها لشراء الأراضي وتنفيذ عمليات التوسعة الأكبر للمساكن، والتي عادة ما ترتبط بتنفيذ أنشطة تجارية، علاوة على ذلك، يتم إستخدام الدخل المتأتي من هذه الأنشطة لتغطية نفقات تعليم الأبناء.

الهجرة الدولية للاجئين

ساهمت الحروب الأهلية الناشئة في كل من العراق، ولبنان، والأراضي الفلسطينية في هجرة العديد من سكان تلك الدول بحثاً عن ملاذ في دول أخرى. من جانب آخر، فلطالما كانت **الأراضي الفلسطينية المحتلة** أكبر دولة مرسلة للاجئين، ممن استقر معظمهم في المناطق الحضرية. كما تم تسجيل نحو ١,٤ مليون لاجئ ممن يقطنون في المخيمات في الأردن، ولبنان، وسوريا أو في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وغالباً ما يستقرون في مناطق مكتظة في ظل عدم كفاية مرافق البنية التحتية.[٢٠٢]

بلغ المجموع السنوي للمهاجرين من **العراق** نحو ١١٥ ألف نسمة في المتوسط منذ فترة الثمانينيات، حيث هاجر ما يزيد عن مليوني عراقي إلى دول أخرى في المنطقة، لا سيما إلى كل من سوريا والأردن، وذلك هرباً من حالة انعدام الأمن والاستقرار الناشئة عن كل من الحرب الإيرانية، وحربي الخليج الأولى والثانية، والعنف الطائفي الناشئ منذ مطلع الألفية الجديدة.[٢٠٣]

شكل **الأردن** الوجهة الرئيسية للاجئين من الأراضي الفلسطينية المحتلة في أعقاب كل من حربي عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧، حيث يشكل السكان من أصول فلسطينية أكثر من ٥٠ في المائة من الإجمالي السكاني في البلاد.[٢٠٤] علاوة على ذلك، فقد شكل اللاجئون اللبنانيون لدى اندلاع الحرب الأهلية، والعراقيون، لدى اندلاع كل من حربي الخليج الأولى والثانية، جزءاً كبيراً من إجمالي اللاجئين القاطنين في الأردن منذ عام ٢٠١٠ [٢٠٥] والبالغ مجموعهم ٢,٥ مليون لاجئاً، عدا عن ذلك، فقد شكل اللاجئون نحو ٢٥ في المائة من الإجمالي السكاني في مدينة عمان في عام ٢٠٠٨، حيث تعد هذه النسبة الأعلى في شتى أنحاء العالم.[٢٠٦]

شهدت **لبنان** هجرة أعداد كبيرة من السكان هرباً من الحرب الأهلية، إلا أن هذه الدولة قد شكلت أيضاً موطناً للاجئين.[٢٠٧] ومنذ عام ٢٠٠٨، سجلت الدولة تدفق نحو ٤١٧ ألف لاجئ ممن استقروا بشكل رئيس في كل من مدن صور، وبيروت، وطرابلس، والبقاع – بما في ذلك ٣٥٠ ألف لاجئ فلسطيني،[٢٠٨] و ٤٠ ألف لاجئ عراقي،[٢٠٩] و ٢٧ ألف لاجئ كردي.[٢١٠] بيد أنه عادة ما يواجه أولئك اللاجئون العديد من القيود فيما يتعلق بامتلاك العقارات[٢١١] أو تأمين فرص العمل،[٢١٢] مما يضطرهم للسكن في مناطق عشوائية والعمل في الأسواق غير الرسمية. من جانب آخر، بلغ عدد اللاجئين العراقيين القاطنين في سوريا نحو ٧٥٠ ألف نسمة منذ شهر يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠، إلا أن التوقعات تشير إلى أن هذا العدد سوف يسجل انخفاضاً لنحو ٥١٢ ألف نسمة بحلول شهر يناير/ كانون الثاني عام ٢٠١١ ولنحو ٢٦٢ ألفاً بحلول شهر ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠١١.[٢١٣]

الأشخاص النازحون داخلياً

تشير التقديرات إلى نزوح نحو ١,٩ مليون نسمة داخل العراق نتيجة للصراع الناشئ في البلاد، مما أسفر عن نشوء مشاكل كبيرة على صعيد مطالبات الأراضي والممتلكات، وكذلك فيما يتعلق بإشغال المساكن الرسمية وغير الرسمية.[٢١٤] كما شهدت لبنان نشوء عمليات نزوح واسعة لدى اندلاع الحرب الأهلية، مما ساهم في نشوء عمليات التوسع الحضري غير الرسمي في مدينة بيروت.[٢١٥] أما في سوريا، فقد تراوح مجموع الأسر المهاجرة سنوياً من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ما بين ١٠ و ٦٠ ألفاً نتيجة حالات الجفاف الناشئة، والتي كانت ذات وطأة أكبر على المجتمعات الريفية القاطنة في شمال شرق البلاد بشكل خاص، مما أدى إلى زيادة أعداد السوريين المهاجرين إلى المناطق الحضرية والتي تراوحت ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف نسمة.[٢١٦]

منظر عام لمخيم جباليا للاجئين والذي يعد أكبر مخيمات اللاجئين الثمانية ويقع في شمال مدينة غزة بالقرب من قرية تحمل الإسم نفسه. © سهير كرم / آيرين

الأقاليم الكبرى والمحاور الإقليمية

تعد محاور التنمية إحدى السمات الهامة لدول منطقة المشرق والتي لطالما شهدت نمو المناطق الحضرية وازدهارها على طول ضفاف الأنهار، والسواحل، وشبكات الطرق. إضافة لذلك، فإن شبكات النقل الحديثة الممتدة عبر الحدود الوطنية قد ساهمت في نشوء الطرق السريعة التي تربط المدن الرئيسية عبر الأراضي القاحلة.

تعتبر منطقة القاهرة الكبرى، والتي بلغت كثافتها السكانية ٢٠مليون نسمة تقريباً، أبرز الأقاليم الكبرى الموسعة في العالم أجمع، حيث تقع على الحافة الجنوبية من دلتا النيل، فضلاً عن تمتعها بعدة محاور إستراتيجية تربطها بمدينة الإسكندرية، ثاني أكبر مدينة مصرية والتي تتضمن أكبر ميناء بالإضافة لنحو ٤٠ في المائة من الصناعات في البلاد، عدا عن ارتباطها بمدن قناة السويس، وبورسعيد على ساحل البحر الأبيض المتوسط، والميناء التجاري الرئيسي، وصولاً إلى مدينة الإسماعيلية التي تطل على قناة السويس على البحر لأحمر، وهي مدينة صناعية كبرى ومعبر لنقل المشتقات النفطية.

يعتبر محور القاهرة – الإسكندرية الأكبر من حيث المساحة، والممتد على مسافة ٢٢٥ كيلومتراً، فضلاً عن تشكيله لجزء من أكبر وأهم إقليم حضري في العالم العربي، والممتد على مساحة ١٠٥ آلاف هكتار من الأراضي، بما في ذلك ٧٥ في المائة من الأراضي الزراعية، و٢٥ في المائة من الأراضي الصحراوية. كما تتضمن هذه المنطقة مدينة السادات، وهي منطقة حضرية جديدة والتي ستستوعب مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠.

الشكل ٢٠: التطور التاريخي حول المحور الرابط ما بين مدينتي القاهرة والإسكندرية

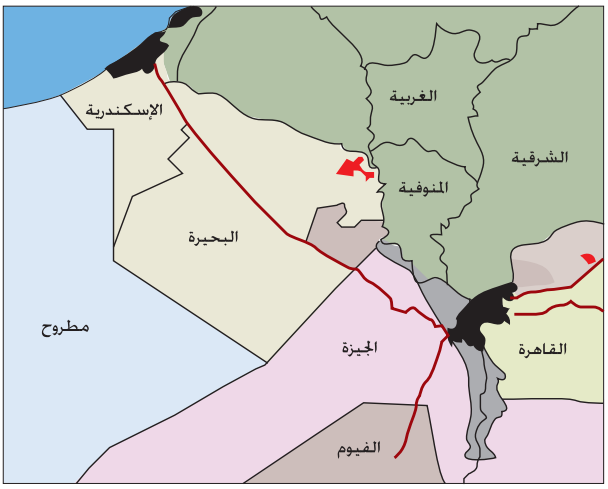

التنمية الحضرية عام ١٩٨٥

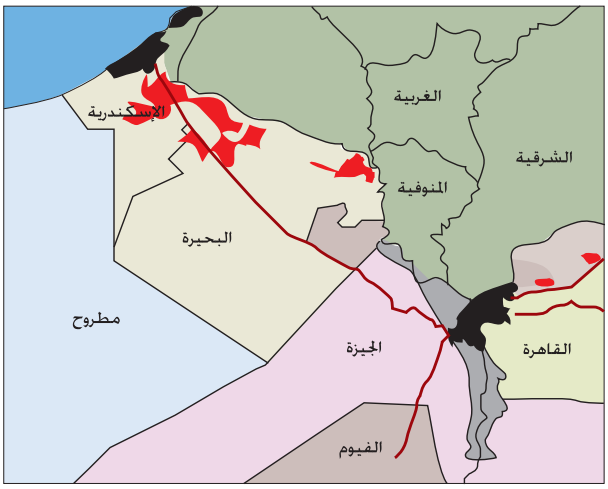

التنمية الحضرية عام ١٩٩٠

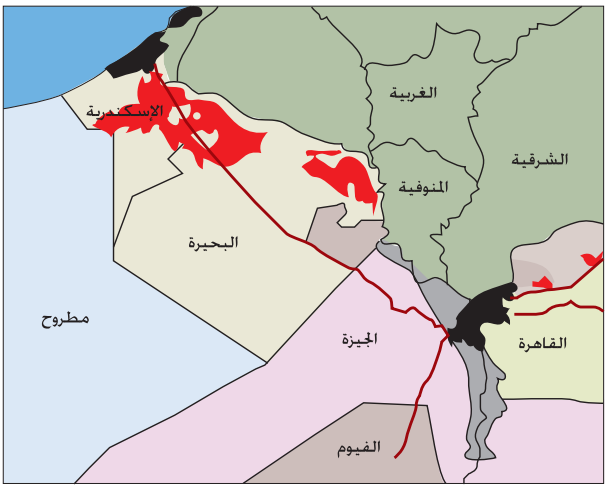

التنمية الحضرية عام ١٩٩٥

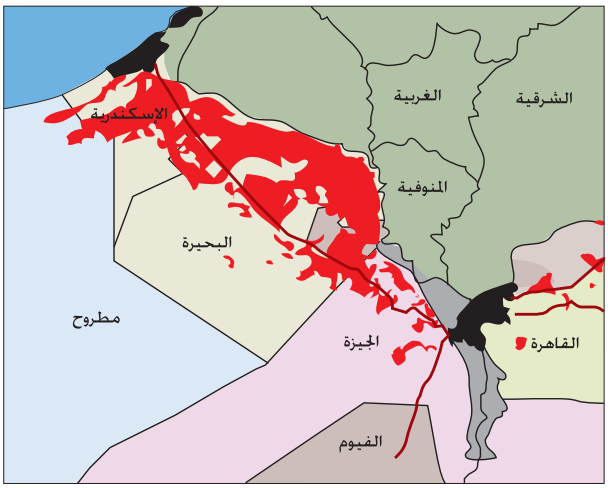

التنمية الحضرية عام ٢٠٠٠

المرجع: برنامج الموئل، تقرير حالة المدن الإفريقية لعام ٢٠٠٨

الشكل ٢١: التجمعات الحضرية الناشئة على امتداد وادي النيل كما تظهر من الفضاء

المرجع: مركز مارشال لرحلات الفضاء التابع لوكالة "ناسا" الأمريكية، ٢٠١٠

إضافة لذلك، تم تخصيص نحو ٤٠ في المائة من المنطقة لأنشطة التصدير الزراعي والتي تشكل ما يزيد عن ٣٧ في المائة من إجمالي الإنتاج الوطني ضمن هذا القطاع.

تواجه المنطقة العديد من التحديات، بما في ذلك كلاً من أشكال الزحف العمراني، والتضخم السريع في أسعار الأراضي، وزيادة الإختناقات المرورية (حيث تضاعفت معدلات الحركة المرورية من ٦,٥٧٦ ألف مركبة يومياً في عام ١٩٨٥ إلى ٢٦,٧٢٦ ألف مركبة يومياً في عام ٢٠٠٥)، وزيادة تلوث مخزون المياه الجوفية ونضوبه، وزيادة معدلات مياه الصرف الصحي غير المعالجة. وقد وافق المسؤولون في مدينة الإسكندرية على خطة تنموية جديدة والتي تهدف إلى معالجة بعض هذه التحديات، بما في ذلك من خلال إنشاء طريق دائري إقليمي جديد، وإعداد سياسات جديدة داعمة للشرائح الفقيرة.

يعد إنشاء المناطق التكنولوجية والتي يشار إليها باسم "القرى الذكية" إحدى السمات المميزة لهذه المنطقة، حيث أن النجاح الذي تم تحقيقه لدى إنشاء أولى هذه القرى الذكية في مدينة الجيزة عبر مدينة ٦ أكتوبر الجديدة والتي تقع في بداية هذا المحور قد أدى إلى توسعة نطاقها بما يتجاوز المنطقة المحددة لها ضمن مساحة تبلغ ٣ كيلومترات مربعة، فضلاً عن وجود خطة لإنشاء منطقة مماثلة غرب مدينة الإسكندرية على مقربة من نهاية هذا المحور. عدا عن ذلك، وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، بلغ عدد شركات التقنية ذات التكنولوجيا الفائقة والمنشأة في المنطقة نحو ١٥٠ شركة، وبلغ عدد العاملين فيها نحو ٣٥ ألف موظفاً ومعظمهم من الشباب. كما يرجح أن تتمكن هذه المنطقة التكنولوجية من استيعاب ٥٠٠ شركة والتي يبلغ مجموع القوى العاملة فيها نحو ١٠٠ ألف موظف بعد تنفيذ عمليات التوسعة.

يعمل برنامج الموئل ضمن إطار من التعاون مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني بهدف إعداد خطة إستراتيجية للتنمية الحضرية لمنطقة القاهرة الكبرى، حيث تتضمن أبرز سمات هذه الخطة تنفيذ مشاريع ترقية الأحياء المتدهورة والعشوائيات، ونقل أبرز مهام القطاع الخاص إلى مركز حكومي جديد يتم إنشاؤه في المناطق المجاورة، ونقل استخدامات الأراضي المسببة للتلوث خارج مركز المدينة، وإعداد خطط إستراتيجية جديدة لكل من مجالات النقل، والبنية التحتية، والتنمية الاقتصادية المحلية. كما تجدر الإشارة هنا إلى الانتهاء من إنشاء الروابط الخاصة بالطريق الدائري والمحور الرابط ما بين مدينتي القاهرة والإسكندرية.

تتوزع المدن الكبرى في العراق ضمن مساحات جغرافية متنوعة – بما في ذلك كلاً من مدن بغداد، والموصل، والبصرة- ويعد محور النقل الممتد على مسافة ٤٩٠ كيلومتراً من ميناء أم قصر الجنوبي عبر مدينة البصرة ووصولاً لمدينة بغداد أهم شريان للعمليات التجارية والنقل البحري في العراق(أنظر الشكل ٢٢). من جانب آخر، ونظراً لكون العراق دولة غير ساحلية، فتعد مدينة أم قصر المنفذ الوحيد لعمليات النقل البحري.[٢١٧]

يشكل محور دمشق - حمص في **سوريا** أحد أهم الأقاليم الكبرى الموسعة أيضاً، والذي يتضمن كلاً من المدن والصناعات الرئيسية في البلاد، بالإضافة إلى مدينة حسياء الصناعية الجديدة والتي تقع على بعد ٤٧ كيلومتراً إلى الجنوب من مدينة حمص والتي تتضمن أربعة قطاعات اقتصادية رئيسية، وهي: المنسوجات، والصناعات الغذائية، والكيماوية، والهندسية. إضافة لذلك، تستوعب المدينة ما مجموعه ٦٦ ألف عامل وأسرهم. كما عملت الحكومة السورية في عام ٢٠٠٩ على اعتماد قانون التخطيط الإقليمي بالإضافة لإنشاء هيئة التخطيط الإقليمي. علاوة على ذلك، عملت الهيئة في عام ٢٠١٠ على إعداد الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، إلى جانب إعداد الخطط الهيكلية للأقاليم ولمساعدة المحافظات في إعداد الخطط الإستراتيجية للنمو الحضري، وذلك بدعم مالي من الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلى المستوى الأصغر نطاقاً، يعد محور عمان - الزرقاء والبالغة مسافته ٢٨ كيلومتراً، أهم تجمع حضري في **الأردن** (انظر الشكل٢٣). كما تعد مدينة الزرقاء ثالث أكبر مدينة في الأردن، حيث تجاوزت كثافتها السكانية ٤٤٠ ألف نسمة، بالإضافة لوجود أكثر من ٥٠ في المائة من مجمل الصناعات فيها. كما تشهد المناطق الواقعة بين كلتا المدينتين وتيرة متسارعة من التطور، فعلى سبيل المثال، تعمل شركة تعمير القابضة، وهي إحدى الشركات العقارية الإماراتية، على إنشاء بلدة جديدة لاستيعاب ٥٠ ألف نسمة، والتي تقع ما بين مدينتي الزرقاء وعمان، حيث يتضمن هذا المشروع إنشاء ٧ آلاف شقة سكنية تستهدف السكان من ذوي الدخل المتدني. كما تعزم الحكومة الأردنية على إنشاء سكة حديدية خفيفة تربط بين كلتا المدينتين والتي ستساهم في نقل نحو ١٠٠ ألف راكب يومياً، حيث سيتم إنشاء جزء كبير من هذه السكة الحديدية في منطقة سكة حديد الحجاز القديمة، وذلك في ظل الحركة المرورية الكبيرة التي يشهدها هذا المحور يومياً والتي تجاوزت ١٥٠ ألف مركبة.[٢١٨] إن هذا المشروع الممول من مؤسسة التمويل الدولية يشكل شراكة منظمة ما بين القطاعين الخاص والعام، عدا عن ذلك، فسوف يتم تنفيذ برنامج منفصل لإنشاء نظام للحافلات السريعة والذي سيتم ربطه بالسكة الحديدية الخفيفة.[٢١٩]

الشكل ٢٢: المحاور المقترحة من خلال مشروع تيسير التجارة وتطوير مرافق البنية التحتية في دول المشرق والتابع للبنك الدولي [٢٣٠]

الشكل ٢٣: محور عمان ــ الزرقاء

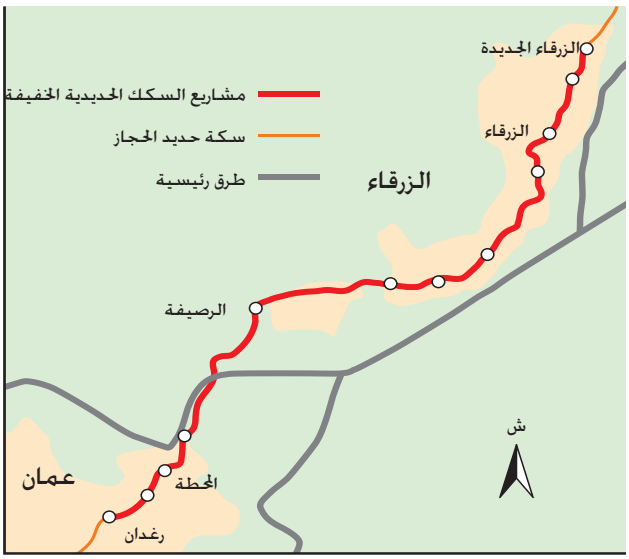

المرجع: مجلة السكك الحديدية ٢٠٠٩

التكامل الإقليمي

أبرمت الدول العربية اتفاقات تجارية فيما بينها، بالإضافة لإبرام اتفاقات أخرى مع كل من الدول الإفريقية، ودول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة. من جانب آخر، ساهمت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية (بافتا) في إلغاء جميع الرسوم الجمركية المفروضة على العمليات التجارية، إضافة لتسهيل عمليات التخليص الجمركي. كما تم إنشاء منطقة تجارة حرة بين كل من المغرب، وتونس، ومصر، والأردن بموجب اتفاقية أغادير، والتي يمكن توسعة نطاقها لكي تشمل جميع دول منطقتي المغرب والمشرق. كما توجد العديد من الاتفاقيات الثنائية الأطراف ما بين الاتحاد الأوروبي والأردن، والضفة الغربية وقطاع غزة، ولبنان وسوريا، والتي تشكل الخطوة الأولى نحو إنشاء منطقة للتجارة الحرة الأورومتوسطية.

تشكل العمليات التجارية داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يقل عن ١٠ في المائة من إجمالي صادرات تلك الدول، وذلك على الرغم من تلك الاتفاقيات المبرمة.[٢٢٠] كما سجلت دول منطقة المشرق معدلات أكبر من التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي مقارنة مع ما سجلته مع بقية الدول العربية، حيث يمكن أن يعزى ذلك إلى إنتاجها والأخيرة لمنتجات مماثلة، فضلاً عن عدم كفاية التسهيلات التنظيمية، وضعف الاستثمارات في مرافق البنية التحتية المتكاملة، من ناحية ثانية، ووفقاً لمؤشر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لعام ٢٠٠٧ حول التكامل الإقليمي العربي لما مجموعه ١٦ دولة عربية، تم تصنيف كلاً من الأردن، ولبنان، وسوريا ضمن أبرز الدول الرائدة، حيث ينعكس هذا الأمر من خلال شبكات النقل والطاقة الفاعلة نسبياً والمنتشرة في أنحاء المنطقة.

إن إنشاء شبكة إقليمية للطاقة الكهربائية يشكل أحد المجالات التي تشهد تحقيق المزيد من أشكال التكامل، حيث يوجد مشروع ربط ما بين سبع دول، بما في ذلك مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وليبيا، وسوريا، وتركيا، والذي تم البدء بتنفيذه خلال فترة التسعينيات. كما تم إنشاء الروابط ما بين كل من مصر والأردن، والأردن وسوريا، وسوريا ولبنان، وسوريا وتركيا، ولا تزال الروابط ما بين سوريا والعراق غير واضحة. وفي ظل التقدم المحرز، فسوف تساهم هذه المبادرة في زيادة القدرة الاستيعابية للخطوط القائمة بالإضافة لتوسعة نطاق الشبكة في نهاية المطاف لكي تشمل دول منطقة المغرب العربي. علاوة على ذلك، فتعمل كل من مصر والمملكة العربية السعودية على إنشاء مشروع خاص لتقاسم الطاقة بسعة ٣،٠٠٠ ميغاواط، والذي سيتم تنفيذه على مرحلتين، بالإضافة لإنجازه بالكامل بحلول عام ٢٠١٥.[٢٢١]

محاور النقل عبر الوطني الناشئة

يشكل قطاع النقل لنسبة تتراوح ما بين ٨ و ١٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في دول المشرق، بالإضافة لاستحواذه على ١٠ في المائة تقريباً من إجمالي القوى العاملة.[٢٢٢] من جانب آخر، فإن نوعية مرافق البنية التحتية لقطاع النقل تعد عاملاً أساسياً لتحديد مستويات الإنتاجية التصديرية، بالإضافة لتحديد معدلات تنقل الأفراد ونوعية الحياة. ووفقاً لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٠، فقد لوحظ تمتع معظم دول المشرق بمرافق البنية التحتية الأقوى بالمقارنة مع غيرها من الدول ضمن الفئة ذاتها: حيث تتمتع قطاعات النقل الجوي والسككي في مصر بقدرة تنافسية عالية، فضلاً عن تمتع الأردن بشبكات طرق وخدمات جوية ذات جودة عالية، بينما برز لبنان بمثابة الإستثناء الوحيد ضمن هذا السياق، وذلك في ظل تدني مستوى مرافق البنية التحتية مما يعيق تنفيذ الأنشطة الاقتصادية.

إن غياب شبكة النقل المتكاملة والمتعددة الوسائط، وذات الجودة العالية في المنطقة يشكل أحد العوائق التي تحول دون تنفيذ الأنشطة التجارية البينية في المنطقة. وضمن هذا السياق، عملت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في مطلع الألفية الجديدة على إعداد مجموعة من الاتفاقيات المرتبطة بقطاع النقل، بما في ذلك: اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي (٢٠٠٢)، واتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي (٢٠٠٢)، ومذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي (٢٠٠٥). إلا أن نقص التمويل ونشوء الصراعات السياسية في المنطقة قد حال دون تفعيل معظم هذه الإتفاقيات، بما في ذلك ٦٠ في المائة من شبكات السكك الحديدية المقترحة.

طرح البنك الدولي عدة مقترحات على صعيد إمكانية تنفيذ الاستثمارات في مجال النقل بهدف تعزيز التبادل التجاري عبر الحدود من خلال ثلاثة محاور: محور الشمال ـ الجنوب، والذي يربط ما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بدول مجلس تعاون الخليج عبر تركيا، وسوريا، والأردن (مع وجود صلة ربط بمصر)، واثنين من المحاور الشرقية ـ الغربية، والتي تربط ما بين موانئ مدن اللاذقية وطرطوس (سوريا)، ومدن طرابلس وبيروت (لبنان) إلى العراق، ووصولاً إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط.[٢٢٣]

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تحسين مرافق البنية التحتية وتوفير خدمات لوجستية أكثر كفاءة يمكن أن يساهم في زيادة الحركة المرورية اليومية في الممر الشمالي الجنوبي لنحو ٢٥٠٠ شاحنة و١٥ قطاراً في كل اتجاه، وبما مجموعه ١١٠٠ شاحنة وستة قطارات في كل اتجاه في كل من الممرين الشمالي والجنوبي بحلول عام ٢٠٢٠. كما تقدر المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع بنحو ١٥ عاماً، وبتكلفة إجمالية تبلغ ٥،٢ مليار دولاراً والتي سيتم تمويلها من قبل كل من الحكومات، والقطاع الخاص، ووكالات التنمية الدولية.[٢٢٤]

وقد تم الاتفاق على المرحلة الأولى والتي تبلغ تكلفة تنفيذها ٧٨٠ مليون دولاراً من جانب كل من البنك الدولي، والعراق، والأردن،ولبنان، وسوريا، والضفة الغربية وقطاع غزة. كما تتضمن هذه المرحلة وضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات المؤسسية وإعداد إطار خاص بالتجارة الإقليمية، بالإضافة لتحسين مرافق البنية التحتية لكل من الطرق والسكك الحديدية القائمة، والمعابر الحدودية، إلى جانب تحديد الاستثمارات التي ستتضمنها المرحلة التنفيذية الثانية.

إن تنفيذ الاستثمارات الأضخم في مرافق البنية التحتية سيكون في العراق، تليها كل من سوريا، والأردن، ولبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة. كما سيتم تحديث أربعة معابر حدودية تقع على الحدود اللبنانية السورية، والحدود العراقية السورية، ومعبر على الحدود العراقية الأردنية. من جانب آخر، فثمة بعض شبكات الطرق والتي ستتطلب تنفيذ العديد من أشكال التحسين، وأبرزها تطوير شبكة الطرق في الأردن والمؤدية إلى الحدود السعودية، بالإضافة لشبكة الطرق العراقية التي تقع في المحاور الشرقية ـ الغربية. كما دعت دول المشرق أيضاً لإنشاء مؤسسة مختصة لإدارة المحاور بغية تسهيل عمليات تنفيذ هذا المشروع إلى جانب تنسيق الأنشطة التجارية بين الدول.

البنية التحتية للسكك الحديدية. تتمتع منطقة المشرق بخطوط للسكك الحديدية والممتدة على مساحة تزيد عن ١٠ آلاف كيلومتراً، ولكن حركة النقل الدولي لكل من البضائع والركاب تعد محدودة للغاية نظراً لضعف أشكال التكامل الإقليمي. من جانب آخر، وفي أعقاب التوقيع على اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي في عام ٢٠٠٢، فقد توجهت دول المشرق إلى إنشاء خطوط جديدة للسكك الحديدية لتطوير شبكة أكثر تكاملاً، ولكن التحدي الأبرز ضمن هذا السياق يكمن في إمكانية دمج شبكة المشرق مع مصر.

الشكل ٢٤: التبادل التجاري في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحسب الأقاليم الفرعية للدول، ٢٠٠٧

المرجع: البنك الدولي، التكامل الاقتصادي في دول المشرق، ٢٠١٠

يقتصر عمل شبكة خطوط السكك الحديدية في مصر والتي تمتد على مسافة ٥,٠٨٥ ألف كيلومتراً داخل الدولة فقط. وبالرغم من أن العمل لا يزال جارياً لإنشاء خط للربط بليبيا في الوقت الحاضر، ولكن الروابط البائدة مع كل من إسرائيل وفلسطين تحول دون الربط السككي مع بقية دول المشرق. أما فيما يتعلق بخطوط السكك الحديدية في الأردن والممتدة على مسافة ٥١٠ كيلومترات، فإنها تعمل بشكل رئيسي لنقل الفوسفات من المناجم إلى ميناء العقبة، ولكن المسار الضيق لهذه السكة الحديدية يحول دون تحقيق التكامل فيما بينها وبقية دول المنطقة. إلا أن الأردن قد عمل على اعتماد مشروع بتكلفة إجمالية تبلغ ٢,٧ مليار يورو (أو ما يعادل ٣,٥٨ مليار دولار) والذي سيتم من خلاله تحويل النظام إلى سكة عادية عبر زيادة مسافة الخطوط ٤٠٠ كيلومتراً إضافية لربطها بكل من سوريا، والعراق، والسعودية بحلول عام ٢٠١٣. عدا عن ذلك، فقد تم وقف تشغيل خطي السكك الحديدية في لبنان بمساحة إجمالية تبلغ ٤٠٨ كيلومترات في عام ١٩٧٥ بسبب اندلاع الحرب الأهلية، بينما يتم إعداد دراسة في الوقت الحالي لتقييم إمكانية إعادة تشغيل الخط الرابط ما بين طرابلس وسوريا. من جهة أخرى، فتعد شبكة الخطط الحديدية في سوريا والتي تمتد على مسافة ٢,٤٩٥ كيلومتراً، الشبكة الأكثر تدويلاً بوجود خط يربطها بالعراق، بالإضافة لخطين يربطانها بتركيا. كما تم تنفيذ العديد من مشاريع السكك الحديدية والتي ستساهم في توسعة نطاق الشبكة لكي تمتد على مساحة إضافية تبلغ ٤٠٠ كيلومتراً بحلول عام ٢٠١٣، بينما لا تمتلك الأراضي الفلسطينية المحتلة أية خطوط للسكك الحديدية، عدا عن عدم وجود أي خطط حالية لإنشاء أي منها.

إن خطوط النقل سوف تكون ذات دور فاعل في محاور التنمية الجديدة التي ستتضمن العديد من أشكال النشاط الاقتصادي، فضلاً عن دورها في تشكيل عمليات التحضر المستقبلية. من جانب آخر، فلا بد من مراجعة الجدول الزمني لتنفيذ هذه المشاريع لدى استعادة الاستقرار في المنطقة في ضوء الاضطرابات الأهلية الناشئة مؤخراً.

البنية التحتية للموانئ والمطارات. ترتبط شبكة السكك الحديدية ارتباطاً وثيقاً بمرافق الموانئ البحرية، وأبرزها موانئ الإسكندرية، والعقبة، وبيروت، واللاذقية، وطرطوس، وطرابلس، وبورسعيد، وأم قصر. وقد تم افتتاح الموانئ الجافة ومحطات النقل المتعدد في كل من حمص وعدرا في عام ٢٠٠٩، ويجري التخطيط لافتتاح ميناء آخر في حلب في عام ٢٠١٢. وفي ضوء حجم الشحن ضمن جميع هذه الموانئ، فإنها تعد بمثابة موانئ مغذية، حيث لوحظ تحسن مستوى أدائها بشكل متواصل على مدى الأعوام الخمسة الماضية. إضافة لذلك، فقد تم تصنيف البنية التحتية لميناء لبنان في المرتبة ٥٥ عالمياً، يليه ميناء الأردن في المرتبة ٦٤، ومصر في المرتبة ٦٩ وسوريا في المرتبة ١١٧. كما أن مشاريع البنية التحتية للمحاور الرابطة بين دول المشرق من شأنها المساهمة في زيادة كفاءة البنية التحتية للموانئ في كل من لبنان وسوريا.

وثمة ٢٠ مطاراً مدنياً في مصر (بما في ذلك ١٠ مطارات دولية)، والتي بلغ مجموع المسافرين من خلالها نحو ٦,٧ مليوناً في عام ٢٠٠٨، بينما يمتلك الأردن مطارين دوليين في كل من مدينتي عمان والعقبة بطاقة استيعابية تبلغ ٢,٤ مليون مسافراً، مقابل ٣ مطارات دولية في سوريا في كل من مدن دمشق، وحلب، واللاذقية لخدمة ١,٤ مليون مسافر. أما في لبنان، فلا يوجد سوى مطار دولي واحد في مدينة بيروت والذي يخدم أقل من مليون مسافر سنوياً. وبالمثل، برزت كل من مصر والأردن ضمن مجال النقل الجوي في المنطقة، تليهما لبنان إلى حد أقل، والتي تتمتع ببنية تحتية ذات قدرة تنافسية عالية في هذا المجال، بينما لا يزال هذا المجال في سوريا ضمن حدوده الدنيا.

مدينة القاهرة، مصر، تشكل منطقة القاهرة الكبرى أكبر الأقاليم الموسعة في العالم العربي © بالونسبسي / شاتر ستوك

الجدول ٢٠: معدلات الكثافة السكانية الإجمالية والحضرية)بالآلاف(والنسبة المئوية للكثافة السكانية الحضرية

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
الكثافة السكانية الإجمالية (بالآلاف)									
مصر	٥٦,٨٤٣	٦٢,٠٦٤	٦٧,٦٤٨	٧٤,٢٠٣	٨١,١٢١	٨٨,١٧٩	٩٤,٨١٠	١٠٠,٩٠٩	١٠٦,٤٩٨
العراق	١٧,٣٧٤	٢٠,٢٨٨	٢٣,٨٥٧	٢٧,٣٥٩	٣١,٦٧٢	٣٦,٩٧٧	٤٢,١٨٤	٤٨,٨٨٥	٥٥,٢٥٧
الأردن	٣,٤١٦	٤,٣٨٢	٤,٨٢٧	٥,٣٤٢	٦,١٨٧	٦,٧٩٧	٧,٣١٦	٧,٩٠٦	٨,٤١٥
لبنان	٢,٩٤٨	٣,٤٦٣	٣,٧٤٢	٤,٠٥٢	٤,٢٢٨	٤,٣٨٥	٤,٥١٦	٤,٦٢٤	٤,٧٠١
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٢,٠٨١	٢,٥٩٦	٣,١٩٩	٣,٥٥٦	٤,٠٣٩	٤,٦٤٨	٥,٣١٧	٦,٠٢٧	٦,٧٥٥
سوريا	١٢,٣٢٤	١٤,١٧١	١٥,٩٨٩	١٨,٤٨٤	٢٠,٤١١	٢٢,١٨٤	٢٤,٠٧٩	٢٦,٠٠٩	٢٧,٨٥٩
الكثافة السكانية الحضرية (بالآلاف)									
مصر	٢٥,١٢٤	٢٧,٣٤٠	٣٠,٠٣٢	٣٣,١٩٧	٣٦,٦٦٤	٤٠,٧١٢	٤٥,٣٠١	٥٠,٥٠٦	٥٦,٤٧٧
العراق	١٢,٦٠٢	١٤,٤٢٤	١٦,٧٢٢	١٨,٨٩١	٢٠,٨٢٢	٢٣,٧٠٠	٢٦,٧٧٢	٣٠,٢٤٤	٣٣,٩٣٠
الأردن	٢,٣٥٠	٣,٣٦٦	٣,٧٩٨	٤,٣٥٩	٥,٠٨٣	٥,٤٩٨	٥,٩٩٨	٦,٥٣٣	٧,٠٦٣
لبنان	٢,٤٧٢	٢,٩٦١	٣,٢٤٤	٣,٥٣٥	٣,٧١٢	٣,٨٩١	٤,٠٦٥	٤,٢٣١	٤,٣٧٤
الأراضي الفلسطينية المحتلة	١,٤٦٢	١,٨٤٣	٢,٢٦٧	٢,٧٤٩	٣,٢٦٩	٣,٨٣٤	٤,٤٤٧	٥,١٠٨	٥,٨١٠
سوريا	٦,٢٢٤	٧,٣٢٠	٨,٥٧٧	١٠,٢٨٤	١٢,٥٤٥	١٤,١٨١	١٥,٩٤٨	١٧,٩٣٨	١٩,٩٧٦
النسبة المئوية للكثافة السكانية الحضرية									
مصر	٤٣,٤٨	٤٢,٨١	٤٢,٨٠	٤٣,٠٣	٤٣,٤٠	٤٤,٣٦	٤٥,٩٣	٤٨,١٢	٥٠,٩٢
العراق	٦٩,٧١	٦٨,٧٨	٦٧,٨٣	٦٦,٩٠	٦٦,١٧	٦٦,٠٥	٦٦,٥٥	٦٧,٦٧	٦٩,٣٧
الأردن	٧٢,٢٣	٧٨,٢١	٧٨,٢٦	٧٨,٣١	٧٨,٥٣	٧٩,٠٢	٧٩,٧٨	٨٠,٧٧	٨١,٩٧
لبنان	٨٣,١٢	٨٤,٨٢	٨٦,٠٠	٨٦,٦٠	٨٧,٢٤	٨٧,٩٢	٨٨,٦٣	٨٩,٣٥	٩٠,٠٤
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٦٧,٨٦	٧٠,٤١	٧١,٩٧	٧٣,٠٦	٧٤,١٤	٧٥,٣٢	٧٦,٥٩	٧٧,٩٥	٧٩,٣٧
سوريا	٤٨,٩٣	٥٠,١٠	٥١,٩٥	٥٣,٧٨	٥٥,٧٤	٥٧,٩٠	٦٠,٢٤	٦٢,٧٤	٦٥,٣٧

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية تنقيح عام ٢٠٠٨ وآفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩

الجدول ٢١: معدلات النمو السكاني السنوي على المستوى الوطني والحضري

	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
معدلات النمو السكاني على المستوى الوطني (٪)								
مصر	٢,٠٠	١,٨٩	١,٩٠	١,٨١	١,٦٦	١,٤٤	١,٢٤	١,١٠
العراق	٢,٩٧	٣,٢٣	٢,٧٢	٢,١٧	٢,٦٣	٢,٢٩	٢,١٠	١,٨٠
الأردن	٥,٥٩	٢,٤٠	٢,٧٤	٣,٠٢	١,٤٤	١,٥٥	١,٤٦	١,٢٧
لبنان	٣,٢٠	١,٥٥	١,٥٨	٠,٨٣	٠,٧٩	٠,٧١	٠,٦٤	٠,٥١
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٣,٨٩	٣,٧٠	٣,٥٥	٣,١٨	٢,٨٧	٢,٦٣	٢,٤٢	٢,٢١
سوريا	٢,٧٧	٢,٤٥	٢,٩٤	٣,٢٦	١,٦٩	١,٥٦	١,٥٤	١,٣٣
معدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية (٪)								
مصر	١,٦٩	١,٨٨	٢,٠٠	١,٩٩	٢,٠٩	٢,١٤	٢,١٨	٢,٢٣
العراق	٢,٧٠	٢,٩٦	٢,٤٤	١,٩٥	٢,٥٩	٢,٤٤	٢,٤٤	٢,٣٠
الأردن	٧,١٨	٢,٤٢	٢,٧٥	٣,٠٧	١,٥٧	١,٧٤	١,٧١	١,٥٦
لبنان	٣,٦١	١,٨٣	١,٧٢	٠,٩٨	٠,٩٤	٠,٨٧	٠,٨٠	٠,٦٧
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٤,٦٣	٤,١٤	٣,٨٦	٣,٤٧	٣,١٩	٢,٩٧	٢,٧٧	٢,٥٨
سوريا	٣,٢٤	٣,١٧	٣,٦٣	٣,٩٧	٢,٤٥	٢,٣٥	٢,٣٥	٢,١٥

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. آفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩

الجدول ٢٢: المعدل السنوي للتغير الحاصل في التجمعات الحضرية بمساحة ٧٥٠ كم + السكان في عام ٢٠٠٩

	١٩٩٥-١٩٩٠	٢٠٠٠-١٩٩٥	٢٠٠٥-٢٠٠٠	٢٠١٠-٢٠٠٥	٢٠١٥-٢٠١٠	٢٠٢٠-٢٠١٥	٢٠٢٥-٢٠٢٠
الإسكندرية	١,٣٥	١,٨٣	٢,٠٢	١,٩٨	١,٧٦	١,٦٤	١,٦٥
القاهرة	١,٣٨	٠,٩٣	٠,٧٦	٠,٨١	١,١٧	١,٤٥	١,٥٢
عمان	٢,٦٧	٠,٦٨	٠,٦٨	١,١٩	١,٤١	١,٣٩	١,٤٠
بيروت	-٠,٣٩	٣,١٩	٣,٥٧	١,٧٢	٠,٩٧	٠,٥٥	٠,٤٢
دمشق	١,٨٥	٢,١٣	٢,١٣	٢,٤٨	٢,٣٣	١,٩٣	١,٩٠
حلب	٣,٦٤	٣,٣٥	٣,٣٥	٣,٣٩	٢,٥٧	١,٩٢	١,٨٨
حماة	٣,١٢	٦,٢٧	٦,٢٦	٥,٦٥	٣,٣٤	٢,١٤	٢,٠٥
حمص	٣,٨٣	٤,٤٩	٤,٤٩	٤,٢٩	٢,٩١	٢,٠٦	١,٩٩

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية تنقيح عام ٢٠٠٨ وآفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩

الجدول ٢٣: الكثافة السكانية في المدن بالآلاف

	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
الإسكندرية	٢,٨٢٦	٣,٠٦٣	٣,٢٧٧	٣,٥٩٢	٣,٩٧٣	٤,٣٠٤	٤,٣٨٧	٤,٧٩١	٥,٢٠١	٥,٦٤٨
القاهرة	٨,٣٢٨	٩,٠٦١	٩,٧٠٧	١٠,١٧٠	١٠,٥٦٥	١٠,٩٠٢	١١,٠٠١	١١,٦٦٣	١٢,٥٤٠	١٣,٥٣١
عمان	٧٣٦	٨٥١	٩٧٣	١,٠٠٧	١,٠٤٢	١,٠٨٨	١,١٠٥	١,١٨٦	١,٢٧٢	١,٣٦٤
بيروت	١,٥٨٥	١,٢٩٣	١,٢٦٨	١,٤٨٧	١,٧٧٧	١,٩٠٩	١,٩٣٧	٢,٠٣٣	٢,٠٩٠	٢,١٣٥
دمشق	١,٥٤٦	١,٦٩١	١,٨٥٤	٢,٠٦٣	٢,٢٩٤	٢,٥٢٧	٢,٥٩٧	٢,٩١٨	٣,٢١٣	٣,٥٣٤
حلب	١,٢٩٢	١,٥٥٤	١,٨٦٤	٢,٢٠٤	٢,٦٠٥	٢,٩٨٥	٣,٠٨٧	٣,٥١٠	٣,٨٦٤	٤,٢٤٤
حماة	٢٧٣	٣٠٩	٣٦١	٤٩٥	٦٧٦	٨٥٤	٨٩٧	١,٠٦٠	١,١٨٠	١,٣٠٧
حمص	٤٧٠	٥٦٥	٦٨٤	٨٥٦	١,٠٧٢	١,٢٧٦	١,٣٢٨	١,٥٣٦	١,٧٠٢	١,٨٨١

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية تنقيح عام ٢٠٠٨ وآفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩

الجدول ٢٤: خصائص الرهونات العقارية في دول المشرق

	مصر	الأردن	لبنان	سوريا
القروض العقارية (مليون دولار)	٦٦٦-٨٠٠		١,٧٧٠	
الرهونات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٠,٤٪	١٠٪	٦٪	٥٪
الرهونات كنسبة من القروض البنكية	٠,٨٩٪			
متوسط أسعار فائدة الرهن العقاري	١٢-١٣٪	٨-٩٪	٥,٩٪	٩٪
آجال استحقاق القروض	١٢ – ١٣,٥ عام	٣٠ عام كحد أقصى	٢٠ – ٣٠ عام	٥-١٧
سقف الاقتراض	٢٥ ٪ من الدفعة الأولى			دفعة أولى : ٢٠ ٪. الحد الأدنى للقرض: ١٦,٣٠٠ ألف دولار

المراجع: بنك الكويت الوطني ٢٠١٠. دليل العقارات العالمية. ٢٠١٠. التقرير السنوي للشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري. قانون التمويل العقاري المصري لدعم القطاع العقاري

الجدول ٢٥: معدل استخدام المركبات في دول المشرق، أعوام مختلفة

	مصر	الأردن	لبنان	سوريا	الأراضي الفلسطينية المحتلة
الطرق (كم، ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧)	٩٢,٣٧٠	٧,٧٦٨	٦,٩٧٠	٤٠,٠٣٢	٥,١٤٧
النسبة المئوية للطرق المعبدة (٢٠٠١ – ٢٠٠٧)	٨١	٨٤	١٠٠	..	..
كثافة الطرق (كيلومتر لكل ١٠٠ كيلومتر مربع)	٩	٩	٦٧	٢١	..
المركبات (لكل ١٠٠٠ شخص)	..	١٣٧	٢٩١	٥٢	١٦
سيارات الركوب (لكل ١٠٠٠ شخص)	٢٩	٩٤		٢٢	١٦

المرجع: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

الجدول ٢٦: توافر مصادر مياه الشرب المحسنة ومرافق الصرف الصحي المطورة في عام ٢٠٠٨ (٪ من الأسر)

	مصادر مياه الشرب المحسنة			مرافق الصرف الصحي المطورة		
	الإجمالي	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	الإجمالي	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
مصر	٩٩	١٠٠	٩٨	٩٤	٩٧	٩٢
العراق	٧٩	٩١	٥٥	٧٣	٧٦	٦٦
الأردن	٩٦	٩٨	٩١	٩٨	٩٨	٩٧
لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	..	١٠٠	..
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٩١	٩١	٩١	٨٩	٩١	٨٤
سوريا	٨٩	٩٤	٨٤	٩٦	٩٦	٩٥

المرجع: برنامج الرصد لإمدادات المياه والمرافق الصحية المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف

الجدول ٢٧: معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها في دول المشرق

	مجموع المياه العادمة (متر مكعب / سنوياً)	المياه العادمة المعالجة (متر مكعب / سنوياً)	المياه العادمة المعالجة والمعاد استخدامها (متر مكعب / سنوياً)	النسبة المئوية للمياه العادمة المعالجة والمعاد استخدامها
مصر	٣,٧٦٠ مليون (٢٠٠١)	٢,٩٧١ مليون (٢٠٠١)	٢,٩٧١ مليون (٢٠٠٠)	٪١٠٠
الأردن		١٠٧,٤ مليون (٢٠٠٥) ٪ للمياه المعالجة: ٥٠ ٪ من الإجمالي (على مستوى الدولة)	٨٣,٥ مليون (٢٠٠٥) ١٧٥ مليون (٢٠٢٠)	٪٨٠
لبنان	٣١٠ مليون (٢٠٠١) ١٦٥ مليون (١٩٨٨)	٤ مليون (٢٠٠٦) إمكانية إعادة الإستخدام : ١٠٠ مليون ٪ معالجة < ٢٪	٢ مليون (٢٠٠٦)	٪٥٠
الأراضي الفلسطينية المحتلة		٤ مواقع لمنشآت معالجة المياه في الضفة الغربية، وجميعها غير عاملة، ٣ في غزة	١٠ مليون	
سوريا	٣١٠ مليون (٢٠٠١)	٥٥٠ مليون (٢٠٠٢) تحديداً في دمشق، حلب، حمص، السالمية	١٠٠ ٪ (بمعدل نمو ٤٩ ٪ منذ ١٩٩٣)	٪١٠٠

المرجع: الإحصاءات المائية الصادرة عن الفاو، التقرير ٣٤، ٢٠٠٩

الجدول ٢٨: معدلات استهلاك الطاقة

	مصر	الأردن	لبنان	الأراضي الفلسطينية المحتلة	سوريا	دول المينا (النامية)
إستخدام الكهرباء (١٩٩٧ . كيلوواط للفرد)	٨٢٤	١,٢٦١	٢,٢١٩		٩٠٥	٩٣١
إستخدام الطاقة (٢٠٠٧. كيلوواط للفرد)	١,٣٨٤	١,٩٧٠	٢,١٥٣	٦٤٠ (٢٠٠٥)	١,٤٦٧	١,٤٣٥
الكهرباء من الوقود الأحفوري (٪ من الإجمالي)	٨٨,٣٠٪	٩٩,٥٠٪	٩٢,٥٠٪		٨٩,٣٠٪	٩١,١٠٪
الكهرباء من الطاقة المائية (٪ من الإجمالي)	١١,٢٠٪	٠,٤٠٪	٧,٥٠٪	٠٪	١٠,٧٠٪	١٦,٣٠٪
الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (٪ من الإجمالي)	٤,٢٠٪	١٪ (٢٠٠٧)		٩,٩ ٪ (شمسية) ١٣,٧٪ (أحفورية)		
هدف الطاقة المتجددة (٪ من الإجمالي)	٢٠٪ (٢٠٢٠)	١٠٪ (٢٠٢٠)	١٢٪ (٢٠٢٠)	..	٥٪ كهرباء (٢٠٢٥)	
إستخدام الطاقة (٢٠٠٧. كغ من معادل النفط للفرد)	٨٤٣	١,٢٥٤	١,١٧٣	...	٩٧٥	١,٢٥٤
واردات الطاقة (الصافي، ٪ من الإجمالي)	-٤٩ (١٩٩٧) -٢٢ (٢٠٠٧)	٩٤ (١٩٩٧) ٩٦ (٢٠٠٧)	٩٦ (١٩٩٦) ٩٥ (٢٠٠٧)		-١١٧ (١٩٩٧) -٢٤ (٢٠٠٧)	-١٥٠ (١٩٩٧) -١٠٦ (٢٠٠٧)

المراجع: الكتاب الأخضر للبنك الدولي ٢٠٠٩؛ "التقرير العالمي لحالة مصادر الطاقة المتجددة". ٢٠٠٧؛ وزير المياه والطاقة في لبنان. ٢٠١٠. البيانات الخاصة بالضفة الغربية وغزة مستمدة من بيانات البنك الدولي. مراجعة قطاع الطاقة في الضفة الغربية وغزة. ٢٠٠٧. وهي بيانات عام ٢٠٠٣.

الجدول ٢٩: المعدلات السنوية للانبعاثات الكربونية على المستوى الوطني

	مصر	الأردن	لبنان	الأراضي الفلسطينية المحتلة	سوريا	دول المينا (النامية)	العالم
الإجمالي (كيلوطن من ثاني أكسيد الكربون)	١٦٣,٢٢٠	٢١,٣١٧	١٧,٥٣٢	٢,٧٤١	٧٢,٤٨١	١,٠٨٢,٥٦٩	٢٩,٢٠٥,٧٤٤
النصيب الفردي	٢,٤	٣,٨	٤,٢	٠,٧٧	٣,٦	٣,٧	٤,٥
٪ النمو (١٩٩٠ – ٢٠٠٥)	١٣٠	١٠١	٨٦	..	٩١	٩٧	٢٩

المرجع: البنك الدولي. مؤشرات التنمية العالمية

الجدول ٣٠: معدلات تكون ونشوء المخلفات المحلية

	مصر (٢٠٠٠)	الأردن (٢٠٠١)	لبنان (٢٠٠٠)	سوريا (٢٠٠١)
المخلفات الصلبة المولدة (مليون طن)	١٤,٩	١,٤٦	١,٣٨	٥,٤٨ - ٣,٦٥
نصيب الفرد من المخلفات الصلبة في المناطق الحضرية	١,٠-٠,٦ كغم يومياً	٠,٨٥-٠,٧ كغم يومياً	٠,٧-٠,٥ كغم يومياً	٠,٦ كغم يومياً (٢٠١٠)
التغطية بخدمات جمع المخلفات في المدن	٩٥-٣٠٪	٩٥+٪	١٠٠٪	٩٠٪ (٢٠١٠)
معدل زيادة المخلفات الصلبة	٣,٢٪/ سنوياً	٣,٠٪/ سنوياً	٧٪/ سنوياً	٣,٥-٢,٥٪
التكوين المادي للمخلفات الصلبة				
مواد غذائية / مخلفات عضوية	٦٠٪	٥٦٪	٦٣٪	٦٥٪
ورق	١٠٪	١٦٪	١٨٪	١٠٪
بلاستيك	١٢٪	١٣٪	٧٪	١٢٪
زجاج	٣٪	٧٪	٥٪	٤٪
معادن	٢٪	٥٪	٣٪	٢٪
أخرى	١٣٪	٣٪	٤٪	٧٪
أسلوب المعالجة				
سماد	٨٪		٨٪	٥٪>
إعادة تدوير	٢٪		٨٪	١٥٪>
الطمر	٢٪	٨٥٪	٤٦٪	٢٥٪>
أخرى / مكبات أخرى	٨٨٪		٣٧٪	٦٠٪<

المراجع: برنامج المساعدة التقنية البيئية للمتوسط ٢٠٠٤. الهيئة السورية لشؤون الأسرة. حالة سكان سوريا ٢٠٠٨

الجدول ٣١: المسؤولية الحكومية لتوفير الخدمات الحضرية

المجال	السياسة الكلية / الإشراف الأراضي مصر	الفلسطينية المحتلة	العالم	التمويل الأراضي مصر	الفلسطينية المحتلة	العالم	التوفير الأراضي مصر	الفلسطينية المحتلة	العالم
				الخدمات الاجتماعية					
الرعاية الاجتماعية	م	م	م	م	م	م	م	م	م، إ، ح م
المستشفيات	م	م	م	م	م	م، إ، ح م	م	م	م، إ، ح م
الصحة العامة	م	م	م، إ	م	م	م، إ، ح م	م	م	م، إ، ح م
الجامعات	م	م	م، إ	م	م	م، إ، ح م	م	م	م، إ، ح م
التعليم الثانوي	م	م	م، إ	م	م	م، إ، ح م	م	م	م، إ، ح م
التعليم الإبتدائي	م	م	م، إ	م	م	م، إ، ح م	م	م	م، إ، ح م
الإسكان	م	م	م، إ	م	م	م، إ، ح م	م	م	م، إ، ح م
				النقل					
النقل الحضري	م، إ	م، إ، ح م	م، إ، ح م	م، إ، ح م	م، إ، ح م	م، إ، ح م	م، إ	م، إ، ح م	م، إ، ح م
السكك الحديدية	م	غ م	م، إ	م	غ م	م، إ	م	غ م	م، إ، ح م
المطارات	م	غ م	م، إ	م	غ م	م، إ	م	غ م	م، إ، ح م
الموانئ والممرات المائية	م	غ م	C	م	غ م	م	م	غ م	م، إ، ح م
الطرق السريعة في المناطق الحضرية	م، إ	م، إ، ح م	م، إ، ح م	م، إ، ح م	م، إ، ح م	م، إ، ح م	م، إ	م، إ، ح م	م، إ، ح م
الطرق السريعة بين المدن	م، إ	م، إ، ح م	م، إ	م، إ	م، إ، ح م	م، إ	م، إ	م، إ، ح م	م، إ، ح م
				خدمات المرافق					
الكهرباء	م	م	م، إ، ح م	م	ح م	م، إ، ح م	م	م	م، إ، ح م
جمع المخلفات	ح م	ح م	ح م	ح م	ح م	ح م	ح م	ح م	ح م
المياه والصرف الصحي	إ، ح م	ح م	ح م	إ، ح م	ح م	ح م	إ، ح م	ح م	ح م
				خدمات أخرى					
الحماية من الحرائق	ح م	م، إ، ح م	ح م	ح م	م، إ، ح م	ح م	ح م	م، إ، ح م	ح م
التدفئة	غ م	غ م	ح م	غ م	غ م	ح م	غ م	غ م	ح م
الري	م، إ	م، إ	ح م	م، إ	م، إ	ح م	C,P	م، إ	ح م

م = حكومة مركزية، إ = حكومة إقليمية، ح م = حكومة محلية، غ م = غير مطابق؛ المرجع: توسن وبلمان ٢٠٠٨

الجدول ٣٢: معدلات المشاركة في القوى العاملة والسياسة الوطنية لكل من النساء والرجال في دول المشرق

	مصر		العراق		الأردن		لبنان		فلسطين		سوريا	
	♀	♂	♀	♂	♀	♂	♀	♂	♀	♂	♀	♂
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (٪ للمتعلمين فوق ١٥ عاماً، ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)	٥٨	٧٥	٦٩	٨٦	٨٩	٩٥	٨٦	٩٣	٩١	٩٧	٧٧	٩٠
معدل المشاركة في القوى العاملة (٪ للعاملين من الأعمار ١٥ – ٦٤ عاماً، ٢٠٠٨)	٢٤	٧٦	١٤	٧٢	٢٥	٧٨	٢٤	٧٥	١٧	٧٢	٢٢	٨٢
٪ من البطالة (٢٠٠٨)	١٩	٦	١٣*	١٠*	٢٤	١٠	..	..	٢٤	٢٦	٨٢١	٨٨
٪ من عضوية البرلمان (المستقل أو مجلس النواب) للإناث (٢٠٠٩)	مقعدين (١٢ بنظام الكوتا)		٢٦		٦		٣		١٢			
٪ من المناصب الوزارية التي تشغلها النساء (٢٠٠٥)	٦		١٩		١١		٧		٦			
٪ من إجمالي المشرعين، وكبار المسؤولين والمدراء من النساء (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨)	١١						٨		١٠		١٠	

المرجع: البنك الدولي، البيانات الإحصائية المصنفة حسب الجنس، شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٩؛ * بيانات عام ٢٠٠٤؛ ٨ بيانات ٢٠٠٣

الجدول ٣٣: بيانات الهجرة لكل دولة

	عدد المهاجرين الدوليين في الدولة (٢٠١٠)	عدد النازحين في الدولة (٢٠٠٨)	معدل الكثافة السكانية المولودة في الخارج (٢٠١٠)	المتوسط السنوي الصافي للهجرة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)
مصر		٩٧,٩٠٠	٠,٣٪	٦٨,٠٠٠-
العراق	٨٣,٠٠٠	٣٩,٥٠٠	٠,٣٪	١١٥,٤٠٠-
الأردن	٢,٩٧٣,٠٠٠	٢,٤٥٢,٠٠٠	٤٥,٩٪	٥٠,٠٠٠
لبنان	٧٥٨,٠٠٠	٤٧٢,٦٠٠	١٧,٨٪	٢,٥٠٠-
الأراضي الفلسطينية المحتلة	١,٩٢٤,٠٠٠	١,٨٣٦,١٠٠	٤٣,٦٪	٢,٠٠٠-
سوريا	٢,٢٠٦,٠٠٠	١,٥٦٧,٦٠٠	٩,٨٪	١٦٠,٠٠٠

المرجع: اللوحة الحائطية لمعدلات الهجرة الدولية - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ٢٠٠٩

الجدول ٣٤: استلام التحويلات المالية لكل الدولة

الدولة	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتأتية لعام ٢٠٠٩ (مليون دولار)	التحويلات المالية المتأتية في عام ٢٠٠٩ (مليون دولار)	التحويلات المالية (٪ من إجمالي الناتج المحلي – ٢٠٠٩)
مصر	٩٢٥	١٥٠ ٧	٣,٨٪
الأردن	٧٦١	٣٥٩٧	١٥,٨٪
لبنان	٦٤١	٧٥٥٨	٢١,٩٪
سوريا	٢٤٥	١٠٥٠	٢,٠٪

المرجع: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٠

الهوامش

١ البنك الدولي (٢٠٠٩). مؤشرات التنمية العالمية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

٢ الأمم المتحدة. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. شعبة السكان (٢٠١٠). آفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩. نيويورك.

٣ الأمم المتحدة. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. شعبة السكان (٢٠١٠).

٤ الأمم المتحدة. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. شعبة السكان (٢٠١٠).

٥ الأمم المتحدة. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. شعبة السكان (٢٠١٠).

٦ الأمم المتحدة. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. شعبة السكان (٢٠١٠).

٧ برنامج المستوطنات البشرية المركز الدولي للبحوث العمرانية. كلية التخطيط والهندسة المعمارية وتنسيق المواقع. جامعة نيوكاسل. تقرير حالة المدن العراقية (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧).

٨ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. والمركز الوطني للمعلومات (١٩٩٦ و ٢٠٠٦). التعداد الوطني.

٩ صالح. بسام وسميح الرواشدة. دراسة التوسع العمراني في المدن الأردنية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عت بعد. النشرة الدولية للعلوم التطبيقية والهندسة. ٥ (١) ٢٠٠٧. ص. ٤١ – ٥٢ .

١٠ حمدي. مزر. أحمد ب.. زطراونة. "نوعية الديزل في الأردن: آثار انبعاثات المركبات والعمليات الصناعية على نوعية الهواء في المدن". علوم الهندسة البيئية. ٢٥ (٩) ٢٠٠٨.

١١ صالح والرواشدة. ٢٠٠٧.

١٢ مشروع التراث الثقافي. والسياحة. والتنمية الحضرية: تقييم الأثر البيئي وخطة الإدارة البيئيى. وزارة السياحة والآثار. الأردن. ٣٠ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٦.

١٣ المكتب الدولي للهجرة. خصائص وملامح محافظة بغجاج (نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٠).

١٤ الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة والمكتب المركزي للإحصاء. سوريا. (١٩٩٤ و ٢٠٠٤). التعداد الوطني.

١٥ الهيئة السورية لشؤون الأسرة. (٢٠٠٨). الحالة السكانية في سوريا: التقرير الوطني الأول ٢٠٠٨.

١٦ فرناندز. ي. (٢٠٠٨). " المناطق العشوائية في سوريا: الإطار العام لفهم الظاهرة ومواجهتها". ص. ٣ – ٤. ورقة عمل حول تحديث الإدارة البلدية. ٤ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨.

١٧ تحديث الإدارة البلدية (٢٠٠٨). خطة التنمية العمرانية الإقليمية للمنطقة الشرقية. العدد ١: بيان خطي. الصيغة النهائية. أغسطس/ آب ٢٠٠٨. تم تنقيحها بتاريخ ٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٠.

١٨ إستراتيجية تطوير مدينة حلب (٢٠١٠).

١٩ شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام ٢٠٠٨ وآفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩.

٢٠ حكومة لبنان (٢٠٠٥). الخطة الوطنية لترتيب للأراضي اللبنانية. بيروت: حكومة لبنان

٢١ حكومة لبنان (٢٠٠٥)

٢٢ حكومة لبنان (٢٠٠٥)

٢٣ حكومة لبنان (٢٠٠٥)

٢٤ البنك الدولي (٢٠١٠). مشروع الشراكة إستراتيجية مع الجمهورية اللبنانية للفترة الممتدة بين السنوات المالية ٢٠١١ – ٢٠١٤. واشنطن العاصمة: البنك الدولي

٢٥ مسح الظروف المعيشية (٢٠٠٧)

٢٦ البنك الدولي (٢٠١٠).

٢٧ حكومة لبنان (٢٠٠٥)

٢٨ حكومة لبنان (٢٠٠٥)

٢٩ حكومة لبنان (٢٠٠٥). المخطط الوطني لترتيب الأراضي اللبنانية

٣٠ حكومة لبنان (٢٠٠٥). المخطط الوطني لترتيب الأراضي اللبنانية

٣١ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمركز الدولي للبحوث العمرانية. كلية الهندسة. والتخطيط. وتنسيق المواقع. جامعة نيوكاسل. تقرير حالة المدن العراقية (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧)

٣٢ الأمم المتحدة.

٣٣ البنك الدولي (٢٠٠٦). المملكة الأردنية الهاشمية. مشروع التنمية الإقليمية والمحلية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

٣٤ البنك الدولي (٢٠٠٦). المملكة الأردنية الهاشمية. مشروع التنمية الإقليمية والمحلية.

٣٥ البنك الدولي (٢٠٠٦). المملكة الأردنية الهاشمية. مشروع التنمية الإقليمية والمحلية.

٣٦ لوك. ت. "البلدية. استعداد السكان لنهضة مدينة السلط". الجوردان تايمز. ٢٤ أغسطس/ آب ٢٠٠٩.

٣٧ وكالة المخابرات المركزية (٢٠٠٩). كتاب حقائق العالم: سوريا. واشنطن العاصمة: وكالة المخابرات المركزية.

٣٨ إستراتيجية تطوير مدينة حلب.

٣٩ المكتب المركزي للإحصاء. (٢٠٠٩). المجموعة الإحصائية. دمشق: المكتب السوري المركزي للإحصاء

٤٠ المكتب المركزي للإحصاء. (٢٠٠٩). المجموعة الإحصائية. دمشق: المكتب السوري المركزي للإحصاء

٤١ وكالة المخابرات المركزية (٢٠٠٩). كتاب حقائق العالم: سوريا. واشنطن العاصمة: وكالة المخابرات المركزية.

٤٢ البنك الدولي. تحديث القطاع الحضري في مصر. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ٢٠٠٨.

٤٣ البنك الدولي. تحديث القطاع الحضري في مصر. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ٢٠٠٨.

٤٤ البنك الدولي. تحديث القطاع الحضري في مصر. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ٢٠٠٨.

٤٥ الأمم المتحدة. "التقرير العربي الثالث حول الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠ وتأثير الأزمات الاقتصادية العالمية". نيويورك: الأمم المتحدة ٢٠٠٩

٤٦ العزة. ل. "الارتفاع الطفيف في معدلات الفقر منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٨". جوردان تايمز. ٣٠ يوليو / تموز ٢٠١٠.

٤٧ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية في لبنان : نحو دولة المواطن. ٢٠٠٨ .

٤٨ عبابسة. ٢٠١٠.

٤٩ فريق العمل المعني بالمستوطنات غير الرسمية في مدينة حلب. "المستوطنات غير الرسمية في حلب: ملامح سريعة لجميع المستوطنات غير الرسمية في حلب". بلدية حلب والوكالة الألمانية للتعاون الفني:٢٠٠٩

٥٠ دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (٢٠٠٨). عمان: دائرة الإحصاءات العامة.

٥١ أطروحة الدكتور عرفان.

٥٢ تحليل قوة العمل في العراق للأعوام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ (يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩). وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين الوكالات.

٥٣ بحسب تقديرات برنامج الامم المتحدة الإنمائي بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً في الأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إنجازات لبنان للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٤ http://www.undp.org.lb/communication/publications/downloads/achievements.pdf

٥٥ البنك الدولي. ٢٠١٠ .

٥٦ دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (٢٠٠٤). عمان: دائرة الإحصاءات العامة.

٥٧ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٥٨ دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. (٢٠٠٤). عمان: دائرة الإحصاءات العامة.

٥٩ مسح الظروف المعيشية. (٢٠٠٧).

٦٠ مؤشرات التنمية في العالم. البنك الدولي. ٢٠٠٩ .

٦١ الهيئة السورية لشؤون الأسرة. ٢٠٠٨

٦٢ الهيئة السورية لشؤون الأسرة. ٢٠٠٨

٦٣ مؤسسة أسر هنري كايسر. ٢٠٠٩.

٦٤ www.globalhealthfacts.org/data/topic/map.aspx?i

٦٥ الحمال. ف. وآخرون (٢٠٠٥). " السكن في ظل وجود المخاطر: الظروف والمشاكل الصحية في الأحياء شبه الحضرية في مدينة حلب. سوريا". البيئة والعمران. ١٧ (٢): ١١٣ – ١٢٥ .

٨٨ حبيب. ر. وآخرون. "نوع السكن وسوء الحالة الصحية في المجتمعات الحضرية المحرومة". الصحة العامة. ١٢٣ (٢): ١٧٤ – ١٨١ .

٦٦ لوك. ت. "حملة العام الكامل لإبراز التحديات الصحية الناجمة عن معدلات التحضر المتزايدة" الجوردان تايمز. ٨ أبريل / نيسان. ٢٠١٠ .

٦٧ برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية. السياسة الوطنية للإسكان في العراق (٢٠١٠).

٦٨ بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٠٩.

٦٩ تقرير بنك الكويت الوطني بعنوان "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بؤرة الضوء". الإصدار رقم ٧٣. ٦ يوليو / تموز ٢٠١٠.

٧٠ المملكة الأردنية الهاشمية. دائرة الإحصاءات العامة "عقود الزواج المسجلة في المحافظات. ٢٠٠٨".

٧١ فيرناندين. ه. "المستوطنات غير الرسمية في سوريا: إطار عام لفهم الظاهرة والتصدي لها". دمشق. تحديث الإدارة البلدية. ٢٠٠٨

٧٢ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وشعبة البحوث الحضرية العالمية. كلية التخطيط والهندسة المعمارية وتنسيق المواقع. جامعة نيوكاسل. تقرير حالة المدن العراقية (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧)

٧٣ "الهجرة القسرية: الدول الأبرز على صعيد أعداد اللاجئين والعبء المترتب على سكانها". الإيكونوميست. ١٧ يونيو / حزيران ٢٠٠٩.

٧٤ أباظة. م. "تطور سياسات التنمية في عمان". ورقة عمل تم إعدادها للمؤتمر الدولي الثاني حول العمارة المستدامة والتنمية الحضرية في مدينة عمان. يوليو / تموز ٢٠١٠. عمان: المعهد الفرنسي للشرق الأدنى. ٢٠١٠.

٧٥ سليمان. أ. "التنوع العرقي ودور الدولة في نشوء المظاهر غير الرسمية في مدينة بيروت". البحوث النظرية والتجريبية في الإدارة الحضرية. السنة الثالثة. العدد ٩. ٢٠٠٨.

٧٦ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. التقييم السريع لحيازة الأراضي في ٤ مدن عراقية. أبريل / نيسان ٢٠١١.

٧٧ حصرية. أ.ك. "أزمة الإسكان: القدرة على تحمل التكاليف هي الأهم". سوريا اليوم. سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠.

٧٨ الدليل العالمي لأسعار العقارات. "متى ستنتهي الطفرة العقارية في لبنان؟" الدليل العالمي للعقارات. ١٧ ديسمبر / كانون أول. ٢٠٠٩.

٧٩ الدليل العالمي لأسعار العقارات "تعافي سوق الإسكان في مصر!" الدليل العالمي لأسعار العقارات. ١٤ سبتمبر / أيلول ٢٠١٠.

٨٠ الدليل العالمي لأسعار العقارات. ٢٠١٠.

٨١ البنك الدولي. ٢٠٠٥

٨٢ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. "دراسة قطاع الإسكان في المدن المصرية".

٨٣ سليمان أحمد. "التنوع العرقي ودور الدولة في نشوء المظاهر العشوائية في مدينة بيروت". بحوث نظرية وتجريبية في مجال الإدارة الحضرية. السنة الثالثة. العدد ٩ . ٢٠٠٨

٨٤ سليمان أحمد. "التنوع العرقي ودور الدولة في نشوء المظاهر غير الرسمية في مدينة بيروت". بحوث نظرية وتجريبية في مجال الإدارة الحضرية. السنة الثالثة. العدد ٩ . ٢٠٠٨

٨٥ عبابسة. ٢٠١٠. أيضاً. المكتب المركزي للإحصاء.

٨٦ الأمم المتحدة – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. "الأثر الإنساني على الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية ومرافق البنية التحتية الاخرى في الضفة الغربية". القدس الشرقية: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ٢٠٠٧

٨٧ الأمم المتحدة – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. "الأثر الإنساني على الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية ومرافق البنية التحتية الاخرى في الضفة الغربية". القدس الشرقية: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ٢٠٠٧

٨٩ بكوم. "التخطيط في القدس: الانعكاسات المترتبة على المخطط العمراني الجديد للفلسطينيين". ديسمبر. ٢٠٠٩

برنامج المؤلف. " غزة الخضراء". ١٢ أكتوبر. ٢٠١٠. أيضاً. السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠٠٩). الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وخطة إعادة إعمار قطاع غزة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ . ص. ٢٩. أيضاً "بي. بي.سي." "ظهور حجم الدمار في غزة". ١٩ يناير. ٢٠٠٩.

الهوامش

٩٠ برنامج الموئل. تقرير حالة المدن الإفريقية ٢٠٠٨.
٩١ فورني، ن. "سياسات حيازة الأراضي في الشرق الأدنى". روما: الفاو، ٢٠٠٣ .
٩٢ البنك الدولي. "إنشاء المشاريع ٢٠١٠". واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٩ .
٩٣ دي سوتو. "رأس المال الميت والفقراء". استعراض كلية الدراسات الدولية المتقدمة، ٢١ (١)، ٢٠٠١، ١٣ – ٤٣ .
٩٤ برنامج الموئل. حالة المدن الإفريقية ٢٠١٠ .
٩٥ عبابسة ، ٢٠١٠.
٩٦ عبابسة ، ٢٠١٠ .
٩٧ إعادة التأهيل العاجلة، ٢٠٠٧ .
٩٨ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. برنامج رصد اللاجئين العراقيين العائدين: التقرير النصف سنوي ٢٠١١.
٩٩ البنك الدولي. "من الامتياز إلى المنافسة: إطلاق عمليات النمو الموجهة من قبل القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٩ .
١٠٠ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠٠٨ .
١٠١ البنك الدولي. "الأداء الاقتصادي الكلي والقطاعي لسياسات توفير المساكن في دول محددة في منطقة المينا : تحليل مقارن لكل من الجزائر، مصر، إيران، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، واليمن". واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٥ .
١٠٢ البنك الدولي. "تحليل آليات توفير المساكن". واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٧ .
١٠٣ البنك الدولي. "نحو إيجاد إستراتيجية خاصة بالقطاع الحضري". واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٩ .
١٠٤ برنامج الموئل. "حالة المدن الإفريقية ٢٠١٠". نيروبي: برنامج الموئل، ٢٠١٠ .
١٠٥ البنك الدولي. "جمهورية مصر العربية : نحو إيجاد إستراتيجية خاصة بالقطاع الحضري". واشنطن العاصمة: ٢٠٠٨ .
١٠٦ تم الحصول على المعلومات الخاصة بهذا المشروع من: نصر، س. "التمويل العقاري الميسور التكلفة في مصر: التحديات والتوقعات". تم تقديم ورقة العمل هذه في مؤتمر أكسفورد للأعمال والاقتصاد، المملكة المتحدة، ٢٨ - ٣٠ يونيو، ٢٠١٠ .
١٠٧ الدالي، ١٩٩٩ .
١٠٨ المصري، ه أ. "مشروع ضريبة الأملاك – الأردن: تقرير تقييم أداء المشروع". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٧.
١٠٩ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان. "مشروع تحديث وأتمتة عمليات السجل العقاري، متاح على الإنترنت من خلال الرابط التالي:
www.undp.org.lb/programme/governance/institutionbuilding/adminreform/egovernment/comap.cfm
١١٠ حكومة لبنان، وزارة المالية. "المراجعة المالية العامة ٢٠٠٩". بيروت: وزارة المالية، ٢٠٠٩ .
١١١ هوتون/ جي. "تقييم النظام الضريبي في لبنان". بوسطن، جامعة سوفولك ومعهد بيكون هيل للسياسة العامة، ٢٠٠٤ .
١١٢ الإستراتيجية وخطة العمل البيئية الوطنية للجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٣. وزارة الدولة لشؤون البيئة، الجمهورية العربية السورية.
١١٣ فيرناندير، ٢٠٠٨ .
١١٤ "إلى متى يمكن أن تستمر الطفرة العقارية في لبنان؟" الدليل العالمي للعقار، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩.
١١٥ حصرية، أ. ك. "تحقيق الحلم السوري"ن سوريا اليوم، سبتمبر ٢٠٠٩.
١١٦ حصرية، أ.ك. "أزمة الإسكان: الإتاحة أولاً". سوريا اليوم، سبتمبر ٢٠٠٩.
١١٧ "دور القروض الجديدة في توسيع نطاق الائتمان في سوريا". سوريا اليوم، العدد ٦٧، ديسمبر ٢٠١٠.
١١٨ زايد، د و أ. زيادوس. " ترقب مصري لقانون الرهن العقاري لدعم القطاع العقاري". تقرير إفريقيا، ١٥ يونيو ٢٠١٠ .
١١٩ أوبك. "إطلاق مؤسسة للرهن العقاري في فلسطين بقيمة ٥٠٠ مليون دولار"، ٢ يونيو، ٢٠١٠ .
١٢٠ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (٢٠٠٧). الأثر الإنساني للمستوطنات والمرافق الإسرائيلية الأخرى على الفلسطينيين في الضفة الغربية، ص. ٦٨.
١٢١ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (٢٠٠٧). الأثر الإنساني للمستوطنات والمرافق الإسرائيلية الأخرى على الفلسطينيين في الضفة الغربية، ص. ٦٨.
١٢٢ البنك الدولي. "إنشاء المشاريع ٢٠١٠". واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٩ .
١٢٣ دي سوتو. "رأس المال الميت والفقراء". استعراض كلية الدراسات الدولية المتقدمة، ٢١ (١)، ٢٠٠١، ١٣ – ٤٣ .
١٢٤ برنامج الموئل. حالة المدن الإفريقية ٢٠١٠ .
١٢٥ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. برنامج رصد اللاجئين العراقيين العائدين: التقرير النصف سنوي ٢٠١١.
١٢٦ البنك الدولي. "من الامتياز إلى المنافسة: إطلاق عمليات النمو الموجهة من قبل القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٩ .
١٢٧ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠٠٨ .
١٢٨ البنك الدولي. "الأداء الاقتصادي الكلي والقطاعي لسياسات توفير المساكن في دول محددة في منطقة المينا : تحليل مقارن لكل من الجزائر، مصر، إيران، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، واليمن". واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٥ .
١٢٩ البنك الدولي. "تحليل آليات توفير المساكن". واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٧ .
١٣٠ البنك الدولي. "نحو إيجاد إستراتيجية خاصة بالقطاع الحضري". واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٩ .
١٣١ برنامج الموئل. "حالة المدن الإفريقية ٢٠١٠". نيروبي: برنامج الموئل، ٢٠١٠ .
١٣٢ البنك الدولي. "جمهورية مصر العربية : نحو إيجاد إستراتيجية خاصة بالقطاع الحضري". واشنطن العاصمة: ٢٠٠٨ .
١٣٣ تم الحصول على المعلومات الخاصة بهذا المشروع من: نصر، س. "التمويل العقاري الميسور التكلفة في مصر: التحديات والتوقعات". تم تقديم ورقة العمل هذه في مؤتمر أكسفورد للأعمال والاقتصاد، المملكة المتحدة، ٢٨ - ٣٠ يونيو، ٢٠١٠ .
١٣٤ الدالي، ١٩٩٩ .
١٣٥ المصري، ه أ. "مشروع ضريبة الأملاك – الأردن: تقرير تقييم أداء المشروع". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٧.
١٣٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان. "مشروع تحديث وأتمتة عمليات السجل العقاري، متاح على الإنترنت من خلال الرابط التالي:
www.undp.org.lb/programme/governance/institutionbuilding/adminreform/egovernment/comap.cfm
١٣٩ حكومة لبنان، وزارة المالية. "المراجعة المالية العامة ٢٠٠٩". بيروت: وزارة المالية، ٢٠٠٩ .
١٤٠ هوتون/ جي. "تقييم النظام الضريبي في لبنان". بوسطن، جامعة سوفولك ومعهد بيكون هيل للسياسة العامة، ٢٠٠٤ .
١٤١ د. حسان جنبي. "الأمن المائي في العراق".
١٤٢ هيمينغ،د. بيتس ر. د. ريال، ٢٠٠٧ . الضغوط البيئية عبر محاكاة مفصلة لنموذج مناخي لمنطقة الشرق الأوسط والخليج. تم الانتهاء من التقرير عبر مركز هادلي لمشروع وزارة الدفاع "الآثار المترتبة على تغير المناخ على الجوانب الأمنية والدفاعية"، مثلما هو مبين في تقرير براون، أ.، و إيه كراوفورج: " ارتفاع درجات الحرارة وخطر نشوء الصراع العنيف في منطقة الشرق الأوسط". وينيبيغ: المعهد الدولي للتنمية المستدامة، ٢٠٠٩.
١٤٣ بوزيد إي. و م. الفاضل. ٢٠٠٢. "تغير المناخ والموارد المائية في الشرق الأوسط: تقييم الآثار والتكيف"، نشرة التخطيط لموارد المياه وإدارتها ١٢٨ (٥): ٣٩٣ – ٥٥.
١٤٤ براون، أ.، و إيه كراوفورج: " ارتفاع درجات الحرارة وخطر نشوء الصراع العنيف في منطقة الشرق الأوسط". وينيبيغ: المعهد الدولي للتنمية المستدامة، ٢٠٠٩.
١٤٥ مجلة غلوبل واتر إنتليجينس، الإصدار ١٠، العدد ١١، نوفمبر ٢٠٠٩، ص. ١٦.
١٤٦ البنك الدولي."تحسين مستويات الأمن الغذائي في الدول العربية، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٩.
١٤٧ منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٩). بعثة منظمة الصحة العالمية المختصة لقطاع غزة، ص. ٢١. وكالة الأنباء الفرنسية. "تحويل العراق لموازنة ف - ١٦ لحصص الغذاء". ١٤ فبراير ٢٠١١.
١٤٨ معهد العراق للإصلاح الاقتصادي. "تسييل سلة الغذاء"، ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤.
١٤٩ وكالة الطاقة الدولية، ٢٠٠٦. توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٦. السلطة الوطنية الفلسطينية، المكتب المركزي للإحصاء. تعداد عام ٢٠٠٧. النتائج النهائية لتقرير الإسكان في الضفة الغربية، ص. ٧٤.
١٥٠ بيدس هـ. و هـ. رضوي، "إمكانات تكامل الطاقة في دول المشرق والدول المجاورة". واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
١٥١ وكالة الطاقة الدولية، "توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٨." باريس: وكالة الطاقة الدولية، ٢٠٠٨.
١٥٢ صحيفة وقائع الكهرباء العراق، أغسطس ٢٠١٠.
١٥٣ شركة بوز وشركاه. "مصدر جديد للطاقة: إمكانات الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط". بوز أند كومباني، ٢٠٠٩.
١٥٤ إستراتيجية وخطة العمل البيئية الوطنية للجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٣. وزارة الدولة للشؤون البيئية، الجمهورية العربية السورية.
١٥٥ جامعة القاهرة. "دراسة بحثية عن التنقل الحضري في منطقة القاهرة الكبرى: الاتجاهات والآفاق". مركز القاهرة لبحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي، ٢٠٠٩.
١٥٦ جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.
١٥٧ إستراتيجية وخطة العمل البيئية الوطنية للجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٣. وزارة الدولة للشؤون البيئية، الجمهورية العربية السورية.
١٥٨ منظمة الصحة العالمية. "معايير منظمة الصحة العالمية لمعدلات الجسيمات الصلبة، والأوزون، وثاني أكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت: التحديث العالمي ٢٠٠٥". جنيفا: منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٦.
١٥٩ برنامج الموئل، شعبة البحوث العالمية، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط وتنسيق المواقع، جامعة نيوكاسل. تقرير حالة المدن العراقية (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧).
١٦٠ بيمكوم، الخطة العمرانية الجديدة لمنطقة القدس الشرقية، أكتوبر، ٢٠١٠.
١٦١ إستراتيجية وخطة العمل البيئية الوطنية للجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٣. وزارة الدولة للشؤون البيئية، الجمهورية العربية السورية.
١٦٢ جمرا، أ. أ. العمري، و ر. شرابي، ٢٠٠٦. "تقييم التلوث الضوضائي المروري في عمان".
١٦٣ "التلوث الضوضائي اليومي القاتل في القاهرة، أخبار مصر اليومية، ٢٥ يناير ٢٠٠٨ .
١٦٤ غدار، هـ. "المساحات العامة في بيروت (أو غيابها)". لبنان الآن، ٣١ يوليو ٢٠٠٧ .
١٦٥ البنك الدولي. "وثيقة تقييم مشروع لقرض بقيمة ٢٠ مليون دولار للمملكة الأردنية الهاشمية لتنفيذ مشروع التنمية الإقليمية والمحلية". واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٦.
١٦٦ خطة التنمية الوطنية في العراق للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٤.
١٦٧ بلغازي، س. "الإدارة المحلية، والتنمية وتوفير الخدمات". ورقة عمل مشاركة في منتدى الحكم المحلي في الدول العربية في مدينة صنعاء، اليمن، ٦ - ٩ ديسمبر ٢٠٠٣.
١٦٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "الإدارة اللامركزية من أجل تنمية الدول العربية: ورقة معلومات أساسية عن سياسات اللامركزية والإدارة المحلية، والأطر القانونية، والبرامج والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات". ديسمبر ٢٠٠٣.
١٦٩ برنامج الموئل وشعبة البحوث العالمية، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط وتنسيق المواقع، جامعة نيوكاسل. تقرير حالة المدن العراقية (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧).
١٧٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣.
١٧١ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. "الأثر الإنساني للمستوطنات والمرافق الإسرائيلية على الفلسطينيين في الضفة الغربية". القدس الشرقية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧.
١٧٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣.
١٧٣ برنامج إدارة الحكم في الدول العربية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
١٧٤ توسن ويلماز، ٢٠٠٨.
١٧٥ أمن وإيبل، ٢٠٠٦.
١٧٦ الشركة الدولية للتدريب والتطوير، ومنظمة الشفافية الدولية، دراسة نظام النزاهة الوطنية: مصر ٢٠٠٩.

الهوامش

١٧٧ أمن ك. و إيبل ر.: " العلاقات الحكومية المصرية واللامركزية المالية: التشخيص وخطة الإصلاح". واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ٢٠٠٦.
١٧٨ أمن وإيبل. ٢٠٠٦.
١٧٩ توسان ويلماز. ٢٠٠٨.
١٨٠ برنامج إدارة الحكم في الدول العربية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
١٨١ م. رشماوي. ت. موريس: " لمحة عامة عن المجتمع المدني في العالم العربي". أوكسفورد: إنتراك. ٢٠٠٧.
١٨٢ برنامج المؤئل. "ورقة العمل السابعة : الوقف والعمل الخيري الإسلامي". سلسلة أبحاث الإسلام. والأراضي والممتلكات. ٢٠٠٥ .
١٨٣ هـ. الحوارني:"المجتمع المدني في الأردن: استعراض عام". بيلفيو. واشنطن : مؤسسة المستقبل. ٢٠١٠ .
١٨٤ م. خلف. "المجتمع المدني في مصر: استعراض عام". بيلفيو. واشنطن : مؤسسة المستقبل. ٢٠١٠ .
١٨٥ برنامج الامم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية في لبنان: نحو دولة المواطن. ٢٠٠٨.
١٨٦ الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية. دراسة نظام النزاهة الوطنية: لبنان. ٢٠٠٩.
١٨٧ رشماوي وموريس. ٢٠٠٧.
١٨٨ حكومة العراق. قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لعام ٢٠١٠.
١٨٩ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "تقرير التنمية البشرية العربية: نحو نهوض المرأة في العالم العربي". نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ٢٠٠٦.
١٩٠ اليونيفيم ٢٠٠٤ على النحو المنقول عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ٢٠٠٦.
١٩١ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والوحدة الدولية للبحوث الحضرية. كلية الهندسة المعمارية. قسم التخطيط وتنسيق المواقع. جامعو نيوكاسل.
١٩٢ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "الوصف المرجعي للخبير الدولي في مجال التقييم والمشاركة السياسية للمرأة" فبراير ٢٠١٠.
١٩٣ منظمة العمل الدولية.
١٩٤ دي هاس. ٢٠٠٦.
١٩٥ المنظمة الدولية للهجرة.
١٩٦ حكومة المملكة المتحدة. وزارة الخارجية.
١٩٧ لجنة الإنماء والإعمار. (٢٠٠٥). المخطط الوطني لترتيب الأراضي اللبنانية. التقرير النهائي ٢٠٠٨. ص. ١٤.
١٩٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٠٨). الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير لبنان ٢٠٠٨. ص. ١٤.
١٩٩ البنك الدولي. ٢٠١٠.
٢٠٠ مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. ٢٠١٠.
٢٠١ مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. ٢٠١٠.
٢٠٢ وكالة الأونروا (٢٠١١). اللاجئون الفلسطينيون. غزة: الأونروا.
٢٠٣ المنظمة الدولية للهجرة.
٢٠٤ الأمم المتحدة – ديسا (٢٠٠٨). الاتجاهات الناشئة في تدفقات الهجرة الدولية: تنقيح عام ٢٠٠٨.
٢٠٥ الأمم المتحدة – ديسا (٢٠٠٨).
٢٠٦ الأمم المتحدة – ديسا (٢٠٠٨).
٢٠٧ المنظمة الدولية للهجرة.
٢٠٨ بيت الحرية. (٢٠١٠). التقرير القطري: لبنان.
٢٠٩ حكومة الولايات المتحدة. وزارة الخارجية.
٢١٠ تقرير حقوق الإنسان: لبنان.
٢١١ الأونروا. http://unrwa-lebanon.org/Refugees.aspx
٢١٢ بيت الحرية. (٢٠١٠). التقرير القطري: لبنان.
٢١٣ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. http://www.unhcr.org/pages/٤٩e٤٨١av٦.html
٢١٤ تقرير حالة المدن العراقية (٢٠٠٦ -٢٠٠٧).
٢١٥ حكومة الولايات المتحدة. وزارة الخارجية.(٢٠١٠) تقرير حقوق الإنسان : سوريا ٢٠٠٩
٢١٦ حكومة الولايات المتحدة. وزارة الخارجية.(٢٠١٠) تقرير حقوق الإنسان : سوريا ٢٠٠٩
٢١٧ الخدمات الاستشارية في مجال الهندسة. العلوم البيئية والاقتصاد. دراسة ممر النقل في العراق. ٢٠١١ .
٢١٨ م. أ. روي. "مشروع القطار الخفيف بين عمان والزرقاء يخرج عن مساره". شركة الخدمات الاستشارية الفنية. يونيو ٢٠٠٩
٢١٩ "برنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة يطلق برنامجاً لدعم إعداد خطة النقل ذات الكفاءة من حيث الطاقة في الأردن" واشنطن العاصمة. ٢٠١٠.
٢٢٠ البنك الدولي. "التكامل الاقتصادي في المشرق" واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ٢٠١٠.
٢٢١ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية. ٢٠٠٨". مدينة نيويورك: الأمم المتحدة. ٢٠٠٨.
٢٢٢ البنك الدولي. "موجز قطاعي: النقل في منطقة الشرق الأوسط". واشنطن العاصمة. البنك الدولي ٢٠٠٨.
٢٢٣ البنك الدولي. "وثيقة معلومات المشروع". واشنطن العاصمة. البنك الدولي. ٢٠١٠.
٢٢٤ أ. غزالة. "تسهيل التجارة الإقليمية عبر الحدود ومشروع البنية التحتية لدول المشرق". عرض رقمي في المنتدى الأورومتوسطي للنقل في بروكسل. ١ أكتوبر ٢٠١٠.
٢٢٥ الاتصال بعبد المولى غزالة. خبير مشاريع البنية التحتية. للمعلومات بشأن التقدم المحرز: Aghzala@worldbank.org

هوامش الصناديق

١. بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) ومصادر مختلفة في العراق
٢. إي بي سي نيوز – استطلاع الرأي – العراق: الموقف الحالي. سبتمبر ٢٠٠٧
٣. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. التحديثات الإحصائية الشهرية لمعلومات العودة
٤. المنظمة الدولية للهجرة. لمحة عن محافظة بغداد (نوفمبر ٢٠١٠)
٥. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. التحديثات الإحصائية الشهرية
٦. البحوث وعمليات الرصد. برنامج المؤئل / وحدة المعلومات والتحليل
٧. المسح الأسري للظروف الاجتماعية والاقتصادية في العراق. البنك الدولي. ٢٠٠٧
٨. البحوث وعمليات الرصد. برنامج المؤئل / وحدة المعلومات والتحليل
٩. أ. فرماوي. الاجتماع مع المدير العام لمرفق تطوير المناطق العشوائية. ٢٠٠٩
١٠. برنامج تحديث الإدارة البلدية. (٢٠١٠). اختتام برنامج تحديث الإدارة البلدية وإطلاق برنامج اللامركزية والتنمية المحلية. دمشق. برنامج تحديث الإدارة البلدية.
١١. برنامج تحديث الإدارة البلدية ٢٠١٠.
١٢. برنامج تحديث الإدارة البلدية ٢٠١٠.
١٣. برنامج تحديث الإدارة البلدية ٢٠١٠.
١٤. برنامج تحديث الإدارة البلدية ٢٠١٠.
١٥. برنامج تحديث الإدارة البلدية ٢٠١٠.

طرابلس، ليبيا، تعتبر ليبيا الدولة الأكثر حضراً في منطقة المغرب حيث تبلغ الكثافة السكانية في المناطق الحضرية نحو ٧٨ في المائة. © باتريك بوندل / شاتر ستوك

بلغ إجمالي الكثافة السكانية في دول المغرب العربي - الجزائر، وليبيا ، وموريتانيا، والمغرب، وتونس – ٨٧,٩ مليون نسمة[١] في عام ٢٠٠٩، والتي تتسم جميعها بمستويات عالية من التحضر. كما يرجح أن تشكل الكثافة السكانية الحضرية في ليبيا نحو ٨٣ في المائة من الإجمالي السكاني بحلول عام ٢٠٣٠، بينما ستسجل المغرب المعدل الأدنى لها بنحو ٦٩,١٨ في المائة. أما الجزائر، فسوف تسجل أعلى كثافة سكانية في المناطق الحضرية والتي ستزيد عن ٣٤ مليون نسمة.

تشير التوقعات إلى إحتمالية تدني إجمالي معدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية لكي تتراوح ما بين ٠,٥ و ١ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ . من جانب آخر، وبالرغم من نمو معدلات الكثافة السكانية في المناطق الحضرية ما بين الأعوام ٢٠٠٥- ٢٠١٠ ، إلا أن معدلات النمو الحضري قد انخفضت الى ٢,٤٨ في المائة في الجزائر ، و٢,٢٣ في المائة في ليبيا، و ٢,٢٧ في المائة في المغرب و١,٥٦ في المائة في تونس. ومن المرجح أن تواصل معدلات النمو الحضري انخفاضها في العقدين المقبلين.[٢]

ثمة ضرورة لتنفيذ السياسات الرامية لتوجيه عمليات النمو والحد من نشوء أشكال التنمية غير الرسمية على أطراف المدن لإدارة المدن في المنطقة وذلك بالرغم من تدني معدلات الطلب على الأراضي الحضرية. وهنا، فلم تنجح أية دولة سوى المغرب في صياغة السياسات الفاعلة لإدارة النمو الحضري وذلك من خلال إنشاء مدن جديدة على مقربة من التجمعات القائمة.

التركزات الحضرية ومعدلات النمو

تعد معظم المناطق الحضرية بمثابة مدن ساحلية، وقد لوحظت الهيمنة الديموغرافية والاقتصادية في جميع عواصم المنطقة، باستثناء المغرب والتي تعتبر الدار البيضاء مدينتها الرئيسية وليست الرباط العاصمة السياسية.

تراجعت أهمية المدن الرئيسية في ظل توسع مدن أخرى أصغر حجماً ، باستثناء **موريتانيا** حيث تشكل الكثافة السكانية في مدينة نواكشوط (والبالغة ٠,٨ مليون نسمة) ما نسبته ٢٥ في المائة من الإجمالي السكاني، عدا عن تشكيلها لما نسبته ٤٢ في المائة من مجمل الكثافة السكانية الحضرية. أما في الجزائر، فقد شكلت الكثافة السكانية في كل من مدينتي الجزائر (٢,٨ مليون نسمة) ووهران (٠,٨ مليون نسمة) لما نسبته ١٠ في المائة من إجمالي معدلات الكثافة السكانية الحضرية في البلاد. وفي المغرب، شكل سكان مدن الدار البيضاء (٣,٢ مليون نسمة)، والرباط (١,٨ مليون) نسمة، وفاس(مليون نسمة) ومراكش (٠,٩ مليون نسمة) ما نسبته ٣٨ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية الحضرية، بينما بلغ مجموع الكثافة السكانية في كل من مدينتي تونس وصفاقص ١,١ مليون نسمة، أو ما يعادل ١٦ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية الحضرية في تونس.[٣]

تعتبر **ليبيا** أكثر الدول تحضراً، حيث بلغت الكثافة السكانية الحضرية نحو ٨٧ في المائة من الإجمالي السكاني في البلاد . كما يتركز نحو ٣٧ في المائة من سكان المناطق الحضرية في أكبر مدينتين ألا وهما: طرابلس والتي يبلغ عدد سكانها ١,١ مليون نسمة،[٤] وبنغازي ويبلغ عدد سكانها ٧٥٠٠٠٠ نسمة تقريباً.[٥] إلا أن التوقعات تشير إلى احتمالية تدني نسبة عدد سكان الحضر في طرابلس الى٢٠ في المائة تقريباً، مقابل ازدياد معدلات النمو في كل من مدينتي بنغازي ومصراتة.[٦]

سجلت معظم المناطق الحضرية في **المغرب** وتيرة نمو بطيئة نسبياً والتي تراوحت ما بين ١ الى ٣ في المائة منذ عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٤، وذلك في ظل تسجيل المواقع المتاخمة للتجمعات الحضرية ومناطق السواحل للوتيرة الأسرع للنمو. كما شهدت المنطقة الحضرية المحيطة بالدار البيضاء وتيرة نمو متسارعة نسبياً، حيث بلغ متوسط النمو السنوي أكثر من ١٥ في المائة منذ عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٤. من جانب آخر، سجلت المناطق الحضرية الأخرى الواقعة في كل من مقاطعات آسا – الزاك، وشخيرات – تيمارا، ونادور والتي تقع على طول المناطق الساحلية وفي منطقةأغادير وضواحيها (ايدا، او تانان، وانيزجان–ايت ملول) معدل نمو سنوي تراوح ما بين ٤ – ٥ في المائة.[٧] وتقع العديد من المناطق التي تشهد توسعاً سريعاً على إمتداد أبرز ممرات الطرق السريعة.

الشكل ٢٥: المناطق الحضرية وجغرافيا منطقة المغرب العربي

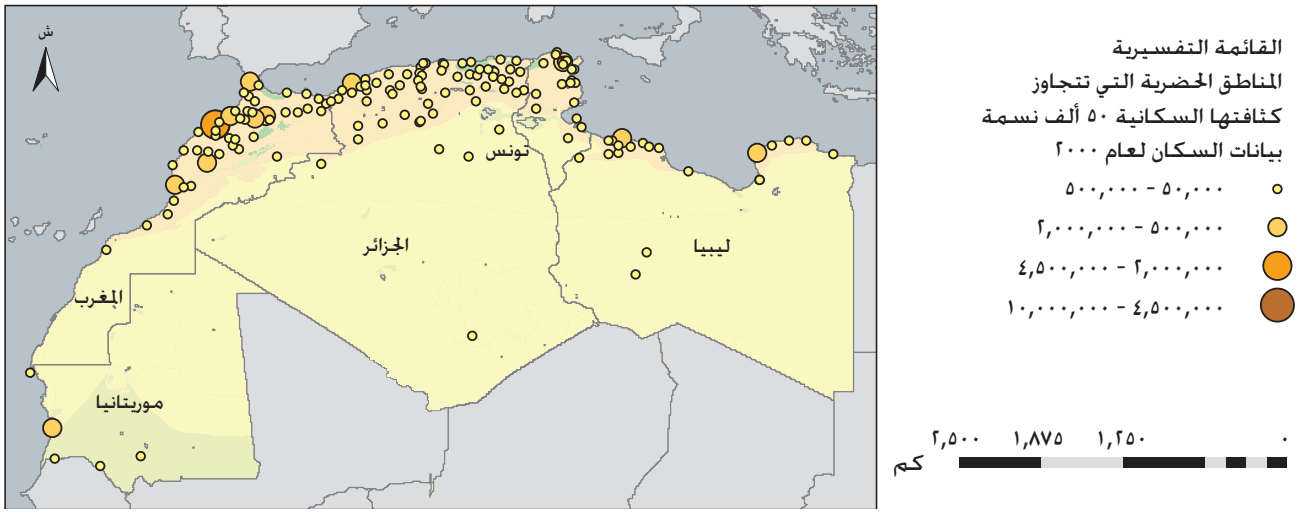

المرجع: إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية للأمم المتحدة، ٢٠٠٩، آفاق التحضر في العالم: قاعدة البيانات السكانية المنقحة لعام ٢٠٠٩. نيويورك: الأمم المتحدة.

تقع المناطق الأسرع نمواً في **تونس** على السواحل بالقرب من مدينتي تونس وسوسة. كما شهدت كل من محافظتي أريانة وبن عروس أسرع معدلات النمو وبمتوسط سنوي يتراوح ما بين ٤ الى ٥ في المائة. وتعتبر كلتا هاتين المحافظتين في الأساس من ضواحي تونس.[٨]

شهدت **الجزائر** نشوء العديد من أشكال التوسع الحضري على هيأة امتدادات حول المدينة، وذلك في ظل انتقال العديد من الأثرياء إلى مناطق الضواحي، بالإضافة لزيادة معدلات ملكية المركبات الخاصة. كما لوحظت الزيادة الحاصلة في مساحة الأراضي في المدينة بمعدل ٤ في المائة سنوياً، بينما لم تتجاوز معدلات النمو السكاني لما نسبته ١,٥ في المائة فقط، وذلك خلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٨٧ و ٢٠٠٨.[٩]

التوسع الحضري المنظم

ركزت السياسات الإدارية للمناطق الحضرية في كل من الجزائر، والمغرب، وتونس على تطوير المدن المتوسطة لتخفيف الضغط عن التجمعات الرئيسية، وكجزء من خطتها الوطنية لعام ٢٠١١، تعمل الجزائر على تسليط الضوء الأكبر على تطوير المدن المتوسطة، وتوسعة نطاقها، بالإضافة لإعادة بناء وتحسين واعادة تطوير المدن البسيطة والشديدة الفقر والتي تم تشييدها خلال فترة التسعينيات. كما يسعى *المخطط الرئيسي الحضري* في الجزائر لتحسين مرافق النقل العام الأكثر كفاءة، إلى جانب إنشاء مراكز نمو جديدة لتحقيق التوازن بين مختلف آثار الإمتداد الناشئة.[١٠]

يعمل المجلس الوطني للتخطيط في ليبيا على تطوير خطط وطنية، وإقليمية، ومحلية، وحضرية لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. وتشدد الإستراتيجية الوطنية للعمران والتي تم إقرارها في عام ٢٠٠٦ على حماية النظم الإيكولوجية الهشة، والحد من الهجرة الداخلية من الصحراء الى الساحل ومن المدن الصغيرة الى الأخرى الكبرى، إلى جانب تطوير مدن جديدة في كل من طرابلس وبنغازي، وتنشيط وحفظ التراث العمراني، وتعزيز مستويات التنوع الاقتصادي.[١١] بيد أن تنفيذ هذه الإستراتيجيات الواسعة قد كان بطيئاً نتيجة لعدم مواءمة الخطط لتعادل النقص في القدرة التخطيطية المحلية فضلاً عن عدم كفاية المشاركة الشعبية.[١٢]

ثمة حاجة ملحة للتنسيق بين الإستراتيجيات الوطنية والتدخلات المحلية كما هو الحال في ليبيا. كما يتعين تصميم الخطط بحيث تتلائم مع الظروف المحلية وبمشاركة كل من القياديين وأصحاب المصلحة الرئيسية. ويجب أن تتوفر القدرة الكافية والموارد المالية اللازمة من أجل تنفيذ الإستراتيجيات، بالإضافة لضرورة التنسيق بين الوكالات المركزية.

شددت الإستراتيجية العمرانية الوطنية في المغرب على تطوير المدن كمحركات قادرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتعزيز أشكال التماسك الاجتماعي في المناطق الحضرية والاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية. إضافة إلى ذلك، فقد تضمنت هذه الإستراتيجية مقترحاً يدعو لتحسين الأساليب الإدارية المتبعة من خلال توزيع أفضل للمسؤوليات التكاملية بين الحكومات المركزية والمحلية، وإنشاء مرصد حضري متعدد التخصصات من أجل توثيق وتحليل مختلف القضايا المرتبطة بالمجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والطاقة في المناطق الحضرية.

تضمنت أبرز التدخلات الأساسية تنفيذ أشكال التحسين الحضري على المستوى الوطني والتي تتضمن التركيز على البنية التحتية، والمساحة العامة، وإعادة توطين سكان الأحياء المتدهورة من خلال تنفيذ برنامج مدن خالية من الأحياء المتدهورة، وكذلك جمع ومعالجة

الشكل ٢٦: التوسع الحضري في المغرب: المدن الجديدة المنشأة بالقرب من مدن الرباط – سلا، ومراكش، والدار البيضاء، وطنجة

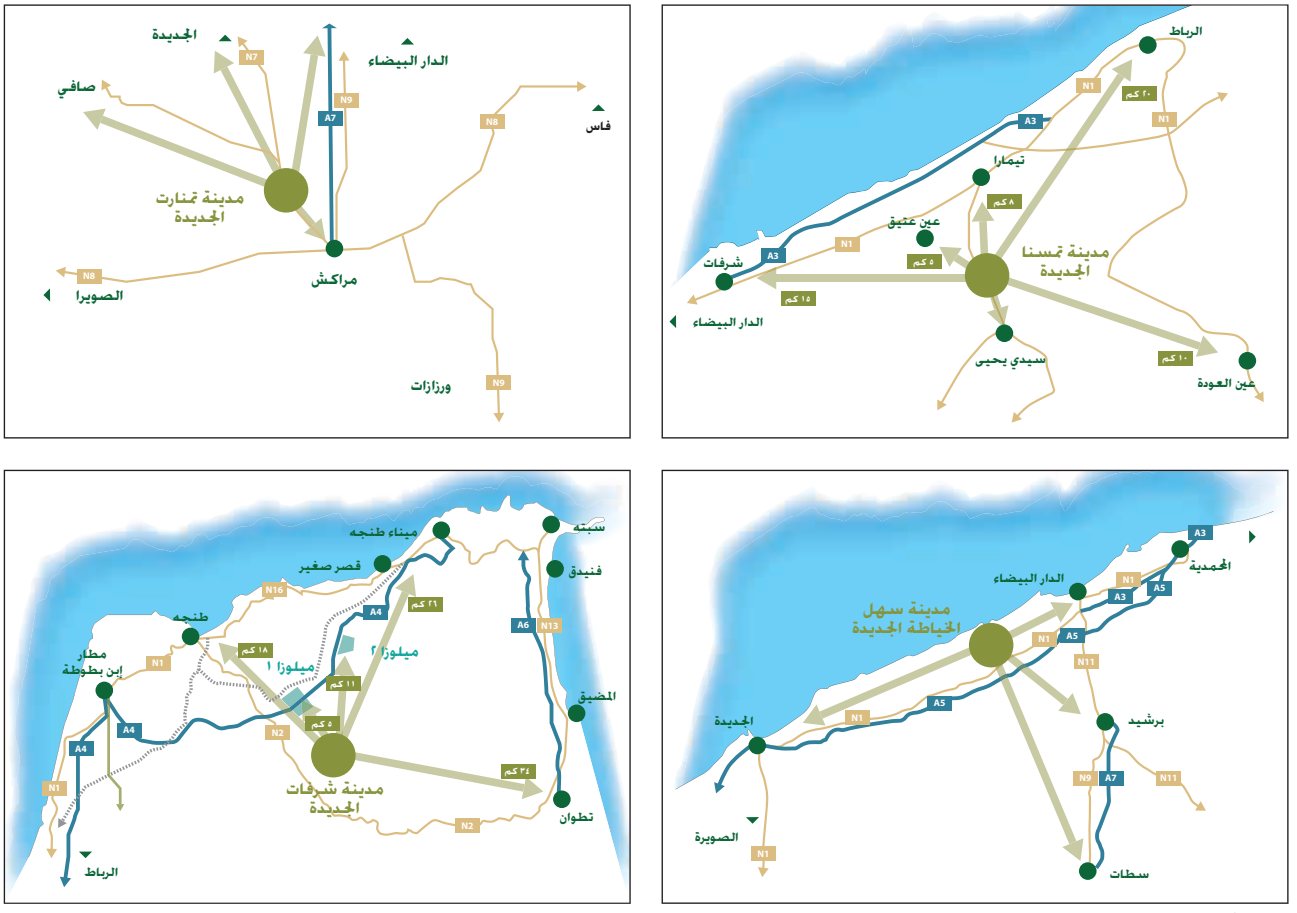

المرجع: شركة العمران

مدينة فاس، المغرب. نجحت الدولة في خفض عدد سكان الأحياء المتدهورة (مدن الصفيح) بنحو ٦٥ في المائة بين الأعوام ١٩٩٠ - ٢٠١٠. © روبرتو غينارو / آي ستوك فوتو

المخلفات الصلبة والسائلة.[١٣] علاوة على ذلك، تضمنت الإستراتيجية الحضرية ضمن أبرز أهدافها توجيه عمليات التنميه الحضرية نحو المدن الجديدة والتي تقع على مسافة ٥ الى ١٥ كيلومتراً من المجاميع القائمة. كما يجري حالياً إنشاء أربع مدن جديدة بالقرب من مدن الرباط، ومراكش،والدار البيضاء، وطنجة والتي تعمل شركة العمران على تنفيذها، وهي شركة قابضة ذات ملكية عامة،وذلك بهدف نقل السكان من يعيشون في مناطق سكنية دون المستوى، وكذلك لتوفير المزيد من المساكن الميسورة التكلفة.

سعت الإستراتيجية الوطنية للعمران في تونس والمعتمدة في عام ١٩٩٧ إلى تحسين القدرة التنافسية للبلاد على المستوى الدولي، وتعزيز التنمية المستدامة للموارد الطبيعية وضمان تحقيق أشكال التماسك الاجتماعي وتحقيق المساواة.

تمثلت الغاية من هذه الإستراتيجية من الناحية العملية في إدارة معدلات الكثافة السكانية في المدن الساحلية عبر تطبيق إصلاحات منسقة للبنية التحتية، وتخفيف الضغوط التنموية على المناطق الهشة بيئياً ، وتحسين مستويات إدارة الموارد المائية الشحيحة، وتطوير نظام المعلومات الجغرافية على المستوى الوطني بحيث يكون متاحاً لأصحاب المصلحة المشتركة والمعنيين بعمليات الإدارة الحضرية، وتعزيز تسلسل هرمي أكثر كفاءة في المناطق الحضرية. إن هذا التسلسل الهرمي المطور سوف ينطوي على تطوير المدن الثانوية، وتحسين البنى التحتية، وزيادة مساهمة النشاطات الحضرية في الناتج المحلي الاجمالي، وخلق روابط واتصالات أكثر فعالية بين كل من المصالح الريفية والحضرية.

يتضمن *المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية* في تونس للأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١١ خطة تهدف لتحفيز النمو في المناطق الغربية بعيدا عن المناطق الساحلية الأكثر انخفاضاً. كذلك، حدد هذا المخطط خمسة برامج للتنمية الحضرية في المدينة، وكجزء من خطة التنمية الاقتصادية الحادية عشر (للأعوام ٢٠٠٧ -٢٠١١)، عملت الحكومة على إعداد الخطط الخاصة بتطوير كل من مدن تونس، وصفاقص، وسوسة، إلى جانب تطوير الحدائق وتحسين شبكة الصرف الصحي.[١٤]

أصبحت مسألة إدارة عمليات النمو الحضري بمثابة أولوية قومية في موريتانيا منذ عام ١٩٩٥، ولذلك، فقد تم استثمار ٢٧٠ مليون دولار أمريكي لتنفيذ ٥٠ مشروعاً حضرياً تم تمويلها من قبل عدة جهات ممولة ثنائية أو متعددة الأطراف كجزء من (الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر) بما في ذلك مشاريع التنمية الاقتصادية، وتطوير مرافق البنية التحتية الحضرية والخدمية، مع التركيز على المناطق شبه الحضرية العشوائية، وترقية المساكن وتعزيز الاطار المؤسسي الحضري. من جانب آخر، تم استثمار ما مجموعه ١٤،٨ مليون دولار امريكي منذ عام ٢٠٠٣ لتطوير المناطق المجاورة في كل من نواكشوط ونواديبو، فضلاً عن استثمارات أخرى تقدر بنحو ٥،٦ مليون دولار لإعادة بناء المناطق العشوائية.

المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، تركز إستراتيجية التنمية الوطنية في تونس على إنشاء مراكز للتدريب والبحوث مع الإهتمام بشكل خاص بمجالات العلوم والتكنولوجيا. © Rais67

تعتمد كل من الجزائر وليبيا بشكل كبير على مواردهما الطبيعية، وخصوصاً النفط، بينما لوحظ تحول كل من المغرب وتونس من الاعتماد على القطاع الزراعي إلى كل من القطاعين الصناعي والخدمي، وتحديداً نحو القطاع السياحي، معززة بذلك دور مدنها كمحرك لاقتصادها الوطني. وتتركز معظم النشاطات الاقتصادية في المنطقة في بضعة مدن خاصة في المناطق الحضرية التي تقع على طول الساحل.

أنتجت المدن التونسية أكثر من ٨٠ في المائة من مجمل الثروات، فقد أنتجت تونس والتي تعتبر القطب الاقتصادي والصناعي الرئيسي، ربع الثروات الناشئة في عام ٢٠٠٢ عدا عن توليدها لما نسبته ٦٩ في المائة من مجمل فرص العمل وبخاصة في مجال الخدمات.[١٥] من جانب آخر، وفي ظل تمركز العديد من النشاطات الاقتصادية في تونس ضمن المدن الساحلية ، فقد بذلت الدولة العديد من المساعي الرامية لمعالجة حالة عدم التوازن الجغرافي الناشئة عبر الترويج لعمليات التنمية الاقتصادية في المدن الداخلية بغية خلق وظائف عمل محلية، خاصة في المحافظات المصدرة للعمالة. وكجزء من إستراتيجية التصنيع المعتمدة في البلاد للأعوام ٢٠٠٦- ٢٠١٦، فقد عملت على تكثيف نشاطاتها الاقتصادية الخاصة بالتصدير وذلك ضمن أقطاب تنافسية تقع في مدن محددة.

تعمل الحكومة لتحقيق هذه الغاية على تطوير مرافق البنية التحتية لكل من قطاعي النقل والاتصالات، إضافة لتقديم الحوافز المالية للمستثمرين من القطاع الخاص.[١٦] وتقوم الشركات الخاصة، والتي تتمتع بضخ رؤوس الأموال إليها من القطاع العام، بتطوير تلك الأقطاب. ويعتبر القطاع الخاص مسؤولاً عن عمليات تخطيط، وبناء، وإدارة كل قطب منها فضلاً عن توفير الدعم للصناعات الجديدة.[١٧]

يهيمن قطاع الخدمات على الاقتصاد **التونسي**، وتعد الدولة الأكثر تكاملاً في المنطقة على صعيد الاقتصاد العالمي. وقد حدث هذا التكامل في بداية السبعينيات لدى إنشاء برنامج خارجي والذي ساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز النمو في الصناعات التصديرية الجديدة، وتحديداً كلاً من صناعات المنسوجات والملابس. كما توجهت تونس في فترة التسعينيات للانضمام إلى أسواق جديدة في مجال التصنيع.[٢٠] وتشكل الصادرات في الوقت الحاضر نحو ٤٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، كما لوحظ الارتفاع الحاصل في المعدل الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في بداية عام ٢٠١٠ لكي يسجل نسبة نمو تقدر بنحو ٤,٥ في المائة، وذلك في ظل زيادة الصادرات من المنسوجات والبضائع الميكانيكية والكهربائية، بينما تراجع كل من قطاعي الزراعة والطاقة.[٢١] علاوة على ذلك، فقد لوحظ النشاط اللافت لقطاعات التعدين والطاقة والخدمات في الآونة الأخيرة.

تركز الإستراتيجية الوطنية الحادية عشر للتنمية على تطوير الإقتصاد المعرفي، وتطوير البنية التحتية لكل من مجالات المعلومات والإتصالات ، وإنشاء مراكز التدريب والبحوث، والاهتمام بحقول العلوم والتكنولوجيا.[٢٢] كما تشكل الاستثمارات الهادفة لتطوير مرافق

الجدول ٣٥: الإقتصاد التونسي طبقاً للقطاع

القطاع	النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي[١٨]	نسبة التوظيف[١٩]
الخدمات	٥٣,٧	٤٩,٣
الصناعة	٣٥,٣	٣٣,٠
الزراعة	١١,٠	١٧,٧

البنية التحتية في بعض المناطق الحضرية والداخلية الراقية أحد المكونات الأساسية ضمن هذه الخطة.[٢٣]

تتركز معظم الأنشطة الاقتصادية والثروات في **المغرب** ضمن خمسة تجمعات حضرية، وتتركز نحو ٨٠ في المائة من النشاطات الاقتصادية ضمن كل من قطاعي الصناعة والخدمات في مدن الدار البيضاء، والرباط، وطنجة. كما تستحوذ هذه النشاطات على ٧٥ في المائة من مجمل العمالة الحضرية.[٢٤] من ناحية أخرى، وبالرغم من تسجيل مدينة الدار البيضاء لكثافة سكانية لا تتجاوز ١٠ في المائة فقط من إجمالي الكثافة السكانية في البلاد؛ إلا أن نسبة الأيدي العاملة في القطاع الصناعي في المدينة قد بلغت ٦٠ في المائة، عدا عن استحواذها على ٥٥ في المائة من وحدات الإنتاج في البلاد.[٢٥] كما سجلت المغرب انخفاضاً طفيفاً في نمو القطاع الاقتصادي ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، بينما تشير التوقعات إلى احتمالية نموه مرة أخرى في عام ٢٠١١.[٢٦] إضافة لذلك، يعد قطاع الخدمات القطاع الأبرز على الصعيد الاقتصادي، حيث بلغت حصة هذا القطاع ٥١,٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مقابل تسجيل كل من قطاعي الصناعة والزراعة لما نسبته ٣١,٦ و١,١٧ في المائة على التوالي.[٢٧] كما سجل كل من القطاع العام والصناعة ما نسبته ٢٠ في المائة من الوظائف الحضرية، حيث يعمل معظم سكان المدن في مجالات التجارة، والبناء، والأعمال العامة، والخدمات الاجتماعية، والإدارة، وصناعة المنسوجات، والخدمات الشخصية والمحلية وصناعات أخرى.[٢٨]

أصبحت المغرب في السنوات الأخيرة أكثر إندماجاً في الإقتصاد العالمي، وذلك في أعقاب توقيع إتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية مثل: يورو ـ مد، وإتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإتفاقية أغادير، وإتفاقية التجارة الحرة مع تركيا.

إن تأثير الأزمة الاقتصادية على **ليبيا** قد كان طفيفاً للغاية، وذلك في ظل الانفتاح المحدود لها على الإقتصاد العالمي. عدا عن ذلك، وبالرغم من انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٠٩ نتيجة انخفاض مستوى الطلب على السلع الأساسية، وانخفاض أسعار الأوبيك كذلك، لكنه سجل ارتفاعاً آخر لكي يصل إلى ٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن ينخفض إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠١١ نتيجة للآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن الصراعات. كما يرجح أن تسجل معدلات الإنتاج النفطي ارتفاعاً الى ٣ ملايين برميل يومياً بين عامي ٢٠١٢ - ٢٠١٣.[٢٩] أما معدلات النمو غير المرتبطة بإنتاج النفط، فقد حافظت على معدل مرتفع بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ ومن المتوقع أن ترتفع مجدداً إلى ٧-٨ في المائة.

يستحوذ القطاع الهيدروكربوني على الحصة الأكبر في الاقتصاد الليبي، والذي يشكل ٩٥ في المائة من عوائد التصدير، و ٩٠ في المائة من العوائد الحكومية، و٧٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي . إضافة لذلك، وضمن المساعي الرامية لتنويع الاقتصاد وتخفيض مستويات البطالة، توجهت ليبيا للتقليل من الأهمية الاقتصادية للقطاع العام وتعزيز الاستثمار في القطاع الخاص، سواء كان ذلك في مجالات البناء، أوتوليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، أو الزراعة المستدامة، والسياحة.[٣٠] وقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أربعة أضعاف منذ عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨.[٣١] كما نجحت أيضاً المساعي التي بذلتها الدولة لتوسعة نطاق الإستثمارات العامة، وتطوير بنيتها التحتية ومخزونها السكني.

تتركز معظم النشاطات الاقتصادية في ليبيا في مدينتي بنغازي وطرابلس. وضمن إطار المساعي الرامية لاستقطاب المزيد من مبادرات القطاع الخاص في المستقبل، فتعتزم الحكومة تنفيذ العديد من الإصلاحات في نظمها الإدارية والقانونية.[٣٢] والاستثمار في مجال البنية التحتية (بمبلغ ١٢٣ مليار دولار أمريكي لمدة خمسة أعوام[٣٣]) بغية خلق توازن إقتصادي جغرافي أفضل، وهنا، تبرز إحدى الأولويات الهامة، وبخاصة في المناطق الحضرية، والتي تتمثل في توفير مليون ونصف وظيفة إضافية بحلول عام ٢٠٣٠.[٣٤]

يعتبر الإنتاج النفطي في **الجزائر** الركيزة الأساسية للنظام الإقتصادي في البلاد، وبالرغم من النمو القوي في القطاع الغير خاص بالتعدين، خصوصاً في القطاع الزراعي والذي سجل معدل نمو بمقدار ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ بسبب القروض الائتمانية الحرة، والأمطار الوفيرة، وإلغاء ديون المزارع، وإبرام عقود الإنتاج الحكومية الجديدة،[٣٥] إلا أنه قد تم تسجيل انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٢ في المائة، وذلك من ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. كما يمكن أن يعزى هذا التدني الحاصل بشكل رئيسي إلى الانخفاض الحاصل في معدلات الإنتاج النفطي بمقدار ٩ في المائة بموجب طلب من منظمة الأوبك. من جانب آخر، وللتخفيف من مستوى الاعتماد على النفط؛ فقد توجهت الحكومة أيضاً إلى تعزيز قطاعات الصيد، والسياحة، والخدمات والصناعة.[٣٦]

ومثلما هو الحال في دول أخرى في المنطقة؛ تقع معظم النشاطات الاقتصادية في الجزائر في منطقة العاصمة وفقاً للتوزيع التالي: ٢٣٪ كخدمات عامة، جامعتان رئيسيتان، أربع مناطق صناعية رئيسية و٢٦ مجمع أعمال.[٣٧] ومن أجل تخفيف الضغط على وسط المدينة، عملت الحكومة على إعداد خطط خاصة بالتنمية الاقتصادية الإقليمية لتحفيز عمليات النمو خارج العاصمة.

وبنهاية عام ٢٠١٠، تم توظيف النسبة الأكبر من الأيدي العاملة في قطاع الخدمات بنسبة ٦٢,٤ في المائة، يتبعها قطاع الإنشاء والأشغال العامة بنسبة ١٧,٨ في المائة، وفي قطاع الصناعة بنسبة ١٥,٣ في المائة، والزراعة بنسبة ٤,٥ في المائة، إضافة إلى ذلك، تم توظيف النسبة الأكبر من الأيدي العاملة في القطاعات الخاصة أو المختلطة بنسبة ٦٢ في المائة مقابل تعيين ٣٨ في المائة[٣٨] منها في القطاع العام. كما لوحظ التباين في معدل النشاطات لعام ٢٠١٠ بشكل لافت ما بين الذكور والإناث وما بين المناطق الحضرية ومناطق الأرياف.

بلغت نسبة الأيدي العاملة في مدينة نواكشوط **الموريتانية** ٨٠ في المائة في مجال الإنشاء، و٦٠ في المائة في قطاع الصناعات التحويلية، بالإضافة لاستحواذ المدينة على أغلبية وظائف القطاع العام.

الترويج للمدن والحوافز ذات الصلة

يؤخذ على العديد من دول المغرب وجود بيئات غير مواتية للاستثمارات الأجنبية، وذلك نظراً لارتفاع معدلات الضريبة على الشركات، والتعقيدات القانونية، ومحدودية فرص الحصول على الأراضي والكهرباء والتمويل. وقد عملت الحكومة على تنفيذ بعض الإصلاحات كتخفيض الضرائب على الشركات، ووضع برامج في الخارج لتوفير الحوافز الكبيرة

الجدول ٣٦: الإختلافات بين الذكور والإناث على صعيد معدلات المشاركة في القوى العاملة في الجزائر

الموقع	الذكور	الإناث
المناطق الحضرية	٧١,٥٪	١٦,٣٪
المناطق الريفية	٧١,٥٪	٩,٩٪

المرجع: المكتب الوطني للإحصاء

تم تطوير ميناء سوسة في تونس للمساعدة على تشجيع الإستثمارات. © مارسين سيسيلكي / آي ستوك فوتو

والمزايا المالية للشركات، وتعزيز آليات الحكم، وتطوير مرافق البنية التحتية.

عملت **المغرب** على إعداد برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للأعوام ٢٠٠٨- ٢٠١٠ والذي يهدف لدعم فرص الحصول على خدمات التعليم، والصحة، والإسكان، وتعزيز معدلات النمو وإمكانات الاستثمار والتصدير، والتركيز على القطاعات الأساسية، وزيادة دعم مرافق البنية التحتية (كالنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة)، وتنفيذ آليات الإدارة الأكثر كفاءة.[٣٩] علاوة على ذلك، فقد توجهت الدولة للترويج لمدنها عبر ترويجها للقوى العاملة الماهرة لديها وتقديم الحوافز للمستثمرين.أما في تونس، عملت مدينة سوسة مؤخراً على تطوير مينائها، بالإضافة لإنشاء مركز للتكنولوجيا.[٤٠] وكذلك، توجهت مدينة صفاقس للاستثمار في تطوير مرافق بنيتها التحتية.

البطالة

لا تزال ظاهرة البطالة تشكل أحد التحديات البارزة في المنطقة وذلك بالرغم من الارتفاع الثابت في النصيب الفردي من الدخل، حيث تنعكس تأثيراتها بصورة خاصة على كل من الشباب، والنساء، وخريجي الجامعات، وذلك في ضوء عدم توافق متطلبات جهات التوظيف مع مهارات القوى العاملة. وقد سجلت المغرب معدلات أعلى من البطالة في المناطق الحضرية (بنسبة ١٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٠)[٤١] مقارنة مع المعدلات التي تم تسجيلها في مناطق الأرياف(٣,٣ في المائة للعام ذاته)، حيث كان تأثير هذه الظاهرة غير متناسب على شرائح الشباب الأكثر تعليماً من مجمل السكان.

سجلت **الجزائر** في عام ٢٠١٠ ، معدل بطالة بنسبة ١٠,٦ في المائة في المناطق الحضرية مقابل ٨,٧ في المائة في المناطق الريفية، حيث شكل الشباب النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل في المدن، وبلغ معدل الباحثين عن فرص عمل في عام ٢٠٠٧ ما نسبته ٣٥ في المائة من السكان دون سن العشرين عاماً، و٣٠ في المائة من الفئة العمرية بين ٢٠-٢٤، و٢٢ في المائة بين السكان من الفئة العمرية بين ٢٥-٢٩ عاماً. ولدى النظر بهذه المعدلات بصورة إجمالية، فقد لوحظ تشكيل الشباب دون سن الثلاثين عاماً نسبة ٧١ في المائة من مجمل العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية، بما في ذلك ٢٥,٦ في المائة من الإناث.[٤٢] عدا عن ذلك، فقد لوحظ التأثير غير المتكافئ لظاهرة البطالة في المناطق الحضرية على السكان من ذوي المستويات التعليمية الأعلى.[٤٣]

بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية في **تونس** نحو ١٥ في المائة، وهو المعدل الذي لطالما كان أدنى من معدلاتها في المناطق الريفية والتي تراوحت ما بين بين ١٥-١٨ في المائة، عدا عن ارتفاع هذه النسبة بين الإناث منها بين الذكور.[٤٤] كما بقيت معدلات البطالة مرتفعة بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠١٠، [٤٥] والتي انعكست تأثيراتها في المقام الأول على كل من الشباب والمتعلمين، وذلك في ظل توجه معظم الطلب في أسواق العمل للعمالة غير الماهرة، في حين بلغ معدل العمالة الجديدة في سوق العمل من حملة الشهادات الجامعية ٥٧ في المائة. وبالرغم من الإستراتيجيات التي تبنتها الحكومة من أجل

الجدول ٣٧: معدلات البطالة في الجزائر حتى نهاية عام ٢٠١٠

الجنس	المناطق الحضرية (٪)	المناطق الريفية (٪)
الذكور	٨,٦	٧,٢
الإناث	١٨,٨	٢٠,١

المرجع:المكتب الوطني للإحصاء – الجزائر (٢٠١١)

طلاب إحدى المدارس في موريتانيا والتي سجلت أدنى معدلات الإلتحاق بالمدارس في المنطقة © فريدناند ريوس، مرخصة بموجب أحد التراخيص التي وضعت نصوصها منظمة "كرياتيف كومونز"

تعزيز القطاعات المعرفية بهدف توفير فرص العمل للعمالة الأكثر تعلماً ومهارة، إلا أن التقدم الذي يتم إحرازه في هذا القطاع ما يزال ضعيفاً.[٤٦]

لوحظت معالم النمو الإيجابي في **موريتانيا** في الأعوام الأخيرة، ولكن النظام الاقتصادي للدولة لم يكن قادراً على إيجاد فرص العمل الكافية لاستيعاب العمالة الجديدة، وبخاصة أولئك من حملة الشهادات التقنية أو المهنية، حيث بلغت نسبة البطالة في المناطق الحضرية نحو ٣٢ في المائة (بما في ذلك ٣٩,١ في المائة من الشرائح الفقيرة في المدن) ومعظمهم من الشباب.[٤٧] كما واصل القطاع العام استحواذه على النسبة الأكبر من القوى العاملة (بنسبة ٣٢ في المائة) يليه القطاع التجاري (٢٤,٦ في المائة) والقطاع الزراعي وتربية الحيوانات (٢٤,٥ في المائة) و ١٥ في المائة في قطاع الخدمات.

إن معدلات البطالة المرتفعة، لا سيما بين شرائح الشباب والأفضل على صعيد التحصيل العلمي قد شكلت أحد الأسباب وراء نشوء المظاهرات في أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١. إضافة لذلك، لوحظ التضارب ما بين متطلبات سوق العمل ومهارات القوى العاملة . كما تفاقم هذا الحال لدى فرض المزيد من القيود على فرص الدخول إلى منطقة جنوب أوروبا، بحيث لم تعد الهجرة ممكنة للعمال الأكثر مهارة ممن وجدوا عملاً في الخارج.

التعليم

تتميز المنطقة بتسجيل معدلات عالية على صعيد الإلتحاق بالمدارس والتحصيل العلمي، خصوصاً في المناطق الحضرية، وباستثناء موريتانيا. وفي المغرب، بلغ صافي معدل الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية الوطنية ٩٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧، أما معدلات الإلتحاق بكل من المدارس الأساسية والثانوية في عام ٢٠٠٧، فقد بلغت٤٣,٤ في المائة و١٧,٥ في المائة.[٤٨] كما لوحظ التباين في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة المسجلة ما بين كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية.[٤٩] ففي مراكش؛ بلغت نسبة المتعلمين بين سكان المناطق الحضرية في سن العشرة أعوام فما فوق ٧١ في المائة، مقارنة بما نسبته ٤٢ في المائة في المناطق الريفية، فضلاً عن وجود فرص تعليم أفضل في المناطق الحضرية.[٥٠]

بلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في تونس ٩٧,٤ في المائة لكل من الذكور والإناث في عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، [٥١] وفي ذات الفترة، بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الثانوي ٨٨ في المائة للذكور و٩٦ في المائة للإناث، و٢٧ في المائة للذكور و٤٠ في المائة للإناث في مرحلة التعليم العالي.[٥٢] كما بلغ معدل التعليم للسكان من عمر ٦-١٤ سنة في تونس العاصمة ٩٧,٨ في المائة، بينما بلغت معدلات التعليم العالي للسكان من عمر ١٩-٢٤ سنة ٣٠,٧ في المائة .[٥٣]

تمكنت ليبيا في عام ٢٠١٠ من تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي، بالإضافة لتسجيل معدلات مرتفعة على صعيد الالتحاق بالمدارس الثانوية والتي بلغت ٩٤ في المائة، علاوة على ذلك، فإن معدل الالتحاق بالتعليم العالي قد تجاوز ٥٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، حيث يمكن أن تعزى المكاسب المتأتية على الصعيد التعليمي في المقام الأول لتراكم الثروة النفطية في السنوات الأخيرة.[٥٤]

بلغ إجمالي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في الجزائر ١٠٨ في المائة في عام ٢٠٠٨، فضلاً عن تسجيل معدلات مرتفعة نسبياً على صعيد التعليم الثانوي والتي تراوحت ما بين ٨٠-٩٠ في المائة. أما في المناطق الحضرية، بلغ معدل الالتحاق بالمدارس للأطفال في سن ٦-١٤ عاماً ٩٦,٧ في المائة، في حين بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ما نسبته ٩٣,٥ في المائة .[٥٥] أما على صعيد الشرائح السكانية من عمر ١٠ أعوام فما فوق، فقد بلغت هذه المعدلات ما نسبته ٨٧,٧ في المائة في الجزائر العاصمة و ٨٤,٢ في المائة في وهران.[٥٦]

وفي موريتانيا ، وحسب لائحة الفقر لعام ٢٠٠٨، ارتفعت معدلات التعليم بين الشرائح السكانية في سن ١٥ عاما فأكثر من ٥٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٦١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، إلا أن النسبة المسجلة بين الرجال قد كانت أعلى من تلك المسجلة بين النساء، والتي بلغت ٧٠,٣ في المائة مقابل ٥٤,٤ في المائة، عدا عن ارتفاعها في المناطق الحضرية (بنسبة ٧٣,٣ في المائة) عنها في المناطق الريفية (بنسبة ٥٠,٣ في المائة).[٥٧]

الصحة

تنعكس أشكال التفاوت الحاصل على صعيد فرص الحصول على إمدادات المياه النقية إلى جانب تركز الخدمات الصحية في المدن، حتى وإن كانت تشهد المزيد من التضاؤل، من خلال المعدلات المتباينة لوفيات الأطفال حديثي الولادة والمسجلة في كل من المناطق الحضرية والريفية، وتتسم معظم دول منطقة المغرب العربي بوجود فائض في أعداد الأطباء في المناطق الحضرية بينما تعاني المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية من نقص في الكوادر العاملة في مجال الرعاية الصحية.[٥٨]

سجلت كل من تونس والمغرب معدلات متباينة لوفيات الأطفال الرضع والتي تراوحت ما بين ١٦ و ٣٣ في المائة لكل ألف ولادة في المدن، وما بين ٣٠ و ٥٥ في المائة لكل ألف ولادة في مناطق الأرياف.[٥٩] إضافة لذلك، فقد لوحظ وجود ما مجموعه خمسة مشافي من أصل ١١ مستشفى، و١٤ مؤسسة ومركزاً متخصصاً من أصل ٢١ و٤٩ مركزاً صحياً من أصل ٢٠٣٨ مركزاً في مدينة تونس.

سجلت المناطق الحضرية في الجزائر نسبة أعلى من الولادات الناجحة تحت إشراف المختصين المؤهلين بالمقارنة مع تلك المسجلة في المناطق الريفية، عدا عن ذلك، بلغت نسبة الأطفال دون سن الخمسة أعوام ممن يعانون من نقص في الأوزان ٣,١ في المائة في المدن مقابل ٤,٤ في المائة في المناطق الريفية، في حين سجلت المدن ما نسبته ٨,٥ في المائة من حالات الإصابة بالإسهال لمدة أسبوعين بين الأطفال مقابل ٩,٣ في المائة في الأرياف.[٦٠]

السياحة

توجهت حكومات الدول في منطقة المغرب العربي لتطوير القطاع السياحي، والذي يتركز الجزء الأكبر منه في المناطق الساحلية. وفي عام ٢٠٠٩ ، استقبلت ثلاث مدن مغربية ٧١ في المائة من السياح وذلك في كل من مدن مراكش، وأغادير، والدار البيضاء. كما عملت المغرب في الآونة الأخيرة على تنفيذ خطة إقليمية لتطوير القطاع السياحي بهدف زيادة معدل إشغال الفنادق لكي يصل إلى ٥٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. كما أن الاستثمارات في هذا القطاع سوف تساهم في تطوير مرافق البنية التحتية ، وتطوير المدن القديمة والمواقع الأكثر زيارة.

وتقع معظم المناطق السياحية في تونس على خط الساحل بنسبة ٧٥ في المائة،[٦١] و تشغل النشاطات السياحية نسبة ١٨ في المائة من منطقة الساحل والتي تتضمن معظمها منتجعات وشاليهات.[٦٢] كما تم تسجيل زيادة في عدد السياح الأجانب بنحو ٩ في المائة بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ ومعظمهم من فرنسا وليبيا والجزائر. علاوة على ذلك، وبالرغم من تسجيل زيادة في ليالي الإقامة وفقاً لبيانات عام ٢٠١٠؛ إلا أنه قد تم تسجيل انخفاض في عوائد القطاع السياحي.[٦٣] من جهة أخرى، توجهت ليبيا لترويج القطاع السياحي حيث أعلنت في عام ٢٠٠٧ إنشاء منطقة خضراء للتنمية المستدامة تقع بين بنغازي وطبرق لجذب السياحة البيئية، ولحماية المواقع الأثرية ولحماية ساحل البحر المتوسط من معالم التنمية والتطوير المفرطة. كما يرجح أن تساهم الاستثمارات التي بلغت قيمتها الإجمالية ٣ مليارات دولاراً في توليد نحو ٧٠ ألف فرصة عمل جديدة.[٦٤]

أطلقت الحكومة الجزائرية في عام ٢٠٠٨ خطة للتنمية السياحية لمدة ١٥ عاماً، والتي ركزت على سياحة الصحراء (في كل من مناطق تمنراست، وجانت،و غرداية، وتيمون)، وفي المدن الساحلية والمواقع الثقافية في مدن عنابة، والجزائر العاصمة ، ووهران، وقسنطينة. كما تهدف الحكومة لإنشاء ٢٨٠ فندقاً جديداً و١٤ قرية سياحية، فضلاً عن توظيف رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء المدرسة الوطنية للسياحة وعدة مؤسسات تدريبية أخرى.

اشتملت الحوافز المتاحة لجذب المستثمرين على كل من تخفيض أسعار الأراضي، وتطوير مرافق البنية التحتية كإنشاء حلقات السكك الحديدية المقترح تمديدها في جنوب غرب البلاد، وإنشاء مطارات جديدة. كما تم توفير القروض ذات مستويات الفائدة المتدنية لتنفيذ مشاريع التطوير السياحي، فضلاً عن توفير حوافز مالية أخرى كتخفيض قيمة الضريبة المضافة من ١٧ في المائة إلى ٧ في المائة، وإعفاء الشركات من رسوم التسجيل.[٦٥] كما سجلت الإيرادات السياحية زيادة بمعدل ٣٧ في المائة تقريباً.

أشكال الفقر، والتفاوت والشرائح الضعيفة في المناطق الحضرية

سجلت كل من الجزائر، وموريتانيا، والمغرب، وتونس معدلات أعلى لانتشار الفقر والتي بلغت نحو ضعفي أو ثلاثة أضعاف المعدلات المسجلة في المدن. كما سجلت الأرياف في **المغرب** ما نسبته ٧٠ في المائة تقريباً من إجمالي معدلات الفقر في البلاد، وفي عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة الفقر في المدن ٤,٨ في المائة مقارنة بما نسبته ١٤,٥ في المائة في المناطق الريفية.[٦٦] إلا أنه قد لوحظ الإنخفاض الحاصل في معدلات الفقر في المناطق الحضرية والمناطق الريفية خلال الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٧ بنسبة ٢,٨ في المائة في المدن و١٠,٦ في المائة في مناطق الأرياف، بينما تشير التقديرات إلى وجود أكثر من ٢٦ في المائة من الشرائح السكانية ممن يعيشون في فقر أو أنهم عرضة لذلك.[٦٧]

إنخفضت معدلات الفقر في **تونس** من ٤,١ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١ في المائة في عام ٢٠٠٠.[٦٨] أما في **موريتانيا**، فبالرغم من المكاسب الكبيرة التي تم تحقيقها منذ عام ٢٠٠٠، ولكن معدلات الفقر المدقع في البلاد قد بلغت ٢٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨، بما في ذلك ٥٩,٤ في المائة منها في مناطق الأرياف و٧,٧ في المائة في المدن. من جانب آخر، لوحظ التدني الحاصل في نسبة الكثافة السكانية التي تعيش دون خط الفقر الوطني في مدينة نواكشوط من ٢٩,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨، بينما انخفضت نسبة السكان ممن يعيشون في فقر مدقع من ١٣,٨ إلى ٤,٨ في المائة.[٦٩]

وباستثناء المغرب، فإن معدلات التفاوت المسجلة في المناطق الحضرية قد كانت متدنية نسبياً، حيث تراوحت قيم معامل جيني ما بين ٠,٣٤ و٠,٣٩ نقطة. إلا أنه هذه المعدلات قد باتت تتصاعد في السنوات الأخيرة في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وبخاصة في مدينة الدار البيضاء حيث بلغت قيمة معامل جيني ما مجموعه ٠,٥٢ نقطة، وذلك على عكس الدول الأخرى في المنطقة كتونس مثلاً، والتي باتت تسجل انخفاضاً في معدلات التفاوت.[٧٠]

سجلت قيم معامل جيني في موريتانيا ارتفاعاً لافتاً من ٠,٣٤ نقطة في عام ١٩٩٦ إلى ٠,٤٠ نقطة في عام ٢٠٠٨ ، ووفقاً لبيانات المسح الذي تم إعداده لعام ٢٠٠٨، تم تسجيل ما نسبته ١١,٧ في المائة من الأسر في المناطق الحضرية والتي تواجه صعوبات في الحصول على كفايتها من احتياجاتها الغذائية الأساسية مقابل ٢٠,٣ في المائة من الأسر التي تعاني من ذلك "في معظم الأحيان"، بينما بلغت هذه القيم في مدينة نواكشوط نحو ١٢,٦ و ١٧,٢ في المائة على التوالي.[٧١]

إن مسألة تأمين المساكن الميسورة التكلفة لا تزال تشكل تحدياً في هذه المنطقة، حيث يتوجه العديد من السكان إلى الأسواق غير الرسمية لشراء المساكن. ولمواجهة هذا التحدي؛ فقد شرعت الحكومات في تنفيذ مشاريع ترقية المناطق العشوائية والفقيرة، بالإضافة لبناء وحدات سكنية جديدة لتوفير خيارات أكثر ملائمة على صعيد التكلفة، حيث تعد هذه المسألة ذات أهمية بالغة نظراً لاعتبار مسألة توفير المساكن الميسورة التكلفة كأحد العوامل التي ساهمت في نشوء الثورات في العالم العربي.

عمليات التحضر العشوائي والاستجابات

لقد تمكنت كل من المغرب وتونس من معالجة التحدي المتمثل بعمليات التحضر العشوائي، وذلك عبر تنفيذها للعديد من أشكال التدخل الجريئة بما في ذلك ترقية المساكن وإنشاء الوحدات السكنية الميسورة التكلفة.

تمكنت المغرب منذ فترة الثمانينيات، *من خفض عدد المدن الفقيرة (مدن الصفيح)*، فضلاً عن ترقية المناطق الفقيرة عبر إنشاء وحدات سكنية جديدة وتوفير الأراضي المخدومة.

توجهت الحكومة في عام ٢٠٠٣ لمنح القطاع الخاص مسؤولية أكبر على صعيد توفير المساكن الميسورة التكلفة وتوفير الائتمان للأسر ذات الدخل المنخفض والتي لم تتمكن من الحصول على قروض في السابق. إضافة لذلك، عملت الحكومة على إطلاق برنامج "مدن بدون أحياء فقيرة" في عام ٢٠٠٥ والذي تضمن تنفيذ عمليات التطوير في ٢٥٠ منطقة سكنية وفي ٢٥ مدينة من خلال عملية تشاركية. كما ركزت من خلال هذا البرنامج على المناطق التي تعاني من معدلات مرتفعة من البطالة، ومحدودية الخدمات، وتدني مستوى الظروف السكنية. كما كان لشركة العمران القابضة دوراً كبيراً ضمن هذا المشروع (أنظر الصندوق ١٢ أدناه).

تمكنت **تونس** كذلك من القضاء على الأحياء المتدهورة في المدن بشكل نهائي، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع من جانب كل من

فترة الإنتخابات في مدينة تونس، تعد تونس أول دولة عربية تعمل على تنظيم الإنتخابات منذ بداية الربيع العربي، كما تمكنت من تحقيق نجاح كبير على صعيد الحد من نشوء الأحياء المتدهورة في المناطق الحضرية © ناتاليا هورا / شاتر ستوك

الصندوق ١٢ : تونس والمغرب – تجارب ترقية الأحياء المتدهورة والتطوير السكني – نماذج وكالة التهذيب والتجديد العمراني

سلا، المغرب، مشروع شركة العمران لترقية الأحياء المتدهورة في سيدي موسى. © برترامز. مرخصة بموجب إتفاقيات الترخيص التي وضعت نصوصها منظمة كرياتيف كومونز.

عملت تونس والمغرب منذ مطلع الثمانينيات على إعداد برامج خاصة للحد من عدد الأحياء المتدهورة، وتوسيع فرص الحصول على المساكن الميسورة التكلفة، وتحسين مستوى توفير الخدمات في المناطق الحضرية. أما في الوقت الحاضر، فقد تمكنت تونس من القضاء على الأحياء المتدهورة بالكامل، وذلك عبر تنفيذ برنامج مدار من قبل القطاع العام (وكالة التهذيب والتجديد العمراني).

تم تأسيس هذه الوكالة للعمل تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، حيث تتمثل مهمتها في ترميم وإعادة تأهيل المناطق الحضرية، وتعزيز عمليات التطوير العقاري. كما تولت الوكالة منذ تأسيسها مهمة السيطرة على عمليات الزحف العمراني، وتحسين الظروف في الأحياء القديمة، وتنظيم المستوطنات الهامشية دون المستوى المطلوب، وتوفير القروض لبناء المساكن وتطويرها، وتوفير الخدمات الأساسية بما في ذلك كلاً من إمدادات مياه الشرب، ومرافق الصرف الصحي والمدارس، والمرافق الصحية، لا سيما للشرائح الفقيرة في المناطق الحضرية.[1] كما نفذت الوكالة العديد من المشاريع العمرانية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩ بتكلفة إجمالية تزيد عن ٧٢ مليون دولاراً والتي ساهمت في تحسين الظروف المعيشية لما مجموعه مليون و ١٤٠ ألف نسمة.

إن نجاح هذه التدخلات يمكن أن يعزى للتنسيق الفعال الذي نفذته الوكالة بين مختلف السلطات العامة، وتحديداً استعدادها للتعاون مع الوكالات المحلية. كما يعد هذا الأمر هاماً بحد ذاته، لا سيما في ضوء التوجهات اللامركزية والتي ساهمت في تفويض العديد من المهام والمسؤوليات إلى السلطات المحلية ومنحها دوراً أكبر على صعيد كل من عمليات التخطيط والإدارة، علاوة على ذلك، عملت الوكالة على إنشاء شراكات مع القطاع الخاص لضمان التنفيذ الفعال والكفؤ لمختلف البرامج والمشاريع.

يتأتى نحو ٦٥ في المائة من تمويل المشاريع التي تنفذها الوكالة والتي تستهدف الشرائح ذات الدخل المنخفض من صندوق التضامن الوطني، والذي يمكن للبلديات اقتراض المال منه لاستكمال مشاريع البنية التحتية المحلية ومرافق المجتمع، فضلاً عن إمكانية تحويلها للموارد المالية اللازمة للوكالة من أجل تنفيذ المشاريع. أما الدعم المتبقي، فيتأتى من كل من صندوق الإسكان والدوائر الحكومية والقطاع الخاص.

بدأت المغرب بتنفيذ تدخلات فاعلة لإعادة توطين سكان الأحياء المتدهورة، فضلاً عن تمكنها من تحقيق خفض في عدد تلك الأحياء بنسبة ٦٥ في المائة منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٠.[2] علاوة على ذلك، عملت شركة العمران، وهي شركة عمومية قابضة تم إنشاؤها في عام ٢٠٠٤، على دمج مجموعة من المهام التي كانت موزعة سابقاً بين ثلاث وكالات حكومية مختلفة (الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق، وشركة التجهيز والبناء والإنعاش العقاري، والشركة الوطنية للتجهيز والبناء)، وتعمل من خلال ١٤ فرعاً إقليمياً، فيما تتضمن انشتطها أربعة برامج رئيسية وهي:

- إنتاج السكن الاجتماعي بسعر ١٤٠ ألف درهم مغربي للمنزل الواحد لسكان الأحياء المتدهورة (ضمن برنامج مدن بدون أحياء فقيرة).
- إنشاء المساكن في المحافظات الجنوبية.
- تطوير المدن الجديدة.

ومن خلال هذه المشاريع، قامت شركة العمران بإعادة تسكين الأسر في مساكن مؤقتة، وقامت بتطوير الأحياء التي لا تصل اليها الخدمات الجيدة، إضافة لتنظيمها لمسألة حيازة الأراضي في المناطق العشوائية وتطوير مدن جديدة ومناطق للتوسع العمراني، وذلك في ظل تخصيص جزء كبير من الأراضي للسكن الميسور التكلفة.

تمكنت شركة العمران من استكمال عمليات إنشاء ٧٢٤ ألف وحدة سكنية خلال الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩، والتي انطوت أيضاً على إعادة إسكان ١٤٣ ألف أسرة كانت تعيش في أكواخ، وزيادة عدد المدن والبلدات الخالية من الأحياء المتدهورة ليصبح عددها ٣٨. من جانب آخر، فقد بلغت التكلفة التراكمية للبرنامج في عام ٢٠٠٩ ما مجموعه ٣٥,٩ مليار درهماً مغربياً (أي ما يعادل ٤,٦ مليار دولاراً)، حيث أنجزت الشركة القابضة في ذلك العام ١٧٦٨٤٣ ألف وحدة سكنية (منها ١١٤٤٥٩ ضمن أنشطة التطوير في كل من المناطق الحضرية والريفية والتي تم تنفيذها بتكليف من السلطات الوطنية والمحلية، إضافة إلى ٩٦٢٧ وحدة سكنية تم إنتاجها بالتعاون مع القطاع الخاص و٥٢٧٥٧ وحدة سكنية أخرى من إنتاج شركة العمران)، حيث تمت إعادة إسكان ١٨٣٠٠ أسرة كانت تعيش في أكواخ.

عملت شركة العمران في عام ٢٠١٠ على إعداد المخططات الخاصة ببناء ١٠٧٤٠٠ وحدة سكنية ، بما في ذلك ٣٣٠٠٠ وحدة سكنية تم تخصيصها للسكان من ذوي الدخل المنخفض، (بسعر ١٤٠ ألف درهم مغربي للوحدة الواحدة، او ما يعادل ١٧،٨٠٠ دولاراً)، بالإضافة إلى ٣٧٢٠٠ وحدة سكنية أخرى للأسر المعتدلة الدخل و ٣٧٢٠٠ وحدة سكنية للبيع بسعر السوق، عدا عن ذلك، تعتزم شركة العمران إعادة إسكان ٣٠ ألف أسرة عائلة تعيش في أكواخ، وإضافة ٢٤ مدينة وبلدة أخرى لتلتحق بالمدن الخالية من الأحياء المتدهورة .

الصندوق ١٣ : العودة إلى نظام المدينة المدمجة؟

العودة إلى نظام المدينة المدمجة في القاهرة: منطقة باب الوزير، والمنشأة قبل ٨٠٠ عاماً (يسار)، مقارنة مع هضبة الفسطاط (عزبة خير الله)، والتي نشأت بشكل عشوائي غير منظم في فترة الثمانينيات (يمين)

أشار المراقبون لأنماط النمو الحضري في الكثير من الأحيان إلى المدينة العربية الناشئة في العصور الوسطى، من فاس إلى حلب، والتي تعتبر أمثلة واضحة للمدينة المكتظة، والمدمجة، والمتعددة الوظائف، والملائمة للعيش، كما تحظى بقايا المدن القديمة بالجاذبية ذاتها التي حظيت بها المدينة بأكملها في العصور الوسطى، ولكن، ومنذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بات ينظر إلى هذا النمط الحضري التقليدي والمكتظ باعتباره كأحد الأنماط البالية والمناقضة للأنماط الحديثة.

إن إنشاء المدن واستنساخها في إطار نظرية التخطيط الحداثية، وفقاً لمبادئ التقسيم الحضري، والتوجه للاعتماد على المركبات الخاصة، وتنظيم المناطق ذات الكثافة السكانية المتدنية قد أصبحت جميعها بمثابة القاعدة العامة والنظام المتبع في جميع أنحاء العالم، والمدفوعة أيضاً بالمفاهيم المستوردة لتقسيم المناطق، وإنشاء المدن البعيدة، والمشاريع الضخمة، عدا عن ذلك، فإن تفشي عمليات المضاربة على الأراضي، ونشوء المناطق النائية على الأراضي الصحراوية، وما نجم عنها من مظاهر للزحف العمراني قد جعلت المدينة العربية في الوقت الحاضر مدينة ذات امتداد أفقي، والتي تفتقر على ما يبدو لحدود التوسع المكاني.

ولدى نشوء العديد من الآثار غير المتوقعة للمدينة الحداثية في مطلع التسعينيات، والتي تضمنت مراكز المدن المهجورة، والاختناقات المرورية، وتلوث الهواء في المدن، والمدن المجزأة على نحو غير مرغوب فيه، فقد "اكتشف" المخططون الغربيون مبدأ المدينة المدمجة باعتبارها كبديل عملي للنمط الذي لا يمكن إيقافه نحو نشوء مناطق العواصم المتوسعة، والمترامية الأطراف، ومناطق الضواحي غير المكتملة والتي تفتقر لمعيار الفعالية والكفاءة، كما نشأ جدل موسع حول مبدأ الاكتناز أو الإدماج باعتباره "النموذج الجديد للمدن" وذلك في ظل توافق هذا المفهوم ومعايير المدينة ذات الانبعاثات الكربونية المتدنية، والتي تتمتع بعمليات التنمية الحضرية المستدامة إلى جانب معايير الشمولية والإنصاف.

وفي عام ٢٠٠٣، تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للمدن المدمجة لترجمة مبادئ الإدماج ضمن عمليات الحكم والإدارة الحضرية اليومية، وعلى الرغم من اعتبار ذلك كاتجاه عالمي، إلا أن أبرز المناقشات الناشئة ضمن هذا السياق قد كانت تشكل جزءاً أساسياً من فلسفات التخطيط الغربية الحديثة، وبخاصة في أستراليا وبعض أنحاء أوروبا والولايات المتحدة حيث كانت معالم المدن المدمجة قليلة ومتباعدة عن بعضها البعض.

بيد أن مفهوم المدينة المدمجة لا يزال غريباً بالنسبة لمعظم المخططين، ورجال الأعمال والمسؤولين المحليين في الدول العربية، ممن لا زالوا يواصلون العمل على تشكيل مدنهم بأسلوب مختلف، حيث تنتشر مراكز التسوق، والمجمعات السكنية المغلقة، ومعارض السيارات، ومناطق الضواحي، والمدن الكبرى التي تتميز بخطوط الطرق السريعة، كما لوحظت التوجهات الناشئة في منطقة دول الخليج العربية، حيث يتم العمل على استبدال مناطق وسط المدينة المزدحمة إلى حد ما والتي نشأت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي بالأبراج الزجاجية الشاهقة والتي يتم إنشاؤها على مساحات واسعة من الأراضي الشاغرة، بالإضافة لإنشاء مواقف السيارات التي تخلو من أية ملامح بشرية وأية هوية عربية.

أما في مصر، فقد تم التوجه نحو إنشاء المدن الجديدة في المناطق النائية والصحراوية منذ مطلع السبعينيات، حيث لوحظ استمرار هذا النمط على الرغم من خلو تلك المناطق من السكان، كما أشار التعداد العام للسكان في مصر لعام ٢٠٠٦ إلى أن معدل الكثافة السكانية في جميع هذه المدن الجديدة لم يتجاوز ٨٠٠ ألف نسمة - أي ما يقل عن معدل النمو السكاني في البلاد لمدة ستة أشهر، وذلك بعد تنفيذ المشاريع الاستثمارية الضخمة وإعادة توجيه السياسات الحضرية طوال أكثر من ٣٠ عاماً بهدف إنشاء تلك المدن، وثمة اتجاه مشابه في المغرب، والذي يتمثل في تنفيذ شركة العمران العمومية لمشاريع إنشاء المدن النائية والتي تقع على مسافات بعيدة عن مراكز المدن القائمة في الوقت الحاضر.

إضافة لذلك، تعمل العديد من الدول العربية على اعتماد الاتجاهات الغربية المنشأ وتطبيقها بحذافيرها، حيث يمكن الاستشهاد هنا بمدينة مصدر في أبو ظبي، والتي تمثل أحد مشاريع المدن النظيفة والخالية من الكربون، بالإضافة لتشكيلها لأحد أمثلة التكنولوجيا العالية والباهظة التكلفة، كما يميل كل من المهندسين والمصممين المعماريين العرب لتطبيق التصاميم التقليدية للمدينة العربية، وهنا، يمكننا ملاحظة رواج أبراج توربينات الرياح ولكن هذه التغييرات لا تشكل سوى جزء بسيط للغاية ضمن مشهد المدينة العربية الحديثة.

ومن المفارقات التي تمت ملاحظتها ضمن هذا الإطار توجه المواطنين العاديين في بعض الدول العربية لإنشاء الأحياء المدمجة بشكل غير مباشر، والتي تمثل أحياء مكتظة، وشمولية، ونابضة بالحياة، فضلاً عن تمتعها بالكفاءة من حيث استخدام الطاقة، حيث يعد الشارع المركز الأساسي للحياة في هذه المناطق.

يطلق على هذه المناطق اسم "المناطق العشوائية"، والتي تعتبر كمناطق مكتظة ومخالفة للقانون، فضلاً عن رفض نشوئها بأي شكل من الأشكال لاعتبارها كأسوأ كابوس بالنسبة للمسؤولين في المناطق الحضرية، ومع ذلك، فإن هذه المناطق لا تزال تشكل السمة المميزة والأكثر شهرة للمدينة العربية، وقد بلغت معدلات الكثافة السكانية في هذه المناطق في مدينة القاهرة الكبرى نحو ١٢ مليون نسمة، حيث يتوجه نحو ٧٥ في المائة من سكان القاهرة الجدد للاستقرار في هذه المناطق.

ولا يجدر اعتبار هذه المناطق بمثابة أحد مواطن الخلل في المدينة والتي يمكن القضاء عليها، وذلك في ضوء مساهمتها في تشكيل مدينة القاهرة المستقبلية وغيرها من المدن العربية الأخرى.

ولكن، هل يعني ذلك نشوء توجه للعودة إلى المدينة المدمجة في العالم العربي؟ والإجابة هنا ستكون حتماً بالإيجاب، وذلك على الرغم من رفض الملامح غير الرسمية بأي شكل كان، وبخاصة من قبل النخب الحضرية.

إلا أنه لا ينبغي تفسير هذا الاتجاه باعتباره كتوصية لتشجيع نشوء المظاهر غير الرسمية في المدينة العربية المستقبلية، ولكن الرسالة التي ينبغي فهمها هنا تتمثل في رفض سكان المناطق الحضرية لنمط المدينة الحداثية والتي تعد غير مناسبة من حيث التكلفة، عدا عن عدم تشكيلها لخيار السكن المرغوب به، وهنالك العديد من الدروس المستخلصة من مظاهر التنمية غير الرسمية، وفي ضوء الوتيرة المتسارعة لنمو المدن العربية في الوقت الحاضر، فمن الأفضل لنا أن نتعلم الدروس بسرعة بالإضافة لتطبيق الآثار المترتبة على الدروس التي يقدمها المواطنون في مدننا.

الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية ووكالة التهذيب والتجديد العمراني التابعة لها. كما تعد الشركة الوطنية مؤسسة عمومية تم تأسيسها في فترة الثمانينيات، والتي حققت ذروة إنتاجها السنوي من المساكن الميسورة التكلفة خلال خطة التنمية السادسة (للأعوام ١٩٨٢ / ١٩٨٦) بمعدل ١٥ ألف وحدة سكنية، بيد أنها قد سجلت انخفاضاً في حجم الإنتاج السنوي في عام ٢٠٠٢ من ١٥٠٠ وحدة سكنية إلى ألف وحدة سكنية.

واعتباراً من عام ٢٠٠٤، تم تصنيف أقل من ١ في المائة من السكان بأنهم يعيشون في مساكن ذات مستويات متدنية، حيث تحول الاهتمام الحكومي منذ ذلك الحين نحو تحسين مرافق البنية التحتية وترقيتها. كما تعتبر وكالة التهذيب والتجديد العمراني الجهة المسؤولة عن تنفيذ مشاريع الترقية والتطوير . (أنظرالصندوق رقم ١٢). بيد أنه وبالرغم من القضاء على الأحياء المتدهورة، فإن المناطق العشوائية، خصوصاً في تونس، لا تزال تشكل تحدياً هاماً، حيث تشير التقديرات إلى وجود نحو ٣٠ في المائة من الإنتاج السكني والذي يتم تنفيذه في القطاع غير الرسمي.[٧٢]

إن إنشاء المدن الجديدة يعد بمثابة عنصر أساسي ضمن الإستراتيجية الحضرية في **المغرب** والتي تهدف إلى التخفيف من معدلات الازدحام في المدن الحالية، ولتشكيل نمو المناطق الحضرية التي تزرح تحت وطأة الضغوط الناشئة عن عمليات التحضر. كما يجري حالياً إنشاء أربع مدن جديدة على مقربة من كل من مدن الدار البيضاء، وطنجة، والرباط، ومراكش.[٧٣]

ويتمثل الهدف الأساسي من إنشاء هذه المدن في كل *ما* هو آتٍ:

- تعزيز الجاذبية الاقتصادية لأقطاب النمو،
- إعادة إيواء سكان مدن الصفيح وتوفير السكن الاجتماعي لتحسين الأحوال المعيشية للأسر ذات الدخل المنخفض،
- تطوير مستوطنات حضرية جديدة بالتوازي مع مشاريع البنية التحتية الكبرى،
- تطوير المناطق السياحية والترفيهية والمساحات الخضراء.

أصبحت الوحدات السكنية الميسورة التكلفة بمتناول اليد بفضل مجموعة من أشكال الدعم بالإضافة لتوفير القروض القليلة الفائدة، حيث أتيحت الفرصة للراغبين بشراء الوحدات السكنية ذات التكلفة المنخفضة للحصول على قروض الرهن العقاري بضمانة *صندوق ضمان الفئات ذات الدخل المحدود أو غير القار*(فوغاريم) والذي تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٤ بهدف تشجيع البنوك على توفير قروض طويلة الأمد للأفراد من ذوي الدخل المنخفض، وفي منتصف ٢٠٠٩، بلغ مجموع القروض التي تم ضمانها من قبل الصندوق ٤٨ ألف قرض بقيمة ٧ مليارات درهم مغربي (أو ما يعادل ٨٩٠ مليون دولاراً أمريكياً).

تعاني **ليبيا** من النقص المتزايد في المساكن، إلا أن الحكومة لم تقدم على إنتاج أية وحدات سكنية ميسورة التكلفة منذ فترة الثمانينيات، حيث كانت معظم مشاريع الإسكان الجديدة تستهدف أصحاب الدخول المرتفعة بما فيهم المغتربين من مصر والسودان.[٧٤]

أطلقت وزارة الإسكان والتعمير في **الجزائر** إستراتيجية خاصة للحد من الأحياء المتدهورة في عام ١٩٩٩ والتي ركزت على خفض عدد الأحياء المتدهورة من خلال إعادة تطوير مساكن ذوي الدخل المنخفض وتوفير الأراضي لتوطين الفئات المهمشة. كما عملت الحكومة على تنفيذ مشاريع ترقية مرافق البنية التحتية إضافة لتنظيم إجراءات تسجيل الأراضي في المناطق العشوائية، حيث تضمنت السياسة المتبعة ٦٥ موقعاً في ١١ ولاية بإجمالي سكاني يبلغ ١٧٢،٠٥٧ ألف نسمة.[٧٥]

وخلال الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، تم تنفيذ خطة أخرى موازية للتطوير الحضري والتي تضمنت هدم ما يزيد عن ١٢ ألف وحدة سكنية هشة، حيث تعزم الحكومة على إنشاء ١،٢ مليون وحدة سكنية، بما في ذلك ٣٤٠ ألف وحدة سكنية للتأجير العام من أجل القضاء على الوحدات السكنية الهشة المتبقية والبالغ عددها ٥٦١ ألفاً.[٧٦]

ينطوي الإطار الخاص بمكافحة الفقر لعام ٢٠٠٨ في **موريتانيا** على استخدام تصنيفين اثنين للمساكن : العادية والهشة (كالخيم والأكواخ والسقائف، وما إلى ذلك)، حيث تم تصنيف ٣٢،٥ في المائة من المخزون السكني ضمن الفئة الهشة في عام ٢٠٠٨، وفي نواكشوط لوحدها، تقطن نحو ٣٨،٨٠٠ ألف أسرة، أو ما يعادل ٢٤،٣ في المائة من مجمل الكثافة السكانية، في مناطق هشة وغير مستقرة تقع على أطراف المدن.[٧٧]

وبالرغم من التزام الحكومة المتواصل بتحسين الأحوال في المدن – على صعيد كل من توزيع المياه، وجمع مياه الصرف الصحي ومعالجة وإدارة المخلفات الصلبة - غير أنها لم تحرز تقدماً ملحوظاً بسبب ندرة الموارد الطبيعية وانتشار السكن غير اللائق. ومنذ عام ٢٠٠٨، كانت هناك نحو ٧٠ في المائة من الأسر والتي واصلت شراء المياه من موزعين عاملين في القطاع الخاص، في حين لم تتجاوز نسبة استهلاك المياه للأسرة الواحدة في أحياء نواكشوط ذات الدخل المنخفض ١٨ لتراً فقط.[٧٨] عدا عن ذلك، تم تسجيل ما معدله ٩٥ في المائة من المساكن غير المتصلة بخدمات مرافق الصرف الصحي. إلا أنه وبالرغم من تأثيره المحدود، ولكن البرنامج الأكثر ابتكاراً في موريتانيا قد عمل على معالجة مسألة تطوير المساكن والحد من مستويات الفقر في آن واحد معاً. (أنظر الصندوق ١٤).

المعروض من المساكن والقدرة على تحمل التكاليف

إن المعروض من المساكن الميسورة التكلفة في منطقة المغرب العربي لا يزال غير كافٍ لسد معدلات طلب الأسر ذات الدخل المنخفض، وعادة ما يتم تقييد معدلات العرض في المقام الأول نتيجة الملكية الحكومية للأراضي، ونتيجة لتعقيدات نظم تسجيل الملكية، وقوانين التطوير التي لا تشجع على بناء الوحدات السكنية المخصصة للإيجار.

واجهت المشاريع الاستثمارية الخاصة في مجال الإسكان الرسمي في **الجزائر** العديد من العراقيل نتيجة عدم قدرة الحكومة على تحرير الأراضي لمواجهة معدلات الطلب المتزايدة في مدنها وتوفير التمويل المناسب.[٧٩] حيث يتعين على الأسرة ذات الدخل المتوسط في الجزائر العمل على ادخار دخلها لمدة تتراوح ما بين ٩ و ١٢ عاماً لكي يتسنى لها امتلاك سكن متوسط المستوى.[٨٠] كما لوحظ ترك مسألة سد معدلات طلب الأسر ذات الدخول المتوسطة أو المحدودة على المساكن للقطاع غير الرسمي .[٨١]

توجهت الحكومة الحالية لخفض الضرائب على الأراضي المباعة لأغراض السكن بنسبة ٨٠ في المائة . ولكن المنفعة المتأتية من هذا الخصم لا تعود سوى على الشرائح السكانية ذات المداخيل المتوسطة والمرتفعة. من جانب آخر، فإن التمويل المخصص لدعم الأنشطة المرتبطة بمجال الإسكان والذي يعود بالنفع على الشريحة الخمسية الأدنى ضمن شرائح الدخل لم يتجاوز ما نسبته ١٤ في المائة فقط.[٨٢]

وفي **المغرب**، وبالرغم من منجزات برامج شركة العمران؛ إلا أن العجز السكني في المناطق الحضرية لا يزال يقدر بأكثر من مليون وحدة سكنية (أي ثلث المخزون السكني). ووفقاً لبيانات عام ٢٠٠٧، فقد بلغ عدد الأسر القاطنة في مدن الصفيح في ذلك العام نحو ٦١٠ ألف أسرة، بالإضافة لتسجيل ما مجموعه ٤٥٠ ألف أسرة اخرى والتي تقطن في مساكن متداعية أو في مستوطنات غير مخدومة.

إن النقص الحاصل في المساكن الميسورة التكلفة قد دفع بالأسر ذات الدخل المنخفض للانتقال إلى المناطق المحيطة بالمدن، حيث لوحظ إنشاء أكثر من ٣٠ في المائة من مجمل المساكن في المناطق الحضرية على الأراضي الزراعية والتي تقع في المناطق المتاخمة للمدن، فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط الكثافة السكانية في الدار البيضاء نحو ٧١ أسرة في الهكتار الواحد في المدينة مقابل ٢١ أسرة في المناطق المحيطة بها.

إن معدل تطوير الأراضي الميسورة التكلفة في تونس لم يكن كافياً، وبالرغم من كفاية المعروض من المساكن، إلا أنه قد لوحظ

الصندوق ١٤ : برنامج تويزا في موريتانيا

نشأت حاجة لاستيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين البيئيين في مدينة نواكشوط الموريتانية. © أتيلا جاندي / شاتر ستوك.

لقد أدت حالات الجفاف الحاد والتصحر التي شهدتها منطقة الساحل في فترتي السبعينيات والثمانينيات إلى تدمير حياة البدو الرحل في موريتانيا، مما دفع بأعداد كبيرة للهجرة البيئية إلى كل من نواكشوط ونواديبو، وهما أكبر مدينتين في موريتانيا. كما سجلت مدينة نواكشوط زيادة في معدل الكثافة السكانية ما بين الأعوام ١٩٧٧ و ٢٠٠٠ من ١٣٤٧٠٠ إلى ٧٢٨٦٠٠ نسمة تقريباً، بمعدل نمو سنوي يزيد في المتوسط على ٧ في المائة. كما تضاعف عدد السكان إلى خمس مرات تقريباً في نواديبو لكي يبلغ ١٠٧,٩٠٠ ألف نسمة في عام ٢٠٠٠ مقارنة بما مجموعه ٢١,٩٠٠ ألف نسمة في عام ١٩٩٧.[٤]

وقد كان يتعين على المدن استيعاب التدفقات الكبيرة من البدو الرحل الذين يقيمون على أطراف المدن.[٥] ولذلك، تم تصميم هذا البرنامج للتخفيف من الصعوبات التي يعاني منها السكان ولإدارة عمليات النمو العشوائي للمدن أيضاً.

وفي عام ١٩٩٨، أنشأ فريق البحوث والتغييرات التكنولوجية (GRET)،وهي مؤسسة للتضامن المهني وجمعية تعاون دولية، برنامج تويزا الهادف إلى تحسين فرص الحصول على المساكن الميسورة التكلفة ولتحسين الظروف المعيشية للسكان من ذوي الدخول المنخفضة وللمهاجرين الفقراء. وفي عام ٢٠٠٣، تمت توسعة نطاق البرنامج بدعم مالي من البنك الدولي والحكومة، وضمن إطار من التعاون ما بين الفريق، والمفوضية الموريتانية المكلفة بحقوق الانسان ومكافحة الفقر، والدمج، وبلدية نواكشوط والمنظمات غير الحكومية. تم تحديد الأولويات المرتبطة بتنظيم حيازة الأراضي، والحصول على القروض الصغيرة لتحسين السكن، وخلق مبادرات المشاريع الصغيرة، وتوفير مبادرات التدريب وبناء القدرات لأفراد المجتمع وتطوير مرافق البنية التحتية.[٦]

كما أثبت المشروع التجريبي الأولي إمكانية تحويل المستوطنات المهمشة الى أحياء قابلة للحياة، وقد تمكنت ١٣٠ أسرة مشاركة في هذا المشروع من مضاعفة حجم مساكنها، وزيادة قيمة الأراضي والمباني بنسبة الربع في نهاية المرحلة الأولى، عدا عن ذلك، فقد كانت معدلات سداد القروض عالية جداً (ما يقرب من ١٠٠ في المائة).[٧]

وقد انتهى المشروع في عام ٢٠٠٨ بعد انتهاء تمويل البنك الدولي (بقيمة ١٥ مليون دولاراً على مدى خمسة أعوام). من جانب آخر، فإن ارتفاع تكاليف البناء ومرافق البنية التحتية قد ساهم في زيادة أشكال الدعم اللازمة لتغطية الفجوة الآخذة في الاتساع ما بين قدرة الشرائح المستهدفة على تحمل التكاليف وتكلفة الأرض والسكن. كما بلغت نسبة الزيادة في تكلفة بناء الوحدة الأساسية نحو أربعة أضعاف خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ من ١١٠ آلاف أوقية موريتانية (٣٩٠ دولاراً أمريكياً) إلى ٤٠٠ ألف أوقية (١,٤١٣,٤٣ ألف دولار أمريكي). وعلى الرغم من تضاعف مساهمة المشاركين، ولكن الزيادة في المعونات المقدمة قد كانت من ٢٧ إلى ٦٠ في المائة من التكلفة الإجمالية، مما أدى إلى تآكل الجدوى المالية للبرنامج.[٨]

ولكن، وبالرغم من انتهاء البرنامج في عام ٢٠٠٨، إلا انه قد ساهم في تحقيق إنجازات عديدة، حيث بلغ عدد الوحدات السكنية المنشأة حتى نهاية البرنامج ما مجموعه ٦٥٠٠ وحدة، كما أعرب السكان عن شعورهم المتزايد بالأمان، فضلاً عن شعورهم بالأمن المالي أيضاً، حيث أصبح بمقدورهم تحويل الأموال المدخرة لأغراض إنشاء المساكن للبدء في مشاريع جديدة أو توسعة مشاريع قائمة ومدرة للدخل، مما يتيح لهم شراء أصول أخرى في نهاية المطاف.

ساهم البرنامج في تعزيز مهارات البنائين العاملين في إنشاء المساكن، بالإضافة لتحسين التواصل بين كل من العمال، والدائنين، والمنتفعين . علاوة على ذلك، ساهم البرنامج في توفير مهارات التدريب للعاملين في مختلف المجالات؛ بما في ذلك الحرف اليدوية والمنسوجات، فضلاً عن التدريب في مجال محو الأمية.[٩]

ساهم البرنامج في تيسير عمليات تعبئة السكان وإشراكهم في عمليات التخطيط.[١٠] إضافة لذلك، فإن إصدار سندات الملكية، وإنشاء المساكن الدائمة والاستثمار في المنازل، قد كانت بمثابة عوامل والتي ساهمت جميعها في تشجيع السكان على الاستقرار في هذا الموقع، والحد من عمليات النزوح المتكرر للأسر الفقيرة إلى أطراف المدن في منطقة حضرية تشهد وتيرة توسع متسارعة.[١١]

طرح هذا البرنامج نموذجا للشراكة بين الحكومات الوطنية والمحلية، والمجتمعات ومنظمات التنمية والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة لتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات .كما لوحظ النجاح الذي حققه البرنامج في اولى مراحله، وذلك من خلال التركيز على الصلة ما بين المناطق المنظمة والتخفيف من حدة الفقر.

بيد أن التكاليف المرتفعة قد فاقت قدرة كل من السكان والسلطات المحلية على تحملها، مما أدى إلى تقويض استدامة آليات البرنامج التشغيلية، والتي لم يتم تعديلها للاستجابة للاختلال المتزايد، ومع ذلك، فإن مفهوم الشراكة لمواجهة التحدي المتمثل في التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الحضرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي من خلال تحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء المتدهورة لا يزال يشكل توجهاً فاعلاً نحو تحقيق الهدف الحادي عشر ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

الجدول ٣٨: متوسط قيم الإيجار وأسعار المبيعات

	تونس	مراكش	الدار البيضاء
معدل الإيجار للمتر المربع	11 – 13 دولار	10.49 – 12.89 دولار	9.37 – 12.70 دولار
معدل سعر البيع للمتر المربع	2100 – 4100 ألف دولار	1994 – 2489 ألف دولار	1710 – 3072 ألف دولار
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي القومي	3907 ألف دولار	2748 ألف دولار	2748 ألف دولار

المصدر: الدليل العالمي للعقار

النقص الكبير في المساكن المخصصة للأسر ذات الدخل المنخفض.[٨٣] علاوة على ذلك، فلا يزال نمو المناطق العشوائية متواصلاً، وذلك على الرغم من تحقيق الدولة هدف القضاء على العشوائيات بشكل تام ونهائي في مدينة تونس. ومما يبينه الجدول ٣٨، فقد بات من الواضح عدم تمكن الشرائح السكانية ذات الدخل المنخفض من تحمل التكاليف المترتبة على المساكن في القطاع الرسمي.

تتباين فرص الحصول على السكن والقدرة على تحمل التكاليف على المستوى الإقليمي بشكل كبير وفقاً لفئة الدخل، حيث تعد شريحة الدخل الأعلى والبالغة نسبتها ٢٠ في المائة الوحيدة القادرة على تأمين مساكنها من خلال السوق الخاص، بينما يتعين على الشريحة الخمسية الثانية الحصول على التمويل من أجل السكن بأسعار فائدة أقل من السوق والتي عادة ما توفرها الحكومات لكل من الجمعيات التعاونية ولمجموعات أخرى ترغب بتطوير مساكنها الخاصة. إضافة لذلك، فعادة ما يتم منح الأولوية للجمعيات أو المؤسسات التعاونية لدى توزيع الأراضي المملوكة للدولة والمخصصة لتطور القطاع السكني في المناطق الحضرية.

وفيما يتعلق بالشريحتين الخمسيتين الثالثة والرابعة، فيمكنها الحصول على الأراضي من خلال البرامج الحكومية التي تساهم في توفير وحدات سكنية ومواقع مخدومة، أو من خلال أسواق الأراضي في القطاع غير الرسمي. بيد أن الشريحة الخمسية الأخيرة والأشد فقراً، فما من فرصة أمامها للوصول إلى تلك الأسواق، حيث تتمثل الوسيلة الوحيدة المتاحة لها في الحصول على الأراضي غير المرغوب بها وإشغالها بشكل مخالف للقانون على أمل حيازتها في نهاية المطاف عبر الحقوق المنصوص عليها أو عبر تنظيم آليات حيازتهم للأراضي. كما تشكل الأراضي الشديدة الإنحدار وتلك المنخفضة والمعرضة للفيضانات بعض أبرز المواقع غير المرغوب بها، فيما يتمثل البديل الوحيد لذلك في استئجار غرفة أو غرفتين في المناطق غير الرسمية مقابل إيجارات مرتفعة للغاية.

تأثرت الأسر الشابة على وجه التحديد بارتفاع أسعار الأراضي في المناطق الحضرية، مما أجبرهم على السكن مع ذويهم، أو في أنحاء المدينة الأقدم والأكثر ازدحاماً. من جانب آخر، فقد لوحظ توجه الشباب في **ليبيا** لتأخير زواجهم حتى يتمكنوا من إيجاد شقق سكنية مناسبة.[٨٤]

تم إعداد دراسة تضمنت ست مدن في المغرب (الرباط، والدار البيضاء، ومراكش، وفاس، وبن غرير، وأزرو) والتي أشارت إلى إنفاق الشريحة الربعية ذات الدخل الأدنى لما نسبته ٢٤ في المائة من دخلها الإجمالي على المساكن، حيث تعد هذه النسبة أعلى من تلك التي تنفقها الشريحة الربعية الأعلى دخلاً.[٨٥] كما تتمتع ٤٣ في المائة من الأسر بفرص الحصول على القروض السكنية، الرسمية أو غير الرسمية، فيما تتأتى النسبة الأكبر من مصادر التمويل لأغراض تطوير المساكن من عمليات الادخار (بنحو ٦٠ في المائة)، ومن ثم من العائلة أو عبر الحصول على القروض الرسمية. عدا عن ذلك، فقد لوحظت رغبة معظم السكان بالاستثمار في كل من الأثاث والمعدات المنزلية، يتبعها الطلاء وصيانة الجدران أو الأرضيات.[٨٦]

مدينة الجزائر، تتسم الجزائر، أكبر دولة في منطقة المغرب العربي، بمحدودية قطاع التمويل العقاري © بيتشوغين ديميتري / شاتر ستوك.

الصندوق ١٥ : المباديء الإسلامية والأراضي: فرص للمشاركة

يتأثر أكثر من ٢٠ في المائة من سكان العالم بدرجات متفاوتة بالمبادئ والممارسات الإسلامية، سواءاً من خلال الأنظمة الرسمية أو الممارسات غير الرسمية. وكما هو الحال بعدة مجالات تؤثر المبادئ الإسلامية على الأراضي والممتلكات. ولكنها بالرغم من إنتشارها الجغرافي الواسع وأهميتها، فإنها غالبا ما تكون غير موثقة بما فيه الكفاية ولا توائم النظم غير الرسمية والقانونية. ويمكن لهذا الخلل ان يؤثر سلبا على نظم إدارة الأراضي وضمان ملكية الاراضي.

ونادراً ما تعترف أنظمة الأراضي ونهج الملكية في جميع أنحاء العالم بأن بعض مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن أن تقدم فرصا لتعزيز حقوق الملكية. وكما هو الحال مع الحقوق العرفية والأراضي غير الرسمية، هنالك حاجة إلى فهم هذه المناهج بصورة افضل. والحصول على صورة أكثر شمولية عن كيفية إدارة الأراضي في سياقات مختلفة. ومن الممكن تفسير المباديء الاسلامية والخاصة بموضوع الاراضي بطرق عملية مختلفة. وهذا لا يعني بالضرورة أن الخطاب الديني افضل من النهج العالمي أو العلماني، لكنه يقترح استراتيجية واقعية حيث من الممكن للمبادئ الإسلامية المتعلقة بالاراضي إكمال أو تقديم حلول صحيحة في بعض السياقات.

ليس هناك حقل واحد موحد ومنهجي لقانون الأراضي الإسلامية. ومع ذلك، فإن أولئك الذين يتعاملون مع المجتمعات المسلمة يدركون الملامح الرئيسية المستقاة من المصادر الإسلامية المختلفة المتعلقة بالأراضي. وتعطي الشريعة الاولوية لمسألة حماية حقوق الملكية وعلى سياسة الدولة تعزيز ذلك. فتطبيق الشريعة الإسلامية أمر هام بالنسبة للملكية الأراضي في المجتمعات المسلمة. وسواء كانت الشريعة مطبقة أم غير مطبقة بصورة رسمية في بعض الدول، فإن أنظمة ومفاهيم حيازة الاراضي تسير حسب الشريعة. وبالرغم من أن الدول الإسلامية تشترك في ثقافة واحدة غير انها تظهر اختلافا في الطرق والآليات والممارسات القانونية عند تطبيقها للقوانين الاسلامية. ولذلك فمن المهم أن نلاحظ أن مبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأراضي ليست بالضرورة هي ذاتها في جميع أنحاء العالم الاسلامي و قد تختلف حتى داخل البلدان نفسها.

شرعت شبكة معدات الاراضي العالمية (GLTN) وأمانتها في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في إعداد قوانين مبتكرة لإدارة الاراضي وحيازتها تعمل لصالح الفقراء، قابلة للتطور وتراعي الفوارق بين الجنسين (www.gltn.net). وتشرح هذه القوانين بإسهاب مجموعة من الأنشطة مثل كيفية تعزيز البحوث ونشر البذور على الأرض وتقدم الوثائق الخاصة بالمعدات وأفضل طرق لاستخدامها. كذلك تتحدث عن كيفية تطوير المنهجيات المبتكرة والمقترحات، وتنظم حلقات عمل ومشاورات، وتسهل دخول مجموعة واسعة من مدخلات أصحاب المصالح، وتعزز القدرات من خلال التدريب. وتدرك GLTN الحاجة الى الاطلاع على بعض المواضيع بما فيها المهيأة ثقافياً ودينياً، إذ أن هنالك مقترحات ومقاربات مختلفة عن كيفية ضمان ملكية الأراضي وسهولة الحصول عليها.

بدأ عمل (GLTN) حسب الرؤية الإسلامية الخاصة بالأراضي عام ٢٠٠٤ مع التكليف بعمل أبحاث رائدة أثمرت عن صدور كتاب للمؤلفين"سيث وليم"بعنوان الأرض والقانون والإسلام : الملكية وحقوق الإنسان في العالم المسلم (لندن: زيد برس / برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٠٦) الذي أقره أصحاب المصلحة المسلمين والغير مسلمين بما فيهم مبحث العلوم الإسلامية - الأزهر الشريف في مصر. واعتماداً على هذه الأبحاث، تم عمل دورة تدريبية في عام ٢٠١٠ تناولت موضوع الأراضي الإسلامية و الملكية وحقوق السكن في العالم الإسلامي برئاسة GLTN بالتعاون مع جامعة شرق لندن. وفي عام ٢٠١١ تم إصدار كتيب قصير مع هذه المنتجات .وتتداول الشبكة الآن هذه الكتب على أساس الطلب.

عملت تونس على توفير القروض العقارية منذ مطلع الثمانينيات، تلتها المغرب في منتصف تلك الفترة، عدا عن توفيرها بشكل أكبر في الجزائر في الوقت الحاضر. أما فيما يتعلق بالأسر التي لم تنضم للنظام المالي الرسمي، والتي تفتقر للضمانات اللازمة؛ فليس بإمكانها الحصول على التمويل السكني.

شهدت المغرب منذ عام ٢٠٠٢ تنفيذ العديد من الجهود الرامية لزيادة فرص الحصول على التمويل الأصغر لأغراض تحسين المساكن. كما عملت ١٢ وكالة لتمويل القروض الصغيرة على خدمة ٤٠٣,٩٥٠ ألف عميل منذ عام ٢٠٠٤ ومعظمهم من النساء (بنسب تراوحت ما بين ٤٩ – ٦٨ في المائة حسب المؤسسة). كما تشير التقديرات إلى وجود فرص كبيرة للنمو، وذلك في ضوء إمكانية استفادة ٥٠ في المائة تقريباً من سكان المناطق الحضرية من تلك القروض.[٨٧]

بلغ معدل العجز السكني في **الجزائر** ما نسبته ٢٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وفي ظل تشكيل القروض لنسبة لم تتجاوز ١,٥ في المائة فقط من ذلك الإجمالي؛ فقد توجهت الحكومة إلى استهداف الأسر ذات الدخل المنخفض بالإضافة لتوفير فرص أفضل لتلك الأسر للحصول على الائتمان.[٨٨] بيد أن نظم تمويل المساكن لا تزال محدودة.

وكنتيجة للسياسات العامة والرامية إلى توفير المساكن المؤجرة والميسورة التكلفة من خلال الملكية العامة ووضع ضوابط للإيجار، فقد توجه ملاك المباني القديمة لتأخير عمليات الصيانة اللازمة لمبانيهم أو أنهم عملوا على إبقائها شاغرة. كما تمثل البديل بالنسبة لهم في تحويل استثماراتهم إلى أسواق فرعية أكثر ربحية والتي تستهدف شرائح محددة كالمغتربين، حيث سجلت ليبيا مثلاً انخفاضاً في عدد المساكن المؤجرة في عام ٢٠١٠،[٨٩] في حين ساهم الارتفاع الحاصل في الأسعار بعدم تمكن الشرائح السكانية ذات الدخل المنخفض من الوصول لأسواق الإيجار.[٩٠]

أسواق الأراضي الحضرية، والحيازة وحقوق الملكية

تأثرت نظم الحيازة في منطقة المغرب العربي بالشريعة الإسلامية بشكل لافت، إلا أنه قد لوحظ تأثرها البالغ أيضاً بالنظم القانونية التي بدأ العمل بها تحت الحكم الاستعماري الأوروبي والتي ساهمت في تعزيز حقوق الملكية الفردية، بالإضافة للسماح للأجانب بتملك العقارات. أما في مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد عملت عدة دول على تأميم العقارات التي كانت مملوكة للأجانب سابقاً، مما ساهم في توفير مساحات واسعة والتي تمت إضافتها للمخزون الاحتياطي العام. وضمن هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى وجود المزيد من المعلومات عن تاريخ حيازة الأراضي والطبقات التاريخية لمدن منطقة المغرب العربي في تقرير *حالة المدن الإفريقية لعام ٢٠١٠* .[٩١]

ينقسم سوق الأراضي في المناطق الحضرية بصورة عامة بين كل من الأفراد، والحكومة والمؤسسات الدينية. أما في المراكز التاريخية، فتشكل العقارات المعروفة باسم *الوقف أو الأوقاف* والمخصصة لأغراض خيرية أو تعليمية أو دينية ما يقارب من ٢٠ إلى ٤٠ في المائة من الممتلكات والتي تتم إدارتها من قبل وزارات *الأوقاف*. من جانب آخر، وبمجرد ما تعين الأرض كـ*وقف* ، فلا يمكن تحويلها إلى ملكية خاصة أبداً، بيد أنه لم يعد بمقدور العديد من المنظمات إدارة هذه الممتلكات أو توليد أية إيرادات منها، مما أدى إلى تدهور في النسيج التاريخي.

وتنقسم حيازة الأراضي الخاصة بشكل غير متساو بين حقوق الانتفاع، والإيجار، والملكية الفردية الحرة، حيث تمثل الأخيرة الشكل السائد لحيازة الأراضي في المناطق الحضرية، ولكن، هنالك الكثير من الأراضي الحضرية والتي تتسم بخاصية الملكية المشتركة نتيجة لقوانين الميراث *الشرعية*.

تنطوي حيازة الأراضي الحضرية أيضاً على حقوق الانتفاع، وذلك بالرغم من أن هذا الأمر يعد أكثر شيوعاً في مناطق الأرياف، حيث يتسنى لأي شخص غير المالك إستخدام العقار لفترة ممتدة من الزمن. كما يمكن لسكان المناطق الحضرية ضمان حقوقهم في ملكية الأراضي من خلال إبرام عقود إيجار طويلة الأجل والتي تمنح المستأجر حقوق الملكية الكاملة لجميع أشكال التحسين التي تم إدخالها على الممتلكات خلال فترة زمنية محددة.[٩٢] علاوة على ذلك، فيمكن أن يتمتع المستأجر أيضاً بحقوق مشتقة ، بما في ذلك حق الإقامة في مسكن والحق في استخدام المباني التجارية في مبنى تعود ملكيته لأطراف أخرى.

تعود ملكية جميع الأراضي غير المملوكة ملكية خاصة للدولة في مختلف دول منطقة المغرب العربي، بما في ذلك الصحارى، والغابات، والأراضي البور، والأراضي الشاغرة التي لم يطالب بها أحد، أو ما يقارب من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من مجمل مساحات الأراضي.[٩٣] كما توجهت الحكومات في السنوات الأخيرة لاتخاذ دور أكثر فعالية على صعيد توجيه عمليات النمو الحضري نحو الأراضي المملوكة للدولة، وبخاصة على أطراف المدن في المغرب.

إن حقوق الملكية في بعض دول المغرب العربي تعد محدودة بشكل أو بآخر، وضمن المؤشر الخاص بأعلى مستويات حقوق الملكية ضمن ١٠٠ فئة، فقد حلت المغرب في المرتبة ٤٠ ، في حين حلت الجزائر في المرتبة ٣٠، و ليبيا في المرتبة ١٠، حيث تعد جميع هذه الدول ضمن مراتب بعيدة جداً عن المراتب التي سجلتها دول أخرى في المنطقة.[٩٤] وقد توجهت الحكومة الليبية لإلغاء جميع حقوق الملكية في عام ١٩٧٨، محددة الملكية الخاصة بمسكن واحد لكل عائلة، بينما عملت على إعادة توزيع الفائض . كما أنه لم يكن مسموحاً لأي فرد العمل على تأجير الممتلكات السكنية الخاصة وجمع الإيجار، حيث تعد هذه الممارسة مخالفة للقانون. إلا أنه قد تم تخفيف القيود المفروضة على تأجير المساكن في وقت لاحق، بالإضافة لتخفيفها عن قوانين أخرى، وذلك بعدما بدأت البلاد تعاني من آثار العقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة.[٩٥]

التمليك والتسجيل

تتسم عمليات إصدار سندات الملكية وتسجيل العقارات في منطقة المغرب العربي بارتفاع تكاليفها، فضلاً عن الإجراءات المرهقة المرتبطة بها، والتي تتضمن رسوم التوثيق والتسجيل، ورسوم الأراضي، وضرائب نقل الملكية، وغيرها.[٩٦] كما ساهم ذلك في تنفيذ العديد من المعاملات السكنية ببساطة لدى كاتب العدل، وما تزال النسبة الأكبر من الأراضي الحضرية غير مسجلة، مما يجعل مسألة تتبع ملكيتها أمراً بالغ الصعوبة.

توجد في المغرب نحو ٨٠ في المائة من الأراضي الحضرية غير المسجلة رسمياً، مما يحد من قدرة أصحابها على الوصول إلى سوق الرهن العقاري وذلك في ظل رفض البنوك للأراضي غير المسجلة كضمان.[٩٧] أما في الجزائر، فإن نسبة العقارات المسجلة لدى الوكالة الوطنية لمسح الأراضي[٩٨] لم تتجاوز ٣٠ في المائة فقط. علاوة على ذلك، فإن غياب التسجيل الكامل للأراضي من شأنه المساهمة في زيادة التحدي المتمثل في تحقيق عمليات التخطيط الحضري الأكثر فعالية، ومن المرجح أن تساهم عمليات تبسيط إجراءات التسجيل وإدخال تقنية تسجيل مطورة على المستوى الوطني في زيادة نسبة الأراضي المسجلة.[٩٩]

الأراضي الحضرية والسياسة المالية

تعتبر الأراضي من أكثر الأصول أهمية في منطقة المغرب العربي، وذلك في ضوء تضاعف أسعارها كل ثلاثة أعوام منذ عام ١٩٧٠. بيد أن المعدلات السائدة لتخمين الأراضي عادة ما تشجع على نشوء عمليات المضاربة. من جانب آخر، وضمن المساعي الرامية لضبط استثمارات المضاربة التي تساهم في رفع قيم الأراضي؛ فقد شرعت الحكومات في مراجعة الضرائب المفروضة على الممتلكات، بالإضافة لفرض الضرائب على الأراضي الشاغرة، والحجز على الأراضي المخصصة والمزودة بالخدمات في المناطق الحضرية الجديدة في حال عدم تطويرها في غضون عامين أو ثلاثة أعوام.

لقد بات العبء الأكبر في الوقت الحاضر على القطاعين العقاري والتجاري الرسميين، وذلك في أعقاب فرض الضرائب على كل من الاستخدامات الإنتاجية والنفعية للممتلكات. كما أن أشكال التوسع الحضري الناشئة في الأعوام الأخيرة لم تؤد إلى أية زيادة مماثلة في الأصول المنتجة للضرائب نظراً للتباطؤ في عمليات تسجيل الملكية، وبخاصة في المناطق العشوائية.

يوجد في المغرب نوعان من الضرائب المفروضة على قيمة الإيجار المقدرة: ١٠٪ ضريبة ثابتة، وأخرى على الزيادات في قيمة العقار. أما في تونس، تبلغ الضريبة المفروضة على المساحات المأهولة والغير مأهولة من حزم الأراضي الحضرية نحو ٢ في المائة من إجمالي القيمة المقدرة، بينما يتم احتساب الضريبة المفروضة على الأراضي البور الشاغرة في الوقت الحاضر وفقاً لقيمتها الرأسمالية المحتملة.

إن الوتيرة المتسارعة لعمليات التحضر التي أعقبت حالة الجفاف في فترة السبعينيات في موريتانيا قد فاقت قدرة الحكومة على إدارة النمو الحضري، إضافة لعدم تمكن آليات تنظيم عمليات النمو العشوائي في المناطق شبه الحضرية من مواكبتها. من ناحية أخرى، ساهمت عوامل نقص المعلومات المساحية إضافة إلى الإجراءات القانونية المعقدة في إعاقة عمليات نقل سندات الملكية للسكان، عدا عن ذلك، فلم تتمكن السلطات المحلية من إعداد خطط التنمية وتنفيذها نتيجة لعدم وضوح مهام التخطيط وعدم كفاية الموارد المالية أيضاً.

توجهت جميع العواصم الإقليمية لإعتماد المخططات الرئيسية المبسطة في عام ٢٠٠٨؛ إلا أن السلطات الوطنية لم توافق على أي منها، باستثناء مدينة نواكشوط والتي تمتلك مجموعة من أنظمة التخطيط القابلة للتنفيذ. أما فيما يتعلق بالإيرادات المحلية القائمة على الملكية، فتكاد تكون معدومة، إضافة لدورها في الحد من قدرة الحكومات المحلية على توفير مرافق البنية التحتية الأساسية وبخاصة للمناطق العشوائية القائمة في المناطق المتاخمة للمدن حيث تتركز معظم أشكال النمو الحضري.

الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، توجهت الدولة للاستثمار بكثافة في شبكة السكك الحديدية. © رابس ٦٧ المرخصة بموجب منظمة كريتيف كومونز

النقل الجماعي

تعد أساليب التنقل سيراً على الأقدام أو باستخدام وسائط النقل العام بمثابة الوسائل الأكثر شيوعاً بين مختلف سكان دول المغرب العربي، وذلك في ضوء مستويات الدخل السائدة. أما في الجزائر العاصمة، فيتم تنفيذ ثلثي الرحلات باستخدام الحافلات والسكك الحديدية، في حين لم تبلغ نسبة الرحلات باستخدام المركبات الخاصة لنحو الربع من إجمالي الرحلات المسجلة. وفي الدار البيضاء، يتم تنفيذ نحو ٥٠ في المائة من الرحلات باستخدام وسائط النقل العام مقابل ٣٠ في المائة بواسطة المركبات الخاصة.[١٠٠] إضافة لذلك، فإن الاستثمارات في قطاع النقل المشترك لم تكن مواكبة لوتيرة عمليات التحضر، حيث لوحظت أشكال الاكتظاظ بين المركبات، عدا عن الفترة الزمنية الطويلة التي تستغرقها الرحلات، وعدم وجود أي جداول مؤكدة لها. وفي تونس، لوحظ التراجع في متوسط سرعة الحافلات بنحو ١٠ كم / ساعة بسبب الازدحام. وبالمقارنة مع أمريكا اللاتينية حيث تم تخصيص أكثر من ١٠٠٠ حافلة لخدمة كل مليون نسمة، إلا أن عدد الحافلات المخصصة لخدمة الركاب في الدار البيضاء لم يتجاوز ٤٣٣ حافلة، مقابل ٣٦١ حافلة في الرباط - سلا، و ٢٣٩ في مدينة فاس، و ١٠٧ في طنجة و ٥٠٨ حافلة في تونس.[١٠١]

إنخفض معدل استخدام وسائط النقل العام في تونس من ٦٨ في المائة في عام ١٩٧٧ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٢.[١٠٢] وبحلول عام ٢٠١٠، بلغت نسبة الرحلات بواسطة الحافلات ونظام السكك الحديدية الخفيفة نحو ٣٨٪ مقابل ٥٨ في المائة منها بواسطة المركبات الخاصة. وبالمثل بلغت نسبة رحلات الركاب بواسطة المركبات الخاصة في طنجة نحو ٦٠ في المائة، بينما تمت بقية الرحلات بواسطة الحافلات العامة والخاصة ومركبات الأجرة.

ثمة العديد من الحالات حيث يتم توفير وسائط النقل العام من خلال مركبات الأجرة المشتركة الخاصة، وحافلات الركوب الصغيرة أو الميكروباص والشاحنات الصغيرة . كما تعد مركبات الأجرة وحافلات الركوب الصغيرة ذات دور هام في عمليات التنقل الحضري في كل من طنجة والجزائرالعاصمة، وذلك بتشكيلها لنحو ٩٠ في المائة من مركبات النقل الجماعي. إلا أن هنالك أعداد كبيرة من المركبات الخاصة، والتي يتجاوز عمر بعضها العشرة أعوام والتي تساهم في الوقت ذاته في حدوث الإختناقات المرورية وتلوث الهواء.

تتسم عمليات إدارة النقل الحضري بمستويات عالية من المركزية مثلما هو الحال بالنسبة للعديد من الخدمات العامة، وذلك في ظل تقسيم المسؤوليات بين وزارات النقل والطرق والسكك الحديدية في المناطق الحضرية. كما لوحظ التدهور الحاصل في قطاع النقل الحضري ، وذلك في ظل غياب أية مؤسسة مسؤولة بشكل خاص عن إدارة وتخطيط النقل، ونتيجة أيضاً لانحسار الإمكانات والقدرات ضمن المستويين المحلي والوطني .

لم تتمكن الجزائر والتي عانت من الحرب الأهلية في الفترة ما بين الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٢، من تنفيذ الخطط الطويلة الأجل في مجال البنية التحتية، بينما لم يحظ قطاع النقل العام في ليبيا بأي اهتمام يذكر حتى وقت قريب، وذلك في ظل تدني أسعار الوقود واستخدام المركبات الخاصة. كما تم تنفيذ الإصلاحات في كل من المغرب وتونس والتي تهدف لإيجاد سلطات مختصة بإدارة قطاع النقل والتي تعمل تحت إشراف الدولة، ولكن هذه التوجهات لا تزال في بدايتها.

واجه قطاع النقل العام العديد من التحديات المتمثلة في قلة الاستثمارات الكبيرة، وذلك في ضوء أشكال العجز التي تعاني منها الميزانيات التشغيلية لمؤسسات النقل الحكومية نتيجة لرسوم النقل المدعومة، مما ساهم بالتالي في عجزها عن توسعة نطاق أسطولها أو تحديثه. كما بينت إحدى الدراسات التي تم إعدادها ضمن ٢٤ مدينة في المغرب في عام ٢٠٠٦ استثمار تلك المدن لما يقدر بنحو٣١ في المائة من الموارد المالية المخصصة لتطوير مرافق البنية التحتية لقطاع النقل.[١٠٣]

تعي الحكومات بصورة كبيرة أهمية تنفيذ عمليات التخطيط المرتبطة بالتنقل الحضري، وقد عملت على وضع الخطط اللازمة لإنشاء الأنفاق، وخطوط السكك الحديدية الخفيفة، والترام، والقطارات السريعة. من جانب آخر، وفي ظل أشكال التحسين الهامة التي ستحققها هذه المشاريع؛ إلا أن كلفتها وطول مدة تجهيزها تقلل من قدرتها على التأثير في اتجاهات التنمية العمرانية الحالية.

برزت تونس كأولى المدن في المنطقة والتي عملت على وضع خطة رئيسية للنقل الحضري في عام ١٩٩٩ بهدف تعزيز أنظمة المترو القائمة ذات السكك الحديدية الخفيفة وتطوير شبكة سكك حديدية إقليمية جديدة، والتي تتميز بعضها بالسرعة الفائقة. وقد تم توفير التمويل اللازم للعنصر الأول من عناصر شبكة االقطارات السريعة في عام ٢٠١٠، ولكن الانتهاء من تنفيذ هذه المرحلة سوف يستغرق عقوداً من الزمن. إضافة لذلك فإن المدة الزمنية الطويلة لعمليات التنفيذ وتحقيق التكامل مع الخطط العمرانية للمدينة قد أتاحت للحكومة الفرص لشراء الاراضي لتنفيذ المشاريع المستقبلية بتكاليف أدنى. أما في الوقت الحاضر، فيعد

إحدى اللافتات المرورية الشائعة في المدن المغربية : يمنع دخول الحناطير. © تونكي / كريبتيف، مرخصة بموجب كريبتيف كوموتز

الشكل ٢٧: معدلات المركبات المسجلة حسب الفئة ، ٢٠٠٧ [١٠٦]

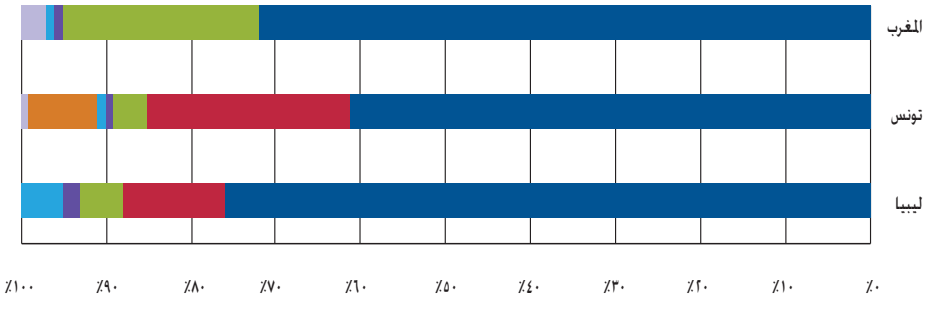

السيارات ■ الحافلات / الشاحنات الصغيرة ■ الشاحنات الكبيرة ■ المركبات الآلية ثنائية أو ثلاثية العجلات ■ الحافلات ■ المركبات غير الآلية ■ أخرى

المرجع: منظمة الصحة العالمية، "التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق: حان وقت العمل" ٢٠٠٩

نظام السكة الحديدية الخفيفة في الدولة الأول من نوعه في إفريقيا، حيث يتألف من خمسة خطوط و٤٧ محطة على امتداد أكثر من ٣٢ كيلومتراً.

تعتزم الجزائر العاصمة إطلاق نظام المترو في عام ٢٠١٢، وهو الثاني من نوعه في إفريقيا بعد مصر. كما تعمل المدينة أيضاً على تنفيذ مشروع خط الترام بمسافة ٢٣ كيلومتراً، والذي يرجح أن يخدم نحو ١٨٥ ألف راكباً يومياً لدى الانتهاء منه حتى وإن لم يتم ربطه بمترو الأنفاق. كما يجري تنفيذ مشروعين آخرين للسكك الحديدية الرئيسية في الجزائر، بما في ذلك خط السكك الحديدية الخفيفة بطول ٨ كيلومترات و ١١ محطة في القسطنطينية، وخط ترام بطول ٨ كيلومترات و ٣٢ محطة في وهران. ومن المقرر تشغيل كلاً منهما في عام ٢٠١١ أو ٢٠١٢. من جانب آخر، يجري التخطيط حالياً لإنشاء مترو أنفاق في مدينة طرابلس بطول ١٠٤ كيلومترات و ٧٣ محطة ركاب، والذي يزمع إطلاقه بحلول عام ٢٠١٦.

أطلقت المغرب في عام ٢٠١١ أول خط ترام، بتكلفة قدرها ٤٥٠ مليون دولاراً، حيث يربط هذا الخط المكون من ٣١ محطة ما بين الرباط العاصمة ومدينة سلا المجاورة واللتان تقدر كثافتهما السكانية بنحو ٣ ملايين نسمة. إضافة لذلك، وضعت مدينة الدار البيضاء خطة طموحة للنقل تنتهي بحلول عام ٢٠٣٠ لبناء شبكة يبلغ طولها ١٦٠ كيلومتراً والتي تستند إلى أربعة خطوط ترام، وخط للسكك الحديدية في الضواحي وخط مترو الأنفاق. كما تتألف المرحلة الأولى من المشروع من خط ترام بطول ٢٨ كيلومتراً لخدمة الجامعات الرئيسية، والمستشفيات، والمناطق التجارية حيث تقدر التكلفة الإجمالية لهذه المرحلة بنحو ٧٥ مليون دولاراً والتي سيتم إطلاقها في عام ٢٠١٢.

التنقل الفردي

لا يزال السير على الأقدام بمثابة وسيلة التنقل السائدة ليصل الى ٥٠ في المائة في تونس، و ٥٦ في المائة في الجزائر وطنجة، بيد أن التوسع السريع للمناطق الحضرية قد بات يتطلب المزيد من خيارات التنقل بواسطة المركبات. كما أن معدل استخدام المركبات عبر منطقة المغرب العربي لا يزال منخفضاً نسبياً مقارنة مع المتوسط العالمي، باستثناء ليبيا، إلا أنه قد بات يسجل تزايداً سريعاً، و في الجزائر العاصمة، بلغ مجموع المركبات الخاصة ١٠٠مركبة لكل ١٠٠٠ نسمة في عام ٢٠١٠، مقابل ٦٩ مركبة في عام ١٩٩٠، وفي تونس وصل العدد الى ١٠٢ مركبة في عام ٢٠١٠، مقابل ٦٤ في عام ١٩٩٤.[١٠٤]

إن تدهور حالة قطاع النقل العام والسياسات الوطنية التي تهدف إلى زيادة استخدام المركبات الخاصة قد ساهما في تحفيز التوجه إلى استخدام وسائل النقل الفردي. فعلى سبيل المثال، قدمت حكومة تونس الإعفاءات الضريبية وتسهيلات أخرى لتسهيل ملكية المركبات في فترة التسعينيات، بينما عملت الجزائر على تحرير واردات المركبات لتشجيع السكان على اقتنائها. وتضاعفت أعداد المركبات الخاصة في الجزائر العاصمة ثلاث مرات منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٩، بينما لم تتجاوز نسبة الزيادة في أعداد المركبات العمومية لما معدله ٣٦ في المائة فقط.[١٠٥] إضافة لذلك، فإن تكلفة الوقود الليبي والجزائري تعد أقل من المتوسط العالمي، بينما يتم تصنيع المركبات الرخيصة للاستهلاك المحلي في طنجة.

ساهم إنشاء شبكات الطرق الواسعة عبر منطقة المغرب العربي في تعزيز مستويات الطلب على المركبات الخاصة. كما سجلت كل من الجزائر، وليبيا، والمغرب، وتونس أكثر من ٢٦٨ ألف كيلومتراً من الطرق، حيث تراوحت نسبة الطرق المعبدة ما بين ٥٧ و ٧٠ في المائة. أما في موريتانيا، فإن نظام الطرق المعبدة ما زال بدائياً عدا عن تركزه بشكل رئيسي في مدينة نواكشوط.

السلامة على الطرق

تعتبر معدلات الوفيات على الطرق في المغرب من بين أعلى المعدلات في العالم، مثلما هو الحال في بقية أنحاء إفريقيا. أما على الصعيد الإقليمي، بلغ عدد الوفيات المسجلة على الطرق أكثر من ١١٨٠٠ شخصاً في عام ٢٠٠٧، بينما بلغ مجموع الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق نحو ١٨٠ ألف إصابة. من جانب آخر، سجلت ليبيا ثالث أعلى معدل للوفيات في العالم وذلك في ظل تسجيلها لنحو ٤٠،٥ حالة وفاة بين كل ١٠٠ ألف نسمة، تليها تونس (٣٤،٥)، والمغرب (٢٨،٣)، ومن ثم الجزائر والتي سجلت نسبة متقاربة.[١٠٧] وضمن إطار من المقارنة، بلغ المتوسط العالمي للوفيات على الطرق نحو ٢٠،٨ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف نسمة مقابل ١٠،٣ حالة وفاة في الدول ذات الدخل المرتفع . علاوة على ذلك، وفي ظل نشوء ما بين ٥٠ و ٦٠ في المائة من الحوادث بسبب المركبات، إلا أن الحوادث التي راح ضحيتها المشاة قد تراوحت ما بين ١٥ في المائة في ليبيا، و٢٨ في المائة في المغرب، و ٣٢ في المائة في تونس ، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز سلامة الأرصفة وممرات الراجلين.[١٠٨]

مركبات الأجرة في مدينة نواكشوط، موريتانيا، © غيدو بوترز

تحدي ندرة المياه

تعاني جميع دول المغرب العربي من ندرة المياه، حيث يقل متوسط النصيب الفردي من إجمالي الموارد المائية عن ٥٠٠ ملم مكعب في الجزائر، وليبيا، وتونس، مقابل ١,٠٠٠ متر مكعب للفرد الواحد في المغرب. كما لوحظ استنزاف كل من الجزائر، والمغرب، وتونس ما بين ٤٧ و ٦٥ في المائة من موارد المياه المتجددة، بينما بلغت كميات المياه المسحوبة في ليبيا نحو ثمانية أضعاف الكميات المتجددة.[١٠٩]

بالرغم من إمكانية الاستفادة من عمليات تحلية مياه البحر ومصادر المياه الجوفية في المناطق الصحراوية، إلا أن التكاليف المترتبة عليها تعد باهظة للغاية في الدول العربية التي سجلت أعلى معدلات لتعرفة المياه. عدا عن ذلك، تراوحت معدلات المياه المستهلكة لأغراض زراعية في دول المغرب ما بين ٦٠ و ٩٥ في المائة، وذلك تماشياً مع السياسات الهادفة لضمان تحقيق الأمن الغذائي.[١١٠] من جانب آخر، تواجه جميع دول المغرب صعوبة في عمليات التبادل ما بين تحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي، وذلك في ظل تسجيل معدلات نمو سكاني تتراوح ما بين ١,٥ و ١,٨ في المائة سنوياً، بالإضافة لزيادة معدلات الإستهلاك في المناطق الحضرية.

وإدراكاً لأهمية الحفاظ على الإنتاجية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي وإبطاء الهجرة من مناطق الأرياف إلى المدن على حد سواء، وضعت الحكومات خططاً متنوعة لتعزيز كفاءة عمليات الري بالإضافة إلى تعزيز عمليات إعادة استخدام المياه في المناطق الحضرية، وزيادة كفاءة الاستخدام.

تتضمن الخطة الخضراء لعام ٢٠٠٨ في المغرب مقترحاً يقضي بجعل الزراعة بمثابة المحرك الاقتصادي الرئيسي للبلاد للأعوام العشرة أو الخمسة عشر المقبلة من خلال زيادة الاستثمار الخاص في الزراعات ذات المردود العالي إلى ٤٠٠ ألف مزرعة، وتقديم الدعم العام لعدد يتراوح ما بين ٦٠٠ ألف و ٨٠٠ ألف مزرعة صغيرة من أجل زيادة الإنتاجية وتقليل الطلب على المياه.[١١١] كما تركز الخطة الوطنية للإدارة الهيدرولوجية في الجزائر على عمليات تحلية المياه، وتحسين كفاءة استخدام موارد المياه، وتقليل الفائض من المياه وإعادة استخدامها لأغراض الري وذلك للفترة من عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٤.

تهدف الجزائر على المدى البعيد إلى تطوير خزانات جديدة للمياه ونقل المياه من الهضاب العليا. وقد وضعت تونس إستراتيجية خاصة لزيادة عمليات إعادة استخدام المياه العادمة بنسبة ٥٠ في المائة لأغراض الري، ولزيادة الكفاءة الزراعية، وخفض حصص المياه لأغراض الزراعة بنسبة ١,٣ في المائة سنوياً.[١١٢] كما تمكنت ليبيا من إيجاد الحلول لمشكلة الشح البالغ للمياه عبر شق قناة لجر المياه إلى خزان الحجر الرملي النوبي، والذي تتشارك فيه مع التشاد ومصر، والذي يساهم في توفير إمدادات المياه إلى كل من طرابلس، وبنغازي، وسرت، ومناطق أخرى.

الحصول على المياه للإستهلاك المنزلي في المناطق الحضرية

يتمتع سكان المناطق الحضرية في دول المغرب العربي بمعدلات عالية نسبياً من إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي، فضلاً عن توفيرها بشكل شبه كامل في المغرب وتونس. بيد أنه يرجح عدم تمكن الجزائر من تحقيق الهدف الإنمائي للألفية والمرتبط بتوفير إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المطورة نتيجة لانخفاض نسبة عدد السكان ممن يتمتعون بفرص الحصول على إمدادات المياه بسهولة، وكذلك باعتبارها من أبرز دول المنطقة والتي تسجل أعلى معدلات الزيادة المطلقة والنسبية للكثافة السكانية في المناطق الحضرية.

توجهت الجزائر والمغرب وتونس في الوقت الحاضر لاعتماد إستراتيجيات مختلفة لضمان توفير المياه مستقبلاً والحد من معدلات التلوث، وذلك بعد تسجيلها لمعدلات مرتفعة نسبياً على صعيد توفير خدمات إمدادات المياه. أما في المغرب، تهدف الخطة الوطنية للصرف الصحي لعام ٢٠٠٥ إلى تحقيق إيصال خدمة الصرف الصحي الى ٨٠ في المائة

الشكل ٢٨: معدل النصيب الفردي من الموارد المائية المتاحة والمسحوبة

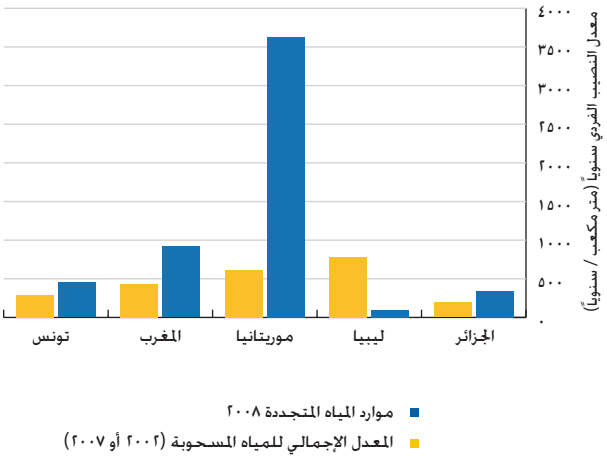

المرجع: الإحصائات المائية الصادرة عن الفاو، ٢٠٠٨

رجل يبيع الماء على ظهر شاحنة في مدينة طرابلس الليبية، حيث شهدت جميع أنحاء المدينة إنقطاعاً لإمدادات المياه. © جي ويكس / فويس أوف أميريكا

الجدول ٣٩: التعرفة المحلية للمياه

	الدار البيضاء	الرباط ـ سلا	صافي	مراكش	مكناس	الجزائر	تونس
تعرفة المياه (دولار / متر مكعب)	+١,٠٣ دولار	+٠,٢١ دولار	*٠,٥٤ دولار	*٠,٣٩ دولار	*٠,٢٠ دولار	+٠,٢١ دولار	٨ ٠,١٠ – ٠,١٣ دولار

المرجع: تقرير غلوبال ووتر إنتليجنس، مسح تعرفة المياه لعام ٢٠٠٥، * بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٠٠ ، ٨ بيانات الصحف لعام ٢٠١٠

من السكان في المناطق الحضرية، والحد من التلوث الناشئ عن مياه الصرف الصحي بنسبة ٦٠ في المائة، واستهداف ٢٦٠ مدينة و النظر في إعادة إستخدام مياه الصرف.[١١٣] وبحلول عام ٢٠٠٩، تتوخى هذه الأخيرة زيادة عمليات معالجة مياه الصرف الصحي على مستوى البلاد إلى ١٥ في المائة، والتي تمثل ارتفاعاً في النسبة المسجلة في عام ٢٠٠٥ والبالغة ٨ في المائة.[١١٤] كما ستساهم محطات معالجة المياه في توفير الإمدادات لإعادة استخدامها في كل من المزارع وملاعب الغولف . وبالمثل، فثمة هدف مشابه في تونس والذي يتمثل بزيادة معدلات إعادة إستخدام مياه الصرف المعالجة في منطقة تونس الكبرى والمناطق الساحلية إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٤ وذلك مقارنة مع النسبة المسجلة سابقاً والتي بلغت ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٩.[١١٥] كما عملت الحكومة الجزائرية على وضع أولويات جديدة للحد من تجريد طبقة المياه الجوفية وزيادة عمليات تحلية المياه عبر إنشاء ما يقارب من ١٣ محطة تحلية بحلول عام ٢٠١١.

إن إرتفاع معدلات الفاقد من المياه في الجزائر – لتصل إلى ٤٣ في المائة في وهران و ٥١ في المائة في الجزائر، بالمقارنة مع ١٨ في المائة في تونس، و ٢٥ في المائة في الرباط / سلا والدار البيضاء، و ٧ إلى ٢٠ في المائة في المدن الاوروبية والولايات المتحدة - تشير إلى ضرورة تحسين عمليات صيانة شبكات التوزيع.[١١٦]

تتراوح معدلات النصيب الفردي للإستهلاك اليومي للمياه لكي تصل لنحو ١٠٠ لتراً في اليوم في **المغرب العربي**،[١١٧] وذلك على الرغم من الاختلافات الكبيرة في هذه المعدلات من دولة لأخرى. كما تتفاوت معدلات الاستهلاك اليومي للمياه في **موريتانيا** ما بين ١٨ لتراً / للفرد في المناطق غير المخدومة إلى ٤٠ لتراً / للفرد في المناطق المخدومة في نواكشوط. أما في ليبيا، فإن معدل النصيب الفردي من استهلاك المياه يعد أعلى بنحو ضعفي أو ثلاثة أضعاف المتوسط الإقليمي، بالرغم من امتلاكها لأقل معدلات لموارد المياه المحلية في منطقة المغرب العربي. وتعتبر تعرفة المياه في الدار البيضاء من بين أعلى المعدلات في المنطقة والبالغة ١,٠٣ دولاراً أمريكياً لكل متر مكعب، تليها المدن المغربية الأخرى، بينما سجلت تونس أدنى معدلات لتعرفة المياه في المنطقة.[١١٨] وتغطي العوائد تكاليف التشغيل في كل من الدار البيضاء والرباط - سلا ، بما في ذلك الاستهلاك، بينما لا تغطي في وهران وتونس سوى ٩٠ في المائة من تكاليف التشغيل حيث تعمل الحكومة على توفير الدعم للنسبة المتبقية.[١١٩]

تغير المناخ

تشير التوقعات إلى إمكانية مساهمة تغير المناخ في تغيير إتجاه الرياح الغربية في منطقة شمال إفريقيا، مما سيؤدي إلى إنخفاض شديد يصل إلى١٢ في المائة في متوسط الأمطار السنوية بحلول عام ٢٠٣٠،[١٢٠] حيث سيصبح المناخ المعتدل الذي يميز منطقة المغرب الساحلية أكثر حدة، علماً بأن حالات الجفاف الناشئة في المنطقة قد باتت تتكرر وعلى نحو متزايد وحاد، بينما ساهمت الفيضانات في تدمير المحاصيل الرئيسية في المغرب وتونس.

إن عوامل انخفاض معدلات هطول الأمطار، إلى جانب ارتفاع درجات الحرارة ومعدلات التبخر، ستساهم في خفض معدلات الإنتاجية الزراعية والرعوية بنسبة ١٠ في المائة وقد تصل حسب بعض الدراسات إلى ٤٠ في المائة في المغرب.[١٢١] ومن المتوقع أيضاً أن يرتفع منسوب مياه البحر بحيث ينعكس ذلك على المدن الكبرى في شمال إفريقيا، وخاصة الإسكندرية، والجزائر، والدار البيضاء، وتونس، وطرابلس.

توجهت دول المغرب العربي لتعزيز مستويات الأمن الغذائي عبر تشجيع الإنتاج الزراعي المحلي منذ فترة السبعينيات، وذلك بالرغم من محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه. وتمثل الزراعة ١٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المغرب، و١١ في المائة في تونس، و ٨ في المائة في الجزائر، و١,٧ في المائة فقط في ليبيا ، والتي تستورد ٧٥ في المائة من احتياجاتها الغذائية.[١٢٢]

الشكل ٢٩: معدلات الكثافة السكانية الحضرية في المناطق الساحلية المنخفضة [١٢٣]

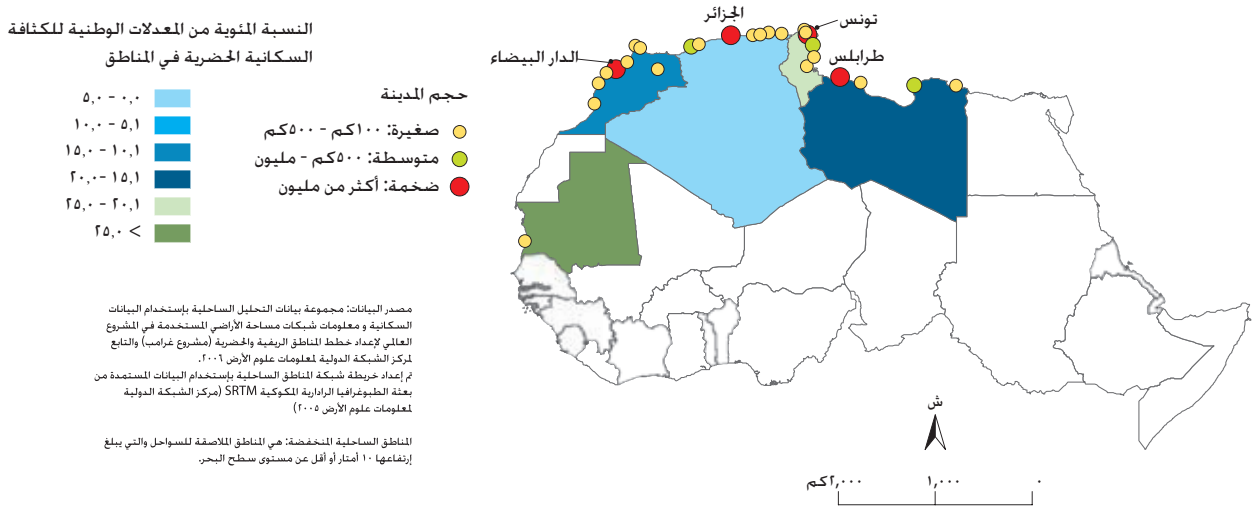

مصدر البيانات: مجموعة بيانات التحليل الساحلية باستخدام البيانات السكانية و معلومات شبكات مساحة الأراضي المستخدمة في المشروع العالمي لإعداد خطط المناطق الريفية والحضرية (مشروع غرامب) والتابع لمركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض ٢٠٠٦.
تم إعداد خريطة شبكة المناطق الساحلية باستخدام البيانات المستمدة من بعثة الطبوغرافيا الرادارية المكوكية SRTM (مركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض ٢٠٠٥)

المناطق الساحلية المنخفضة: هي المناطق الملاصقة للسواحل والتي يبلغ إرتفاعها ١٠ أمتار أو أقل عن مستوى سطح البحر.

إن تزايد الطلب على المياه، خصوصاً في المدن، فضلاً عن النقص المتزايد بسبب فترات الجفاف الطويلة، سيؤدي إلى توزيع المياه بشكل متزايد بعيداً عن المناطق الزراعية، مما سيتسبب في مشقة سكان المناطق الريفية للحصول عليها، عدا عن تسارع الهجرة إلى المدن والخارج. كما أن التغييرات المناخية المتوقعة سوف تزيد من تفاقم التحديات الحضرية القائمة على صعيد توفير البنية التحتية الملائمة، والسكن، وفرص العمل، والخدمات الاجتماعية، مما سيزيد من احتمالات نشوب صراعات اجتماعية وسياسية واقتصادية.

الأمن الغذائي

إن أعمال الشغب الناشئة في مختلف أنحاء العالم العربي في عام ٢٠٠٨ وأوائل العام ٢٠١١ تشير بوضوح إلى إمكانية مساهمة مسألة الأمن الغذائي في زعزعة استقرار الحكومات. إضافة لذلك، وبوجود خمس دول فقط والتي تساهم في تصدير ٧٣ في المائة من الصادرات العالمية من الحبوب، و ١٨ في المائة فقط من جميع أنواع القمح و ٦ في المائة من الأرز ، فإن سوق الحبوب العالمي يعد عرضة للتغيرات في مستويات العرض والطلب.[١٢٤] وخلال الفترة ما بين يونيو / حزيران وديسمبر / كانون أول من عام ٢٠١٠، سجلت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) زيادة بنسبة ٥٧ في المائة في مؤشر أسعار الحبوب، و ٥٦ في المائة من الزيادة في مؤشر أسعار الزيوت، و ٧٧ في المائة من الزيادة في مؤشرأسعار السكر.

ولطالما اعتمدت دول المغرب العربي على الضرائب المخفضة على الحبوب والإعانات الغذائية لضمان القدرة على تحمل التكاليف الغذائية؛ حيث تنفق المغرب ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي على دعم المواد الغذائية مقابل ٠,٣ في المائة في الجزائر. عدا عن ذلك، وباعتبار الجزائر كدولة مصدرة للنفط، فإن الفائض المالي للدولة يتيح لها دعم أسعار المواد الغذائية، بينما تتدنى هذه القدرة في الدول التي تعاني من عجز مالي، كما هو الحال في المغرب. من جانب آخر، فإن أنظمة دعم المواد الغذائية قد تشكل أدوات واضحة والتي تعود فائدتها في نهاية المطاف على الشرائح غير الفقيرة، بالإضافة لدورها في خفض أشكال التمويل الحكومي للاستخدامات الأكثر إنتاجية، مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع تكاليف إنتاج محاصيل الحبوب. فعلى سبيل المثال، أدى تحرك الحكومة الجزائرية في شهر يناير / كانون الثاني عام ٢٠١٠ لشراء ٨٠٠ ألف طن من القمح إلى المزيد من الارتفاع في أسعار السوق.

إن استمرار ظاهرة تغير المناخ من شأنه المساهمة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية مراراً وبصورة جذرية في المستقبل. كما يتعين على دول المغرب تنفيذ إصلاحات واسعة في كل من مجالات الزراعة، والمياه، وتجارة المواد الغذائية، إلى جانب استهداف شبكات الرعاية الاجتماعية بشكل مركز بغية مواجهة الأزمات الغذائية المستقبلية على نحو أكثر فعالية.

الطاقة وتلوث الهواء

بلغت نسبة السكان ممن يتمتعون بخدمات إمدادات الكهرباء في عام ٢٠٠٥ نحو ٩٩ في المائة في تونس، و ٩٨ في المائة في الجزائر، و٩٧ في المائة في ليبيا، و ٨٥ في المائة في المغرب.[١٢٥] كما سجلت كل من الجزائر، والمغرب، وتونس زيادة في معدلات استهلاك الكهرباء في الفترة ما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٧ بنسبة تراوحت ما بين ٤٤ و ٤٨ في المائة. إضافة لذلك، وفي ظل المعدلات المتزايدة لاستهلاك الطاقة، فقد لوحظت الزيادة في معدلات انبعاثات الكربون من ٤٩ إلى ٧٩ في المائة خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٥، وذلك بالرغم من استقرار معدلات النصيب الفردي من الانبعاثات الناشئة.[١٢٦] وتعد كل من المغرب وتونس دولتان مستوردتان للطاقة، بالإضافة لتدني معدلات النصيب الفردي من الطاقة المستهلكة في كل منهما، حيث سجلت الجزائر معدلات استهلاك مساوية للمتوسط العالمي، بينما سجلت ليبيا معدلات استهلاك تفوق ضعفي المتوسط العالمي المسجل. من ناحية ثانية، فإن التكاليف المترتبة على سد معدلات الطلب على الطاقة في المنطقة سوف تسجل زيادة واضحة، ويرجح ازدياد معدلات استهلاك الطاقة المسجلة في عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٣٠.[١٢٧]

تتمتع المنطقة بأعلى إمكانات الطاقة المتجددة في العالم، حيث يجري تنفيذ مبادرات رئيسية من أجل بناء منشآت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتي سيصار إلى نقلها لأوروبا، حيث يتعين على الحكومات هناك زيادة استخدام موارد الطاقة المتجددة. كما يهدف برنامج إنتاج الطاقة الشمسية المركزة الذي يقوده البنك الدولي (CSP) إلى توليد حوالي ٢٠ جيجاواط من الطاقة في الدول الواقعة على البحر المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠، ومعظمها في دول المغرب والمشرق العربي.

وتهدف مبادرة (ديزيرتيك)، والتي سيقوم اتحاد من شركات أوروبية وجزائرية بتنفيذها تحت راية شركة "ميونخ ري" برأس مال قدره مليارات الدولارات، إلى بناء شبكة من مرافق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إضافة إلى تقديم خطط واسعة بحلول عام ٢٠١٢ . حيث تم الشروع في تطبيق الخطط الرئيسية في المغرب. كما تعهدت الجزائر بتنفيذ منشآت لتوليد ٢٢٠ ميغاواط من الطاقة في كل من مناطق مجاهر، ونعمة وحاسي الرمل، في حين تعهدت تونس ببناء أكثر من منشأة لتوليد ما يزيد عن ٢٠٠ ميغاواط من الطاقة. كذلك تهدف خطة الطاقة الشمسية في المغرب إلى بناء منشآت لتوليد ٢٠٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠٢٠، بدءاً بمشروع لتوليد ٥٠٠ ميغاواط من الطاقة في أورزازات والذي قد يتم البدء بتنفيذه في عام ٢٠١٥.[١٢٨]

تهدف المغرب أيضاً لزيادة معدلات طاقة الرياح المولدة بنحو ١ غيغاواط بحلول عام ٢٠١٢، بما في ذلك من خلال تقديم مقترحات لمشروع بقوة ٣٠٠ ميغاواط في طرفاية وطنجة، وبقوة ٣٠٠ ميغاواط من طاقة الرياح في تونس بحلول عام ٢٠١١، بما في ذلك مشروع بقوة ٣٠٠ ميغاواط في بزرت. وبالرغم من تكلفة الطاقة المولدة من الطاقة الشمسية المركزة في الدول المنتجة، إلا أن هذه المشاريع ستكون ذات أثر إيجابي على الأنظمة الاقتصادية المحلية والوطنية.

لقد عملت عدة دول في المغرب العربي أيضاً على إنشاء مشاريع الطاقة المتجددة الخاصة بها، واستناداً إلى المبادرات السابقة لكهربة المناطق الريفية من خلال مصادر الطاقة المتجددة، وضعت تونس هدفاً لتخصيص منشآت بمساحة ٥٠٠ ألف متراً مربعاً لتوفير الماء الساخن من خلال الطاقة الشمسية بحلول عام ٢٠٠٩، بينما تهدف المغرب إلى زيادة منشآت تسخين المياه بنحو ٤٠٠ ألف متراً مربعاً بالطاقة الشمسية بحلول عام ٢٠١٥. كما شرعت المغرب في توليد ١٠ في المائة من احتياجاتها من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠١٠، لترتفع من ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٦ وإلى ٢٠ في المائة من إجمالي معدلات الطاقة الكهربائية المولدة بحلول عام ٢٠١٢، مما يشير إلى زيادة في توليد الطاقة المتجددة بنحو ١ غيغاواط لأغراض الاستهلاك.[١٢٩]

الجدول ٤٠: إمكانات توليد طاقة الرياح والطاقة الشمسية في المغرب العربي

	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس
إمكانات توليد طاقة الرياح (غيغاواط)	٢٠	٨	٩	٤
إمكانات توليد الكافة الشمسية (غيغاواط)	٦٢,٦٠٠	٥١,٧٠٠	٧,٨٠٠	٣,٩٠٠

المرجع: تقرير بوز آلن، ٢٠٠٩

منشآت توليد الطاقة الشمسية في المغرب. تتمتع المنطقة بإحدى أعلى إمكانات توليد الطاقة المتجددة في العالم.

الشكل ٣٠: خريطة المرافق المقترحة لمشروع ديزرتيك

هـ . بن عبد الرزاق،"الفرص لإجراء تحسينات لوجستية من خلال الإندماج المغاربي". الفصل ١١ في هوفباور، جي، وسي برونل، محرران. التكامل الإقليمي والعالمي لدول المغرب: حلم يتحقق. واشنطن العاصمة: معهد بيترسون للإقتصاد الدولي، ٢٠٠٨. المرجع: ديزرتيك.

الشكل ٣١: تركز المواد المحمولة بالهواء)التي يقل قطرها عن ١٠ ميكرون(كمتوسط مرجح للسكان في المناطق الحضرية

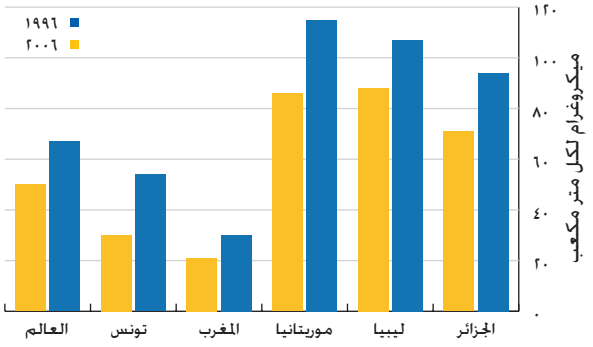

المرجع: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

تواجه دول منطقة المغرب العربي تدهوراً متواصلاً في نوعية الهواء، والتي تعد في خطر في الوقت الحاضر بسبب الجفاف في المنطقة والعواصف الرملية الدورية. إضافة لذلك، وفي ظل استقرار أو تراجع معدلات النصيب الفردي من بعض أنواع تلوث الهواء، إلا أن الزيادة في الكثافة السكانية الحضرية قد أدت إلى زيادة عامة في مستويات التلوث. وتعتبر كل من مجالات الصناعة، والنقل، ومحطات توليد الكهرباء من أبرز عوامل تلوث الهواء، إضافة للدور الذي تساهم به كل من عوامل الكفاءة المتدنية للطاقة المستخدمة في المباني، والمعدلات المرتفعة لاستخدام المركبات القديمة.

وطبقاً للإتجاهات المتبعة في جميع أنحاء العالم، فقد تمكنت جميع دول المغرب العربي من خفض معدلات النصيب الفردي من إنبعاثات المواد المحمولة بالهواء،بيد أنه لا تزال المعدلات المسجلة في كل من ليبيا والجزائر أعلى من المتوسط العالمي البالغ ٥٠ ميكروغرام في المتر المكعب من تلك المواد، إضافة إلى تجاوز كل من ليبيا، والجزائر، وتونس للمعيار الذي حددته منظمة الصحة العالمية والبالغ ٢٠ ميكروغراماً لكل متر مكعب. كما تمكنت كل المغرب وتونس من التخلي عن استخدام الوقود المحتوي على الرصاص في عام ٢٠٠٩ . بينما تعد الجزائر ضمن الدول الإثني عشر في العالم والتي لا زالت تسمح باستخدام الوقود المحتوي على الرصاص.[١٣٠] وللحصول على أحدث البيانات حول المعدلات الوطنية لتلوث الهواء يرجى الإطلاع على تقرير *حالة المدن الإفريقية لعام ٢٠٠٨ (State of African Cities Report 2008)*.

تساهم حركة المرور أيضاً في زيادة التلوث الضوضائي، حيث أشارت إحدى الدراسات التي تم إعدادها في منطقة تونس الكبرى بتكليف من وزارة البيئة والتنمية المستدامة إلى أن مستويات الضوضاء في المناطق السكنية بالقرب من نقاط الالتقاء الرئيسية للنقل والصناعة الخفيفة قد تراوحت ما بين ٥٦ ديسيبل و ٧٦ ديسيبل(أ). بالمقارنة مع المستوى المسموح به والذي يتراوح ما بين ٤٥ و ٦٠ ديسيبل(أ).[١٣١] أما في الجزائر، فإن الحد المسموح به من الضوضاء في المناطق السكنية خلال أوقات النهار يبلغ ٧٠ ديسيبل(أ) و ٤٥ ديسيبل(أ) في الليل، وهي المعايير التي يتم تجاوزها في جميع الأوقات.

إدارة المخلفات الصلبة

يؤدي التخلص غير السليم من المخلفات ورميها على نطاق واسع إلى نشوء حالة من التدهور البيئي وضياع الفرص الاقتصادية في دول المغرب العربي، حيث تشكل هذه الخسائر ما نسبته ٠,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المغرب، و ٠,٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، و ٠,٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في تونس.[١٣٢] وإدراكاً لهذا التحدي الناشئ، وضعت كل من الجزائر والمغرب وتونس أطر العمل الوطنية اللازمة لإدارة المخلفات الصلبة. ولاتزال ليبيا متأخرة في هذا المجال، ولكنها بدأت بالعمل على إعداد إستراتيجية وطنية خاصة ضمن هذا الإطار.

وفي ضوء تسجيل زيادة مطردة في معدلات جمع المخلفات الصلبة في المناطق الحضرية، إلا أن نسبة المخلفات التي يتم التخلص منها في المكبات المكشوفة بدلاً من المطامر الصحية قد بلغت ٥٨ في المائة في الجزائر، و ٩٥ في المائة في المغرب.[١٣٣] كما أن التحدي البيئي الناشئ في المغرب يعد حاداً للغاية، حيث أشارت إحدى الدراسات التي تضمنت ١٥٠ موقعاً إلى إنشاء نحو ٨٠ في المائة من تلك المواقع على تربة ضعيفة.

تقوم الحكومات المحلية في الجزائر، وليبيا، والمغرب بتنفيذ آليات إدارة المخلفات الصلبة، بينما تتولى إحدى الوكالات الوطنية في تونس تنفيذ هذه المهمة. أما في المغرب، تتم الاستعانة بشركات خاصة من أجل تنفيذ معظم خدمات التجميع. كذلك تعهد تونس إدارة مقالب القمامة إلى القطاع الخاص، و تعمل الجزائر أيضاً على زيادة مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال. وتجدر الإشارة إلى أن عمليات إدارة المخلفات الصلبة التي تم تنفيذها في عام ٢٠٠٧ قد استنزفت نحو ١٠,٥ في المائة من مجموع ميزانيات البلديات. كما تعد عمليات استرداد التكاليف محدودة للغاية – حيث أن نسبة التعويض التي تقدمها الحكومة الوطنية في تونس لم تتجاوز ١٥ في المائة فقط من التكلفة الإجمالية لعمليات جمع ونقل المخلفات والتخلص منها.[١٣٤]

أخذت تونس زمام المبادرة الإقليمية في تطوير عمليات إدارة المخلفات من خلال إنشاء ٩ مكبات جديدة موزعة ما بين كل من مناطق سوسة، ونابل، وبنزرت، والمنستير، والقيروان، وصفاقس، وقابس، وجربة، ومدينين، وذلك بالإضافة إلى زيادة مساحة أكبر المطامر الموجودة في البلاد وذلك منذ منتصف الألفية. علاوة على ذلك، تهدف الحكومة إلى إنشاء نظم جمع مخلفات الغاز الحيوي وأنظمة الحرق في جميع مواقع دفن النفايات، إلى جانب توجهها نحو بيع اعتمادات تخفيض الكربون للمساعدة في تمويل التكاليف التشغيلية وتكاليف الصيانة.[١٣٥]

أطلقت حكومة المغرب أيضاً البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة على المستوى المحلي في عام ٢٠٠٨، واضعة كلاً من المعايير والأهداف الجديدة للمناطق الحضرية، والتي تهدف إلى زيادة نطاق تغطية خدمات جمع المخلفات إلى ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١، وإدخال المطامر الصحية في جميع المناطق الحضرية الرئيسية، وإغلاق أو إعادة تأهيل ٣٠٠ مقالب قائمة، عدا عن تشجيع عمليات إعادة التدوير، وخفض معدلات توليد المخلفات، وإعادة استخدامها.[١٣٦] كما أن الموارد التمويلية للبرنامج سوف تتأتى من المساعدات القصيرة الأمد، إضافة إلى السعي للحصول على التمويل من سوق الكربون العالمي، وجمع عوائد محلية جديدة مثل رسوم المخلفات الصلبة أو الضريبة البيئية على عمليات التعبئة والتغليف، إلى جانب تحسين فعالية التكاليف من خلال تقاسم المرافق بين المدن وتحقيق قدر أكبر من الشفافية في المناقصات وإجراءات التعاقد.

بدأت الجزائر أيضاً بإعادة تأهيل المكبات المفتوحة عبر تنفيذ مشاريع في الجزائر العاصمة، والبويرة، و ١٨ بلدية في ولاية معسكر الغربية. كما تخطط ليبيا لبناء المطامر الصحية لمجموعة من المدن الساحلية، إضافة لتوسيع شبكتها من المرافق الخاصة بالتسميد والتي تقوم بتحويل المخلفات العضوية الصلبة إلى أسمدة.[١٣٧]

الظروف المعيشية ونوعية الحياة

تسعى عدة شركات عالمية لوضع تصنيف خاص بالأحوال المعيشية في المدن، وذلك استناداً إلى مؤشرات السلامة، والتعليم، والنظافة، والرعاية الصحية، والثقافة، والبيئة، والترفيه، والاستقرار، والنقل العام، وعادة ما يتم تصنيف الدول الأقل نمواً في المراتب الدنيا. ووفقاً للمسح الذي أعدته مجموعة "ميرسر" في عام ٢٠١٠، فثمة ١٩مدينة من أصل ٢٥ في إفريقيا والتي حازت على المراتب الدنيا. وفي عام ٢٠٠٧، كانت الجزائر العاصمة الأخيرة من بين ١٣٢مدينة، تعقبها تونس التي تقع في المرتبة ٧٨، والدار البيضاء في المرتبة ١١٩.[١٣٨] وبالرغم من قدرة مدن منطقة المغرب العربي على تحسين مستوى أحوالها المعيشية، فتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشرات المستخدمة تعد بمثابة مؤشرات ذاتية والتي لا تأخذ في الاعتبار الاختلاف في السياق الثقافي، والحياة المجتمعية، والنوعية الفعلية للحياة من وجهة نظر السكان.

السياسة الوطنية للمناطق الحضرية

تتم صياغة السياسات الحضرية في جميع دول المغرب العربي على المستوى الوزاري. كما اتخذت معظم الدول النهج القطاعي للاستثمارات في المناطق الحضرية. وتلعب حكومة تونس المركزية دوراً رئيسياً في تطوير المناطق الحضرية بما في ذلك القضاء على الأحياء المتدهورة وبناء المساكن الميسورة التكلفة .أما الوكالات الرئيسية ذات العلاقة فهي المؤسسات العامة المسؤولة عن عمليات التخطيط، والإنشاء، وصيانة المرافق العامة في المناطق الحضرية، ألا وهي: وزارة التجهيز والإسكان، ووزارة التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والتي تعمل بمثابة قناة للحصول على مساعدات مالية ثنائية ومتعددة الأطراف.[١٣٩]

تقوم مصلحة التخطيط العمراني في **ليبيا** بإعداد خطة عمرانية على المستوى الوطني، بينما تقوم المكاتب المختصة بإستراتيجية التنمية الحضرية ومكاتب الاستشارات الوطنية بإعداد الخطط لكل من المحافظات والبلديات، إلا أن مدى التزام السلطات المحلية بالخطط لا يزال غير معروف. أما في **المغرب**، فتتولى وزارة الإسكان والمرافق مسؤولية تنفيذ البرامج المحلية والمشاريع الهامة. كما تم تفويض شركة العمران لتولي عمليات التنفيذ . والتي تضم ثلاث وكالات وطنية ذات علاقة بأنشطة التنمية الحضرية في عام ٢٠٠٤. كذلك تعمل وزارة التخطيط والبيئة في **الجزائر** على إعداد الخطط العمرانية، فضلا عن الخطط الخاصة بالمدن الأربعة الكبرى .

ركزت السياسة الوطنية في **موريتانيا** على إستراتيجية متكاملة للحد من الفقر من أجل تحسين نوعية الحياة في المناطق الحضرية، حيث تتولى وزارة التجهيز والنقل مسؤولية عمليات التخطيط الإقليمي والحضري، وتطوير المشاريع وإدارة الأراضي. بينما تعمل وزارة الإسكان، والعمران والاستصلاح الترابي على إعداد مسودات الخطط، ووضع قوانين الإنشاء، وتنظيم المساكن العشوائية، وهي المسؤولة أيضاً عن توزيع أراضي الدولة على المواطنين.

إن عدم قدرة معظم البلديات على تمويل المشاريع في المناطق الحضرية قد أدت إلى الاعتماد على وكالات وطنية متخصصة، مثل شركة العمران في المغرب، لتنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. أما في تونس، فتقوم وكالة التهذيب والتجديد العمراني بتنفيذ المشاريع الرامية إلى تحسين المناطق المتدهورة والقديمة، والمحافظة على مراكز المدن التاريخية وتجديدها، وترقية المناطق العشوائية كذلك من خلال تقديم التمويل الأساسي وتوقيع الاتفاقيات مع البلديات من أجل تفويض السلطات لتنفيذ المشاريع. كما تقوم الوكالة الوطنية لتنفيذ الأشغال ذات النفع العام في موريتانيا بتنفيذ المشاريع التي يمكن تأمين تمويلها.

اللامركزية والأنظمة الحكومية المحلية

تشترك دول المغرب العربي بسمات مشتركة على صعيد بنية الحكم المحلي والتي تعكس إرث الدولة العثمانية، والإدارات الاستعمارية الفرنسية. وتنقسم الدول إلى أقاليم أو محافظات (*ولايات*) يرأسها حاكم معين (*الوالي*). كما يعد هذا المستوى بمثابة المستوى الأكثر شيوعاً ضمن إطار الحكم المحلي، والذي يتمثل في إنشاء مكاتب الوزارات والتي تقدم خدمات عامة هامة، خاصة في كل من مجالات الصحة والتعليم والاسكان.[١٤٠]

تنقسم المحافظات إلى مناطق وأحياناً إلى شبه مناطق يرأسها مسؤولون يتم تعيينهم، إضافة لإنشاء المجالس المنتخبة في المقاطعات والبلديات والتي تمتلك سلطة تتناسب مع وضعها باعتبارها الجهات القانونية الممثلة للشعب، بما في ذلك صلاحيات التصديق على الخطط، ومشاريع التنمية، والضوابط التنظيمية، والميزانيات المحلية. كما يمارس الولاة ورؤساء البلديات سلطة أكبر، وعادة ما يتم انتخاب رؤساء البلديات من قبل أعضاء المجالس.

ضمت القوانين اللامركزية درجات متفاوتة من الاستقلال السياسي والإداري في ظل وجود سيطرة مركزية على الموارد المالية منذ فترة الثمانينيات. بيد أن حالة عدم التوافق ما بين تفويض المهام والصلاحيات والمركزية المالية تعمل على تقييد الحكومات المحلية، ولا تزال التحويلات المركزية تشكل المصدر الرئيسي للتمويل المحلي، عدا عن تدني حصة النفقات المحلية من إجمالي الناتج المحلي والتي نادراً ما تتجاوز ٣٠ في المائة.

تم إنشاء المجلس الإقليمي في كل من المقاطعات الأربع والعشرين في **تونس**، والذي يرأسه حاكم المقاطعة، حيث تضم هذه المجالس الممثلين السابقين من المناطق الحضرية والريفية (رؤساء البلديات، ورؤساء مجالس الأرياف) بالإضافة لأعضاء منتخبين من كل منطقة داخل المحافظة، ويعمل جميعهم تحت مظلة وزارة الداخلية. عدا عن ذلك، فيتم انتخاب كلاً من المجالس البلدية والرؤساء في جميع البلديات والبالغ عددها ٢٦٢ بلدية.

تتضمن المناطق غير الحضرية مجالس ريفية يتم تعيينها من قبل الوزارة، ولهذه المجالس دور استشاري فقط، حيث تقوم المقاطعة بإدارة السلطات القضائية. أما رؤساء البلديات، فهم أعضاء سابقين في المجالس الإقليمية، حيث يتولون مسؤوليات إعداد الخطط الإقليمية وإدارة شؤون المقاطعة. ويعد رؤساء بلديات المدن أعضاء أيضاً في مجالس التنمية التي أنشئت في عام ١٩٩٤، ممن يتمتعون بدور استشاري في المقام الأول.[١٤١]

تنقسم المقاطعات الثماني والأربعين في **الجزائر** إلى مناطق وبلديات، حيث بلغ عدد الأخيرة ١٥٤١ بلدية والمرؤوسة من قبل المجالس والرؤساء المنتخبين. كما تتبع هذه البلديات سلطة المحافظات، والتي يرأسها الولاة المعينين.

تتمتع الإدارات المحلية في **المغرب** والتي يرأسها الولاة المعينين من الملك بالسلطة على جميع المناطق التي تقع خارج نطاق البلديات، وتتسم عمليات الإدارة البلدية بالتعقيد، إذ يتم تقسيم المسؤوليات الإدارية بين المحافظ المعين الذي يحمل صلاحيات الشرطة، والمجلس البلدي المنتخب والذي يتولى رئيسه دور العمدة ويعمل على إدارة جميع المهام البلدية، بما في ذلك الخطط والمشاريع المحلية، وإصدار تراخيص البناء، وخدمات التفتيش و الميزانية. كما يعمل جميعهم على رفع التقارير إلى المديرية العامة للجماعات المحلية التابعة لوزارة الداخلية.

تهدف الإستراتيجية اللامركزية للمغرب التي أعدت في عام ٢٠٠٩ بمساعدة تقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز معايير المشاركة والمساءلة في الحكم المحلي من خلال العمليات التشاركية في كل من مجالات التخطيط، وتنمية الموارد البشرية، وتحقيق اللامركزية في الرصد والتقييم، وتحسين إدارة الخدمات العامة وتعبئة الموارد المحلية. كما تساهم الإستراتيجية في تعزيز اللامركزية المالية وإحداث التغييرات في الإطار القانوني من أجل منح السلطات المحلية مزيداً من الحكم الذاتي مع مستوى مناسب من الدعم المركزي في النواحي الفنية والإدارية.

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً عمليات حوسبة السجلات المدنية، بالإضافة إلى مبادرة دعم الشبكات الترابية والمواضيعية

للتنمية البشرية لتعزيز الشراكات ما بين البلديات في أوروبا والبلديات الواقعة في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

شهدت المدن الكبرى في كل من **المغرب**، **والجزائر**، **وتونس** توسعاً كبيراً بحيث باتت تتخطى حدود الدوائر المجاورة، مما أدى لنشوء مستوى آخر من الحكم، ألا وهو التجمع الحضري الذي يتألف من مجلس منتخب ورئيس بلدية خاص به، غير أن درجة ممارسة السلطة على البلديات تعد غير واضحة . وثمة ضرورة لإيجاد إطار من التعاون ما بين جميع مستويات الحكم من أجل تنفيذ برامج التنمية الحالية وتعزيز عمليات التحضر المستدام.

تعمل المحافظات في **موريتانيا** كمكاتب فرعية للإدارة المركزية، ويرأسها محافظون يتم تعيينهم. وتتعامل البلديات مباشرة مع الدولة وتعتمد على الوزارات المركزية لأداء الوظائف الأساسية والخدمات.

أما **ليبيا**، فلديها مستويات إدارية مختلفة من مقاطعات ومناطق وبلديات، بالإضافة إلى العديد من اللجان والمجالس المتخصصة، فيما تتضمن البلديات مجالس بلدية منتخبة. أما هيكل نظام الحكم المحلي الذي سينشأ في أعقاب الحرب الاهلية، فلا تزال معالمه غير واضحة، وسوف تنعكس جغرافية البلاد والتركيبة القبلية للمجتمع على الإطار القانوني والمؤسسي للدولة، حيث قد تتم إعادة ترسيم الحدود الجغرافية لكل من المقاطعات والدوائر المحلية، ويمكن الافتراض أيضاً بأن المجالس المنتخبة سوف تشكل المعيار الأساسي على جميع مستويات الحكم المحلي.

تمويل الحكومات المحلية

تعاني البلديات في جميع أنحاء منطقة المغرب العربي من عجز تشغيلي دائم، حيث أن العوائد المتأتية من الضرائب المحلية والرسوم والتصاريح لا تغطي سوى جزءاً بسيطاً من الميزانية، حيث يتم تحقيق التوازن من خلال التحويلات المركزية والضرائب التي تجمعها وزارة المالية.

إن عدم القدرة على مواكبة الوتيرة المتسارعة لعمليات النمو الحضري وما ينجم عنها من مظاهر التحضر العشوائي تساهم في تقويض الإيرادات المحتملة، بينما تساهم نظم الفوترة والتحصيل التي تعاني من عدم الكفاءة في تحقيق معدلات تحصيل منخفضة ودرجات متفاوتة من الظلم والفساد، فضلاً عن إستمرار الإعتماد على التحويلات المركزية لتغطية العجز المحلي وتمويل المشاريع الرأسمالية. إن توفير التمويل لكل من المبادرات والمشاريع المحلية يشكل تحدياً واسع النطاق، حيث يتم تخصيص الجزء الأكبر من ميزانية البلدية للرواتب والنفقات التشغيلية لخدمات البلدية مثل صيانة شبكة الطرق، والأماكن العامة، وجمع المخلفات الصلبة، وخدمة بعض المرافق العامة.

تقوم الحكومة المركزية بتمويل جزء كبير من مشاريع التطوير الرأسمالية، وتعمل البرامج ذات التمويل الأجنبي على توفير الموارد المالية على المستوى المحلي من خلال وزارة المالية. كما يتاح للبلديات في بعض الدول الإقتراض من صناديق التنمية البلدية. ويقدم كل من *صندوق التجهيز الجماعي بالمغرب*، و*صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في تونس* قروضاً طويلة الأجل بأسعار فائدة مخفضة لتمويل المشاريع المدرة للدخل.

دور المجتمع المدني

تتميز المغرب بتطبيق أكثر السياسات إنفتاحاً تجاه منظمات المجتمع المدني من بين جميع دول المغرب العربي، حيث ارتفع عدد هذه المنظمات من ٨٠٠٠ منظمة في عام ١٩٩٦ إلى ٣٠ ألف منظمة في عام ٢٠٠٩.[١٤٢] وتضم أقدم منظمات المجتمع المدني الجمعيات الخيرية الإسلامية، والتي لطالما ساهمت في توفير الخدمات الأساسية للمجتمعات الفقيرة، بالإضافة لتطوير شبكات الرعاية الصحية على المستوى الشعبي دون الحاجة لأية مساعدة خارجية. كما توجهت الحكومة منذ مطلع الألفية الجديدة للترويج لمنظمات المجتمع المدني غير الدينية للعمل في مجالات توفير خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، والتخفيف من حدة الفقر، حيث تحظى هذه المنظمات بتمويل كبير من جانب الجهات الدولية المانحة، إلى جانب تمتعها بروابط وثيقة مع سلطات الدولة.

وقد تبنت المغرب أيضاً تنفيذ العديد من الإصلاحات التي ستنعكس على حقوق المرأة، والمجتمع البربري، وحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إنشاء أول لجنة لتقصي الحقائق في المنطقة العربية لمعالجة انتهاكات الحقوق المدنية. من جانب آخر، طالبت جمعيات العدالة الاجتماعية أثناء موجة الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية بتوفير ظروف معيشية أفضل، وإيجاد فرص عمل للعاطلين، وبمزيد من الحريات السياسية.[١٤٣] كما تعهد الملك المغربي بتفويض بعض من صلاحياته إلى مجلس الوزراء والبرلمان.

إن القيود المفروضة على المجتمع المدني في كل من **تونس**، **والجزائر**، **وليبيا** قد كانت أكثر تشدداً، إضافة للقيود المفروضة على إمكانية الحصول على الموارد من الجهات المحلية أو الدولية، مما أسفر عن صعوبة عمل المنظمات بشكل مستقل عن الحكومة.[١٤٤] وبالرغم من اعتبار تونس بمثابة دولة تقدمية ومتطورة في الكثير من المجالات، غير أنها قد فرضت العديد من القيود على أنشطة المجتمع المدني، وجماعات حقوق الإنسان، عدا عن القيود المفروضة على حرية التعبير. كما أدى ذلك بالإضافة لاستشراء الفساد، وانعدام فرص العمل والتوقعات المحبطة إلى نشوء الاحتجاجات بين صفوف الشباب ضد النظام في شهر يناير/ كانون الثاني ٢٠١١.

إنتشرت مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر بين نحو ٧٠ ألف جمعية طوعية متنوعة والنشطة في مجالات الرياضة، والتعليم، والصحة، والتجارة، وجمعيات الطلبة بحلول عام ٢٠٠٨.[١٤٥] كما أن الاحتجاجات الناشئة في شهر يناير كانون الثاني ٢٠١١ قد كانت بمثابة صيحة استنفار للعديد من هذه منظمات المجتمع المدني، والتي ضمت أصواتها لإنشاء لجنة تنسيق وطنية من أجل التغيير الديمقراطي ولرفع حالة الطوارئ المستمرة طوال ١٩ عاماً.

تعتبر المنظمات غير الحكومية في ليبيا بمثابة مؤسسات مخالفة للقانون، وذلك نظراً لكون المجتمع الليبي مجتمعاً قبلياً. كما نشأت بدلاً عنها المنظمات شبه الحكومية والتي عملت على تقديم الخدمات للمواطنين.[١٤٦] عدا عن ذلك، فإن الثورة الناشئة في عام ٢٠١١ قد أفرزت انقسامات قبلية بين السكان، مما أدى لنشوء حرب أهلية مدمرة بالإضافة إلى التدخل الأجنبي في البلاد.

المرأة في المجال السياسي والحكم

أعلنت جميع دول المغرب العربي في الفترة ما بين الأعوام ١٩٥٩ و ١٩٦٤ عن منح المرأة الحق بالتصويت والانتخاب، إلا أن مشاركة المرأة في الانتخابات قد كانت في حدودها الدنيا طوال الأعوام العشرة الماضية، إضافة لذلك، وبالرغم زيادة المشاركة النسائية من الناحية العددية، إلا أنه نادراً ما تتبوأ المرأة أية مناصب تنفيذية عليا أو أية أدوار في صنع القرار السياسي سواءاً في المجالس الوطنية أو المحلية، أو في الأحزاب السياسية.

تراوحت معدلات مشاركة المرأة في مجلس النواب في كل من **الجزائر**، **وليبيا**، **والمغرب** ما بين ٨ و ١١ في المائة مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ ١٥ في المائة. أما في مجلس المستشارين، فتشغل المرأة نسبة ١ في المائة من المقاعد في المغرب، و ٣ في المائة في الجزائر، بينما لم يتم رصد أية مشاركة نسائية في ليبيا، سواء كان ذلك في مجلس

سيدات من سكان مدينة مولاي إدريس المقدسة. لقد تبنت دولة المغرب تنفيذ العديد من الإصلاحات الإيجابية والتي ستنعكس على كل من حقوق الإنسان وحقوق المرأة.
© أتيلا جاندي / شاترستوك

الشعب العام أو مؤتمر الشعب العام. كما تعتبر تونس الإستثناء الرئيسي في المنطقة، حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة في مجلس النواب ٢٨ في المائة و ١٣ في المائة من عضوية مجلس المستشارين، بينما كان منصب نائب رئيس المجلس أعلى منصب تبوأته المرأة في كل من الجزائر، والمغرب، وتونس.[١٤٧]

أنشأ **المغرب** في عام ٢٠٠٢ نظام الحصص البرلمانية (الكوتا) والذي يتم منح المرأة بموجبه ٣٠ مقعداً، بعد أن كانت حصتها تقتصر على مقعدين فقط في انتخابات عام ١٩٩٧. إضافة لذلك، تشغل المرأة سبع حقائب وزارية في الحكومة الحالية، وهو الأمر الذي لم يسبق له مثيل. وبناءاً على طلب من النساء الناشطات في المجال السياسي، أنشأت الحكومة أيضاً نظام الحصص لانتخابات المجالس المحلية في عام ٢٠٠٩، مع ضمان أن يتم الاحتفاظ بنسبة ١٢ في المائة من المقاعد للنساء، لترتفع النسبة من ٠,٥٥ في المائة في انتخابات المجالس المحلية لعام ٢٠٠٣ . إضافة لذلك، فقد خصصت الحكومة ما مجموعه ١٠ ملايين درهماً مغربياً (١,٢٨ مليون دولاراً) في عام ٢٠٠٩ للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي.[١٤٨]

تمثل قوانين الأسرة مجموعة من اللوائح المشتركة في الدول العربية والتي تكفل حقوق المرأة في الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال. وفي عام ٢٠٠٥، قامت **الجزائر** بمراجعة قانون الأسرة لعام ١٩٨٤، حيث تم منح المرأة العديد من الحقوق الهامة وأشكال الحماية. كما عملت الحكومة على إجراء المزيد من التنقيح للدستور الجزائري في عام ٢٠٠٨ حيث تم الاعتراف رسمياً بدور المرأة في الحياة السياسية. ومع ذلك، إلا أن حصة المرأة من المقاعد في المجالس الشعبية المحلية لم تتجاوز ٥ في المائة.[١٤٩] من جهة أخرى، توجهت **الحكومة الليبية** لتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين على نحو متعارض مع تقاليد الدولة الأكثر تحفظاً. إلا أنه وبالرغم من تشجيع النساء على المشاركة، ولا سيما في المجالس المحلية والمناظرات، ولكن التقاليد المجتمعية قد كانت تقف عائقاً أمام مشاركة المرأة في المجال العام.[١٥٠] كما لوحظت مشاركة المرأة في جميع أنحاء المغرب العربي في الإحتجاجات والمظاهرات ضمن حالة الاضطراب المدني الناشئة في عام ٢٠١١.

عمال مغاربة يعملون على جمع الخضروات من الحقول الواقعة بجانب منتجعات بولاريس العالمية للغولف في مدينة بورسيا في إسبانيا. © ستيف فورست / بانوس بيكتشرز

المهاجرون واللاجئون

شكلت دول المغرب العربي (باستثناء ليبيا حتى وقت قريب)، مصدراً رئيسياً للعمالة إلى كل من فرنسا، وكذلك بلجيكا، وهولندا، وألمانيا لعقود عديدة وذلك في ضوء تسجيلها لمعدلات مرتفعة من البطالة. إلا أن تدفقات المهاجرين هذه قد توجهت نحو كل من إسبانيا وإيطاليا في أعقاب تشديد سياسات الهجرة في تلك الدول في فترة التسعينيات والألفية الجديدة، إضافة لذلك، بدأ المهاجرون، وخصوصاً الأفضل تعليماً، بالتوجه إلى الولايات المتحدة وكندا على نحو متزايد. كما تراوحت الكثافة السكانية المهاجرة من كل من الجزائر، والمغرب وتونس ما بين ١ و ٣ ملايين نسمة، بما في ذلك ٩٠ في المائة والمقيمين في أوروبا.

تعتبر **تونس** نموذجاً لتجربة تلك الدول، فعلى الرغم من التقدم التنموي الكبير، إلا ان معدلات البطالة التي سجلتها تونس قد كانت ضمن أعلى المعدلات في المنطقة (٢٢ في المائة)، لا سيما بين المتعلمين. ووفقاً لدراسة تم إعدادها من قبل وزارة الشباب؛ فإن نسبة الأفراد ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٩ عاماً والراغبين بالهجرة

قد ارتفعت من ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٧٦ في المائة في عام ٢٠٠٥. أما فيما يتعلق بالمهاجرين في عام ٢٠٠٥، فقد تم تسجيل نحو ٦٢ في المائة منهم ممن يحملون درجة الثانوية أو أعلى، بالإضافة إلى ٧٦ في المائة من المهاجرين الذكور ممن غادروا بحثاً عن العمل، مقابل ٣٠ في المائة من الإناث.[١٥١]

إن الجهود الوطنية المبذولة بالتعاون مع الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المانحة قد ساهمت في إنشاء مشاريع نموذجية في المحافظات المعرضة للهجرة، بما في ذلك في كل من الكاف، وقفصة، وأجزاء من مدينة تونس لتوفير الوظائف المناسبة والتي تتطلب مستويات أعلى من المهارة، إضافة لتطوير المؤسسات غير الرسمية، وتعزيز آليات تدريب الشباب.[١٥٢] بيد أنه ومما تم رصده من الاحتجاجات الناشئة والتي أدت إلى الإطاحة بحكم الرئيس زين العابدين بن علي في عام ٢٠١١، فلا تزال البطالة مسألة حاسمة في تونس. وفي ظل فراغ السلطة الذي أعقب ذلك، فر أكثر من ٤ آلاف تونسي إلى جزيرة لامبيدوسا الإيطالية.

حظرت **الجزائر** الهجرة لمدة ٣٠ عاماً ومن ثم توجهت لفتح حدودها مرة أخرى تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية في البلاد والتي بدأت في مطلع الألفية الجديدة، وقد أصبحت التحويلات المالية من المهاجرين ذات أهمية متزايدة في الإقتصاد.

وفي أعقاب الحرب الأهلية في **ليبيا**، فر أكثر من ٦٥٢ ألفاً من غير الليبيين، و ٤٠ ألف لاجئ ليبي من البلاد.[١٥٣] كما تعمل المنظمات الدولية على تيسير عودة الأفراد غير الليبيين إلى البلاد، علماً بأن هنالك العديد منهم ممن يقيمون مؤقتاً في كل من مصر، أو تونس، وبنسبة أقل في الجزائر.

أصبحت منطقة المغرب العربي منذ فترة التسعينيات نقطة عبور للمهاجرين من جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى وآسيا والذين يسعون إلى دخول أوروبا والأمريكتين. وقد تراوحت أعداد المهاجرين من منطقة جنوب الصحراء ممن عبروا دول المغرب ما بين ٦٥ و ١٢٠ ألفاً سنوياً، ممن توجه معظمهم إلى أوروبا. كما استقبلت منطقة شمال إفريقيا أعداداً من العمال المؤقتين من كل من بنغلادش، والصين والهند، وباكستان، والفلبين، من أجل العمل في قطاعات الإنشاء، والتجارة، والخدمات.[١٥٤]

ثمة بعض الحالات حيث ساهمت طرق الهجرة عبر الصحراء في تنشيط طرق التجارة القديمة والواحات في كل من أبيتشي (التشاد)، وأغاديس (النيجر)، وغاو (مالي)، والكفرة وسبها (ليبيا)، و نواديبو (موريتانيا)، وتمنراست (الجزائر).[١٥٥] وقد أدى التشديد على الحدود الأوروبية إلى ازدياد ضغوط دولها على دول المغرب العربي للسيطرة على حدودها أو المخاطرة بفقدان مصادر هامة من المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة، والإستثمار الأجنبي وغيرها من الفوائد. كما أسفر ذلك عن تحول منطقة المغرب العربي كوجهة لهجرة الأفراد من الدول الإفريقية الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى ممن لم يتمكنوا من الدخول إلى أوروبا أو ممن طردوا منها وعلقوا في المنطقة. وتستضيف الجزائر ما يقدر ب ٢٤٠ ألف أجنبي، أغلبهم من دول عربية، إضافة إلى ١٠٠ ألف إفريقي من دول جنوب الصحراء ممن يقيم معظمهم في وهران والجزائر العاصمة. وقد قامت الدولة بإصدار ٢٣ ألف تصريح عمل في عام ٢٠٠٧، ارتفاعاً من ١١٠٠ تصريح في عام ٢٠٠١، والتي تضمنت ٤١ في المائة منها لعمال من الصين.[١٥٦]

وكنتيجة للحصار الجوي وحظر الأسلحة المفروض من قبل الأمم المتحدة على ليبيا منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠٠، فقد شرعت الدولة في تنفيذ سياسة عموم إفريقيا والتي أسفرت عن تدفق هائل من المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى للعمل في حقول النفط في الجنوب أو في مدينتي طرابلس وبنغازي. واعتباراً من عام ٢٠٠٦، بلغ عدد المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى والقاطنين في البلاد نحو مليون إلى مليون ونصف مهاجر. وقد أدى رد الفعل المحلي إزاء المهاجرين إلى التشدد في القيود المفروضة على التأشيرات وترحيل مئات الآلاف من العمال.

استوعبت دول المغرب العربي أيضاً أعداداً كبيرة من اللاجئين ممن نزحوا جراء الكوارث الطبيعية والنزاعات الناشئة في الدول المجاورة. وتستضيف ولاية تندوف الجزائرية نحو ٩٠ ألف لاجئ صحراوي والفارين من النزاع بين جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية والمغرب، حيث يعيش أولئك الأفراد في حالة من الفقر المدقع، بينما يعاني ١٨ في المائة منهم من سوء التغذية.[١٥٧] وعادة ما يكون الخط الفاصل ما بين اللاجئين الفارين من الاضطهاد والآخرين الفارين لأسباب اقتصادية غير واضح. وفي مواجهة ارتفاع معدلات البطالة المحلية والأسباب المسبقة، توجهت دول المغرب العربي لإعادة الكثير من الأفراد الذين ينظر إليهم كمهاجرين لأسباب اقتصادية، بصرف النظر عن وضعهم الفعلي.

التحويلات المالية

تلعب التحويلات المالية دوراً هاماً في النظم الإقتصادية لكل من المغرب وتونس، حيث تشكل نحو ٧ في المائة و ٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في كل منهما على التوالي، بينما يصل مجموعها في الجزائر والمغرب وتونس لنحو ٣ أو ٧ أضعاف صافي المساعدات الانمائية الدولية والثنائية. إلا أن أثر التحويلات المالية على الإقتصاد الوطني في ليبيا يكاد يكون طفيفاً للغاية، وذلك في ظل تسجيل معدلات أعلى للهجرة إلى البلاد مقابل معدلات الهجرة منها. كما ساهمت حالة الركود العالمي في التقليل من معدلات التحويلات المالية، وعوائد السياحة، والصادرات، والقطاع العقاري، وخاصة بالنسبة للمغرب، بينما ساهم الانخفاض في أسعار النفط في عام ٢٠٠٩ في تضييق الخناق على الدول المصدرة للنفط مثل الجزائر وليبيا، كما أدت هذه التغيرات إلى الحد من قدرة الحكومة والأسر على التعامل مع ارتفاع أسعار الغذاء والسكن على حد سواء .

ساهمت التحويلات في توفير تمويلات هامة لكل من مشاريع التنمية والاستثمار المحلية، حيث شكلت المغرب مصدراً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في القرى والمدن الصغيرة في جبال الريف سابقاً وعلى مستوى البلاد في الوقت الحاضر. عدا عن ذلك، ووفقاً لأحد التقديرات، فسوف يتم تسجيل نحو ٦٠٠ ألف أسرة في المغرب والتي ستقع تحت خط الفقر في حال إنقطاع التحويلات المالية.[١٥٨] كما أشارت إحدى الدراسات عن التحويلات المالية المرسلة من المغاربة الذين يعيشون في هولندا، والتي تشكل نحو ٤ في المائة من مجموع التحويلات في المغرب بهذا المجال، إلى استخدام ٢٣ في المائة منها لشراء المواد الغذائية، و ١٦ في المائة للرعاية الصحية، و ١٥ في المائة للإسكان. إضافة لذلك، وبالرغم من امتلاك معظم المتلقين لهذه التحويلات لمصادر أخرى من الدخل، إلا أن هنالك نحو ٣٠ في المائة من المستفيدين ممن يعتمدون اعتماداً كلياً عليها، وتعد كلاً من مناطق الريف والدار البيضاء الكبرى أكبر المناطق المستفيدة منها.[١٥٩]

ساهم تدفق التحويلات المالية في توسيع نطاق القطاع المصرفي في البلاد، بالإضافة لدورها في توفير القروض الصغيرة. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في الأطر المؤسسية في جميع أنحاء المغرب العربي واللازمة للإستفادة من التحويلات المخصصة لأغراض الإدخار والإستثمار، بالمقارنة مع الدول الآسيوية مثل كوريا الجنوبية والفلبين وتايلند.[١٦٠]

الشكل ٣٢: مشروع ميناء طنجة المتوسطي

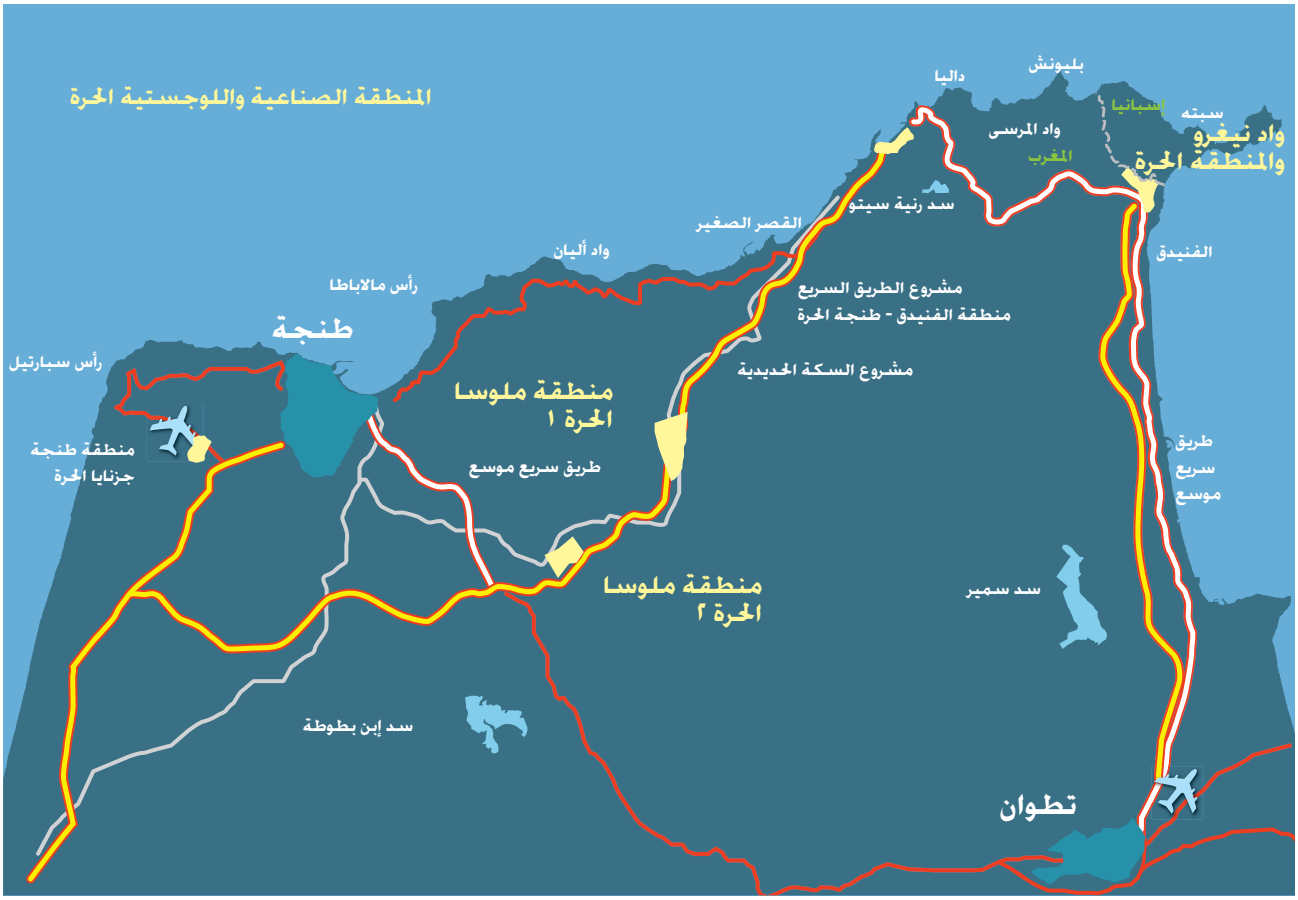

المرجع: منشور في مدونة إلكترونية غير محددة المصدر، ٢٠١٠

إقليم طنجة

يوجد محوران رئيسيان في المناطق الحضرية في المغرب العربي: الأول من القنيطرة إلى مدينة الجديدة على ساحل المحيط الأطلسي في المغرب، والثاني على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، كما يشمل محور القنيطرة - الجديدة كلاً من مدن الدار البيضاء والرباط وهي العواصم الاقتصادية والإدارية للمغرب والتي تعد موطناً لما مجموعه ٧,٥ مليون نسمة، فضلاً عن إنتاجها لنحو النصف من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. لقد كانت المنطقة الساحلية ذات أهمية في العصور الرومانية، وتم إحياؤها بشكل ملحوظ منذ فترة الستينيات نتيجة تطور كلاً من الصناعات، والنفط والسياحة.

إن الاتحاد من أجل المتوسط، والذي تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٨ لتنفيذ إعلان برشلونة، قد أشار إلى اعتبار مشاريع شبكات السكك الحديدية وشبكات الطرق السريعة المتكاملة ما بين المغرب وتونس كأحد الأهداف الرئيسية، إلى جانب النظر في مقترحات للتنمية الحضرية والنقل في المنطقة. كما أن التطور الناجح لهذه المشاريع من شأنه المساهمة في تعزيز العلاقات المغاربية الداخلية، إضافة لتعزيز التكامل الخارجي مع أوروبا. وقد تم استعراض هذين المرين على التوالي وبالتفصيل ضمن كل من *تقرير حالة المدن الإفريقية* لعام ٢٠٠٨ والفصول الخاصة بشمال إفريقيا ضمن التقارير الصادرة لعام ٢٠١٠ (يمكن تحميل كلاً منهما مجاناً من خلال الموقع الإلكتروني لبرنامج الموئل (www.unhabitat.org).[١١١]

ونظراً لموقعها المميز عند تقاطع المحورين الغربي - الشرقي والجنوبي الشمالي، فقد لوحظ نشوء أحد الأقاليم الكبرى الموسعة حول طنجة، والذي بات يتضمن أكبر ميناء للحاويات في شمال إفريقيا. وقد تضمن ميناء *طنجة المتوسطي* إطلاق محطة ركاب جديدة في عام ٢٠٠٩ والتي يمكن أن تصل طاقتها الاستيعابية إلى٧ ملايين راكب سنوياً، بالإضافة إلى ٧٠٠ ألف شاحنة ومليوني مركبة. علاوة على ذلك، يتضمن هذا الميناء الجاف منطقة للسلع العامة، وهي منطقة لوجستية تمتد على مساحة ٢٥٠ هكتاراً، بالإضافة لمنطقة صناعية حرة على ١٠٠٠ هكتار بجهة منطقة ملوسة، ومنطقة طنجة الحرة بمساحة ٣٤٥ هكتاراً، والتي تعد موقعاً لنحو ٤٠٠ مؤسسة حيث بلغ مجموع العاملين فيها ٤٠ ألف فرداً.[١١٢] وقد اجتذب ميناء طنجة المتوسطي إنشاء مصنع لسيارات الرينو بقيمة٦٠٠ مليون يورو (٨٦٦ مليون دولاراً أمريكياً) والذي سيعمل على تجميع ٢٠٠ ألف مركبة بحلول عام ٢٠١٠. كما تعمل سلطة الموانئ العامة على إعداد المخططات للمرحلة الثانية والتي ستساهم في زيادة القدرة الحالية للميناء بحلول عام ٢٠١٥.

الشكل ٣٣: مشروع النقل الأورومتوسطي

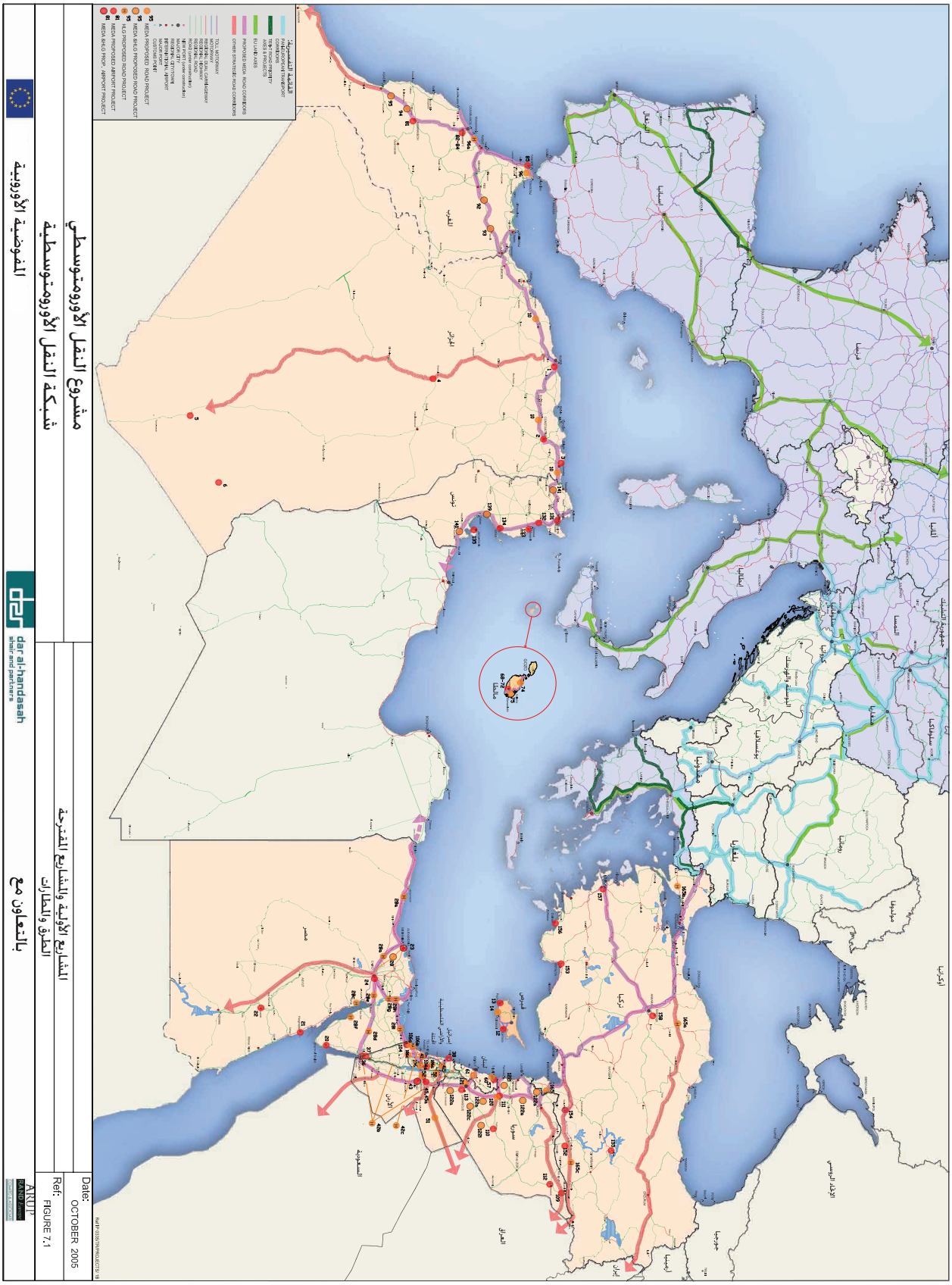

المرجع: يوروميد. ٢٠٠٥

يمكن تحميل هذه الخريطة عبر الرابط التالي:
http://p23680.mittwaldserver.info/f leadmin/images/MapsAndData/Projects/PROJ_ROAD_AIR_web.pdf

عملت المغرب على بناء طريق سريع بين طنجة والدار البيضاء في عام ٢٠٠٨، والذي أتبعته بإنشاء خط سكة حديد بطول ٤٥ كيلومتراً تم ربطها بالشبكة الوطنية في عام ٢٠٠٩ بهدف ربط الميناء مع المراكز الإقتصادية الأخرى في البلاد. كما يرجح افتتاح سكة حديد فائقة السرعة في عام ٢٠١٤ والتي تربط الميناء بالدار البيضاء ، مما سيساهم بالتالي في توسعة نطاق الممر الساحلي من الجديدة إلى طنجة.[١٦٣] كما لوحظت الزيادة في الكثافة السكانية في طنجة بنحو الثلاثة أضعاف منذ عام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠٨، فضلاً عن تعزيز مكانتها كمركز اقتصادي في الشمال لدى إنشاء الميناء.[١٦٤]

تنوي الحكومة العمل أيضاً على تطوير ميناء الناظور بحلول عام ٢٠١٥، والذي يبعد ٣٥٠ كيلومتراً إلى الشرق من طنجة، حيث سيتم التركيز على مرافق البنية التحتية المنشأة لأغراض تخزين وتصدير النفط والغاز، وسيتم وصل الميناء مع كل من مدن تاوريرت، وفاس، ووجدة عبر الطرق السريعة الجديدة.

التنافس الإقليمي والتحدي المتمثل في التعاون

شكلت التجارة البينية أقل من ٣ في المائة من إجمالي النشاط التجاري في المناطق الفرعية في عام ٢٠٠٧،[١٦٥] وذلك على الرغم من إبرام عدد من إتفاقيات التجارة الإقليمية وإنشاء الشراكة الأورومتوسطية، والإتحاد من أجل المتوسط. وعوضاً عن ذلك، فقد وجهت دول المغرب العربي نفسها إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي، حيث عملت كل منها على إنشاء مرافق البنية التحتية لموانئها الخاصة بها بهدف ربط أسواقها بأوروبا. وبالرغم من تزايد قوة التجارة الخارجية واتفاقات التعاون، إلا أن هنالك عدة دراسات تشير لإمكانية تنمية التجارة البينية الإقليمية من خلال فتح الحدود ودمج شبكات البنى التحتية.

لوحظ تراجع دول المغرب العربي عن المناطق الأخرى في مجال تحرير التجارة بسبب إغلاق بعض القطاعات أمام المشاركة الأجنبية، بالإضافة لارتفاع تكلفة تقديم الخدمات. إلا أن تحقيق أطر التعاون الإقليمي الأفضل بالإضافة إلى تنفيذ الإصلاحات التجارية من شأنه المساعدة على تقوية جهود دول المغرب لدمج العمليات التجارية على الصعيد الدولي.[١٦٦] بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير نظام البنية التحتية من شأنه تقليل تكاليف النقل والإمداد وتعزيز القدرة التنافسية التجارية لدول المغرب العربي.[١٦٧]

إن الجهود الرامية لدمج اقتصادات المنطقة تعد ذات أهمية خاصة ، وذلك في ضوء النمو الذي يشهده الممر العابر للحدود على طول ساحل جنوب البحر الأبيض المتوسط، وكذلك في ضوء التوسع المزمع لإنتاج الطاقة المتجددة في المنطقة.

إن إغلاق الحدود بين المغرب والجزائر في عام ١٩٩٤ بسبب النزاع حول الصحراء الغربية قد حال دون نشوء حركة نقل السلع والركاب. أما خطوط القطارات الموجودة، فتعد غير صالحة للعمل، حيث ينتهي الطريق السريع الذي يربط الشرق بالغرب عند مدينة وجدة في المغرب وتلمسان ومغنية في الجزائر. ونتيجة لذلك، توجهت المغرب لإنشاء ميناء في مدينة الناظور، بينما عملت الجزائر على إنشاء ميناء في مدينة الغزوات على بعد ١٢٠كم إلى الشرق من مدينة الناظور. علاوة على ذلك، فإن اغلاق الحدود قد دفع بعض المدن مثل وجدة والتي تقع بالقرب من مدينة غزوات على استخدام المرافق الأكثر بعداً في مدينة الناظور.[١٦٨]

تشير التوقعات لإمكانية تحسن وضع ميناء الناظور الجديد للنفط والغاز إذا ما تم فتحه على الصناعات النفطية وأنواع الوقود الأحفوري الجزائري. وبالمثل، سيتعزز وضع ميناء طنجة المتوسطي في حال وصله عن طريق البحر، وسكة الحديد، والطرق السريعة مع دول شمال إفريقيا الأخرى، ومن هناك، إلى منطقة المشرق.

ثمة تحدٍ آخر والذي تفرضه التجارة في موارد الطاقة في المنطقة، إذ تستورد المغرب نحو ١٠،٦ في المائة من احتياجاتها النفطية من الجزائر، بينما يتم استيراد النسبة المتبقية من خارج منطقة المغرب العربي على الرغم من وفرة الموارد في المنطقة. إضافة لذلك، فقد تم إنشاء الترابط الكهربائي بين المغرب والجزائر (بين الغزوات / وجدة، تلمسان / وجدة)، وبين الجزائر وتونس (بين جبل أونك / المتلاوي، والعوينات / تاجروين، والقليعة / فرنانا)، وبين تونس وليبيا (مدنين وأبو خمس). بيد أن هذا الترابط لا يتم استخدامه إلا لأغراض الدعم الاحتياطي في حالات الطوارئ، حيث أن نسبة الإمدادات التي يوفرها تقل عن ١ في المائة من إجمالي معدلات الاستهلاك الكهربائي في هذه الدول.

كما تتطلب مبادرات البنك الدولي وديزرتيك للطاقة المتجددة إنشاء بنية تحتية جديدة للنقل وإمداد الكهرباء، حيث ستكون لهذه المشاريع آثار هامة على تطوير المدن على طول خطوط النقل.

الجدول ٤١: معدلات الكثافة السكانية الإجمالية والحضرية)بالآلاف(والنسبة المئوية للكثافة السكانية الحضرية

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
الكثافة السكانية الإجمالية (بالآلاف)									
الجزائر	٢٥,٢٨٣	٢٨,٢٩٢	٣٠,٥٠٦	٣٢,٨٨٨	٣٥,٤٢٣	٣٧,٩٥٤	٤٠,٦٣٠	٤٢,٠٤٣	٤٤,٧٢٦
ليبيا	٤,٣٦٥	٤,٧٧٥	٥,٣٤٦	٥,٧٧٠	٦,٥٤٦	٦,٦٠٦	٧,٦٩٩	٧,٤٦٥	٨,٥١٩
موريتانيا	١,٩٨٨	٢,٢٩٢	٢,٦٠٤	٣,٠٤٧	٣,٣٦٦	٣,٨٦٩	٤,٠٩١	٤,٧٤٢	٤,٧٩١
المغرب	٢٤,٨٠٨	٢٦,٩٢٩	٢٨,٨٢٧	٣٠,٣٩٢	٣٢,٣٨١	٣٣,٥٧٠	٣٦,٢٠٠	٣٦,٤٠٦	٣٩,٢٥٩
تونس	٨,٢١٥	٨,٩٣٦	٩,٤٥٢	٩,٩١٢	١٠,٣٧٤	١١,٠٢٦	١١,٣٦٦	١١,٩٢١	١٢,١٢٧
الكثافة السكانية الحضرية (بالآلاف)									
الجزائر	١٣,١٦٨	١٥,٨٢٨	١٨,٢٤٦	٢٠,٨٠٤	٢٣,٥٥٥	٢٦,٤٠٩	٢٩,١٩٤	٣١,٧٧٩	٣٤,٠٩٧
ليبيا	٣,٣٠٥	٣,٦٧٤	٤,٠٨٣	٤,٥٦١	٥,٠٩٨	٥,٦٥٤	٦,١٨١	٦,٦٤٧	٧,٠٦٠
موريتانيا	٧٨٩	٩٠٤	١,٠٤١	١,٢٠٦	١,٣٩٥	١,٦٠٩	١,٨٥٩	٢,١٥٢	٢,٤٧٨
المغرب	١٢,٠٠٥	١٣,٩٣١	١٥,٣٧٥	١٦,٨٣٥	١٨,٨٥٩	٢٠,٩٩٩	٢٣,١٥٨	٢٥,٢٣٥	٢٧,١٥٧
تونس	٤,٧٦٠	٥,٤٩٣	٥,٩٩٦	٦,٤٥٥	٦,٩٨٠	٧,٥٣٧	٨,٠٩٦	٨,٦٣٦	٩,١١٥
النسبة المئوية للكثافة السكانية الحضرية									
الجزائر	٥٢,١	٥٦,٠٠	٥٩,٨١	٦٣,٣٢	٦٦,٥٠	٦٩,٣٤	٧١,٨٥	٧٤,١١	٧٦,٢٣
ليبيا	٧٥,٧	٧٥,٩٩	٧٦,٣٧	٧٧,٠١	٧٧,٨٩	٧٨,٩٩	٨٠,٢٩	٨١,٦٢	٨٢,٨٨
موريتانيا	٣٩,٧	٣٩,٨٣	٤٠,٠	٤٠,٤٠	٤١,٤	٤٣,١١	٤٥,٤	٤٨,٤٥	٥١,٧
المغرب	٤٨,٤	٥١,٦٩	٥٣,٣٤	٥٥,٢١	٥٨,٢٤	٦١,١٧	٦٣,٩٧	٦٦,٦٥	٦٩,١٨
تونس	٥٧,٩	٦١,٤٧	٦٣,٤٣	٦٥,٣٥	٦٧,٢٨	٦٩,٢٥	٧١,٢٣	٧٣,٢١	٧٥,١٧

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية تنقيح عام ٢٠٠٨ وآفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩

الجدول ٤٢: معدلات النمو السكاني السنوي على المستوى الوطني والحضري

	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
معدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية (٪)								
الجزائر	٣,٦٨	٢,٨٤	٢,٦٢	٢,٤٨	٢,٢٩	٢,٠١	١,٧٠	١,٤١
ليبيا	٢,١٢	٢,١١	٢,٢١	٢,٢٣	٢,٠٧	١,٧٨	١,٤٥	١,٢١
موريتانيا	٢,٧٣	٢,٨٣	٢,٩٤	٢,٩١	٢,٨٦	٢,٨٩	٢,٩٣	٢,٨١
المغرب	٢,٩٨	١,٩٧	١,٨١	٢,٢٧	٢,١٥	١,٩٦	١,٧٢	١,٤٧
تونس	٢,٨٦	١,٧٥	١,٤٨	١,٥٦	١,٥٤	١,٤٣	١,٢٩	١,٠٨
معدلات النمو السكاني على المستوى الوطني (٪)								
الجزائر	٢,٢٣	١,٥٣	١,٤٨	١,٥١	١,٤٥	١,٢٩	١,٠٨	٠,٨٤
ليبيا	٢,٠٤	٢,٠١	٢,٠٥	٢,٠٠	١,٧٩	١,٤٦	١,١٢	٠,٩٠
موريتانيا	٢,٦٥	٢,٧٥	٢,٧٣	٢,٤٠	٢,٠٧	١,٨٤	١,٦٥	١,٥١
المغرب	١,٦٦	١,٣٥	١,١٢	١,٢٠	١,١٧	١,٠٦	٠,٩٠	٠,٧٢
تونس	١,٦٨	١,١٣	٠,٨٨	٠,٩٨	٠,٩٦	٠,٨٧	٠,٧٤	٠,٥٥

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية تنقيح عام ٢٠٠٨ وآفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩

الجدول ٤٣: متوسط معدلات النمو السنوي للتجمعات الحضرية بمساحة ٧٥٠ كم + السكان لعام ٢٠٠٩

المدينة	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥
أغادير	٥,٧٠	٢,٥٨	٢,٥٧	٢,٤٤	٢,٠٧	١,٧٥	١,٤٦
الجزائر	٢,١٧	٢,١٧	٢,١٧	٢,١٧	٢,٠٣	١,٦٨	١,٢٩
وهران	٠,٨٦	٠,٨٦	٠,٨٦	٠,٩	١,٤٣	١,٧٣	١,٤٧
الدار البيضاء	١,٩١	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٩١	١,٤٩	١,٥٢	١,٢٦
فاس	٢,٧٢	٢,٠٤	٢,٠٤	٢,٠٢	١,٩٢	١,٧	١,٤٢
مراكش	٣,٢٦	٢,٠٧	٢,٠٧	٢,٠٦	١,٩٥	١,٧٢	١,٤٤
نواكشوط	..	..	٢,٨٠	٢,٧٧	٢,٦٨	٢,٦٤	٢,٨٦
الرباط	٣,٢٢	١,٧٧	١,٧٧	١,٨	١,٨١	١,٦٢	١,٣٥
طنجة	٣,٧٣	٢,٩٨	٢,٩٨	٢,٧٥	٢,١٦	١,٧٥	١,٤٦
طرابلس	٢,٦٤	٠,٧٧	٠,٧١	٠,٨٩	١,٤٨	١,٥١	١,١٧
تونس	١,١٦	٠,٨٤	٠,٦٣	٠,٨٧	١,٢١	١,١٩	١,٠٤

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

الجدول ٤٤: معدلات البطالة حسب العمر والموقع في المغرب . الثلث الثاني لعام ٢٠١٠

الفئة العمرية	المناطق الحضرية (٪)	المناطق الريفية (٪)	الإجمالي (٪)
١٥ – ٢٤ سنة	٣١,٠	٧,٠	١٦,٣
٢٥ – ٣٤ سنة	١٧,١	٣,٨	١١,٤
٣٥ – ٤٤ سنة	٦,٩	١,٤	٤,٧
٤٥ سنة فأكثر	٣,١	١,١	٢,١

المرجع: المسح الوطني للتوظيف

الجدول ٤٥: معدلات البطالة حسب العمر ومستوى التعليم في المغرب

الفئة العمرية	بدون شهادات	المرحلة المتوسطة	المرحلة العليا
١٥ – ٢٤ سنة	٪١٩,١	٪٣٦,٢	٪٥٦,٦
٢٥ – ٣٤ سنة	٪٩,٦	٪٢١,٣	٪٣٢,٢
٣٥ – ٤٤ سنة	٪٦,٠	٪٧,٩	٪٧,٧
٤٤ فأكثر	٪٣,١	٪٣,٧	٪١,٤

المرجع: المسح الوطني للتوظيف

الجدول ٤٦: مؤشرات الصحة في المناطق الحضرية / الريفية في المغرب

المؤشر	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المعدل الوطني
معدل الوفيات الخام	٤,٨	٦,٦	٥,٥
معدل وفيات الرضع (لكل ألف)	٣٣	٥٥	٤٠
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ألف)	٣٨	٦٩	٤٧
معدل وفيات حديثي الولادة (لكل ألف)	٢٤	٣٣	٢٧
معدل وفيات الأطفال ما بعد الولادة (لكل ألف)	٩	٢٢	١٤
معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ألف)	١٨٧	٢٦٧	٢٢٧
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	٧٥,٥	٦٧	٧٢,٢
توفر المساعدة في عمليات الولادة *	٨٥,٣	٣٩,٥	..
النساء الحوامل المتلقيات للرعاية *	٨٤,٩	٤٧,٩	..
المطاعيم الكاملة للأطفال *	٩٣,٥	٨٤,١	..

المراجع: البنك الدولي (٢٠٠٩). الإستراتيجية القطرية للمملكة المغربية لفترة السنة المالية ١٠ – ١٣ . واشنطن العاصمة: البنك الدولي. دائرة الإحصاءات (٢٠٠٩). "المؤشرات الاجتماعية في المغرب ٢٠٠٨".

الجدول ٤٧: معدل استخدام المركبات في دول المغرب

	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس
الطرق (كم)	١٠٨,٣٠٢	٨٣,٢٠٠	١١,٠٦٦	٥٧,٧٩٩	١٩,٢٣٢
النسبة المئوية للطرق المعبدة	٧٠	٥٧	٢٧	٦٢	٦٦
كثافة الطرق (كيلومتر لكل ١٠٠ كيلومتر مربع)	٤,٥	٤,٧	١	١٣	١٢
المركبات (لكل ١٠٠٠ شخص)	٩١	٢٩١	..	٧٢	١٠٣
سيارات الركوب (لكل ١٠٠٠ شخص)	٥٨	٢٢٥	..	٥٣	٧٣

المرجع: البنك الدولي. مؤشرات التنمية العالمية: بيانات عام ٢٠٠٧ باستثناء بيانات الطرق المعبدة ومساحة الطرق بالكيلومتر. حيث كان البيانات المتوفرة للأعوام من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٧.

الجدول ٤٨: معدلات توفر واستهلاك المياه

	معدل التوفير السنوي					معدل الإستهلاك السنوي		نسبة الإستهلاك لكل قطاع		
				نصيب الفرد من موارد المياه المتجددة (متر مكعب)						
الدولة	الموارد الطبيعية المتجددة مليار متر مكعب / سنة	المياه المحلاة مليار متر مكعب / سنة	إعادة استخدام مياه الصرف الصحي مليار متر مكعب / سنة	٢٠٠٦	٢٠١٥ (وفقا للتقرير)	٢٠٢٥ (وفقا للتقرير)	مليار متر مكعب	كنسبة مئوية من إجمالي موارد المياه	المنازل	الصناعة	الزراعة
الجزائر	١١,٥٠	٠,٠٧	لا يذكر	٣٥٠	٢٩٧	٢٦١	٤,٥٩	٤٠	٢٥	١٥	٦٠
ليبيا	٠,٨٠	٠,٠٣	-	٩٩	٨٠	٦٧	٣,٨٩	٤٦٩	٩	٤	٨٧
المغرب	٢٠,٠٠	٠,٠٢	٠,٠٧	٩٤٠	٦٢٠	٥٥٨	١٦,٨٤	٨٤	٥	-	٩٥
تونس	٣,٣٥	٠,٠٠	٠,١٤	٤٥٠	٤٠٥	٣٧٣	٢,٥٣	٧٢	١٢	٤	٨٤

المرجع: تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٠

الجدول ٤٩: معدل توفير إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المحسنة)٪ من الأسر(

	مصادر مياه الشرب المحسنة			مرافق الصرف الصحي المطورة	
	الإجمالي	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	الإجمالي	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
الجزائر	٨٣	٨٥	٧٩	٩٥	٩٨	٨٨
ليبيا *	٧١	٧٢	٦٨	٩٧	٩٧	٩٦
موريتانيا	٤٩	٥٢	٤٧	٢٦	٥٠	٩
المغرب	٨١	٩٨	٦٠	٦٩	٨٣	٥٢
تونس	٩٤	٩٩	٨٤	٨٥	٩٦	٦٤

المرجع: قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية / مرصد الصحة العالمي. * بيانات المياه الخاصة بليبيا تعود لعام ٢٠٠٠

الجدول ٥٠: معدلات إستهلاك الطاقة لعام ٢٠٠٧

	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس	المينا
إستهلاك الطاقة (كغ من معادل النفط للفرد)	١,١٠٠	٢,٩٤٣	٤٥٨	٨٦٣	١,٢٥٤
إستهلاك الكهرباء (كيلوواط للفرد)	٨٧٠	٣,٦٨٨	٦٨٥	١,٢٢١	١,٤٣٥
الكهرباء من الوقود الأحفوري (٪ من الإجمالي)	٩٩	١٠٠	٩٢	٩٩	٩١
الكهرباء من الطاقة المائية (٪ من الإجمالي)	٠,٦	٠	٦,٩	٠,٧	١٦
واردات الطاقة (الصافي، ٪ من الإجمالي)	-٣٤٦	-٤٧٠	٩٥	١١	-١٠٥

المرجع: الكتاب الأخضر للبنك الدولي ٢٠٠٩؛ "التقرير العالمي لحالة مصادر الطاقة المتجددة".

الجدول ٥١: معدلات تكون ونشوء المخلفات المحلية الصلبة

	الجزائر	موريتانيا*	المغرب	تونس
المخلفات الصلبة المولدة (مليون طن)	٨,٥	٠,٤٥	٦,٥	١,٨
نصيب الفرد من المخلفات الصلبة في المناطق الحضرية	١,٠-٠,٩	٠,٥	٠,٧٥	٠,٨
التغطية بخدمات جمع المخلفات في المدن	٪٩٢	٪٣٠	٪٧٠ (٢٠٠٩)	٪٩٥
الزيادة السنوية في نشوء المخلفات الصلبة	٪٢	٪٦	٪٣	٪٣
التكوين المادي للمخلفات الصلبة				
مواد غذائية / مخلفات عضوية	٪٧٣-٦٧	٪٥	٪٦٧	٪٦٨
ورق	٪١٢-٧	٪٦	٪١٩	٪٩
بلاستيك	٪٧-٢,٥	٪٢٠	٪٢,٦	٪١١
زجاج	٪١	٪٤	٪٠,٤	٪٢
معادن	٪٢	٪٤	٪١,٤	٪٤
أخرى	٪١٣-١١	٪٦١	٪٩,٦	٪٦
أسلوب المعالجة				
سماد	٪١	٪٠	٪١	٪٠,٥
إعادة تدوير	٪٢	٪٨	٪٢	٪٥
الطمر	٪٠,٢	٪٣٧,٣	٪١	٪٥٠
أخرى / مكبات أخرى	٪٤٠			
المناطق المكشوفة	٪٥٨	٪٥٤,٧	٪٩٥	٪٤٤,٥

المرجع: تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية. معظم البيانات لعام ٢٠٠٢ . موريتانيا ٢٠٠٩

الجدول ٥٢: معدلات المشاركة في القوى العاملة والسياسة الوطنية لكل من النساء والرجال

	الجزائر		ليبيا		موريتانيا		المغرب		تونس	
	♀	♂	♀	♂	♀	♂	♀	♂	♀	♂
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للنساء / الرجال (٪ من المتعلمين فوق ١٥ عاماً ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)	٦٤	٨١	٨١	٩٥	٦٣	٧٠*	٤٤	٦٩	٧٠	٨٦
معدل المشاركة في القوى العاملة للنساء / الرجال (٪ للعاملين من الأعمار ١٥ – ٦٤ عاماً. ٢٠٠٨)	٣٨	٨٣	٢٥	٨١	..	..	٢٩	٨٤	٢٨	٧٤
٪ من البطالة للنساء / الرجال (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨)	١٨	١٣	..	..	..	..	١٠	١٠	١٧	١٣
العام الذي تم منح المرأة به الحق في التصويت والترشح للانتخابات	١٩٦٢		١٩٦٤		..		١٩٦٣		١٩٥٩	
العام الذي انتخبت به أول امرأة (ي) أو تعينت في البرلمان (أ)	١٩٦٢ أ		..		..		١٩٩٣ ي		١٩٥٩ ي	
٪ من عضوية البرلمان (المستقل أو مجلس النواب) للإناث (٢٠١٠)	٧,٧		٧,٧		٢٢,١		١٠,٥		٢٧,٦	
٪ من عضوية البرلمان (المستقل أو مجلس الأعيان) للإناث (٢٠٠٧)	٣,١		٠		..		١,١		١٣,٤	
٪ من المناصب الوزارية التي تشغلها النساء (٢٠٠٥)	١٠,٥		..		..		٥,٩		٧,١	

المرجع: البنك الدولي. البيانات الإحصائية المصنفة حسب الجنس. شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ . قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

الجدول ٥٣ : بيانات الهجرة لكل دولة

	عدد المهاجرين الدوليين في الدولة (٢٠١٠)	عدد اللاجئين في الدولة (٢٠٠٨)	معدل الكثافة السكانية المولودة في الخارج (٢٠١٠)	المتوسط السنوي الصافي للهجرة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)	معدل هجرة خريجي الجامعات (٢٠١٠)
الجزائر	٢٤٢,٠٠٠	٩٤,١٠٠	٪١	-٢٨,٠٠٠	٪٦
ليبيا	٦٨٢,٠٠٠	٦,٧٠٠	٪١١	٤,٠٠٠	٪٤*
موريتانيا	٩٩,٠٠٠	٢٧,٠٠٠		٢,٠٠٠	
المغرب	٤٩,٠٠٠	٨٠٠	٪٠,٢	-٨٥,٠٠٠	٪١٠
تونس	٣٤,٠٠٠	١٠٠	٪٠,٣	-٤,٠٠٠	٪١٠

المرجع: اللوحة الحائطية لمعدلات الهجرة الدولية - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ٢٠٠٩ ؛ معدل هجرة خريجي الجامعات من بيانات المنظمة الدولية للهجرة ٢٠١٠ . * البيانات المستثناة والمستمدة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية للبنك الدولي . ٢٠٠٥

الجدول ٥٤: وجهة المهاجرين بالنسبة المئوية

	عدد المواطنين المقيمين في الخارج	٪ من المواطنين المقيمين في الخارج	أوروبا				الدول العربية	الولايات المتحدة وكندا	إفريقيا
			الإجمالي	فرنسا	إسبانيا	إيطاليا			
الجزائر (٢٠٠٨)	٨٩٥,٢٥٠	٣	٩٠,٩	٧٥,٨	٦,٣	٢,٧	٣,٣	٥,١	--
ليبيا (٢٠١٠)	١١٠,٠٠٠	٢	أبرز الوجهات: إسرائيل، المملكة المتحدة، التشاد، الولايات المتحدة، الأردن، مصر، ألمانيا، تركيا، كندا، إيطاليا						
موريتانيا	استقر ٢٠ في المائة من الموريتانيين المقيمين في الخارج لعام ٢٠٠٨ في دولة عربية أخرى، وبخاصة السعودية (٣٠ ألف نسمة)، وليبيا (٣٠ ألف نسمة)، والإمارات (٥ آلاف)								
المغرب	٣,٣٠٠,٠٠٠	١٠	٨٦,٢	٤٣,٩	٤,٣	٥,٩	٨,٦	٤,٨	--
(٢٠٠٧)	١,٠٥٨,٧٠٠	٧	٨٢,٦	٥٤,٦		١٣,٤	١٤,٥	٨,٤	--

المرجع: الهيئة الأورومتوسطية للأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية، موجز الدول ٢٠٠٩، ٢٠١٠؛ البيانات الخاصة بليبيا مستمدة من كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات الصادر عن البنك الدولي، ٢٠١١

الجدول ٥٥: تلقي المساعدات الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية

	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية (بالقيمة الحالية للدولار)		تدفقات التحويلات المالية (مليون دولار)		التحويلات المالية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	
	٢٠٠٨	١٩٩٩	٢٠٠٩	١٩٩٩	٢٠٠٩	١٩٩٩
الجزائر	٣١٦	١٣٨	٢,١٩٣	٧٩٠	٪١,٦	٪١,٦
ليبيا	٦٠	٥	١٦	--	٪٠,٠٣	٪٠,٠٣ (٢٠٠٠)
موريتانيا	٣١١	٢١٩	٢	٢	٪٠,٠٧	٪٠,٢
المغرب	١,٢١٧	٦٧٨	٦,٢٧١	١,٩٣٨	٪٧	٪٥
تونس	٤٧٩	٢٥٢	٩٦٦ ١	٧٦١	٪٥	٪٤

المرجع: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

الهوامش

١. ديسا ، ٢٠٠٩ . آفاق التحضر في العالم: تنقيح ٢٠٠٩ لقاعدة البيانات السكانية، نيويورك: الأمم المتحدة.
٢. ديسا ٢٠٠٩ .
٣. بلغت الكثافة السكانية في تونس ٧٦٧ ألف بحسب بيانات ديسا التابعة للأمم المتحدة (تقديرات عام ٢٠١٠) و ٣٤٠ ألف في صفاقس بحسب بيانات سفارة الولايات المتحدة أو ٢٦٥,١٣١ لمدينة صفاقس في عام ٢٠٠٤ بحسب بيانات سكان المدن.
٤. ديسا، ٢٠٠٩ .
٥. ديسا، ٢٠٠٩ .
٦. ديسا، ٢٠٠٩ .
٧. لجنة التخطيط العمراني بالمملكة المغربية، المسح العام للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩.
٨. التعداد العام عبر الموقع .http://www citypopulation.de/Tunisia.html
٩. ظفار زيتون، تابتي تالامالي (٢٠٠٩)، النقل في التجمعات الحضرية في الجزائر: الأنماط الناشئة ووجهات النظر، ص. ٢٥ - ٢٧ . الخطة الزرقاء.
١٠. ظفار زيتون، تابتي تالامالي (٢٠٠٩)، النقل في التجمعات الحضرية في الجزائر: الأنماط الناشئة ووجهات النظر، ص. ٢٥ - ٢٧ . الخطة الزرقاء.
١١. برنامج المؤئل، نشرة التخطيط العمراني في ليبيا، العدد ١، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠، عبر الموقع: http:// www.unhabitat.net/pmss/electronic_alt.pdf_٢٤١٨/periodicals
١٢. ب. عزلتيني (٢٠٠٥)، إعداد نظم التخطيط الحضري العمراني والحضري ضمن مشاريع استدامة التخطيط في ليبيا، بريتوريا: المؤتمر العالمي للإسكان - تحويل البيئات السكنية من خلال عمليات التصميم
١٣. وزارة الداخلية، ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بالمملكة المغربية.
١٤. بيجيو، إيه، التكيف مع تغير المناخ والإعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية في المدن الساحلية في شمال إفريقيا، ص. ٥، البنك الدولي، يونيو ٢٠٠٩.
١٥. برنامج المؤئل، (٢٠٠٢)، إستراتيجية تطوير المدن التونسية، نيروبي: برنامج المؤئل.
١٦. البنك الدولي (٢٠١٠)، أقطاب التنافسية في تونس، واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
١٧. البنك الدولي (٢٠١٠)، أقطاب التنافسية في تونس، واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
١٨. وكالة الاستخبارات المركزية، (٢٠١٠)، كتاب الحقائق العالمية، تونس، واشنطن العاصمة: وكالة الاستخبارات المركزية.
١٩. المعهد القومي للإحصاء، (٢٠١٠)، مؤشرات العمالة والبطالة، تونس: http://www.ins.nat.tn/indexen.php
٢٠. البنك الدولي (٢٠٠٩)، الإستراتيجية القطرية لتونس للسنة المالية ١٠ - ١٣ .
٢١. البنك الدولي (٢٠٠٩)، الموجز القطري لتونس، واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٢٢. البنك الدولي (٢٠٠٩)، الإستراتيجية القطرية لتونس للسنة المالية ١٠ - ١٣ .
٢٣. البنك الدولي (٢٠٠٩)، الموجز القطري لتونس، واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٢٤. البنك الدولي (٢٠٠٩)، الإستراتيجية القطرية للمملكة المغربية لفترة السنة المالية ١٠ - ١٣، واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٢٥. الموقع الإلكتروني لمدينة الدار البيضاء الكبرى، Http://www.casablanca.ma
٢٦. مركز التطوير في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠١٠) واللجنة الاقتصادية الإفريقية، http://www.africaneconomicoutlook.org/en/countries/north-africa/morocco
٢٧. وكالة الاستخبارات المركزية، (٢٠١٠)، كتاب الحقائق العالمية، تونس، واشنطن العاصمة: وكالة الاستخبارات المركزية.
٢٨. إحصاءات العمالة.
٢٩. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١١، التوقعات الاقتصادية الإفريقية ٢٠١١: ليبيا، منظمة التعاون والتنمية: باريس.
٣٠. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١١، التوقعات الاقتصادية الإفريقية ٢٠١١: ليبيا، منظمة التعاون والتنمية: باريس.
٣١. برنامج المؤئل، (٢٠٠٧)، التخطيط العمراني في ليبيا، النشرة الثانية، نيروبي: برنامج المؤئل.
٣٢. الاتحاد الأوروبي للاعمال (٢٠١٠)، المناخ الاستثماري في ليبيا ٢٠٠٩.
٣٣. الاتحاد الأوروبي للاعمال (٢٠١٠)، المناخ الاستثماري في ليبيا ٢٠٠٩.
٣٤. برنامج المؤئل، النشرة الأولى للتخطيط العمراني في ليبيا.
٣٥. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١١، التوقعات الاقتصادية الإفريقية ٢٠١١: الجزائر .منظمة التعاون والتنمية: باريس.
٣٦. الجمهورية الجزائرية، خطة العمل الحكومية لتنفيذ برنامج رئاسة الجمهورية، ص. ٢١ - ٢٧ .
٣٧. ظفار زيتون، تابتي تالامالي (٢٠٠٩)، النقل في التجمعات الحضرية في الجزائر: الأنماط الناشئة ووجهات النظر، ص. ٢٥ - ٢٧ . الخطة الزرقاء.
٣٨. مكتب الإحصاءات الوطنية، الجزائر (٢٠١١)، معدلات المشاركين في القوى العاملة بالآلاف، الجزائر: http://www.ons.dz
٣٩. البنك الدولي (٢٠٠٩)، الإستراتيجية القطرية للمملكة المغربية لفترة السنة المالية ١٠ - ١٣، واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

الهوامش

٤٠. الحكومة التونسية.
٤١. اللجنة العليا للتخطيط. (٢٠١٠). المؤشرات الربعية للبطالة حسب موقع الإقامة. الرباط.
٤٢. مكتب الإحصاءات الوطنية. مسح العمالة. ٢٠٠٧.
٤٣. المعهد القومي للإحصاء. (٢٠١٠). مؤشرات العمالة.
٤٤. البنك الدولي. (٢٠٠٦). الجمهورية التونسية: دراسة قطاع الصحة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٤٥. المعهد القومي للإحصاء. .Http://www.ins.nat.tn
٤٦. البنك الدولي (٢٠٠٩). الإستراتيجية القطرية لتونس للسنة المالية ١٠ - ١٣ .
٤٧. تقرير قطاع العمالة الفنية. توفير فرص العمل لاستكمال خطة خفض أعداد الفقراء للأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٥ .
٤٨. البنك الدولي. (٢٠٠٩). الإستراتيجية القطرية للمملكة المغربية لفترة السنة المالية ١٠ - ١٣. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٤٩. اللجنة العليا للتخطيط (مديرية الإحصاءات). (٢٠٠٧). المؤشرات الاجتماعية في المغرب لعام ٢٠٠٧. الرباط.
٥٠. اللجنة العليا للتخطيط (مديرية الإحصاءات). (٢٠٠٧).
٥١. البنك الدولي (٢٠٠٩). الإستراتيجية القطرية لتونس للسنة المالية ١٠ - ١٣ . واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٥٢. اليونسكو (٢٠٠٨). معهد اليونسكو للإحصاء. باريس.
٥٣. المعهد القومي للإحصاء (٢٠١٠). تونس.
٥٤. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ٢٠١١. التوقعات الاقتصادية الإفريقية ٢٠١١: الجزائر .منظمة التعاون والتنمية: باريس.
٥٥. الجمهورية الجزائرية. الجزائر. التقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية للألفية. ص. ٥٣.
٥٦. مكتب الإحصاءات الوطنية. فبراير ٢٠١١. http://national._www.ons.dz/IMG/pdf/pop٩pdf
٥٧. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ومكتب الإحصاءات الوطني (٢٠٠٩). لمحة عن الفقر في موريتانيا. ص. ٧.
٥٨. البنك الدولي. شعبة المغرب. المغرب: المبادرة الوطنية لدعم مشروع التنمية البشرية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي ٢٠٠٦ .
٥٩. البنك الدولي (٢٠٠٦). الجمهورية التونسية: دراسة قطاع الصحة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي
٦٠. الجمهورية الجزائرية. التقرير الوطني للتنمية البشرية. ٢٠٠٦ .
٦١. ستيفانو (٢٠٠٤). "التعمير السياحي والتغير البيئي العالمي" ص. ١٤٧ - ١٤٨ في غوزلينغ س. (٢٠٠٦). السياحة والتغيرات البيئية العالمية: العلاقات الإيكولوجية. والاجتماعية. والاقتصادية والسياسية. ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.
٦٢. وزارة التنمية والتعاون الدولي (٢٠٠٦). الخطة الحادية عشر للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠١٦. ص. ١٢٦.
٦٣. مجموعة أكسفورد للأعمال. "تونس: الترقيات السياحية. ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠.
٦٤. بي بي سي (٢٠٠٧). " ليبيا الجديدة تترقب ازدهار السياحة البيئية" لندن. بي بي سي.
٦٥. سفارة جمهورية الجزائر الشعبية في صوفيا. بلغاريا (٢٠١٠). القطاع السياحي. صوفيا.
٦٦. البنك الدولي (٢٠٠٩). الإستراتيجية القطرية للمملكة المغربية للفترة المالية ١٠ - ١٣ . واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٦٧. البنك الدولي (٢٠٠٩). الإستراتيجية القطرية للمملكة المغربية للفترة المالية ١٠ - ١٣ . واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٦٨. م. ح. لاويل. "نجاح عمليات النمو الداعمة للفقراء في المناطق الريفية والحضرية في تونس".
٦٩. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ومكتب الإحصاءات الوطني (٢٠٠٩). لمحة عن الفقر في موريتانيا. ص. ٢٧.
٧٠. البنك الدولي (٢٠٠٩). الإستراتيجية القطرية للمملكة المغربية لفترة السنة المالية ١٠ - ١٣. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٧١. وزارة الشؤون الاقتصادية ومكتب الإحصاءات الوطني (٢٠٠٩). لمحة عن الفقر في موريتانيا. ص. ١٦٤.
٧٢. خالف المدن / البنك الدولي (٢٠٠٣). تونس: تقييم برامج إعادة التأهيل العمراني. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٧٣. شركة العمران (٢٠١٠). Www.alomrane.ma
٧٤. كوليبرز إنترناشيونال. (٢٠١٠). لمحة امة عن القطاع العقاري في منطقة المينا. بوسطن: كوليبرز.
٧٥. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. Http:// www.cnl.gov.dz/?Resorption-de-l-habitat-precaire
٧٦. الجمهورية الجزائرية. الجزائر. التقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية للألفية. ص . ١١٢
٧٧. وزارة الشؤون الاقتصادية ومكتب الإحصاءات الوطني (٢٠٠٩). لمحة عن الفقر في موريتانيا. ص. ٨.
٧٨. المجموعة الحضرية لنواكشوط. المسح الأسري . أكتوبر ٢٠٠٨
٧٩. البنك الدولي. (٢٠٠٥). التقرير المرحلي لإستراتيجية المساعدة القطرية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٨٠. البنك الدولي (٢٠٠٥). سياسات الإسكان ومستويات أداء القطاعات في دول المينا. ص. ٣. ٢٠ فبراير ٢٠١١. برنامج الموئل (٢٠٠٥). تمويل المأوى الحضري. التقرير العالمي للمستوطنات البشرية ٢٠٠٥. ص. ٥٥.
٨١. ت. بلال (٢٠٠٩). "توفير المساكن في الجزائر: أهمية القدرة على تحمل التكاليف أكثر من معدلات التوفير". البحوث التجريبية والنظرية في الإدارة الحضرية. ٣ (١٢). Http://www.um.ase.ro/ pdf.٨/No١٢
٨٢. البنك الدولي (٢٠٠٥). أداء الاقتصاد الكلي والقطاعي ضمن سياسات توفير المساكن في دول محددة في منطقة المينا: تحليل مقارن. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٨٣. خالف المدن / البنك الدولي (٢٠٠٣). تونس: تقييم برامج إعادة التأهيل العمراني. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٨٤. إم سلاكمان. القضايا الاجتماعية تشق طريقها إلى المراحل المركزية في ليبيا. نيويورك تايمز. ١٢ مارس ٢٠٠٧. .http://nytimes.com/٢٠٠٧/٠٣/١٢/world/africa/libya.html?_r=١ ١٢
٨٥. مؤسسة سي إتش إف الدولية (٢٠٠٥). الدليل العملي للحصول على التمويل الأصغر في قطاع الإسكان المغربي. سيلفر سبرينغ: سي إتش إف الدولية.
٨٦. مؤسسة سي إتش إف الدولية (٢٠٠٥).
٨٧. مؤسسة سي إتش إف الدولية (٢٠٠٥)
٨٨. البنك الدولي / صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤). تقييم القطاع المالي الجزائري. ص. ٣
٨٩. كوليبرز إنترناشيونال. (٢٠١٠). لمحة عامة عن القطاع العقاري في منطقة المينا. بوسطن: كوليبرز.
٩٠. الاتحاد الأوروبي للاعمال (٢٠١٠). المناخ الاستثماري في ليبيا ٢٠٠٩.
٩١. برنامج الموئل. ٢٠١٠. تقرير حالة المدن الإفريقية. نيروبي: برنامج الموئل. ٢٠١٠.
٩٢. م. سراج الدين وآخرون. ١٩٧٩.
٩٣. البنك الدولي (٢٠٠٥) تقييم أداء الاقتصاد الكلي والقطاعي ضمن سياسات توفير المساكن في دول محددة في منطقة المينا: تحليل مقارن. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٩٤. الدليل العالمي للملكية.
٩٥. كوليبرز إنترناشيونال. (٢٠١٠). لمحة عامة عن القطاع العقاري في منطقة المينا. بوسطن: كوليبرز.
٩٦. الدليل العالمي للملكية. (٢٠١٠). مانيلا: الدليل العالمي للملكية.
٩٧. البنك الدولي (٢٠٠٥). قرض سياسة تطوير قطاع الإسكان. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
٩٨. م. حسني. م. فلجي. (٢٠٠٣). "تطور ملكية الأراضي" كوبنهاغن: الاتحاد الدولي للمساحين.
٩٩. البنك الدولي. "تقييم أداء المشاريع" ص. X. ٢٩ يونيو ٢٠١٠.
١٠٠. النقل الحضري في منطقة البحر الأبيض المتوسط: التوجيهات والتوصيات. خلاصة الندوة الإقليمية حول النقل الحضري في منطقة المتوسط التي عقدت في الصخيرات. المغرب في ٢٢ - ٢٣ يناير ٢٠٠٨.
١٠١. لوتيلييه. جيه؛ إف. ديبي. وإل أمزيل. "التنقل في التجمعات الحضرية في طنجة: التطورات والآفاق". صوفيا أنتيبوليس: الخطة الزرقاء. ٢٠٠٩.
١٠٢. زب. عبد القادر. "خط المترو السريع والسكك الحديدية الخفيفة ودورها في دعم نمو العواصم". جلة السكك الحديدية. ١ أبريل ٢٠٠٧.
١٠٣. النقل الحضري في منطقة البحر الأبيض المتوسط: التوجيهات والتوصيات. خلاصة الندوة الإقليمية حول النقل الحضري في منطقة المتوسط التي عقدت في الصخيرات. المغرب في ٢٢ - ٢٣ يناير ٢٠٠٨.
١٠٤. النقل الحضري في منطقة البحر الأبيض المتوسط: التوجيهات والتوصيات. خلاصة الندوة الإقليمية حول النقل الحضري في منطقة المتوسط التي عقدت في الصخيرات. المغرب في ٢٢ - ٢٣ يناير ٢٠٠٨.
١٠٥. ظفار زيتون. تابتي تالامالي (٢٠٠٩). النقل في التجمعات الحضرية في الجزائر: الأنماط الناشئة ووجهات النظر. ص. ٢٥ - ٢٧ . الخطة الزرقاء.
١٠٦. منظمة الصحة العالمية. "تقرير الوضع العالمي بشان السلامة على الطرق: حان وقت العمل". جنيفا: منظمة الصحة العالمية. ٢٠٠٩.
١٠٧. منظمة الصحة العالمية. ٢٠٠٩. بالرغم من عدم إدراج الجزائر ضمن الدراسة. والتي اعتمدت استخدام انحدارات مزدوجة الحدود لتحديد معدل الوفيات لكل ١٠٠ ألف نسمة. إلا أن معدل الوفيات على الطرق الذي سجلته الدولة بلغ ٤١٧٧ حالة في عام ٢٠٠٧ من أصل الكثافة السكانية التي تقدر بنحو ٣٥ مليون نسمة. مما جعلها على قدم المساواة مع المغرب.
١٠٨. منظمة الصحة العالمية. ٢٠٠٩.
١٠٩. الإحصاءات المائية الصادرة عن الفاو.
١١٠. مجلس الاستخبارات الوطني. "شمال إفريقيا: أثر تغير المناخ حتى عام ٢٠٣٠. الآثار الجيوسياسية". واشنطن العاصمة. مجلس الاستخبارات الوطني. ٢٠٠٩.
١١١. الحكومة المغربية. "الإستراتيجية الزراعية الجديدة في المغرب "الخطة الخضراء": مفاتيح النجاح" الرباط ٢٠٠٨.
١١٢. تيابولت. هـ - ل. "الآثار المرتبطة بالمياه الزراعية في سياق تدني مستويات الموارد". عرض تقديمي خلال مؤتمر أزمة الغذاء وندرة المياه في المنطقة المغاربية. باريس. ٢٣ فبراير ٢٠٠٩.
١١٣. م. مصطفى. "تجربة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمعالجة مياه الصرف الصحي في المجتمعات الصغيرة: الوضع الحالي والآفاق المستقبلية". تحلية المياه. ٢٤٦ (٢٠٠٦): ٦١٣ - ٦١٦
١١٤. م. رفقي. "البرنامج الوطني لاستخدامات مياه الصرف الصحي". عرض رقمي تم تقديمه خلال ورشة عمل بعنوان "حالة وإمكانيات مياه الصرف الصحي في المغرب" أغادير. ٧ ديسمبر ٢٠٠٩.
١١٥. الديوان الوطني للتطهير. "تقديم إستراتيجية المستقبل".
١١٦. البنك الدولي. "تحقيق الاستفادة المثلى من شحة المياه: المساءلة من أجل تحسين نتائج إدارة شؤون المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ٢٠٠٧. تم استخراج البيانات الخاصة بمنطقو وهران من بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٠٠.
١١٧. الإحصاءات المائية الصادرة عن الفاو.
١١٨. الاستخبارات العالمية للمياه. ٢٠٠٥. مسح تعرفة المياه (بيانات ٢٠١٠ متوفرة مقابل رسم)
١١٩. البنك الدولي. "تحقيق الاستفادة المثلى من شحة المياه" ٢٠٠٧.
١٢٠. المنتدى العربي للبيئة والتنمية. "المياه: الإدارة المستدامة لمورد شحيح". المنتدى العربي للبيئة والتنمية. ٢٠١٠. ومجلس الاستخبارات الوطني. "شمال إفريقيا أثر تغير المناخ. الانعكاسات الجيوسياسية". واشنطن العاصمة: مجلس الاستخبارات الوطني. ٢٠٠٩.
١٢١. البنك الدولي. "تحسين الأمن الغذائي في الدول

الهوامش

العربية". العاصمة واشنطن: البنك الدولي، ٢٠٠٩. أيضاً البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية. "إدارة الأبعاد الاجتماعية لتغير المناخ في منطقة المينا: تغير المناخ ومذكرة النقل التي تم إعدادها لورشة العمل الأولى حول "الهجرة بسبب تغير المناخ ومظاهر النزوح في منطقة المينا" والمنعقدة في ١٥ - ١٦ يونيو ٢٠١٠ في مرسيليا، فرنسا.

١٢٢. مجلس الاستخبارات الوطني. "شمال إفريقيا: أثر تغير المناخ حتى عام ٢٠٣٠، الآثار الجيوسياسية". واشنطن العاصمة. مجلس الاستخبارات الوطني. ٢٠٠٩.

١٢٣. برنامج المؤئل، المرصد الحضري العالمي مثلما تمت الإشارة إليه ضمن تقرير حالة مدن العالم ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩. نيروبي: برنامج المؤئل، ٢٠٠٩.

١٢٤. البنك الدولي. "تحسين الأمن الغذائي في الدول العربية". العاصمة واشنطن: البنك الدولي، ٢٠٠٩.

١٢٥. وكالة الطاقة الدولية، ٢٠٠٦. توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٦.

١٢٦. البنك الدولي. قاعدة البيانات الإلكترونية لمؤشرات التنمية العالمية، واشنطن العاصمة.

١٢٧. وكالة الطاقة الدولية، ٢٠٠٦. توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٦.

١٢٨. والترز، جوناثان. "مبادرة زيادة توليد الطاقة الشمسية المركزة في منطقة المينا". عرض رقمي تم طرحه خلال مؤتمر الخطة الشمسية المتوسطية في فلنسيا، إسبانيا يومي ١١ - ١٢ مايو ٢٠١٠ .

١٢٩. شبكة سياسة الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين. "تقرير حالة موارد الطاقة المتجددة في العالم ٢٠٠٧".

١٣٠. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. "الشراكة من أجل أنواع الوقود النظيف والسيارات النظيفة : مرحلة التخلص العالمي التدريجي من استخدام الوقود المحتوي على الرصاص".

١٣١. سارة، إيه. "الضوضاء في المدن الكبرى: تلوث تم إغفاله". Webmanagercenter.com ٧ يوليو ٢٠٠٨.

١٣٢. البنك الدولي. "التقرير القطري - المغرب"؛ "التقرير القطري - تونس". و"التقرير القطري - الجزائر".

برنامج المساعدة التقنية البيئية للمتوسط، ٢٠٠٤.

١٣٣. البنك الدولي. "التقرير القطري - المغرب". و "التقرير القطري - الجزائر". برنامج المساعدة التقنية البيئية للمتوسط، ٢٠٠٤ .

١٣٤. البنك الدولي. "وثيقة تقييم مشروع القرض المقترح بقيمة ١٦,٨ مليون يورو للجمهورية التونسية لتنفيذ مشروع الإدارة المحلية المستدامة للمخلفات الصلبة" واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٧.

١٣٥. البنك الدولي. "وثيقة تقييم مشروع القرض المقترح بقيمة ١٦,٨ مليون يورو للجمهورية التونسية لتنفيذ مشروع الإدارة المحلية المستدامة للمخلفات الصلبة" واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٧.

١٣٦. البنك الدولي. "وثيقة تقييم مشروع القرض المقترح بقيمة ١٦,٨ مليون يورو للمغرب لتنفيذ مشروع الإدارة المحلية المستدامة للمخلفات الصلبة" واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٧.

١٣٧. المفوضية الأوروبية لشؤون البيئة. "دعم الهدف الإنمائي المرتبط بالبيئة لتطوير مبادرة إزالة التلوث في منطقة البحر الأبيض المتوسط". المفوضية الأوروبية، ٢٠٠٦.

١٣٨. حلت مدينة الجزائر في المرتبة الثانية الأخيرة ضمن القائمة العالمية للمدن في العالم وفق تقييم ظروف العيش". الشروق أونلاين، ١٢ يونيو ٢٠٠٩.

١٣٩. برنامج المؤئل. "تقرير حالة المدن الإفريقية ٢٠٠٨". نيروبي: برنامج المؤئل، ٢٠٠٨.

١٤٠. إم إس توسن، و إس يلماز. "المركزية واللامركزية والصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٨

١٤١. إم إس توسن، وإس يلماز، ٢٠٠٨.

١٤٢. منظمة الشفافية الدولية. "النظام الوطني للنزاهة: المغرب". ٢٠٠٩.

١٤٣. بي ديميتروفا. "إعادة تشكيل المجتمع المدني في المغرب: ضبط الحدود، وتحقيق التكامل والتضامن". مركز دراسات السياسات الأوروبية، ٢٠٠٩.

١٤٤. فريدوم هاوس، ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

١٤٥. إيه ليفيراني. المجتمع المدني في الجزائر: المهام السياسية للحياة المجتمعية، نيويورك: روتليدج، ٢٠٠٨.

١٤٦. الاتحاد الأوروبي للاعمال (٢٠١٠). المناخ الاستثماري في ليبيا ٢٠٠٩.

١٤٧. برنامج الامم المتحدة الإنمائي. "تقرير التنمية البشرية العربية" نيويورك، ٢٠٠٦.

١٤٨. ف. صادقي. "المغرب". حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التقدم وسط أشكال المقاومة، نيويورك: فريدوم هاوس، ٢٠١٠.

١٤٩. ن. مرزوقي. "الجزائر". حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : التقدم وسط أشكال المقاومة، نيويورك، فريدوم هاوس، ٢٠١٠.

١٥٠. إيج بارغيتير. "ليبيا". حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : التقدم وسط أشكال المقاومة، نيويورك، فريدوم هاوس، ٢٠١٠.

١٥١. دي بارتولوميو. أ ت فاخوري، دي. بيرين. "هيئة الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية - ملامح الهجرة : تونس". معهد هيئة الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية في الجامعة الأوروبية، ٢٠١٠.

١٥٢. المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٠.

١٥٣. المنظمة الدولية للهجرة. "أزمة الهجرة من ليبيا: التقرير الإحصائي اليومي". ٧ أغسطس، ٢٠١١. وأيضاً المفوضية الأوروبية.

١٥٤. إتش دي هاس. "الهجرة العابرة للصحراء والمتجهة إلى شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي: الجذور التاريخية والاتجاهات الحالية". واشنطن العاصمة. معهد سياسات الهجرة، ٢٠٠٦.

١٥٥. دي هاس، ٢٠٠٦.

١٥٦. دي بارتولوميو، إيه تي جولين، و دي بيرين، ٢٠١٠.

١٥٧. دي بارتولوميو، إيه تي جولين، و دي بيرين، ٢٠١٠.

١٥٨. دي بارتولوميو، أ ت فاخوري، دي، بيرين. "هيئة الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية - ملامح الهجرة : "المغرب". معهد هيئة الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية في الجامعة الأوروبية، ٢٠١٠.

١٥٩. جي بارينديس، سي هيدينك، و إيه ستافاست. "مر التحويلات بين هولندا والمغرب: استعراض العقبات والتوصيات حول كيفية زيادة استخدام قناة المصارف". روتردام ٢٠٠٦.

١٦٠. إتش دي هاس. "الهجرة العابرة للصحراء والمتجهة إلى شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي: الجذور التاريخية والاتجاهات الحالية". واشنطن العاصمة. معهد سياسات الهجرة، ٢٠٠٦.

١٦١. برنامج المؤئل. "تقرير حالة المدن الإفريقية ٢٠٠٨". متوفر على الإنترنت تحت عنوان: State of African Cities ٢٠١٠

١٦٢. " مشروع طنجة المتوسط: الملك يطلق أعمال الإنشاء" . أخبار الأعمال في المغرب، ١٨ يونيو ٢٠٠٩

١٦٣. مجموعة أكسفورد للأعمال. "التقرير: المغرب ٢٠٠٩".

١٦٤. بيانات عام ٢٠٠٨ من مركز الدراسات والبحوث الديموغرافية مثلما وردت في تقرير المغرب بالأرقام ٢٠٠٨.

١٦٥. البنك الدولي. "التكامل الاقتصادي في منطقة المينا: دول مجلس تعاون الخليج، دول المغرب، ودول المشرق". سلسلة المعرفة والتعلم السريع لمنطقة المينا، واشنطن العاصمة: أكتوبر ٢٠١٠.

١٦٦. البنك الدولي. "هل توجد رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي في منطقة المغرب؟" العدد الأول : التقرير الرئيسي، واشنطن العاصمة، البنك الدولي ٢٠٠٦.

١٦٧. هـ. بن عبد الرازق. " فرص التحسين اللوجستي من خلال تحقيق التكامل المغاربي". فصل ضمن جي هوفباور و سي برونيل، محرران، تقرير التكامل الإقليمي والعالمي لمنطقة المغرب: حلم يتحقق، واشنطن العاصمة: معهد بيترسون للاقتصادات العالمية ٢٠٠٨.

١٦٨. هـ. بن عبد الرازق. " فرص التحسين اللوجستي من خلال تحقيق التكامل المغاربي". فصل ضمن جي هوفباور و سي برونيل، محرران، تقرير التكامل الإقليمي والعالمي لمنطقة المغرب: حلم يتحقق، واشنطن العاصمة: معهد بيترسون للاقتصادات العالمية ٢٠٠٨.

هوامش الصناديق

١. وكالة التهذيب والتجديد العمراني. (٢٠١١)

٢. برنامج المؤئل. (٢٠١٠). تقرير حالة مدن العالم ٢٠١٠. نيروبي: برنامج المؤئل.

٣. العمران. (٢٠١٠). Www.alomrane.ma

٤. برنامج المؤئل. (٢٠٠٨). تقرير حالة المدن الإفريقية. نيروبي: برنامج المؤئل.

٥. مركز دراسات التنمية الحضرية. (٢٠٠١). دراسة حالة برنامج تويزا، كامبريدج.

٦. مركز دراسات التنمية الحضرية. (٢٠٠١). دراسة حالة برنامج تويزا، كامبريدج.

٧. س. وهبة. (٢٠٠٢). من توزيع الأراضي إلى عمليات التنمية المتكاملة: تطور وتأثير سياسات المأوى والتخفيف من حدة الفقر في المستوطنات المهمشة في نواكشوط، موريتانيا، كامبريدج: هارفارد.

٨. إيه شوبيلن. (٢٠٠٩). مواجهة التحدي المتمثل في السكن الاجتماعي في مدن الجنوب: دراسة حالة برنامج تويزا في موريتانيا، نشر عبر غربت: دراسات ونصوص.

٩. إيه شوبلين. ٢٠٠٩.

١٠. مجموعة البحث والتبادل التكنولوجي. (٢٠٠٩). التقرير السنوي.

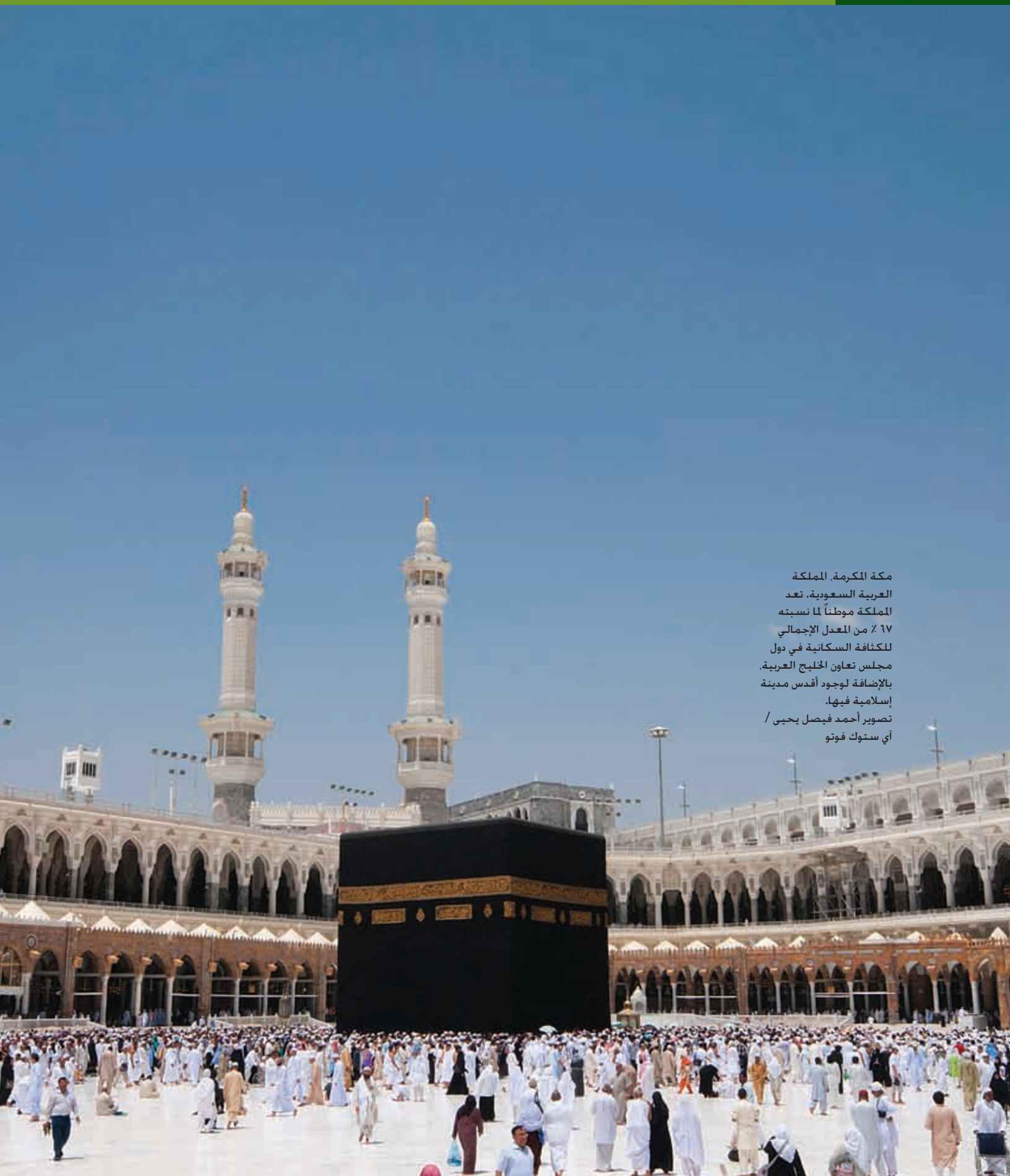

مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. تعد المملكة موطناً لما نسبته ٦٧ ٪ من المعدل الإجمالي للكثافة السكانية في دول مجلس تعاون الخليج العربية، بالإضافة لوجود أقدس مدينة إسلامية فيها.
تصوير أحمد فيصل يحيى / آي ستوك فوتو

يتألف مجلس تعاون دول الخليج العربية في عضويته من مملكة البحرين، ودولة الكويت، وسلطنة عمان، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، في حين يتجاوز إجمالي الكثافة السكانية في هذه المنطقة ما مجموعه ٣٨ مليون نسمة، بما في ذلك نحو ٦٧ في المائة في المملكة العربية السعودية.[١] كما لوحظت الوتيرة البطيئة نسبياً لعمليات النمو السكاني وتراجعها في جميع دول المنطقة.

تعد منطقة دول مجلس تعاون الخليج العربية إحدى أكثر المناطق تحضراً في العالم أجمع، وذلك في ظل تسجيل المناطق الحضرية لكثافة سكانية تتجاوز ٧٠ في المائة، بالإضافة لتسجيل كثافة سكانية حضرية تبلغ نحو ١٠٠ في المائة في كل من الكويت وقطر. من جانب آخر، تم تحفيز عمليات التوسع العمراني في المنطقة نتيجة عمليات الهجرة الداخلية وتدفق العمالة الأجنبية إليها بفضل الازدهار الاقتصادي وفرص العمل التي توفرها المنطقة.

سجلت المنطقة مؤخراً مستويات معتدلة نسبياً على صعيد النمو الحضري، والتي يرجح أن تسجل المزيد من التباطؤ بنحو ١ إلى ٢ في المائة في جميع دول هذه المنطقة على مدى العقدين المقبلين.[٢] بيد أنه وعلى الرغم من التباطؤ الحاصل في معدلات النمو الحضري، ولكن الكثافة السكانية في جميع تلك الدول سوف تواصل نموها بوتيرة أسرع من نمو إجمالي الكثافة السكانية، مما يشير إلى مواصلة عمليات النمو الحضري. كما يطرح هذا الأمر أهمية إدارة عمليات النمو للحيلولة دون نشوء عمليات النمو غير المنظم والعشوائي.

الخصائص الديموغرافية والتركزات الحضرية

يشكل الشباب الذكور من العمالة الأجنبية جزءاً كبيراً من الكثافة السكانية في دول مجلس تعاون الخليج العربية، ومعظمهم من الجنسيات الآسيوية، ممن تجذبهم فرص العمل المتوفرة في المنطقة، ففي سلطنة عمان على سبيل المثال، شكل العمال الوافدون من بنغلادش، ومصر، والهند، والأردن، وباكستان، والفلبين لما مجموعه ٦٠٠ ألف نسمة أو ما يعادل ٢٨ في المائة تقريباً من مجمل الكثافة السكانية الحضرية، ونتيجة لذلك، تعد نسبة الذكور للإناث مرتفعة في جميع المدن، حيث بلغت هذه النسبة في مدينة الدوحة مثلاً ما مجموعه ٥,٤٢ ذكراً مقابل أنثى واحدة.[٣] علاوة على ذلك، تتسم هذه الدول بشرائح سكانية فتية للغاية، حيث شكل الشباب دون سن ٢٤ عاماً نحو ٥٠ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، إضافة لذلك، فعادة ما تتركز الكثافة السكانية الحضرية في جميع دول العالم العربي في بضعة مدن رئيسية، وبخاصة في المدن الواقعة على السواحل.

تقطن الغالبية السكانية في الإمارات في كل من مدن أبو ظبي، ودبي، والشارقة، بينما تقطن الغالبية السكانية في سلطنة عمان في مدينة مسقط ومحافظة الباطنة التي تطل على الساحل الشمالي، بينما لوحظت التركزات الأقل في محافظة ظفار الجنوبية، كما تتضمن المدن الأخرى الهامة كلاً من مطرح، والتي تعد مركزاً تجارياً تاريخياً بالإضافة لوجود الميناء التجاري الرئيسي للدولة فيها، وولاية بوشر والتي تعد مركزاً للعديد من المكاتب الحكومية.[٤] إضافة لذلك، تم تسجيل ما نسبته ٩٠ في المائة من مجمل الكثافة السكانية في قطر والتي تقطن في منطقة الدوحة الكبرى وهي العاصمة الساحلية للبلاد.[٥] أما في البحرين، فقد لوحظ تركز معظم الكثافة السكانية في المحافظات الشمالية والمحرق في شمال شرق البلاد، حيث سجلت المملكة إحدى أعلى معدلات الكثافة السكانية في العالم أجمع، والتي تراوحت ما بين ٣ و ٤ آلاف نسمة لكل كيلومتر مربع في المنامة، والتي تعد عاصمة الدولة.[٦] كما تركزت غالبية الكثافة السكانية في دولة الكويت في مدينة الكويت وفي المناطق المحيطة بها (٧٦,٨

الجدول ٥٦: الكثافة السكانية في المملكة العربية السعودية (بالآلاف)

المدينة	الرياض	جدة	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الدمام
الكثافة السكانية	٤,٨٤٨	٣,٢٣٤	١,٤٨٤	١,١٠٤	٩٠٢

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (ديسا)، ٢٠٠٩

الشكل ٣٤: المعدلات الإجمالية للنمو السكاني

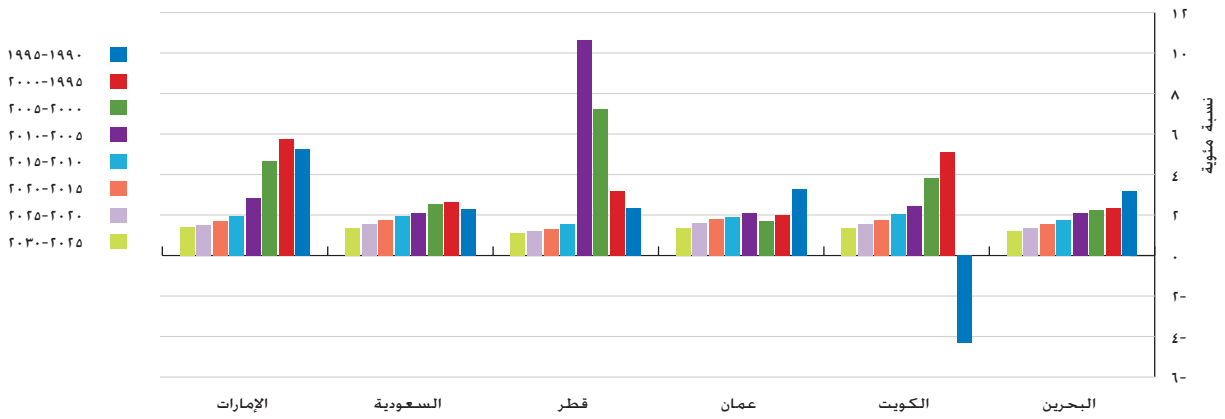

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (ديسا)، ٢٠٠٨

الشكل ٣٥: معدلات النمو الحضري

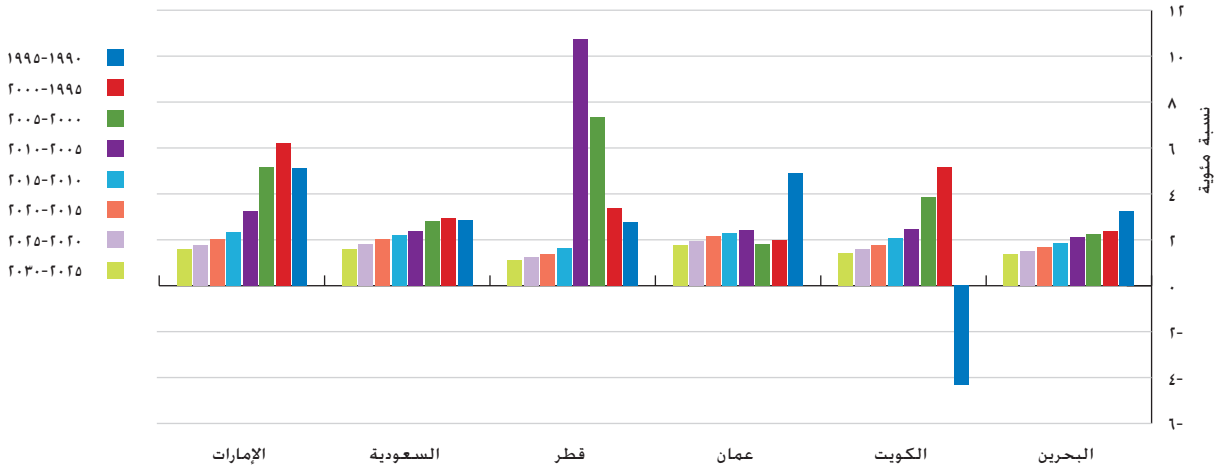

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (ديسا)، ٢٠٠٩

الشكل ٣٦: معدلات النمو في المدن الكبرى

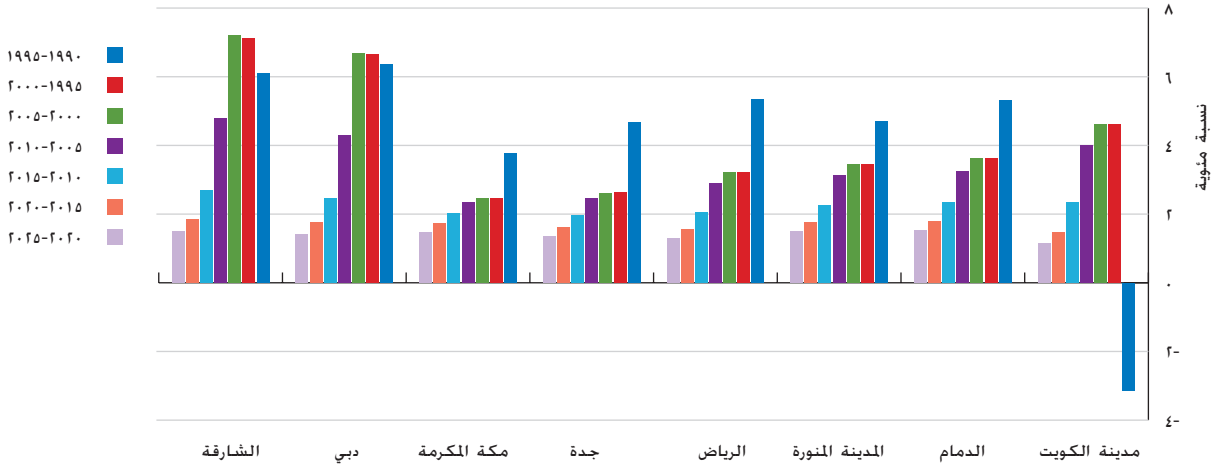

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (ديسا)، ٢٠٠٩

في المائة من إجمالي الكثافة السكانية الحضرية و ٧٥,٦ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية في البلاد).[٧] في حين يتركز معظم سكان السعودية في العاصمة الرياض، وفي المدن المتوسطة الأخرى مثل جدة والدمام، وفي كل من مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة المقدستين.

إستراتيجيات وخطط التنمية

توجهت جميع دول المنطقة لاعتماد إستراتيجيات التنمية العمرانية وذلك ضمن سعيها لإدارة عمليات النمو. كما تقوم معظم هذه الدول في الوقت الحاضر ببذل العديد من الجهود الرامية إلى تحويل النمو إلى المدن المتوسطة، وذلك في ظل الهيمنة التي تتمتع بها المدن الرئيسية.

أطلقت الحكومة العمانية إستراتيجيتها الوطنية للتنمية العمرانية في عام ٢٠١٠، وهي خطة تنموية طويلة الأمد يتم تنفيذها على مدى ٣٠ عاماً والتي يتمثل الهدف من إعدادها في تعزيز عمليات النمو المستدام والمتوازن جغرافياً بما يتماشى ورؤية الدولة لعام ٢٠٢٠.[٨] كما تركز هذه الخطة على تطوير المناطق الحضرية والريفية من خلال تنظيم الأراضي، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتطوير مرافق البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية، والحفاظ على التراث، وحماية البيئة.[٩]

الشكل ٣٧: دول مجلس تعاون الخليج العربية والمدن الرئيسية

الشكل ٣٨: مشروع ديار المحرق، البحرين

المرجع: مشروع ديار المحرق

كما تهدف الحكومة ضمن هذه الإستراتيجية إلى معالجة عدة قضايا كزيادة عدد العمالة الوطنية في القوى العاملة، وخلق الحوافز اللازمة للحد من عمليات الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتضييق نطاق الفجوة الاقتصادية ما بين المدن والقرى.[١٠]

تعاني مملكة **البحرين** من محدودية فرص التوسع نظراً لمحدودية الأراضي المتاحة وارتفاع معدلات الكثافة السكانية، ولذلك فقد تضمنت الإستراتيجية الوطنية للتخطيط والتنمية لعام ٢٠٠٨ تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي في مختلف أنحاء الخلجان الصغيرة والجزر المحيطة بالأراضي اليابسة.[١١]

يمثل مشروع ديار المحرق أحد أضخم المشاريع في البلاد، والذي ستبلغ كثافته السكانية ١٠٠ ألف نسمة تعيش على الأراضي المستصلحة والتي تقع قبالة الساحل الغربي.[١٢] كما تهدف هذه الإستراتيجية أيضاً لمعالجة القضايا المتصلة بتوليد فرص العمل، ونقص المساكن، والنقص في مرافق البنية التحتية، والنقص في فرص الحصول على التعليم، وحماية الموارد الطبيعية.

كما تتضمن أيضاً إطار وطنياً خاصاً بمجال التخطيط، والذي يهدف إلى توسعة نطاق فرص وصول المملكة إلى الأسواق العالمية، والحفاظ على مواردها الطبيعية، وتطوير شبكة متكاملة للنقل، وإنشاء مجتمعات جديدة، وإبراز الواجهة البحرية، وحماية تراثها، وتنفيذ مشاريع التخضير في البلاد، وبناء مستقبل يتمتع بالاستدامة.[١٣] وقد شرعت الحكومة مؤخراً في وضع مخطط رئيسي جديد على المستوى الوطني والذي تهدف من خلاله إلى إنشاء مدن ومناطق صناعية جديدة، وتحقيق التوازن في عمليات التنمية الاقتصادية ضمن إطار عمليات التخطيط العمراني ذات التصميم السليم والمناسب.[١٤]

أصدرت الحكومة **الكويتية** توجيهاتها لوضع مخطط لتوسعة مدينة الكويت وذلك ضمن إطار مبادرة رؤية الكويت الوطنية لعام ٢٠٣٠، حيث سيساهم هذا المخطط الوطني في استيعاب عمليات النمو من خلال إنشاء ثلاث مناطق حضرية جديدة في الأجزاء الشمالية، والجنوبية، والغربية من البلاد، وفي منطقة العاصمة في مدينة الكويت .

وتتضمن الخطة الحكومية الخاصة بالمناطق الشمالية إنشاء محور تنموي، بحيث يتكون من ميناء بحري عميق، ومشاريع تنمية زراعية، ودعم الأنشطة الصناعية والسياحية، وترقية مرافق البنية التحتية لكل من شبكات الطرق، ومرافق النقل السككي والجوي. أما في الأجزاء الجنوبية، تنوي الحكومة إنشاء قطباً تنموياً عبر دعم المجالات الزراعية، والصناعية، والسياحية، بالإضافة لتنفيذ المشاريع الإسكانية الجديدة، بينما ستعمل على إضافة مناطق سكنية وشبكات رئيسية للطرق في الأجزاء الغربية. علاوة على ذلك، فسوف تتمكن منطقة العاصمة من استيعاب المعدلات الإضافية للنمو من خلال كل من المدن الجديدة والمناطق السكنية المزمع إنشاؤها خارج المنطقة.[١٥]

إن الأهداف التي تتضمنها خطة المدينة تتمثل في تحويل منطقة العاصمة إلى مركز مالي وتجاري رئيسي بغية إعدادها لاستيعاب أشكال التوسع السكاني الناشئة حتى عام ٢٠٣٠. [١٦] كما تتضمن هذه الخطة تنفيذ مشاريع ترقية قطاع النقل، وتطوير الأنشطة التجارية والترفيهية، وإنشاء شبكة للمشاة، والحفاظ على المباني التاريخية وتطوير منطقة وسط المدينة.[١٧]

أطلقت الحكومة السعودية الإستراتيجية العمرانية الوطنية في عام ٢٠٠٠ والتي شكلت استجابة للتوقعات المتمثلة في زيادة معدلات الكثافة السكانية والوتيرة المتسارعة للنمو الحضري. كما تهدف هذه الإستراتيجية بشكل خاص إلى الحد من الزحف العمراني، وتعزيز عمليات التنمية العمرانية المتوازنة، وحماية البيئة.[١٨] إضافة لذلك، فتركز الإستراتيجية على إنشاء محاور تنموية (في مناطق شرق، ووسط، وغرب المملكة) إلى جانب إنشاء الاستثمارات الموجهة نحو المناطق الأقل نمواً وتطوراً، عدا عن تحديد بعض المدن ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة باعتبارها كمراكز إقليمية لعمليات النمو.

تتألف خطة التنمية الوطنية التاسعة (للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٤) **السعودية** من خمسة محاور أساسية، وهي: تحسين نوعية الحياة، لا سيما من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، ورفع معدلات المشاركة الوطنية في سوق العمل، وبخاصة بين شرائح الشباب من أجل الحد من مستوى اعتماد الدولة على العمالة الأجنبية، وخلق عمليات التنمية الإقليمية المتوازنة، وتعزيز عمليات التنمية الاقتصادية المتنوعة عبر تعزيز مشاركة القطاع الخاص وإيجاد النظام الاقتصادي المعرفي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في السوق العالمية.[١٩]

عملت كل من إمارتي أبو ظبي ودبي في دولة **الإمارات** على إعداد الخطط الإستراتيجية الخاصة بها. حيث تتضمن رؤية أبو ظبي لعام ٢٠٣٠ تحديداً للأهداف الرئيسية لتطوير الإمارة على مدى الأعوام العشرين المقبلة، وذلك في ظل التركيز على مجالات الاستثمار، والتنمية الحضرية، والبنية التحتية.[٢٠] كما تركز الخطة بشكل خاص على وضع إطار عمل يتمتع بالاستدامة البيئية، حيث تضمنت أبرز أهدافها المقترحة ضرورة تحويل مدينة أبو ظبي إلى مدينة معاصرة ومناسبة والتي تتمتع بالشمولية الاجتماعية، حيث أن عمليات التطوير في هذه المدينة تعكس مكانتها باعتبارها عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة.

تهدف إمارة أبو ظبي لتعزيز أشكال النمو المتوازن، وإنشاء المساكن الميسورة التكلفة، بالإضافة للأحياء المتعددة الاستخدامات، والشوارع الملائمة للمشي، وإنشاء واجهة بحرية متاحة للعموم.[٢١] كما تم طرح مقترح يقضي بإنشاء منطقتين متماثلتين لمركز المدينة (والتي تقع إحداهما في وسط المدينة، والأخرى في منطقة العاصمة المنشأة حديثاً)، وذلك بهدف تسهيل تدفقات حركة المرور، وللتخفيف من حدة الازدحام في ظل إنشاء نظام متكامل للنقل العام.

تمتلك إمارة أبو ظبي مخططاً خاصاً بإنشاء المساحات المفتوحة والذي يتضمن إنشاء ممرات خاصة للراجلين والتي تتيح لهم إمكانية الوصول إلى شتى أنحاء المدينة. كما أن نظام المناطق في المدينة يمثل انعكاساً للهويات المحلية المتميزة، وذلك في ظل ارتفاع معدلات الكثافة السكانية في بعض المناطق.[٢٢] من جهة أخرى، فقد تضمنت مقترحات الخطة التوجه إلى التخفيف من عمليات التطوير التجاري المفرطة، والتصدي للزيادة في الكثافة السكانية للوافدين.[٢٣]

إن مشروع إنشاء منطقة العاصمة الجديدة على جزيرة السواح من الجانب الشرقي من المدينة سوف يتضمن إنشاء المباني الحكومية بالإضافة إلى توفير فرص العمل في المجالات المعرفية، ولترسيم حدود النمو في المدينة للحيلولة دون نشوء عمليات الزحف والتوسع غير المنظمة.[٢٤] كما يتضمن الإطار الهيكلي للعاصمة أبو ظبي رؤية تهدف إلى تنفيذ عمليات التخطيط والتصميم العمراني التي تتسم بالإبداع، وذلك بغية تسليط الضوء على مكانة عاصمة الدولة.[٢٥]

تتضمن خطة دبي الإستراتيجية لعام ٢٠١٥ التركيز على الاستخدام الأمثل للأراضي من خلال تنفيذ عمليات التخطيط الحضري السليمة، والاستخدام الأمثل للموارد وإيجاد البيئة المستدامة. كما تركز الخطة على زيادة معدلات المساكن المخصصة للشرائح المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتحديث السياسات الخاصة بسكن العمالة الوافدة، وإنشاء نظام متكامل للنقل. عدا عن ذلك، تهدف هذه الخطة إلى الحفاظ على معدل حقيقي لنمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١١ في المائة سنوياً على مدى الأعوام العشر المقبلة، وتعزيز مستويات إنتاجية الأيدي العاملة.[٢٦]

أعدت قطر رؤية الإستراتيجية الوطنية والتي تناولت ملامح التنمية الحضرية، وقد شرعت في إنشاء دائرة التخطيط العمراني ضمن وزارة البلديات والتخطيط العمراني، إلى جانب توجهها نحو تعزيز أطر التعاون بين مختلف الجهات الإدارية وتوفير الموارد اللازمة لزيادة قدرة المؤسسات المحلية لوضع الخطط الخاصة بالبرامج وتنفيذها.[٢٧]

الشكل ٣٩: المخطط الشمولي لمدينة دبي مبيناً المشاريع الجديدة وأبرز المشاريع الفريدة والمميزة)بما في ذلك جزر النخيل ١ و ٢ و ٣(

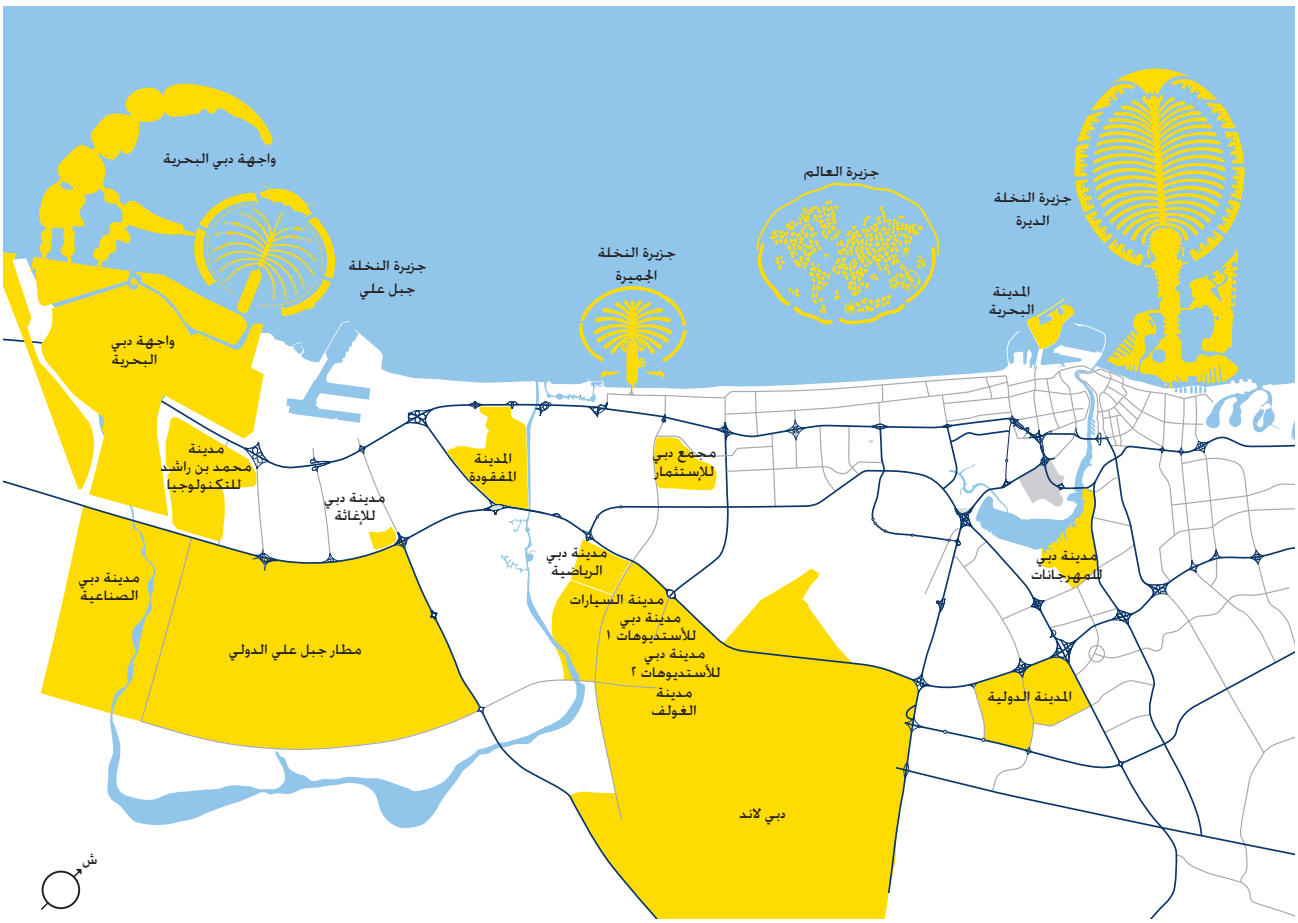

المرجع: بلدية دبي

حلبة ياس مارينا لسباق الفورمولا وان في أبو ظبي. © هاينول فوتو / شاتر ستوك

إعتبرت معظم دول مجلس تعاون الخليج العربية فيما مضى بمثابة مناطق نمو صغيرة تعتمد على أنشطة الصيد والتجارة. إلا أن اكتشاف النفط قد ساهم في زيادة ثروات الدول. بالإضافة لدوره في تعزيز عمليات النمو والتوسع الاقتصادي. إضافة لذلك. فإن دول مجلس تعاون الخليج العربية قد باتت تتمتع بأعلى معدلات النصيب الفردي من إجمالي الناتج المحلي والمسجلة في العالم أجمع.

ثمة ضرورة لأن تعمل هذه الدول على التخفيف من مستوى اعتمادها على مصادر النفط والغاز. وضمن هذا السياق. فلا بد من الإشارة إلى أن معظم دول المنطقة قد أصبحت أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي. بالإضافة لتوجهها نحو تنويع قواعدها الاقتصادية. والتي تضمنت أيضاً تطوير الأنشطة المعرفية. عدا عن ذلك. فقد توجهت العديد من هذه الدول نحو تحويل مستوى تركز الأنشطة الاقتصادية من المدن الرئيسية إلى مواقع أخرى.

عملت **دولة الإمارات** على إطلاق برنامج للتنويع والتحرير والذي تهدف من خلاله إلى تحويل النظام الاقتصادي التقليدي إلى نظام جديد يقوم على المعارف. والتكنولوجيا الحديثة. والعمالة الماهرة. كما عملت الحكومة على الاستثمار بكثافة في مجالات إنتاج الألمنيوم. والسياحة. والطيران. وإعادة التصدير. والاتصالات السلكية واللاسلكية. وذلك ضمن مساعيها الرامية للحد من مستوى الإعتماد على الموارد النفطية

ويتضح الأثر الناجم عن إجراءات التنويع هذه؛ حيث لوحظ الارتفاع في معدل مساهمة القطاع غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي من ٤٦ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٩٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. وإلى ٩٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. كما تم تسجيل أعلى المكاسب في كل من قطاعات العقار. والتجارة. والإنشاء. والتي سجلت معدل نمو بنسبة ٦,٧. و ٤,١ و ٢,٣ لكل منها على التوالي خلال الفترة بين الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ .

تتركز معظم الأنشطة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة في كل من إمارتي أبو ظبي ودبي. حيث تهدف رؤية أبو ظبي الاقتصادية لعام ٢٠٣٠ إلى تطوير نظام اقتصادي معرفي مستدام. بالإضافة لتحقيق الازدهار في القطاع الخاص. ووضع الأنظمة التي تتسم بالشفافية. وإيجاد علاقات دولية قوية ومتينة. وإيجاد نظم وطنية عالية الجودة في كل من مجالات التعليم والرعاية الصحية. وتحقيق الأمن الداخلي والدولي. إلى جانب تحقيق أشكال الإدماج الاجتماعي والثقافي. كما تسعى المدينة لتعزيز هذه المجالات من خلال عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتنمية رأس المال البشري ومرافق البنية التحتية. وتحقيق الاستدامة البيئية. وتعزيز كلاً من الإجراءات والعمليات الحكومية المتبعة.[٢٨] من جانب آخر. فسوف يتم التركيز بشكل أساسي على كل من مجالات الطاقة. والبتروكيماويات. والطيران. والأسلحة. والمستحضرات الدوائية. والنقل. والاتصالات السلكية واللاسلكية.[٢٩] ويهدف البرنامج أيضاً لتحويل أبو ظبي إلى مركز مالي وتجاري. وذلك في ظل التركيز على تنفيذ المشاريع السياحية والبيئية.[٣٠] أما في مدينة دبي. فسوف يتم التركيز على مجالات السياحة. والخدمات المالية. والنقل. والتجارة والإنشاء.[٣١]

الصندوق ١٦ : قطر، والبحرين، والسعودية: إقتصاد المعرفة في مرحلة ما بعد النفط

لقد توجهت دول الخليج العربية لاستغلال مرافقها الهيدروكربونية من أجل التطوير السريع لأنظمتها الاقتصادية، إلا أنه وفي ظل نماذج التحول الناشئة بعد مراحل الأنظمة الاقتصادية النفطية؛ فقد باتت هذه الدول بحاجة لتوسعة نطاق قواعدها الاقتصادية. وقد اتخذت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين الصدارة على صعيد البدء بهذا التحول الاقتصادي الصعب والملح في الوقت ذاته. من جانب آخر، وبالرغم من النجاح الذي حققته دبي في عملية التحول هذه؛ إلا أن نظامها الاقتصادي لا يزال يشهد تطوراً متواصلاً. ويتضح أيضاً بأن نموذج التنمية المتبع في هذه المدينة سوف يتطلب تنفيذ عمليات إعادة تقييم شامل لضمان تحقيق معيار الاستدامة.

من جانب آخر، فإن الدول العربية والتي تعتمد أنظمتها الإقتصادية على استخراج المعادن بشكل كبير، تعتبر كلاً من المجالين المعرفي والخدمي بمثابة التوجهات المستقبلية الأكثر ملائمة. كما أن الاستثمارات الضخمة التي تم ضخها على مدى الأعوام الخمسة الماضية لتمويل المشاريع العقارية المميزة قد تم تحويلها لإعداد الخطط الخاصة بمراكز المعرفة وتمويلها، إضافة لذلك، فقد لوحظ التوجه المتزايد لإنشاء المناطق المعرفية في العديد من المدن، بما في ذلك في كل من أبو ظبي، والدوحة، ودبي، والمنامة، والرياض، وغيرها.

كما أن هيكلة النظم الاقتصادية المعرفية والإبداعية قد تمحورت بشكل أساسي حول قيمة الأفراد. حيث أن التحدي الأبرز في الوقت الراهن قد بات يتمثل في خلق بيئة مثالية لتشجيع عمليات النقل والإنتاج المعرفي، بالإضافة لرعاية الإبداع.

وتشكل مدينة دبي للإنترنت مشروعاً مميزاً والذي تم إنشاؤه في منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والمعلومات – وهي منطقة تتمتع بالإعفاء من الضرائب التجارية والتي تهدف إلى دعم عمليات تطوير كلاً من المجالات المعرفية، والإعلامية، والتعليمية. من جانب آخر، ساهمت مدينة دبي للإنترنت على مدى الأعوام الثلاثة الماضية في توفير المرافق التجارية والمجتمعية اللازمة لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشكل المدينة في الوقت الحاضر مقراً لنحو ١٢٠٠ شركة حيث يعمل أكثر من ١٠ آلاف موظف.

الدوحة: مدينة معرفية ناشئة

لقد كانت مدينة الدوحة في الماضي عبارة عن بلدة صغير تعتمد على أنشطة صيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ، إلا أنها قد أصبحت في الوقت الحاضر موطناً لأكثر من ٩٠ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية في البلاد والبالغ مجموعها ١,٦ مليون نسمة ومعظمهم من المغتربين. عدا عن ذلك، وبالرغم من انهماك الدولة بتشغيل نحو ٧٥ مليار دولاراً لامتلاك الأصول في مختلف أنحاء العالم، إلا أنها تدرك أهمية التغيير الكبير في عمليات التنمية والتطوير في مدينة الدوحة على مدى الأعوام المقبلة.

من جهة أخرى، وبالرغم من النموذج الناجح الذي تعكسه المدينة على صعيد إدماج العنصر المعرفي، إلا أن المدينة لا تزال بحاجة إلى تطوير مرافق بنيتها التحتية الاجتماعية، والتركيز بشكل خاص على المؤسسات والبيئات التعليمية المتاحة لتعزيز مستويات الابتكار والتي تشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد المعرفي. عدا عن ذلك، فإن تجربة دولة قطر لا تزال تمثل نموذجاً إيجابياً والذي ينعكس من خلال المشاريع الكبرى التي تم تنفيذها في مجال الاقتصاد المعرفي – بما في ذلك مشروع واحة العلوم والتكنولوجيا، والمدينة التعليمية – والتي تمثل مراكز تفاعلية لكل من عمليات الإنتاج والنقل المعرفي.

ومن المقرر أن تصبح المدينة التعليمية التابعة لمؤسسة قطر بمثابة مجتمع حيوي وذاتي، والتي تم تصميمها على أعلى المستويات. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المدينة قد باتت تشكل مركزاً فكرياً يشهد توسعاً كبيراً بما يتوافق ومتطلبات القرن الحادي والعشرين. إضافة لذلك، فقد كشف المخطط الرئيسي الثالث للمدينة التعليمية والذي تم الإعلان عنه في مطلع عام ٢٠٠٤ عن المزيد من المشاريع الرائدة التي سيتم تنفيذها بحلول عام ٢٠٠٩. كما شهدت المدينة نمواً في المساحة من ٥٠٠ ألف متر مربع إلى ١٠ ملايين متراً مربعاً تقريباً، والتي سيتم تنفيذها وربطها بواحة العلوم والتكنولوجيا. وقد تم افتتاح المرحلة الأولى من هذه الواحة في أواخر عام ٢٠٠٧، والتي تضم حتى الآن العديد من الشركات الضخمة مثل إكسون موبيل، والشركة الأوروبية لطيران الدفاع والفضاء.

وتحتضن المدينة التعليمية المقر الرئيسي لمؤسسة قطر، حيث تتألف المدينة من حرم يغطي مساحة إجمالية تبلغ ١٠ آلاف متراً مربعاً والتي تقع على مشارف مدينة الدوحة. بالإضافة لوجود عدة فروع للحرم الجامعي لبعض من الجامعات الرائدة في العالم، وغيرها من المؤسسات التعليمية والبحثية، كما ستساهم المدينة التعليمية في خدمة المواطنين القطريين منذ المراحل التعليمية المبكرة وصولاً إلى مرحلة الدراسات العليا، بالإضافة للهدف المتمثل بأن تصبح المدينة مركزاً معرفياً جديداً والذي يتضمن العديد من مؤسسات البحث العلمي العالمية إلى جانب نخبة من الخريجين المدربين تدريباً جيداً.

المملكة العربية السعودية

المدينة الاقتصادية

تقع مدينة الملك عبد الله الاقتصادية على مساحة إجمالية تبلغ ١٧٣ كيلومتراً مربعاً، وتطل على ساحل البحر الأحمر وعلى بعد ١٠٠ كيلومتراً تقريباً إلى الشمال من مدينة جدة، حيث تشكل المدينة المركز التجاري للمملكة، إضافة لذلك، وإلى جانب خمس مدن أخرى، فتعد هذه المدينة جزءاً من برنامج طموح يهدف إلى وضع السعودية بين أفضل الوجهات الاستثمارية التنافسية العالمية. وقد تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى للمدينة في عام ٢٠١٠، ومن المقرر الانتهاء من تنفيذ المدينة بأكملها بحلول عام ٢٠٢٠، من جانب آخر، وفي ظل تشكيل الأفراد دون سن الخمسة عشر عاماً لنحو ٤٠ في المائة من مجمل الكثافة السكانية في المملكة، فمن المتوقع أن تساهم مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في إيجاد مليون فرصة عمل تقريباً وتوفيرها للشباب من سكان المملكة.

توفر المدينة ستة عناصر رئيسية للعمالة، وهي: منطقة صناعية على مساحة ٦٣ كيلومتراً مربعاً والتي تتضمن ٤٤٠٠ هكتاراً تم تخصيصها لكل من العمليات الصناعية والصناعات الخفيفة، والتي يرجح أن تساهم في توفير نحو ٣٣٠ ألف فرصة عمل، بالإضافة لمنطقة خاصة بمجالات البحث والتطوير والتي ستساهم في توفير ١٥٠ ألف فرصة عمل، ومنطقة خاصة بالأعمال التجارية والمكاتب والتي توفر ٢٠٠ ألف مكان عمل، عدا عن توفير ١١٥ ألف فرصة عمل في مجال الخدمات، و ٦٠ ألف فرصة عمل في كل من مجالات الضيافة والتعليم، وخدمات المجتمع المحلي مما يساهم في توفير فرص العمل لنحو ١٤٥ ألف فرد.

من جانب آخر، فإن منطقة ميناء مدينة الملك عبد الله الاقتصادية سوف تغطي مسافة إجمالية تقدر بنحو ١٣,٨ كيلومتراً مربعاً، حيث يعد هذا الميناء الأبرز في المنطقة لما يتميز به من مرافق لتحميل البضائع بالإضافة لقدرته على استقبال أكبر السفن في العالم، عدا عن ذلك، فسوف يتضمن الميناء محطة خاصة بالحج والتي ستعمل على خدمة الحجاج في طريقهم إلى المدن المقدسة والتي ستصل طاقتها الإستيعابية إلى ٣٠٠ ألف حاجاً في اليوم الواحد. كما ستتضمن هذه المدينة منطقة سكنية واسعة والتي تحتوي على العديد من الحدائق والمساحات الخضراء، إلى جانب توفير ٢٦٠ ألف شقة سكنية و ٥٦ ألف منزل فاخر لإسكان نحو نصف مليون نسمة، وذلك بالإضافة للمنتجع الذي سيتم إنشاؤه والمكون من ١٢٠ فندقاً تحتوي على ٢٥ ألف غرفة، وناد لليخوت، ومرافق للفروسية، وملعب للغولف، حيث يتمثل الهدف من إنشاء هذه المنطقة في جذب كلاً من السياح المحليين والأجانب على حد سواء.

وتعد هذه المدينة جزءاً من الخطة الرامية لدفع كلاً من قدرات وطموحات المملكة في المجال التكنولوجي إلى مستويات تنافسية على الصعيد العالمي. كما تتألف المنطقة التعليمية من ١٨ ألف طالب، و ٧٥٠٠ عضو هيئة تدريسية، والعديد من الجامعات جنباً إلى جنب مع المجمعات الخاصة في مجال البحث والتطوير، أما المنطقة التجارية المركزية، فسوف تعمل على توفير مساحة تبلغ ٣,٨ كيلومتراً مربعاً لاستيعاب كلاً من الفنادق، والمكاتب، بالإضافة للمساحات التجارية المتعددة الاستخدامات.

وسوف يتم إنشاء الجزيرة المالية في المنطقة التجارية المركزية على مساحة تبلغ ١٤ هكتاراً، والتي ستشكل أكبر مركز مالي في المنطقة، حيث سيتم تخصيصها لخدمة المصارف العالمية الرائدة، وبيوت الاستثمار ومجموعات التأمين، كما تم إعداد التصميم الخاص ببرج المملكة والذي يبلغ ارتفاعه ١٦٠٠ متراً من تصميم المهندس المعماري "أدريان سميث".

واحة العلوم والتكنولوجيا في مملكة البحرين

أعلن بيت التمويل الكويتي عن إطلاق خطة واحة العلوم والتكنولوجيا في البحرين والتي سيتم إنشاؤها بتكلفة إجمالية تقدر بنحو مليار دولار، حيث ستكون هذه المنطقة الأولى من نوعها في منطقة دول مجلس تعاون الخليج، كما سيتضمن هذا المشروع المقترح الشركات التكنولوجية من مختلف الأحجام؛ الصغيرة، والمتوسطة والكبيرة والعاملة في الأسواق المتخصصة، بالإضافة لدورها في جذب الشركات العالمية المتخصصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

وسوف تساهم هذه المبادرة في تعزيز مستويات الابتكار في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي، وذلك إلى جانب توفير البنية التحتية المتينة لتطوير القطاع التكنولوجي في المملكة، وكخطوة أولى، يتولى مجلس التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين دور الميسر لضمان توفير الخبرات العلمية البحثية اللازمة لتحقيق المزيد من التنوع في الاقتصاد البحريني.

وسوف تتضمن المرحلة الأولى من المشروع التركيز على مرافق البنية التحتية، بينما ستتضمن كل من المرحلتين الثانية والثالثة عمليات تطوير المختبرات العلمية، والشراكات التعليمية، والجوانب الحياتية، كما تم إنشاء العديد من الشراكات مع مختلف المؤسسات والجامعات العالمية بهدف إيجاد فضاء دولي لكل من مجالي البحث والتطوير، عدا عن وجود شراكة أخرى محتملة مع إحدى الجامعات الأوروبية الرائدة والمزمع إنشاؤها في المستقبل القريب، من جانب آخر، فسوف تتم دعوة القطاع الخاص لتولي زمام المبادرة لتأسيس المراكز التعليمية والتكنولوجية المتخصصة، ولتعزيز الخبرات البحرينية في مجالات التكنولوجيا النظيفة، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- A الميناء البحري (١٧،٨٠٠،٠٠٠ متر مربع)
- B المنطقة الصناعية (١٤،٨٠٠،٠٠٠ متر مربع)
- C مركز الأعمال التجارية (١٣،٧٠٠،٠٠٠ متر مربع)
- D المنطقة التعليمية (٣،٥٠٠،٠٠٠ متر مربع)
- E المنتجعات (١٦،٧٠٠،٠٠٠ متر مربع)
- F مناطق سكنية(٤١،٨٠٠،٠٠٠ متر مربع)

- ١ محطة قافلات النقل
- ٢ سكة الحديد بين مكة والمدينة
- ٣ ملعب كرة القدم
- ٤ المارينا

- الطرق الرئيسية
- طرق النقل السريع
- نظام الطرق
- مدخل المدينة

مدينة الملك عبدالله الاقتصادية
King Abdullah Economic City

رواق في مدينة مطرح، عمان. كانت مدينة مطرح المركز التجاري للدولة قبل إكتشاف النفط، والتي تتضمن سوق مطرح، أحد أقدم الأسواق في العالم العربي وأحد أبرز الوجهات السياحية. © فيليب لاغ / شاتر ستوك

وبالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن النظام الاقتصادي في دولة الإمارات لا يزال قوياً، وذلك بفضل الأصول المالية الكبيرة في الخارج والتي حققت مكاسب كبيرة خلال فترة ارتفاع العوائد النفطية. عدا عن ذلك، وبالرغم أيضاً من تسجيل معدل معتدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ بنسبة ٢,٤ في المائة؛ فتشير التوقعات إلى احتمالية زيادة هذا المعدل في عام ٢٠١١ لكي يصل إلى ٣,٢ في المائة، من ناحية ثانية، كان النظام الاقتصادي لمدينة دبي الأكثر تضرراً جراء الركود الحاصل في نهاية عام ٢٠٠٠، حيث سجل انخفاضاً في معدلات النمو من ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ - وبنسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، وذلك على صعيد الأسعار الثابتة، إلا أن ملامح التعافي التدريجي قد كانت واضحة منذ ذلك الحين.[٣٢]

توجهت **سلطنة عمان** إلى تنويع قواعدها الإقتصادية مثلما هو الحال في الإمارات، وذلك في ظل التوقعات التي تشير إلى احتمالية نضوب المخزون النفطي للدولة في غضون عشرين عاماً. كما تهدف الدولة إلى خفض نسبة مساهمة الإنتاج النفطي من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٩ في المائة مقابل ١٠ في المائة من مساهمة معدلات إنتاج الغاز بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك على الرغم من المساهمة الحالية للقطاع النفطي من إجمالي الناتج المحلي للدولة والبالغة ٤٠ في المائة مقارنة بما نسبته ٧٠ في المائة في فترة الثمانينيات. إضافة لذلك، وضمن المساعي الرامية لتحقيق تلك الأهداف، فتسعى الحكومة من خلال رؤية عام ٢٠٢٠ إلى تعزيز مستويات الاستقرار الاقتصادي والمالي من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص، والتنويع في القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل القومي، وتنمية مهارات القوة العاملة العمانية.

تم إعداد مجموعة من الخطط الخمسية والتي تضمنت مقترحات تدعو إلى الاستغلال الرشيد لكل من موارد النفط والغاز، وغيرها من الموارد المعدنية، إلى جانب تطوير قاعدة صناعية، وتعزيز قطاع السياحة البيئية المستدامة، والاستثمار في كل من مجالات التعليم، والصحة، والتنمية العمرانية. إضافة لذلك، تضمنت الخطة الخمسية السابعة تسليط الضوء على قطاعات السياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبحث والتطوير، إلى جانب تحديد أولويات أخرى والتي تضمنت كلاً من مجالات التعليم، والصحة، والأيدي العاملة.[٣٣]

تهدف السياسات الحالية إلى تحرير الاقتصاد وتعزيز عمليات النمو الطويلة الأجل من خلال تنفيذ استثمارات اقتصادية واسعة في كل من قطاعات البيئة، والتعليم، والسياحة، وذلك في ظل الجهود المبذولة لدعم هذه التوجهات الجديدة، كما توجهت الحكومة أيضاً للاستثمار بشكل كبير في مرافق البنية التحتية لكل من قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطرق، والمرافق المتصلة بأنشطة التصدير في الموانئ والمطارات.

تتركز معظم الأنشطة الاقتصادية في سلطنة عمان في كل من مدينة مسقط ومنطقة الباطنة، كما تتضمن المدن الأخرى الهامة كلاً من مطرح، والتي تعد مركزاً تجارياً تاريخياً بالإضافة لوجود الميناء التجاري الرئيسي للدولة فيها، وولاية بوشر والتي تعد مقراً للعديد من المكاتب الحكومية. عدا عن ذلك، فتعمل الحكومة على تطوير مدن أخرى، بما في ذلك: ولاية الدقم والتي تشكل منطقة صناعية حديثة النشوء والتي تتضمن منطقة تجارة حرة، ومجمعاً ضخماً للمنتجات البتروكيماوية، إضافة للمدينة الزرقاء والتي لا تزال قيد الإنشاء على الساحل الذي يقع خارج مدينة مسقط، حيث تتضمن هذه المدينة إنشاء العديد من المشافي والمرافق التعليمية والتي ستساهم في خلق مختلف الفرص والاستثمارات.

عملت الحكومة في مدينة مسقط على إنشاء مجمع متخصص في مجالات المعلومات، والاتصالات والتكنولوجيا – والمعروف باسم واحة المعرفة بمسقط – حيث بدأ هذا المشروع في استقطاب استثمارات القطاع الخاص في الصناعات القائمة على المعرفة.

الصندوق ١٧ : أثر الأزمة المالية العالمية على قطاع التطوير العقاري في دولة الإمارات العربية المتحدة

مشاريع الإنشاء المستمرة في أبوظبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة © زبير خان / شاتر ستوك.

لقد كان لقطاع التطوير العقاري دوراً هاماً في عمليات التنويع الاقتصادي المتسارعة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويشير تقرير التنافسية العالمية للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١١ إلى امتلاك دولة الإمارات للعوامل الأساسية اللازمة للاقتصاد التنافسي، حيث تم تصنيف الدولة في المرتبة الخامسة والعشرين على صعيد التنافسية، بالإضافة لاعتبارها كإحدى أبرز الدول التي تمتلك نظاماً اقتصادياً رائداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك وفقاً لعوامل الابتكار المحددة والمؤشر الخاص بالتقرير.

من جهة أخرى، فإن القدرة التنافسية في البلاد تعكس الاستثمارات الأخيرة في مجال البنية التحتية، والتي حلت في المرتبة الثالثة، بالإضافة لمعدل إنتشار التكنولوجيا الحديثة والمطورة، حيث حلت بالمرتبة الرابعة عشر، وأسواق السلع ذات الكفاءة العالية، حيث حلت الدولة بالمرتبة السادسة.

كما تمكنت الدولة من إنشاء سوق عقاري متين بفضل مجموعة من العوامل، بما في ذلك تحول مدينة دبي إلى وجهة دولية، بالإضافة إلى الثروة المتأتية من المنطقة وذلك في ظل الارتفاع الحاصل في عوائد النفط الخام (والتي تشكل ٣٧ في المائة من مجمل الاقتصاد الإماراتي في عام ٢٠٠٨)، من ناحية ثانية، فقد سجلت أسعار العقارات من مختلف الأنواع في دبي ارتفاعاً كبيراً خلال الأعوام العشرة الماضية في سوق يشهد وتيرة متسارعة من النمو، وفي ظل عدم تلبية مستويات العرض لمستويات الطلب، كما أسفر ذلك عن استفادة العديد من المشاريع الاستثمارية الواسعة النطاق والتي ينفذها كل من القطاعين العام والخاص من الطفرة الناشئة والتي لم تبد لها أية ملامح تشير إلى نهايتها، بيد أن حالة التباطؤ الاقتصادي العالمي والناشئة في أواخر عام ٢٠٠٨ قد أدت لإنهاء الطفرة الناشئة في قطاع الإنشاء في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومنذ ذلك الحين، تم إلغاء العديد من المشاريع أو تأخير تنفيذها، حيث لم تتبق سوى نسبة ضئيلة من المشاريع الجديدة قيد التنفيذ.

عدا عن ذلك، وبالرغم من مواصلة دولة الإمارات لدورها كأكبر سوق عقاري في منطقة دول مجلس تعاون الخليج العربية، إلا أن مدينة أبو ظبي قد باتت تتولى الصدارة في السوق لكي تحل محل مدينة دبي، كما أن سوق مدينة أبو ظبي العقاري لم يتعرض لحالة الإنغمار التي شهدتها قطاعات مماثلة في المنطقة، حيث تمكن هذا السوق من التصدي بشكل كبير للأزمة المالية العالمية الناشئة، علاوة على ذلك، فإن السمعة التي يتمتع بها هذا السوق على صعيد تنفيذ عمليات التنمية الأكثر استدامة قد ساهمت في اكتساب ثقة المستثمرين.

وبعد هذه الفترة الصعبة التي شهدتها الدولة، إلا أن جهات التطوير العقاري قد أعربت عن تفاؤلها لما يحمله عام ٢٠١٢ لها، حيث بدأت الشركات بالتفرع ضمن أسواق جديدة، بالإضافة للتحول عن التركيز على البرامج الخاصة إلى البرامج الحكومية، إلى جانب تشكيل تحالفات جديدة في محاولة لكسب المزيد من الأعمال في ظل البيئة التنافسية المتنامية، ومن المتوقع أن يستمر هذه الاتجاه على الأمد القصير، وذلك في ظل المساعي الحكومية لتحفيز الاقتصاد من خلال زيادة مستويات الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، وبخاصة في مدينة أبو ظبي.

لا يزال قطاعي النفط والغاز في **قطر** يشكلان أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للدولة وذلك على الرغم من الجهود المبذولة للحد من مستوى اعتمادها على النفط من خلال تنفيذ الاستثمارات الخاصة والأجنبية في قطاعات غير قائمة على الطاقة. كما ينبغي الحفاظ على معدلات الإنتاج الحالية من المخزون النفطي والبالغ ١٥ مليار برميل لمدة ٣٧ عاماً، بينما يشكل مخزون الغاز الطبيعي والذي يتجاوز ٢٥ ترليون متراً مكعباً لنحو ١٤ في المائة من الإجمالي العالمي، عدا عن تشكيله لثالث أكبر قطاع إقتصادي عالمي.

إن رؤية قطر لعام ٢٠٣٠ قد شددت على ضرورة التنويع في النظام الاقتصادي والتحول من نظام قائم على الإنتاج الهيدروكربوني إلى اقتصاد معرفي، وذلك من خلال تحقيق التنويع، وتعزيز معدلات النمو المالي والتعليم. كما تنطوي هذه الرؤية أيضاً على تحقيق التوازن ما بين مظاهر الحداثة والتقاليد القديمة، وضبط عمليات النمو غير المنضبط، وحماية البيئة، وتوسعة نطاق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[٣٤] وتحدد الإستراتيجية الوطنية للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٥ مختلف الآليات اللازمة للتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.[٣٥]

تعمل الحكومة على دعم كل من مجالات التعليم، والعلوم، والبحوث، وذلك كجزء من سياستها الرامية إلى تطوير الاقتصاد المعرفي، حيث تعتبر المدينة التعليمية بمثابة مركز يساهم في توفير مرافق عالية المستوى للباحثين، بالإضافة لتوفير الخريجين المدربين تدريباً جيداً، وفرص التعاون وإمكانية ترجمة الأفكار إلى تطبيقات حقيقية.

تعتزم دولة قطر أيضاً على تحويل عاصمتها الدوحة إلى مركز فاعل في كل من مجالي العلوم والتكنولوجيا، بما سيساهم في استقطاب المواطنين من ذوي المهارات العالية المستوى واستبقائهم في مجمع العلوم والتكنولوجيا والذي يقع على مقربة من أرقى الجامعات الموجودة في المدينة التعليمية، كما سيساهم هذا المجمع في احتضان الابتكارات، ودعم البحث العلمي، وتوفير التسهيلات والمرافق اللازمة لتحويل الأفكار إلى مشاريع تطبيقية، عدا عن ذلك، وضمن إطار الرؤية الثقافية للدولة، فيجري العمل حالياً على تطوير مجال الفنون في مدينة الدوحة عبر إنشاء الشراكات ما بين المؤسسات التعليمية والمتاحف في الدولة.

تتميز **البحرين** بأحد أكثر الأنظمة الاقتصادية تنوعاً في المنطقة، حيث أن مساهمة النفط في إجمالي الناتج المحلي للدولة لا تتجاوز ما نسبته ١٣ في المائة فقط. وقد عملت الدولة على تنفيذ سلسلة من الإصلاحات في العقد الماضي، بما في ذلك خصخصة العديد من المؤسسات الحكومية وإلغاء الحواجز أمام الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة للزيادة الكبيرة في معدلات إنتاج كلاً من السلع والخدمات، إلى جانب زيادة معدلات فرص العمل المتاحة.[٣٦]

إن إعادة توجيه النظام الاقتصادي نحو تحقيق المعدلات الإنتاجية الأعلى، وتعزيز القدرة التنافسية العالمية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في كل من مجالات السياحة، والصناعة، والخدمات التجارية تشكل جميعها أحد أبرز الأهداف المعلنة ضمن رؤية البحرين الاقتصادية لعام ٢٠٣٠. كما تهدف هذه الرؤية أيضاً إلى رفع المستويات المعيشية، وزيادة الأجور وفرص العمل المتاحة، بالإضافة لتوفير نوعية حياة أفضل لمواطنيها.[٣٧]

تتركز معظم الأنشطة الاقتصادية في الوقت الحاضر في العاصمة المنامة، عاصمة الدولة، إلا أنه وضمن المساعي الرامية لزيادة الأنشطة الصناعية خارج منطقة العاصمة؛ فقد توجهت الدولة لتنفيذ الاستثمارات في العديد من المناطق الحضرية الجديدة، بما في ذلك في كل من المنطقة الصناعية في ميناء سلمان، والتي تقع بالقرب من ميناء البحرين، وشمال سترة، وهي منطقة توفر مختلف الخدمات والمرافق اللازمة والتي تقع على مقربة من قناة بحرية عميقة ورصيف للخدمات. إضافة لذلك، تقع المدينة على مقربة من مطار البحرين الدولي وجسر الملك فهد الذي يربط الدولة بالمملكة العربية السعودية، بينما يجري حالياً الإعداد لإنشاء جسر آخر يربط الدولة بقطر. ومنذ شهر يناير / كانون الثاني من عام ٢٠١٠، تمكنت المدينة من جذب استثمارات بقيمة إجمالية تبلغ ٣,٥ مليار دولاراً، عدا عن إشارة التوقعات إلى احتمالية نمو هذه الاستثمارات إلى ٧,٦ مليار دولاراً لدى الانتهاء من تنفيذ المشاريع.[٣٨]

ولايزال قطاع النفط بمثابة المصدر الرئيسي لعوائد التصدير في **الكويت** (بنسبة ٩٤ في المائة في عام ٢٠٠٧).[٣٩] إلا أن هنالك العديد من الخطط التي يجري إعدادها في الوقت الحاضر لتنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع بهدف تنويع النظام الاقتصادي، بما في ذلك مشروع مدينة جامعة الكويت، وهو مجمع يتألف من ١٦ كلية موزعة ضمن ثلاثة فروع للحرم الجامعي، بالإضافة لفندق ومجمع رياضي، والعديد من المرافق الأخرى. علاوة على ذلك، فسوف ترتفع الطاقة الاستيعابية للمدارس بما مجموعه ٤٠ ألف طالب جديد، أما مشروع مدينة الحرير، فيقع في مدينة الصبية في المنطقة الشمالية للكويت، والذي سيتضمن ٣٠ مجمعاً صغيراً ومتخصصاً كالقرية المالية، والقرية الترفيهية، والقرية البيئية، والقرية الثقافية والتعليمية، حيث سيساهم أيضاً في توفير كلاً من فرص العمل والمساكن للكثافة السكانية المتزايدة، ويرجح أن يساهم هذا المشروع في توفير ٤٥٠ ألف فرصة عمل جديدة، إضافة لذلك، فثمة العديد من الخطط الحكومية التي تهدف للإستثمار في مجالات البنية التحتية والخدمات، بالإضافة للإستثمار في مشاريع إنشاء نظم المترو والسكك الحديدية، وميناء رئيسي للحاويات.

تعد **السعودية** أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، حيث يشكل هذا القطاع ما نسبته ٤٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للدولة، بالإضافة لتشكيله لنحو ٨٠ في المائة من إجمالي الإيرادات العامة و ٩٠ في المائة من عوائد التصدير.[٤٠] كما تسعى المملكة في الوقت الحاضر لتنويع قاعدتها الاقتصادية وتشجيع المستثمرين من القطاع الخاص على توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين السعوديين، لا سيما للشريحة السكانية الشبابية الواسعة النطاق.[٤١]

نجحت المملكة في رفع حصة قطاعها غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي إلى ٥٥ في المائة وذلك بالرغم من التحدي الذي ستطرحه سياسات التنويع.[٤٢] كما تهدف خطة التنمية التاسعة والتي تم إعدادها للأعوام (٢٠١٠ – ٢٠١٤) إلى تحقيق نمو في إجمالي الناتج المحلي السنوي الحقيقي والبالغ ٥,٢ في المائة، وذلك من خلال زيادة نصيب القطاع الخاص بنسبة ١١,٨ في المائة وللصادرات غير النفطية بنسبة ١٠ في المائة.[٤٣]

تهدف هذه الخطة أيضاً إلى تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال "القطاعات الصناعية التي تستغل الميزة النسبية للاقتصاد الوطني عبر تحويلها إلى مزايا تنافسية"، وذلك في ظل التركيز على كل من صناعات البتروكيماويات، والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، والسياحة، والصناعات التحويلية المتجهة للتصدير، والزراعة التي تركز على المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية،[٤٤] وصناعة الألمنيوم (١٢ في المائة من الإنتاج العالمي)، والفولاذ (٦ في المائة من الإنتاج العالمي)، والأسمدة (١٦ في المائة من الإنتاج العالمي)،[٤٥] والسلع الرأسمالية كالآلات والمعدات، والصناعات عالية التقنية وكثيفة رأس المال كالصناعات الدوائية.[٤٦] كما تشير التوقعات لاحتمالية توليد النسبة الأكبر من فرص العمل الجديدة ضمن مجموعة من أهم القطاعات، بما في ذلك كلاً من قطاعات الإنشاء والتطوير العقاري، والإدارة العامة، والدفاع، والضمان الاجتماعي.[٤٧]

تشكل مدينة الرياض المركز المالي، والسياسي والتجاري للدولة، والتي نجحت في إيجاد قطاعات مالية وصناعية بارزة بالإضافة لاثنين من أكبر المجمعات الصناعية، وذلك بفضل الدعم المقدم من صندوق التنمية الصناعية السعودي.[٤٨]

شهدت مدينة جدة وتيرة نمو متسارعة أيضاً، فضلاً عن وجود أكبر ميناء للدولة فيها بالإضافة لاعتبارها بمثابة المدخل المؤدي إلى مكة المكرمة. كما تعمل المدينة حالياً على إعداد خطة إستراتيجية لتوجيه عمليات التنمية من خلال تنفيذ عمليات التحسين الواسعة في مجال البنية التحتية، وتعزيز المستوى المعيشي في المدينة، واستغلال إمكاناتها كمركز في سوق العولمة، والحفاظ على قدرتها التنافسية مع "المدن الاقتصادية" الأخرى الناشئة في البلاد.[٤٩] وقد عملت المدينة على تنويع قاعدتها الاقتصادية من خلال قطاعات السياحة، والنقل، والخدمات اللوجستية، والتعليم، والرعاية الصحية، والتمويل، وقطاعي تجارة الجملة والتجزئة.[٥٠]

بيد أنه قد لوحظ تركز الأنشطة الاقتصادية في مدن أخرى في المملكة، حيث تقع مدينة الدمام بالقرب من حقول النفط في البلاد، مما ساهم

الشكل ٤٠: مشاريع التطوير في المدن السعودية المتوسطة

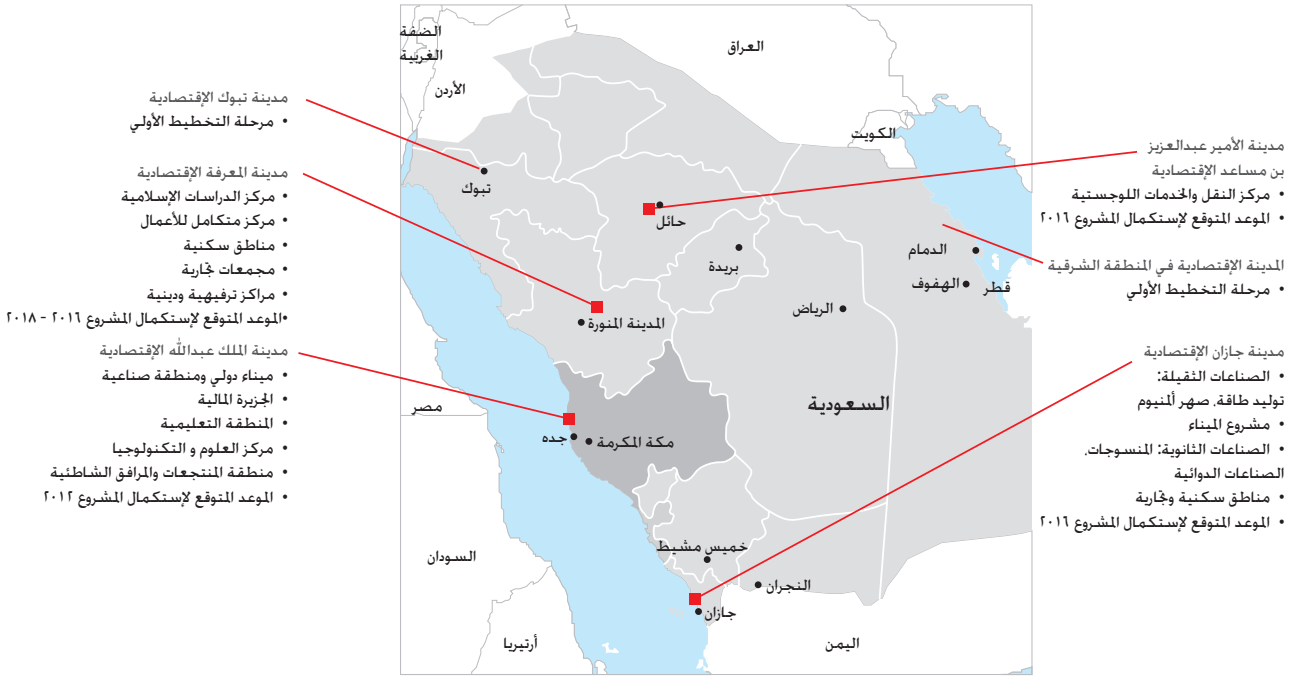

في تعزيز مستويات التنمية والتطوير فيها. أما مدينة مكة المكرمة، فتستقطب ملايين الحجاج سنوياً، في حين تستقبل المدينة المنورة أعداداً كبيرة من الحجاج بالإضافة لتنفيذها لمشروع إنشاء "مدينة المعرفة الاقتصادية".[٥١]

وضمن المساعي الرامية لتحويل النمو الاقتصادي إلى المدن المتوسطة، تعمل المملكة على تطوير مرافق البنية التحتية في كل من مدن عسير، وحائل، والهفوف، والمدينة المنورة، وتبوك،والطائف.[٥٢] كما توجهت أيضاً إلى الاستثمار في إنشاء المدن الجديدة، فعلى سبيل المثال، تهدف مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة (والتي يتوقع استكمال تنفيذها ما بين الأعوام ٢٠١٦ - ٢٠١٨) للتركيز على تطوير الخبرات التجارية، وذلك بدعمها من خلال مجموعة من المجمعات التجارية والثقافية، بينما سيتم الانتهاء من إنشاء مدينة للطاقة المتجددة في الرياض في عام ٢٠١٢. إن مدينة الملك عبد الله الاقتصادية والتي تقع إلى الشمال من مدينة جدة سوف تشكل منطقة بحرية حديثة الطراز بالإضافة لكونها منطقة صناعية على المستوى العالمي، حيث ستتضمن هذه المدينة كلاً من المنطقة التعليمية، والمنتجعات، والمناطق السكنية، فضلاً عن مركز خاص للعلوم والتكنولوجيا والتابع لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية. من ناحية أخرى، فسوف تركز مدينة جازان الإقتصادية على قطاع الصناعات الثقيلة، ومجالات التكنولوجيا الحيوية والصناعات الدوائية. علاوة على ذلك، فإن مدينة الملك عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في منطقة حائل سوف تصبح مركزاً لمجالات النقل والخدمات اللوجستية، ومن المقرر الانتهاء من تنفيذ كلتا المدينتين بحلول عام ٢٠١٦. إضافة لذلك، فيجري حالياً إعداد الخطط اللازمة لإنشاء مدينتين اقتصاديتين جديدتين في منطقتي تبوك والشرقية.[٥٣]

التسويق

توجهت بعض الدول إلى فتح أنظمتها الإقتصادية وتوفير الدعم للإستثمارات المحتملة، وذلك ضمن المساعي الرامية لجذب المزيد من الإستثمارات. كما عملت **دولة الإمارات** على فتح حدودها، بالإضافة لإنشاء مناخ مستقر للفرص الاستثمارية، إضافة لذلك، ووفقاً لأحدث تقرير لتمكين التجارة الدولية، حلت دولة الإمارات ضمن قائمة الدول الخمسة عشر الأولى عالمياً على صعيد فرص الوصول إلى كل من الأسواق المحلية والخارجية، وفعالية الإجراءات الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير، وكفاءة مسؤولي الجمارك، وتوفر مرافق البنية التحتية لقطاع النقل وجودتها العالية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات وقطاع الاتصالات، والبيئة التنظيمية ومستوى توفر الأمن. من جانب آخر، فتتمتع الدولة بالصدارة على صعيد قيادة عمليات التجارة الإلكترونية بين مختلف الدول العربية، وهو الإنجاز الذي تم توجيهه من خلال انفتاح سياساتها التجارية الخارجية.

وفي **البحرين**، تم إعفاء الشركات الخاصة من الضرائب وفرض ضرائب بسيطة وغير مباشرة على كل من المؤسسات والأفراد، بالإضافة لسماحها للأجانب بامتلاك العقارات والمشاريع التجارية في معظم القطاعات، عدا عن وجود خطط أخرى لفتح سوقها بشكل أكبر لتشجيع النشاط الأكبر للقطاع الخاص.[٥٤]

وضمن الجهود التي تبذلها **دولة قطر** لزيادة معدلات الاستثمار، تم تخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة لتطوير مرافق البنية التحتية، بما في ذلك إنشاء ميناء جديد في مدينة الدوحة، ومطار الدوحة الدولي الجديد، وتنفيذ عمليات التطوير والتوسعة لخطوط السكك الحديدية والتي تتضمن مترو الدوحة، والسكة الحديدية التي تربط الدولة بكل من البحرين والسعودية.[٥٥]

أشكال الفقر والتفاوت

سجلت دول مجلس تعاون الخليج العربية معدلات متفاوتة على صعيد توزيع ثرواتها، وذلك على الرغم من ارتفاع معدل النصيب الفردي من إجمالي الناتج المحلي، حيث يتضح تركز معدلات الفقر في أوساط العمالة الأجنبية الوافدة. وضمن هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى تركز الشرائح السكانية الفقيرة في **الكويت** في مناطق فقيرة مثل منطقة جليب الشيوخ، وتحديداً العمالة الوافدة والتي يعاني أفرادها من ظروف الاكتظاظ، وسوء المسكن، وانتشار الجريمة.[٥٦] أما في قطر، فقد لوحظ اقتصار خدمات

الدوحة، قطر. عمال آسيويون يعملون في مشروع نظام الصرف الصحي مقابل مجسم تميمة "أوري" الذي تم إنشاؤه خصيصاً لدورة الألعاب الآسيوية لعام ٢٠٠٦ وقد تم إستقدام أعداد كبيرة من العمالة الآسيوية ذات الأجور المتدنية لإنشاء مرافق البنية التحتية في الدولة © بول كوان / آيستوك فوتو

المساعدة السكنية، والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات التي توفرها الحكومة على المواطنين القطريين.[٥٧] عدا عن ذلك، أشار المسح الذي تم إعداده في البحرين للأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ إلى تسجيل نحو ثلثي الأسر غير البحرينية والبالغ مجموعها ١٠٥٦ أسرة والتي يقل مستوى دخلها السنوي عن ٩٦٠٠ ديناراً بحرينياً (أي ما يعادل ٢٥,٥٠٠ دولاراً)، مقابل ٤٢ في المائة فقط من مجمل الأسر البحرينية والبالغ عددها ٢١٩٢ أسرة ضمن المسح والتي يقل دخلها السنوي عن هذا المستوى.[٥٨]

وفي **السعودية**، أشارت إحدى التقديرات إلى تسجيل ما نسبته ١,٦ في المائة من الأسر السعودية والتي تعيش في فقر مدقع (والتي بلغ إجمالي دخلها الشهري ١,٧٠٠ ريالاً سعودياً (٤٥٠ دولاراً))، بالإضافة لتسجيل نسبة أخرى تبلغ ٢٠ في المائة والتي يقل دخلها الشهري عن ٣,٨٠٠ ريالاً سعودياً (أو ١٠٠٠ دولار أمريكي).[٥٩] عدا عن ذلك، تمت الإشارة إلى انتشار أعلى معدلات الفقر بين الشرائح السكانية المهاجرة من مناطق أخرى أقل تطوراً في المملكة، بالإضافة للعمالة الوافدة، حيث تعد هذه الشرائح غير قادرة على تأمين السكن الملائم لها.[٦٠] إلا أن حكومة المملكة قد أعلنت التزامها بخفض معدلات الفقر إلى ٢,٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ .[٦١]

العمالة والبطالة

يشكل الذكور من العمالة الوافدة جزءاً كبيراً من القوى العاملة في مختلف أنحاء منطقة دول مجلس تعاون الخليج العربية، حيث يعمل معظمهم في القطاع الخاص، في حين يعمل المواطنون في القطاع العام إضافة لحصولهم على أجور أعلى من تلك التي يتقاضاها الأجانب. كما سجلت العمالة الأجنبية ما نسبته ٩٤,٤ في المائة من إجمالي القوى العاملة في **قطر**،[١٢] مقابل ٩٦,١ في المائة في **الإمارات**.[١٣] بيد أنه عادة ما تحصل العمالة الأجنبية على وظائف تتطلب مستويات أدنى من المهارة، وعلى سبيل المثال، عادة ما تتوجه العمالة الأجنبية في قطر للعمل في كل من مجالات الحرف اليدوية أو التشغيل الآلي.[١٤] أما في **السعودية**، فتتوجه النسبة الأكبر من العمالة الأجنبية للعمل في قطاعات الإنشاء، والزراعة، والصناعة، في حين تتوجه الإناث من العمالة الوافدة للعمل في الخدمات المنزلية.[١٥]

يشكل الشباب شريحة واسعة من العاطلين عن العمل، حيث شكل الشباب في الفئة العمرية ما بين ١٥ – ٢٤ عاماً لنحو ٧٠,٤ في المائة من إجمالي معدلات البطالة المسجلة في دولة قطر.[١١] من ناحية ثانية، وبالرغم من ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب الأجانب في الفئة العمرية ما بين ١٥ – ١٩ عاماً (٣٦,١ في المائة)، إلا أنها قد سجلت نسبة أعلى بين المواطنين الشباب في الفئة العمرية ذاتها، والتي بلغت ٥٠,٨ في المائة.[١٧]

سجلت جميع دول المنطقة نسبة مشاركة أعلى للذكور في القوى العاملة بالمقارنة مع الإناث، حيث بلغت هذه النسبة في **عمان** نحو ٧٧ في المائة للذكور مقابل ٢٥ في المائة فقط للإناث، وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٨.[١٨] أما في السعودية، استحوذ الذكور على ٨٣ في المائة من معدلات المشاركة في القوى العاملة مقابل ١٧ في المائة للإناث.[١٩]

إن غياب الأسس الاقتصادية المتينة والمستدامة قد أدى إلى تفاوت أشكال الاهتمام الحكومي باعتبارها الجهة الموظفة لمواطنيها، ففي **الكويت** على سبيل المثال، تم تسجيل نسبة الثلثين من مجمل القوى العاملة الوطنية والبالغة ٣٥٠ ألفاً والعاملة في القطاع العام،[٧٠] كما عملت الحكومة على سن مشروع قانون الخصخصة في عام ٢٠١٠ بهدف بناء مستويات الكفاءة الاقتصادية واقتصاد السوق، ويهدف هذا القانون إلى الإنفتاح على القطاع الخاص لإدارة المجالات التي كانت تابعة للقطاع العام ومدارة من قبله، باستثناء قطاعات الإنتاج النفطي، والرعاية الصحية، والتعليم، كما تسعى كل من قطر، وعمان، والإمارات على التنويع في أنظمتها المصرفية الخارجية، بالإضافة للتنويع في قطاعات اقتصادية أخرى، وتحفيز انضمام المرأة إلى سوق العمل.

سجلت **البحرين** انخفاضاً في معدل المواطنين المشاركين في قوة العمل من ٣٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، الأمر

الذي يرجع في الغالب إلى انكماش فرص العمل في القطاع العام. علاوة على ذلك، وبالرغم من النمو المتواصل في معدلات العمالة الأجنبية في عمان، لا سيما في القطاع الخاص، إلا أن السياسة التي تنتهجها الحكومة تهدف إلى زيادة فرص العمل للمواطنين عبر تحسين عمليات التدريب المخصصة لهم بغية تمكينهم من تحقيق المشاركة الفاعلة في سوق العمل. من جانب آخر، وبالرغم من المعدلات المتزايدة للعمالة الأجنبية في السعودية، إلا أنه قد تمت ملاحظة النمو الحاصل في معدلات المشاركة السعودية في سوق العمل، والتي ارتفعت من ٣٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٤٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠، حيث يمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى حد ما إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.[٧١]

بلغ معدل العمالة الأجنبية في المناطق الحضرية في الإمارات ٧٦ في المائة مقابل ٤١ في المائة من العمالة الوطنية وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٩ .[٧٢]

وفي قطر بلغ معدل العمالة الأجنبية نحو ٩٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٠، بينما سجل المواطنون غير المشاركين في القوى العاملة ما نسبته ٤٩,٣ في المائة مقارنة بنسبة ٩ في المائة من غير القطريين.[٧٣] علاوة على ذلك، يعمل معظم القطريون في كل من القطاع الحكومي وقطاع التعدين، تليهما المهن المتخصصة والمكتبية، في حين يعمل الأجانب بشكل رئيسي في مجال الحرف اليدوية أو في القطاعات التشغيلية.[٧٤] ومثلما هو الحال في دول أخرى، شكلت العمالة القطرية نسبة ضئيلة في القطاع الخاص (نحو ٠,٦ في المائة).[٧٥]

تعمل العديد من دول مجلس تعاون الخليج العربية على زيادة حصتها الوطنية من القوى العاملة، ففي الإمارات، وهي الدولة التي تشهد العديد من التحديات الديموغرافية المتنوعة، شكلت عملية "الأمرتة" أحد أهم العناصر المدرجة على الأجندة الحكومية. عدا عن ذلك، تواصل السلطات الاتحادية والمحلية وضع المبادرات وتنفيذها لدعم سياسة توسعة نطاق مشاركة المواطنين في القوى العاملة في الدولة. وقد تضمنت أبرز هذه المبادرات كلاً من إنشاء هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية، ومجلس أبو ظبي للتوطين، وبرنامج الإمارات لتطوير الكوادر الوطنية ومقره في إمارة دبي، وهيئة تنمية الموارد البشرية في إمارة الشارقة. وتعمل هذه المؤسسات والهيئات على تنمية قدرات المواطنين ومهاراتهم بهدف إيجاد توازن أفضل في سوق العمل.

ساهمت ظروف السوق، فضلاً عن توافر العمالة الوافدة، في عدم تمكن العديد من المواطنين الإماراتيين من إيجاد فرص العمل المناسبة، حيث سجل أكثر من ٨٩ ألف مواطن إماراتي للحصول على الوظائف المستقبلية من خلال المؤسسات المذكورة أعلاه في يونيو / حزيران ٢٠٠٩.

ينص قانون العمل لعام ٢٠٠٥ في **السعودية** على تخصيص ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من الوظائف في الشركات الخاصة للمواطنين.[٧٦] وقد عملت الحكومة أيضاً على الحد من أعداد العمالة الأجنبية من خلال تشديد إجراءات إصدار تأشيرات الدخول للمملكة وتراخيص العمل المؤقتة.[٧٧] كما تهدف خطة التنمية التاسعة إلى زيادة الحصة الوطنية في القوى العاملة.[٧٨]

وبالرغم من تزايد معدلات العمالة الأجنبية في **عمان**، وبخاصة تلك العاملة في القطاع الخاص، إلا أن هنالك العديد من الجهود الحكومية المبذولة بهدف زيادة مستويات مشاركة المواطنين في القوى العاملة من خلال تحسين عمليات التدريب وبناء القدرات المخصصة لهم.

الصحة

أحرزت دول مجلس تعاون الخليج العربية تحسناً ملحوظاً على صعيد المؤشرات الصحية الأساسية – بما في ذلك متوسط العمر المتوقع ووفيات الأطفال والرضع – ومع ذلك، ومثلما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصادياً، تم تسجيل معدلات أعلى من حالات الإصابة بأمراض السكري، والقلب، والأوعية الدموية.

تمكنت دولة الإمارات من تعميم خدمات الرعاية الصحية وتوفيرها بشكل كامل، بالإضافة لتسجيل متوسط العمر المتوقع والمساوي لذلك الذي تم تسجيله في الدول المتقدمة. من جانب آخر، بلغت معدلات الإصابة بأمراض السكري نحو ٢٠ في المائة بين مجمل الشرائح السكانية (وهو ثاني أعلى معدل في العالم)[٧٩] بينما شكلت أمراض القلب والشرايين سبباً لما نسبته ٢٨ في المائة من مجمل الوفيات.

عملت عمان على تنفيذ العديد من الإصلاحات الرئيسية في مجال الرعاية الصحية بهدف خفض معدلات الوفيات، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية، والقضاء على الأمراض المعدية. عدا عن ذلك، فقد حققت مدينة مسقط والعديد من المدن الأخرى خفضاً في معدل وفيات الرضع، إلا أن كلاً من أمراض القلب والأوعية الدموية، والسمنة، والسكري لا تزال تشكل شواغل رئيسية في الدولة، وبخاصة في المناطق الحضرية حيث يعاني ٢١,٢ في المائة من السكان من السمنة المفرطة وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٤ مقابل ١٣,١ في المائة في المناطق الريفية.[٨٠] (أنظر الصندوق ١٨).

ووفقاً لمؤشرات منظمة الصحة العالمية، فقد بلغت نسبة الذكور فوق ١٥ عاماً ممن يعانون من "زيادة الوزن" في قطر نحو ٥٩,٥ في المائة، بالإضافة إلى ١٨,٧ في المائة ممن يعانون من "السمنة المفرطة"، في حين بلغت نسبة "زيادة الوزن" بين الإناث نحو ٦٥,٩ في المائة مقابل ٣١,٦ في المائة ممن يعانين من "السمنة المفرطة".[٨١] أما في البحرين، فقد تم إدراج مدينة المنامة ضمن مبادرة "ألف مدينة – ألف حياة" والتي أطلقتها منظمة الصحة العالمي، وذلك تقديراً للجهود المبذولة لتعزيز السلوكيات الصحية بين سكان المدينة.[٨٢]

التعليم

توجهت العديد من دول المنطقة للاستثمار بكثافة في مجال التعليم، وذلك في ظل الثروة النفطية التي تتمتع بها هذه الدول والتي سجلت جميعها معدلات مرتفعة على صعيد الإلمام بالقراءة والكتابة، بالإضافة لتسجيل معدلات مرتفعة نسبياً على صعيد الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية، حيث بلغت نسبة التعليم في مدينة الدوحة على سبيل المثال نحو ٩٦,٣ في المائة.[٨٣] كما سجلت كل من مدينتي الرياض وجدة معدلات مشابهة والتي بلغت ٩٢ [٨٤] و ٩٠ في المائة[٨٥] في كل منهما على التوالي.

تعمل الإمارات على التركيز بشكل أكبر على مجال التعليم العالي، بما في ذلك على صعيد التدريب في كل من مجالي الهندسة وتكنولوجيا المعلومات. إضافة لذلك، توفر الدولة خدمات التعليم لجميع مواطنيها للمراحل الأساسية، والثانوية والجامعية، بينما تم تسجيل زيادة في المستويات التعليمية لكي تبلغ نحو ٨٧ في المائة.

تضمنت كل من رؤية عام ٢٠٢٠ والخطة الخمسية الخامسة في عمان معيار تنمية الموارد البشرية باعتباره كأحد العناصر الأساسية، وذلك بالإضافة لما تتضمنه الإصلاحات في النظام التعليمي من تحديث لمرحلة التعليم الأساسي، والتركيز على مجالي التدريب التقني والمهني.

السياحة

لقد نفذت العديد من دول المنطقة مساع متنوعة لزيادة مساهمة القطاع السياحي في إجمالي الناتج المحلي، وذلك عبر التركيز على مسألة الحفاظ على المواقع التاريخية القائمة وإنشاء منتجعات سياحية جديدة.

الجدول ٥٧: معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان فوق سن ١٥ عاماً

الدولة	الإمارات ٢٠٠٥	البحرين ٢٠٠٨	السعودية ٢٠٠٩	عمان ٢٠٠٨	قطر ٢٠٠٧	الكويت ٢٠٠٧
معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان فوق سن ١٥ عاماً	٩٠,٠	٩٠,٨	٨٥,٥	٨٦,٧	٩٣,١	٩٤,٥

المرجع: معهد اليونسكو للإحصاء

الصندوق ١٨ : الشباب، والثروة والصحة في دول مجلس تعاون الخليج العربية : مراجعة بسيطة لمشكلة جمة

© أندريه زاروبايكا / شاترستوك

حافظت دول مجلس تعاون الخليج العربية على معدلات نمو نصيب الفرد من الدخل والثروة منذ اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي، مما ساهم في نشوء وتيرة متسارعة لعمليات التحضر، وما صاحبها من أنماط الحياة الحضرية. كما ساهمت أشكال التوسع العمراني الأفقي في تشكيل المدن التي تعتمد على استخدام سيارات الركوب وغير المواتية أيضاً لمرات الراجلين، حيث يتم الاعتماد على المركبات في معظم عمليات التنقل، عدا عن ذلك، وفي ظل النقص النسبي في المساحات المفتوحة والمرافق الترفيهية الخارجية، فعادة ما تتسم أنماط حياة معظم الأطفال في مختلف دول المنطقة بقلة الحركة، فضلاً عن اقتصار اختلاطهم وانخراطهم بغيرهم داخل مراكز التسوق المكيفة، إضافة لسهولة حصولهم على الوجبات السريعة، من ناحية ثانية، تتميز المأكولات التقليدية في دول الخليج باعتمادها على الأرز واللحوم الحمراء، مقابل النقص في مكونات الخضروات أو الفاكهة.

ساهمت هذه العوامل في نشوء مشكلات الصحة الغذائية والأمراض المرتبطة بها والتي غالباً ما يشار إليها باسم "التحول الغذائي". وهي الظاهرة التي لوحظت لأول مرة في الدول المتقدمة، وسرعان ما انتشرت في الدول ذات الاقتصادات الناشئة والدول النامية، عدا عن ذلك، وفي ضوء إدراك دول المنطقة لخطورة هذه المشكلات، فثمة ضرورة لإيجاد فهم أفضل للاتجاهات المرتبطة بها وتحديد الشرائح الأكثر تأثراً بها بغية اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة وعلاجها.

إن المعدلات الوطنية لانتشار زيادة الوزن والبدانة بين المراهقين تشير إلى تسجيل معدلات أعلى بين الفتيات في عمر المراهقة في كل من السعودية، والبحرين، والكويت مقارنة بتلك المسجلة بين المراهقين الذكور، بالإضافة لتسجيل معدلات أدنى قليلاً في كل من قطر والإمارات، كما لوحظ استمرار ارتفاع هذه المعدلات لكلا الجنسين في الكويت.

أما على المستوى العالمي، تم تسجيل طفل واحد من بين كل عشرة أطفال في المدارس والذي يعاني من البدانة، وبالرغم من إمكانية مقارنة المعدلات المسجلة في قطر والسعودية بهذا المتوسط العالمي المرتفع، إلا أن مظاهر البدانة بين المراهقين تعد شائعة للغاية في دول الخليج . وتحديداً بين الأطفال في مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدرسة والمراهقات في الكويت، وقطر، والإمارات.

كما باتت هذه المعدلات تسجل المزيد من الارتفاع بين الفتيان البحرينيين، حيث أن الفروق التي تم رصدها بين الجنسين على صعيد المعدلات المسجلة توحي باحتمالية وجود عوامل بيولوجية وأخرى اجتماعية وثقافية والتي يجدر إيجاد فهم أفضل لها.

هنالك ضرورة لتتبع مراحل نمو الأطفال وحدوث زيادة الوزن والبدانة مع مرور الوقت، وذلك نظراً للاحتمالية الأكبر لأن يصل المراهقون ممن يعانون من زيادة في الأوزان أو البدانة إلى مرحلة البلوغ وهم يعانون من البدانة إضافة لاحتمالية تعرضهم لمختلف المشاكل الصحية، عدا عن ذلك، وفي ظل تشكيل الأفراد دون سن ٢٠ عاماً لأكثر من ٥٠ في المائة من معدلات الكثافة السكانية في دول الخليج، فإن التقديرات الواردة أدناه تعد غير مبشرة على الإطلاق فيما يتعلق بالصحة المستقبلية لهذه الشريحة السكانية.

وثمة إجماع بين مختلف دول الخليج حول وجود مشاكل جمة والتي تتطلب إيجاد الحلول اللازمة، بما في ذلك الإصابة بالأمراض القلبية الوعائية، ومرض القلب التاجي، ومرض السكري، وارتفاع ضغط الدم، ومتلازمة الأيض، وارتفاع مستوى الدهنيات، والتهاب الكبد، وبعض أنواع السرطان، كما ان هذه الأمراض، والتي ترتبط بشكل وثيق بحالات زيادة الوزن والبدانة، يمكن أن تنشأ في سن مبكرة، وذلك لإمكانية مساهمتها خلال مرحلتي الطفولة والمراهقة في زيادة مخاطر الأمراض القلبية الوعائية والتي تتسبب جميعها بالوفاة.

كما بينت الدراسات وجود صلة ما بين الوجبات الخفيفة المتكررة، واستهلاك الوجبات السريعة والمشروبات الغازية، وتناول كميات ضئيلة من الفاكهة والخضروات، وزيادة السعرات الحرارية اللازمة للجسم، وبخاصة من الدهون، من جانب آخر، فإن البيئة الغذائية المتاحة لطلاب المدارس، وانتشار مطاعم الوجبات السريعة، والمتاجر الكبيرة قد تشكل جميعها أسباباً محتملة لنشوء هذا النمط.

إن أنماط الحياة الحضرية الناشئة في دول المنطقة قد ساهمت في تدني مستويات النشاط البدني لدى الأطفال، ممن نادراً ما يشاركون في الألعاب الرياضية وعادة ما يعملون على قضاء أوقات الفراغ بممارسة الأنشطة التي لا تتطلب الحركة، كما تتدنى مستويات تمتع الأطفال بأنماط الحياة الصحية نتيجة للمناخ الحار في دول المنطقة، ونتيجة كذلك لنقص الوعي حول أهمية ممارسة الرياضة والممارسات الحياتية خارج الأماكن المغلقة، عدا عن ذلك، تنخفض مستويات النشاط البدني بين الفتيات بشكل خاص، الأمر الذي يرجع جزئياً إلى المعايير الاجتماعية والثقافية المحافظة والتي تحول دون انخراطهن بأية نشاطات حركية بارتداء الملابس الرياضية، إضافة لعدم وجود أي قدوة لهن ضمن هذا السياق.

تعد المدارس المكان الأنسب للوصول إلى الشباب وتشجيعهم لاعتماد أنماط الحياة الصحية، وذلك بالإضافة إلى الدور الهام لوزارتي التعليم والصحة في دول الخليج على صعيد تخصيص المزيد من الموارد لتنظيم البرامج المدرسية المنسقة ومعالجة الجوانب غير الصحية لأنماط الحياة الحضرية عبر الترويج لكل من: اللياقة البدنية من خلال الأنشطة الموسيقية والرقص، وممارسة الأنشطة الرياضية الفردية والجماعية، وتوفير الوجبات الغذائية الصحية، والتوعية حول المخاطر المترتبة على العادات والسلوكيات غير الصحية، وتوفير البيئات المدرسية ذات الحرارة المناسبة، والخالية من الضجيج أو سوء الإضاءة، ومراقبة صحة الطلاب ومعالجة الأمراض المزمنة، وتقديم المشورة والخدمات النفسية.

الدولة وسنة الدراسة	العمر	زيادة الوزن (٪)		البدانة (٪)		زيادة الأوزان والبدانة (٪)	
		♂	♀	♂	♀	♂	♀
السعودية ١٩٩٨	١٢-١٨	١٤,٥	١٥,٦	٥,٨	٦,٩	٢٠,٣	٢٢,٥
البحرين ٢٠٠٨	١٥-١٨	١٥,٨	١٧,٤	١٣,٧	١٩,٤	٢٩,٥	٣٦,٨
الإمارات ٢٠٠٥	١٠-١٩	٢١,٢	٢١,٧	١٣,٢	١١,٠	٣٤,٤	٣٢,٧
قطر ٢٠٠٤	١٠-١٨	٢٧,٥	٢٠,٠	٧,١	٣,٩	٣٤,٦	٢٣,٩
الكويت ٢٠٠٦	١٠-١٤	٢٩,٣	٣٢,١	١٤,٩	١٤,٢	٤٤,٢	٤٦,٣

المراجع: ن غ، وآخرون، معدلات انتشار وأنماط زيادة الوزن، والبدانة، والأمراض غير المعدية والمرتبطة بالتغذية في دول الخليج العربي، في مراجعات البدانة؛ ١٢ : ١ - ١٣
بوينتي، م وآخرون، برامج الصحة المدرسية في دول مجلس تعاون الخليج: الصحة والعافية من خلال التدخل المبكر

برج الرياح ضمن بيت الشيخ عيسى بن علي في المحرق، العاصمة القديمة لمملكة البحرين، تسعى المدينة إلى إدراج صيد اللؤلؤ ضمن قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو.
© الدكتور أجاي كومار سينغ / شاتر ستوك.

باتت السياحة الثقافية في **دولة الإمارات** تشكل جزءاً أساسياً ضمن قطاع خدمات الضيافة المحلية والقطاع الاقتصادي ككل. وفي عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة مساهمة القطاع السياحي المباشرة وغير المباشرة في إجمالي الناتج المحلي في دبي نحو ١٨ في المائة مقابل ٢٩ في المائة لكل منهما على التوالي.[٨٦] من ناحية اخرى، تهدف رؤية أبو ظبي ٢٠٣٠ للاستثمار في جميع المجالات المتصلة بالقطاع السياحي، بما في ذلك في الفنادق، والمنتجعات، والأنشطة التجارية والترفيهية. كما تقوم هيئة أبو ظبي للسياحة بالإشراف على تنفيذ مشروع جزيرة السعديات والتي تشكل منطقة ثقافية وترفيهية.[٨٧]

تهدف الحكومة **القطرية** لتنفيذ استثمارات بقيمة إجمالية تبلغ ١٧ مليار دولاراً على مدى الأعوام الخمسة المقبلة لإنشاء المنتجعات والفنادق الفاخرة، بالإضافة للمرافق الترفيهية الأخرى. كما تتوجه الحكومة أيضاً للاستثمار في المواقع السياحية، وبخاصة في متحف الفن الإسلامي، ومنطقة سوق واقف، ومتحف قطر الوطني، ومتحف الفن الحديث والمكتبة الوطنية.[٨٨]

تشكل الثروات الطبيعية والثقافية في **عمان** فرصاً كبيرة وهامة لتنمية المجال السياحي، حيث توجهت الدولة مؤخراً لتسليط الضوء على هذا القطاع، وبخاصة السياحة الثقافية، بهدف تحقيق زيادة كبيرة في مساهمته في إجمالي الناتج المحلي على مدى الأعوام العشرة المقبلة. وفي **البحرين**، سيتم تشييد اثني عشر فندقاً من فئة الخمس نجوم على مدى الأعوام الأربعة المقبلة، حيث يساهم القطاع السياحي بنسبة ١٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي.[٨٩] فضلاً عن الإستثمارات الحكومية في إنشاء كلاً من الفنادق والمرافق السياحية في مشروعي درة البحرين وجزيرة العرين.[٩٠] إضافة لذلك، فقد تم ترشيح جزيرة المحرق لإدارجها ضمن قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو.[٩١]

يشكل الحج مصدراً رئيسياً للسياحة في **السعودية**. وقد لوحظت الزيادة في أعداد الحجاج من ١,٨٦ مليون حاج في عام ١٩٩٥ إلى ٢,٧٩ مليوناً في عام ٢٠١٠.[٩٢] كما سجلت المملكة في عام ٢٠٠٦ ما مجموعه ١١ مليون زائر أجنبي ممن قدموا إلى المملكة لأسباب دينية.[٩٣] وقد أعلنت وزارة الحج في سبتمبر / أيلول ٢٠١٠ تسجيل أثر من ٣,٨ مليون زائر للمملكة لأداء مناسك العمرة في الشهور الستة الماضية.[٩٤] وبالرغم من توجه معظم الزوار إلى مدينة جدة. إلا أن هنالك نسبة منهم ممن يسافرون مباشرة إلى كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة.

توجهت الحكومة السعودية مؤخراً لتنفيذ العديد من الاستثمارات والتي تهدف من خلالها إلى الحفاظ على المباني والمناطق التاريخية في مدينة جدة، بالإضافة لإنشاء مؤسسة معنية بالحفاظ على الأصول التاريخية في المدينة، وإنشاء ممر يربطها بمنطقة البلد وذلك في ظل السعي لإدراج هذه المنطقة ضمن قائمة التراث العالمي. إلى جانب العديد من المبادرات الأخرى. كما تضمنت الإستثمارات الحكومية أيضاً الإستثمار في المبادرات الرامية لتدريب القوى المحلية العاملة في القطاع السياحي، وإنشاء أطر التعاون مع المؤسسات التعليمية لتوفير التدريب المهني.[٩٥]

مشروع الجميرة في دبي، الإمارات العربية المتحدة - والذي يعد أبرز المجمعات السكنية المعزولة. © حيدر / شاتر ستوك.

أنماط النمو السائدة في مدن دول مجلس تعاون الخليج العربية

إعتبرت ظروف الحياة البدوية بمثابة الصبغة السائدة تاريخياً في منطقة شبه الجزيرة العربية، حيث امتهن سكانها صيد اللؤلؤ والأسماك على السواحل والتي شهدت نشوء أول مدن المنطقة وأقدمها. كما نشأت مدينتا الدوحة والشارقة في الشرق حول موانئ الصيد ومناطق تجارة اللؤلؤ مع الهند. أما في المناطق الغربية، فتعد مدينتا مكة المكرمة والمدينة المنورة بمثابة المدن الأقدم والأكبر حجماً في منطقة الحجاز، بينما انتفعت أعداد كبيرة من السكان من واحة الرياض التي تقع في المناطق الداخلية في مطلع فترة التسعينيات، وذلك بفضل المياه الجوفية الوفيرة والتربة الخصبة التي تتمتع المنطقة بها.

كما كان لاكتشاف النفط في فترة الستينيات دوراً في نشوء معالم الازدهار السكاني والتنمية الاقتصادية المطردة التي أسفرت عن تحول المدن البسيطة إلى عواصم تجارية ذات دور فاعل في الاقتصاد العالمي. كما كان لتطبيق نظريات التخطيط الغربي الحديثة التأثير الأبرز على المناطق الحضرية في دول المنطقة، مما ساهم في التخلي عن مظهر المدينة التقليدية القديمة واعتماد معايير إنشاء الشبكات الحضرية، وعمليات التقسيم العمراني لأغراض متعددة، والاعتماد على استخدام المركبات الخاصة وشبكات الطرق السريعة والواسعة. وقد شهدت المنطقة كذلك إنشاء المساكن الفاخرة على الطراز الحديث والتي حلت محل المساكن التقليدية القديمة، حيث بات هذا نمط الحياة المفضل لسكان المنطقة، فعلى سبيل المثال، سجلت كل من منطقتي المنامة والمحرق انتقال نحو ٨٠ في المائة من سكان المدينة القديمة إلى مناطق الضواحي، تاركين ورائهم المساكن المتردية والقديمة.[٩١]

لوحظ توجه دول مجلس تعاون الخليج لتجسيد مظهر المدينة العالمية، حيث انعكس ذلك في إنشاء ناطحات السحاب في المناطق التجارية المركزية، بالإضافة للمباني السكنية المتعددة الطوابق، ومراكز التسوق

الضخمة، والشوارع الواسعة في المدن. إلا أنه ونتيجة للمناخ الصحراوي القاسي في المناطق الداخلية، فقد انتقل ٨٠ في المائة من السكان للعيش في المدن الساحلية، والتي تعمل كدول مدينية في جميع دول الخليج باستثناء السعودية، وعمان والإمارات العربية المتحدة.

يقطن كل من المواطنين والأجانب الأثرياء في مراكز المدن العالمية وفي المجمعات السكنية المنشأة في مناطق الضواحي، بينما يعيش الموظفون الأجانب من ذوي الأجور المرتفعة في مجمعات سكنية مغلقة والتي تتألف من المساكن الفاخرة، والخدمات الترفيهية، وخدمات الحراسة والمراقبة الأمنية المتواصلة على مدار ٢٤ ساعة، مما يساهم في تعزيز مشاعر التفرد والأمان. بيد أن هنالك وقائع أخرى ناشئة في هذه المدن أيضاً، بما في ذلك السكن وفقاً للفئة الاجتماعية، والعرق، والجنسية، وعادة ما يقطن كل من العمال الوافدين من ذوي الأجور المتدنية، والمهاجرين من مناطق الأرياف واللاجئين من منطقة القرن الإفريقي في الأنحاء القديمة من المدينة، وفي مساكن مؤقتة يتم توفيرها في مواقع تنفيذ المشاريع، وفي الأحياء والمستوطنات الفقيرة وغير المنظمة التي تقع على أطراف المدن.

وثمة أحد التحديات البارزة لدى الاعتماد الكلي لنظم التخطيط والعمران الغربية، والذي يتمثل في خسارة الملامح العمرانية التقليدية للمدن، وضمن استطلاع تم إعداده في الكويت، فقد أشار ٨٨ في المائة من المهندسين المعماريين ممن شملهم الاستطلاع لاعتقادهم بعدم وجود أية هوية معمارية كويتية سابقة، فضلاً عن إشارة ٩٤ في المائة منهم لضرورة العمل على إيجاد هذه الهوية.[٩٧]

إن تحقيق التوازن ما بين الجوانب العالمية والمحلية قد دفع البلديات في دولة الإمارات لإعتماد السياسات اللازمة لعكس التصاميم المعمارية ذات الطراز الإسلامي التقليدي، وتحديداً من خلال النوافذ والبوابات ذات الأقواس والزخارف الجصية. وهنالك العديد من الجهود التي تبذلها المدن للحفاظ على تراثها العمراني من خلال ترميم القلاع والقصور، والمساجد، والأسواق القديمة.

التحدي المتمثل في توفير السكن الميسور التكلفة

تتباين معدلات توفر المساكن الميسورة التكلفة بين مختلف دول مجلس تعاون الخليج العربية، والتي كانت مدفوعة بارتفاع معدلات النمو السكاني خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات، وباستثناء دولة قطر، والتي سجلت معدلات نمو سكاني تراوحت ما بين ٧ و ١١ في المائة سنوياً في الألفية الجديدة؛ فقد لوحظ استقرار معدلات النمو السكاني في المنطقة، والتي يرجح أن تسجل زيادة سنوية طفيفة بنسبة ١ أو ٢ في المائة على مدى العقدين المقبلين، بينما يرجح أن تسجل دولة قطر هذه النسبة بحلول عام ٢٠٣٠. إلا أن الفئات العمرية المحددة للشرائح السكانية قد تساهم في تواصل معدلات الطلب على المساكن، حيث يشكل الأفراد دون سن ٢٥ عاماً نسبة تتراوح ما بين ٥٢ و٦٤ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية الوطنية في مختلف دول مجلس تعاون الخليج.[٩٨] كما سجل المواطنون دون سن ١٥ عاماً ما نسبته ٣٤ في المائة من مجمل الكثافة السكانية

الشكل ٤١: الهيكل العمري للسكان الكويتيين مقابل غير الكويتيين (٢٠٠٥)[١٠٤]

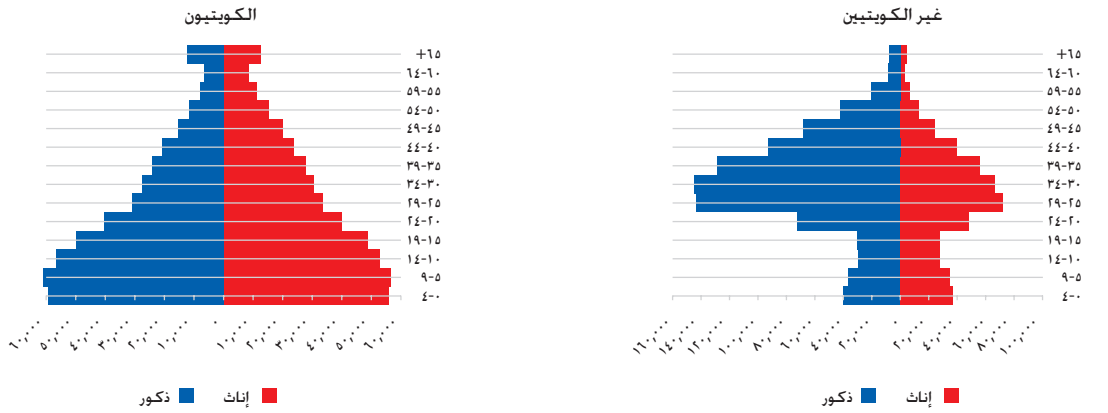

الشكل ٤٢: الهيكل العمري للسكان العمانيين مقابل غير العمانيين (٢٠٠٩)

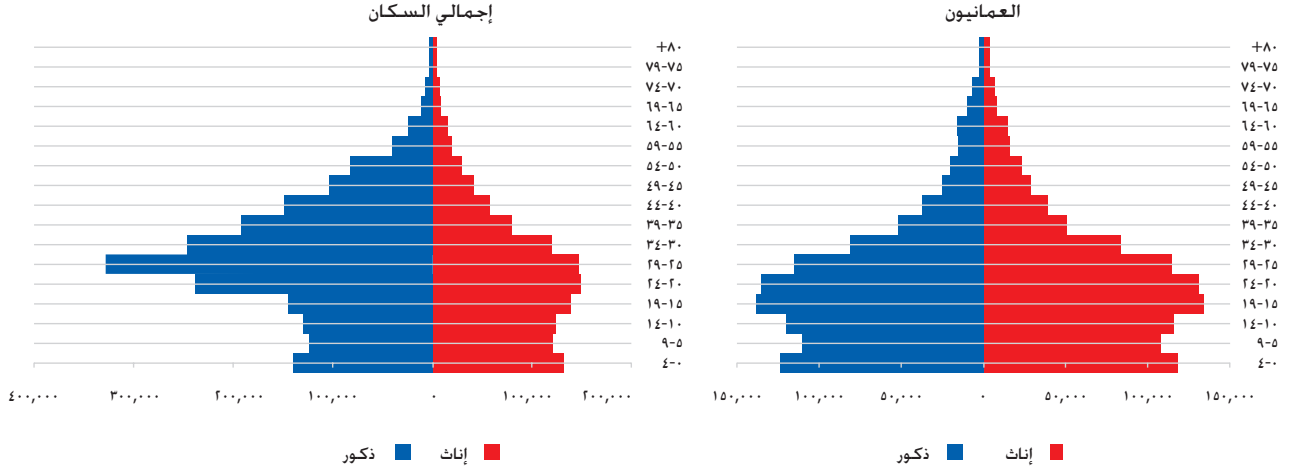

في مدينة الرياض، مقابل ٥٠ في المائة من المواطنين دون سن العشرين عاماً. وقد بلغت المعدلات السنوية للتكوين الأسري في هذه الدول نحو ٣ آلاف أسرة في البحرين، و ١٤,٧٠٠ في الكويت في عام ٢٠٠٨، [٩٩] و ٢٥,٦٠٠ في عمان في عام ٢٠٠٩، [١٠٠] و ٢,٩٠٠ في قطر، [١٠١] و ٤,٤٠٠ في دبي في عام ٢٠١٠، [١٠٢] و ١٣٠,٥٠٠ في السعودية في عام ٢٠٠٧. [١٠٣]

إن دساتير دول مجلس تعاون الخليج تقضي بعمل الحكومات على توفير المساكن، والأراضي أو القروض السكنية الحسنة للمواطنين، بيد أن المنفعة المتأتية من هذه الخدمات تقتصر في بعض الدول على المواطنين الذكور البالغين أو على المواطنين ممن تقل مداخيلهم عن المستويات المحددة.

تتولى البلديات في المملكة العربية السعودية مهمة توفير قطع الأراضي بمساحة ٦٢٥ متراً مربعاً لكل منها – والتي قد تصل مساحتها أحياناً إلى ٩٠٠ متراً مربعاً للمنح الملكية – حيث يتم تقديمها مجاناً لأي مواطن سعودي يتقدم بطلب للحصول عليها.

ولدى البحث في هذه المسألة من الناحية النظرية، فإن مستويات العرض غير المحدود من المساكن يمكن أن تساهم في توفير السكن اللائق لجميع المواطنين، ولكن، وفي ظل التزايد الحاصل في الكثافة السكانية، وتزايد عمليات المضاربة على الأراضي، وتغير الأنماط السكنية المفضلة، فقد باتت الحكومات تواجه صعوبة أكبر على صعيد توفير القروض اللازمة لتلبية مستويات الطلب على المساكن بين كل من الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل. عدا عن ذلك، وفي ضوء الاعتماد الكبير على العوائد النفطية في الميزانيات الحكومية، فإن التقلبات الحاصلة في أسعار النفط قد تكون ذات تأثير كبير على قدرة الحكومات على توفير المساكن الميسورة التكلفة.

وفي **الكويت**، فإن المدة التي يتعين على المواطن انتظارها للحصول على منحة حكومية للإسكان قد تصل إلى ١٥ عاماً.[١٠٦] علاوة على ذلك، فإن معدلات النمو السكاني في مدينة الدوحة في **قطر** – والتي وصلت إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ – قد ساهمت في زيادة الضغوط على سوق العقارات، بينما يتعين على أبو ظبي توفير ١٢٠ ألف وحدة سكنية إضافية لتلبية مستويات الطلب بحلول عام ٢٠١٢. ونتيجة لانهيار السوق العقاري في عام ٢٠٠٨، فقد عمل المطورون على تعليق عدد من المشاريع والتي قد تتسبب في إطالة فترة الأزمة السكنية. كما جدد مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني دعوته لتوفير المساكن الميسورة التكلفة بشكل أكبر، الأمر الذي قد يحظى باهتمام أكبر من جانب المطورين في الوقت الحاضر في ظل تراجع سوق الإسكان الفاخر.[١٠٧]

تواجه **البحرين** نقصاً حاداً في المساكن نتيجة الوتيرة المتسارعة للنمو السكاني وحالة عدم التوافق ما بين مستويات العرض والطلب على المساكن، من جانب آخر. ومن مجمل الأفراد العاملين في البحرين والبالغ عددهم ١٣٨ ألف فرد، ثمة ٦٠ ألف فرد ممن يقل دخلهم الشهري عن ٣٩٩ ديناراً بحرينياً (١,٠٦٠ دولاراً)، بالإضافة إلى ٦٠ ألفاً آخرين ممن يتراوح دخلهم الشهري ما بين ٣٩٩ و ١,١٩٩ ديناراً (٣٢٠٠ دولاراً)، و ١٦ ألف فرد ممن يتجاوز دخلهم الشهري ١٢٠٠ ديناراً (٣٢٠٠ دولاراً).

تعمل الحكومة على توفير السكن الاجتماعي للأفراد ضمن الفئة الأولى السابقة الذكر، بيد أن قائمة الانتظار الحالية تتضمن ٥٣ ألف أسرة، إضاف للزيادة المتوقعة في مجموع هذه الأسر والتي ستتراوح ما بين ٣ و ٤ آلاف أسرة سنوياً. أما الأفراد ضمن الفئة الثانية، فيحق لهم الحصول على القروض العقارية والمدعومة حكومياً بقيمة ٤٠ ألف ديناراً بحرينياً (١٠٦ آلاف دولاراً).

يميل المواطنون في المملكة للسكن في المنازل الفخمة (الفلل)، أو في المنازل الكبيرة التي يمكن أن تستوعب الأسرة الممتدة، إلا أن تكلفة الأراضي المزودة بالخدمات والتي تم تحديدها كمناطق ذات كثافة سكانية متدنية قد ارتفعت بشكل سريع، حيث بلغت قيمة قطعة الأرض الواحدة بمساحة ٢٢٥ متراً مربعاً نحو ٥٠ ألف ديناراً بحرينياً (١٣٣ ألف دولار). إلا أنه وفي ظل هذا الارتفاع الحاصل في الأسعار، فإن القروض التي تدعمها الحكومة لن تساهم في تغطية تكلفة الأرض لوحدها، عدا عن عدم تغطيتها لعمليات الإنشاء والتي تعتمد على المواد المستوردة والباهظة التكلفة.

إن مطوري المشاريع لا يعملون على إنتاج الوحدات السكنية لهذه الشريحة ذات الدخل المتوسط، وذلك نظراً للفجوة في القدرة على تحمل التكاليف. إضافة لذلك، فقد لوحظ عدم تمكن ثلثي المواطنين البحرينيين من تحمل تكلفة السكن النموذجي المكون من غرفتي نوم، وذلك على الرغم من حصول نحو ثلاثة أخماس منهم على الدعم الحكومي السكني.[١١٠] كما أن ظاهرة النقص في المساكن لاتزال بارزة في الصحافة البحرينية، عدا عن تشكيل التظلمات المرتبطة بعدم الحصول على المساكن المناسبة والميسورة التكلفة لأحد أبرز القضايا لدى المواطنين.

ترجح الحكومة أن يبلغ إجمالي معدل الإنفاق على مشاريع الإسكان في الدولة نحو ٢٤٠ مليار دينار بحريني (٦٤٠ مليون دولار) في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٢ ، بالإضافة إلى إنفاق ١١٦ مليوناً (٣٠٨ مليون دولار) على الخدمات السكنية.[١١١] وذلك بهدف خفض متوسط الفترة الزمنية على قوائم الانتظار للحصول على القروض لكي تصل إلى ٣ أعوام بحلول عام ٢٠١٢، والتي كانت تستغرق ما بين ٥ و ١٥ عاماً في السابق.[١١٢]

تعاني **السعودية** أيضاً من نقص حاد في المساكن، حيث يبلغ المخزون السكني الحالي ما مجموعه ٤,٢ مليون وحدة سكنية وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٧، في حين ترجح التقديرات نشوء الحاجة لتوفير ١,٥ مليون وحدة سكنية إضافية بحلول عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى ٥ ملايين وحدة سكنية بحلول عام ٢٠٢٠، حيث يتطلب ذلك تنفيذ استثمارات بتكلفة إجمالية تبلغ ٦٤٠ مليار دولاراً.[١١٣،١١٤] وقد تم تسجيل نحو ٢٥ في المائة من الوحدات السكنية القائمة والتي تم تمويلها من خلال صندوق التنمية العقارية السعودي.[١١٥]

تضمنت خطة التنمية التاسعة (للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٤) تخصيص ١٠٠ مليار ريال سعودي (٢٧ مليار دولار) لتطوير الخدمات البلدية والمساكن، حيث تشكل هذه القيمة نحو ٧ في المائة من إجمالي موازنة الخطة الخمسية. عدا عن ذلك، تهدف الخطة من خلال هذه المخصصات إلى إنشاء ٦٠ بلدية جديدة و ٤٠ مركز حضري، بالإضافة لإنشاء مليون وحدة سكنية جديدة (نحو ٨٠ في المائة من مستوى الطلب المتوقع خلال هذه الفترة)، وتخصيص ٢٦٦ مليون متراً مربعاً من الأراضي لتنفيذ مشاريع الإسكان العامة والخاصة.[١١٦] من جانب آخر، فثمة حاجة لتنفيذ الإصلاحات التشريعية بغية إيجاد الحلول المناسبة للعوائق الأساسية أمام تحقيق التوازن السوقي.[١١٧]

تشير التوقعات إلى احتمالية نشوء نحو الخمس من معدلات النمو في المملكة العربية السعودية في مدينة جدة، والتي تتمتع بوفرة المعروض من المساكن الفاخرة[١١٨] مقابل النقص في المساكن المخصصة للشرائح ذات

الجدول ٥٨: مؤشرات أداء سوق الإسكان الرسمي

	مكة المكرمة	المدينة المنورة	جدة	الرياض	الدوحة	دبي	أبو ظبي
متوسط سعر الإيجار (بالدولار/ متر مربع / شهرياً)	٤٨ دولار	٣٨ دولار	٨١ دولار	٦٦ دولار	٢٥٥ دولار	٣١٠ دولار	٥٢٠ دولار
متوسط سعر البيع (بالدولار / متر مربع)	١٤٣ دولار	٦٧٠ دولار	٨٥٠ دولار	٧٣٠ دولار	٤,٥٢٠ دولار	٣,٤٨٠ دولار	٥,٢٧٧ دولار
معدل الشغور	..	..	..	٦٪	٣٪	٧٪	٣٪

المرجع: جدة [١٠٨]، الرياض [١٠٩]، أبو ظبي / دبي: شركة كوليرز العقارية العالمية ٢٠٠٩

مساكن منخفضة التكاليف في منطقة ديرة في دبي، الإمارات العربية المتحدة. © تانوكي فوتوغرافي / آي ستوك فوتو

الدخل المتوسط بنحو ٢٠٠ ألف وحدة سكنية، و بنحو ٨٠٠ ألف وحدة للشرائح ذات الدخل المنخفض.[١١٩] إضافة لذلك، توجهت ٥٢ في المائة من الأسر للمساكن المؤجرة، مقابل امتلاك ٤١ في المائة من الأسر لمساكنها الخاصة، بينما يوفر أرباب العمل السكن لنحو ٦ في المائة، في حين تم تسجيل ما نسبته ١ في المائة من الأسر والتي تتوجه إلى حلول أخرى. كما تقطن ٦٠ في المائة من الأسر في الشقق السكنية، و ٢٤ في المائة في مساكن تقليدية، و ٩ في المائة في المساكن الفاخرة (الفلل)، مقابل ٤ في المائة والتي تشغل مساحة طابق كامل من المساكن المتعددة الطوابق.[١٢٠]

بلغت نسبة الشغور وحدة سكنية واحدة من بين كل ثماني وحدات سكنية، وذلك على الرغم من وجود نحو ٢٥٠ ألف نسمة ممن يعيشون في وحدات سكنية مكتظة وممن هم بحاجة للانتقال إلى مساكن أفضل.[١٢١] وفي ضوء التوقعات على صعيد معدلات الكثافة السكانية التي ستسجلها مدينة جدة بحلول عام ٢٠٢٩ والبالغة نحو ٥,٧ ملين نسمة، فقد دعت الخطة الإستراتيجية لجدة إلى إنشاء ٩٥٠،٥٠٠ ألف وحدة سكنية، بما في ذلك ٦٨٥ ألف وحدة مخصصة الشرائح ذات الدخل المتوسط والمنخفض.[١٢٢]

شهدت مدينة الرياض حالة من الازدهار في قطاع الإنشاء، وذلك في ظل إصدار ٢٨ في المائة من مجمل تراخيص البناء الممنوحة في البلاد في عام ٢٠٠٥.[١٢٣] وقد تعرضت معظم مشاريع الإنشاء لعمليات المضاربة نتيجة عدم كفاية مستويات توفير المساكن للشرائح ذات الدخل المتوسط، وتشير التقديرات إلى ضرورة توفير نحو ٤٩٥ ألف وحدة سكنية بحلول عام ٢٠٢٤. عدا عن ذلك، باتت مسألة توفير المساكن الميسورة التكلفة بمثابة تحد هام أمام الأسر التي يبلغ متوسط دخلها الشهري نحو ١٦٠٠ دولاراً، حيث بلغ متوسط الإيجارات ٦٦ دولاراً للمتر المربع الواحد.

إن الزيادة السكانية الحاصلة في **عمان** والتي تتمتع بقوة شرائية عالية، فضلاً عن تزايد أعداد العمالة الأجنبية، قد شكلت جميعها عوامل أدت إلى ارتفاع أسعار العقارات. إلا أن معدلات الإيجار في مدينة مسقط قد عاودت انخفاضها إلى مستويات عام ٢٠٠٧ في أعقاب الأزمة المالية الناشئة في عام ٢٠٠٨، باستثناء المساكن الفاخرة (الفلل) والتي لم تسجل أي انخفاض دون نسبة ٤٠ في المائة عن المعدلات المسجلة في أوقات الذروة.

لم تطرأ أية تغييرات تذكر على أسواق الشقق السكنية المكونة من غرفة وحتى ثلاث غرف نوم في المقابل، مما يعكس النقص الحاد في مستويات المعروض من المساكن والطلب المتزايد على الوحدات السكنية الأصغر حجماً. وقد عملت الحكومة مؤخراً على تخصيص عدة مناطق في مدينة مسقط لتمكين المطورين من إنشاء المباني السكنية التي قد يصل ارتفاعها إلى ١٢ طابقاً، وذلك كوسيلة لزيادة المعروض من المساكن الميسورة التكلفة.

إسكان العمالة الوافدة

تشكل العمالة الوافدة ما نسبته ٨٨ في المائة، و ٧٠ و ٦٩ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية في كل من قطر، والإمارات والكويت على التوالي، بيد أنه ثمة ضرورة ماسة للاهتمام بظروفهم وحقوقهم السكنية.[١٢٤] عدا عن ذلك، وبالرغم من الظروف السكنية المتردية لتلك العمالة بالمقارنة مع المستوى المعيشي في دول مجلس تعاون الخليج العربية؛ إلا أن حالهم يعد مماثلاً لحال الوافدين في شتى أنحاء العالم ممن يحاولون زيادة مستوى التحويلات المالية التي يرسلونها.

لوحظ التردد الحكومي في تولي مسؤولية العمالة التابعة للقطاع الخاص، إلا أن الحكومات قد توجهت مؤخرا للنظر في الخطوات اللازمة لإصلاح مختلف النظم والتشريعات والتي ستساهم في زيادة الرقابة على عمليات استقدام العمالة والإلتزام بمعايير العمل الدولية، حيث

الصندوق ١٩ : سكن العمالة الوافدة في الكويت

يشكل الأجانب أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي عدد السكان البالغ ٣,٢ مليون نسمة، وذلك وفقاً لإحصائيات عام ٢٠١١. من جانب آخر، واستناداً إلى بيانات هيئة المعلومات المدنية لعام ٢٠١٠، تم تصنيف ما يزيد عن ٦٠ في المائة من أصل أكثر من ١,٢ مليون عاملاً أجنبياً في الكويت ضمن فئة محدودي الدخل العزاب ممن يعملون في أنشطة ثانوية وفي قطاع الخدمات.

إن القوانين المعمول بها في الدولة لا تسمح للأجانب امتلاك العقارات، حيث تقتصر هذه الميزة على مواطني دول مجلس تعاون الخليج، ولا يتسنى لهم الحصول على المساكن إلا من خلال سوق الإيجار، ولكن الطريقة الوحيدة لذلك تقتصر على توفيره من قبل أرباب العمل أو بتحمل العامل لتكاليف السكن تبعاً للشروط المنصوص عليها في عقد التوظيف.

ويتسم سوق التأجير السكني في الكويت بالتنوع، بالإضافة لتوفيره لمجموعة متنوعة من فئات السكن للعاملين الأجانب بما يتماشى ومستويات الدخل، والنمط المعيشي، والظروف العائلية. كما تتراوح هذه الفئات من المساكن الفاخرة (الفلل) والوحدات السكنية الفاخرة والمتعددة الطوابق في مواقع رئيسية مناسبة والمخصصة لموظفي الشركات في المناصب التنفيذية العليا، إلى الشقق السكنية المكونة من غرفة واحدة والمساكن المخصصة للعمالة ذات مستويات المهارة المتدنية، والعمالة الهامشية من فئة العزاب. إضافة لذلك، عادة ما تتضمن مساكن الأسر الكويتية الملحق مكون من غرفة واحدة لإيواء العاملين في المنازل (الخادمات، والسائقين، والعاملين في الحدائق، أو الطهاة).

كما يتضمن قانون العمل الجديد في الكويت رقم ٦ لعام ٢٠١٠ مادة خاصة تقضي بضمان الحق في السكن الملائم (المادة ٣٤)، والتي تنص على: "إلتزام صاحب العمل المتعاقد لتنفيذ مشروع حكومي أو يقوم باستخدام عمالة في المناطق البعيدة عن العمران بتوفير السكن المناسب للعمال وكذلك وسائل الانتقال للمناطق البعيدة عن العمران دون مقابل وفي حالة عدم توفير السكن يمنح لهم بدل سكن مناسب، وتحدد بقرار من الوزير المناطق البعيدة عن العمران وشروط السكن المناسب وبدل السكن التي يتعين على أرباب العمل توفيرها."

يتضمن المخطط الهيكلي الجديد تحديد مناطق معينة داخل المدن الكويتية والامتدادات العمرانية الجديدة لمشاريع السكن الاستثماري التي ينفذها القطاع الخاص (مناطق مشاريع الإسكان التي ينفذها القطاع الخاص لأغراض التأجير لكل من الكويتيين والأجانب). كما يحدد أيضاً مناطق السكن الخاصة (والتي تم تحديد معظمها للأسر الكويتية والبعثات الدبلوماسية).

كما يتمثل الهدف من هذا التخصيص في تحقيق المساواة بين كل من الأجانب والمواطنين على صعيد فرص الحصول على المساكن وضمان عدم مساهمة قوى السوق في زيادة المعروض من المساكن للمغتربين والتحول التدريجي للمناطق المخصصة لمشاريع إسكان الكويتيين إلى مشاريع استثمارية. إلا أنه وعلى الرغم من القوانين والتوجيهات التي يتضمنها المخطط الهيكلي، ولكن هنالك العديد من المناطق داخل المدن الكويتية والمخصصة للأسر الكويتية والتي تم تحويلها لسكن العمال بشكل مباشر أو غير مباشر. كما تضمنت هذه المناطق في معظم الأحيان المساكن المتدهورة في المناطق التي تنتظر تنفيذ عمليات التخطيط والتي لا يمكن لمالكيها تنفيذ أية عمليات تطوير بها حتى إعداد المخططات التفصيلية لها، الأمر الذي يساهم بالتالي في تأجير تلك المساكن إلى سماسرة ممن يعملون على زيادة مكاسبهم من خلال تأجير تلك الوحدات من الباطن لأعداد كبيرة من العمالة الوافدة محدودة الدخل. كما أشارت الدراسة التي تم إعدادها مؤخراً من قبل بلدية الكويت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والتي تضمنت ست مناطق داخل المدن الكويتية (خيطان، بنيد القار، وجليب الشيوخ، والفروانية، والسالمية، وحولي) والتي ركزت على الظروف السكنية للعمالة الوافدة المحدودة الدخل، إلى سكن معظم هذه العمالة، سواء كانت من جنسيات آسيوية أو عربية، في ظروف مكتظة حيث يتراوح عدد الأفراد في الغرفة الواحدة ما بين ٥ و ١٤ عاملاً ممن يتقاسمون الغرف داخل الوحدة السكنية، حيث يعد معظمهم مستأجرين ثانويين ولا يتمتعون بأي شكل من أشكال ضمان الحيازة الآمنة.

كما تبلغ قيمة الإيجار الشهري التي يدفعها العامل في المتوسط ما بين ١٠ – ١٥ ديناراً كويتياً (٣٥- ٥٥,٥ دولاراً) بينما يبلغ متوسط الراتب الشهري للعامل نحو ٦٥ ديناراً كويتيا (٢٤٠,٥ دولاراً). من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة قد خلصت إلى عدم ذكر معظم القاطنين في هذه الوحدات السكنية لأي إشكاليات وذلك على الرغم من تدهور حالتها، وعدم تمتعهم بضمان الحيازة الآمنة، ونشوء أشكال الاكتظاظ والنقص في المرافق الأساسية، ومعايير السلامة والخدمات.

لقد أشار أولئك العمال لظروف السكن باعتبارها أفضل من تلك المتاحة في بلدانهم الأصلية، فضلاً عن موقعها القريب من أماكن العمل والخدمات، علاوة على ذلك، فقد أشاروا إلى قدومهم للعمل في الكويت لكي يتمكنوا من الادخار وإرسال التحويلات لأسرهم، ولذلك، فإن توفر الخيارات السكنية ذات التكلفة المنخفضة يساعدهم على زيادة مدخراتهم بالإضافة لتوفيرها لبيئة اجتماعية تعوضهم عن بعدهم عن عائلاتهم من خلال تقاسم الحيز المعيشي مع زملائهم المغتربين من أصول مماثلة.

كما توجهت حكومة الكويت لتلبية الاحتياجات السكنية للمجموعات من خلال المخطط الهيكلي لدولة الكويت حيث تعمل على تحقيق هدف مزدوج يتمثل في ضمان توفير السكن اللائق للجميع وإعادة تطوير المناطق المتهدمة في مختلف المدن. إضافة لذلك، فقد عملت على وضع برنامج خاص بسكن العمالة الوافدة والذي سيتم بموجبه إنشاء مدن عمالية جديدة في مواقع متعددة، إلى جانب وضع المخطط الخاصة بالمناطق المتداعية وتخصيص مواقع معينة في هذه المناطق لسكن العمالة الوافدة. كما استند البرنامج لدى إعداده إلى توفير المساكن الجماعية للعمال الوافدين العزاب بالإضافة للحد التدريجي من معدلات الاكتظاظ من ١٤ إلى ٨ أفراد في الوحدة السكنية الواحدة بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك في ظل إنتاج ٥٥ ألف وحدة سكنية كل عشرة أعوام لاستيعاب الزيادة التدريجية في أعداد العمالة منذ عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٣٠.

مستويات الدخل وقيم إيجار المساكن للعزاب من العمالة الوافدة ضمن مناطق تمت دراستها، ٢٠١٠

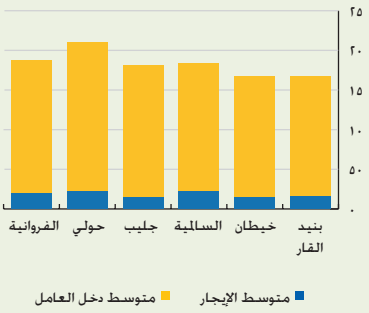

الجدول ٥٩: النسبة المؤية للقاطنين في مساكن دون المستوى في المناطق الحضرية

	البحرين (٢٠٠١)	السعودية (٢٠٠٥)	جدة (٢٠٠٩)
سكان المناطق العشوائية	..	٣,٤٤١,٦٢٦	١,٢٠٠,٠٠٠
٪ من سكان الحضر في المناطق العشوائية	٢ (٢٠٠١)	١٨ (٢٠٠٥)	٣٥

المراجع: البحرين،[١٢٦] السعودية،[١٢٧] جدة[١٢٨]

تشكل هذه الإصلاحات أولى الخطوات الإيجابية الرامية لمعالجة هذه القضية الشائكة.

وفي ظل محدودية البيانات المتوفرة حول بعض الظروف المعيشية المحددة للعمالة، فيمكن الإشارة إلى ميل أفرادها للعيش في المساكن المنشأة من قبل أرباب العمل، أو في وحدات سكنية منخفضة التكلفة في المدينة القديمة أو في مواقع العمل.

تعكس **دولة الكويت** مثالاً واضحاً عن هذا الوضع في جميع أنحاء دول مجلس تعاون الخليج العربية، حيث يحظر على العمالة الوافدة إمتلاك العقارات، بالإضافة لعدم قدرة أفرادها في الكثير من الأحيان على تحمل تكلفة أجور المساكن في السوق الرسمية نظراً لانخفاض أجورهم. عدا عن ذلك، وفي أعقاب الإضرابات والاحتجاجات المتكررة التي شهدتها البلاد في عام ٢٠٠٩، عملت الحكومة على تحديد الحد الأدنى للأجر الشهري للعمالة الوافدة بما مجموعه ٤٠ ديناراً كويتياً (١٤٤ دولاراً) – حيث تشكل هذه الخطوة تقدم ملموساً في ضوء مستويات الأجور الشهرية المتعارف عليها سابقاً والتي تراوحت ما بين ٨ دنانير كويتية (٢٩ دولاراً) و ٢٠ ديناراً (٧٢ دولاراً).

تعاني مساكن العمالة الوافدة من نقص متكرر في المياه، وانقطاع التيار الكهربائي، بالإضافة للعيوب في التمديدات الكهربائية، وعدم كفاية خدمات الصرف الصحي والمساكن، والتي تدهورت حالتها لتركها بدون صيانة. كما تنتشر بين العمالة أعمال العنف وبعض الجرائم وهتك العرض، وذلك جنباً إلى جنب مع الصعوبات الاقتصادية والانتهاكات الاجتماعية.

نشأت المناطق السكنية الخاصة بالعزاب، والتي يطلق عليها اسم "سكن العزابية" في كل من مناطق بنيد القار، والجهراء، وخيطان، وصبحان، والصليبخات، والصليبية، بينما تعد منطقة جليب الشيوخ المنطقة الأبرز عموماً والتي تقع على مقربة من مطار الكويت الدولي.[١٢٥]

أصدرت الحكومة الكويتية قانون العمل الجديد في عام ٢٠٠٩ والذي يتم بموجبه منح العاملين في القطاع الخاص المزيد من الحقوق، بالإضافة لفرض عقوبات أشد على ممارسات سوء المعاملة، وتشكيل هيئة عمومية لتنظيم عمليات استقدام العمالة الوافدة وتشغيلها. وذلك ضمن الجهود الرامية للإستجابة للدعوات الناشئة ضمن هذا الإطار، علاوة على ذلك، دعت الحكومة القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع تتضمن إنشاء ست مدن عمالية جديدة والتي تتماشى مع المعايير الدولية، حيث ستستوعب هذه المدن ما مجموعه ٦٠ ألف عاملاً، بحيث يتم توزيعها في مناطق مختلفة، بما في ذلك في كل من شمال منطقة الصبية، وشمال منطقة المطلاع، وجنوب منطقة الجهراء، وشرق مدينة عريفجان، وفي شمال مدينة الخيران.

لا زالت هنالك حاجة لتنفيذ المزيد من الجهود لدمج العمالة الوافدة والتي بلغ مجموعها نحو ٢,٣ مليون عاملاً ضمن مختلف الجوانب المعيشية في الدولة، وذلك بالرغم مما ستساهم به هذه المدن العمالية من تحسين في مستوياتهم المعيشية. ومثلما تبين من مشاريع الإسكان المنتشرة في جميع أنحاء العالم، فإن أشكال التقسيم العمراني، والاجتماعي، والسكني للشرائح الأقل دخلاً من شأنها العمل على تعميق مستويات الفقر، الأمر الذي قد يساهم بدوره في سحب الاستثمارات وتحفيز نشوء الأحياء المتدهورة في المدن.

يقطن كل من العمال الوافدين والمهاجرين من مناطق الأرياف، بالإضافة للشرائح السكانية الأكثر فقراً في **السعودية** في مناطق متعددة الأعراق والجنسيات، حيث لوحظ المستوى المتدني لظروفهم السكنية.[١٢٩] من جانب آخر، يعمل بعض أرباب العمل على توفير السكن للعاملين، وذلك خلافاً لغيرهم من أصحاب العمل، ونتيجة لذلك، فقد لوحظ إنتشار المناطق العشوائية في ظل عدم كفاية المساكن الميسورة التكلفة وضعف التقيد بالأنظمة المحددة في مجال الإنشاء.[١٣٠] كما تم تسجيل نسبة الثلث تقريباً من إجمالي الكثافة السكانية في الأحياء المتدهورة في المملكة والبالغة ٣,٤ مليون نسمة ممن يقطنون ضمن أكثر من ٥٠ منطقة فقيرة في مدينة جدة، حيث تتوزع هذه المناطق على مساحة ٤٨٠٠ هكتاراً (حوالي ١٦ في المائة من المساحة المنشأة في المدينة).[١٣١]

تقع بعض هذه الأحياء في مركز المدينة القديمة والتي تعاني من ضعف عمليات التطوير – وتحديداً في المنطقة ما بين البلد، والمطار القديم، وقصر خزام – بينما تقع أحياء أخرى في مناطق الأودية والتي تعد عرضة لحدوث الفيضانات بشكل دوري، مثلما حدث في إحدى المناطق في عام ٢٠٠٩ والتي أسفرت عن مقتل ١٢٠ شخصاً.[١٣٢]

تفتقر هذه المناطق السكنية لكل من مرافق الصرف الصحي، والأرصفة، والإنارة العامة، فضلاً عن ضعف عمليات صيانة المباني في المدينة القديمة مما أدى إلى تدهورها الشديد بحيث باتت المباني غير مأمونة على الإطلاق. من جهة أخرى، سجلت المملكة في عام ٢٠٠٥ ما نسبته ٦٦ في المائة من المباني في حي الشرفية والتي تم تصنيفها كمبانٍ ذات مستوى عمراني "رديء" أو "رديء للغاية". أما في المناطق الأحدث والتي تم إنشاؤها على أطراف المدينة، بما في ذلك حي كيلو١٤، وحي كيلو ١١ والقويزة، فتعتبر المباني المنشأة غير آمنة، وذلك نتيجة لاستخدام مواد البناء ذات الجودة المتدنية.[١٣٣]

تعمل شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني على إعداد الخطط الخاصة بمشاريع تطوير المناطق الواقعة في وسط المدينة، بالإضافة لخفض الكثافة السكانية في المناطق العشوائية إلى ٣٠٠ ألف نسمة، وذلك ضمن إطار تنفيذ برنامج "جدة بلا عشوائيات".[١٣٤] كما يهدف هذا البرنامج إلى توفير خدمات أفضل للسكان، وإدماجهم بشكل أفضل ضمن النسيج الاجتماعي للمدينة، وإعادة تطوير المناطق القائمة ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وإتاحة موجودات الأراضي الرئيسية للاستخدامات القيمة، والحفاظ على المباني وشبكات الطرق القائمة وتطويرها.

وسوف يتم البدء بتنفيذ المشروع من منطقة قصر خزام، حيث سيتم تطوير أربعة احياء – بما في ذلك كلاً من حي السبيل، وحي النزلة، وأجزاء من حي البلد، وحي القريات – والتي تقع على مساحة ٣٧٠ هكتاراً، بما في ذلك ٦٠ في المائة منها والتي تم تصنيفها كمناطق عشوائية. أما المرحلة الثانية، فسوف تتضمن حي الرويس، والذي يغطي مساحة إجمالية تبلغ ١٤٠ هكتاراً، بما في ذلك ٦٠ في المائة من المناطق العشوائية. عدا عن ذلك، فإن تنفيذ هذه المراحل سوف يتطلب إعادة توطين ٤٠ في المائة من مجمل السكان وتوزيعهم على ١٥١,٦٠٠ ألف وحدة سكنية جديدة.[١٣٥] بيد أنه وبالرغم من المخصصات التي تم تحديدها كتعويض مقابل عمليات إعادة التوطين بتكلفة إجمالية بلغت ٤ مليارات ريال سعودي (١,١ مليار دولار)، ولكن ذلك لم يلق إستحسان جميع السكان، عدا عن عدم رغبتهم بالانتقال من أحيائهم.[١٣٦]

حيازة الأراضي، وحقوق الملكية وتسجيل الممتلكات

أعلنت **سلطنة عمان** عن منح مواطني جميع دول مجلس تعاون الخليج العربية الحق في التمليك في عام ٢٠٠٢، بالإضافة لمنحهم الحق في الاستثمار في المجمعات السياحية المتكاملة أو المناطق المخصصة للعملاء الأجانب في عام ٢٠٠٧، وذلك ضمن المساعي الرامية لفتح أسواق العقارات وتنويع القاعدة الاقتصادية للدولة.

توجهت **الكويت** على غرار ذلك لإصدار قانون في عام ٢٠١٠ والذي تم بموجبه السماح للأجانب بشراء شقة سكنية بمساحة إجمالية تصل إلى ٣٥٠ متراً مربعاً كحد أقصى شريطة مرور أكثر من عشرة أعوام على إقامتهم في البلاد، بالإضافة لاشتراط عدم حملهم لأية قيود جنائية، إلا أنه يتعين عليهم بيع عقارهم لدى مغادرتهم البلاد. أما في **السعودية**، والتي لطالما منعت امتلاك الأجانب لأية عقارات، فقد أعلنت في عام ٢٠١٠ السماح لهم بشراء العقارات في واحدة من أربع مدن جديدة والتي لا تزال قيد الإنشاء، أولها مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، والتي ستشكل المركز المالي الجديد في مدينة الرياض.[١٣٧] كما بدأت بلدية جدة منذ مطلع عام ٢٠٠٧ بإصدار سندات ملكية الأراضي للسعوديين من سكان المناطق العشوائية، بينما يشكل الأجانب الغالبية العظمة من سكان هذه المناطق، مما يعني عدم تمكنهم من الاستفادة من هذه الإصلاحات.[١٣٨]

تعد حقوق الملكية مكفولة بموجب الدستور **البحريني**، بالإضافة لتقديم تعويض عادل مقابل الإستملاك، إلا أنه قد كانت هناك بعض التجاوزات والمتصلة بالأراضي الزراعية والساحلية.[١٣٩] أما في الأنحاء القديمة من المدينة والمناطق العشوائية، فقد لوحظ غياب سندات الملكية الخاصة بالعقارات أو وجود سندات متعددة ومتداخلة لها، ولطالما كانت عرضة لعمليات المضاربة.[١٤٠]

يتمتع الأجانب في دول مجلس تعاون الخليج الأخرى بإمكانية شراء العقارات في مناطق محددة،[١٤١] ووفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٠، فقد احتلت دول الخليج أعلى المراتب بين مختلف الدول العربية على صعيد حقوق الملكية، باستثناء السعودية، والتي لا زالت متخلفة عن كل من دول مصر، والأردن، والمغرب.

الأراضي الحضرية والسياسات المالية

إن التصويب الحاد في أسعار العقارات في عام ٢٠٠٨ يعكس المستوى البالغ لعمليات المضاربة في قطاع التطوير العقاري، وتحديداً في كل من البحرين، ودبي، وقطر.[١٤٢] كما فاق سعر الأرض المخدومة بمساحة ١٠٠ متر مربع في مدينة جدة نحو ٢,٢ ضعف متوسط الدخل السنوي للأسرة في المدينة، مقابل ١٩ ضعفاً للأرض المخدومة والتي تم ربطها بإمدادات المياه والكهرباء وشبكات الطرق في عام ٢٠٠٨.[١٤٣]

تعد السياسات العامة الراهنة في كل من مجالات الأراضي والتمويل الدافع الرئيسي وراء نشوء عمليات المضاربة العقارية في دول مجلس تعاون الخليج، فضلاً عن انتشار العمالة الأجنبية وغياب آليات إدارة الأراضي في المناطق الحضرية. علاوة على ذلك، فإن عدم قدرة الأجانب على امتلاك العقارات في معظم المناطق قد أدى لنشوء أسواق وأساليب المضاربة، حيث عادة ما تتمثل الأخيرة بممارسات "الشراء بهدف التأجير". إضافة لذلك، وفي ظل غياب عمليات تخطيط وتقسيم الأراضي التي تتسم بالفعالية، بالإضافة لغياب النظم الضريبية المفروضة على العقارات الشاغرة، فلا يوجد لدى الحكومات سوى بضعة أدوات قليلة للإدارة المالية والتي يمكن استغلالها للحد من عمليات المضاربة في قطاع الأراضي، بينما يساهم غياب نظم تمويل المساكن في القطاع الخاص في الحيلولة دون تمكن الشرائح ذات الدخل المنخفض من الاستثمار الطويل الأجل في العقارات السكنية.

أعلنت الحكومة السعودية مؤخراً عن تجميد عمليات التخصيص المجاني للأراضي، وذلك على الرغم من وجود العديد من نماذج الطلب التي يتعين منحها من خلال هذا النظام، بما في ذلك نحو ٢٠٠ ألف طلب تم تقديمها في مدينة جدة (والتي تعادل في مساحتها نحو ١٢٥٠٠ هكتاراً).[١٤٤] إضافة لذلك، فقد طلب المستثمرون من القطاع الخاص في جدة تخصيص أكثر من ٢٠ ألف هكتاراً من الأراضي خارج حدود المدينة لعام ١٩٨٨، الأمر الذي يعكس خطوة واضحة ضمن ممارسات المضاربة، بينما أشارت الحكومة البلدية إلى أن استيعاب المدينة لعمليات النمو الناشئة على مدى الأعوام التسعة والعشرين المقبلة لن تتطلب أكثر من ١٧ ألف هكتاراً من الأراضي، والتي يمكن أن تقع نصفها ضمن الأراضي الشاغرة داخل حدود المدينة.[١٤٥]

التمويل العقاري وأسواق الرهن العقاري

لطالما أعربت دول مجلس تعاون الخليج العربية، وبخاصة السعودية، عن شكوكها فيما يتعلق بالخدمات المصرفية المرتبطة باحتساب الفوائد، وذلك تماشياً مع *أحكام الشريعة الإسلامية* فيما يخص مبدأ الربا. بيد أن القوانين التي تجيز العمل بالمصارف الإسلامية قد ساهمت في إنشاء هذه المؤسسات في كل من دبي في عام ١٩٧٥، والكويت في عام ١٩٧٧، والبحرين في عام ١٩٧٩، قطر في عام ١٩٨٢، والسعودية في عام ١٩٨٧.[١٤٦] كما شكلت المصارف الإسلامية نحو ٥٠ أو ٥٥ في المائة من الأسواق المالية منذ عام ٢٠٠٦ في كل من البحرين، والكويت، وقطر، والإمارات، مقابل ٤٠ في المائة في السعودية، وأقل من ١٥ في المائة في عمان.[١٤٧] عدا عن ذلك، فتتميز معظم المصارف غير الإسلامية بتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية أيضاً.

يعد سوق التمويل العقاري في **السعودية**، وهي الدولة الأكثر محافظة من الناحية الدينية في المنطقة، أقل الأسواق تطوراً. عدا عن ذلك، فقد أصدرت الدولة أول قرار خاص بالرهن العقاري في عام ٢٠٠٨، والذي لا تزال كل من تأثيراته وانعكاساته غير واضحة تماماً. وفي الوقت ذاته، يساهم صندوق التنمية العقارية الحكومي في توفير التمويل السكني اللازم دون أية فوائد في المقابل، ولكنه يعاني من رسملة ضعيفة، إضافة لتخلف المقترضين عن سداد المدفوعات المترتبة عليهم في ظل عدم فرضه لأية غرامات أو رسوم تأخير، إضافة لذلك، فقد لوحظ تزايد طلبات الحصول على القروض والتي لا تزال على قائمة الانتظار، وذلك في ضوء تدني عدد القروض التي تتم الموافقة عليها سنوياً والتي لا يصل مجموعها إلى ١٠ آلاف قرض. كما يقدم مصرف الراجحي الإسلامي نوعاً آخر من المنتجات المصرفية والمعروف بنظام المشاركة، حيث يمنح المصرف قرضاً بسقف يصل إلى ٩٥ في المائة من القيمة الإجمالية للعقار، فيما يقوم العميل المقترض بسداد الأقساط المترتبة عليه على شكل رسوم إيجار على مدى فترة تمتد ما بين ١٥ و ٢٥ عاماً، وقد تم رصد إقبال العملاء الأكثر ثراءاً للإستفادة من هذه الخدمة لدى إنشاء المشاريع الجديدة.[١٤٨]

وفي **الكويت**، لم تتمكن المرأة من الحصول على أية قروض ذات فائدة متدنية أو أية قروض أخرى ذات دعم حكومي على الإطلاق، ووفقاً لبيانات عام ٢٠١٠، تم تسجيل ما يقدر بنحو ٦٨ ألف امرأة في الدولة ما بين مطلقة، أو أرملة، أو أم عزباء، أو متزوجة من أجنبي.[١٤٩] كما أن التوجه الحكومي لإنشاء المساكن لهذه الشريحة لم يساهم سوى في تعميق عزلتها عن المجتمع.[١٥٠] من جانب آخر، وبناءاً على التوصية المقترحة من قبل اللجنة البرلمانية لشؤون المرأة؛ فقد أعلنت الحكومة في عام ٢٠١٠ عن موافقتها على تعديل مختلف القوانين المرتبطة بمجالات الإسكان، والخدمات الائتمانية والمصرفية، والتي تتسم بالتمييز على أساس النوع الاجتماعي، حيث أن تنفيذ هذه الإصلاحات، بالإضافة لتخصيص ما قيمته ٥٠٠ مليون ديناراً كويتي (١,٧ مليار دولاراً) لزيادة رأس مال بنك التسليف والادخار بهدف إنشاء صندوق الرعاية السكنية للمرأة قد شكلت عوامل هامة والتي ساهمت في تمهيد الطريق نحو توفير القروض العقارية الميسرة للمرأة.[١٥١]

تحديات النقل في المناطق الحضرية

ساهمت العوائد النفطية المتأتية في منطقة الخليج في تيسير تنفيذ الإستثمارات الضخمة لإنشاء شبكات الطرق الواسعة، بما في ذلك إنشاء الطرق السريعة والطرق الشريانية المحيطة بالمناطق السكنية والمدن، والتي تتميز بطاقة استيعابية عالية. إضافة لذلك، فإن الاستثمارات الضخمة في نظام الطرق في عمان قد أسفرت عن نشوء شبكة طرق والتي غطت مساحة واسعة بلغت حد وصولها إلى المناطق النائية. كما عملت الدولة على تمهيد وصيانة نحو ٦ آلاف كيلومتراً من الطرق ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩.[١٥٢] أما في السعودية، بلغت مساحة شبكة الطرق في مدينة جدة نحو ٥٦٤ كيلومتراً، بما في ذلك الطرق السريعة والتي تغطي مساحة ١٠٠ كيلومتراً، والتي اعتبرت بمثابة طرق واسعة أكثر من اللزوم، فضلاً عن عدم كفائتها على صعيد نسبة الأراضي الحضرية المستهلكة لإنشائها، حيث يعكس هذا التقييم الأخير رأي المدينة بحد ذاتها أيضاً.

وبالتزامن مع ارتفاع معدل النصيب الفردي من إجمالي الناتج المحلي ومشاريع شبكات الطرق؛ فإن معدلات ملكية المركبات التي سجلتها دول الخليج قد كانت مقاربة لتلك المسجلة في الدول الأخرى ذات الدخل المرتفع. وخلال الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩، سجلت البحرين ارتفاعاً في معدل ملكية المركبات بنسبة ١٥٠ في المائة[١٥٣]، مقارنة بما نسبته ١٤٩ في المائة في أبو ظبي ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨،[١٥٤] وبنسبة ١٤٣ في المائة في قطر منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٧.[١٥٥] أما في مدينة الرياض، بلغ متوسط معدلات ملكية المركبات للأسرة الواحدة نحو ١,٧ مركبة، إلا أن المدينة قد سجلت زيادة في عدد الرحلات اليومية بواسطة المركبات الخاصة من مليون رحلة في عام ١٩٨٧ إلى ٥ ملايين رحلة في عام ٢٠٠٦، و ٦ ملايين رحلة في عام ٢٠٠٧.[١٥٦]

ولا تزال هنالك العديد من أشكال التفاوت التي تم رصدها ما بين كل من المواطنين والسكان الأجانب. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط عدد المركبات للأسرة المواطنة في المناطق الحضرية في دبي نحو ٩,٤ مركبة مقابل ٥,٩ مركبة للأسرة الأجنبية، و ٠,٣ مركبة للوافدين القاطنين في مساكن جماعية.[١٥٧]

إن الزيادة الكبيرة والحاصلة في معدلات اقتناء المركبات قد أدت لحدوث الاختناقات المرورية في مراكز المدن، حيث بلغ معدل الازدحام على شبكة الطرق في مدينة الكويت نحو ٨٥ في المائة.[١٥٨] أما في مدينة جدة، فقد لوحظ نشوء أشكال التأخير والازدحام نتيجة انتشار الإشارات المرورية القديمة والتي تتسم بضعف التزامن فيما بينها. من جانب آخر، أشارت إحدى الدراسات التي تم إعدادها من قبل هيئة التخطيط والتطوير العمراني في مدينة الدوحة إلى إبداء ١٨ في المائة من السكان رضاهم عن تدفق الحركة المرورية، حيث تعد هذه النسبة الأدنى والتي يتم تسجيلها لدى الاستطلاع عن أي موضوع، وذلك مقابل ٥٤ في المائة من المشاركين في الدراسة خارج مدينة الدوحة ممن أعربوا عن ارتياحهم بظروف الحركة المرورية.[١٥٩]

أعربت حكومة أبو ظبي عن توقعاتها ببلوغ ذروة الطاقة الاستيعابية لشبكات الطرق بحلول عام ٢٠١٥ في حال عدم الاستثمار في قطاع النقل العام،[١٦٠] وفي حال نمو الكثافة السكانية في مدينة أبو ظبي بنحو ٣,١ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠؛ فإن عدد الرحلات المسجلة سوف يرتفع إلى ١٠ ملايين رحلة يومية وذلك مقابل مليوني رحلة يومية تم تسجيلها في عام ٢٠٠٨.[١٦١] كما تساهم معدلات الازدحام في خسارة وقت الإنتاجية، إضافة لما تسفر عنه من أضرار صحية وبيئية. أما في مدينة دبي، حيث يساهم قطاع النقل بما نسبته ٤٢ في المائة من معدل تلوث الهواء؛ فتشير التقديرات إلى أن مظاهر الازدحام المزمن تكلف الإمارة ما بين ٢,٤ و ٣,٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي.[١٦٢] كما أشارت بلدية جدة إلى أن الوتيرة البطيئة لسير المركبات في الطرق المزدحمة تساهم في نشوء ما مجموعه ٢٦٦ طناً متريا من الانبعاثات الكربونية سنوياً.[١٦٣]

إن التكلفة المنخفضة لمصادر الوقود في دول المنطقة تساهم في تعزيز مستويات الاعتماد المتواصل على النقل باستخدام المركبات الخاصة، وذلك في ظل مستويات الدعم الحكومي البالغة لأسعار مشتقات الوقود والديزل في هذه الدول، حيث تنفق السعودية نحو ٣٥ مليار دولاراً سنوياً كدعم حكومي مباشر لمشتقات الوقود، عدا عن الدعم الممنوح أيضاً لشركات النفط العاملة في المملكة.[١٦٤] وقد تراوحت تكلفة وقود الديزل في عام ٢٠٠٨ ما بين ٠,٠٩ دولاراً للتر الواحد في السعودية، مقابل ٠,٥٨ دولاراً في الإمارات، و ٠,٥٣ دولاراً في الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و ٠,٧٨ دولاراً في الولايات المتحدة و ١,٤١ دولاراً في دول الاتحاد الأوروبي. أما على صعيد أسعار البنزين للعام ذاته، فقد تراوحت ما بين ٠,١٦ دولاراً للتر الواحد في السعودية، و ٠,٣٧ دولاراً في الإمارات، مقارنة مع ٠,٦١ دولاراً في الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و ٠,٥٦ دولاراً في الولايات المتحدة و ١,٤٠ دولاراً في دول الاتحاد الأوروبي.[١٦٥]

ومثلما هو الحال لأي شكل من أشكال الدعم، فإن التوجه لرفع الدعم عن مصادر الوقود أو خفض مستوياته يعد أمراً صعب التطبيق من الناحية السياسية، لا سيما في ضوء الاحتجاجات الناشئة مؤخراً للاعتراض على تكاليف مصادر الغذاء والطاقة، والاضطرابات السياسية التي شهدتها

الشكل ٤٣: معدل المركبات المسجلة حسب الفئة (٢٠٠٧)

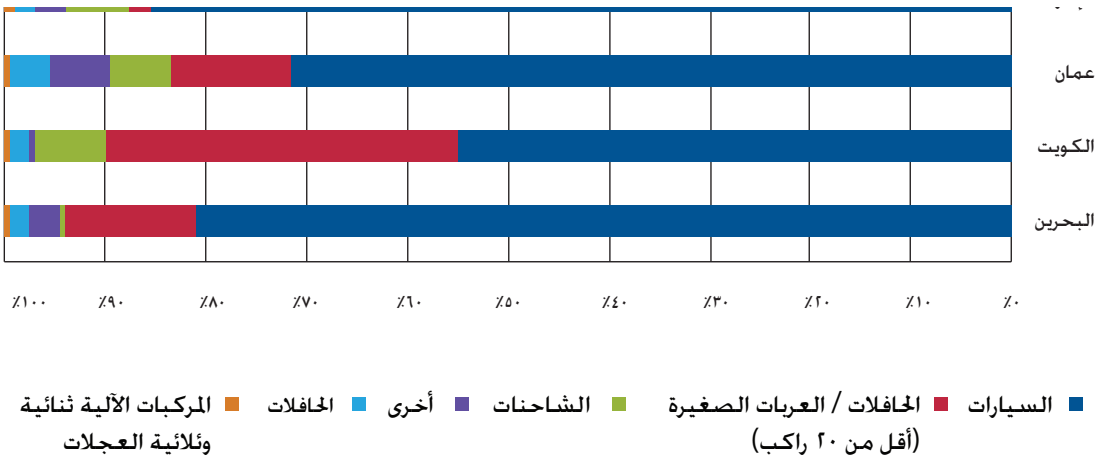

الصندوق ٢٠ : خطة النقل الإستراتيجية في دبي

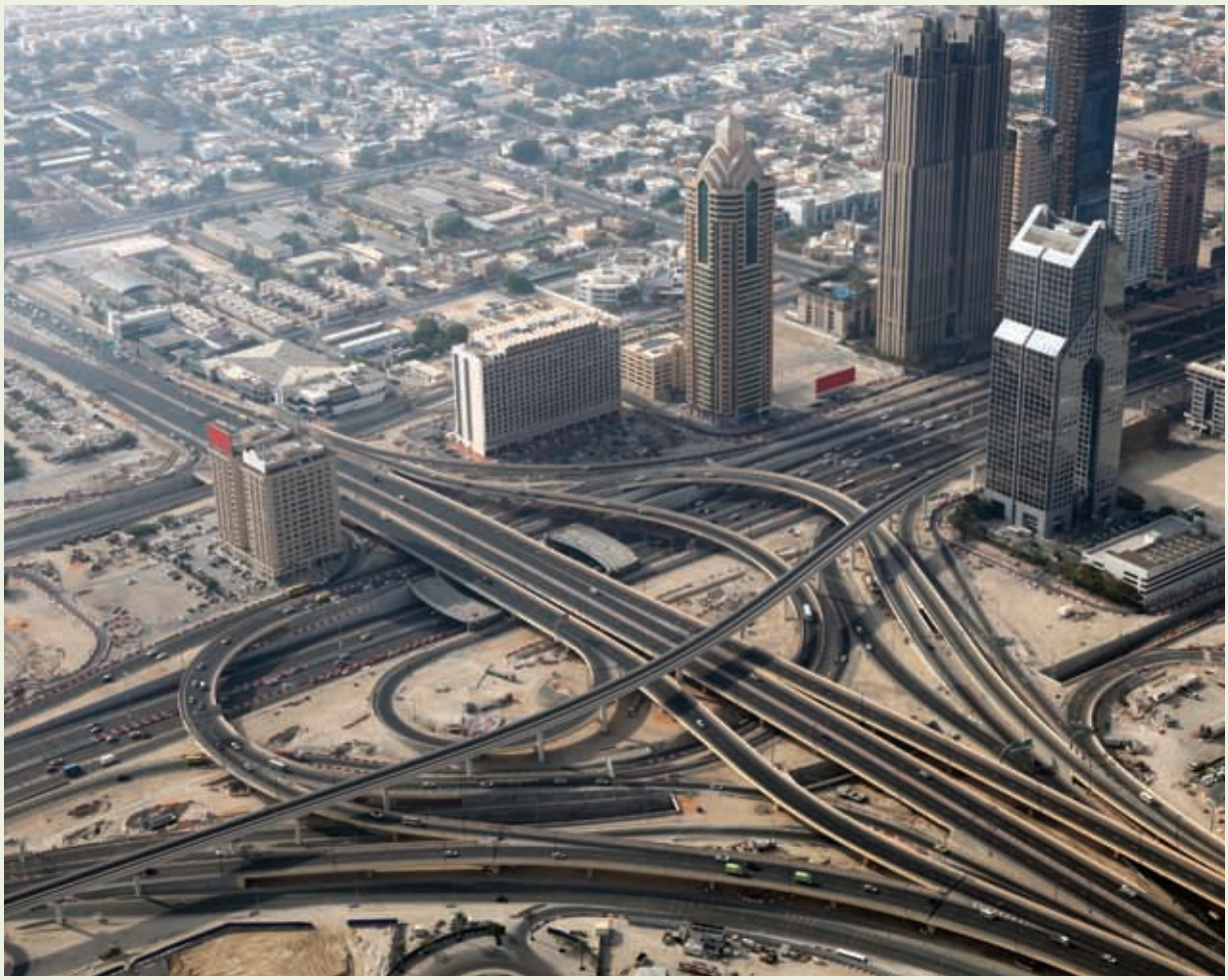

الصورة: شبكة الطرق الرائعة في مدينة دبي. © فيليب لانج / شاترستوك

إن إنشاء شبكة الطرق ذات التصميم الملائم يشكل أحد العناصر الأساسية لضمان نجاح التطور الصناعي ومعايير التنمية في أية دولة. وفي دبي، تكمن التحديات التي تواجه قطاع النقل في التخفيف من الاختناقات المرورية وإنشاء بنية تحتية كافية للنقل بغية الحفاظ على استمرارية معدلات النمو الاقتصادي.

بلغت مساحة شبكة الطرق في دبي نحو ١٠,٧٠٠ آلاف كيلومتراً منذ عام ٢٠٠٩، والتي تتألف من الطرق السريعة، والشريانية، والطرق الجامعة، والطرق المحلية والصناعية. وقد أشارت بيانات مركز دبي للإحصاء في عام ٢٠٠٦ إلى وجود ٢١٣ ألف مركبة مسجلة، بما في ذلك ٨٠ في المائة من المركبات الخفيفة، بينما تضمنت النسبة المتبقية المركبات الخفيفة والثقيلة، والحافلات، والدراجات النارية، والمركبات الآلية الثقيلة. إضافة لذلك، فإن تسجيل هذا المعدل المرتفع لعمليات التنقل الفردي باستخدام المركبات الخاصة يساهم في نشوء ٤٢ في المائة من معدلات تلوث الهواء في الإمارة، بينما بلغت تكلفة الاختناقات المرورية الحادة ما بين ٢,٤ و ٣,٢ في المائة من إجمالي معدلات الناتج المحلي.

عملت الحكومة ضمن استجابتها لهذه المظاهر على إعداد خطة النقل الإستراتيجية، والتي تتضمن أكثر الحلول كفاءة وفعالية من حيث التكلفة للتصدي للاختناقات المرورية وتلوث الهواء. كما تتضمن هذه الخطة إنشاء منظومة متكاملة تتألف من مركبات الأجرة وسيارات الليموزين، والحافلات، وخطوط المترو، وعبارات النقل والعبارات المائية. من جانب آخر، فإن الخطة التي يجري تنفيذها حالياً تطرح كيفية مساهمة العمل المنسق في توجيه المجتمع المعتمد على المركبات الخاصة نحو الاعتماد بشكل أكبر على قطاع النقل العام وغيره من خيارات النقل الأكثر استدامة.

وأعلنت دبي عن افتتاح أول خط مترو أنفاق في عام ٢٠٠٩، والمكون من ٢٩ محطة وبمساحة تتجاوز ٥٢ كيلومتراً بهدف ربط كبرى المواقع التجارية والسياحية ببعضها البعض. كما بلغ عدد الركاب ممن استخدموا نظام المترو نحو ١٤٠ ألفاً يومياً في عام ٢٠١٠ . ويجري إنشاء خطين جديدين والمتوقع استكمال إنشاؤهما بحلول عامي ٢٠١١ و ٢٠١٠، مما سيساهم في توسعة النظام بنحو ٦٢ كيلومتراً و ٢٦ محطة إضافية، فيما يجري إعداد المخططات الأولية لإنشاء خطوط وملحقات أخرى في مراحل مستقبلية.

تعمل هيئة الطرق والمواصلات في دبي على إعداد الخطط الخاصة بمشروع شبكة حافلات بمساحة ٣ آلاف كيلومتراً والتي سيتم تشغيلها بالكامل بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك ضمن المساعي الرامية لتوسيع نطاق نظام التنقل. كما تتألف هذه الشبكة من نظام نقل بحري بمساحة ٤٥٠ كيلومتراً، و ٢٧٠ كيلومتراً من خطوط الترام، و ٩٠٠ كيلومتراً من الممرات المخصصة للدراجات الهوائية، من جانب آخر، بلغ عدد الحافلات العاملة في عام ٢٠٠٩ ما مجموعه ١٥٥٠ حافلة ضمن ١١٦ خطاً، بما في ذلك ٤٠ خطاً مغذياً لخدمة نظام المترو بطاقة استيعابية بلغت ٣٥٠ ألف راكباً يومياً. وقد ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النقل العام في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ١٢ في المائة مسجلة ارتفاعاً من ٦ في المائة في عام ٢٠٠٨. وتهدف الهيئة إلى رفع هذه النسبة إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال تنفيذ ما تبقى من خطط النقل الطموحة في المدينة.

المنطقة. كما توجهت دول الخليج ضمن هذا الإطار إلى ضخ الاستثمارات في قطاع النقل العام باعتبار ذلك كوسيلة لتعزيز التوجهات نحو تغيير السلوكيات المرتبطة بعمليات التنقل.

النقل الجماعي

تتميز دول مجلس تعاون الخليج العربية عن غيرها من الدول العربية بامتلاكها للموارد اللازمة لتنفيذ الخطط الطموحة في مجال النقل الحضري والتي تشكل جزءاً من الرؤى التنموية الأوسع نطاقاً. وقد عملت الحكومات في دول المنطقة على إعداد المخططات الشمولية لقطاع النقل والتي تهدف من خلالها لتخفيف حدة الاختناقات المرورية الناشئة، وتطوير مرافق النقل العام، بالإضافة لضمان سلامة الراجلين وتحسين نوعية الحياة الحضرية بشكل عام. إلاأنه قد تم إلغاء تنفيذ بعض المشاريع التنموية أو تأجيلها إثر الأزمة المالية الناشئة في عام ٢٠٠٨، ولكن، وفي ضوء القيمة الكبيرة لشبكات النقل العام على المدى البعيد؛ فسوف تتم معاودة تنفيذ معظم هذه المشاريع في نهاية المطاف.

يجري تنفيذ المشاريع الأكثر طموحاً في مجال النقل الحضري في كل من مدن أبو ظبي، ودبي، وجدة. إضافة لذلك، ونظراً للحجم الأصغر لبعض الدول، بما في ذلك كلاً من البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، فقد توجهت هذه الدول إلى الاستثمار في شبكات السكك الحديدية الإقليمية، بالإضافة لإنشاء روابط أخرى كالجسور والخطوط الجوية مع مدن اخرى في المنطقة، حيث سيتم استعراض هذه المبادرات بالتفصيل ضمن الباب رقم ٤،٨ تحت عنوان "القضايا الناشئة".

تعمل الشركة السعودية للنقل الجماعي على توفير خدمات النقل العام في عشر مدن رئيسية في السعودية (أبها، وبريدة، والدمام، وجدة، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والرياض، وتبوك، والطائف). حيث بلغ إجمالي عدد الركاب ممن تمت خدمتهم نحو ١١،٩ مليون راكباً في عام ٢٠٠٨. إضافة لذلك، توجد عدة شركات خاصة والتي تقدم خدمات النقل داخل المدن، حيث بلغ مجموع وجهات النقل داخل المدن نحو ٣٥٩ مدينة وقرية والمخدومة بما مجموعه ١٠٩ من خطوط نقل.[١١٧]

بلغ معدل إستخدام المركبات الخاصة نحو ٨٦ في المائة جميع الرحلات، مقابل ١٠ في المائة لمركبات الأجرة، وأقل من ٢ في المائة لحافلات النقل الجماعي.[١١٨] من جانب آخر، فإن نظام النقل العمومي يعمل ضمن عدد قليل من الطرق والتي تشهد نقصاً حاداً في معدلات الاستخدام، عدا عن وجود شبكة مكونة من الحافلات الصغيرة وغير الرسمية أو غير المنظمة والتي تعمل داخل حدود محافظة جدة.

من جانب آخر، وضمن أحدث الدراسات الشمولية لقطاع النقل العام والتي تم إعدادها من قبل وزارة النقل، فقد تمت الإشارة إلى ضرورة إنشاء شبكة جديدة للنقل العام بحيث تتألف من ثلاثة خطوط للسكك الحديدية الخفيفة، بالإضافة لإنشاء نظام حافلات مغذي على مساحة ٤٢٩ كيلومتراً، بحيث يتكون من ٣٦ مساراً، وإنشاء سكة حديدية لنقل الركاب على الخطوط القائمة لربط ضاحية أبحر الشمالية بمركز مدينة جدة، إلى جانب إنشاء مسارين للعبارات المائية المخصصة للسياح، وتوسعة نطاق العبارة الموجودة في الوقت الحاضر. كما أعلنت المملكة عن إطلاق برنامج طموح لتوسعة نطاق نظامها السككي وربطه بالشبكات الأخرى الواقعة في الدول المجاورة.[١١٩]

تشير التقديرات في مدينة أبو ظبي إلى تسجيل نحو ٤٨ في المائة من الرحلات والتي يتم القيام بها باستخدام المركبات الخاصة، مقابل ٨ في المائة بواسطة مركبات الأجرة، و ٣٣ في المائة بواسطة الحافلات المتعاقد معها (كالحافلات المخصصة لنقل الأطفال أو عمال المياومة). فضلاً عن ١٥ في المائة من الرحلات سيراً على الأقدام، و ١ في المائة بواسطة مرافق النقل العام.[١٢٠] عدا عن ذلك، تعد مركبات الأجرة الخيار الوحيد والأساسي لتنقل الأفراد ممن لا يمتلكون مركبات خاصة بهم.

رجحت دائرة النقل في أبو ظبي أن تصل نسبة الرحلات التي سيتم القيام بها بواسطة المركبات الخاصة إلى ٥٩ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك مقابل ٢٠ في المائة من الرحلات والتي سيتم القيام بها بواسطة مرافق النقل الجماعي، حيث تستغرق الرحلات من النوع الأول نحو ٨٥ دقيقة في المتوسط. علاوة على ذلك، وضمن التوقعات المتصلة باحتياجات النقل في الإمارة، فقد تضمنت الخطة الرئيسية للنقل البري دعوة لتنفيذ مشاريع استثمارية بتكلفة إجمالية تصل إلى ٣٠٠ مليار درهم (٨٦ مليار دولاراً) لإنشاء نظام للنقل بحيث يتألف من خطوط أحادية ضمن مساحة ١٣١ كيلومتراً، و ٣٤٠ كيلومتراً من خطوط القطار الخفيف (الترام)، وإنشاء خطي مترو على الأقل للعمل ضمن ٤٠ محطة نقل، إضافة إلى نظام الحافلات المغذية والتي تعمل ضمن مسارات مخصصة في أكثر الطرق ازدحاماً، وتطوير مرافق الراجلين، ونظام "النقل الفردي السريع"، وهو الذي يمثل نظاماً لاستخدام مركبات كهربائية صغيرة.[١٢١] كما سيعمل مجلس التخطيط العمراني على تعزيز مشاريع التطوير الخاصة بقطاع النقل المشترك ضمن اثنين من مراكز المدينة، أولهما منطقة وسط المدينة، بينما يقع الثاني في منطقة العاصمة الجديدة، حيث يشكل ذلك أحد الأهداف التي يسعى المجلس لتحقيقها للتخفيف من حدة الاختناقات المرورية. كما تأمل المدينة أن تساهم هذه الاستثمارات في خفض عدد الرحلات باستخدام المركبات الخاصة بنسبة ٤٣ في المائة بالإضافة لزيادة نسبة الرحلات باستخدام نظام النقل العام بنحو ٤١ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.[١٢٢]

ثمة العديد من التحديات أمام الجهود المبذولة لتطوير قطاع النقل المشترك، وذلك في ضوء معدلات الاعتماد على المركبات الخاصة في الوقت الحاضر. إلا أن هذه التوجهات سوف تلاقي ترحيباً كبيراً وبخاصة من قبل كل من النساء، والشرائح الفقيرة، والعمالة الوافدة التي لا تمتلك مركبات خاصة أو أنها لا تستطيع تحمل تكاليف استخدام مركبات الأجرة. عدا عن ذلك، فلا بد من أن تتمكن المبادرات التي يتم تنفيذها في قطاع النقل العام من تجاوز التحديات المتمثلة بانخفاض تكلفة استخدام المركبات الخاصة وسهولة استخدامها، فضلاً عن ضرورة تمكنها من تجاوز ثقافة العيب المرتبطة باستخدام حافلات النقل المشترك.

السلامة على الطرق

تتميز شبكات الطرق المنشأة في دول الخليج بمعايير السلامة النسبية إذا ما قورنت بالشبكات المنشأة في الدول العربية الأخرى، باستثناء البحرين، والتي سجلت معايير أدنى من تلك التي تتمتع بها الدول ذات الأنظمة الإقتصادية المتقدمة، وتجدر الإشارة إلى هذه الميزة التي تتمتع بها هذه الدول على الرغم من ارتفاع معدلات استخدام المركبات الخاصة. إلا أن أسوأ معدلات السلامة على الطرق قد برزت في كل من السعودية والإمارات، وذلك في ضوء تسجيل مدينة جدة لنحو ٢٠٠ حادث يومياً في عام ٢٠٠٧،[١٢٣] بينما سجلت الإمارات تاسع أعلى معدل لوفيات حوادث الطرق على مستوى العالم.[١٢٤] أما في عمان، واصلت معدلات وفيات حوادث الطرق ارتفاعها منذ عام ٢٠٠٠، والتي يرجح أن تتجاوز المعدلات المسجلة في كل من قطر والسعودية ما لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين مستويات السلامة على الطرق. كما سجلت البحرين معدلات متزايدة أيضاً من وفيات حوادث الطرق.[١٢٥]

تتركز حوادث الطرق في المدن، فضلاً عن تسجيل بضعة مدن لمستويات عالية من حوادث المركبات بشكل خاص، فعلى سبيل المثال، بلغ معدل الحوادث المميتة أو المؤذية في محافظة الجهراء الكويتية نحو ٣،٦ أضعاف المعدلات التي تم تسجيلها في محافظة الكويت، وذلك على الرغم من تساوي معدلات الكثافة السكانية في كل منهما.[١٢٦]

تسفر حوادث المركبات عن نحو ثلثي إلى ثلاثة أرباع معدلات الوفيات المسجلة، بينما تنجم النسبة المتبقية عن حوادث المشاة وراكبي الدراجات، وضمن هذا الإطار، سجلت مدينة جدة في عام ٢٠٠٧ ما مجموعه ١٢٠٠ حادثاً بين المشاة، بما في ذلك ١٢ في المائة والتي أسفرت عن خسائر في الأرواح.[١٢٧] كما تعزى معظم الحوادث من الناحية النظرية إلى السرعة الزائدة وعدم التقيد بالقواعد المرورية، أو عدم تطبيقها، بيد أن النقطة الأهم هنا تتمثل في تخطيط شبكات الطرق داخل المدن بشكل يعزل الأحياء السكنية ويحيطها بالطرق السريعة، حيث يساهم التصميم الضعيف لكل من شبكات الطرق، وممرات الراجلين، والأرصفة في جعل المشاة أكثر عرضة للمخاطر، ممن عادة ما يكونون من الشرائح الفقيرة. وتعتزم العديد من دول الخليج العمل على تحسين مستويات السلامة والراحة في شبكات الراجلين، وذلك كجزء من الخطط التي تنفذها في قطاع النقل. كما عملت هيئة الطرق والمواصلات في دبي على إدخال معايير السلامة، بالإضافة لتطوير مرافق شبكات الراجلين، وإطلاق حملة توعية واسعة النطاق بهدف الحد من الحوادث، والتي بلغت ما مجموعه ٣٠٠ حادثاً في عام ٢٠٠٧، وقد أسهمت هذه الجهود المبذولة في خفض نسبة الحوادث بين هذه المجموعة بنحو ٣٣ في المائة منذ عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠٠٩، وبنحو ٢٣ في المائة أيضاً في عام ٢٠١٠.[١٢٨]

ندرة موارد المياه ونظم إدارتها

تعد منطقة دول الخليج إحدى أبرز المناطق التي تعاني من ندرة المياه بين معظم مناطق العالم، وذلك نظراً لمناخها الجاف والوتيرة المتسارعة لمعدلات النمو السكاني التي تسجلها. وقد تم تصنيف خمس دول خليجية ضمن أبرز عشرة دول في العالم والتي سجلت أدنى معدلات النصيب الفردي من موارد المياه المتجددة. عدا عن ذلك، فتتضمن الموارد المائية المحدودة في المنطقة طبقات المياه الجوفية الضحلة والتي تتجدد بفعل هطول الأمطار في موسم الشتاء، بالإضافة لطبقات المياه غير المتجددة والأكثر عمقاً والتي تشكلت قبل ملايين السنين. من جانب آخر، سجلت المنطقة نمواً في معدلات الكثافة السكانية بنسبة سبعة أضعاف منذ عام ١٩٦٠، وذلك في ظل ارتفاع معدل النصيب الفردي من مستوى استهلاك المياه بنسبة ٣٣٦ في المائة في الكويت منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠١٠،[١٧٩] وبنسبة ١٢٥ في المائة في دولة الإمارات منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٨،[١٨٠] وبنحو ١٢٠ في المائة في مدينة مسقط منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٩،[١٨١] وبنحو النسبة ذاتها في البحرين منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٨.[١٨٢] إلا أن دول المنطقة قد عملت على استنزاف الموارد المتاحة، فضلاً عن توجهها للاستثمار بكثافة في منشآت تحلية المياه المالحة لكي تتمكن من تلبية مستويات الطلب على المياه.

ساهمت الإستثمارات الحكومية في كل من مرافق المياه وخدمات الصرف الصحي في تحقيق التوفير شبه الكامل لهذه الخدمات الأساسية في جميع أنحاء المنطقة، باستثناء **عمان**، حيث توجد العديد من الأسر في كل من المناطق الحضرية ومناطق الأرياف والتي لا تزال تواصل اعتمادها على آبار وخزانات المياه، وذلك على الرغم من الانتشار الواسع النطاق لشبكات توزيع المياه في المدن.

وفي **السعودية**، فثمة ١٦٠٠ منطقة ما بين مدينة، وبلدة، وقرية، والتي تتمتع بخدمات شبكات توزيع المياه، بينما لا تزال هنالك نحو ٤٠٦٠ قرية والتي يعتمد سكانها على خزانات المياه.[١٨٣] أما في مدينة جدة، فإن نسبة المساكن التي تتمتع بإمدادات مباشرة لموارد المياه لم تتجاوز ٢٥ في المائة، وذلك على الرغم من تغطية شبكة المياه لنحو ٩٥ في المائة من المساحة الإجمالية للمدينة. عدا عن ذلك، فتعتمد المساكن في كل من المناطق ذات الدخل المنخفض والأخرى العشوائية على صهاريج نقل المياه، والتي قد تصل تكلفة خدماتها إلى ١٥٠ في المائة من تكلفة إمدادات المياه المنقولة عبر الأنابيب.[١٨٤]

الشكل ٤٤: معدل النصيب الفردي من إمدادات المياه المتوفرة والمسحوبة

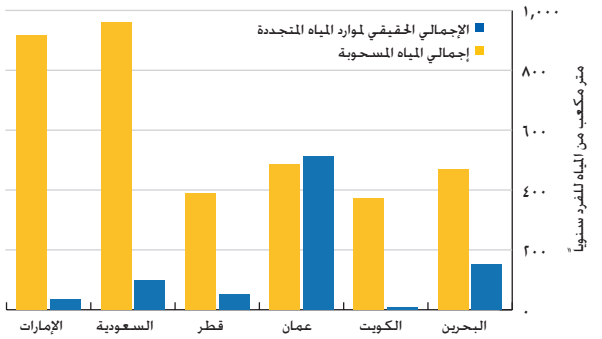

المرجع: الإحصائات المائية الصادرة عن الفاو 2007 باستثناء معدل الإستهلاك في الكويت من بيانات عام 2002

أبراج الكويت، أحد أبرز المعالم في الدولة، والتي تستوعب ٤,٥٠٠ متر مكعب من المياه.
© جوني داو / شاترستوك.

الصندوق ٢١ : الإستجابات الرامية لمعالجة نقص المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة

محطة لتحلية المياه في دبي، الإمارات العربية المتحدة. © شاو يوي / شاترستوك

تعمل الحكومات في دولة الإمارات العربية المتحدة على فرض مختلف التدابير اللازمة للحفاظ على موارد المياه. وبالإضافة لتركيزها على إنشاء محطات تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، فقد بدأت أيضاً باعتماد البدائل المختلفة للحيلولة دون استنزاف مصادر النفط والغاز ومخزون المياه الجوفية.

شرعت حكومة أبو ظبي في إعداد الخطط اللازمة لزيادة مخزون المياه الجوفية للاستخدامات الطارئة والتي تكفي لمدة ٩٠ يوماً، بدلاً من المعدل الحالي للمخزون والذي لا يكفي لأكثر من ثلاثة أيام، ووفقاً لبيانات هيئة البيئة - أبو ظبي، والتي تعمل على تنفيذ مشروع بتكلفة إجمالية تبلغ ٥ مليارات دولار (١٨,٣٧ مليار درهم)، فإن تقنية الحقن الاصطناعي للمياه في الخزانات الجوفية تنطوي على سحب الكميات الفائضة من المياه المحلاة والعذبة وإمداد الخزان بها باستخدام الآبار أو أحواض الترشيح، من جانب آخر، ولدى استكمال المشروع بحلول عام ٢٠١٣، فسوف تبلغ طاقة التخزين نحو ٢٦ مليون متراً مكعباً والتي سيتم استغلالها من خلال شبكات التوزيع في حالات الطوارئ فقط، كما أثبتت تقنية التخزين الجوفي فعاليتها بالمقارنة مع كل من الآثار الصحية، والاقتصادية، والبيئية المترتبة على التخزين السطحي.

تعمل الهيئة على تنفيذ مشروع محطة لتحلية المياه في منطقتي الغربية والشرقية والتي ستعمل باستخدام تقنية تجميع الطاقة الشمسية، كما سيتم استخدام تقنية الأغشية بالتناضح العكسي باستخدام أغشية مطورة للمرة الأولى في هذه المحطة، حيث ستتمكن من تشغيل النظام بتركيز يتجاوز إمداد الطاقة الشمسية بنحو ١٥٠٠ ضعفاً، أو ما يعادل ثلاثة أضعاف مستويات تركيز الطاقة الشمسية المولدة من الألواح الشمسية القائمة حالياً.

ومن ضمن أكبر عشر محطات لتحلية المياه في العالم، توجد خمس منها في دولة الإمارات بالإضافة لأربع محطات أخرى منتشرة في مختلف دول الخليج، كما أن الطاقة الشمسية التي تغطي كل كيلومتر مربع في منطقة المينا تعادل نحو ١,٥ مليون برميلاً من النفط الخام سنوياً، إلا أنه وفي ظل التوفر الأكبر للطاقة الشمسية، فسوف تنشأ حاجة أكبر لإيجاد موارد المياه العذبة والمستدامة والتي تعد أكثر سلامة من الناحية البيئية والأكثر جدوى من حيث التكلفة.

تتخذ مرافق الصرف الصحي المطورة، نمط نظم الصرف الصحي المنشأة في المناطق الحضرية، أو نمط صهاريج الصرف الصحي المغلقة، كما تفتقر معظم مدن دول الخليج لأنظمة تصريف المياه، وتعمل صهاريج الصرف الصحي المغلقة وصهاريج التفريغ على جمع المخلفات مرة كل بضعة أسابيع، حيث تمتلك دبي نحو ٤ آلاف صهريج من هذا النوع، بينما لم يتم تسجيل سوى ٢٢ في المائة من مجمل المناطق البلدية في السعودية والبالغ عددها ١٠٦ مناطق والتي تمتلك المرافق الخاصة بخدمات الصرف الصحي، وتقدر نسبة المياه العادمة التي تتم معالجتها من خلال هذه الأنظمة بحيث تصل إلى المستويات المطلوبة لإعادة استخدامها بنحو الثلث فقط، من ناحية أخرى، فتشير تقديرات وزارة المياه والكهرباء إلى ضرورة تنفيذ الدولة لمشاريع استثمارية بقيمة إجمالية تبلغ ٢٠ مليار دولاراً لتطوير شبكات الصرف الصحي، بالإضافة لتنفيذ مشاريع استثمارية أخرى بقيمة ١٧ مليار دولاراً لإنشاء المرافق الخاصة بمعالجة مياه الصرف الصحي على مدى الأعوام العشرين المقبلة.[١٨٥]

ساهمت أشكال الدعم الحكومي هذه في تسجيل دول الخليج لأعلى معدلات النصيب الفردي من استهلاك المياه في العالم بأسره، وضمن إطار من المقارنة ما بين مستويات الاستهلاك اليومي والتي تراوحت ما بين ١٥٠ و ٢٥٠ لتراً في الاقتصادات المتقدمة، فقد بلغ معدل النصيب الفردي من استهلاك المياه في قطر ٤٠٠ لتراً، مقابل ٢٥٠ لتراً في السعودية.[١٨٦] أما في مدينة جدة، فقد بلغت تكلفة المتر المكعب الواحد من المياه ٠,١٥ ريالاً سعودياً (٠,٠٤ دولاراً) لأول ١٠٠ متر مكعب، وذلك بالرغم من التكاليف المترتبة على عمليات الإنتاج والإمداد والتي تتكبدها الحكومة والبالغة ٧ ريالات (أو ما يعادل ١,٩٠ دولاراً).[١٨٧] كما تراوحت تكلفة المتر المكعب الواحد من المياه في كل من مدينتي الرياض والمنامة ما بين ٠,٠٣ و ٠,٠٧ دولاراً على التوالي.[١٨٨] من جانب آخر، سجلت الكويت تكاليف مماثلة لإمدادات المياه ومعدلات الدعم، بينما بلغت نسبة الدعم الحكومي للمياه ما يعادل ٢,٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٢.[١٨٩] من ناحية ثانية، سجلت دول المنطقة معدلات مرتفعة أيضاً على صعيد الفاقد من المياه، والتي بلغت ٢٣ في المائة في البحرين، و ٢٨ في المائة في السعودية، و ٣٥ في المائة في قطر وعمان، و ٣٨ في المائة في الكويت.[١٩٠] كما تجدر الإشارة إلى عدم وجود أية مدينة في دول الخليج والتي تتقاضى أية رسوم مقابل عمليات معالجة مياه الصرف الصحي.

لوحظ تزايد اعتماد دول الخليج العربي على المياه المحلاة لتلبية معدلات الطلب المتزايدة، حيث باتت هذه الدول تحظى بالصدارة على صعيد تكنولوجيا تحلية المياه، وقد بلغت نسبة اعتماد **قطر** على هذا النوع من المياه نحو ٩٩ في المائة من مجمل إمداداتها، مقابل ٩٧ في المائة في مدينة جدة، و ٦٠ في المائة في كل من مدينتي **الكويت** والرياض.[١٩١] إضافة لذلك، سجلت **الإمارات** نمواً متزايداً في معدلات استخدام المياه المحلاة والتي بلغت ٤٥٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٨، عدا عن توجه الدولة في عام ٢٠١٠ لإنفاق نحو ٨٠٠ مليون دولاراً على عمليات تحلية المياه، حيث يرجح ارتفاع هذه التكلفة لكي تصل إلى ٣,٢ ملياراً بحلول عام ٢٠١٦ لتلبية الطلب المتزايد على إمدادات المياه.[١٩٢]

تضمنت إستخدامات معظم إمدادات المياه المحلاة كلاً من الغسيل، والتنظيف، وتعبئة حمامات السباحة ولاستخدامات ملاعب الغولف، بينما يفضل العديد من الأفراد استخدام المياه المعدنية المعبأة لأغراض الشرب.

إضافة لذلك، فقد لوحظ الانخفاض الحاصل في تكلفة عمليات تحلية المياه المالحة بمرور الزمن. كما أن تجربة مدينة أبو ظبي على صعيد إنشاء محطات تحلية المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية في ٣٠ موقعاً موزعاً في مختلف أنحاء الإمارة قد تساهم في الحد بشكل أكبر من مستويات الطلب على مصادر الطاقة في المستقبل. إلا أن الآليات المتبعة للتخلص من الأملاح الناتجة عن عمليات تحلية مياه البحر تؤثر وبشكل متزايد على البيئة البحرية، فضلاً عن دورها في زيادة معدل ملوحة التربة الساحلية، وهو الأمر الذي اضطر بعض المزارعين في المناطق الساحلية للتخلي عن أراضيهم.[١٩٣]

توجهت الحكومات في المنطقة لإعادة تقييم آليات إدارة موارد المياه، بالإضافة للتوجهات الأخرى والرامية لاعتماد الإستراتيجيات المستدامة لاستخدام المياه، والتي تتمثل أبرزها في توسيع نطاق قدرة محطات تحلية المياه وتحسين مرافق خدمات جمع المياه.

وضمن المساعي الرامية لتنفيذ المخطط الوطني الشمولي للمياه (للأعوام ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠) في عمان، نصت الخطة الخمسية الثامنة للدولة (٢٠١١ – ٢٠١٦) على منح الهيئة العامة للكهرباء والمياه صلاحية إنشاء ١٠ خزانات للمياه للاستخدامات الطارئة في مدينة مسقط والمناطق المحيطة بها، حيث يتمثل الهدف من ذلك في تخزين المياه، وتوسعة نطاق شبكات توزيع المياه، وبناء الخزانات المرتفعة في أربع ولايات من أصل ثمانية، وتوسعة نطاق محطة الغبرة لتحلية المياه، وإنشاء محطة متنقلة وفائقة السرعة لتحلية المياه بطاقة استيعابية تبلغ مليون غالوناً من المياه. كما تأمل الهيئة تحقيق هدف خفض كميات المياه الجوفية المستخدمة والحفاظ عليها كاحتياطي إستراتيجي لدى تعزيز إمكانات عمليات التحلية ومرافقها.

وبالمثل، فسوف تعمل **قطر** على تنفيذ مشاريع استثمارية تقدر قيمتها بنحو ٠,٧٥ مليار دولاراً لإنشاء خزان ضخم لأغراض تخزين كميات المياه التي تكفي لإستهلاك سبعة أيام من أجل استغلالها في الحالات الطارئة. من جهتها، باشرت السلطات في أبو ظبي بتنفيذ مشروع لإنشاء خزان جوفي لتخزين كميات المياه التي تكفي لمدة ٩٠ يوماً، فيما أحرزت السعودية زيادة في معدلات إنتاج المياه المحلاة من ٧,٦٥ مليون متراً مكعباً في عام ١٩٨٠ إلى ١,٠٩٦,٧ مليوناً في عام ٢٠٠٩.[١٩٤]

توجد إستراتيجية أخرى والتي تهدف إلى الحد من مستويات الطلب عبر تنفيذ الإصلاحات اللازمة على صعيد كل من الرسوم المفروضة على خدمات إمدادات المياه وتوعية المستهلك. وضمن هذا الإطار، تمكنت قطر من عكس إستراتيجيتها الخاصة بالتوفير المجاني لإمدادات المياه، وذلك من خلال فرضها لأعلى مستويات الرسوم والتي بلغت ١,٢٠ دولاراً لكل متر مكعب.[١٩٥] علاوة على ذلك، فسوف تعمل الهيئة العامة للكهرباء والمياه في مدينة مسقط على استبدال ٣٠ ألف عداد مياه لتحسين مستويات كفاءة إمدادات المياه وآليات احتساب المعدلات المستهلكة. أما في **الإمارات**، فتعمل المؤسسات العامة على إدارة كلاً من خدمات المياه والطاقة بشكل مشترك، إلا أنه يرجح تسجيل زيادة واضحة في الرسوم المفروضة على هذه الخدمات، فضلاً عن التوقعات التي تشير إلى احتمالية ارتفاع أسعارها في مدينة دبي بنسبة ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١١.[١٩٦]

يبدو بأن هذه التدابير الهامة لم تلاق أي اهتمام واسع على الإطلاق، عدا عن إمكانية تأجيل تنفيذها في ضوء المساعي الرامية لموجهة الاضطرابات الاجتماعية الناشئة في منطقة الشرق الأوسط. كما تعمل السلطات العامة المسؤولة عن قطاعي إمدادات المياه والطاقة في كل من دبي وأبو ظبي على رعاية العديد من الحملات الرفيعة المستوى والتي تهدف لإدارة مستويات الطلب. إضافة لذلك، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى إمكانية تجنب مدينة أبو ظبي تنفيذ مشاريع إنشاء محطتين لتوليد الطاقة ومحطة لتحلية المياه في حال عملها على زيادة معايير الكفاءة في المساكن، وتطوير حملات التوعية، وتعزيز متطلبات نظم العزل والتبريد ضمن كودات البناء.

وثمة إستراتيجية ثالثة والتي تهدف إلى خفض معدلات الزراعة المحلية، والتي تستهلك ما بين ٦٠ و ٩٣ في المائة من إمدادات المياه في دول الخليج. ففي عام ٢٠٠٣، أعلنت **السعودية** عن رفع الدعم الحكومي لإنتاج الشعير، بالإضافة لعزمها على وقف إنتاج جميع المحاصيل كثيفة الاستخدام للمياه بحلول عام ٢٠١٦، بما في ذلك محاصيل القمح، وذلك بموجب المرسوم الذي تم إصداره في عام ٢٠٠٨.[١٩٧]

تعد هذه السياسات ذات تأثير بالغ على سياسات الأمن الغذائي الوطنية، وذلك في ظل توجه الدول لمقايضة أشكال الدعم المحلي لإمدادات المياه بدعم المواد الغذائية. كما لوحظ التوجه المتزايد للدول لإعادة استخدام المياه العادمة، ومعظمها لأغراض تصميم المواقع ولأغراض صناعية. وتعمل **الكويت** على معالجة ٦٠ في المائة من إجمالي المياه العادمة.[١٩٨] بينما تعمل مدينة أبو ظبي على إعادة استخدام ٦٠ في المائة من إجمالي المياه العادمة المعالجة، والتي تشكل ٤ في المائة فقط من إجمالي الاستهلاك المائي.[١٩٩، ٢٠٠]

تغير المناخ

تشير النماذج المناخية بشكل عام إلى ارتفاع متوسط درجات الحرارة، بالإضافة إلى تدني معدلات هطول الأمطار أو زيادتها، وحدوث الفيضانات في دول مجلس تعاون الخليج العربية، وذلك اعتماداً على موقع كل منها. بيد أن تغير المناخ سوف يؤدي إلى خفض إمدادات المياه بشكل أكبر على المدى البعيد، بالإضافة لدورها في زيادة الاعتماد على تحلية مياه البحار، وارتفاع تكاليف إمدادات الطاقة، عدا عن خفض معدلات إمدادات المياه المتاحة للقطاع الزراعي، ونشوء المزيد من الموجات الحارة. وضمن إطار من المقارنة مع الوضع السائد في عام ١٩٥٧، تم تسجيل ارتفاع في متوسط درجات الحرارة خارج مدينة الكويت بمعدل ١,٥ و ٢ درجة مئوية، إضافة إلى تزايد معدلات التصحر الناشئة سنوياً ضمن مساحة بلغت ٣٠٠ كيلومتراً مربعاً من الأراضي في دولة الكويت.[٢٠١] كما سجلت درجة حرارة مياه البحر السطحية في خليج الكويت ارتفاعاً بنحو ٠,٦ درجة مئوية خلال العقد الواحد من الزمن، أي بمعدل أسرع بثلاث مرات بالمقارنة مع المتوسط العالمي، حيث يعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك تغير المناخ، وتغير اتجاهات الرياح والتيارات المائية، وعمليات توليد الطاقة وتحلية مياه البحر.[٢٠٢]

إن ارتفاع مستوى الطلب على المساكن في المناطق الساحلية في دول مجلس تعاون الخليج قد أدى لنشوء عمليات استصلاح الأراضي، بالإضافة لاستخدام المسطحات ذات التربة المالحة والجزر الصغيرة المجاورة لها، مما أسفر عن تزايد معدلات الكثافة السكانية في المناطق الساحلية المنخفضة بالإضافة لتضاؤل المساحات الساحلية اللازمة لاستيعاب ظواهر العواصف والفيضانات. كما لوحظ أيضاً نشوء العديد من المجتمعات غير المنظمة في المناطق المعرضة لخطر الفيضانات والتي تقع بالقرب من الأودية ومنابع المياه.

إن حدوث ارتفاع في منسوب مياه البحر بمعدل متر واحد يمكن أن يسفر عن انغمار نحو ٣ في المائة من الأراضي **القطرية**، مقابل ١ في المائة من الأراضي **الكويتية**، بينما ستصل نسبة انغمار هذه الأراضي إلى ١٣ في المائة في قطر[٢٠٣] و ٣ في المائة في الكويت في حال ارتفاع منسوب مياه البحر بمعدل خمسة أمتار.[٢٠٤]

إن هذه التغيرات الناشئة قد تنعكس على أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية في كل من دول **قطر**، و**البحرين**، و**الإمارات**.[٢٠٥] أما في **السعودية**، تقطن نحو ٥٠ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية على بعد ١٠٠ كيلومتراً من الساحل، بينما تقع كل من مدن الدمام، وراس تنورة، والجبيل، والخافجي على الساحل الشرقي، في حين تقع كل من مدن جدة، ورابغ، وينبع وجازان على الساحل الغربي، حيث تعد هذه المدن الساحلية الأكثر عرضة للمخاطر.[٢٠٦]

أشارت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام ٢٠٠٩ إلى ضرورة قيام البحرين بإنشاء حواجز لصد مياه الفيضانات، وذلك في ضوء التوقعات التي ترجح ارتفاع منسوب مياه البحر بمعدل يتراوح ما بين ٢٠ و ٦٠ سنتمتراً بحلول عام ٢١٠٠.[٢٠٧] كما عملت **البحرين** ضمن جهودها الرامية للتصدي لهذه التحديات على تشكيل اللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث والتي حددت شروطاً إضافية للمشاريع الإنشائية الحديثة في المملكة بحيث يتم تصميمها بما يتماشى وإمكانية مواجهة ارتفاع منسوب مياه البحر.[٢٠٨]

بلغت مساحة المناطق الساحلية في دولة **الإمارات** نحو ١٣٠٠ كيلومتراً، بالإضافة لتركز نحو ٨٥ في المائة من مجمل الكثافة السكانية وأكثر من ٩٠ في المائة من المرافق العامة على بعد بضعة أمتار فوق مستوى سطح البحر.[٢١٠] من جانب آخر، وفي ظل التأثر البالغ للدولة بهذه الظاهرة، فقد كانت الإمارات أول دولة من بين كبرى دول الخليج العربية والتي تصادق على

الشكل ٤٥: توقعات نماذج المناخ الإقليمية في دول مجلس تعاون الخليج العربية في عشرينيات وأربعينيات و سبعينيات الألفية الجديدة بالمقارنة مع تسعينيات القرن الماضي[٢٠٩]

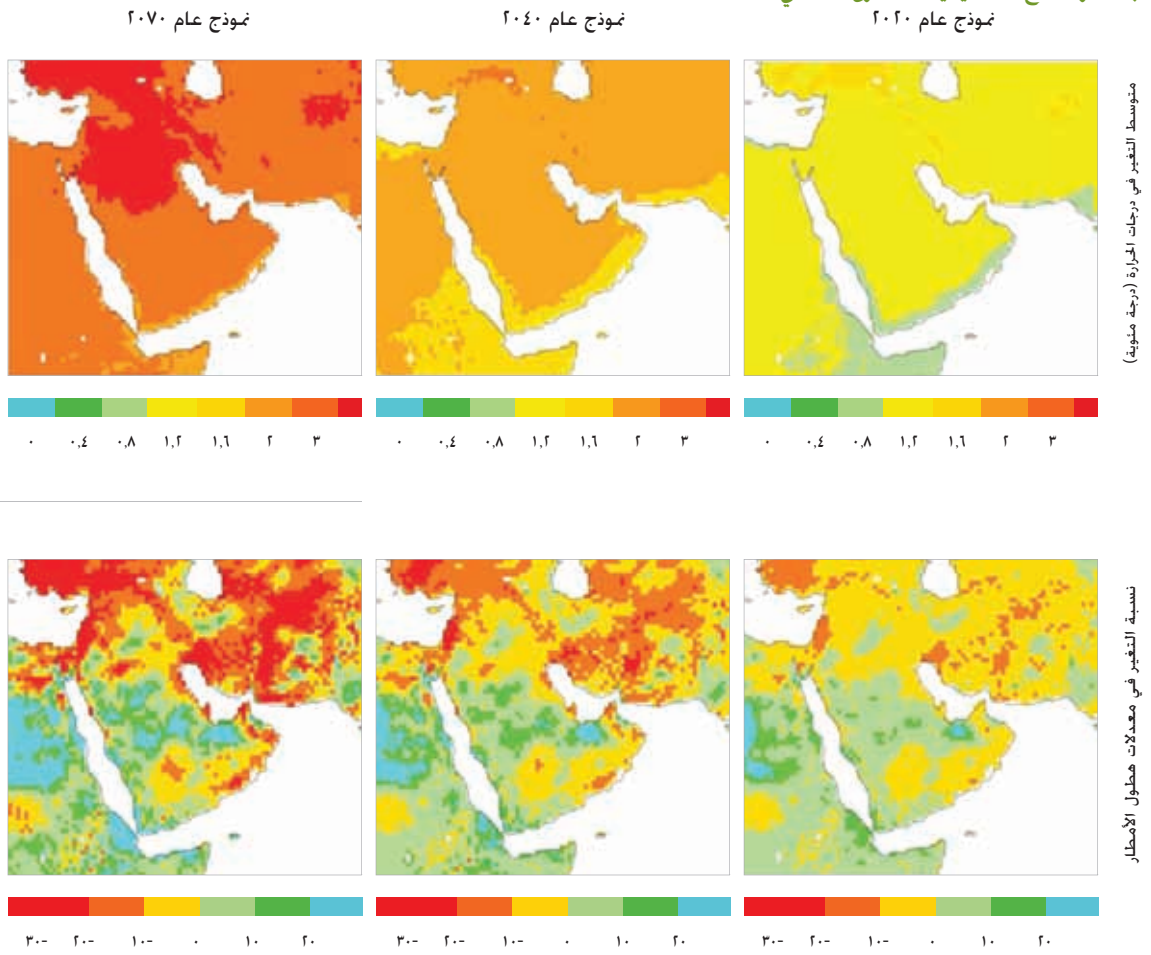

الشكل ٤٦: المدن المعرضة لارتفاع منسوب البحار في دول مجلس تعاون الخليج[٢١٦]

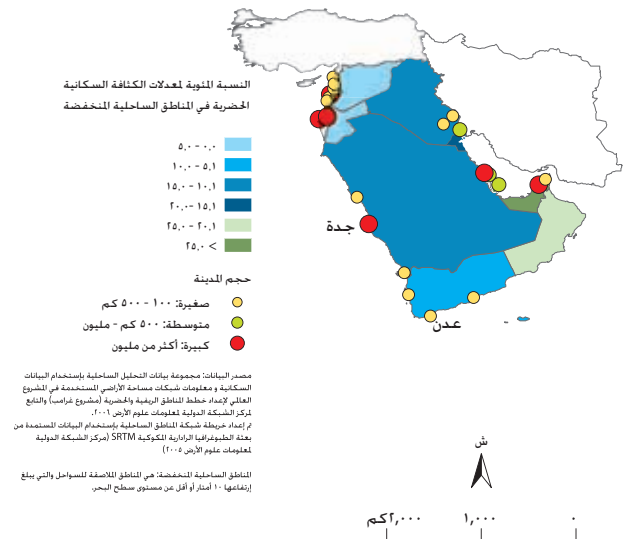

بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠٠٥. كما أعلنت هيئة البيئة في أبو ظبي عن توقعاتها في عام ٢٠٠٩ حول الآثار المحتملة للسيول الناجمة عن ارتفاع منسوب مياه البحر.[٢١١] إضافة لذلك، أشارت خطة أبو ظبي لعام ٢٠٣٠ إلى ضرورة وضع خطة بيئية متكاملة لإدارة المناطق الساحلية.[٢١٢] بالإضافة لاعتماد التدابير اللازمة للتخفيف من تأثيرات الجزر الحرارية.[٢١٣]

سجلت سلطنة عمان أكثر من ٥٠ في المائة من مجمل كثافتها السكانية والتي استقرت على امتداد المناطق الساحلية في مدينة مسقط ومنطقة الباطنة.[٢١٤] كما كان إعصار غونو في عام ٢٠٠٧ أقوى إعصار مداري تشهده الدولة. مما دفع المسؤولين في الدولة لإدراك مدى تأثر سواحلها بالظروف المناخية المتطرفة.[٢١٥]

عملت الحكومة على إنشاء وزارة مستقلة للبيئة والشؤون المناخية والتي تتولى مهام تقييم المخاطر، بالإضافة لإنشاء شبكة جوية هيدرولوجية لرصد مقاييس الأمطار، إلى جانب وضع مبادئ توجيهية خاصة بالمشاريع المنشأة في المناطق المعرضة للفيضانات. كما تشير هذه الدراسات إلى عدم كفاية شبكات الصرف الصحي في المناطق الحضرية إضافة لعدم قدرة الشبكات المشتركة على مواجهة الفيضانات.

الأمن الغذائي

سجلت دول مجلس تعاون الخليج العربية وتيرة متسارعة لنمو معدلات الطلب الغذائي، وذلك بالرغم من ترجيح نماذج التغيرات المناخية لمزيد من التراجع في إنتاج المحاصيل، حيث يعزى ذلك الطلب إلى معدلات النمو السكاني المتزايدة

وارتفاع مستويات الدخل. وتعمل هذه الدول في الوقت الحاضر على استيراد ما بين ٦٠ و ٩٠ في المائة من مجمل مواردها الغذائية.[٢١٧] كما بلغت التكلفة الإجمالية للمواد الغذائية المستوردة في دول الخليج نحو ١٠ مليارات دولار في عام ٢٠٠٧، والتي شكلت ٧٠ في المائة من مجمل الواردات الغذائية في المنطقة العربية لذلك العام، ونحو ضعف الواردات المسجلة في عام ٢٠٠٤.

أتاحت الفوائض المالية للحكومة العمل على رفع أجور موظفي القطاع العام بالإضافة للحفاظ على الدعم الكبير للغذاء، حيث أن نسبة إنفاق كل من **الكويت** و**السعودية** على الدعم الغذائي في عام ٢٠٠٧ لم تتجاوز ما نسبته ٠,٢ و ٠,١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لكل منهما على التوالي.[٢١٨] أما في **البحرين**، فقد تعهد الملك بزيادة معدلات الدعم المتاح للمواد الغذائية بنسبة ٥٠ في المائة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ لكي تبلغ ١٧٥ مليون دولاراً سنوياً، أو ما يعادل ٠,٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وذلك في أعقاب الاحتجاجات الناشئة في البلاد في عام ٢٠١١.[٢١٩]

شرعت دول المنطقة للاستثمار بكثافة في القطاع الزراعي في الدول المجاورة لها من الناحية اللوجستية، والتي تتمتع بروابط ثقافية وسياسية مع دول الخليج، وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار الغذاء العالمي والتي بلغت ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٨.[٢٢٠] كما تم التركيز بشكل خاص على دول مثل السودان وتركيا والتي تمتلك العديد من موارد المياه غير المستغلة فضلاً عن افتقارها لمرافق البنية التحتية اللازمة. وتدير دولة **الإمارات** مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في كل من محافظات الخرطوم، والجزيرة، والنيل وغيرها من المحافظات السودانية منذ عام ٢٠١٠ والتي تجاوزت ما مجموعه ٢٨٠٠ كيلومتراً مربعاً، أي ما يعادل ٣٥ في المائة من المساحة الإجمالية لدولة الإمارات، والتي تتجاوز أيضاً المساحة الإجمالية لأراضيها الزراعية.[٢٢١]

تدرك دول مجلس تعاون الخليج بأن بعض الدول التي تستثمر بها هي دول مستوردة للغذاء بحد ذاتها، فضلاً عن حصولها على المساعدات الغذائية من دول أخرى، ولذلك، فإن هذه المشاريع الاستثمارية سوف تساهم في تعزيز كلاً من مستويات الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي والسياسي لهذه الدول، فضلاً عن توليدها لصادرات كافية لدول الخليج[٢٢٢] وضمن هذا السياق، يمكن الإطلاع أيضاً على تقرير حالة المدن الإفريقية ٢٠١٠ *"The State of African Cities 2010"*، الصفحة ٥٦ (والذي يمكن تحميله مجاناً من خلال الموقع الإلكتروني لبرنامج الموئل *www.unhabitat.org*.

إمدادات الطاقة وتلوث الهواء

سجلت دول مجلس تعاون الخليج العربية معدلات استثنائية على صعيد مستويات الطلب على إمدادات الطاقة، وذلك لما تتسم به المنطقة من ارتفاع في درجات الحرارة والحاجة لإنتاج المياه المحلاة. من جانب آخر، وبالرغم من تكاليف الطاقة الكهربائية والتي بلغت في المتوسط نحو ٠,١٢ دولاراً لكل كيلو واط في الساعة، إلا أن رسوم البيع لا تتجاوز ٠,٠٤ دولاراً تقريباً. كما أعربت جميع الدول في المنطقة عن ترددها إزاء تعديل الرسوم المفروضة على إمدادات الطاقة الكهربائية باستثناء دولة الإمارات، حيث عملت هيئة كهرباء ومياه الشارقة على رفع أسعار الكهرباء بشكل كبير في عام ٢٠٠٩، بالإضافة لوجود العديد من التوقعات التي تشير لاحتمالية توجه العديد من الإمارات الأخرى ضمن هذا الاتجاه.

تزايدت معدلات الطلب السنوي على الطاقة في دول الخليج بنسبة ٦ في المائة في المتوسط.[٢٢٣] علاوة على ذلك، احتلت كل من دول **البحرين**، **والكويت**، **وقطر**، **والإمارات** للمراتب الأولى، والثالثة، والرابعة، والخامسة الأعلى على صعيد معدل النصيب الفردي من الانبعاثات الكربونية الناشئة في العالم في عام ٢٠٠٧.[٢٢٤] كما تعد دول المنطقة مجتمعة مسؤولة عن نشوء نحو نصف إجمالي الانبعاثات الكربونية في العالم العربي.

تعمل الحكومات أيضاً على إعداد محافظ جديدة للطاقة والتي تتميز بالتركيز الأكبر على مصادر الطاقة النووية والمتجددة. إضافة لذلك، فتعد **الإمارات** الدولة الأبرز على صعيد التخطيط لمستقبل الطاقة في مرحلة ما بعد الاقتصاد النفطي، عدا عن اعتبارها أول دولة عربية تعمل على تطوير قطاع الطاقة النووية على النطاق التجاري، حيث تهدف

المخطط المقترح لمدينة مصدر في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة. ©www.masdar.ae

الشكل ٤٧: تركز المواد المحمولة بالهواء (ميكروغرام للمتر المكعب) كمتوسط من الكثافة السكانية الحضرية

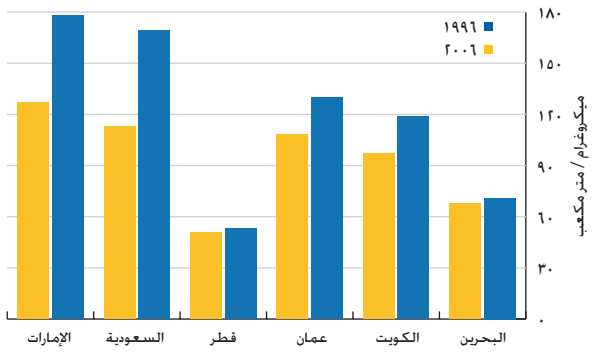

المرجع: مؤشرات التنمية للبنك الدولي

إلى توفير نحو ٢٥ في المائة من احتياجاتها الكهربائية من مصادر الطاقة النووية بحلول عام ٢٠٢٠، عدا عن إطلاقها لمشاريع إنشاء أربع محطات للطاقة النووية بتكلفة إجمالية تبلغ ٧٥ مليار درهم (٢٠ مليار دولار) والتي سيتم الانتهاء من تنفيذها بحلول عام ٢٠٢٠.

أعلنت الحكومة عن إطلاق برنامج "نجم طاقة الإمارات" في عام ٢٠٢٠ والذي تهدف من خلاله إلى تعزيز مرافق البنية التحتية ذات التكنولوجيا الفائقة من أجل رصد مستويات استهلاك الطاقة وتحقيق الاستخدام الأمثل لها في المباني. وفي حال نجاح هذه المبادرة، فسوف تتمكن الإمارات من خفض المعدلات الإجمالية لاستهلاك الطاقة بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة.[٢٢٥]

تعد مدينة "مصدر" إحدى أبرز الأفكار وأكثرها جرأة في الإمارات، وتقع على بعد ١٧ كيلومتراً من مدينة أبو ظبي، حيث تتولى شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل، وهي شركة تجارية حكومية مهمة تنفيذ هذا المشروع والذي تتراوح تكلفته الإجمالية ما بين ١٥ و ٣٠ مليار دولار، حيث ستكون مصادر الطاقة المتجددة المنشأ الوحيد لإمدادات الطاقة المستهلكة في المدينة، عدا عن المزايا الأخرى لها والتي تتمثل في إعادة تدوير معظم الموارد المائية، والمخلفات، فضلاً عن إنشاء ممرات خاصة للمشاة. إن هذه المدينة والتي تهدف لاستيعاب نحو ١٤٠ ألف نسمة و ٧٠ ألف يد عاملة سوف تعكس عناصر التصميم المعماري التقليدي، بالإضافة إلى العديد من التصاميم المستقبلية، بما في ذلك المركبات الكهربائية. إلا أنه وبالرغم من إبداء الإعجاب بهذا المشروع الإبداعي، ولكنه قد واجه العديد من الانتقادات وذلك نظراً لتوجيهه نحو الشرائح النخبوية، عدا عن عزلته الجغرافية بعيداً عن المناطق الحضرية القائمة.[٢٢٦]

تتمتع دول المنطقة بإمكانات عالية في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ففي عام ٢٠٠٩؛ أصبحت إمارة أبو ظبي أولى الإمارات التي تعلن عن تحقيق الهدف الخاص بمجال الطاقة المتجددة، والذي تهدف من خلاله إلى توليد نحو ٧ في المائة من الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠. كما أعلنت الإمارة عن افتتاح أول محطة للطاقة الشمسية في مدينة مصدر في عام ٢٠٠٩. علاوة على ذلك، فقد شرعت **البحرين** في اختبار مصادر الطاقة المتجددة عبر استخدام توربينات الرياح والتي تعد مصدراً لنحو ١٣ في المائة من إمدادات الطاقة الكهربائية المستهلكة في مركز التجارة العالمي في مدينة المنامة، بالإضافة لتنفيذ مشروع إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية، وإعداد دراسة جدوى لاستخدام مصادر الطاقة الشمسية على نطاق تجاري.[٢٢٧] وفي **سلطنة عمان**، تعمل الهيئة العامة للكهرباء والمياه على إعداد دراسة جدوى لإنشاء أول محطة تجارية للطاقة الشمسية في الدولة بطاقة استيعابية تتراوح ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ ميغاوات.

إن المعدلات المتزايدة لاستخدام المركبات ومشاريع الإنشاء قد باتت تساهم في تفاقم مشكلة تلوث الهواء في المنطقة، مثلما هو الحال في كل من مدن أبو ظبي، والدوحة، ودبي، وجدة، والكويت، والمنامة، والشارقة.[٢٢٨] ولا تزال مستويات المواد المحمولة بالهواء أعلى من المعدلات المحددة من قبل منظمة الصحة العالمي والبالغة ٢٠ ميكروغراماً للمتر المكعب، وذلك على الرغم من انخفاضها ما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦. إضافة لذلك، فسوف تتوجه هيئة البيئة في أبو ظبي إلى تحويل نحو ٢٠ في المائة من المركبات العمومية ومركبات الأجرة للعمل بالغاز الطبيعي المضغوط، إلى جانب إشتراطها التحول نحو استخدام الوقود المنخفض الكبريت في جميع المركبات العمومية التي تعمل بالديزل بحلول عام ٢٠١٢.[٢٢٩]

إدارة المخلفات الصلبة

تعتبر معدلات النصيب الفردي من إجمالي المخلفات الصلبة الناشئة في دول الخليج ضمن أعلى المستويات المسجلة في العالم أجمع، والتي تجاوز مجموعها ١٧ مليون طناً سنوياً،[٢٣٠] وذلك باستثناء المخلفات الصناعية ومخلفات عمليات الإنشاء والهدم، والمخلفات الخطرة. علاوة على ذلك، سجلت **البحرين** ارتفاعاً في معدل النصيب الفردي من المخلفات الصلبة الناشئة يومياً من ١,٣ - ١,٦ كيلوغراماً في أواخر فترة التسعينيات إلى نحو ٢,٧ في عام ٢٠٠٧.[٢٣١] أما في دبي، فتسجل هذه المعدلات زيادة سنوية بنسبة ١٥ في المائة.[٢٣٢]

وتبعاً للبلد المعني، يتم توفير الخدمات من قبل البلديات، أو من خلال الشراكات القائمة ما بين القطاعين العام والخاص، أو من خلال الشركات الخاصة التي تعمل على توفيرها بشكل كلي. كما تعد المطامر الصحية الوسيلة الأبرز والأكثر شيوعاً للتخلص من المخلفات، والتي عادة ما تدار من قبل السلطات المحلية أو الوطنية. أما فيما يتعلق بعمليات التسميد وإعادة التدوير؛ فيتم تنفيذها على نطاق محدود للغاية، وذلك في ظل غياب أسواق إعادة الاستخدام المنزلي مما يجعل عمليات إعادة التدوير بمثابة عمليات غير مربحة بالمقارنة مع عمليات الطمر.

إن الوتيرة المتسارعة لزيادة معدلات نشوء المخلفات الصلبة قد فاقت القدرة الاستيعابية لمدافن المخلفات، مما يشكل تحدياً هاماً أمام الدول التي تعاني من ندرة الأراضي **كالبحرين والكويت**، حيث شهدت الأخيرة بلوغ ١٣ مدفناً من أصل ١٦ لأقصى معدلات الطاقة الاستيعابية والتي تم إغلاقها بشكل نهائي. كما تم رصد عمليات مخالفة والتي تمثلت في إغراق المخلفات في كل من **الإمارات والبحرين**، الأمر الذي أسفر عن تدمير الحياة البحرية.[٢٣٣]

ولمواجهة هذه الممارسات، اعتمدت حكومة الإمارات عملية تهدف للتخلص من استخدام أكياس التسوق البلاستيكي بشكل تام، حيث تم اشتراط تصنيع جميع الأكياس البلاستيكية المصنوعة في شتى أنحاء الدولة من مواد قابلة للتحلل، وذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

وتهدف مدينة دبي لإنشاء محطة خاصة لحرق المخلفات لأغراض توليد الطاقة، والتي تبلغ طاقتها الاستيعابية اليومية ما مجموعه ٦ آلاف طن.[٢٣٤] ونظراً لنشوء نحو ٥٦ في المائة من إجمالي المخلفات في الدولة جراء مشاريع الهدم والبناء؛ فقد أعلنت مدينة أبو ظبي مؤخراً عن افتتاح مصنع إعادة تدوير نفايات الهدم والبناء والذي يعمل باستخدام تقنيات صديقة للبيئة لمعالجة المخلفات وإعادة تدويرها لإنتاج مواد جديدة قابلة للاستخدام. كما يعد هذا المصنع أحد أكبر المصانع في المنطقة وأكثرها تطوراً، حيث بلغت طاقته الإنتاجية الأولية نحو ٥ آلاف طن يومياً، والتي يرجح أن تصل إلى ١٥ ألف طن يومياً في مرحلة لاحقة.

الظروف المعيشية ونوعية الحياة

توجهت المدن في المنطقة لتنفيذ العديد من المساعي الرامية لتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة لسكانها، وذلك ضمن إطار الجهود المبذولة لتنويع قواعدها الاقتصادية وجذب الاستثمارات. من جانب آخر، فقد لوحظ التدني الحاصل في إجمالي المساحات المفتوحة، فضلاً عن تدني معدل النصيب الفردي من مساحة المناطق المزروعة في مدينة الرياض من ٧٨ متراً مربعاً في عام ١٩٥٠ إلى ١٦ متراً مربعاً في عام ١٩٩٩.[٢٣٥] إضافة لذلك، أشارت إحدى الدراسات السكانية التي تم إعدادها في مدينة الدوحة إلى شعور السكان بضرورة تطوير المساحات العامة وتحسينها، إلى جانب إعرابهم عن ضرورة إيجاد الحلول لأشكال الاكتظاظ الناشئة، وغيرها من الشواغل المتصلة بكل من مجالات التعليم والرعاية الصحية، حيث تم عكس هذه الآراء ضمن أهداف المخطط الوطني الشمولي.[٢٣٦] أما في مدينة جدة، يبلغ النصيب الفردي من إجمالي المساحات المفتوحة نحو ٢ متراً مربعاً في المتوسط، بينما يبلغ المعدل الذي حددته منظمة الصحة العالمية ٨ أمتار مربعة.ولذلك، فقد تضمنت الخطة الإستراتيجية لتطوير محافظة جدة التركيز على زيادة توفير المساحات العامة، وتعزيز مستوى الحياة المدنية، وتخصيص الأراضي غير الحضرية لأغراض الحماية والترفيه.[٢٣٧]

تم إفتتاح جسر الشيخ زايد في أبوظبي في نوفمبر ٢٠١٠ بطول ٨٤٢ متراً حيث يعتبر تصميمه الأكثر تعقيداً بين مختلف الجسور المنشأة. © فيليب لانج /آي ستوك

السياسات الحضرية الوطنية

تتسم جميع الجوانب الحكومية في دول مجلس تعاون الخليج العربية بدرجة عالية من المركزية، بما في ذلك على صعيد عمليات التخطيط والإدارة الحضرية. إضافة لذلك، فعادة ما تتولى الوزارات على المستوى الوطني مهمة إعداد سياسات التنمية الحضرية لكل من المستويات الوطنية، والإقليمية، والمحلية، بينما تتولى السلطات المحلية مهمة تنفيذ الخطط والمشاريع التنموية الجديدة. كما تجدر الإشارة هنا إلى الإمارات الأصغر حجماً، حيث تتولى إحدى المؤسسات الوطنية المختصة في مجال التخطيط مهمة إعداد الخطط على المستوى الوطني، وعلى مستوى العواصم والمستوى المحلي.

تتولى وزارة الاقتصاد والتخطيط في **السعودية** مسؤولية تنفيذ عمليات التنمية على المستوى الوطني، في حين تتولى وزارة الشؤون البلدية والقروية مسؤولية إعداد الإستراتيجيات العمرانية وغيرها من الإستراتيجيات الخاصة بتطوير البنية التحتية على جميع المستويات الحكومية. وضمن إطار من الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ فسوف تعمل الوزارة على تحديث الخطة العمرانية الوطنية لعام ٢٠٠٠، بالإضافة لتحديد المبادئ اللازمة لترجمة كلاً من إستراتيجية المملكة لعام ٢٠٢٥ وخطة التنمية التاسعة للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٥ ضمن مشاريع التنمية الحضرية.[٢٣٨]

عملت وزارة شؤون البلديات والزراعة في **البحرين** على إعداد المخطط الإستراتيجي الهيكلي الوطني في عام ٢٠٠٨، حيث تعمل دائر شؤون التخطيط العمراني على إعداد الدراسات المتصلة بمجالات البنية التحتية والتخطيط، فضلاً عن إعداد المخططات الشمولية المفصلة لكل من القرى، والمدن والبلدات، إلى جانب تحديد ضوابط التنمية.

تتولى وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه في **عمان** مسؤولية إدارة قطاع التخطيط الحضري، وفي أعقاب إعصار "غونو" الذي ضرب البلاد في عام ٢٠٠٧، تم تقسيم هذه الوزارة إلى فرعين ألا وهما: وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه، ووزارة البيئة والشؤون المناخية، حيث تصب الأخيرة إهتمامها على المخاطر الطبيعية الناشئة. كما أعلنت اللجنة العليا لتخطيط المدن عن إطلاق الإستراتيجية العمرانية الوطنية في عام ٢٠١٠ والتي سيتم تنفيذها بالتنسيق مع تنفيذ رؤية الدولة لعام ٢٠٢٠.

تقوم وزارة الشؤون البلدية والزراعة في **قطر** بالإشراف على عمليات التخطيط والتنمية، وصيانة الطرق، والزراعة، وسلامة الأغذية، والخدمات العامة والبيئة. إضافة لذلك، فيتولى الوكيل المساعد للشؤون البلدية في الوزارة مهمة تطوير المناطق الإدارية العشرة في الدولة. وفي ظل جميع هذه الجهود، فلا تزال قطر الدولة الوحيدة في المنطقة والتي لم تعمل على إعداد إستراتيجية وطنية للتنمية الحضرية حتى الوقت الحاضر.

تمتلك كل من إمارتي أبو ظبي ودبي المخططات الإستراتيجية التنموية الخاصة بكل منهما، حيث تعمل إمارة أبو ظبي على تنفيذ بعضاً من أبرز مبادرات التخطيط وأكثرها طموحاً في البلاد. وضمن هذا الإطار، تمكن مجلس التخطيط العمراني، والذي تم تأسيسه في عام ٢٠٠٧، من إعداد المخططات الإطارية للبنية العمرانية لكل من مدن أبو ظبي، والعين، والمنطقة الغربية والتي تتضمن مجموعة من الحلول الموضوعية والمطروحة لتلبي احتياجات النمو.

وضمن المساعي الرامية لتنفيذ هذه المخططات، فقد أعلن المجلس عن إطلاق برنامج الإستدامة والذي ينطوي على مجموعة من المبادئ التوجيهية الرامية لتعزيز مستوى استدامة المشاريع التنموية في الإمارة، وذلك استناداً إلى نظام درجات اللؤلؤ لتقييم عملية التنمية المتكاملة من ناحية النظم الإيكولوجية، والمستويات المعيشية، وإمدادات المياه، والطاقة، والمواد، والإبتكارات في كل من المباني ومشاريع التطوير.

يتعين على المطورين الراغبين بتحقيق هذه المعايير العمل على إدخال الممارسات المطورة ضمن كل من عمليتي التصميم والإنشاء، عدا عن ذلك، فقد لوحظ التحسن الملموس في نوعية حياة المواطنين من خلال تنفيذ مشاريع التنمية والتطوير في مجالات الطرق، والمياه، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وشبكات الكهرباء، والمرافق التعليمية والصحية.

إن تنفيذ مشاريع التنمية الحضرية في دول مجلس تعاون الخليج العربية عادة ما يكون موجهاً من قبل القطاع الخاص ومتطلبات الأسواق. من جانب آخر، فإن السياسات المتمثلة بمنح المواطنين أراضٍ مجانية أو قروضاً دون فائدة لأغراض الإسكان قد أدت إلى نشوء أنماط تحضر مسرفة والتي ساهمت بدورها في نشوء تكاليف تشغيلية عالية والتي تكبدتها الحكومات المحلية.

ومثلما هو الحال في الدول المستقدمة للعمالة، فإن مشاريع التطوير الرسمية عادة ما تكون موجهة لتلبية متطلبات المواطنين والعمالة الأجنبية الثرية، وذلك مقابل إغفال ظروف سكن العمالة الوافدة المحدودة الدخل، ونوعية حياة أفرادها والخدمات الاجتماعية المقدمة لهم. كما تواجه المدن في المنطقة تحدياً بارزاً والذي يتمثل في ضرورة إدماج عمليات التنمية الحضرية المتسارعة ضمن إطار عمل شمولي لتحقيق التنمية المستدامة، وضبط عمليات التخطيط والتنمية العمرانية بغية المساعدة في نشوء المجتمعات الأكثر شمولية واستجابة من الناحية البيئية.

اللامركزية والإدارة المحلية

عملت **السعودية** في عام ٢٠٠٣ على إعادة تنظيم الهيكل الإداري المحلي المتبع، وذلك من خلال إنشاء المجالس الإقليمية وزيادة عدد المناطق من ٤ إلى ١٣ منطقة وذلك بهدف عكس الاختلافات في كل من الخصائص والأولويات الناشئة وإيجاد إطار من التنسيق ما بين الوزارات القطاعية.

يتألف هيكل الحكم المحلي من ١٣ منطقة، وخمس سلطات مدنية وست مديريات مختصة بقطاعي المياه والصرف الصحي. كما يعين الملك رئيس مجلس المنطقة، أو أمير المنطقة، برتبة وزير، إضافة لذلك، تتضمن مسؤوليات الأمير الإشراف على كل من المحافظات، والأحياء، والبلديات داخل المنطقة التابعة له. أما فيما يتعلق بعضوية المجلس، فتتألف من الرؤساء المحليين للوزارات القطاعية، ورؤساء المؤسسات الحكومية، و ١٠ مواطنين وقياديين من المجتمع المحلي. كما يتولى المجلس مهام الحفاظ على تطبيق القوانين والأنظمة المنصوص عليها، إلى جانب الإشراف على عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. كما تعمل كل من المجالس الإقليمية والمحلية على إعداد المخططات الشمولية لمناطقها فضلاً عن رصد تنفيذها.[٣٩]

توجهت الحكومة مؤخراً لمنح البلديات المزيد من الصلاحيات والإستقلالية اللازمة لصنع القرارات وتنفيذها، بيد أنه وبالرغم من المساعي الرامية لتفويض المسؤوليات، إلا أن إستقلالية البلديات لا تزال محصورة، وذلك في ضوء تمكن المسؤولين على المستويات العليا من التدخل في القرارات ونقضها، علاوة على ذلك، فلا تزال الحكومة المركزية صاحبة القرار الأخير فيما يتعلق بحل الحكومة المحلية، وإنهاء عضوية أي من أعضاء المجالس المحلية، أو اختيار المقاولين لتنفيذ المشاريع المحلية، مما قد يساهم في بعض الأحيان في نشوء حالة من تضارب المصالح.

تعمل الوزارات المركزية على إصدار الأنظمة والقوانين بالإضافة إلى الإشراف على عمليات إعداد المخططات. عدا عن ذلك، فإن الحكومات المحلية لا تتمتع بأية صلاحيات لفرض الضرائب على المستوى المحلي، إضافة لعدم تمكنها من الاقتراض حيث تعتمد موازنتها على التحويلات التي يتم ضخها من قبل الحكومة المركزية.[٤٠]

وبالرغم من النطاق المحدود لصلاحيات الحكومة المركزية، إلا أن هنالك بعض السلطات في كل من مناطق الرياض، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة والتي تتولى إدارة الشؤون المالية الخاصة بها، فضلاً عن تمتعها بموازنات مستقلة عن وزارة الداخلية. أما في كل من منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، فتتولى اللجان الفنية تنفيذ كلاً من المهام الإدارية ومهام التخطيط والتنمية، إضافة لتنفيذ الخطط الخاصة بمجالات التعليم والخدمات الصحية وغيرها. أما النقطة الأهم ضمن هذا الإطار، فإنها تتمثل في تولي هذه اللجان لمهمة الإشراف على مواسم الحج السنوي لدى استقبال المدن المقدسة لنحو ٣ ملايين حاجاً. من ناحية أخرى، فقد لوحظ مستوى الأداء اللافت لمنطقة المدينة المنورة، بالإضافة للدور البارز للمرصد الحضري ومؤشرات أدائه، حيث حظي هذا المرصد باهتمام واسع في جميع أنحاء العالم العربي.[٤١]

تشكل البلديات المستوى الثاني من مستويات الإدارة المحلية في المملكة، حيث تتولى مسؤولية إصدار تصاريح العمل والبناء، بالإضافة إلى ضمان سلامة المواد الغذائية والصحة العامة، والحفاظ على الأماكن العامة، وإدارة المخلفات الصلبة وإنارة الشوارع، بينما تتولى الوزارات الوطنية مهمة توفير كلاً من الخدمات التعليمية والاجتماعية، وخدمات الإسكان.[٤٢] من جانب آخر، وبالرغم من اتباع نظام التعيين لرؤساء البلديات، إلا أن الدولة قد عملت على تنظيم أول دورة لانتخاب المجالس البلدية والبالغ عددها ١٧٩ مجلساً في عام ٢٠٠٥، بالإضافة لدورة انتخابية أخرى في عام ٢٠١١، حيث تمت تسمية نصف أعضاء المجلس عن طريق الانتخاب، بينما تم تعيين النصف الآخر بقرار ملكي.[٤٣] وفي الدورة الانتخابية لعام ٢٠٠٥، قدرت نسبة المواطنين المؤهلين للتصويت بنحو ٢٠ في المائة، وتحديداً الذكور ممن أتموا ٢١ ربيعاً من غير الملتحقين بالجيش وممن مضى على إقامتهم في مناطقهم مدة عام على الأقل.[٤٤] كما أعلن الملك في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١ عن منح المرأة الحق في التصويت والترشح لانتخابات المجالس البلدية، فضلاً عن منحها الحق في التعيين في *مجلس الشورى*.

تمثل دول الخليج الأصغر حجماً، دولاً مدينية في الأساس، حيث يتم توفير الخدمات من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات المحلية والوطنية. كما تجدر الإشارة هنا إلى **الحكومة العمانية**، والتي تعد حكومة لامركزية موزعة ضمن ٤٣ بلدية، وذلك على الرغم من محدودية مستويات الاستقلالية التي تتمتع بها هذه الوحدات الفرعية. كما تتولى وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه مهمة الإشراف على البلديات وتوفير التمويل اللازم لها، إضافة لإمكانية توليها مهمة الإشراف على تنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية.

يتألف المجلس البلدي لمدينة مسقط من ٢٨ عضواً منتخباً، ورئيس المجلس الذي يتولى إدارته، بالإضافة إلى ١١ عضواً ممثلين لوزارات حكومية محددة. كما يتولى المجلس مهمة إعداد الأطر الخاصة بكل من السياسات والموازنات المحلية، إلى جانب وضع المقترحات المرتبطة بالضرائب والرسوم المحلية والتي تتم الموافقة عليها من قبل الوزارة. من جانب آخر، وفي ظل توفير المدن للخدمات العامة كالمواقف المخصصة للمركبات ومعالجة مياه الصرف الصحي، فتتولى الحكومة المركزية مهمة إدارة الحدائق العامة، ومكافحة الآفات، وتنفيذ المشاريع المرتبطة بمجالات البنية التحتية لمرافق الصرف الصحي والخدمات التي باتت تسعى إلى خصخصتها في الوقت الحاضر.

يتمتع السلطان بالسلطة المطلقة، وكذلك أعضاء مجلس الدولة المعينين والبالغ عددهم ٥٩ عضواً، أما مجلس الشورى، فيقوم المواطنون منذ فترة التسعينيات بانتخاب أعضاءه والبالغ عددهم ٨٤ عضواً، بيد أن هذه الهيئة الاستشارية لا تتمتع بأية صلاحيات تشريعية.[٤٥] عدا عن ذلك، فإن تشكيل الأحزاب السياسية يعد محظوراً في الدولة.

تتميز قطر بوجود المؤسسات الحكومية التي تعمل على توفير جميع الخدمات ذات الجودة العالية، ولذلك، فلا تحتاج الدولة للعمل على تحقيق معيار اللامركزية، كما تتألف الدولة من ١٠ بلديات، بينما بلغت الكثافة السكانية في مدينة الدوحة نحو ٨٠ في المائة من الإجمالي السكاني.

تم تنفيذ سلسلة من الإصلاحات منذ تولي الحاكم الحالي لمقاليد الحكم في البلاد في عام ١٩٩٥، حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز مستويات المشاركة العامة في عمليات الحكم، والتي تمثلت أولها في إنشاء مجلس بلدي مركزي واحد منتخب في عام ١٩٩٩، إلا أن أعضاء هذا المجلس، والبالغ عددهم ٢٩ عضواً، لا يتمتعون بأية صلاحيات تشريعية، حيث تنحصر مهامهم في تقديم المشورة فيما يتعلق بكل من برامج التنمية المحلية ومشاريع البنية التحتية التي تنفذها الحكومة المركزية.[٤٦]

كما أتيحت الفرصة للمرة الأولى لكل من الرجال والنساء على حد سواء للتصويت والترشح للانتخابات البلدية، حيث تهدف اللجنة

الصندوق ٢٢ : الإدارة الحضرية للمدن المقدسة

المدينة المنورة، السعودية © أحمد فيصل يحيى / شاترستوك

أولت المملكة العربية السعودية على عاتقها الحفاظ على مكانة مكة المكرمة والمدينة المنورة كبلاد يقصدها عامة المسلمين لوجود المسجد الحرام والمسجد النبوي ولمكانتهما عند المسلمين ومحط رحالهم لأداء مناسك الحج والعمرة وبهما المقدسات الإسلامية حيث ظلت عبر العصور الإسلامية موضع اهتمام وعناية جميع الحكومات التي ادارت هاتين المدينتين.

وتميزت مكة المكرمة والمدينة المنورة باعتبارهما واجهة دينية حضارية يتوافد عليهما أعداد كبيرة من الحجاج والمعتمرين كل عام يصل إلي حوالي ٧,٥ مليون حاجاً ومعتمراً، لذا كان لزاماً على المسؤولين في المملكة العربية السعودية القيام بعمليات التخطيط والتنظيم لخدمتهم.

واستحوذت كل من مدينة مكة المكرمة والمدينة المنورة حوالي ١٠ ٪ من إجمالي سكان المملكة العربية السعودية البالغ ٢٦,٣ مليون نسمة عام ٢٠١٠، حيث تجاوزت المدينتين حد المليون وبمعدل نمو سنوي بنحو ٣٪ تقريباً.

وفي إطار تطوير أنظمة الحكم والإدارة لتنمية المدينتين كباقي مدن المملكة العربية السعودية صدر في عام ١٩٣٨ نظام أمانة العاصمة والبلديات وهو أول نظام مستقل تناول البلديات بشكل قائم بذاته وبموجب هذا النظام أصبحت البلديات هي المسؤولة عن تنظيم وإدارة المدن من حيث القواعد الصحية العامة والبناء والتجميل والرقابة على مرافقها المتعددة.

وفي عام ١٩٩٢ صدر نظام المناطق لتلبية الحاجة إلى سلطة محلية ترعى الشؤون المحلية وتتابع أعمال الوزارات في مناطقها.حيث يهدف هذا النظام إلى رفع مستوى العمل الإداري والتنمية في مناطق المملكة. كما يهدف إلى المحافظة على الأمن والنظام، وكفالة حقوق المواطنين وحرياتهم، في إطار الشريعة الإسلامية. وقد اهتم نظام المناطق بمجالات التنمية الإقليمية والحضرية. ويعتبر نظام المناطق انطلاقة نحو اللامركزية ومنح المناطق والمحليات صلاحيات وسلطات تمكنها من مواجهة المتغيرات والمستجدات المحلية وتلبية احتياجات السكان واستغلال الموارد والمقومات المحلية . الأمر الذي تطلب تفعيل الشراكة بقدر عالٍ من التنسيق والمتابعة ومن ضمن الأهداف المحددة في الخطة الخمسية التاسعة وضع مؤشرات تنموية على مستوى المناطق ومحافظاتها ومراكزها الإدارية لاستخدامها في إعداد تصنيف تنموي للمناطق، وقياس الفوارق التنموية سواءً بين المناطق أو داخل كل منطقة على حدة.

وفي عام ٢٠٠٤ . تم إنشاء هيئة تطوير مكة والمدينة والمشاعر المقدسة مناط بها وضع خطط شاملة لتطوير مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة كما إنها كانت مسؤولة عن كافة شؤون التطوير ولها أن تستعين بكافة الأجهزة الحكومية واللجان المعنية ومراكز البحوث والخبرات الفنية المتخصصة في داخل المملكة وخارجها . وفي عام ٢٠١٠ تم تشكيل هيئتين منفصلتين الأولى لتطوير مكة المكرمة والمشاعر المقدسة والأخرى للمدينة المنورة .هذا بالإضافة لتشكيل لجنة عليا للحج برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد وزير الداخلية وعضوية جميع الإدارات والهيئات المعنية مهمتها متابعة جميع الأعمال والتشريعات المعنية بإدارة شؤون الحج وسير المشروعات التطويرية التي تهدف لراحة وسلامة الحاج والمعتمر في جميع مراحل رحلته لمكة والمدينة.

وبما أن التنمية الحضرية المستدامة أصبحت نهجاً بديلاً في عالم آخذ في التحضر يأخذ المدينة بكل قطاعاتها كوحدة تحليلية متكاملة لمعرفة مدى الارتقاء أو التردي في نوعية الحياة بها بكل مضامينها البشرية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والسكانية والبيئية والثقافية؛ قامت أمانة مكة وأمانة المدينة بإنشاء مراصد حضرية مشتملة على مراصد للحجاج والمعتمرين لتعكس مؤشرات يمكن من خلالها تقييم أداء الخدمات والتسهيلات المقدمة والتي تعتبر ذات طبيعة خاصة لكل من مكة المكرمة والمدينة المنورة. فالمؤشرات ضرورية لصناعة القرار والسياسات التنموية، حيثُ تنشأ الحاجة إليها لضمان استمرارية أداء صانعي القرار على مختلف مستوياتهم ودعم متخذي القرار في اتخاذ القرارات التي تؤثر على النتائج المستقبلية العاكسة للتفاعلات بين العوامل الاجتماعية، البيئية والاقتصادية على المنطقة، وخلال الأعوام الخمسة الماضية، ابتكرت مجموعة متنوعة من الأنظمة والمؤشرات التي تساعد على رصد أداء موسم الحج والعمرة لكل من المدينتين وتحسينه بخلاف مؤشرات إدارة الأزمات الموسمية و مؤشرات رصد نوعية الحياة في المناطق الحضرية بتعاون كامل من شركاء التنمية بكلا المدينتين ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويتطلع كلاً من مرصد مكة والذي ينتج ٨٥ مؤشراً، والمدينة المنورة (١٠٧ مؤشراً)، لتولي الريادة في مجال مؤشرات المدن الموسمية مثل موسم الحج والعمرة وإدارة الأزمات لقياس الأداء الحضري أثناء مواسم الحج والعمرة. وتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحلية والأهداف الإنمائية للألفية بإيجاد بيئة مواتية للتنمية. من خلال مؤشرات المراصد الحضرية المطروحة بأجندة الموئل التي تضم جميع جوانب التنمية لتفعيلها ضمن مشاريع إدارات الأمانة والخاصة بالدراسات الحضرية للمدن.

ومن خلال رصد وقياس الأداء، يتم مواجهة جميع التحديات الكبيرة الحالية مثل تطوير البيئة العمرانية بما تشملها من بنية تحتية ومباني ومشروعات خدمية ومواجهة التحديات الاقتصادية من بطالة وتوطين الوظائف بالقطاع الخاص.

وأخيراً، فإن ما وصل إليه دور المراصد الحضرية بكلتا المدينتين، حيث يتم ادارة المرصدين من خلال مجالس إدارة برئاسة أميري المنطقتين ومشاركة مدراء الادارات الحكومية وممثلين عن القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، يوضح أهمية العملية التنموية في التصدي لمعوقات وتحديات النمو الحضري المتوازن والمستدام وخلق مجتمع أساسه الإنصاف والعدالة والتضامن، لتحقيق الأداء الملائم لأنظمة الإدارة الحضرية المتكاملة على مستوى المنهجية والتطبيق.

الدائمة للسكان لتعزيز مستويات اللامركزية وزيادة معدلات المشاركة الشعبية في نظم الإدارة الحضرية المحلية.[٢٤٧]

أما على المستوى الوطني، فإن دستور عام ٢٠٠٣ والذي تم إقراره باستفتاء شعبي لا يزال يتيح للأمير تعيين كلاً من رئيس الوزراء، ومجلس الوزراء، ومعظم القضاة، إلا أن عضوية مجلس الشورى سوف تتألف وللمرة الأولى من ٣٠ عضواً منتخباً و ١٥ عضواً معيناً. إضافة لذلك، فلم يتم تنظيم أية انتخابات لمجلس الشورى حتى الوقت الحاضر، حيث لا تزال عملية تعيين الأمير لأعضاء المجلس والبالغ عددهم ٣٥ عضواً هي العملية الوحيدة والمتبعة وذلك على الرغم من صدور الموافقة على مشروع قانون عام ٢٠٠٨. كما تحظر الدولة تشكيل أي حزب سياسي.

تتكون **البحرين** من ١٢ بلدية، والتي تتمتع بمستوى محدود من الإستقلالية. كما تعمل الهيئة البلدية المركزية والتابعة لوزارة الداخلية على توفير معظم الخدمات بالإضافة لتنفيذ معظم البرامج، وذلك إلى جانب كل من وزارة الإسكان والبلديات والبيئة.

أصدر الملك حمد بن عيسى آل خليفة لدى توليه مقاليد الحكم في الدولة في عام ١٩٩٩ مرسوماً يقضي بتنفيذ العديد من الإصلاحات، بما في ذلك إلغاء جميع قوانين أمن الدولة المثيرة للجدل، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، ومنح المرأة الحق في التصويت والترشح للانتخابات البلدية. كما أصدر الملك توجيهاته في عام ٢٠٠٢ لإنشاء المجالس البلدية المنتخبة في المحافظات الخمس في الدولة، وتتألف هذه المجالس من ١٠ أعضاء منتخبين ممن يتولون مهمة تعيين مدير عام للبلدية والإشراف على مهامه.[٢٤٨] علاوة على ذلك، فتتضمن المهام المنوطة بهم العمل بالنيابة عن السلطة التنفيذية بالإضافة لتنفيذ السياسات الوطنية في المحافظات.[٢٤٩] بيد أن عمليات صياغة السياسات الحضرية لا تزال محصورة على المستوى الوطني.[٢٥٠] كما تحظر الدولة تشكيل الأحزاب السياسية، ولكنها تسمح بتشكيل الجمعيات السياسية وذلك على الرغم من إمكانية إصدار القرارات الملزمة بحلها في أي وقت.

تهدف المملكة من خلال رؤية البحرين لعام ٢٠٣٠ إلى خفض كلاً من نطاق وتكلفة الإدارة الحكومية عبر الاستعانة بمصادر خارجية محددة، ومن خلال تطوير الأنظمة وتعزيز معيار الشفافية، وتوسعة نطاق البنية التحتية، ووضع الإطار الخاص بالسياسة العامة والتي ستساهم في توجيه اعتماد البلاد على مصادر أخرى غير الإنتاج النفطي.[٢٥١]

أما في **الإمارات**، فتتولى كل من الإمارات السبع في الدولة مهام التخطيط الحضري والإدارة البلدية في نطاق ولايتها، وذلك على الرغم من توجه بعض الإمارات الأصغر حجماً والأقل نمواً إلى تفويض بعض المهام للحكومة المركزية.[٢٥٤]

تعد كل من إمارتي أبو ظبي ودبي الأكبر في الدولة، حيث تتمتع كل منهما بهياكل حكومية موازية للمجلس الاستشاري للحكومة الاتحادية والإدارة العامة. كما تتكون إمارة أبو ظبي من بلديتين اثنتين، يرأس كل منهما مجلس بلدي معين، والذي يتولى مهمة تنفيذ الأشغال العامة، والتمويل، وتوفير إمدادات المياه والكهرباء، وفرض الرسوم الجمركية.[٢٥٥]

عملت هذه المدن في السنوات الأخيرة على إطلاق الحكومة الإلكترونية ومبادرة التطوير التكنولوجي والرامية لتحديث عمليات الإدارة البلدية، وذلك بهدف تعزيز معيار اللامركزية البلدية من خلال تعزيز قدرات الحكومة المحلية.

أعلنت حكومة دبي والمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٠ عن إطلاق نموذج دبي لتقديم الخدمات الحكومية، وذلك بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية للحكومة وتحقيق رضا العملاء. كما سيساهم هذا البرنامج في توفير المعلومات عن مؤشرات الأداء الحكومي من أجل تحسين طرق قياس الخدمات الحكومية. إضافة لذلك، وضمن نطاق الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز مستوى استجابة الحكومة الاتحادية، عملت الإمارات على تنظيم أول دورة انتخابية لما مجموعه ٢٠ مقعداً من أصل ٤٠ في المجلس الوطني الاتحادي، والذي يتألف من عدد محدد من الممثلين عن كل إمارة.[٢٥٦]

تمويل الحكومات المحلية

تشكل عوائد النفط المتأتية في جميع دول المنطقة المصدر الرئيسي لتمويل التحويلات المالي التي تقدمها الحكومات المركزية إلى الحكومات المحلية. وفي السعودية، تعمل المدن على جمع رسوم الإعلانات، وتصاريح البناء، وعمليات التسجيل التجاري السنوي. إلا أن تحديد نسبة هذه الرسوم يتم من خلال الحكومة الوطنية، فضلاً عن جمعها من قبل وزارة المالية، والتي تعمل لاحقاً على تحويل الأموال إلى المدن حيث تم جمعها.[٢٥٧]

تعتبر كلاً من الرسوم الجمركية وعوائد النفط في **الإمارات** بمثابة العوائد المتأتية لكل إمارة، كما يقضي القانون بضرورة تحويل نصف هذه العوائد إلى الخزينة الاتحادية، في حين يقتصر هذا الأمر من الناحية العملية على كل من إمارتي أبو ظبي ودبي، وإن كانت تلك التحويلات تقل عن النسبة المقررة والبالغة ٥٠ في المائة.[٢٥٨]

علاوة على ذلك، فإن مدن دول الخليج لا تدفع أية أموال مقابل استثماراتها الرأسمالية أو تكاليفها التشغيلية، فضلاً عن عدم خضوعها لأية مساءلة فيما يتعلق بقراراتها التنموية، الأمر الذي أدى إلى نشوء الأنماط المسرفة في استهلاك الأراضي، والزحف العمراني المفرط، وزيادة معدل الاعتماد على المركبات الخاصة لأغراض التنقل.

دور المجتمع المدني

تتيح القوانين المعمول بها في دول الخليج إنشاء منظمات المجتمع المدني وعملها، حيث تم إنشاء العديد منها والتي تعمل في الميادين الثقافية، والرياضية، والبيئية، وفي مجال الخدمات الاجتماعية أيضاً. كما تشترط جميع دول المنطقة تسجيل المنظمات الخاصة لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أو وزارة التنمية الاجتماعية. من جانب آخر، فيتعين الحصول على الترخيص من قبل السلطات المحلية لدى تسجيل هذه المنظمات في **الإمارات**، عدا عن ضرورة حصولها على موافقة مجلس الوزراء في **عمان**. أما في **الكويت**، فإن الوزارة المسؤولة عن تسجيل منظمات المجتمع المدني لم تصدر أية موافقة بخصوص إنشاء المنظمات الجديدة لسنوات عديدة، عدا عن وجود ١٤٩ طلباً معلقاً منذ عام ٢٠٠٩.[٢٥٩]

تختص المنظمات شبه الرسمية في معالجة العديد من القضايا ذات الحساسية، بما في ذلك كلاً من جمعية الإمارات لحقوق الإنسان،[٢٦٠] واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، والتي يتمتع كل من رؤسائها ولجانها التنفيذية بعضوية *مجلس الشورى* أيضاً. وقد أعلنت الحكومة العمانية عن إنشاء جمعية المرأة العمانية في عام ١٩٧٠، والتي بلغ عدد قوانينها حتى الوقت الحاضر ٣٨ قانوناً بالإضافة لعضوية نحو ٣ آلاف امرأة.

تشكل جمعيات حماية العمالة الوافدة مسألة ذات حساسية في دول الخليج، ففي قطر على سبيل المثال، يحظر تشكيل الأجانب لأكثر من ٢٠ في المائة من إجمالي عدد الأعضاء في أي تجمع خاص يتم تشكيله.[٢٦١] كما لوحظ توجه منظمات المجتمع المدني القائمة في جميع دول الخليج لتفادي ممارسة أي نشاط سياسي محظور ضمن نطاق عملها.

يمكن إعتبار **البحرين** الدولة الأكثر تطوراً على صعيد منظمات المجتمع المدني من بين جميع دول المنطقة، وذلك في ظل تسجيلها لأكثر من ٥٠٠ منظمة عاملة في هذا المجال. إلا أن هنالك العديد منها والتي تختص بالمجال الرياضي أو أنه قد تم تصنيفها ضمن المنظمات التي لا تمتلك أي نشاط فاعل، في حين تم تصنيف بقية المنظمات كجمعيات مهنية أو كجمعيات ناشطة في مجالات حقوق المرأة، أو الشباب، أو حقوق الإنسان، بالإضافة لجمعيات متخصصة (كالمنظمات

البيئية على سبيل المثال). وبصورة عامة، فقد لوحظ الأثر الإيجابي لتلك المنظمات على مجال الحكم، فضلاً عن تمكن المنظمات المعنية بشؤون المرأة من توجيه الدفة لصالحها وتعزيز حقوق المرأة. من ناحية ثانية، فإن قانون الجمعيات لعام ١٩٨٩ يحظر ممارستها لأي نشاط سياسي، فضلاً عن وجود عدد من المنظمات غير المسجلة نظراً لعدم تقديمها لطلب تسجيل رسمي، أو نتيجة حرمانها من التسجيل، أو لرفض طلبها.[٢١٢] كما، يحظر على هذه المنظمات تلقي أياً من مصادر التمويل الخارجية، الأمر الذي أسفر عن تقييد نموها وتطورها.

تفرض **السعودية** العديد من السياسات المقيدة على منظمات المجتمع المدني العاملة ضمن مجالات ذات حساسية من الناحية السياسية، أو غيرها من القضايا التقسيمية، الأمر الذي يعكس الالتزام القوي بالمبادئ المحافظة والمتبعة من قبل شرائح سكانية واسعة.[٢١٣] كما عملت الحكومة بدلاً من ذلك على فرض رسوم ضريبية بنسبة ٢,٥ في المائة على الدخل (*الزكاة*) والتي يتم استخدامها لدعم الجمعيات الخيرية المرخصة.

إن مبادرات المجتمع المدني والتي تم إطلاقها في **قطر**، بما في ذلك مؤسسة قطر للتنمية المستدامة، ومجلس قطر للأبنية الخضراء، والدوحة الخضراء، ومركز أصدقاء البيئة، تعمل جميعها على نشر الوعي فيما يتعلق بالقضايا البيئية. وقد عمل الأجانب المقيمين في الدول على إنشاء معظم هذه المبادرات، إن لم تكن كلها، إضافة لعملهم الهادف لضمان استمراريتها. عدا عن ذلك، فلا تزال مستويات المشاركة هذه كأحد الأهداف الرئيسية لهذه المؤسسات.

المرأة في المجال السياسي والحكم

إن الإنطباع السائد إزاء المرأة في دول مجلس تعاون الخليج العربية يعد أكثر تحفظاً بالمقارنة مع الانطباعات التي تم رصدها في كل من دول المشرق والمغرب العربي، وذلك في ظل المعدلات المتدنية لمشاركة المرأة في سوق العمل مقارنة مع الرجال. ومع ذلك، فقد لوحظت الزيادة الحاصلة في أعداد النساء الحاصلات على الشهادات العليا والعاملات في قطاع الخدمة المدنية بالإضافة لتوليهن للعديد من المناصب القيادية، وذلك في ضوء توجه بعض الدول لاعتماد السياسات الرامية لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل كوسيلة لتنويع القواعد الاقتصادية وتعزيزها.[٢١٤] عدا عن ذلك، فعادة ما تكون النساء المعينات في المناصب الحكومية العليا من حملة الشهادات العليا أكثر من نظيراتهن في الغرب، بالإضافة لارتباط العديد منهن بصلة قرابة مع الأسر الحاكمة في بلادهن، أو متزوجات من رجال في السلطة، إلا أن معيار المساواة بين الجنسين لم يتم تحقيقه إلى حد الآن، وذلك على الرغم من المكاسب التي تم تحقيقها في كل من قطاع الأعمال والقطاع الحكومي.

تمكنت المرأة من تحقيق العديد من المكاسب على الصعيد السياسي في دول المنطقة، باستثناء السعودية، والتي تعتبر أكثر الدول العربية تحفظاً. كما برزت **قطر** كأول دولة خليجية والتي أتاحت لكل من الرجال والنساء على حد سواء للترشح للانتخابات البلدية في عام ١٩٩٩، حيث كانت السيدة شيخة الجفيري أول امرأة تفوز بمقعد بلدي في الخليج في عام ٢٠٠٣.

حازت المرأة في **البحرين** على ١٠ مقاعد من أصل ٤٠ في المجلس الاستشاري في عام ٢٠٠٦. علاوة على ذلك، تم انتخاب امرأة واحدة بالتزكية لعضوية مجلس النواب في العام ذاته.[٢١٥] إضافة لانتخاب امرأة واحدة لعضوية المجلس البلدي لمدينة المحرق في عام ٢٠١٠، وهي أول امرأة تتمكن من تحقيق ذلك في المملكة.[٢١٦]

تشكل النساء في **الإمارات** نحو ٢٠ في المائة من أعضاء السلك الدبلوماسي، بالإضافة لتشكيلهن لنحو ٢٠ في المائة من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، و ٦٦ في المائة من العاملين في القطاع الحكومي. كما عملت الدولة على تعيين ٤ نساء في مجلس الوزراء، إضافة لتعيين أول امرأة في السلك القضائي في عام ٢٠٠٨؛ عدا عن السماح للمرأة بالانضمام إلى صفوف الجيش.

تم تعيين خمس نساء في مجلس الدولة في **عمان** في عام ٢٠٠٠ بموجب قرار سلطاني، حيث ارتفع هذا العدد إلى ثماني نساء في عام ٢٠٠٣. إضافة لذلك، تم تعيين أول وزيرة في الدولة لكي تتولى حقيبة التعليم العالي في عام ٢٠٠٤. كما تستحوذ المرأة على نحو الثلث من إجمالي الوظائف الحكومية، إلى جانب مقعدين من أصل ٨٣ مقعداً في المجلس الاستشاري العماني.[٢١٧]

لوحظت الوتيرة البطيئة لتغير الممارسات المقيدة لمشاركة المرأة في **المجتمع السعودي**، وذلك لدى إعلان الملك فيصل عن إنشاء أول مدرسة للإناث في عام ١٩٦١ (مقارنة مع مصر والتي أنشأت أول مدرسة للإناث في عام ١٨٧٣). إضافة إلى إنشاء مراكز التسوق المخصصة للنساء، وغيرها من المصارف، والمكاتب، والكليات، والشركات. إلا أن العبء المترتب على اشتراط الفصل في أماكن العمل يساهم في زيادة الصعوبات أمام الشركات لدى توظيف النساء، مما يساهم في حصول الذكور من العمالة المهاجرة على العديد من الوظائف التي عادة ما تشغلها المرأة في دول عربية أخرى.[٢١٨]

ساهم التوجه نحو إعادة هيكلة مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٩ في تعيين أول امرأة في المجلس والتي تولت منصب نائب وزير تعليم البنات.[٢١٩] كما لوحظ التفاوت في مستويات المحافظة بين مختلف مناطق المملكة، بما في ذلك في كل من مدينة مكة المكرمة، والمدينة المنورة والرياض، حيث تم رصد هذه الممارسات المحافظة بشكل دقيق للغاية مقارنة مع المدن الحديثة كمدينة جدة والتي تتسم بالمزيد من الإنفتاح.

الديوان الأميري في مدينة الدوحة، قطر، عملت الدولة على تطبيق مجموعة من الإصلاحات والتي تضمنت منح المرأة الحق في التصويت و الترشح للإنتخابات البلدية.
© بول كوان / شاتر ستوك

عمال البناء في أحد المشاريع الجديدة لإنشاء ناطحة سحاب في مدينة الدوحة، قطر تصوير: جيسون لاركين / بانوس بيكتشرز

العمالة الوافدة في دول مجلس تعاون الخليج العربية

سجلت دول الخليج معدلات متزايدة لاستقطاب العمالة الوافدة منذ إكتشاف النفط، حيث ارتفع عددها من مليون نسمة إلى ١٢,٧ مليوناً في الفترة ما بين الأعوام ١٩٧٥ و ٢٠٠٥، بينما ارتفع الإجمالي السكاني بنحو خمسة أضعاف، أي من ٧,٨ مليون نسمة إلى ٣٤ مليوناً.[٢٧٠] كما شكلت الأيدي العاملة من الجنسيات العربية نحو ثلاثة أرباع العمالة الوافدة إلى دول منطقة الخليج في عام ١٩٧٥، إلا أنه قد لوحظ توجه هذه الدول لاستقدام العمالة من مناطق أخرى، وتحديداً من كل من منطقتي جنوب وجنوب شرق آسيا، وذلك في أعقاب حرب الخليج في عام ١٩٩٠، حيث يعزى ذلك إلى ارتفاع أجور العمال العرب.

يشكل العاملون من الجنسيات العربية في الوقت الحاضر نحو ربع إجمالي العمالة الوافدة والبالغ مجموعها ١٥ مليون نسمة في دول الخليج،[٢٧١] بما في ذلك ١,٥ مليون مصرياً، و ٩٠٠ ألف يمنياً، و ٥٠٠ ألف فلسطينياً وأردنياً، و ٣٠٠ ألف سودانياً.[٢٧٢] أما النسبة المتبقية، فتتضمن خليطاً من العمالة ذات الأجور الجيدة والقادمة من الدول ذات الأنظمة الاقتصادية المتطورة والعمالة ذات الأجور المتدنية والتي تم استقدامها وفقاً لنظام الكفالة، كما بدأت كل من الصين، وإثيوبيا، ودول إفريقية أخرى في تصدير العمالة أيضاً. من جانب آخر، سجلت **قطر** أعلى المعدلات العالمية لاستقدام العمالة مقابل نسبة المواطنين، حيث تم تسجيل زيادة في أعداد العمالة المهاجرة بمتوسط سنوي يبلغ ١٢ في المائة ما بين الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠.[٢٧٣]

تعتبر عمليات إستقدام العمالة كظاهرة عالمية، إلا أن حجمها في دول منطقة الخليج يعد فريداً بامتياز، حيث شكلت العمالة الوافدة في كل من قطر، والإمارات، والكويت ما نسبته ٨٧، و ٧٠ و ٦٩ في المائة من المعدلات الإجمالية للكثافة السكانية في كل منها على التوالي في عام ٢٠١٠.[٢٧٤] كما شكل الأفراد المولودين في الخارج في البحرين وعمان لما نسبته ٣٩ و ٢٨ في المائة من إجمالي كثافتهما السكانية.[٢٧٥] علاوة على ذلك، يشكل الأجانب في السعودية نحو ٢٨ في المائة من السكان، بالإضافة لتشكيلهم لنحو ٦٧ في المائة من إجمالي القوى العاملة، فضلاً عن استحواذهم على نسبة تتراوح ما بين ٩٠ و ٩٥ في المائة من مجمل الوظائف في القطاع الخاص.[٢٧٦] كما يشكل العمال الوافدين في مدينة الرياض ٥٢ في المائة من إجمالي الأيدي العاملة والبالغ مجموعها ٣,٦ مليوناً،[٢٧٧] مقابل ٦٩ في المائة من إجمالي الأيدي العاملة في **الكويت**.[٢٧٨] من ناحية أخرى، عادة ما يشكل الذكور النسبة الأكبر من العمالة الوافدة في الكويت، حيث بلغت نسبة العاملات الإناث للذكور ١ إلى ١,٩

الشكل ٤٨: أعداد الوافدين في دول مجلس تعاون الخليج العربية في الأعوام ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ (بالآلاف)

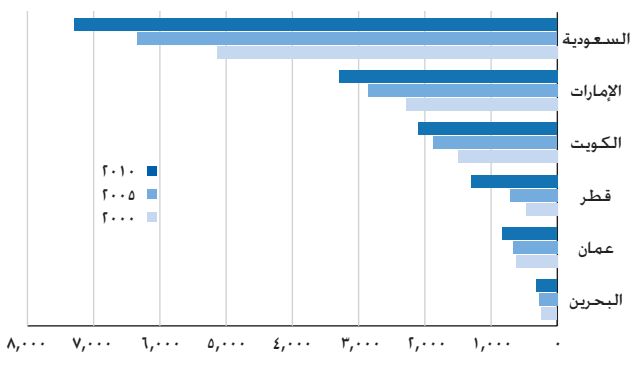

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة كما ورد في تقرير المنظمة الدولية للهجرة لعام ٢٠١٠

في الكويت و ١ إلى ٢,٢ في السعودية.[٢٧٩، ٢٨٠]

تشير التقديرات إلى وجود عدد يتراوح ما بين ٥٥٠ و ٦٠٠ ألف امرأة عاملة في المنازل في الكويت، مما يعني تسجيل الدولة في المتوسط لما معدله امرأة واحدة من العاملات في المنازل لكل اثنين من المواطنين، وهي إحدى أعلى النسب المسجلة في منطقة الشرق الأوسط.[٢٨١] أما العاملين الذكور، فعادة ما يتوجهون للعمل في قطاع الإنشاء، حيث يستحوذون على ٩٥ في المائة من فرص العمل في هذا القطاع.[٢٨٢]

أسفرت أزمة سوق العقار في عام ٢٠٠٨ عن إلغاء أو تأجيل العديد من المشاريع، الأمر الذي انعكس سلباً على العمالة الوافدة، ففي مدينة دبي لوحدها، تعرض عشرات الآلاف من العمال لخسارة وظائفهم في عام ٢٠١٠، حيث تقطعت السبل بمئات العاملين، فضلاً عن مزاعم العديد منهم عدم استلامهم لأجورهم وعدم تمكنهم من العودة إلى ديارهم.[٢٨٣]

الظروف المعيشية للعمالة الوافدة بموجب نظام الكفالة

يتوافد معظم العمال إلى دول الخليج بموجب نظام الكفالة، وعادة ما يتم إبهامهم بالحصول على أجور عالية والتي تمكنهم من إعادة دفع رسوم وساطة استقدامهم بسرعة. من جانب آخر، تعمل شركات استقدام العمالة التي يتم منحها عقود خدمة في دول الخليج على استيراد الأيدي العاملة الوافدة من بلدانهم الأصلية، حيث تتحمل هذه الشركات مسؤولية إيجاد سكن لهم بالإضافة لمسؤوليتها على صعيد ضمان توفير الظروف المعيشية اللائقة لهم. عدا عن ذلك، فإن قوانين الهجرة والكفالة عادة ما تمنح أرباب العمل سلطة واسعة على العاملين لديهم، ممن يكون معظمهم من الأميين، إضافة لعدم تمتعهم بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية أو القانونية في البلدان المضيفة.

وقد بات نظام *الكفالة* المعمول به تحت المجهر بغية التحقق من التطبيق السليم للشروط المنصوص عليها والتي تكفل للعمالة الوافدة التمتع بالظروف المعيشية اللائقة. علاوة على ذلك، فإن انعدام الرقابة العامة على ظروف هذه العمالة قد أسفر عن نشوء انتقادات دولية، إضافة لنشوء أحداث الشغب المتكررة بين العمال، وتزايد المعارضة حول هذه القضية داخل حكومات دول مجلس تعاون الخليج العربية.

عادة ما تقطن العمالة المكفولة في مساكن عمالية، وهي عبارة عن وحدات سكنية منخفضة التكلفة والتي تقع في مبانٍ آيلة للسقوط في الأجزاء القديمة من المدن، أو في مكان سكن أرباب العمل في حال العمل في المنازل.

أشارت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) ضمن أحد تقاريرها في عام ٢٠٠٨ إلى وجود نحو ٤٠ في المائة من إجمالي المخيمات العمالية في **الإمارات** والبالغ عددها ١٠٣٣ مخيماً والتي تخلو من معايير الصحة والسلامة المنصوص عليها.[٢٨٥] كما تجدر الإشارة إلى مخيم "سونابور" العمالي والذي يقع في منطقة صحراوية ما بين مدينتي دبي والشارقة، ويؤوي نحو ٥٠٠ ألف عامل هندي وباكستاني، حيث يبلغ عدد الأفراد في الغرفة الواحدة نحو ١٤ عاملاً ممن يتناوبون للحصول على قسط من الراحة والنوم.[٢٨٦] علاوة على ذلك، فعادة ما يعيش العمال في ظروف مكتظة في حال إقامتهم في المحلات التجارية أو في منازل أرباب العمل.[٢٨٧]

تنفصل المناطق السكنية العمالية عن بقية المناطق السكنية في جميع أنحاء دول الخليج،[٢٨٨] وفي **البحرين** على سبيل المثال، حاول المشرعون منع أصحاب العقارات في المناطق السكنية المحلية من تأجير وحداتهم السكنية لغير البحرينيين.[٢٨٩]

أما فيما يتعلق بالإستجابة الحكومية في جميع أنحاء دول المنطقة للانتقادات الدولية إزاء الظروف المعيشية للعمالة الوافدة؛ فقد تمثلت بشكل عام بالتوجه نحو إعادة إيواء العمال في "مدن عمالية" جديدة، أو في "مناطق لسكن العزاب" أو غيرها من التنظيمات المشابهة.

كما تنوي حكومة إمارة أبو ظبي تنفيذ المشاريع الخاصة بإنشاء مساكن عمالية ميسورة التكلفة، بحيث تقع على مقربة من أماكن العمل حيثما كان ذلك ممكناً وبما يتماشى أو يتجاوز المعايير الدولية المحددة والخاصة بكل من الحيز المعيشي، والنظافة، ومعايير السلامة والراحة، بحيث لا يتجاوز عدد القاطنين في المنطقة الواحدة ١٠ آلاف نسمة وذلك للحيلولة دون نشوء الأحياء المكتظة، حيث يشكل ذلك جزءاً من السياسة الحكومية العامة للتوظيف والموارد البشرية.[٢٩٠] علاوة على ذلك، توجهت **الحكومة القطرية** لإنشاء مدينة عمالية لإيواء ٥٠ ألف عامل بالقرب من مدينة الدوحة، إلا أنه قد تم تأجيل هذا المشروع في عام ٢٠٠٩.[٢٩١] أما في البحرين، أعلن المجلس البلدي للمحافظة الجنوبية عن مشاريعه لعام ٢٠١٠ والذي يهدف من خلالها لإنشاء مدينة عمالية لإيواء العمال القاطنين في ١٠٠ مخيم في المنطقة، فضلاً عن توجه العديد من المجالس البلدية الأخرى لتنفيذ مشاريع مماثلة.

ومما تعكسه هذه المبادرات من دوافع لتحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة، فإنها تعكس أيضاً هدفاً آخراً لحماية المواطنين من المشاكل الاجتماعية المفترضة للعمالة الوافدة. بيد أن هذا الفصل العمراني، والاجتماعي كذلك، لا يشكل خياراً مرغوباً فيه وذلك في ظل النتائج الناجمة عنه والمتمثلة في نشوء مدن منفصلة والتي تتضمن مناطق مكتظة تتسم بانتشار الفقر، والجريمة، وغيرها من العلل الاجتماعية المترابطة.

الإصلاحات العمالية في دول مجلس تعاون الخليج العربية

تعد قضية العمالة الوافدة في دول مجلس تعاون الخليج العربية قضية شائكة للغاية والتي تكشف عن موقف متناقض مع الإصلاح في الدول التي تبدي شكوكاً عميقة إزاء هذه العمالة فضلاً عن اعتمادها الكبير عليها في الوقت ذاته. علاوة على ذلك، تسود حالة من القلق في جميع هذه الدول فيما يتعلق بتهديد الأمن الوطني في ظل وجود أعداد كبيرة من الأجانب داخل حدودها، حيث أنها توجهت لوضع شروط صارمة للحصول على تصاريح الإقامة بهدف ردع الوافدين من البقاء، فضلاً عن وضع معايير عالية لمنح الجنسية، واعتماد سياسات توظيف أكثر صرامة، إلى جانب العمل على ترحيل العمالة الفائضة. كما تحول هذه الدول دون اندماج العمالة الوافدة من مختلف شرائح الدخل في المجتمع الوطني، سواء كان ذلك بالطرق الرسمية أو بأخرى غير مباشرة.

إن استمرار الاعتماد على العمالة الوافدة يشكل تحدياً كبيراً للحكومات، وذلك في ظل المساعي المبذولة للحد من مستويات البطالة والإعانات المحلية، سواء كان ذلك عن طريق توفير فرص العمل أو منح إعانات البطالة. من ناحية ثانية، توجه القطاع العام على مدى عقود طويلة لاستيعاب المواطنين ممن لم يتمكنوا من الحصول على فرص عمل في القطاع الخاص، عدا عن النجاح المحدود للجهود الحكومية الرامية لتأميم فرص العمل. ففي **الكويت** على سبيل المثال، يستوعب القطاع الخاص نحو ٧٧ في المائة من المواطنين العاملين والبالغ عددهم ٣٥٠ ألفاً.[٢٩٢]

توجهت حكومات دول المنطقة لإعادة إحياء الجهود الرامية لإحداث التغيير في هياكل القوى العاملة، وذلك في ظل الترجيحات التي تشير لانخفاض العوائد النفطية بشكل تدريجي، وانضمام أعداد متزايدة من الشباب المتعلمين لسوق العمل. وتهدف خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠ – ٢٠١٤) في **السعودية** إلى تحقيق ما نسبته ٥٤ في المائة ضمن إطار عمليات "*السعودة*"، حيث تعد هذه النسبة أعلى من تلك المسجلة في عام ٢٠٠٩ والبالغة ٤٨ في المائة، حيث يتطلب هذا الهدف خلق ١,١ مليون فرصة عمل جديدة للسعوديين.[٢٩٣]

إن التجربة المتمخضة عن الجهود المماثلة والمبذولة في فترة التسعينيات لدى مواجهة دول الخليج لعجز في الموازنة وارتفاع معدلات البطالة تشير إلى صعوبة تنفيذ هذه السياسات، حيث تطلب سلطنة عمان نحو عقد من الزمان *لتعمين* القوى العاملة ما بين الأعوام ١٩٨٨ و ١٩٩٩ بحيث تجاوزت نسبة العمانيين العاملين في الوظائف الحكومية ٨٦ في المائة والتي تعد أعلى بكثير من النسبة المستهدفة والبالغة ٧٢ في المائة.[٢٩٤] أما في القطاع الخاص، فإن المكاسب التي تم تحقيقها

قد كانت محدودة للغاية وضمن مجالات ثانوية، حيث لم تتجاوز نسبة المواطنين العاملين في هذا القطاع ٨ في المائة من إجمالي القوى العاملة.

إن عدم كفاية الضمانات الاجتماعية المتاحة للمواطنين وعدم مساهمتها في تحفيز مستويات الإنتاجية قد كانت أحد أبرز أسباب فشل هذه الجهود. عدا عن ذلك، عادة ما تبدي الشركات الخاصة ترددها إزاء توظيف المواطنين ممن يفتقرون لكل من المهارات الفنية والخبرات المهنية في معظم الأحيان.

تجدر الإشارة إلى الخطط الاقتصادية المتنوعة في المنطقة والتي تهدف إلى تنويع القواعد الاقتصادية وتنفيذ الإصلاحات في مجال التعليم لاستهداف الخريجين المهرة لشغل الوظائف المحلية. كما تطمح **البحرين** من خلال رؤيتها الاقتصادية لعام ٢٠٣٠ لتحقيق اقتصاد منتج وقادر على المنافسة عالمياً بحلول عام ٢٠٣٠ ، حيث تنص هذه الرؤية على "أن القطاع الاقتصادي لن يساوي القدرة التنافسية مع العمالة الوافدة ذات الأجور المنخفضة، بل أنه سيعمل على تحقيق الإنتاجية وتوفير فرص العمل ذات الأجور المرتفعة للمواطنين البحرينيين. كما ستعمل الحكومة على ضمان تحقيق التوزيع العادل لمنافع النمو الاقتصادي بين جميع المواطنين من خلال خلق فرص متكافئة في سوق العمل للبحرينيين عبر تنفيذ الإصلاحات في قانون الهجرة وإعادة النظر في قوانين العمل".[٢٩٥]

طرح وزراء العمل في دول المنطقة مقترحاً ينص على إنشاء نظام الحصص للحد من عدد العمالة الأجنبية، وذلك ضمن الإشارة إلى كل من المخاوف الأمنية وتلك المرتبطة بمسألة العمالة المحلية.[٢٩٦] أما فيما يتعلق بالمستقبل المنظور، وفي حال استبدال العمالة الأجنبية ذات المهارات العالية والأجور المرتفعة بالمواطنين، إلا أن الدول سوف تواصل استقدام العمالة اللازمة لكل من قطاعات الإنشاء والخدمات المنزلية.

شرعت الحكومات في المنطقة في معالجة المسائل المرتبطة بظروف العمالة الوافدة. كما أصدرت البحرين المرسوم رقم ٧٩ في عام ٢٠٠٩ والذي يعد أول سياسة عامة في المنطقة والتي تهدف لإنهاء السلطة المطلقة للكفلاء على العمال وذلك عبر تمكينهم من تغيير عملهم دون الحاجة للحصول على موافقة كفلائهم.[٢٩٧] إلا أنه قد لوحظ وجود انتقاص كبير في هذا القانون والذي يتمثل في استثناء قطاع العمالة المنزلية حيث تعد الإناث من العاملات الأكثر عرضة للتأثر والضرر.[٢٩٨]

وفي **الكويت**، وبالرغم من عدم إنهاء العمل بنظم الكفالة، ولكن قانون العمل الجديد لعام ٢٠٠٩ ينص على ضمان حق العمال بالحصول على إجازات سنوية، ومكافآت نهاية الخدمة، ورفع الحد الأدنى للأجور، عدا عن فرض عقوبات أشد على المتاجرين بالتأشيرات، أو غيرهم ممن يعملون على استقدام العمالة دون توفير فرص العمل اللازمة، أو في حال إخفاقهم في دفع الأجور بشكل منتظم. كما عملت الحكومة أيضاً على إنشاء هيئة مستقلة تختص بشؤون العمل بالإضافة لإنشاء مركز مخصص لإيواء العمالة التي تعاني من مشاكل مع كفلائها.

أصدرت **الإمارات** في عام ٢٠٠٧ نموذجاً محدداً لعقود العمالة الوافدة.[٢٩٩] بالإضافة لإنشاء نظام إلكتروني إلزامي لحماية الأجور في عام ٢٠٠٩ ، وزيادة عمليات التفتيش على تطبيق قرار منح العمال فترات الراحة النهارية ومواصلة عمليات التفتيش على المساكن.[٣٠٠] كما تبحث **الحكومة القطرية** في مسألة اشتراط تقديم أرباب العمل لنشرات شهرية لبيان عمليات دفع الأجور بشكل منتظم وذلك بهدف تعزيز أشكال الحماية المالية للعمالة الوافدة.[٣٠١]

طرحت الحكومة في عام ٢٠١١ مقترحاً لقانون ينص على حقوق ومسؤوليات العمالة المنزلية.[٣٠٢] بيد أنه وبالرغم من توجه **السعودية** لتعزيز أشكال الحماية المنصوص عليها في قانون العمل لعام ٢٠٠٩ إلا أنه لم يتم تنفيذ المزيد من الإصلاحات ضمن هذا الإطار.[٣٠٣]

اللاجئون وبدون جنسية

يتركز معظم اللاجئين في دول مجلس تعاون الخليج العربية في كل من **الكويت** و**السعودية**، حيث بلغ إجمالي عدد اللاجئين في الكويت ٣٨,١٠٠ ألفاً مقابل ٢٤٠,٨٠٠ ألفاً في السعودية منذ عام ٢٠٠٨، وذلك مقارنة مع أقل من ٢٠٠ لاجئ في الدول الأخرى في المنطقة.[٣٠٤] كما تشكل الحدود السعودية نقطة عبور رئيسية للاجئين من منطقة القرن الإفريقي، وعلى الرغم من الدعوات التي وجهتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للدول بشأن استضافة اللاجئين الصوماليين،[٣٠٥] إلا أن الدوائر السعودية لا تزال تواصل ترحيل معظم اللاجئين الصوماليين والإثيوبيين إلى منطقة حرض التي تقع على الحدود اليمنية.

يتمثل التحدي الأبرز الذي تواجهه دول الخليج في إدارة مسألة الأفراد بدون جنسية، والمعروفين أيضاً باسم *البدون* أو *البدون* جنسية، وهو مصطلح يتم استخدامه في المنطقة للإشارة للأفراد من أصول مختلفة وممن لا يحملون أي جنسية. كما يقطن أولئك الأفراد في منطقة الخليج منذ فترة زمنية طويلة وممن تم حرمانهم من حق المواطنة لأسباب مختلفة، وقد كانت دول الخليج مسقط رأس العديد منهم، وربما للعديد من الأجيال، إضافة لعدم حصولهم على الجنسية حتى الوقت الحاضر.

ينحدر معظم الأفراد بدون جنسية من أصول بدوية وممنهم من لم يتفهم مبدأ الانتماء للدولة أو أنهم أميين، إضافة لعدم امتلاكهم للوثائق اللازمة لإثبات الجنسية في كل من **الكويت** و**السعودية**، بينما ينحدر معظمهم في الدول الأخرى في المنطقة من منطقة البلوش، أو من غرب إفريقيا وجزر القمر.

ولم يكن بالإمكان تحديد الأعداد النهائية لأفراد هذه الشريحة من خلال المسوح الإحصائية، حيث يقدر عددهم ما بين ٨٠ و ١٤٠ ألف نسمة في الكويت،[٣٠٨] و ١٠٠ ألف نسمة في الإمارات.[٣٠٩] وما بين ٧٠ و ١٠٠ ألف في السعودية.[٣١٠] وباعتبارهم من غير المواطنين، فإنهم يفتقرون لخدمات الرعاية الصحية والتعليم،[٣١١] كما يحظر عليهم تولي أية مناصب عامة في الدولة (بما في ذلك في الجيش والشرطة)، عدا عن منعهم من امتلاك العقارات أو الأعمال التجارية، الأمر الذي اضطر بعضاً منهم لممارسة الأعمال المخالفة للقوانين.[٣١٢] من جانب آخر، وضمن أبرز الخطوات الإيجابية في هذا السياق، فقد أعلنت البحرين عن تجنيس نحو ٦٨ ألف شخص من *البدون* منذ عام ٢٠٠٢.[٣١٣]

التحويلات المالية

أشارت التصنيفات لمنطقة الخليج باعتبارها ضمن أبرز المناطق للتحويلات في العالم، وذلك نظراً للأعداد الكبيرة للعمالة المهاجرة في المنطقة.[٣١٤] كما بلغت نسبة التحويلات المرسلة من كل من البحرين، والكويت، والسعودية نحو ٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩، بينما سجلت عمان نسبة أعلى والتي بلغت ١١ في المائة،[٣١٥] عدا عن ذلك، تم تصنيف كلاً من البحرين، والكويت والسعودية في المراتب الرابعة، والتاسعة والثانية عشر لأعلى معدل لتدفقات التحويلات المالية في العالم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لكل منها في عام ٢٠٠٨.[٣١٦] أما في قطر، ارتفعت قيمة التحويلات المالية من ٥ مليارات ريال قطري (١,٤ مليار دولاراً) في عام ٢٠٠١ إلى ١٩ ملياراً (٥,٢ مليار دولاراً) في عام ٢٠٠٨، وذلك بنسبة نمو بلغت في المتوسط نحو ١٩,٥ في المائة سنوياً.[٣١٧]

باتت دول الخليج تستشعر بعض التأثيرات السلبية على أنظمتها الاقتصادية في ظل هذه المعدلات الكبيرة من الدخل القومي المحولة خارج البلاد، والتي يمكن أن تساهم في تشويه أسعار الصرف، والضغط على احتياطي النقد الأجنبي، عدا عن إضعاف السياسة المالية المتبعة في كل دولة والتأثيرات المضاعفة على الإنفاق الحكومي، وتعرض السياسة النقدية للضغط، وعرقلة دورات الأعمال التجارية من خلال ضعف عمليات إعادة الاستثمار المحلي، وتعزيز أنشطة السوق السوداء كاحتمالية نشوء عمليات غسل الأموال عبر *نظام الحوالة*.[٣١٨]

جسر الملك فهد والرابط بين المملكة العربية السعودية والبحرين. محمد غلوم. © كريتيف كومونز

نشأ إطار من التنافس بين مختلف دول مجلس تعاون الخليج العربية في مجالات التمويل، والطاقة، والتنمية والتطوير.[٣١٩] كما تعد عمليات التخطيط على المستوى الإقليمي ضعيفة إلى حد ما، عدا عن امتلاك كل دولة في المنطقة لخطط خاصة بها والتي تهدف إلى تحويل مدنها الرئيسية إلى وجهات عالمية، فمثلاً، تشكل كل من البحرين، ودبي، والدوحة مراكز إقليمية للتمويل الدولي، وهو المجال الذي يسعى مركز الملك عبد الله المالي في مدينة الرياض للانضمام إليه. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المركز سوف يشكل مقراً لمركز الاتحاد النقدي الخليجي.[٣٢٠] ولذلك، فسوف تزداد أهمية توفير المجلس المساعدة للمدن في المنطقة لتطوير القطاعات التنافسية والمتنوعة.

المدن الإقليمية والمحاور الحضرية

بدأت المدن الخليجية بالنشوء كتجمعات ومحاور حضرية كبرى وذلك في ظل تزايد معدلات النمو في المنطقة. كما يمتد أبرز هذه المحاور على الخليج العربي من إمارة أبو ظبي وصولاً إلى الشارقة والذي يتجاوز عدد سكانه ٣,٦ مليون نسمة. إضافة لذلك، يتألف هذا الممر من كل من مناطق أبو ظبي، ودبي، وعجمان، والشارقة، ومنطقة جبل علي للتجارة الحرة، والتي تضم أكثر من ٢٠٠ مصنع بالإضافة إلى أكبر ميناء للحاويات ما بين روتردام وسنغافورة، إلى جانب عدة موانئ أخرى.

نشأ أحد الأقاليم الكبرى الموسعة ما بين مدينتي الدمام والمنامة، حيث يتيح جسر الملك فهد لنحو ٥٠٠ ألف شخص بالسفر ما بين المدينتين يومياً. وقد تم إنشاء هذا الجسر في عام ١٩٨٦ بمساحة إجمالية تبلغ ٢٥ كيلومتراً. كما أعلنت **السعودية** في عام ٢٠١٠ عن تنفيذ توسعة لهذا المشروع لكي يتضمن المزيد من المحاور، بالإضافة لإنشاء مركز تجاري في **البحرين**. علاوة على ذلك، يجري التخطيط لإنشاء مشروع جسر المحبة والذي سيربط ما بين مدينتي الدوحة والدمام، إضافةً لتشكيله لأطول جسر في العالم في حال تنفيذه.

تضمنت الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية في **الكويت** مقترحاً يقضي بإنشاء ميناء جديد في جزيرة بوبيان بالإضافة لإنشاء شبكات الطرق التي تربطها بدول أخرى.[٣٢١] كما تهدف الدولة إلى إنشاء مركز مالي وتجاري تنافسي في المنطقة من خلال تنفيذ المخطط الهيكلي الوطني.[٣٢٢]

وفي ضوء الزيادة السنوية الحاصلة في أعداد الحجاج والتي بلغت نحو ٣ ملايين حاجاً، شكلت كل من مدينتي جدة ومكة المكرمة تجمعاً حضرياً جديداً والذي يمكن أن يشهد المزيد من التوسع على طول المحور الرابط بالمدينة المنورة بعد إنشاء خط سكة حديد الحرمين والذي سيربط المدينتين المقدستين بمدينة جدة.

الشكل ٤٩: الساحل الشرقي للخليج العربي ليلاً

المرجع: وكالة ناسا، عبر محرك غوغل

الشكل ٥٠: ساحل الخليج على البحر الأحمر ليلاً

المرجع: وكالة ناسا، عبر محرك غوغل

شارع الشيخ زايد (شارع إ ١١) في دبي أطول الطرق في دولة الإمارات العربية المتحدة والممتد من منطقة سيلا في إمارة أبو ظبي انتهاءً بإمارة رأس الخيمة على الحدود العمانية. © كلير آند ترانسبارنت / آي ستوك فوتو

التكامل الإقليمي

توجهت الدول الخليجية الست لإنشاء مجلس تعاون دول الخليج العربية والذي تهدف من خلاله إلى تعزيز مستويات الأمن الوطني إلى جانب تعزيز أشكال التنمية الإقتصادية والتكامل الإقليمي فيما بينها، وذلك في ضوء أوجه التشابه في الأنظمة الإقتصادية،والخصائص التاريخية والإجتماعية المشتركة بين دول المنطقة. كما سعت دول مجلس التعاون منذ تأسيسه في عام ١٩٨١ إلى توحيد الأنظمة في كل من مجالات الاقتصاد، والتجارة، والتمويل والجمارك، بالإضافة لتعزيز العمل المشترك في مجالي البحث والتطوير، وإنشاء كيان عسكري واحد يعرف باسم قوة درع الجزيرة، فضلاً عن التوجه لإصدار عملة موحدة.

تعد منطقة دول مجلس تعاون الخليج العربية في الوقت الحاضر أكثر الأقاليم تكاملاً في العالم العربي من حيث العمليات التجارية وتدفقات رؤوس الأموال.[٣٢٣] عدا عن ذلك، ساهم السوق الخليجي المشترك في توفير فرص العمل، والعيش، والحصول على الخدمات الاجتماعية والمنافع لجميع المواطنين بشكل متساوٍ في أي من دول مجلس التعاون. من جانب آخر، توجهت هذه الدول إلى ربط شبكاتها الكهربائية مع بعضها البعض من أجل تقاسم الطاقة الاحتياطية وتحسين مستوى الخدمات.[٣٢٤] كما تعد هذه الشبكة على قدر من الأهمية في ظل توجه دول المنطقة لتطوير موارد الطاقة المتجددة كالطاقة النووية، والطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

بيد أنه قد كانت هنالك بعض الجهود المبذولة لتحقيق التكامل والتي لم تحقق مستويات النجاح المرجوة. أما في عام ٢٠٠٣، أعلنت دول المنطقة عن إبرام اتفاقية الاتحاد الجمركي بهدف إلغاء القيود المفروضة على التجارة الداخلية، وإعفاء السلع المتأتية من داخل دول المنطقة من الجمارك، وفرض رسوم جمركية مخفضة على منتجات الدول الأخرى.[٣٢٥] ولكن تنفيذ هذه الاتفاقية لا يزال معلقاً.[٣٢٦] من جهة أخرى، تم إعداد الخطط منذ عقد من الزمان لإطلاق العملة الخليجية الموحدة، والتي ستشكل ثاني أهم عملة تتخطى حواجز الحدود الوطنية بعد عملة اليورو في حال تنفيذ تلك الخطط.

الصندوق ٢٣ : التكامل الإقليمي بين دول مجلس تعاون الخليج العربية

اتفق القادة المشاركون في اجتماع قمة مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١١ من حيث المبدأ على المقترح السعودي الذي يقضي بتجاوز العلاقة التي تربط دول المجلس من تعاون إلى اتحاد، حيث يشكل هذا المقترح ثمرة لعمليات التعاون والتكامل التي استمرت لأكثر من ثلاثة عقود.

إن هذا الاتحاد من شأنه تشكيل منفعة كبيرة لأنظمة الدول الأعضاء في المجلس (السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات، وعمان)، والتي تعرضت أنظمتها الاقتصادية لضربة قوية جراء الأزمة المالية العالمية، والتي تمكنت أيضاً من التعافي منها بسرعة لدى انتعاش معدلات الطلب على النفط واستقرار قطاعاتها المالية. إضافة لذلك، فإن إيجاد قاعدة اقتصادية متينة يشكل أمراً أساسياً لتحقيق التكامل وتشكيل الاتحاد. وضمن هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى تسجيل دول مجلس التعاون لزيادة في معدلات النمو الاقتصادي والتي بلغت ٥ في المائة في عام ٢٠١١ مقابل ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٠.

إن الطريق نحو تحقيق التكامل وتعزيز أشكال التعاون قد بدأ منذ عام ١٩٨١ لدى مصادقة الدول الأعضاء على ميثاق يتضمن التوصية بإنشاء مجلس تعاون دول الخليج العربية، حيث ينص الميثاق الكامل على اعتبار جميع دول الخليج كمنظومة سياسية، واقتصادية، وإقليمية. كما تشترك دول مجلس تعاون الخليج العربية باهتمامها بالمسائل الأمنية في ضوء حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة.

وتتميز جميع الدول بنظام ملكي بشكل أو بآخر، فضلاً عن تباين مستويات الديمقراطية في كل منها، بينما تشترك جميعها بسمات ثقافية مشتركة. كما عملت هذه الدول على تنسيق العديد من الجهود الرامية نحو تحقيق التكامل، والتي يمكن أن تؤدي لإنشاء الاتحاد في المستقبل. من جانب آخر، فإن هذا الاتحاد سوف يساهم في تغيير التوجه من اعتماد سياسات اقتصادية ومالية مشتركة نحو اعتماد عمليات التجارة الحرة، والتخطيط الحضري الإقليمي، وتطوير البنية التحتية المشتركة لقطاع النقل عبر الحدود، وحرية تنقل المواطنين والمقيمين فيما بينها.

إن المراسيم والتوجيهات الصادرة عن المجلس الأعلى لدول مجلس تعاون الخليج العربية تعكس أهمية عمليات التبادل الاقتصادي والتجاري، بالإضافة لأهمية تيسير التدفق السلس لكل من البضائع، والسلع، والأفراد عبر الحدود، مما ساهم في إنشاء الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، والوحدة الاقتصادية، كما تعتمد الدول نهج التكامل التنموي ضمن مشاريع النقل، والاتصالات والبنية التحتية، بالإضافة لتنمية الموارد البشرية وتحقيق التعاون في مجالات البحث العلمي والتقني.

يكفل المجلس المعاملة المتساوية لجميع مواطني دول مجلس تعاون الخليج ضمن جميع المجالات الاقتصادية، بما في ذلك على صعيد النقل، والعمل في القطاعين العام والخاص، والتأمين الاجتماعي، والتقاعد، وممارسة المهن ومختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، والملكية العقارية، ونقل رؤوس الأموال، والضرائب، وعمليات بيع وشراء الأسهم، وتأسيس الشركات، وتوفير خدمات التعليم، والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

إن هذه التوجهات تعد ذات أثر إيجابي على تطوير المدن في دول الخليج، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع البنية التحتية الضخمة والتي تساهم في تيسير عمليات تدفق الأفراد، والسلع، والخدمات. علاوة على ذلك من المقترح تيسير عملية التكامل بين مختلف دول الخليج من خلال إنشاء السكك الحديدية الخفيفة، وخطوط المترو، والطرق الإقليمية ومحاور النقل العابرة للحدود.

وعلى صعيد موازٍ، تعمل دول مجلس تعاون الخليج العربية على إعداد إستراتيجية إقليمية في مجال التخطيط الإقليمي والتي يمكن أن تساهم في تطوير المناطق الواقعة على طول محاور النقل بين مدن الكويت والسعودية (النويصب – الخافجي – السالمي- حفر الباطن) والمدن البحرينية والسعودية (المنامة – الدمام – الإحساء)، إضافة لإنشاء محور بحري بين المدن القطرية والسعودية (الدوحة – الإحساء). كما ستساهم هذه البرامج في تعزيز مستويات التنمية في المنافذ الحدودية بين الدول، إلى جانب تعزيز مستويات إنتاجية المواطنين من سكان هذه المناطق وجذب الاستثمارات، وتحقيق التنمية من خلال إنشاء المزيد من المدن الحدودية المشتركة بين دول مجلس تعاون الخليج العربية.

المحور التنموي بين الكويت والسعودية

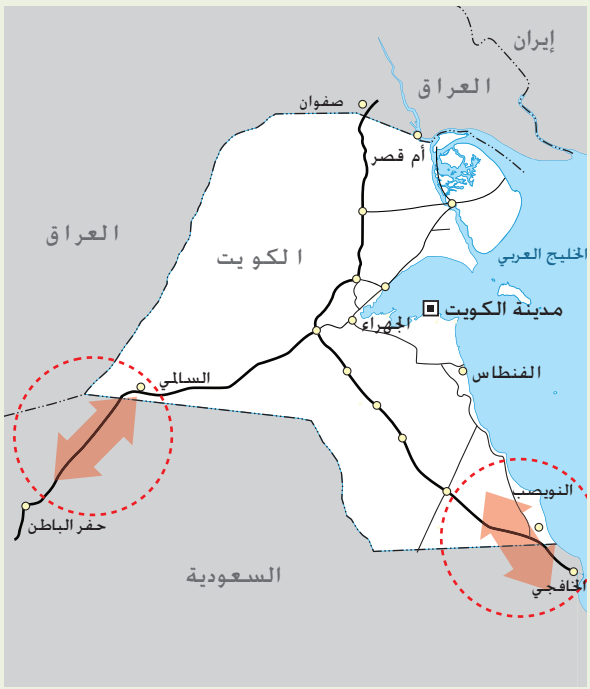

المحور التنموي المقترح بين قطر والسعودية

الصندوق ٢٤ : جسر قطر - البحرين : إقليم حضري ناشئ

أعلنت السعودية والبحرين في عام ١٩٨٦ إفتتاح جسر الملك فهد رسمياً بمساحة إجمالية تبلغ ٢٥ كيلومتراً. وضمن الأهداف الرامية للإستفادة من نجاح هذا المشروع كأحد المحاور الحضرية الناشئة، فقد قررت قطر والبحرين في مطلع عام ٢٠٠٥ توسعة نطاق هذا المحور لدى الإعلان عن إنشاء جسر يربط فيما بينهما. كما سيشكل جسر المحبة أحد أطول محاور النقل، بالإضافة لدوره في خدمة وتوسعة جسر الملك فهد الذي يربط بين البحرين والسعودية. ويتطلب تنفيذ هذا المشروع نحو أربعة أعوام، والذي سيعمل على توفير خطوط السكك الحديدية ووصلات النقل المتعددة الخطوط، والربط التجاري للمنطقة بأكملها من خلال تيسير حركة الأفراد والسلع.

يشكل هذا المشروع أيضاً توكيداً على العهد الجديد من العلاقات الخارجية بين البلدين، والذي يمثل صحوة لحل النزاع الإقليمي على مجموعة جزر حوار والممتد طوال ٦٠ عاماً.

وقد تم إعداد اتفاقية إنشاء جسر المحبة بين قطر والبحرين والذي تبلغ مساحته ٤٠ كيلومتراً في يونيو / حزيران ٢٠٠٦ لدى إنشاء مؤسسة جسر قطر – البحرين، إضافة لوضع التصاميم الأولية للمشروع بكلفة إجمالية تبلغ ٤ مليارات دولار في مطلع عام ٢٠٠٩. حيث سيتألف هذا الجسر من جسور فوق مستوى البحر والتي ستمتد على مساحة ١٨ كيلومتراً، بالإضافة إلى الجسور الأخرى على مساحة ٢٢ كيلومتراً، بما في ذلك اثنين من الجسور العالية سيتم تصميمهما للسماح لبواخر الشحن بالمرور من تحتها. كما يتوقع أن يساهم هذا المشروع المكون من أربع خطوط نقل في اختصار أوقات الرحلات باستخدام المركبات بين قطر والبحرين من ساعة ونصف الساعة إلى ٣٠ دقيقة تقريباً، عدا عن ذلك، وبصرف النظر عن هدف تعزيز العلاقات وأطر التعاون بين قطر والبحرين، فإن هذا الجسر والذي يشكل امتداداً لجسر الملك فهد سوف يساهم في إنشاء محور تنموي جديد.

إن الهدف من هذا الجسر لا يتمثل في الأساس في ربط عاصمتي الدولتين، ولكنه سوف يتيح إمكانية نشوء عمليات التنمية الأوسع نطاقاً في البحرين وقطر على حد سواء، بالإضافة لدوره المحتمل لتحفيز عمليات التنمية الحضرية الأخرى بحيث يتحول إلى أحد الأقاليم الحضرية الكبرى.

إن تصميم أي محور تنموي عادة ما يتألف من أراضي على شكل طوق شريطي والتي تربط اثنتين من المناطق الحضرية أو أكثر، وفي حال عبور هذا المحور للحدود، فإنه يساهم في إنشاء وتعزيز أشكال الترابط الحضري الإقليمي على المستوى الدولي والتي يمكن أن تعمل على تعزيز مختلف أشكال التواصل السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والبيئي، والاجتماعي.

وتنشأ أهمية خاصة على صعيد الربط ما بين أي محور تنموي واستخدامات الأراضي المحيطة وأنماط التنمية، حيث أن ضعف أشكال الربط مع المناطق السكنية المحيطة عادة ما يساهم في ضعف كفاءة مهام الربط التي يساهم بها هذا المحور.

ولذلك، فلا بد أن تتضمن أية إستراتيجيات خاصة بإنشاء المحاور لدراسات استخدام الأراضي، وقوانين التقسيم ومبادئ التصميم التي تدعم مختلف الأهداف الإستراتيجية، كما يمكن أن تساهم هذه الإستراتيجيات في دعم عمليات النقل المستدامة بيئياً بغية الحد من التأثيرات المنعكسة على البيئات المادية، والمنشأة والاجتماعية ولتوفير أشكال أكبر من المساواة والإنصاف للأجيال المقبلة.

إن نجاح المحاور الحضرية وازدهارها يعمل على تحفيز مختلف أشكال التنمية، بالإضافة لزيادة قيم الأراضي المحيطة بها، إلا أن النقطة الأهم ضمن هذا السياق، فتتمثل بدورها في تحسين أشكال الربط الداخلي بين المدن بالإضافة للربط الخارجي مع المراكز الإقليمية، مما يؤدي إلى تعزيز عمليات التنمية الاقتصادية الإقليمية.

وبالرغم من مواصلة أشكال التركز التنموي في العاصمتين القطرية والبحرينية، إلا أن جسر المحبة سوف يساهم في طرح نمط التنمية العمرانية الذي يتيح نشوء مراكز حضرية جديدة في كلتا الدولتين.

لقد تم تأجيل موعد البدء بتنفيذ المشروع مراراً وتكراراً بهدف إعداد التصاميم الجديدة والتعديلات الأخرى، بما في ذلك خط للسكك الحديدية فائقة السرعة والذي يتوقع توسعته لاحقاً لكي يشمل مدينة مسقط العمانية واسطنبول التركية، مما سيساهم في نشوء بوابة دولية جديدة والتي ستعمل على تحويل كل من قطر والبحرين إلى مواقع مثالية لجذب الشركات الدولية وتوسعة نطاق أعمالها في جميع أنحاء دول مجلس تعاون الخليج العربية.

وقد تم الاتفاق في عام ٢٠١١ على استكمال تنفيذ المشروع بحلول عام ٢٠١٥ - أي في نفس العام الذي تستضيف به دولة قطر فعاليات كأس العالم لكرة القدم، ولكن وسائل الإعلام لطالما لمحت لوجود عقبات سياسية تحول دون إحراز تقدم في المشروع، حيث يؤمل تجاوز هذه العقبات في المستقبل القريب والبدء بالعمل.

محاور النقل الناشئة عبر الحدود

تمتلك المنطقة شبكة قوية لمرافق البنية التحتية لكل من الطرق، و النقل الجوي والبحري، ويجري حالياً الإعداد لتنفيذ مشروع بتكلفة إجمالية تبلغ ٢٥ مليار دولار لإنشاء شبكة السكك الحديدية الإقليمية والتي تتجاوز مساحتها ٢١٠٠ كيلومتراً من **الكويت** على الحدود العراقية ووصولاً إلى مسقط.[٣٢٧] كما سيتم ربط هذا النظام في نهاية المطاف بكل من دول المشرق والمغرب العربي. علاوة على ذلك، تعمل **السعودية** على تنفيذ مشروع "الجسر البري" بطول ألف كيلومتر لربط مدن جدة، والرياض مع **البحرين**.[٣٢٨] إن تنفيذ هذا المشروع السككي سوف يساهم في تعزيز منطقة الساحل الشرقي على مستويات أعلى بحيث تصبح إحدى أبرز المناطق الحضرية الكبرى.

تعد دول مجلس تعاون الخليج كذلك اعضاء في لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، حيث عملت على توقيع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي في عام ٢٠٠١ ، حيث تتضمن هذه الشبكة محوراً متجهاً نحو الشرق والغرب (م ٤٠) والذي يربط كلاً من العراق، والأردن، وفلسطين، ومصر، بالإضافة لمحور متجه نحو الشمال والجنوب (م ٤٥) والذي يربط كلاً من سوريا، والأردن، والسعودية واليمن. وفي ظل الانتهاء من تنفيذ نحو ٧٠ في المائة من المحورين، تعمل الأسكوا مع الدول الأعضاء على بحث الفرص الممكنة لتنفيذ المزيد من التوسعة في هذه الشبكات لكي تمتد إلى منطقة المغرب العربي من الشرق وإلى كل من جيبوتي والصومال من الجنوب.

الشكل ٥١: مخطط شبكة السكك الحديدية الإقليمية لدول مجلس تعاون الخليج العربية

المرجع: المجلة التنفيذية ٢٠١٠

الشكل ٥٢: محاور النقل المقترحة من قبل الأسكوا

المرجع: صفوت ن. "محاور النقل الرابطة بين إفريقيا وآسيا وأوروبا عبر المنطقة العربية: المحاور ذات الأولوية ومرافقها". ورقة العمل التي نوقشت في ورشة العمل حول "أثر شبكات النقل على قطاعي التجارة والسياحة" المنعقدة في إزمير، تركيا ٧ - ٨ يونيو ٢٠١١.

الجدول ٦٠: معدلات الكثافة السكانية الإجمالية والحضرية)بالآلاف(والنسبة المئوية للكثافة السكانية الحضرية

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
الكثافة السكانية الإجمالية (بالآلاف)									
البحرين	٤٩٣	٥٧٨	٦٥٠	٧٢٨	٨٠٧	٨٨٢	٩٥٣	١,٠٢١	١,٠٨٥
الكويت	٢,١٤٣	١,٧٢٥	٢,٢٢٨	٢,٧٠٠	٣,٠٥١	٣,٣٧٨	٣,٦٩٠	٣,٩٨٨	٤,٢٧٣
عمان	١,٨٤٣	٢,١٧٢	٢,٤٠٢	٢,٦١٨	٢,٩٠٥	٣,١٩٨	٣,٤٩٥	٣,٧٨٢	٤,٠٤٨
قطر	٤٦٧	٥٢٦	٦١٧	٨٨٥	١,٥٠٨	١,٦٣٠	١,٧٤٠	١,٨٤٨	١,٩٥١
السعودية	١٦,٢٥٩	١٨,٢٥٥	٢٠,٨٠٨	٢٣,٦١٣	٢٦,٢٤٦	٢٨,٩٣٣	٣١,٦٠٨	٣٤,١٧٦	٣٦,٥٤٥
الإمارات	١,٨٦٧	٢,٤٣٢	٣,٢٣٨	٤,٠٨٩	٤,٧٠٧	٥,١٩٣	٥,٦٦٠	٦,١٠٩	٦,٥٥٥
الكثافة السكانية الحضرية (بالآلاف)									
البحرين	٤٣٤	٥١١	٥٧٤	٦٤٣	٧١٥	٧٨٤	٨٥٢	٩١٩	٩٨٤
الكويت	٢,١٠٠	١,٦٩٢	٢,١٨٨	٢,٦٥٤	٣,٠٠١	٣,٣٢٦	٣,٦٣٧	٣,٩٣٣	٤,٢١٨
عمان	١,٢١٨	١,٥٥٧	١,٧١٩	١,٨٨١	٢,١٢٢	٢,٣٧٧	٢,٦٤٥	٢,٩١٧	٣,١٨٤
قطر	٤٣١	٤٩٥	٥٨٦	٨٤٥	١,٤٤٥	١,٥٦٨	١,٦٧٩	١,٧٨٧	١,٨٩١
السعودية	١٢,٤٥١	١٤,٣٦١	١٦,٦١٥	١٩,١٢٠	٢١,٥٤١	٢٤,٠٥٨	٢٦,٦١٧	٢٩,١٣١	٣١,٥١٦
الإمارات	١,٤٧٦	١,٩٠٦	٢,٥٩٩	٣,٣٦٤	٣,٩٥٦	٤,٤٤٤	٤,٩١٥	٥,٣٧٠	٥,٨٢١
النسبة المئوية من اللكثافة السكانية في المناطق الحضرية									
البحرين	٨٨,١	٨٨,٤	٨٨,٤	٨٨,٤	٨٨,٦	٨٩	٨٩,٤	٩٠	٩٠,٦
الكويت	٩٨	٩٨,١	٩٨,٢	٩٨,٣	٩٨,٤	٩٨,٥	٩٨,٦	٩٨,٦	٩٨,٧
عمان	٦٦,١	٧١,٧	٧١,٦	٧١,٩	٧٣	٧٤,٣	٧٥,٧	٧٧,١	٧٨,٧
قطر	٩٢,٢	٩٤,١	٩٤,٩	٩٥,٤	٩٥,٨	٩٦,٢	٩٦,٥	٩٦,٧	٩٦,٩
السعودية	٧٦,٦	٧٨,٧	٧٩,٨	٨١	٨٢,١	٨٣,٢	٨٤,٢	٨٥,٢	٨٦,٢
الإمارات	٧٩,١	٧٨,٤	٨٠,٣	٨٢,٣	٨٤,١	٨٥,٦	٨٦,٨	٨٧,٩	٨٨,٨

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية تنقيح عام ٢٠٠٨ وآفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩

الجدول ٦١: متوسط التغير السنوي الحاصل في التجمعات الحضرية بمساحة ٧٥٠ كم + السكان في عام ٢٠٠٩

	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
معدلات النمو السكاني على المستوى الوطني (٪)								
البحرين	٣,١٧	٢,٣٦	٢,٢٥	٢,٠٨	١,٧٧	١,٥٦	١,٣٧	١,٢٣
الكويت	-٤,٣٤	٥,١٢	٣,٨٤	٢,٤٤	٢,٠٤	١,٧٧	١,٥٥	١,٣٨
عمان	٣,٢٨	٢,٠٢	١,٧٢	٢,٠٨	١,٩٢	١,٧٨	١,٥٨	١,٣٦
قطر	٢,٣٥	٣,٢٠	٧,٢٣	١٠,٦٥	١,٥٥	١,٣١	١,٢١	١,٠٩
السعودية	٢,٣٢	٢,٦٢	٢,٥٣	٢,١٢	١,٩٥	١,٧٧	١,٥٦	١,٣٤
الإمارات	٥,٢٥	٥,٧٣	٤,٦٧	٢,٨٢	١,٩٧	١,٧٢	١,٥٣	١,٤١
معدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية (٪)								
البحرين	٣,٢٣	٢,٣٦	٢,٢٦	٢,١٢	١,٨٥	١,٦٦	١,٥	١,٣٧
الكويت	-٤,٣٢	٥,١٤	٣,٨٦	٢,٤٦	٢,٠٦	١,٧٨	١,٥٧	١,٤
عمان	٤,٩	١,٩٩	١,٨	٢,٤١	٢,٢٧	٢,١٤	١,٩٦	١,٧٥
قطر	٢,٧٥	٣,٣٨	٧,٣٣	١٠,٧٤	١,٦٢	١,٣٧	١,٢٥	١,١٣
السعودية	٢,٨٥	٢,٩٢	٢,٨١	٢,٣٨	٢,٢١	٢,٠٢	١,٨١	١,٥٧
الإمارات	٥,١	٦,٢١	٥,١٦	٣,٢٥	٢,٣٢	٢,٠٢	١,٧٧	١,٦١

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية تنقيح عام ٢٠٠٨ وآفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩

الجدول ٦٢: متوسط التغير السنوي الحاصل في التجمعات الحضرية بمساحة ٧٥٠ كم + السكان في عام ٢٠٠٩

المدينة	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥
الكويت	-٣,١٣	٤,٦٢	٤,٦١	٣,٩٩	٢,٣٥	١,٤٧	١,١٦
الدمام	٥,٣	٣,٦٣	٣,٦٢	٣,٢٦	٢,٣٣	١,٨	١,٥٣
المدينة المنورة	٤,٦٩	٣,٤٥	٣,٤٥	٣,١٢	٢,٢٧	١,٧٧	١,٥
الرياض	٥,٣٣	٣,٢٣	٣,٢٣	٢,٩	٢,٠٦	١,٥٦	١,٢٩
جدة	٤,٦٦	٢,٦٣	٢,٦٢	٢,٤٦	١,٩٧	١,٦١	١,٣٥
مكة المكرمة	٣,٧٦	٢,٤٥	٢,٤٥	٢,٣٥	٢,٠٢	١,٧٢	١,٤٦
دبي	٦,٣٦	٦,٦٤	٦,٦٧	٤,٣	٢,٤٦	١,٧٦	١,٤٢
الشارقة	٦,١١	٧,١٢	٧,٢٢	٤,٧٨	٢,١٩	١,٨٦	١,٥١

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (ديسا). التوقعات السكانية في العالم ٢٠٠٨. آفاق التحضر في العالم ٢٠٠٩

الجدول ٦٣: السكان الشباب في عام ٢٠١٠ . المتغير المتوسط

الدولة	الشباب كنسبة من الإجمالي السكاني (٠ – ٢٤ عاماً)
البحرين	٣٤.٩
الكويت	٤٢.٢
عمان	٤٩.١
قطر	٢٨.١
السعودية	٤٨.٣
الإمارات	٣٣.١

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (ديسا). التوقعات السكانية في العالم ٢٠١٠

الجدول ٦٤ : النصيب الفردي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار

الدولة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الإمارات	٤٥,٩٩١	٥٣,٣٣٨	-
البحرين	١٧,٧٧٤	١٩,٧٩٤	-
السعودية	١٥,٨٦٨	١٩,٢٠٠	١٤,٨٠٩
عمان	١٥,٢٧٦	٢١,٠٣٢	١٤,٥٢٩
قطر	دولار	دولار	٦١,١٠٦
الكويت	٤٧,٥٣٨	٥٩,٦٦٦	٤٢,٣٨٥

المرجع: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (٢٠١٠). دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية. الإصدار الثاني. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الجدول ٦٥ : إنتاج النفط)١,٠٠٠ برميل / يومياً(

الدولة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الإمارات	٢,٥٣٠	٢,٥٧٠	٢,٢٢٠
البحرين	١٨٤,٣	١٨٢,٧	١٨٢,٢
السعودية	٨,٨١٦	٩,١٩٨	٨,١٨٤
عمان	٧١٠	٧٥٧	٨١٣
قطر	٨٤٥,٧	٨٣٩,٣	٧٩٢
الكويت	٢,٥٧٤,٦	٢,٦٧٦	٢,٢٦١,٦

المرجع: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (٢٠١٠). دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية. الإصدار الثاني. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الجدول ٦٦ : نسبة مشاركة المواطنين وغير المواطنين في قوة العمل

الدولة	القطاع	المواطنون	الأجانب
سلطنة عمان (٢٠٠٩)	الخاص	٪١٥,٣	٣٢٩٪٨٤,٧
قطر (٢٠١٠)	الإجمالي	٪٥,٦	٣٣٠٪٩٤,٤
قطر (٢٠١٠)	الخاص	٪٠,٦	٣٣١٪٩٩,٤
البحرين (٢٠٠٩)	الإجمالي	٪٢٦	٣٣٢٪٧٤
البحرين (٢٠٠٩)	الخاص	٪٢٠	٣٣٣٪٨٠
الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٨)	الإجمالي	٪٣,٩	٣٣٤٪٩٦,١
المملكة العربية السعودية	الخاص	٪٤٧,١	٣٣٥٪٥٢,٩
المملكة العربية السعودية	الإجمالي	٪١٣,٣	٣٣٦٪٨٦,٧

المرجع: تم إدراجها ضمن قائمة الهوامش نظراً للعدد الكبير من المراجع.

الجدول ٦٧ : القوى العاملة في عام ٢٠٠٨

الجنسية	عدد العاملين	النسبة من إجمالي القوى العاملة
الإماراتية	١١٧,٠٢٢	٪٣,٩
دول أخرى من الأعضاء في مجلس تعاون الخليج العربية	٦,٠٥١	٪٠,٢
دول عربية أخرى	٣٣٧,٧٩١	٪١١,١
دول آسيوية غير عربية	٢,٥٠٧,٧٩٢	٪٨٢,٧

المرجع: المركز الوطني للإحصاء، مسح القوى العاملة والأجور وساعات العمل لعام ٢٠٠٨. تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١١ عبر الرابط التالي:
http://www.uaestatistics.gov.ae:٨٥/default.aspx

الجدول ٦٨: معدلات البطالة في المناطق الحضرية لعام ٢٠٠٩

الجنس	المواطنون	الأجانب
ذكر	٪٧,١	٪١,٨
أنثى	٪٢١,٣	٪٧,٠
المجموع	٪١١,٥	٪٢,٨

المرجع: دولة الإمارات العربية المتحدة، مسح القوى العاملة 2009. تم الرجوع إليه بتاريخ 26 يناير 2011 عبر الرابط:
www.uaestatistics.gov.ae/ReportPDF/DSS_SS_LF%202009.xls

الجدول ٦٩: معدل إستخدام المركبات في دول مجلس تعاون الخليج العربية

	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
الطرق (كم)	٣,٨٥١*	٥,٧٤٩	٤٨,٨٧٤	٧,٧٩٠	٢٢١,٣٧٢	٤,٠٣٠
النسبة المئوية للطرق المعبدة	٨١*	٨٥	٤١	..	٢١	..
كثافة الطرق (كيلومتر لكل ١٠٠ كيلومتر مربع)	٤٩٣	٣٢	١٦	٦٨	١٠	٥
المركبات (لكل ١٠٠٠ نسمة)	٤٨٢	٥٠٢	٢٢٥	٧٢٤	..	٣١٣
سيارات الركوب (لكل ١٠٠٠ نسمة)	٤٠٥	٢٨٢	١٧٤	٣٣٥	٤١٥	٢٩٣
العدد التقديري لوفيات الطرق لكل ١٠٠ ألف نسمة	١٢	١٧	٢١	٢٤	٢٩	٣٧

المرجع: بيانات مؤشرات التنمية في البنك الدولي لآخر الأعوام المتاحة بين الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٧. * كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة المخابرات المركزية ٢٠٠٧. ٨ دراسة المرور الصادرة عن منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٩.

الجدول ٧٠ : معدلات توفر وإستخدام المياه

الدولة	معدل التوفر السنوي					معدل الاستخدام السنوي		٪ من الاستخدام لكل		
	الموارد الطبيعية المتجددة مليار متر مكعب / سنوياً	المياه المحلاة مليار متر مكعب / سنوياً	إعادة استخدام مياه الصرف الصحي مليار متر مكعب / سنوياً	النصيب الفردي من الموارد المتجددة (متر مكعب)		مليار متر مكعب	كنسبة مئوية من مجموع الموارد المائية	المنزلي	الصناعي	الزراعي
				٢٠٠٦	٢٠١٥ ٢٠٢٥					
البحرين	٠,١١	٠,١٤	نسبة لا تذكر	١٥٧	١٢٥ ١٠٦	٠,٢٥	١٧٠	٢٦	٣	٧١
الكويت	٠,١١	٠,٦٥	٠,١٢	٧	٥ ٤	٠,٧٦	٨٧	٣٧	٢	٦٠
عمان	١,٦٠	٠,١٢	٠,٠٢	٥٥٠	٤٤٠ ٣٦٥	١,٢٢	٧٤	٩	١	٩٣
قطر	٠,٠٥	٠,١٢	..	٧١	٥٠ ٤٠	٠,٢٨	..	٢٣	٣	٧٤
السعودية	٢,٥٠	٢,٢٨	٠,١٥	٩٦	٧٧ ٦٤	١٧,٠٠	٥٠٦	١٥	١	٨٤
الإمارات	٠,٢٠	٠,٩٥	٠,١٤	٣٥	٢٦ ٢٠	١,٦٠	١٨٠	٢٤	١٠	٦٧

المرجع: تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية للمياه ٢٠١٠

الجدول ٧١ : معدلات توفر إمدادات المياه ومرافق الصرف ا لصحي المطورة لعام ٢٠٠٨

	إمدادات المياه المحسنة			مرافق الصرف الصحي المطورة		
	المجموع	المناطق الحضرية	مناطق الأرياف	المجموع	المناطق الحضرية	مناطق الأرياف
البحرين	١٠٠	..	..	١٠٠	..	..
الكويت	٩٩	٩٩	٩٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عمان	٨٨	٩٢	٧٧	٩٧	..	..
قطر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
السعودية	٩٧	..	..	١٠٠	..	..
الإمارات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٧	٩٨	٩٥

قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية / المرصد الصحي العالمي

الجدول ٧٢: مؤشرات الطاقة في دول مجلس تعاون الخليج العربية

	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
إستهلاك الطاقة لعام٢٠٠٧ (كغ من معادل النفط للفرد)	١١,٨٧٤	٩,٧٢٩	٦,٠٥٧	٢٢,٠٥٧	٦,١٧٠	١١,٠٣٦
إستهلاك الكهرباء ١٩٩٧ (كيلوواط للفرد)	١٢,٦٢٨	١٦,٣١١	٤,٤٥٦	١٧,١٨١	٧,٠٨٠	١٤,٥٦٧
الكهرباء من الوقود الأحفوري (٪ من الإجمالي)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الكهرباء من الطاقة المائية (٪ من الإجمالي)	٠	٠	٠	٠	٠	٠
واردات الطاقة (الصافي. ٪ من الإجمالي)	-٩٤	-٤٨٢	-٢٨٣	-٣٦٤	-٢٦٧	-٢٤٥
إمكانات طاقة الرياح ٢٠٠٥ (غيغاواط)	..	..	٣	..	١١	..
إمكانات الطاقة الشمسية ٢٠٠٥ (غيغاواط)	..	٧٠٠	٧,٩٠٠	٤٠٠	٤٩,٨٠٠	١,٠٠٠
مجموع الانبعاثات الكربونية لعام ٢٠٠٧ (كيلوطن من الكربون)	٢٢,٤٤٦	٨٦,٠٧٥	٣٧,٢٨٩	٦٣,٠٠٢	٤٠٢,١٢٠	١٣٥,٤٢٩
نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية الناشئة لعام ٢٠٠٧ (طن)	٢٩,٦	٣٢,٣	١٣,٧	٥٥,٤	١٦,٦	٣١,٠
٪ من الزيادة في الانبعاثات الكربونية لعام ٢٠٠٧ (١٩٩٠ – ٢٠٠٧)	١٨٩	٢١١	٣٦١	٥٣٦	١٨٧	٢٤٧
تركز الجسيمات الدقيقة لعام ١٩٩٦ (ميكروغرام / متر مكعب)	٧١	١١٩	١٣٠	٥٣	١٦٩	١٧٨
تركز الجسيمات الدقيقة لعام ٢٠٠٦ (ميكروغرام / متر مكعب)	٦٨	٩٧	١٠٨	٥١	١١٣	١٢٧

المراجع: الكتاب الأخضر للبنك الدولي ٢٠٠٩ ؛ مؤشرات التنمية للبنك الدولي؛ تقرير بوز آلن ٢٠٠٩

الجدول ٧٣ : مجموع النفايات الناشئة حسب المصدر ونسبة النفايات البلدية حسب المحتوى

	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
إجمالي النفايات الناشئة (طن / سنوياً)	١,٧٣١,٠٠٠	٢,٠٩٤,٠٠٠		١,٨٥٩,٠٠٠		٦,٤٦١,٠٠٠
النفايات المنزلية	٣٩٪	٤٣٪		٣٠٪		٣٣٪
الهدم والبناء		٥٥٪		٤٢٪		٥٦٪
صناعية	٨٪	٠,٣٪		٣٪		١,٥٪
زراعية						٩,٥٪
صحية	٥٣٪	١,٦٪		٢٤٪		
النفايات الصلبة المولدة (كغم / فرد/ يومياً)	٢,٧	١,٤	٠,٧	١,٣	١,٤	١,٢
التركيب المادي للنفايات الصلبة المولدة						أبو ظبي
نفايات الأغذية / نفايات عضوية	٣٥٪	٥٠٪	٤٠٪	٤٥٪	٣٧٪	٤٩٪
ورق	٢٨٪	٢٠٪	٢٦٪	١٨٪	٢٨,٥٪	٦٪
بلاستيك	٦٪	١٢,٦٪	١٢٪	١٥٪	٥,٢٪	١٢٪
زجاج	٥٪	٣,٣٪	٥٪	١٠٪	٤,٦٪	٩٪
معادن	١٢٪	٢,٦٪	١١٪	٤٪	٨,٣٪	٦٪
أنسجة	٨٪	٤,٨٪	٦٪	٣٪	٦,٤٪	
أخرى	٦٪	٦,٧٪		٥٪	١٠٪	١٨٪

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠٠٨

الجدول ٧٤ : المشاركة في القوى العاملة والسياسات الوطنية لكل من النساء والرجال

	البحرين		الكويت		عمان		قطر		السعودية		الإمارات	
	♀	♂	♀	♂	♀	♂	♀	♂	♀	♂	♀	♂
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (٪ للمتعلمين فوق ١٥ عاماً، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨)	٨٩	٩٢	٩٣	٩٥	٨١	٩٠	٩٠	٩٤	٨٠	٩٠	٩١	٨٩
معدل المشاركة في القوى العاملة (٪ للعاملين من الأعمار ١٥ – ٦٤ عاماً، ٢٠٠٨)	٣٤	٨٧	٤٦	٨٥	٢٦	٧٩	٤٩	٩٣	٢٢	٨٢	٤٣	٩٣
العام الذي تم به منح المرأة الحق في التصويت والترشح للانتخابات	١٩٧٣ (جزئي) و ٢٠٠٢ (كلي)		٢٠٠٥		١٩٩٤ (جزئي) و ٢٠٠٣ (كلي)		٢٠٠٣ (الحق في التصويت فقط)		..		..	
العام الذي انتخبت فيه أول امرأة (ي) أو عينت في مجلس النواب (أ)	٢٠٠٢ (أ)		٢٠٠٥ (أ)		..		..		..		..	
٪ من عضوية البرلمان (المستقل أو مجلس النواب) للإناث (٢٠١٠)	٢,٥				٢,٤		٠		٠		٢٢,٥	
٪ من عضوية البرلمان (المستقل أو مجلس النواب) للإناث (٢٠٠٧)	٢٥		٣,١		١٥,٥		..		..		..	
٪ من المناصب الوزارية التي تشغلها النساء (٢٠٠٥)	٨,٧		٠		١٠		..		٠		٥,٦	

المرجع: البنك الدولي، البيانات الإحصائية المصنفة حسب الجنس، شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨

الجدول ٧٥: دول المنشأ للعمالة الوافدة

	الدول العشر الأبرز
البحرين	الجزائر، مصر، الهند، إيران، العراق، المغرب، السعودية، السودان، سوريا، اليمن
الكويت	أستراليا، كندا، الدنمارك، فرنسا، الهند، هولندا، السعودية، السويد، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة
عمان	بنغلادش، مصر، الهند، الأردن، هولندا، باكستان، الفلبين، سريلانكا، السودان، المملكة المتحدة
السعودية	بنغلادش، مصر، باكستان، الفلبين، الهند، إندونيسيا، الأردن، سريلانكا، السودان، اليمن.

المرجع: الهجرة والتحويلات المالية، كتاب حقائق العالم ٢٠٠٨

الجدول ٧٦: بيانات الهجرة لكل دولة

	عدد المهاجرين الدوليين في الدولة (٢٠١٠)	عدد اللاجئين في الدولة ٢٠٠٨	٪ من السكان الأجانب (٢٠١٠)	المتوسط السنوي الصافي للهجرة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)
البحرين	٣١٥,٠٠٠	٠	٣٩,١	٤,٠٠٠
الكويت	٢,٠٩٨,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٦٨,٨	٢٤,٠٠٠
عمان	٨٢٦,٠٠٠	٠	٢٨,٤	٤,٠٠٠
قطر	١,٣٠٥,٠٠٠	٠	٨٦,٥	١١٢,٤٠٠
السعودية	٧,٢٨٩,٠٠٠	٢٤٠,٦٠٠	٢٧,٨	٣٠,٠٠٠
الإمارات	٣,٢٩٣,٠٠٠	٢٠٠	٧٠,٠	٦٨,٦٠٠

المرجع: اللوحة الحائطية لمعدلات الهجرة الدولية - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ٢٠٠٩

ألجدول ٧٧ : تدفقات التحويلات المالية في دول مجلس تعاون الخليج العربية

	تدفقات التحويلات الصادرة (بالدولار, ملايين)		المرتبة العالمية	تدفقات التحويلات الواردة (بالدولار, ملايين)		التحويلات المالية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	
	٢٠٠٩	١٩٩٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	١٩٩٩	٢٠٠٩	١٩٩٩
البحرين	١,٣٩١	٨٥٦	30th	..	..	٧	١٣
الكويت	٩,٩١٢	١,٧٣١	18th	..	..	٧ (٢٠٠٨)	٦
عمان	٥,٣١٣	١,٤٣٨	21st	٣٩	٣٩	١١	٩
قطر	*٧,٠٠٠	١,٦٠٠ (٢٠٠١)	..	..	..	٥ (٨٢٠٠٨)	٨.٥ (٨٢٠٠١)
السعودية	٢٥,٩٧٠	١٣,٩٥٨	2nd	٢١٧	..	٧	٩

المرجع: قاعدة معلومات مؤشرات التنمية بالبنك الدولي. الهجرة والتحويلات المالية. كتاب حقائق العالم ٢٠٠٨. * بيانات تدفقات التحويلات الصادرة من مصرف قطر المركزي ٩.
٨ جهاز الإحصاء في قطر.

الهوامش

١. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، (٢٠٠٨). التوقعات السكانية العالمية : تنقيح ٢٠٠٨. نيويورك: ديسا.
٢. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. (٢٠٠٩). آفاق التحضر في العالم: تنقيح ٢٠٠٩. نيويورك: ديسا.
٣. جهاز الإحصاء بدولة قطر. تعداد ٢٠١٠.
٤. وزارة الاقتصاد الوطني. ٢٠٠٩. الكتاب الإحصائي السنوي.
٥. أ. الماني وآخرون (٢٠٠٧). "الكشف عن النمو العمراني والتغييرات في استخدامات الأراضي باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافية في مدينة الدوحة، دولة قطر. مجلة الخليج العربي للبحوث العلمية، ٢٥ (٤): ١٩٠ - ١٩٨ .
٦. الجهاز المركزي للمعلومات، إحصاء عام ٢٠٠١.
٧. مكتب الإحصاء الأمريكي. قاعدة البيانات الدولية.
٨. برنامج الموئل. ٢٠١١. خلفية عن حالة المدن: عمان. نيروبي: برنامج الموئل.
٩. أ. كولا. خريطة الطريق نحو الازدهار من جميع النواحي". تايمز أوف عمان، ٣ أغسطس ٢٠١٠.
١٠. برنامج الموئل. (٢٠١١). تقرير حالة المدن: عمان. نيروبي: برنامج الموئل.
١١. صحيفة البحرين تريبيون. "البحرين: إيجاد الحلول لمشكلة الإسكان في المملكة". سبتمبر ١٢، ٢٠٠٨.
١٢. كونستركشن ويك أون لاين. "تعيين آيكوم لإعداد المخططات لمشروع ديار المحرق". ٤ مارس ٢٠١٠.
١٣. وزارة شؤون البلديات والزراعة. قسم شؤون التخطيط الحضري.
١٤. أتكينز. "أتكينز تحظى بدور تشكيل النمو الاقتصادي في البحرين". ٢٥ يونيو ٢٠١٠.
١٥. دولة الكويت وبلدية الكويت. ٢٠٠٥. المخطط الهيكلي الثالث للدولة: ملخص تنفيذي. الكويت: دولة الكويت.
١٦. باكستر إي. "الكويت تبرم صفقات لمشروع توسعة منطقة العاصمة". أربيان بيزنس، ٤ أغسطس ٢٠١٠.
١٧. دولة الكويت وبلدية الكويت. ٢٠٠٥. المخطط الهيكلي الثالث للدولة: ملخص تنفيذي. الكويت: دولة الكويت.
١٨. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. "إستراتيجية عمرانية وطنية للمملكة العربية السعودية".
١٩. وزارة الاقتصاد والتخطيط. تقرير موجز عن خطة التنمية التاسعة.
٢٠. إيه إم إي إنفو. " أبو ظبي ٢٠٣٠ : الرؤية". ٢٤ مارس ٢٠٠٨.
٢١. مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني (٢٠٠٧). خطة أبو ظبي ٢٠٣٠ : خطة إطار الهيكل العمراني. ص. ٢٠ - ٢١ ، ص. ٣٢، ص. ٣٩
٢٢. مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني (٢٠٠٧). خطة أبو ظبي ٢٠٣٠ : خطة إطار الهيكل العمراني. ص. ١٠ - ١٢ .
٢٣. مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني (٢٠٠٧). خطة أبو ظبي ٢٠٣٠ : خطة إطار الهيكل العمراني. ص. ٣٢
٢٤. مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني (٢٠٠٧). خطة أبو ظبي ٢٠٣٠ : خطة إطار الهيكل العمراني. ص. ٥٥ - ٥٦
٢٥. مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني (٢٠٠٧). خطة أبو ظبي ٢٠٣٠ : خطة إطار الهيكل العمراني. ص. ٧٥ - ٧٦.
٢٦. حكومة دبي. أضواء: خطة دبي الإستراتيجية ٢٠١٥.
٢٧. الأمانة العامة للتخطيط التنموي. قطر. "□٢٠١١ - ٢٠١٦". شركة الخليج للنشر والطباعة. الدوحة ٢٠١١.
٢٨. حكومة أبو ظبي (٢٠٠٨). رؤية أبو ظبي الاقتصادية. ص. ٥
٢٩. المكتب الوطني للإحصاء (٢٠١٠). التقرير التحليلي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٩. ص. ٢٣.
٣٠. إيه إم إي إنفو. " بناء عاصمة المستقبل". ٢٤ مارس ٢٠٠٨.
٣١. المكتب الوطني للإحصاء (٢٠١٠). التقرير التحليلي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٩. ص. ٢٣.
٣٢. حكومة دبي. مركز دبي للإحصاء. إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة - إمارة دبي (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩).
٣٣. وزارة الإعلام.
٣٤. الأمانة العامة للتخطيط. رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.
٣٥. الأمانة العامة للتخطيط. رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.
٣٦. مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية. بناء مستقبلنا. التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩. ص. ١٨.
٣٧. مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية (٢٠٠٨). من الريادة الإقليمية إلى المنافسة العالمية : رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.
٣٨. مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية. دور مدينة سلمان الصناعية الجديدة في جذب الاستثمارات الأجنبية. ١٠ يناير ٢٠١٠.
٣٩. المكتب المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية السنوية. ٢٠٠٨. ص. ١٩٣ - ١٩٦.
٤٠. وكالة الاستخبارات المركزية. كتاب حقائق العالم.
٤١. فريدوم هاوس (٢٠١٠). "الحريات في العالم ٢٠١٠ : المملكة العربية السعودية".
٤٢. وزارة الاقتصاد والتخطيط. تقرير موجز عن خطة التنمية التاسعة. ص. ٢٤.
٤٣. وزارة الاقتصاد والتخطيط. تقرير موجز عن خطة التنمية التاسعة. ص. ٢٤.
٤٤. وزارة الاقتصاد والتخطيط. تقرير موجز عن خطة التنمية التاسعة. ص. ٢٤.
٤٥. برنامج الموئل. (٢٠١١). تقرير حالة المدن: السعودية. نيروبي: برنامج الموئل.
٤٦. وزارة الاقتصاد والتخطيط. تقرير موجز عن خطة التنمية التاسعة. ص. ٢٤.
٤٧. برنامج الموئل. (٢٠١١). تقرير حالة المدن: السعودية. نيروبي: برنامج الموئل.
٤٨. التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩. هيئة تطوير الرياض. ديسمبر ٢٠٠٩.
٤٩. م السلمي. "الهجرة من المدن إلى الأرياف في تصاعد". عرب نيوز، ٢٦ فبراير ٢٠١٠.
٥٠. أمانة جدة. "الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة: الاقتصاد المحلي". أمانة محافظة جدة، ٢٠٠٩.
٥١. م السلمي. "الهجرة من المدن إلى الأرياف في تصاعد". عرب نيوز، ٢٦ فبراير ٢٠١٠.
٥٢. برنامج الموئل. (٢٠١١). تقرير حالة المدن: السعودية. نيروبي: برنامج الموئل.
٥٣. أمانة جدة. "الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة: الاقتصاد المحلي". أمانة محافظة جدة، ٢٠٠٩.
٥٤. مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية (٢٠٠٨). من الريادة الإقليمية إلى المنافسة العالمية : رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.
٥٥. وحدة الاستخبارات الاقتصادية."التقرير القطري: قطر: مايو ٢٠١١.
٥٦. ر. الجمال. "آلاف السكان في الأحياء المتدهورة في الكويت". الكويت تايمز، ١ يونيو ٢٠٠٧.
٥٧. س. ناجي، ٢٠٠٦ "إيجاد مكان للمهاجرين
٥٨. الجهاز المركزي للمعلومات. مسح النفقات والإيرادات المنزلية. الفصل الرابع. الجداول ٤،٠١ - ٤،٠٢
٥٩. أخبار العربية. "الملك يأمر بتخصيص ١،٢ مليار درهم سعودي لدعم الفقراء". ٢ سبتمبر ٢٠١٠ .
٦٠. برنامج الموئل. (٢٠١١). خلفية عن حالة المدن: السعودية. نيروبي : برنامج الموئل
٦١. أخبار العربية. "الملك يأمر بتخصيص ١،٢ مليار درهم سعودي لدعم الفقراء". ٢ سبتمبر ٢٠١٠ .
٦٢. جهاز الإحصاء في قطر. تعداد ٢٠١٠.
٦٣. المكتب الوطني للإحصاء. تعداد القوى العاملة، والأجور، وساعات العمل. مسح عام ٢٠٠٨.
٦٤. جهاز الإحصاء في قطر. نتائج تعداد عام ٢٠١٠ للسكان، والمساكن والمنشآت
٦٥. برنامج الموئل. (٢٠١١). خلفية عن حالة المدن: السعودية. نيروبي : برنامج الموئل
٦٦. جهاز الإحصاء في قطر. نتائج تعداد عام ٢٠١٠ للسكان، والمساكن والمنشآت
٦٧. الأمارات العربية المتحدة. تعداد القوى العاملة ٢٠٠٩
٦٨. مؤشرات التنمية البنك الدولي
٦٩. مؤشرات التنمية البنك الدولي
٧٠. حسن. ع. "مجلس النواب يوافق على قانون الخصخصة، باستثناء إنتاج الطاقة.
٧١. سيلفي آر. (٢٠٠٨). "على أطراف مدينة الرياض: الأندونيسيين العاملين في المنازل السعودية". ص. ٢٩١
٧٢. الأمارات العربية المتحدة. تعداد القوى العاملة ٢٠٠٩
٧٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / جهاز الإحصاء في قطر / لجنة السكان (٢٠١٠). الأهداف الإنمائية للألفية في قطر ٢٠١٠. ص. ٣١
٧٤. جهاز الإحصاء في قطر. نتائج تعداد عام ٢٠١٠ للسكان، والمساكن والمنشآت
٧٥. جهاز الإحصاء في قطر. تعداد ٢٠١٠.
٧٦. فريدوم هاوس (٢٠١٠). "الحريات في العالم ٢٠١٠ : المملكة العربية السعودية".
٧٧. برنامج الموئل. (٢٠١١). خلفية عن حالة المدن: السعودية. نيروبي : برنامج الموئل
٧٨. وزارة الاقتصاد والتخطيط. تقرير موجز عن خطة التنمية التاسعة. ص. ٢٤.
٧٩. م صابري. "مرض السكري يشكل تحدياً خطيراً". أخبار الخليج، ١٥ نوفمبر ٢٠١٠
٨٠. ج اللواتي و بي جوسيلاتي. "انتشار البدانة في عمان". المجلة الطبية السعودية.
٨١. منظمة الصحة العالمية.
٨٢. التجارة العربية. "البحرين تحصل على أرفع جائزة من منظمة الصحة العالمية". ٢٣ مارس ٢٠١٠
٨٣. جهاز الإحصاء في قطر. تعداد ٢٠١٠.
٨٤. اللجنة العليا لتطوير مدينة الرياض
٨٥. أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). خطة جدة الإستراتيجية. الخدمات الاجتماعية. ص. ١٥٩
٨٦. تفاعل الإمارات. "القطاع السياحي يساهم بنحو ١٨ ٪ من إجمالي الناتج المحلي في دبي سنوياً". ١٤ فبراير ٢٠٠٧
٨٧. "خطط التحول السياحي في أبو ظبي. ٢٤ مارس ٢٠٠٨
٨٨. http://www.qatartourism.gov.qa/٢/about/index
٨٩. واي توريوف. "لدى التمعن الرصين. البحرين تعيد النظر في الأجور". وول ستريت جورنال، ٩ يونيو ٢٠٠٩
٩٠. لمحة عامة. شركة العرين القابضة ٢٠١٠
٩١. ريختر إف. "البحرين تتوجه لإدراجها ضمن قائمة اليونسكو" رويتيرز، ٢٧ يناير ٢٠١٠
٩٢. المملكة العربية السعودية. الإدارة المركزية للإحصاءات والمعلومات
٩٣. أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). خطة جدة الإستراتيجية. الخدمات الاجتماعية. ص. ٢٠٦
٩٤. وزارة شؤون الحج. السعودية: وصول أكثر من ٣،٨ حاجاً إلى المملكة، ٤ سبتمبر ٢٠١٠
٩٥. برنامج الموئل (٢٠١١). خلفية عن حالة المدن: السعودية: نيروبي: برنامج الموئل
٩٦. م حاموش. "التركيبات المتغيرة لمدن الخليج في عصر العولمة: حالة البحرين".
٩٧. ي. محجوب (٢٠٠٧) "الهندسة المعمارية والتعبير عن الهوية الثقافية في الكويت". مجلة الهندسة المعمارية، ١٢ (٢٠): ١٦٥ - ١٨٢
٩٨. الجهاز المركزي للمعلومات في البحرين تعداد ٢٠١٠. السعودية. الإدارة المركزية للإحصاءات والمعلومات. عمان. الكتاب الإحصائي الوطني الصادر عن وزارة الاقتصاد الوطني. ٢٠١٠. دولة الكويت. المكتب المركزي للإحصاء "المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٩" دولة الكويت
٩٩. وزارة التخطيط الكويتية "النشرة السنوية للإحصائيات الحيوية -الزواج والطلاق ٢٠٠٨
١٠٠. وزارة الاقتصاد الوطني. ٢٠٠٩. الكتاب الإحصائي السنوي.

الهوامش

١٠١. جهاز الإحصاء في قطر. "معدل الزواج الخام" آخر التقديرات ٢٠٠٨
١٠٢. الموقع الإلكتروني للمعولمات الإحصائية في دبي
١٠٣. برنامج المؤئل (٢٠١١). خلفية عن حالة المدن: السعودية: نيروبي: برنامج المؤئل
١٠٤. الجهاز المركزي للإحصاء بدولة الكويت "مجموعة الإحصاءات السنوية" ٢٠٠٩
١٠٥. وزارة الاقتصاد الوطني. ٢٠٠٩. الكتاب الإحصائي السنوي.
١٠٦. برنامج المؤئل. المؤشرات الحضرية العالمية
١٠٧. كوليبرز إنترناشيونال "نظرة على القطاع العقاري في دول مجلس تعاون الخليج" الربع الثاني ٢٠٠٩
١٠٨. كوليرز انترناشيونال. "نظرة عامة على دول مجلس التعاون الخليجي للعقارات. الربع الثاني ٢٠٠٩."
١٠٩. كوليرز المقر الدولية الشرق الأوسط. "الشرق الأوسط نظرة عامة للعقارات:. للربع الأول من عام ٢٠١٠" كوليرز انترناشيونال. ٢٠١٠.
١١٠. كوليرز المقر الدولية الشرق الأوسط. "الشرق الأوسط نظرة عامة للعقارات: للربع الأول من عام ٢٠١٠".
١١١. سي بي ريتشارد إليس. "MarketView: مملكة البحرين. Q١، ٢٠١٠" المنامة: سي بي ريتشارد إليس. ٢٠١٠.
١١٢. سي بي ريتشارد إليس. "MarketView: مملكة البحرين. Q٤، ٢٠١٠" المنامة: سي بي ريتشارد إليس. ٢٠١٠.
١١٣. ر الميموني "أمين منطقة الرياض يدعو الشركات والحكومات للمساعدة في امتلاك المساكن:. الجريدة الرسمية السعودية. ١٩ أكتوبر ٢٠١٠
١١٤. وزارة الاقتصاد والتخطيط. تقريرا موجزا عن خطة التنمية التاسعة. P.٦١.
١١٥. وزارة الاقتصاد والتخطيط. تقريرا موجزا عن خطة التنمية التاسعة. .
١١٦. وزارة الاقتصاد والتخطيط. تقريرا موجزا عن خطة التنمية التاسعة
١١٧. م العبدالله. "تشجيع خيارات التمويل العقاري في ظل انتشار السمسرة في الدمام". الجريدة الرسمية السعودية
١١٨. " أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الاستراتيجية لمحافظة جدة. " الأراضي الحضرية وأنماط استخدام الأراضي
١١٩. كوليرز إنترناشيونال. الشرق الأوسط. " نظرة عامة للعقارات في منطقة المينا:. للربع الأول من عام ٢٠١٠" كوليرز انترناشيونال. ٢٠١٠.
١٢٠. " أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الاستراتيجية لمحافظة جدة. " الأراضي الحضرية وأنماط استخدام الأراضي
١٢١. " أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الاستراتيجية لمحافظة جدة. " الأراضي الحضرية وأنماط استخدام الأراضي
١٢٢. " أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الاستراتيجية لمحافظة جدة. " الأراضي الحضرية وأنماط استخدام الأراضي
١٢٣. الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. ٢٠٠٩. المناخ الاستثماري في مدينة الرياض ٢٠٠٩
١٢٤. ر. بسيسو. "تقرير موجز عن السكن الملائم وحقوق السكن في الكويت للعمالة المحدودة الدخل" مكتب برنامج المؤئل في الكويت. ٢٠١٠
١٢٥. ر. بسيسو. "تقرير موجز عن السكن الملائم وحقوق السكن في الكويت للعمالة المحدودة الدخل" مكتب برنامج المؤئل في الكويت. ٢٠١٠
١٢٦. شعبة الأمم المتحدة الإحصائية.
١٢٧. شعبة الأمم المتحدة الإحصائية.
١٢٨. أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة. "الأراضي الحضرية وأنماط استخدام الأراضي"
١٢٩. أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة. "الأراضي الحضرية وأنماط استخدام الأراضي"
١٣٠. برنامج المؤئل (٢٠١١). خلفية عن حالة المدن: السعودية: نيروبي: برنامج المؤئل
١٣١. أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة. "الأراضي الحضرية وأنماط استخدام الأراضي"
١٣٢. سي ميرفي. "السعوديون يستخدمون الفيسبوك للتنفيس عن غضبهم جراء سقوط ضحايا فيضانات جدة". كريستيان ساينس مونيتور. صحيفة كويت تايمز "المسؤولون غاضبون بسبب الفيضانات" ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٩
١٣٣. أمانة محافظة جدة. الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة : المناطق العشوائية. أمانة جدة. ٢٠٠٩
١٣٤. إي باكستر. "١٠ حقائق حول قطاع الإنشاء في السعودية"
١٣٥. أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة. "الأراضي الحضرية وأنماط استخدام الأراضي"
١٣٦. كونستركشن ويك أونلاين. "٣ مليارات درهم تعويضات العشوائيات في جدة". ٣ يوليو ٢٠١٠
١٣٧. إيه إم إي إنفو "المملكة العربية السعودية تسمح للأجانب بتملك العقار" ٣ يونيو ٢٠١٠
١٣٨. آر ويلسون. "تطوير الخدمات المالية الإسلامية في دول مجلس تعاون الخليج". برنامج الكويت للتطوير. برنامج إدارة الحكم والتنمية والعولمة في دول الخليج ٢٠٠٩
١٣٩. فريدوم هاوس "تقرير دولة البحرين"
١٤٠. فريدوم هاوس (٢٠١٠) التقرير القطري - السعودية
١٤١. أمانة محافظة جدة "الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة: العشوائيات". أمانة محافظة جدة ٢٠٠٩
١٤٢. كوليبرز إنترناشيونال "نظرة على القطاع العقاري في دول مجلس تعاون الخليج" الربع الثاني ٢٠٠٩
١٤٣. أمانة محافظة جدة "الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة: الإسكان" أمانة محافظة جدة ٢٠٠٩
١٤٤. أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة. "الأراضي الحضرية وأنماط استخدام الأراضي"
١٤٥. أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة. "الأراضي الحضرية وأنماط استخدام الأراضي"
١٤٦. آر ويلسون. "تطوير الخدمات المالية الإسلامية في دول مجلس تعاون الخليج". برنامج الكويت للتطوير. برنامج إدارة الحكم والتنمية والعولمة في دول الخليج ٢٠٠٩
١٤٧. إيمات. باتريك وكودار. كاجني "ورقة عمل: الخدمات المصرفية الإسلامية: هل انتشرت؟" صندوق النقد الدولي. ٢٠١٠
١٤٨. ويلسون ٢٠٠٩
١٤٩. أ إبراهيم. "حقوق السكن للمرأة الكويتية": خطة لرفع رأس مال ديوان الخدمة المدنية" عرب تايمز. ٣١ أغسطس ٢٠١٠
١٥٠. فريدوم هاوس. حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المواطنة والعدالة
١٥١. إي مكجينلي. "خطة الكويت لإنشاء صندوق لإسكان المرأة بكلفة إجمالية تبلغ ١.٧ مليار دولار". أربيان بيزنس. ٢٢ أغسطس ٢٠١٠
١٥٢. وزارة الاقتصاد الوطني. حقائق وأرقام ٢٠٠٩
١٥٣. الجهاز المركزي للمعلومات. المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٩
١٥٤. أبو ظبي. هيئة النقل (٢٠٠٩).
١٥٥. مؤشرات التنمية البنك الدولي
١٥٦. الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
١٥٧. حكومة دبي. التعداد العام للسكان. والمساكن والمنشآت ٢٠٠٥
١٥٨. ي محجوب. (٢٠٠) "الكويت: التعلم من مدينة معولمة".
١٥٩. إيه سامبيدج. "الازدحام المروي في الدوحة مصدر قلق رئيسي - دراسة" أربيان بيزنس. ٢٠ مارس ٢٠١٠
١٦٠. حكومة دبي. هيئة النقل (٢٠٠٩)
١٦١. حكومة أبو ظبي (٢٠٠٨). رؤية أبو ظبي الاقتصادية. ص.١٦
١٦٢. حكومة أبو ظبي. هيئة النقل (٢٠٠٨). شريف أو. "الاختناقات المرورية في دبي تساهم في خسارة ٤.٦ مليار درهم سنوياً". أخبار الخليج. ١٣ ديسمبر ٢٠٠٧
١٦٣. أمانة محافظة جدة. "الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة : النقل". أمانة محافظة جدة ٢٠٠٩
١٦٤. إس كرمر. "في ظل الاقتراب من ذروة الإنتاج النفطي. دول الخليج تبحث إمكانية وقف دعم مصادر الوقود الأحفوري".
١٦٥. مؤشرات التنمية البنك الدولي
١٦٦. منظمة الصحة العالمية. "تقرير الوضع العالمي للسلامة على الطرق: حان وقت العمل" جنيفا. منظمة الصحة العالمية. ٢٠٠٩
١٦٧. برنامج المؤئل (٢٠١١). تقرير خلفية عن حالة المدن: السعودية. نيروبي: برنامج المؤئل
١٦٨. أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة. "أنماط استخدام الأراضي" ص. ٤١
١٦٩. برنامج المؤئل (٢٠١١). تقرير خلفية عن حالة المدن: السعودية. نيروبي: برنامج المؤئل
١٧٠. أبو ظبي. هيئة النقل (٢٠٠٩).
١٧١. د. الشماع. "استثمار كابيتال بقيمة ٦٨ مليار دولار في قطاع النقل". أخبار الخليج. ٢٢ أبريل ٢٠١٠. تم الرجوع إليه في ٢٦ يناير ٢٠١١
١٧٢. حكومة أبو ظبي. هيئة النقل (٢٠٠٩). خطة النقل الشاملة :رؤية لربط أبو ظبي. ص. ٤٩ - ٥٠.
١٧٣. أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة: النقل. أمانة محافظة جدة. ٢٠٠٩
١٧٤. منظمة الصحة العالمية. "تقرير الوضع العالمي للسلامة على الطرق: حان وقت العمل" جنيفا. منظمة الصحة العالمية. ٢٠٠٩
١٧٥. الجهاز المركزي للمعلومات. البحرين في الأرقام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. تم استرجاعه في ٨ نوفمبر ٢٠١٠
١٧٦. المكتب المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية السنوية. ٢٠٠٨. ص. ٢٠٤. تم الاسترجاع في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٠.
١٧٧. أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة: النقل. أمانة محافظة جدة. ٢٠٠٩
١٧٨. س. جناحي. "انخفاض معدل حوادث الطرق بنسبة ٢٩ ٪ في دبي بفضل حلمة التوعية". أخبار الخليج. ٣١ أكتوبر ٢٠١٠
١٧٩. كويت تايمز. "استهلاك المياه على أعلى المستويات" ٧ سبتمبر ٢٠١٠.
١٨٠. الإمارات العربية المتحدة. المركز الوطني للإحصاء. ٢٦ يناير ٢٠١١
١٨١. وزارة الاقتصاد الوطني. ١٩ نوفمبر ٢٠١٠.
١٨٢. الجهاز المركزي للمعلومات في البحرين تعداد ٢٠٠٨. تم الرجوع للمعلومات في ٨ نوفمبر ٢٠١٠.
١٨٣. وزارة الاقتصاد والتخطيط؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دبسا. "المملكة العربية السعودية: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٥ : ٢٠١٠".
١٨٤. أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة. "البنية التحتية" ص. ٢٦١. تم الرجوع للمعلومات في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٠
١٨٥. ملخص خاص بالقطاع: فرص البيئة في المملكة العربية السعودية.
١٨٦. وزارة الاقتصاد والتخطيط؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دبسا. "المملكة العربية السعودية: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٥ : ٢٠١٠".
١٨٧. أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة. "البنية التحتية" ص. ٢٦١. تم الرجوع للمعلومات في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٠
١٨٨. غلوبل ووتر إنتلجنس. "ملامح الأسواق: مسح التعرفة لعام ٢٠٠٥".
١٨٩. م حاجي. "الحفاظ على موارد المياه في الكويت: نهج التحليل الغامض".
١٩٠. البنك الدولي."تحقيق الاستفادة المثلى من شحة المياه: المساءلة من أجل تحسين نتائج إدارة شؤون المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" واشنطن العاصمة: البنك الدولي ٢٠٠٧
١٩١. أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة

الهوامش

الإستراتيجية لمحافظة جدة. "البنية التحتية" ص. ٢٦١. تم الرجوع للمعلومات في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٠.

١٩٢. الإمارات ٢٤ / ٧ "معدل إنفاق محطة تحلية المياه في الإمارات لأكثر من ٣٠٠ ٪" ١٢ أكتوبر ٢٠١٠. تم الرجوع للمعلومات في ٢٦ يناير ٢٠١١

١٩٣. منطقة شبه الجزيرة العربية. "المزارعون يتركون أراضيهم بسبب ملوحة المياه" ٢٩ يوليو ٢٠٠٨. تم الرجوع للمعلومات في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠

١٩٤. برنامج الموئل (٢٠١١). تقرير خلفية عن حالة المدن: السعودية. نيروبي: برنامج الموئل

١٩٥. غلوبل ووتر إنتلجنس. "ملامح الأسواق: مسح التعرفة لعام ٢٠٠٥".

١٩٦. إس ماكنجلي. " ارتفاع تكاليف المياه والكهرباء في دبي بنحو ١٥ ٪ في عام ٢٠١١" أريبيان بيزنس. ٩ ديسمبر ٢٠١٠

١٩٧. النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر للأغذية والزراعة. "السعودية" منظمة الفاو. ٣ فبراير ٢٠١١.

١٩٨. م. طلبة. و ن. صعب "التحديات المستقبلية للبيئة العربية". تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية. ٢٠٠٨.

١٩٩. مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني (٢٠٠٧). خطة أبو ظبي لعام ٢٠٣٠ : خطة إطار الهيكل العمراني. ص. ٣٣

٢٠٠. مركز الإحصاء - أبو ظبي (٢٠١٠). الكتاب الإحصائي السنوي لإمارة أبو ظبي ٢٠١٠. ص. ٢٨٣

٢٠١. ج. الجوادي. ر. ميساك. س. عمر (٢٠٠٣). "أسباب التصحر وتأثيراته في دولة الكويت: دراسة حالة لتدهور الأراضي". نشرة الجيولوجيا الهندسية والبيئة. ٦٢ (٢): ١٠٧ - ١١٥ . عرب تايمز. "ارتفاع درجات الحرارة لمعدلات أعلى من المتوسط العالمي: يجب أن تكون الكويت أكثر قلقاً بشأن هذه الظاهرة من بقية العالم" ١٥ فبراير ٢٠١٠.

٢٠٢. ت. الرشيدي. هـ. الغاملي. عاموس سي و رخا كيه. "اتجاهات ارتفاع درجة حرارة سطح البحر في خليج الكويت والخليج العربي" الأخطار الطبيعية. ٥٠ (١): ٧٣ - ٨٢

٢٠٣. م. طلبة و ن.و. صعب. ٢٠٠٩.

٢٠٤. دولة الكويت. "التقرير القطري للكويت بشأن الأهداف الإنمائية للألفية : المنجزات والتحديات ٢٠١٠". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط التنموي. ٢٠١٠.

٢٠٥. المنتدى العربي للبيئة والتنمية (٢٠٠٩). تغير المناخ: أثر تغير المناخ على البلدان العربية. ص. ٣٦

٢٠٦. م. طلبة و ن.و. صعب. ٢٠٠٩.

٢٠٧. أخبار الخليج. "بناء الحواجز لإبعاد البحر". ١٨ مايو ٢٠٠٩. تم الرجوع للمعلومات في ٨ نوفمبر ٢٠١٠ .

٢٠٨. إس بابي. "الحواجز البحرية" أخبار الخليج اليومية. ٢٤ مايو ٢٠١٠. تم الرجوع للمعلومات في ٨ نوفمبر ٢٠١٠.

٢٠٩. دي هيممينغ. آر بيتس. دي رايال. ٢٠٠٧ . شرح الضغوط البيئية من خلال نماذج المحاكاة المناخية المفصلة لمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. تم الانتهاء من التقرير من قبل مركز هادلي التابع لوزارة الدفاع بالمملكة المتحدة. "الدفاع والآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ.

٢١٠. هيئة البيئة - أبو ظبي (٢٠٠٩). تغير المناخ: التأثيرات ومستويات التأثر والتكيف. ص. ١٤. تم الرجوع للمعلومات في ٢٦ يناير ٢٠١١.

٢١١. هيئة البيئة - أبو ظبي (٢٠٠٩). تغير المناخ: التأثيرات ومستويات التأثر والتكيف. ص. ٤٩

٢١٢. مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني (٢٠٠٧). خطة أبو ظبي لعام ٢٠٣٠ : خطة إطار الهيكل العمراني. ص. ٣٤

٢١٣. مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني (٢٠٠٧). خطة أبو ظبي لعام ٢٠٣٠ : خطة إطار الهيكل العمراني. ص. ١٦٦ - ١٦٧

٢١٤. الخليج تايمز. "إبراز أهمية تغير المناخ على الساحل العماني". ١ أغسطس ٢٠١٠.

٢١٥. ل.ك. عزاز (٢٠١٠): "استخدام نظام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لتقييم الأضرار بعد الفيضانات. حالة مدينة مسقط. عمان. بعد إعصار غونو الاستوائي ٢٠٠٧: منظور التخطيط الحضري.

٢١٦. المرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الموئل حسبما ورد في تقرير حالة مدن العالم ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ الصادر عن البرنامج. نيروبي: برنامج الموئل ٢٠٠٩.

٢١٧. م. شان. "الأمن الغذائي في دول مجلس تعاون الخليج: موازنة المعادلة" ٢٥ أبريل. ٢٠١٠.

٢١٨. البنك الدولي. "تحسين مستويات الأمن الغذائي في الدول العربية". واشنطن العاصمة: البنك الدولي ٢٠٠٩.

٢١٩. هال. سي وي فيفيان. "املك البحرين يأمر بزيادة مستوى دعم المواد الغذائية الرئيسية". بلومبيرغ. ٣ فبراير ٢٠١١.

٢٢٠. منظمة الأغذية والزراعة. ٢٠١١. مؤشر الفاو لأسعار المواد الغذائية. روما: الفاو.

٢٢١. "دولة الإمارات تملك أكثر من ٢٨٠٠ كيلومتر مربع في مزارع السودان" الإمارات ٢٤ / ٧ . ١٣ أكتوبر ٢٠١٠

٢٢٢. إي وارتز. "دول مجلس تعاون الخليج. والأمن الغذائي. والاستثمار الزراعي ما وراء البحار". يونيو ٢٠٠٩.

٢٢٣. بحوث بنك طيب "شركة قطر للكهرباء والماء" التقرير الأول لردود الأفعال في دول مجلس تعاون الخليج. ٣٠ أبريل ٢٠٠٩

٢٢٤. قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في البنك الدولي.

٢٢٥. تفاعل الإمارات." الإمارات العربية المتحدة حريصة على خفض مستويات الطلب على الطاقة". ١٨ نوفمبر ٢٠١٠.

٢٢٦. ن. أوروسوف. " مدينة مشرقة جديدة في الصحراء الغربية". نيويورك تايمز. ٥ سبتمبر ٢٠١٠

٢٢٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "الاجتماع التشاوري حول "هدف تحقيق الطاقة المستدامة" في إطار مبادرة مواجهة آثار تغير المناخ في الدول العربية". ٦ - ٧ أكتوبر ٢٠١٠

٢٢٨. جهاز الإحصاء بدولة قطر/ لجنة السكان الدائمة (٢٠١٠). مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر. ص. ٥٧. م. طلبة و ن.و. صعب. "التحديات المستقبلية للبيئة العربية" تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية. ٢٠٠٨.

٢٢٩. م. طلبة و ن.و. صعب. ٢٠٠٨.

٢٣٠. م. طلبة و ن.و. صعب. ٢٠٠٨.

٢٣١. م. طلبة و ن.و. صعب. ٢٠٠٨.

٢٣٢. مركز دبي للإحصاء. نشرة المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية - دبي ٢٠٠٧.

٢٣٣. بلاكمان إس. "النفايات التي تخلفها عمليات الإنشاء وأثرها المدمر على الشعب المرجانية في البحرين". كونتستركشن ويك أونلاين. ١٥ يونيو ٢٠١٠.

٢٣٤. صحيفة الخليج تايمز. "خطة دبي لتنفيذ مشروع تحويل المخلفات إلى موارد للطاقة". ٢٨ سبتمبر. ٢٠١٠.

٢٣٥. ن أ الصحاف (٢٠٠٢). استخدام نظام الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافية لكشف. ورصد ونمذجة التغير الحضري في الرياض. المملكة العربية السعودية. ص. ١٥٠. أطروحة غير منشورة من جامعة كاليفورنيا. سانتا باربارا. كاليفورنيا.

٢٣٦. سامبيدج إيه. "مظاهر الازدحام المروري في الدوحة تشكل مصدر قلق رئيسي - مسح". أريبيان بيزنس. ٢٠ مارس ٢٠١٠.

٢٣٧. أمانة محافظة جدة (٢٠٠٩). الخطة الإستراتيجية لمحافظة جدة. "الأراضي الحضرية وأنماط استخدام الأراضي" ص. ٦٣

٢٣٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة الرعيية السعودية. "إطلاق برنامج التخطيط العمراني" ٢٨ أغسطس ٢٠١٠.

٢٣٩. برنامج الموئل (٢٠١١). تقرير خلفية عن حالة المدن: السعودية. نيروبي: برنامج الموئل

٢٤٠. برنامج الموئل (٢٠١١). تقرير خلفية عن حالة المدن: السعودية. نيروبي: برنامج الموئل

٢٤١. برنامج الموئل (٢٠١١). تقرير خلفية عن حالة المدن: السعودية. نيروبي: برنامج الموئل

٢٤٢. مبارك ف. (٢٠٠٤). "سياسة حدود النمو العمراني وسياسة التحضر السكني في مناطق الضواحي: الرياض. السعودية.

٢٤٣. مجلس حقوق الإنسان (٢٠٠٩). تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية. والسياسية. والاقتصادية. والاجتماعية. والثقافية. بما في ذلك الحق في التنمية: بعثة المجلس إلى المملكة العربية السعودية.

٢٤٤. فريدوم هاوس (٢٠١٠). "الحريات في العالم ٢٠١٠ : المملكة العربية السعودية".

٢٤٥. وزارة الاقتصاد والتخطيط. تقرير موجز عن خطة التنمية التاسعة. ص. ٥٢

٢٤٦. النجار س. م. التقارير القطرية: عمان. الفصل الخاص بحقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المواطنة والعدالة. التقرير الخاص. واشنطن العاصمة: فريدوم هاوس. ٢٠١٠.

٢٤٧. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "الانتخابات: قطر".

٢٤٨. اللجنة الدائمة للسكان (٢٠١٠). التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩. ص. ١٧.

٢٤٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "الحكومة المحلية: البحرين".

٢٥٠. مملكة البحرين (٢٠٠٢) قرار قانون رقم ١٧

٢٥١. مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية (٢٠٠٨). من الريادة الإقليمية إلى المنافسة العالمية : رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

٢٥٢. فريدوم هاوس. "التقرير القطري: البحرين" دول على مفترق الطرق ٢٠١٠. وزارة الخارجية. حكومة الولايات المتحدة (٢٠١٠). تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩ : البحرين.

٢٥٣. فريدوم هاوس. "التقرير القطري: البحرين" دول على مفترق الطرق ٢٠١٠

٢٥٤. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "الحكم المحلي: الإمارات العربية المتحدة".

٢٥٥. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "الحكم المحلي: الإمارات العربية المتحدة".

٢٥٦. فريدوم هاوس. الحريات في العالم ٢٠١٠. دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢٥٧. مبارك ف. (٢٠٠٤). "سياسة حدود النمو العمراني وسياسة التحضر السكني في مناطق الضواحي: الرياض. السعودية.

٢٥٨. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "الحكم المحلي: الإمارات العربية المتحدة".

٢٥٩. حكومة الولايات المتحدة. وزارة الخارجية. تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩: الكويت. ١١ مارس ٢٠١٠.

٢٦٠. هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٩). "جزيرة السعادة": استغلال العمالة الوافدة في جزيرة السعديات. أبو ظبي. ص. ٤ - ٥

٢٦١. حكومة الولايات المتحدة. وزارة الخارجية. تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩: قطر

٢٦٢. النجار س. م. التقارير القطرية: عمان. الفصل الخاص بحقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المواطنة والعدالة. التقرير الخاص. واشنطن العاصمة: فريدوم هاوس. ٢٠١٠.

٢٦٣. دوماتو إي إيه "المملكة العربية السعودية" الفصل الخاص بحقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المواطنة والعدالة. واشنطن العاصمة: فريدوم هاوس. ٢٠١٠.

٢٦٤. حكومة أبو ظبي (٢٠٠٨). الرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي لعام ٢٠٣٠. ص. ٣٧.

٢٦٥. الأمم المتحدة / مملكة البحرين (٢٠١٠). إنجازات التنمية البشرية في مملكة البحرين: استعراض السنوات العشر.

٢٦٦. فريدوم هاوس. الحريات في العالم ٢٠١٠. البحرين.

٢٦٧. فريدوم هاوس. الحريات في العالم ٢٠١٠. البحرين.

٢٦٨. دوماتو إي إيه "المملكة العربية السعودية" الفصل الخاص بحقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المواطنة والعدالة. واشنطن العاصمة: فريدوم هاوس. ٢٠١٠.

٢٦٩. فريدوم هاوس. الحريات في العالم ٢٠١٠.

الهوامش

السعودية.
٢٧٠. مؤشرات التنمية البنك الدولي
٢٧١. مؤشرات التنمية البنك الدولي
٢٧٢. الهجرة. "الشرق الأوسط: دول مجلس تعاون الخليج. السعودية. والإمارات". بو سي ديفيس. يناير ٢٠٠٩.
٢٧٣. الأمم المتحدة. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. اتجاهات تدفقات المهاجرين الدوليين: تنقيح عام ٢٠٠٨.
٢٧٤. اللوحة الحائطية لمعدلات الهجرة الدولية - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ٢٠٠٩
٢٧٥. المنظمة الدولية للهجرة. البحرين حقائق وأرقام
٢٧٦. الاتحاد الدولي للنقابات (٢٠٠٩). المسح السنوي لانتهاكات الحقوق العمالية لعام ٢٠٠٩ - السعودية.
٢٧٧. الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.
٢٧٨. البنك الدولي (٢٠٠٩). التنمية الاقتصادية والآفاق المستقبلية ٢٠٠٨ : منطقة المينا
٢٧٩. المكتب المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٨
٢٨٠. مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.
٢٨١. هيومن رايتس ووتش (٢٠١٠). الحوائط في كل منعطف. الكويت تاجر. "أحدث بيانات السكان والقوى العاملة" ١٦ مايو ٢٠١٠.
٢٨٢. الكويت تايمز. "أحدث بيانات السكان والقوى العاملة" ١٦ مايو ٢٠١٠.
٢٨٣. هيومان رايتش ووتش (٢٠١٠). التقرير العالمي ٢٠١١. ص. ٥٩٧ - ٥٩٩
٢٨٤. معسكرات العمل غير الآمنة في البحرين: الهنود والباكستانيون ٢٢ أغسطس. تايمز اوف إنديا. "مصرع ١٦ عاملاً هندياً في البحرين". ٣٠ يوليو ٢٠٠٦. بي ميلينغتون. "ظروف معسكرات العمال في البحرين في موضع تساؤل."
٢٨٥. هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٩). "جزيرة السعادة": استغلال العمالة الوافدة في جزيرة السعديات. أبو ظبي. ص. ٤ - ٥
٢٨٦. هيومان رايتس ووتش (٢٠٠٨). "كما لو أنني لست إنسانة": الإساءات بحق عاملات المنازل الآسيويات في السعودية.
٢٨٧. سيلفي آر. (٢٠٠٨). "على أطراف مدينة الرياض: الأندونيسيين العاملين في المنازل السعودية". ص. ٢٩١
٢٨٨. تريد أريبيا. "خطة البحرين لإنشاء المدن العمالية" ٣ أبريل ٢٠١٠.
٢٨٩. مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني (٢٠٠٧). خطة أبو ظبي لعام ٢٠٣٠ : خطة إطار الهيكل العمراني. ص. ١٥٩
٢٩٠. فريدوم هاوس ٢٠١٠. التقرير القطري - قطر.
٢٩١. حسن. ع. "مجلس النواب يوافق على قانون الخصخصة. باستثناء إنتاج الطاقة.
٢٩٢. المملكة العربية السعودية. وزارة الاقتصاد والتخطيط. "تقرير ملخص عن خطة التنمية التاسعة للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤. الرياض. ٢٠١٠.
٢٩٣. وزارة الإعلام العمانية. "سياسة التعمين".
٢٩٤. مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية. "الرؤية الاقتصادية لعام ٢٠٣٠". البحرين ٢٠٠٨.
٢٩٥. وينكلر أون. "هجرة العمالة إلى دول مجلس تعاون الخليج: الأنماط. والمقاييس والسياسات".
وجهات نظر معهد الشرق الأوسط فبراير ٢٠١٠.
٢٩٦. مهدي م.. "البحرين ينهي العمل بنظام الكفيل". الجريدة الوطنية. ٥ مايو ٢٠٠٩.
٢٩٧. هيومان رايتس ووتش (٢٠١٠). الوتيرة البطيئة لعمليات الإصلاح: حماية العاملات الآسيويات في المنازل في منطقة آسيا والشرق الأوسط.
٢٩٨. هيومان رايتس ووتش (٢٠١٠). الوتيرة البطيئة لعمليات الإصلاح: حماية العاملات الآسيويات في المنازل في منطقة آسيا والشرق الأوسط.
٢٩٩. المكتب الوطني للإحصاء (٢٠١٠). التقرير التحليلي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٩. ص. ٥٧ - ٥٨
٣٠٠. هـ . التومي. "قطر تبحث مسألة تأمين الحماية المالية للعمالة" أخبار الخليج. ٥ أكتوبر ٢٠١٠.
٣٠١. هيومان رايتس ووتش (٢٠١٠). الوتيرة البطيئة لعمليات الإصلاح: حماية العاملات الآسيويات في المنازل في منطقة آسيا والشرق الأوسط.
٣٠٢. مفوضية شؤون اللاجئين. "تواصل الترحيل إلى منطقة العاصمة في ظل تزايد مظاهر القتال في مقديشو". ٣٠ يوليو ٢٠١٠.
٣٠٣. المنظمة الدولية للهجرة. "خسارة زيادة أعداد المهاجرين من تقطعت بهم السبل في الحدود اليمنية السعودية". ١٢ مارس ٢٠١٠.
٣٠٤. حكومة الولايات المتحدة. وزارة الخارجية (٢٠١٠). تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩.
٣٠٥. ساوثويك ك. و م. لينش. "الحق في الجنسية للجميع: تقرير عن سير العمل ودراسة استقصائية عالمية عن حالات انعدام الجنسية". واشنطن العاصمة: المظمة الدولية للاجئين. ٢٠١٠.
٣٠٦. فريدوم هاوس. الحريات في العالم ٢٠١٠. دولة الإمارات العربية المتحدة.
٣٠٧. حكومة الولايات المتحدة. وزارة الخارجية (٢٠١٠). تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩.
٣٠٨. سوريل م.. "انعدام الجنسية في الكويت: البدون في الكويت": السياسة الخارجية. ٢٠١٠.
٣٠٩. المنظمة الدولية للاجئين. "الكويت: تواصل المماطلة بشأن حالات انعدام الجنسية". ١١ مايو ٢٠١٠.
٣١٠. حكومة الولايات المتحدة. وزارة الخارجية (٢٠١٠). تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩: البحرين.
٣١١. نوفل ج. . و أ. ترومس. "التحويلات المالية من دول مجلس تعاون الخليج: لمحة على المستقبل".
وجهات نظر معهد الشرق الأوسط فبراير ٢٠١٠.
٣١٢. مؤشرات التنمية البنك الدولي
٣١٣. البنك الدولي. كتاب حقائق الهجرة والتحويلات المالية. ٢٠٠٨. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ٢٠٠٨.
٣١٤. جهاز الإحصاء بدولة قطر/ لجنة السكان الدائمة (٢٠١٠). مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر.
٣١٥. نوفل ج. . و أ. ترومس. "التحويلات المالية من دول مجلس تعاون الخليج: لمحة على المستقبل".
وجهات نظر معهد الشرق الأوسط. فبراير ٢٠١٠.
٣١٦. البنك الدولي. "التكامل الاقتصادي في دول مجلس تعاون الخليج" واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ٢٠١٠.
٣١٧. البنك الدولي. "التكامل الاقتصادي في دول مجلس تعاون الخليج" واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ٢٠١٠.
٣١٨. التنمية الحضرية المستقبلية في الكويت: لمحة عامة على المخطط الهيكلي الثالث للكويت.
عرض تقديمي خلال فعاليات تخطيط التشبيك المستدان للمدن العربية. الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي. ريو دي جانيرو. ٢٢ مارس ٢٠١٠.
٣١٩. البنك الدولي. "التكامل الاقتصادي في دول مجلس تعاون الخليج" واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ٢٠١٠.
٣٢٠. البنك الدولي. "التكامل الاقتصادي في دول مجلس تعاون الخليج" واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ٢٠١٠.
٣٢١. البنك الدولي. "التكامل الاقتصادي في دول مجلس تعاون الخليج" واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ٢٠١٠.
٣٢٢. س. الخليج. مجلة الأعمال. ٢ يولو ٢٠١٠.
٣٢٣. ز. بيطار. "شبكة السكك الحديدية في دول الخليج بانتظار الموافقة". زاوية. ١ ديسمبر ٢٠١٠.
٣٢٤. مشروع سكة حديد الخليج سيبدأ في عام ٢٠١٧ . الجريدة الرسمية السعودية. ١٠ يناير ٢٠٠٩.
٣٢٥. وزارة الاقتصاد الوطني (٢٠١٠) المراجعة الاقتصادية لعام ٢٠٠٩. ص. ٢٢
٣٢٦. جهاز الإحصاء في قطر. تعداد ٢٠١٠. تم الرجوع إلى المعلومات في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠.
٣٢٧. جهاز الإحصاء في قطر. تعداد ٢٠١٠. تم الرجوع إلى المعلومات في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠.
٣٢٨. مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية. تم الرجوع للمعلومات في ٨ نوفمبر ٢٠١٠ من خلال:
http://www.bahrainedb.com/quarterly-review.aspx
٣٢٩. مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية. تم الرجوع للمعلومات في ٨ نوفمبر ٢٠١٠ من خلال:
http://www.bahrainedb.com/quarterly-review.aspx
٣٣٠. المركز الوطني للإحصاء . مسح العمالة والأجور وساعات العمل لعام ٢٠٠٨. تم الرجوع للمعلومات في ٢٦ يناير ٢٠١١ من خلال: http://www.uaestatistics.gov.ae/default./٨٥:aspx
٣٣١. برنامج الموئل. (٢٠١٠) تقرير حالة المدن: السعودية. نيروبي: برنامج الموئل. بيانات عام ٢٠٠٩.
٣٣٢. المرفق الإحصائي الخاص بالسعودية.٢٠٠٨

جوبا، جنوب السودان. يتعين على جنوب السودان التعويض عن ثلاثين عاماً من مظاهر التحضر المؤجلة. © فرونت بيج / شاتر ستوك

تضم منطقة دول الجنوب العربي كلاً من جزر القمر، وجيبوتي، والصومال، والسودان[١]، واليمن، وتعد موطناً لحوالي ٨٠ مليون نسمة.

تستوعب السودان ما يزيد عن ٥٠ في المائة من إجمالي الكثافة السكانية في المنطقة، أي ما يعادل ٤٤ مليون نسمة، تليه اليمن كثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان البالغ ٢٥ مليون نسمة.[٢] وفي السنوات الأخيرة، تراوحت معدلات نمو السكان بين مرتفعةً نسبياً إلى معتدلة (٢ إلى ٣ في المائة)، بيد أنه من المتوقع أن تنخفض هذه المعدلات بحلول العام ٢٠١٣.

إنخفضت المعدلات الإجمالية للنمو السكاني بوتيرة متسارعة نسبياً منذ مطلع الثمانينيات وحتى منتصفها، باستثناء الصومال، فيما تدل التقلبات المسجلة للنمو السكاني على غياب المعلومات الموثوقة وصعوبة الظروف الميدانية التي تعيق إجراء الإحصاء السكاني، كما يقود عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية الأمور إلى مزيد من التعقيد.

تتميز دول الجنوب ببنية سكانية شابة حيث تتراوح نسبة السكان دون سن ١٤ عاماً من ٣٥ إلى ٤٥ في المائة، وفي الصومال، شكلت هذه الفئة العمرية الشابة ٤٤,٩ في المائة من عدد السكان في عام ٢٠١٠،[٣] الأمر الذي يؤكد على حاجة المنطقة إلى خلق فرص العمل وتلبية الطلبات الكبيرة المتمثلة بتوفير المساكن، والبنية التحتية، والخدمات العامة لمواكبة المعدلات المرتفعة المتوقعة لتكوين الأسر المعيشية.

تتفاوت معدلات التوسع في المناطق الحضرية في دول الجنوب بين منخفضة ومعتدلة (٣٠ - ٤٠ في المائة) مع وجود استثناء ملحوظ في جيبوتي حيث يقطن ٧٦ في المائة من السكان في مدينة جيبوتي والمنطقة المحيطة بها (وتتفاوت التقديرات بين ٦٠ إلى ٨٠ في المائة تقريباً من إجمالي سكان المناطق الحضرية).[٤]

تراوحت معدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية في دول الجنوب ما بين معتدلة ومرتفعة، حيث توسعت معظم المناطق الحضرية بنسبة ٢ إلى ٥ في المائة تقريباً. وفي السنوات الأخيرة، سجلت جيبوتي أدنى نسبة، بلغت أقل من ٢ في المائة بقليل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى مستوى التوسع في المناطق الحضرية المرتفع أصلاً (٧٦,٢ في المائة في ٢٠١٠). وفي العقد الماضي، سجلت اليمن أعلى معدلات النمو الحضري (حوالي ٥ في المائة) ومن ثم في السودان (٤ في المائة تقريباً). وباستثناء الصومال وجزر القمر، تراجعت معدلات النمو في المناطق الحضرية بل ويتوقع أن تستمر في الانخفاض إلا في جزر القمر التي سترتفع معدلات النمو الحضري فيها على الأرجح بحلول عام ٢٠٣٠، كما ستكون المعدلات في الصومال بحدود ٤ في المائة.[٥]

شهدت الفترة ما بين الأعوام ١٩٨٠ - ١٩٩٠ تسجيل أعلى معدلات النمو الحضري، لتنخفض بعد ذلك بحدة، باستثناء الصومال. أما في جيبوتي، سجلت معدلات النمو ذروتها في منتصف إلى أواخر الثمانينيات عندما تم دمج منطقة كبيرة تقع على محيط مدينة جيبوتي بشكل غير رسمي مع حدود المدينة.[٦] كما شهدت اليمن أعلى معدلات النمو بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٥ وذلك بعد فترة وجيزة من توحيد البلاد، فيما شهدت جزر القمر ذروة النمو بعد استقلالها عام ١٩٧٥.

وتفاوتت معدلات نمو المدن الكبرى في دول الجنوب بين معتدلة ومرتفعة ويتوقع استمرار توسعها بحوالي ٣-٤ في المائة.[٧]

التركزات السكانية في المناطق الحضرية

إن الوتيرة المتسارعة لعمليات النمو الحضري في المنطقة قد نشأت جراء النزاعات الدائرة، إضافة إلى حالة التدهور البيئي والفقر المنتشر في مناطق الأرياف، وباستثناء جيبوتي، حيث يعيش معظم السكان في العاصمة،[٨] فلا يزال غالبية السكان يقطنون في المناطق الريفية.[٩]

الشكل ٥٣: النسبة المئوية من الكثافة السكانية الحضرية

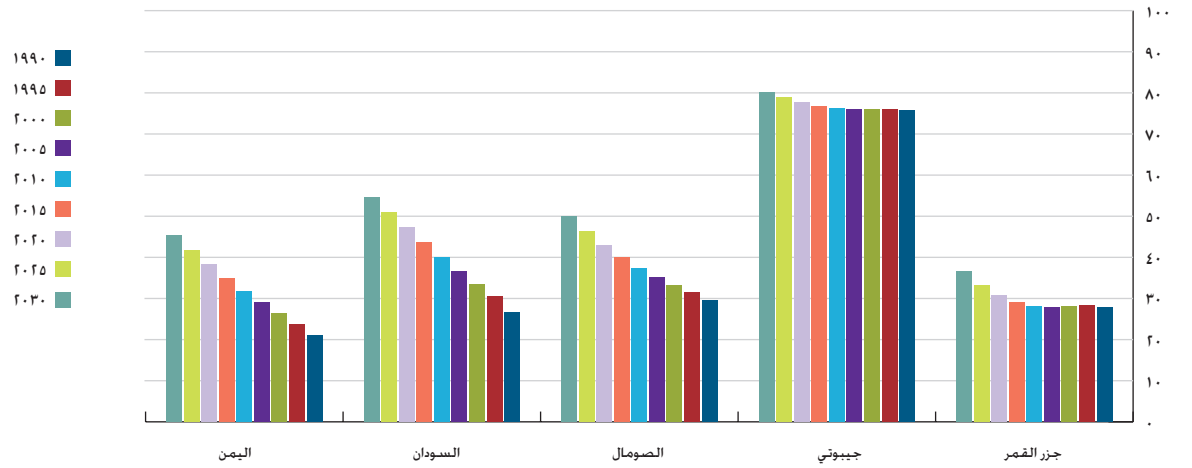

المرجع: إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٨ و٢٠٠٩

الشكل ٥٤: معدلات النمو السنوي في المناطق الحضرية

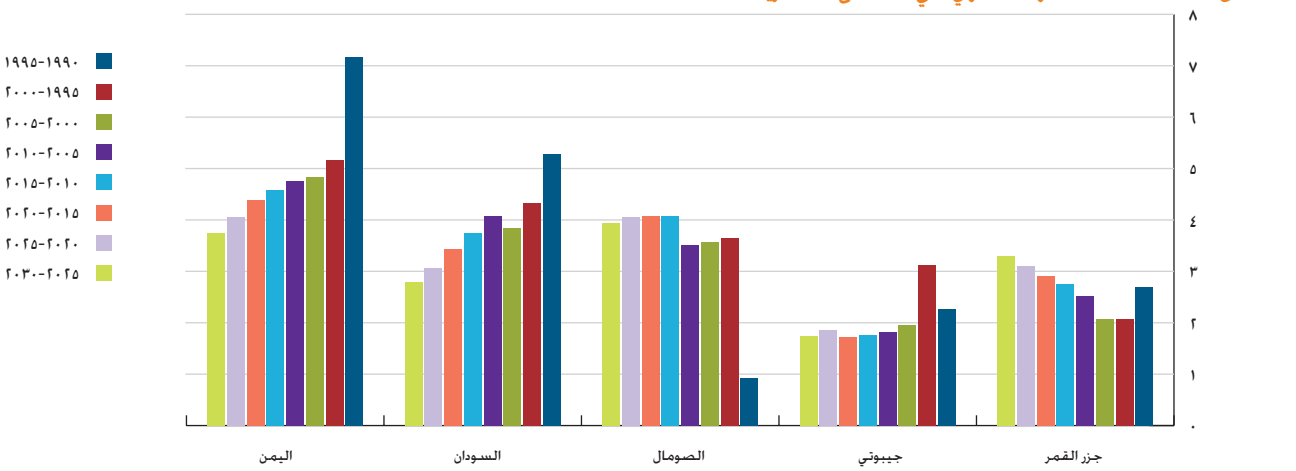

المرجع: إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٩

الشكل ٥٥: سكان المناطق الحضرية)بالآلاف(

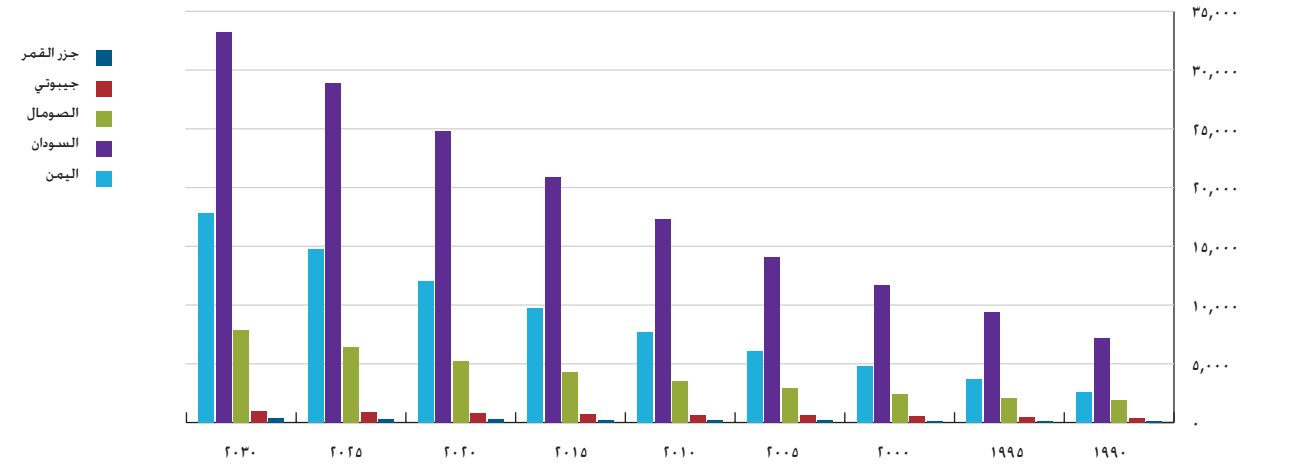

المرجع: إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

الشكل ٥٦: إجمالي معدلات النمو السكاني السنوي

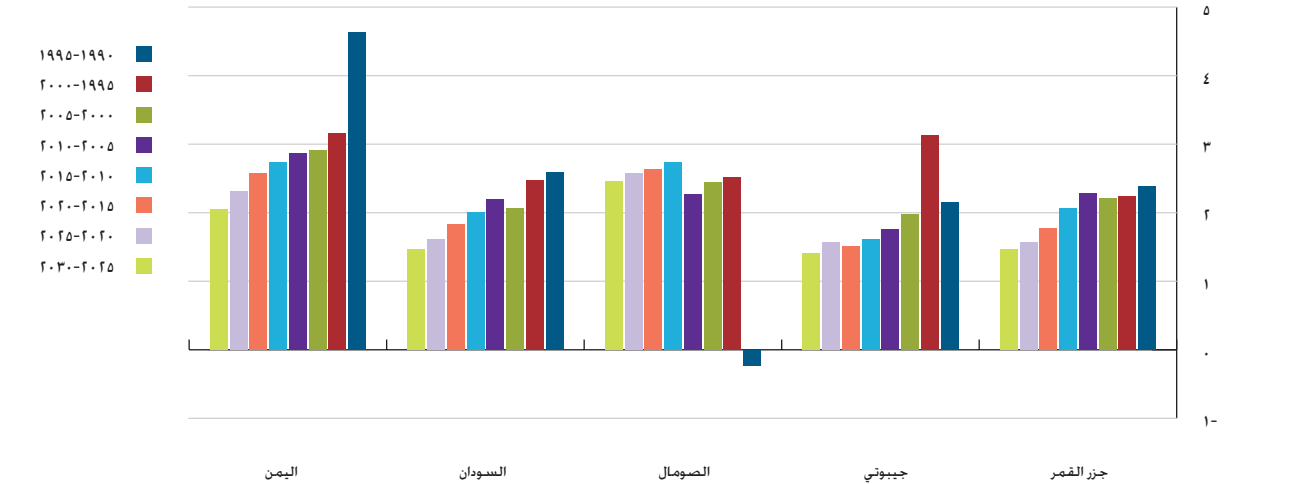

المرجع: إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٨

الشكل ٥٧: الكثافة السكانية الإجمالية)بالآلاف(

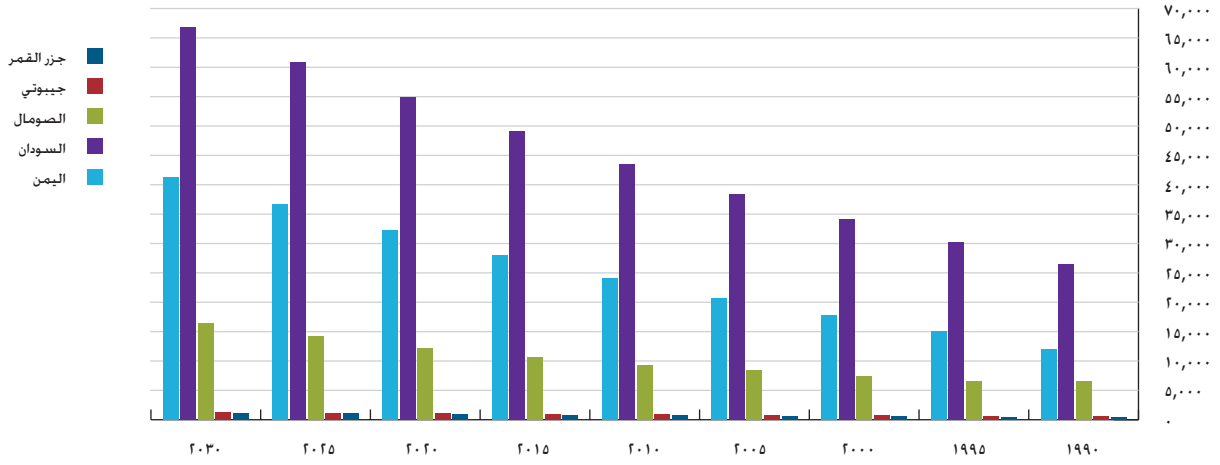

المرجع: إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٨ و٢٠٠٩

تتمثل الدوافع الرئيسية خلف التوسع السريع في المناطق الحضرية في السودان بنشوء حالات الجفاف الحاد، والصراع الأهلي، والخطط الزراعية الآلية، إضافة إلى توفر فرص اقتصادية أفضل في المدن.[١٠] كما أدت البنية التحتية المحدودة، وتدني مستوى قطاع النقل، ومساحة السودان الكبيرة إلى تركيز النمو السكاني في المناطق الحضرية في العاصمة ومراكز إقليمية معدودة.[١١] وقد توسعت مدينة الخرطوم بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي بحوالي ٢٥٠ مرة من حيث المساحة و١١٤ مرة من حيث السكان، حيث تشهد المدينة امتداداً واسعاً، فيما بلغت الكثافة السكانية فيها ١٦٣ نسمة لكل كيلومتر مربع (في ٢٠٠٤).[١٢]

توسعت مدن جوبا، وواو، وملكال[١٣] والتي تعد كبرى المدن في **جنوب السودان** مع عودة النازحين داخلياً عقب إبرام اتفاقية السلام في العام ٢٠٠٥. وقد سجلت المناطق الحضرية في منطقة الخرطوم ومحافظات الشمال أعلى معدلات للتركيز السكاني، إلا أن تقسيم البلاد إلى شمال وجنوب السودان سيساهم في توليد المزيد من التحركات السكانية في البلاد. إضافة لذلك، ساهمت اتفاقية السلام المبرمة في تحفيز عودة نحو مليوني مهاجر إلى جنوب السودان.[١٤]

نشأت عمليات التوسع في المناطق الحضرية في **الصومال** جراء النزاع والتحديات البيئية التي تواجهها البلاد. ففي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، حدث تحرك جماعي من المراعي الريفية إلى المراكز الحضرية سعياً وراء الفرص الاقتصادية.[١٥] ونتيجة لذلك، ارتفع عدد السكان في البلدات الصومالية الرئيسية بنسبة ٣٠٠ إلى ٥٠٠ بالمائة تقريباً خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية.[١٦]

كانت الحروب الأهلية والهجمات الإرهابية الناشئة مؤخراً وراء الهجرة إلى المناطق الحضرية؛[١٧] حيث استقبل ممر أفغوي، الواقع في شمال غرب مقديشو، النازحين داخلياً من سكان مقديشو طوال فترة النزاع، حيث يشكل حالياً ثالث أكبر منطقة من حيث التركيز السكاني داخل الصومال وأكثر المناطق المكتظة سكانياً فيها.[١٨]

يتركز معظم النمو في منطقة صوماليلاند التي تعد أكثر المناطق استقراراً في البلاد، والتي ساهمت الفرص الاقتصادية الجيدة المتوفرة فيها بتعزيز مكانتها ليتم الاستقرار فيها في خضم إنتشار معالم العنف والتدهور البيئي في المنطقة المحيطة بها. كما ساهمت الطرق التجارية الممتدة من بربرة إلى إثيوبيا إضافة إلى مطار هرجيسا الدولي في تنمية المنطقة اقتصادياً ومن المرجح استمرار توسع المنطقة جراء الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية الوافدة.[١٩] وبالمثل، جذب إقليم بونتلاند النازحين داخلياً من سكان المناطق الأخرى خلال الحرب الأهلية، حيث شهدت توسعاً حضاريا سريعاً تسبب بإجهاد قدرة مرافق البنية التحتية والخدمات في مدينة بوساسو.[٢٠] (يمكن الاطلاع أيضاً على تقرير حالة المدن الإفريقية لعام ٢٠١٠ "The State of African Cities 2010"، الصفحة ١٤٦، يمكنك تحميل الملف مجاناً عبر الموقع الإلكتروني لبرنامج الموئل (www.unhabitat.org)

أدى النمو السكاني السريع في **اليمن** خلال العقود الأربعة الماضية والتنمية المحدودة في الريف إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، وبالأخص إلى المدن الكبرى، حيث لوحظت الوتيرة المتسارعة للنمو العشوائي في المناطق الحضرية، إضافة لازدياد الضغوط لتوفير الخدمات، بالأخص في العاصمة صنعاء[٢١] التي سجلت نمواً سكانياً يفوق العشرة أضعاف خلال أقل من ثلاثة عقود، مرتفعاً من ١٦٢ ألف نسمة في العام ١٩٧٧ إلى ١,٧ مليون نسمة في العام ٢٠٠٤، وجاء معظم هذا التوسع جراء نشوء المناطق العشوائية على محيط المدينة.[٢٢]

الخطط الرامية لإدارة النمو الحضري

تفتقر معظم دول الجنوب لأية إستراتيجيات شاملة وطنية أو محلية لإدارة النمو في المناطق الحضرية، وذلك بالرغم من احتمالية امتلاكها للاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر والتي تشتمل على أهداف كتحقيق النمو الاقتصادي، والحكم الرشيد، والآليات المحسنة للتعامل مع رأس المال البشري المتزايد. كما تمتلك العديد منها خططاً لتحسين البنية التحتية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في الموانئ والمراكز الحضرية الرئيسية، مثلما هو الحال في جزر القمر وجيبوتي، بينما تمتلك بضعة دول خططاً شاملة ومتطورة على مستوى المدينة.

يكمن التحدي الذي تواجهه **جيبوتي** في تحقيق التوازن بين عمليات النمو والتنمية في العاصمة وذلك الحاصل في مناطق أخرى في البلاد، حيث تمتلك جيبوتي خطة إستراتيجية لنقل

منظر لأحد الشوارع في مدينة مقديشو، الصومال. © محمد آمن جبريل / آيرين

جزء من سكان المناطق الحضرية من العاصمة جيبوتي إلى مدن متوسطة أخرى.[٢٣] كما يتم إعداد خطط للمناطق والأقاليم ومواقع أخرى للمضي قدما نحو تحقيق هذا الهدف.[٢٤]

تجري الحكومة حالياً معاينة شاملة للخطة الخاصة بمدينة جيبوتي ضمن إستراتيجيتها المتكاملة للمناطق الحضرية للسنوات الخمسة المقبلة حيث تهدف بذلك إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات في المدينة والمناطق المحيطة بها وتحسين بنيتها التحتية وآليات الحكم المحلي، والمشاركة المدنية، إضافة إلى تخصيص المواقع والحدائق العامة.[٢٥]

يعكف برنامج الموئل في الصومال حالياً على تطوير برنامج إعادة تأهيل وتطوير مجتمعي لمقاطعات مقديشو بجدول زمني يمتد من ثلاثة إلى خمسة أعوام، ويتضمن ذلك إنشاء المساكن وتنمية المناطق الحضرية، وتوفير الخدمات الأساسية، وإعادة توطين العائدين، وإنعاش الاقتصاد، فضلاً عن خلق فرص العمل وحفظ الأمن في الأحياء السكنية، وتحقيق المصالحة الشعبية.[٢٦] كما عملت الحكومة في مدينة هرجيسا في صوماليلاند على تطوير إستراتيجية متكاملة للمناطق الحضرية حيث تم إلقاء الضوء على التحديات الموجودة وتحديد البرامج اللازمة لتعزيز معايير التنمية والنمو المنظم.[٢٧]

إن عمليات التخطيط الحضري لطالما كانت موجهة نحو الخرطوم في المقام الأول.[٢٨] فقد تم إعداد أحدث خطة للمناطق الحضرية لمدينة الخرطوم الكبرى في العام ٢٠٠٧ والتي تركز على تحسين الطرق، وقطاع النقل والخدمات العامة، كما يجري أيضاً إعداد خطط لعواصم المحافظات.[٢٩]

عملت الحكومة في عام ٢٠٠٦ على إطلاق إستراتيجية التنمية القروية والخطة الهيكلية لمحافظة الخرطوم بهدف زيادة الاكتفاء الاقتصادي الذاتي في القرى وبالتالي تقليل الهجرة منها إلى المدن إضافة إلى زيادة إنتاجها الغذائي، وستساهم الخطة في تحسين وضع القرى محلياً وتوفير الأراضي لتوسيعها بالاعتماد على مخطط تنموي لمدة ١٠ أعوام، حيث سيتم في النهاية ربط ٥٣٨ قرية في المنطقة بمدينة الخرطوم بواسطة شبكة من الطرق.[٣٠]

ساهم التحدي المتمثّل في توفير المساكن لتدفقات العائدين إلى **جنوب السودان** عقب إبرام اتفاقية السلام في عام ٢٠٠٥ في دفع الحكومات المحلية لإعداد الخطط اللازمة لإدارة النمو السكاني. وبينما خططت معظم المدن لتوسيعات في المناطق الحضرية، قامت ولاية الوحدة بتطوير خطة بناء شمولية للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٢٥ والتي تركز على توفير مساكن للعائدين من خلال تدرج وظيفي واقتصادي متكامل للبلدات والقرى.

تعتزم الحكومة الوطنية في **اليمن** على تطوير خطة وطنية للتنمية الحضرية تقوم السلطات المحلية بتنفيذها بهدف تحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء المتدهورة والمناطق العشوائية، وذلك كجزء من مشروع تنمية المناطق الحضرية المتكامل، الذي بدأ في العام ٢٠٠٩ بدعم من البنك الدولي.[٣١] علاوة على ذلك، يدعم البنك الدولي حالياً المشروع الثاني لتنمية مدن الموانئ الساحلية بهدف تحسين مدن الموانئ، وهي عدن والحديدة والمكلا،[٣٢] حيث سيركز المشروع مبدئياً على إجراء تحسينات على البنية التحتية في نطاق ضيق بهدف تشجيع الأنشطة التجارية الصغيرة وإنشاء شبكات النقل.[٣٣]

كما يتم الإعداد لمشروع متكامل للتنمية الحضرية في مدينة تعز التي يعد انتشار المناطق العشوائية فيها مرتفعاً للغاية، بهدف تحديث المناطق وتحسين مستوى توفير الخدمات.[٣٤] وفي صنعاء، قامت الحكومة بإعداد إستراتيجية تنموية للمدينة والتي تضمنت التحديات التي تواجه عمليات التخطيط، بالإضافة للتوصيات المقترحة لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها إلى جانب تعزيز عمليات التخطيط الحضري وتحسين الإدارة المالية.[٣٥]

مقارنة ببقية العالم العربي، ينصبّ النشاط التجاري في دول الجنوب على النشاط الريفي بالمقام الأول. وباستثناء جزر القمر، فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يعد متدنياً للغاية، عدا عن تفشي معدلات الفقر في دول المنطقة. وتتفاوت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي بشكل لافت من دولة لأخرى؛ فقد سجلت جيبوتي والسودان أعلى معدل للنمو الاقتصادي والذي تراوح ما بين ٤ إلى ٥ بالمائة، وسجلت دول أخرى معدلات نمو أكثر اعتدالاً، بينما كان نمو جزر القمر أبطأ بكثير بسبب عدم الاستقرار السياسي فيها وانتعاشها البطيء من الأزمة المالية الأخيرة. أما معدل النمو المرتفع في السودان؛ فيعزى إلى زيادة إنتاج النفط وتوسع القطاعات غير النفطية.

تختلف الأنشطة الاقتصادية في أنحاء دول الجنوب، حيث تهيمن الزراعة وصيد الأسماك والخدمات على الاقتصاد في جزر القمر والصومال، في حين تركز جيبوتي على قطاعات النقل، والاتصالات، والتجارة، والخدمات، أما السودان، فإنها تجني معظم دخلها من الموارد النفطية. وفي اليمن، تمثل الخدمات الجزء الأكبر من الاقتصاد (٥٣ بالمائة) تليها الصناعة (٣٩ بالمائة تقريباً)، كما تسهم الزراعة ورعي المواشي في توظيف أكثر من ٧٥ بالمائة من القوى العاملة.[٣٦]

يساهم قطاعي الصيد والزراعة في **جزر القمر** في توظيف أكثر من ٥٧ في المائة من العمالة،[٣٧] فيما ساهم قطاع الخدمات بنحو ٤٥,٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠١٠،[٣٨] كما تساهم التحويلات المالية المتأتية من الخارج بشكل جوهري في دخل الأسر المعيشية، حيث يعمل معظم المغتربين في المطاعم والحراسة التي ظلت متوفرة خلال الأزمة المالية.[٣٩]

لقد شددت السياسة الحكومية في الآونة الأخيرة على تنمية صناعة الأغذية الزراعية، وقامت الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، بتمويل من الإتحاد الأوروبي، بالإستثمار في زراعة البطاطس والموز.[٤٠] كما تلوح في الأفق إمكانية لتوسيع صناعة صيد الأسماك، وذلك بالرغم من عدم كفاية مرافق الميناء القائم وتجهيزات البنية التحتية المتوفرة فيه حالياً.[٤١] وكذلك، حصلت الحكومة مؤخراً على تمويل من الإتحاد الأوروبي لتحسين الإطار المؤسسي المتعلق بصناعة صيد الأسماك، وقامت أيضا بتوقيع اتفاقية مع اليابان تهدف إلى إعادة فتح المدرسة الوطنية لمصائد الأسماك في أنجوان،[٤٢] من ناحية أخرى، وبهدف تعزيز التجارة الخارجية والتبادل التجاري داخل الجزر، عمدت الحكومة إلى تحديث الميناء في نجازيجيا، الذي يتولى ٨٠ بالمائة من أنشطة التبادل التجاري في البلاد، وإلى جرف مينائي موتسامودو وموروني،[٤٣] إضافة إلى بناء موانئ صغيرة لصيد الأسماك ومرافق تخزين ملائمة، وتعزيز الأمن والإدارة في مرافق الميناء.[٤٤]

تتركز غالبية الأنشطة التجارية في **جيبوتي** في العاصمة جيبوتي، حيث تساهم المدينة بشكل رئيسي في توفير خدمات النقل والاتصالات، وذلك بفضل موقعها الإستراتيجي، الذي يربط بين خليج عدن والبحر الأحمر والواقع على الممر الرئيسي للشحن البحري بين الشرق والغرب، وبصفتها منطقة تجارة حرة.

تعد مدينة جيبوتي محطة مخصصة للتزود بالوقود وللشحن عدا عن تشكيلها لميناء عبور (ترانزيت)،[٤٥] كما قامت الحكومة، بهدف توسيع الأنشطة القائمة وتسهيل النمو المستجد، بالإستثمار في البنية التحتية وتحديث الميناء وتحسين الطرق، بالأخص تلك التي تربطها مع إثيوبيا وأريتريا.[٤٦] كما وأدى بناء ممر خاص للحاويات في دورالیه واستغلال الطاقة الحرارية الأرضية من بحيرة عسل إلى جذب الاستثمار الخارجي المباشر.[٤٧] إضافة لذلك، ولمواجهة الانخفاض في العمليات التجارية في الميناء في العام ٢٠١٠ نتيجة الأزمة المالية، دأبت جيبوتي إلى تشجيع تنمية القطاع المالي بسن تشريعات لتحسين أنظمة البنوك والإستثمار السياحي وتقديم حوافز ضريبية وغير ضريبية للمشاريع التجارية بهدف تشجيعها على الاستقرار في جيبوتي.

لا يزال اقتصاد جيبوتي مقيداً بسبب إفتقارها لمصادر الطاقة والمياه الخاصة بها، حيث تتأرجح إمدادات الطاقة بين ٥٧ ميغاواط فيما يبلغ الطلب عليها ٧٥ ميغافولط وقد يرتفع ليصل إلى ١٣٨ ميغاواط بحلول العام ٢٠١٥، وذلك على الرغم من إستثمارها في مجال البنية التحتية. علاوة على ذلك، وضمن المساعي الرامية للحد من مستويات اعتمادها على النفط الأجنبي، تعمل جيبوتي ضمن إطار من التعاون مع إثيوبيا لاستيراد الطاقة الكهربائية، بالإضافة لتوجهها نحو تطوير مصادر الطاقة الحرارية الأرضية الخاصة بها والتي تعد ذات إمكانات جيدة.[٤٨]

تعطل الاقتصاد الرعوي بطبيعته البدوية التقليدية في **الصومال** بشكل كبير جراء الحرب الأهلية وتدمر أساس الاقتصاد في صوماليلاند، التي يشكل البدو الرحل الذين يعتمدون على رعي المواشي غالبية السكان فيها، بشكل كامل. كما أدى افتقار الصومال للبنية التحتية وصيد الأسماك الجائر وغير المشروع من قبل الأساطيل الأجنبية إضافة إلى إلقاء النفايات السامة في بعض مناطق صيد الأسماك إلى الحيلولة دون تنمية إمكانيات صيد الأسماك في المنطقة.[٤٩]

تشغل غالبية القوى العاملة في بونتلاند وظائف في قطاع المواشي بيد أن حالات الجفاف الناشئة وإعادة توطين الأشخاص النازحين داخلياً من جنوب الصومال قد تسببت في إتساع رقعة المناطق الحضرية بوتيرة متسارعة في المنطقة. أما في جنوب وسط الصومال، يعمل معظم السكان في قطاعات الزراعة والتعدين والمواشي، وقد أثر النزاع المسلح سلباً على الأنشطة الزراعية وتسبب بالهجرة إلى المدن وأنحاء أخرى من البلاد.[٥٠]

يقوم ٥٣,٦ في المائة من سكان المناطق الحضرية بأنشطة اقتصادية في المنطقة حيث يعمل معظمهم في قطاعي الخدمات والصناعة.[٥١] وقد أدت الإستثمارات التي نفذتها عمليات الأمم المتحدة في الصومال، وتنامي التحويلات المالية إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق الحضرية، وحتى في مناطق جنوب وسط الصومال التي تفتقر إلى الإستقرار. ويتوقع حدوث المزيد من التوسع في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والطيران، والتجارة، والتصنيع.[٥٢] وقد قام القطاع الخاص بالاستثمار في الطرق، وإمدادات المياه، ومرافق الصرف الصحي، والموانئ، والطاقة، بالإضافة إلى التعليم والصحة وذلك بدعم من المواطنين في الشتات والصناديق الخيرية الإسلامية.[٥٣]

تهيمن عوائد النفط على الإقتصاد في **السودان**، حيث سيبلغ الإنتاج ذروته في عام ٢٠١٢ إلى أن ينضب بعد ٢٠ إلى ٣٠ عاماً.[٥٤] أما القطاعات الإقتصادية غير النفطية في البلاد، فتتمثل بالزراعة والتعدين والمواشي، وهذا الأخير يمثل عاملاً جوهرياً في استقرار مناطق الأرياف.[٥٥] فيما تشكل الخدمات نحو ٤٣ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. كما ساهمت السياسة التي انتهجتها الحكومة مؤخراً بتعزيز قطاع التصنيع من خلال تحرير قوانين العمل وتحسين النظام القانوني والزراعة ، وذلك من خلال مواصلة العمل ببرنامج التعبئة الخضراء، ومن المتوقع أن يوفر كل من قطاعي التصنيع والزراعة الدعم لبعضهما البعض من

أغطية بئر مرتبة تحت جهاز حفر من نوع هجليج في ولاية جنوب كردفان. © برنامج الأمم المتحدة للبيئة

خلال صناعات تجهيز المنتجات الزراعية.[٥٦] كما وستقوم الحكومة بتنمية القطاع الزراعي من تيسير فرص الحصول على القروض والشراكة القوية مع المستثمرين من القطاع الخاص.[٥٧]

وكما هو الحال في معظم المدن الكبرى، تسهم الخرطوم بحصة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي في البلاد. ففي العام ١٩٩٠، ضمت مدينة الخرطوم الكبرى ٧٣ في المائة من الصناعات السودانية و ٨٥ في المائة من المشاريع التجارية فيها، و٧٠ في المائة من دافعي الضرائب و٧٠ في المائة من مستشفيات السودان ومراكزها الصحية. وقدمت ٨١ في المائة من الضرائب المحصلة، فيما تستهلك المدينة ٦٧ في المائة من الطاقة المولدة من الشبكة الوطنية.[٥٨]

إن التقسيم الذي شهدته البلاد قد يكون ذا أثر بالغ على الخرطوم، وذلك في ظل حرمان الشمال من جزء كبير من عوائد النفط نظراً لوقوع غالبية الآبار في الجنوب، ولكي تتمكن من تجاوز العجز في البنية التحتية، تعكف الحكومة على الاستثمار في الطرق والكهرباء لدعم القطاعات غير النفطية.

تساهم مجالات الزراعة ورعي المواشي في توظيف غالبية القوى العاملة في اليمن، وذلك بالرغم من مساهمة قطاعي الصناعة والخدمات في توليد معظم معدلات إجمالي الناتج المحلي، حيث تتأتى نحو ٧٠ في المائة من إيرادات التصدير وعوائد الحكومة من قطاع النفط، والذي يرجح نضوبه في غضون ٥ إلى ١٤ عاماً.[٥٩] ويسمح الموقع الجغرافي للبلاد، الواقع بقرب مضيق باب المندب، بتنمية أنشطة اقتصادية أخرى، وقد يصبح الميناءين الاستراتيجيين فيها، وهما عدن والحديدة، مركزين مهمين للشحن البحري.[٦٠]

تعمل الحكومة على وضع الخطط اللازمة لتحسين وإنشاء معهد للتخطيط البحري وذلك بالرغم من عدم كفاية المعدات وقدرة الموانيء في الوقت الراهن.[٦١] كما توجد العديد من الفرص لتوسيع نطاق استخراج الموارد مثل الجير، والجبس، والرخام، والملح الصخري، والصوان، والبازلت، بالإضافة إلى قطاع صيد الأسماك، فضلاً عن إمكانية حدوث توسع في مجالات السياحة، والحرف اليدوية، والرعاية الصحية الخاصة، والتعليم، والعقارات.[٦٢]

تتركز الأنشطة الحضرية في مدينة صنعاء التي تستحوذ على ٢١,٦ في المائة من إجمالي نسبة التوظيف، و٣٠ في المائة من المؤسسات الصناعية.[٦٤] مع وجود تركيز صناعي أقل في تعز وإب.[٦٥] أما العاصمة، فتعد أيضاً مركزاً للوظائف الرسمية في الدولة، حيث ساهمت بتوفير ٣٩ في المائة من الوظائف الرسمية الجديدة بين العامين ١٩٩٢ و٢٠٠٦ بالإضافة إلى ٣٣ في المائة من المؤسسات الرسمية الجديدة.[٦٦]

أشكال التفاوت والفقر

لقد لوحظ تسجيل معدلات عالية من التفاوت في المناطق الحضرية، والتي لا تزال آخذة بالازدياد، باستثناء **السودان**، حيث تعتبر أشكال التفاوت في المناطق الحضرية مساوية تقريباً لتلك الموجودة في مناطق الأرياف.[٦٧] كما تتركز معظم الثروة في **جيبوتي** في الدوائر الأولى والثانية والثالثة في العاصمة.[٦٨] أما في **اليمن**، سجلت العاصمة صنعاء، ومدينة الحجة، ومناطق المحويط، والحديدة، وذمار أعلى المعدلات.[٦٩]

سجلت المناطق الريفية معدلات أعلى من الفقر بالمقارنة مع المناطق الحضرية في معظم الدول، حيث سجلت جيبوتي معدلات فقر مرتفعة للغاية وبالأخص في العاصمة جيبوتي حيث يعيش قرابة ٦٩ بالمائة من الأسر المعيشية دون الخط الوطني للفقر النسبي المحدد ب ٣ دولارات أمريكية يومياً للفرد البالغ في الأسر المعيشية، وينتشر الفقر النسبي بشكل كبير أيضاً في مناطق علي صبيح (٩٤,٤ بالمائة) وأوبوك (٨٨,١ بالمائة) و تادجورا (٨٨,٩).[٧٠]

وضمن المساعي الرامية للحد من معدلات الفقر، فقد شدد برنامج الحد من الفقر في المناطق الحضرية في جيبوتي، الذي يدعمه البنك الدولي، على إدخال تحسينات على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية من خلال المساعدة التقنية، والمشاريع المجتمعية، وتطوير البنية التحتية.[٧١] وإمكانية الحصول على القروض الصغيرة، إضافة إلى التنمية الاقتصادية المستهدفة،

حيث يركز البرنامج على الأحياء التي ينتشر فيها الفقر بشكل أوسع.[٧٢]

تتسم **الصومال** بانتشار أشكال الفقر المدقع، والذي تم تعريفه بأنه حصة الفرد من العيش بأقل من دولار أمريكي واحد يوميا طبقاً لتعادل القوة الشرائية، بشكل واسع النطاق في المناطق الريفية والبدوية (٥٣,٤ في المائة) وبشكل أقل في المناطق الحضرية (٢٣,٥ في المائة). أما الفقر العام، الذي تم تعريفه بأنه عدد الأشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن دولارين أمريكيين، فإنه ينتشر بمعدلات أقل في المناطق الحضرية.[٧٣]

سجل جنوب **السودان** معدلات أعلى من الفقر (٥٠,٦ في المائة شخصاً يعيشون تحت خط الفقر الوطني) مقارنة بتلك المسجلة في الشمال (٤٦,٥٥ في المائة)[٧٤] وأعلى في المناطق الحضرية (٥٥,٤٪) من تلك التي في المدن (١٤,٤٪).[٧٥] أما في **اليمن**، فقد تم تسجيل أعلى معدلات الفقر في كل من محافظات شبوة، والجوف، وحضرموت، وعمرين.[٧٦]

التسويق

ثمة قيود معينة والتي تعيق تطوير الأعمال التجارية في دول الجنوب، حيث أنه بالإضافة إلى القيود الإقتصادية والمؤسسية العامة، فإن تسويق الإمكانات المتاحة في هذه المنطقة يعد صعباً للغاية جراء عدم الاستقرار السياسي والصراع الأهلي، بالإضافة إلى وقائع القرصنة المستمرة التي يقوم بها القراصنة الصوماليون.

وفي **اليمن**، حيث تحاول الحكومة جذب الإستثمار من خلال التركيز على تحديث البنية التحتية والإستثمار في ثلاثة موانئ رئيسية وهي عدن، والحديدة، ومكلا، إلا أن هذه المساعي تنطوي على إجراءات حكومية مرهقة وبيئة تجارية صعبة، عدا عن غياب الشفافية، وارتفاع فائدة القروض، وصعوبة الحصول على الأراضي المحدومة والمسجلة بسندات ملكية من أجل تنميتها، إضافة إلى البنية التحتية المتدهورة، وإمدادات الكهرباء والمياه التي يصعب الاعتماد عليها.[٧٧]

بادرت حكومة **جيبوتي** إلى خلق بيئة استثمارية جيدة وتطوير شبكة طرقها وتوسيع الميناء، فيما تحاول جذب الإستثمار الأجنبي لتطوير محور جديد في دورالیه، ومنطقة تجارة حرة تقدم عدة حوافز والتي تشتمل على إعفاءات من ضرائب الأرباح وإعادة رأس المال والفوائد إلى البلاد.[٧٨] كما أنها تقوم بإصلاحات كبيرة في القطاع المالي، إلى جانب إعادة هيكلة نظام الضرائب بهدف الإنضمام إلى السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية، عدا عن تحرير التجارة بشكل كامل لجذب الإستثمارات.[٧٩]

تعد البيئة الإستثمارية في **السودان** ضعيفة بشكل عام، فيما بدأت الحكومة بالإستثمار في البنية التحتية، وأنشأت وزارة جديدة لتولي المهام الإدارية من خلال خدمة النافذة الواحدة. وقد جذبت العوائد النفطية مستثمرين أجانب من عدة دول منها الصين، والهند، وماليزيا بهدف الإستثمار في السكك الحديدية وتوليد الطاقة بالإضافة إلى الإستثمار في عدة صناعات منها البلاستيك والأثاث.[٨٠]

البطالة

تؤثر البطالة على كل من الشبان والإناث بشكل غير متناسب، مثلما هو الحال في مناطق أخرى في العالم العربي. ففي **جزر القمر**، تنتشر البطالة بين الشباب بنسبة ٦٥ في المائة من المجموع الكلي.[٨١] فيما تنتشر البطالة في **جيبوتي** بنسبة ٨٣,٨ في المائة بين الفئة العمرية ١٥- ١٩ عاماً، و٦٩,٤ في المائة بين الفئة العمرية ٢٠-٢٤ عاماً.[٨٢] وفي **اليمن**، تنتشر البطالة في المناطق الحضرية بشكل أعلى بكثير بين الإناث (٣٦ في المائة) مقارنة بالذكور (١٥,٩ في المائة).[٨٣]

إن السياسات الرامية لتوفير فرص العمل، وبالأخص لسكان المناطق الحضرية والشباب والمرأة، تعد ذات أهمية بالغة للمستقبل القادم. ففي **السودان**، بلغ معدل البطالة للفئة العمرية بين ١٥-٢٤ عاماً ٢٥,٤ في المائة بالمقارنة مع ١٧ في المائة لإجمالي السكان في عام ٢٠٠٨.[٨٤]

تراوحت معدلات البطالة في كل من مناطق نجازيجيا، ونزواني، وموالي في **جزر القمر** ما بين ١٥ و ٢٢ في المائة، فيما سجلت منطقة موروني الحضرية معدلاً إستثنائياً متدنياً بلغ ٧,٣ في المائة، وانخفضت المعدلات في المناطق الريفية بشكل ملحوظ متراوحة بين ١١ و ١٥ في المائة.[٨٥]

بلغت معدلات البطالة في المناطق الحضرية في **الصومال** نحو ٦٥,١ في المائة والتي تصل إلى ٨٠ في المائة كحد أقصى في بعض المدن عند أخذ البطالة المقنعة بعين الاعتبار.[٨٦] وتؤثر المعدلات المرتفعة لمشاركة القوى العاملة في المناطق الحضرية في تسجيل معدلات البطالة فيها أيضاً. وفي **جيبوتي**، والتي يغلب عليها الطابع الحضري، تأرجحت معدلات البطالة مؤخراً ما بين ٤٠ - ٥٠ في المائة، حيث أن العوامل المتمثلة في محدودية توفر الصناعات التي تتطلب الكثير من القوى العاملة، وتدني مستويات إنتاجية العمالة، إضافة إلى عدم توفر القروض لبدء نشاط خاص أو توسيع النشاطات القائمة تعيق توفير فرص العمل.[٨٧]

التعليم

تتفاوت معدلات التحصيل العلمي والإلتحاق بالمدارس في المنطقة بشكل جوهري، بيد أنها تعد بشكل عام أقل بكثير من تلك المسجلة في الدول العربية الأخرى. ففي **السودان**، بلغ المعدل ٧١,١ في المائة في ٢٠٠٧ بما في ذلك ٩٣,٦ في المائة في ولاية الخرطوم، و ٣٦,١ في المائة في ولاية البحر الأحمر. وبلغت معدلات إكمال التعليم الإبتدائي ٧٢ في المائة لدى الذكور و٦٢ في المائة لدى الإناث.[٨٨] أما في **جيبوتي**، تبلغ معدلات المشاركة الإجمالية أقل من ٣٧ في المائة بقليل للتعليم الإبتدائي و١٧ في المائة للتعليم الثانوي و١ في المائة للتعليم العالي.[٨٩] وقد أعاقت الحروب في **الصومال** مستويات التحصيل العلمي على نحو خطير، حيث أنه وبعد زيادة معدلات الإلتحاق بالمدارس بنسبة ٥٠ في المائة في السنوات الخمسة الأخيرة، إلا أنه قد تراجعت فيما بعد لكي تصل إلى ١٩,٩ في المائة في عام ٢٠٠٤.[٩٠] وفي **جزر القمر**، تراوحت معدلات الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية بين ٦٢ في المائة و٨٥ في المائة، بحسب الجزيرة المعنية والوضع الإقتصادي، فيما تعد معدلات الإلتحاق بالتعليم الثانوي فيها جيدة نسبياً وتتراوح بين ٥٦ في المائة لتصل إلى ٧٦ في المائة تقريباً.[٩١] وفي **اليمن**، تعتبر معدلات الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي الإجمالية مرتفعة نسبياً حيث تبلغ ٨٥ في المائة، وتتراوح بين معتدلة ومنخفضة بالنسبة للتعليم الثانوي (٤١ في المائة) والتعليم الجامعي (١٠ في المائة).[٩٢]

تعتبر معدلات التعليم والإلتحاق بالمدارس مرتفعة في المناطق الحضرية في جميع دول المنطقة. ففي **جيبوتي**، بلغ معدل الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية في المناطق الحضرية ٦٧,١ في المائة مقابل ٤٩ في المائة في مناطق الأرياف في ٢٠٠٦.[٩٣] كما تعتبر معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة أعلى في المناطق الحضرية (٤٨,٤ في المائة) من تلك التي تم تسجيلها في مناطق الأرياف (١٤,٢ في المائة).[٩٤] وفي **اليمن**، كانت معدلات التحصيل العلمي في صنعاء أعلى من المعدلات في الدولة ككل أو في المناطق الحضرية الأخرى.[٩٥]

جيبوتي، أطفال في أحد صفوف تعليم القرآن في المدرسة © جيلكومو بيروزي / بونز بيكتشرز

الصحة

يعد الوضع الصحي العام في دول الجنوب سيئاً نسبياً مقارنة بباقي دول العالم العربي. ففي جيبوتي، تتوفر الخدمات الصحية في المناطق الحضرية (١٠٠ في المائة) أكثر منها في مناطق الأرياف (٩٥ في المائة).[٩٦] وفي **جزر القمر**، قدمت المرافق الصحية خدماتها في ٧٩ في المائة تقريباً من حالات الولادة في المناطق الحضرية مقارنة مع ٤٣ في المائة فقط في الأرياف.[٩٧] وفي **الصومال**، تبلغ المعدلات المقارنة ٦٥ في المائة و١٥ في المائة، على التوالي،[٩٨] وكانت معدلات التطعيم أعلى بكثير في المناطق الحضرية[٩٩] وكذلك كانت معدلات توفر المستشفيات.[١٠٠] وفي **السودان**، تتركز الخدمات الصحية في الخرطوم والولايات المحيطة بها.[١٠١] أما في **اليمن**، تتوفر الخدمات الصحية بشكل أكبر في المناطق الحضرية (٨٠ في المائة) مقارنة بنحو (٢٥ في المائة) في مناطق الأرياف.[١٠٢]

يمثل تحسين كفاءة الخدمات المقدمة في المستشفيات في المناطق الحضرية والإستثمار في برامج الرعاية الأولية في مناطق الأرياف أحد التحديات الكبرى التي تواجه دول الجنوب.

ركزت الصومال على تحسين المستويات الصحية في المناطق الحضرية من خلال مشاركتها في حملة منظمة الصحة الدولية "١٠٠٠ مدينة، ١٠٠٠ حياة" ونشر التوعية الصحية بواسطة إرسال الرسائل النصية في مدن بوراو، وبربرة، وبوساسو، وغالكايو، وغاروي، وهرجيسا، ومركا، ومقديشو، وذلك بالرغم من النزاعات الأهلية الناشئة.[١٠٣] كما أعدت مدينة هرجيسا برنامج المدينة الطبية الذي يعنى بالتعليم وأنماط الحياة وتسهيل الوصول إلى المياه والمساحات الخضراء والمرافق الترفيهية.[١٠٤]

السياحة

تسعى العديد من الدول لتنويع نشاطاتها الاقتصادية وتعزيز القطاع السياحي، وبالرغم من هذه الجهود، إلا أن عدم كفاية مرافق البنية التحتية والتجهيزات السكنية المحدودة تعتبر من أبرز المعوقات التي تواجهها. كما أن التحديات الأمنية تضع العوائق أمام السياحة في الصومال واليمن والسودان.[١٠٥]

تقوم الحكومة في **جزر القمر** بالترويج للسياحة البيئية والشاطئية من خلال تحسين البنية التحتية (الطرق، والمياه، والصرف الصحي، والطاقة) إضافة إلى تدريب القوى العاملة في قطاعات الضيافة وتحرير صناعة خطوط الطيران والتسويق.[١٠٦] كما أبرمت الحكومة عدة اتفاقيات مع مجموعات سياحية عالمية بهدف تطوير الفنادق،[١٠٧] حيث ارتفعت أعداد الزائرين والعوائد من السياحة الدولية في السنوات الأخيرة.[١٠٨]

توجهت **جيبوتي** للترويج للقطاع السياحي، إلا أنها لم تحرز تقدماً كبيراً في هذا المجال نظراً إلى استثمارات كثيرة أخرى يتطلبها القطاع.[١٠٩] كما أعدت الحكومة خطة إستراتيجية للتنمية السياحية مركزة على بحيرة العسل، وبحيرة إبيه، وغابة دوداي، وليغوبيت، وجزر الإخوة السبعة، وجزيرة موشي، وجزيرة ماسكاليه،[١١٠] التي شهدت ارتفاعاً في أعداد الزائرين رغم تذبذب عوائد السياحة.[١١١]

تمتلك **اليمن** إمكانيات كافية لتوسيع قطاعها السياحي نظراً إلى وجود معالم ثقافية مهمة تجذب السياح،[١١٢] والتي تضم موقعين ضمن قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي في مدينتي زبيد وشبام.[١١٣] بالإضافة إلى شواطئها الخلابة، حيث انصب التركيز على عدن، ومكلا، وصنعاء، وشبام، وحضرموت، وتعز.[١١٤]

تحاول الحكومة أيضاً تعزيز هذا القطاع والترويج له من خلال إجراء تحسينات للبنى التحتية وتأسيس معهد للسياحة والفندقة،[١١٥] حيث تعتبر البنية التحتية غير الملائمة والقوى العاملة التي ينقصها التدريب الكافي، إضافة إلى عدم توفر الفنادق والمطاعم عالية الجودة، والتحديات الأمنية من المعوقات الخطيرة التي يواجهها هذا القطاع.[١١٦] وقد ارتفعت أعداد الزوار قبل بدء الاضطرابات بشكل ملحوظ. وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات التي نمت عشرة أضعاف وارتفعت من ٧٣ مليون دولار أمريكي في ٢٠٠٠ إلى ٨٨٦ مليون دولار أمريكي في ٢٠٠٨.[١١٧]

منطقة سكنية في مقديشو، الصومال. © كايت هولت / آيرين

أنماط نمو المدن في دول الجنوب

سجلت مدن دول الجنوب وتيرة متسارعة من النمو خلال العقود الأخيرة، والتي فاقت قدرة الحكومات المحلية على مواكبتها وتقديم الخدمات الملائمة. علاوة على ذلك، أدى النزاع الطويل، وفي بعض الأحيان المستمر، إلى تدمير البنية التحتية بالإضافة إلى نزوح ملايين الأشخاص.

وفي الوقت نفسه، عصفت موجات من الجفاف بالمنطقة متسببةً بهجرات جماعية من المجتمعات الريفية والرعوية إلى المدن، كما أدى تمركز العديد من السكان في مدن معدودة وآمنة إلى ارتفاع أسعار الأراضي والمساكن، حيث لم تعد الحكومات الوطنية والمحلية المتنازعة في دول الجنوب قادرة على تقديم الخدمات المادية والاجتماعية الأساسية، أو تحديد العوامل المواتية لقطاع خاص قوي قادر على الاستجابة لهذه الاحتياجات. ونتيجة ذلك، تتألف العديد من هذه المدن، التي استقبلت التدفقات المهاجرة، في معظمها من مناطق عشوائية وأحياء متدهورة ومخيمات للاجئين الذين يعانون من نقص شديد في المساكن، ناهيك عن الصدمة الاجتماعية والجسدية التي يعانون منها. أما خارج المدن الكبرى، فإن معظم المناطق الحضرية تفتقر إلى الاستثمارات الملحوظة وإلى معظم الخدمات الأساسية.

يتمثل نمط التنمية في المناطق الحضرية في المنطقة بحي قديم مكتظ يضم مباني مكونة من طابق أو طابقين، وتحيط به منطقة حضرية غير منظمة ومناطق عشوائية، ومخيمات للاجئين، ومناطق صناعية. وقد أحدثت إستراتيجية التنمية في الخرطوم لدمج القرى المحيطة نمطاً من المناطق العشوائية المتضاربة في قرى بعيدة جداً وذلك بهدف الاستفادة في النهاية من أهمية وضع المدينة التي تم دمجها،[١١٨] الأمر الذي ساهم في نشوء عمليات المضاربة النشطة.

المناطق العشوائية وتحديات المساكن الميسورة التكلفة

تشهد دول منطقة الجنوب العديد من الكوارث الطبيعية والنزاعات السياسية، إضافة لذلك، فقد سجلت هذه الدول أعلى معدلات الخصوبة في العالم العربي، حيث تقدر نسبة عدد السكان في الفئة العمرية ما بين صفر و ٢٤ سنة بين ٥٧ إلى ٦٥ في المائة، مشكلة بذلك أكبر طفرة في أعداد الشباب في العالم العربي.[١١٩]

سجلت الكثافة السكانية معدلات نمو بلغت ١٥٠، و ١٧٢، و ١٧٩، و ٢٦٠ ، و ٢٨٦ في المائة في كل من جزر القمر والصومال وجيبوتي والسودان واليمن، على التوالي في الفترة ما بين الأعوام ١٩٩٠ و ٢٠٠٩. وبحلول العام ٢٠٠٩، تراوحت الكثافة السكانية في المدن ما بين ٢٨ و ٤٤ في المائة، باستثناء جيبوتي، حيث يعيش ٨٨ في المائة من عدد السكان في المناطق الحضرية كما يعيش ثلثي هؤلاء في العاصمة جيبوتي.[١٢٠]

الصندوق ٢٥: السودان ـ الهجرة إلى الخرطوم ومنهج دار السلام

تعد الخرطوم الوجهة الأولى التي يقصدها المهاجرون في السودان منذ زمن بعيد، حيث تستضيف ٤٥ في المائة من إجمالي المهاجرين من الريف إلى المدينة و٥٠ في المائة من النازحين داخلياً. كما استضافت الخرطوم جميع المهاجرين بين العامين ١٩٨٣ و١٩٩٣ وحوالي ٨٣ في المائة من المهاجرين بين العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٨.

تم توفير المساكن للنازحين داخلياً في أربعة مخيمات كبيرة في وادي البشير، ومايو، ودار السلام، وجبل الأولياء، حيث بلغ مجموع الكثافة السكانية في هذه المخيمات ١٢٨٤٣٤٠ في العام ١٩٩٥، بما في ذلك ٧٦ في المائة منهم من جنوب السودان. وعقب إبرام اتفاقية السلام الشامل في ٢٠٠٥ التي رسخت السلام في السودان، عاد نصف النازحين داخلياً إلى جنوب السودان. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٧).

ويعود التاريخ الطويل لتنظيمات التخطيط المكاني في السودان إلى عام ١٩١٢، وتستند حالياً على المخطط الهيكلي الجديد لولاية الخرطوم للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠٣٣، حيث تقوم الحكومة بالتجاوب لحل المسائل الشائكة في المناطق الحضرية مثل الهجرة والمناطق العشوائية وأية مسألة تفتقر للشرعية. بيد أنها لا تستطيع مجاراة المشاكل أو التعامل معها فور حدوثها. كما أن الإستراتيجية الرباعية الوطنية (٢٠٠٧- ٢٠٣١) لا تتضمن أية إرشادات لحل هذه القضايا الهامة التي تواجهها المناطق الحضرية.

وفي عام ١٩٩٣، كان عدد سكان الخرطوم الكبرى أكثر بنحو ٩,٥ ضعف عدد سكان بورتسودان، التي كانت ثاني أكبر مدينة في البلاد. وفي عام ٢٠٠٨، إرتفع عدد السكان بنحو ٨,٧ ضعف سكان مدينة نيالا (دارفور) وهي ثاني أكبر مدينة في الوقت الراهن.

كما ازدهر نشوء المساكن غير النظامية والعشوائيات لتصل ذروتها في العام ١٩٨٩، والتي يقدر استيعابها لحوالي ٦٠ في بالمائة من سكان مدينة الخرطوم في حوالي ٦٠ منطقة منفصلة. وتم إتخاذ أربع محاولات بين العامين ١٩٦٠ و١٩٨٩ لإيجاد حلول لهذه المشاكل لكنها باءت بالفشل نتيجة المناهج الخاطئة التي تم اتباعها:

إن ممارسات القضاء على الأحياء المتدهورة بشكل إجباري في السبعينيات والثمانينيات لم تساهم سوى في تغيير مواقعها في حدود المدينة. كما أدت أسعار الأراضي المرتفعة، التي بدورها فرضت ضرائب مرتفعة على تبادل الأراضي، إلى ارتفاع آخر في أسعار الأراضي وتخمينات الأراضي. كما ساهم قانون تنظيم التأجير الذي يصب في مصلحة الأسر المعيشية ذات الدخل المتوسط في إعاقة عمل منفذي مشاريع التطوير، بالإضافة لرفع الطلب على التأجير وأسعاره وتخميناته. كما باءت زراعة طوق من الشجر حول المدينة بهدف الحد من الإمتدادات الحضرية بالفشل حيث قامت المناطق العشوائية ببساطة بالقفز عن هذا الطوق مكونة مناطق جديدة.

وقد تم طرح فكرة دار السلام لأول مرة في عام ١٩٩١ لإيجاد حلول للمناطق العشوائية الشاسعة ومجتمعات النازحين داخليا، حيث تبنت موقعاً ومنهجاً للخدمة مقدمة أراضي بحجم ٢٠٠ متراً مربعاً ليتم إنشاء أبنية عليها بتكلفة منخفضة ومرافق مشتركة.

وبدأت مشروعها بنموذج مقلد يضم ١٠ آلاف قطعة أرض في ثلاث مناطق تقع على أطراف المدينة. وظهرت نتائج مبشرة للمنهج الجديد الذي يحتاج تطبيقه إلى مدة زمنية قصيرة نسبياً تقارب ١٠ سنوات. وتم تطبيق سبعة مشاريع مشابهة لمشروع دار السلام في ولاية الخرطوم حيث تم إعادة تسكين ٢٧٣٧١١ نسمة من سكان المناطق العشوائية ومساكن النازحين في أماكن أخرى في ٢٠٠٥. (برنامج الموئل ٢٠٠٩). ومن خلال هذا المنهج الجديد، انخفضت نسبة المناطق العشوائية في الخرطوم من ٦٠ بالمائة في ١٩٨٩ إلى قرابة ١٧ بالمائة في ٢٠٠٨. كما قام المنهج الجديد بتقديم ضمانات لملكية الأراضي لسكان المناطق الحضرية الفقراء والنازحين داخليا. ومن جهة أخرى، فقد جذبت هذه العملية المزيد من المهاجرين إلى الخرطوم وساهمت في توسع المدينة أفقيا بشكل غير محدود. وقد تضاعفت مساحة السودان، التي قدر التعداد السكاني الذي أجري في ٢٠٠٨ ب ٥,٢٧ مليون نسمة، ٤٥ مرة أكثر من مساحتها في ١٩٥٦.

حلّت **اليمن** في المرتبة الثانية من حيث أعلى معدلات الخصوبة في العالم العربي بعد الصومال، وتشير التقديرات لحاجة الدولة لنحو ٨٠ ألف وحدة سكنية إضافية سنوياً لكي تتمكن من تلبية جميع الإحتياجات.[١٢١] ويتوقع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن تحتاج الخرطوم إلى ٦٠ ألف وحدة سنوياً، حيث تقدر احتياجات المساكن التي لم يتم تلبيتها حتى الآن في المدينة بحوالي ٢٢ في المائة من التجهيزات المتاحة في حين أن ٦٠ في المائة من المساكن المتوفرة حالتها سيئة.[١٢٢]

لم تتمكن حكومات دول الجنوب من بناء مساكن كافية ميسورة التكلفة أو حتى توفير الظروف المواتية التي تمكن القطاع الخاص من الإستثمار في مساكن الشرائح ذات الدخل المتوسط. وقد قامت حكومة **جيبوتي** في الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ ببناء ما يقارب ٢٥٠٠ وحدة للسكن الإجتماعي[١٢٣] والذي يشكل نسبة ضئيلة من عدد المساكن التي تحتاجها لتلبية الفجوة السكنية المقدرة في ٢٠٠٨ بحوالي ١٤٠ ألف وحدة سكنية.[١٢٤] وفي اليمن، عمل القطاع الخاص على بناء حوالي ٩٥ في المائة من المساكن والتي بنيت في معظمها بتكلفة إضافية على الأسر المعيشية في مناطق عشوائية.[١٢٥]

وفي الخرطوم، جاءت استجابة الحكومة للهجرة السريعة إلى المدينة في التسعينيات بقيامها بنشر المواقع ومشاريع تقديم الخدمات على نحو واسع النطاق، الأمر الذي ساعد في بداية الأمر على استقرار المجتمعات ذات الدخل المنخفض والفارة من المناطق التي مزقتها الحرب، إلا أن ذلك أدى في نهاية المطاف إلى زحف واسع للعمران الغير منظم.[١٢٦] وقامت الخرطوم من العام ١٩٥٦ إلى ٢٠٠٥ بتوفير ٣٠٠ ألف قطعة أرض صغيرة بسعر التكلفة تم توزيعها على جميع الشرائح المنتفعة على أمل أن تقوم الأسر ذات الدخل المنخفض، والتي حصلت على سند ملكية بالأرض ولديها القدرة على الوصول إلى الخدمات، ببناء منازل خاصة بهم. بيد أنه وبسبب ارتفاع تكلفة مواد البناء والضرائب المفروضة، فقد احتاجت معظم العائلات إلى أربع سنوات لبناء غرفة واحدة مما اضطرهم إلى الإستقرار في عقارات مؤجرة في أماكن أخرى. وبالتالي، بقيت ٥١,١ في المائة من قطع الأراضي غير مبنية حيث قام ٤٠ في المائة فقط باستكمال البناء وما زال ٨ في المائة منهم يحاولون ذلك.[١٢٧]

نشأت إستجابة الحكومة لتحديات المناطق العشوائية التي نشأت بفعل النازحين داخلياً الذين فروا من المناطق التي مزقتها الحرب في التسعينيات من خلال قيامها ببناء مشاريع المواقع والخدمات. وفي العقد الأول من الألفية الجديدة، تم دمج المناطق العشوائية القائمة مع مناطق تابعة تشتمل على ١٠ آلاف قطعة أرض صغيرة جميعها في الخرطوم و ٢٠ ألف قطعة ارض صغيرة في مدينة أم درمان. وبحلول العام ٢٠٠٥، رحلت ٢٧٣٧١١ أسرة إلى هذه المناطق حيث تم تقديم خدمات البنية التحتية بكلفة تعادل ١٠ في المائة من قيمة الأرض.

كما قامت المدينة بمعاينة القرى القريبة منها وأعدت خططاً بهدف دمجها مع النسيج الحضري، وتم الانتهاء من ست مقاطعات حتى الآن، تستفيد منها ١٦٠٩٠٠ عائلة.[١٢٨] وفي ٢٠٠٩، أوقفت الحكومة تقديم الأراضي الصغيرة التي تقدم فيها الخدمات أمام الجميع باستثناء السكان الحاليين للمناطق العشوائية، كما وتقوم الحكومة حالياً ببحث شراكة بين القطاعين العام والخاص لتنمية المساكن للشرائح ذات الدخل المتوسط.[١٢٩]

بلغت تكلفة إنشاء المساكن في جيبوتي ستة أضعاف الدخل السنوي للأسر، إضافة لاستيراد الدولة لمعظم مواد البناء من الخارج.[١٣٠] وذلك بعد الإنتعاش الإقتصادي الحاصل، حيث رفع ملاك الأراضي القيمة الإيجارية وحصل المضاربون على قطع أراضي في مواقع ممتازة بهدف تنميتها في المستقبل.[١٣١] وقد أدى الإرتفاع في أسعار المساكن في مركز المدينة إلى نقل عمليات التطوير إلى حدودها الخارجية وعلى وجه التحديد باتجاه الضواحي المحيطة بمنطقة بالبالا التي لا تتوفر فيها الخدمات الأساسية.

أدى تنامي الثروة النفطية في **السودان** إلى قيام مشاريع تنموية مضاربة ومترفة من القطاع الخاص في الخرطوم تخدم المجتمعات المهاجرة التي تغذيها الاستثمارات الأجنبية من دول الخليج العربية، منتزعة لقب "دبي النيل".[١٣٢] إلا أن هذه المشاريع التنموية، والتي لا تخدم السكان المحليين ولا تتماشى مع مستوى التنمية في الدولة، قد أدت إلى ارتفاع فعلي في أسعار الأراضي ومواد البناء وأجبرت العديد من السكان على ترك المنطقة.[١٣٣] وفي مسح تم إجراؤه في ٢٠٠٨ لسكان الخرطوم الذين أجبروا على إخلاء مساكنهم، تبين أن ٥٢ في المائة منهم انتقلوا جراء نقل حكومي فيما انتقل ٣٠ في المائة منهم جراء ارتفاع أسعار الإيجار.[١٣٤] وقد أثر ارتفاع أسعار الإيجار بشكل سلبي على الطبقة الوسطى والمجموعات المستضعفة على حد سواء.

يشكل المهاجرون في **الصومال** نحو ١٢ في المائة من الأسر المعيشية في المناطق الحضرية، فيما يشكل النازحون داخليا والعائدون ١٤ في المائة.[١٣٥] وبالطبع، ينتشر الفقر بين النازحين داخلياً واللاجئين، حيث يعد هؤلاء من الطبقة المستضعفة اجتماعياً أكثر من الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض بعدما أوقعتهم أسعار الأراضي المرتفعة وتكاليف البناء في شرك الفقر والحرمان من المساكن.

لوحظت الوتيرة المتسارعة لنشوء المناطق العشوائية والفقيرة في دول الجنوب، ومنذ العام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٥، سجلت **اليمن** نمواً في معدلات الكثافة السكانية في الأحياء المتدهورة في المدن بنسبة ٢٢٩ في المائة، ويتمركز هؤلاء في كل من عدن، والحديدة، وصنعاء، وتعز.[١٣٦] ويعيش حوالي ٦٧ في المائة من سكان المناطق الحضرية في الأحياء المتدهورة والمناطق العشوائية[١٣٧] والذين يضطرون إلى اجتياح "الوادي" لبناء المساكن أو حتى بنائها على المنحدرات الحادة.[١٣٨]

أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي في ٢٠١٠ لمنطقة تعز إلى أن تحديث الموقع من خلال توفير الخدمات الأساسية يكلف ١٠٠٠ دولار أمريكي للأسرة الواحدة، ويعد خياراً يمكن للحكومة تطبيقه من الناحية الاقتصادية عند مقارنته بإعادة توطينهم والتي تكلف ١٣٠٠٠ دولاراً لكل أسرة.

إن عدم إمكانية ضمان التمتع بحيازة الأراضي يطرح تحديات هامة على صعيد تنفيذ أي من هاتين الإستراتيجيتين.[١٣٩] ففي صنعاء، قامت بعض الأحياء بإعداد خطط تنموية بعد إقامة المناطق العشوائية، بيد أن هذه الخطط لا تتماشى مع أنماط التنمية الحديثة كما أنها غير قابلة للتنفيذ لأنها لا تتناول المسائل العالقة والمتصلة بالملكية.[١٤٠] وتعتزم إستراتيجية تنمية المدينة في صنعاء على مواجهة هذه التحديات من خلال بذل جهود أكبر في الإستشارات التشاركية والتخطيط الشمولي الذي يبنى على أساس القضايا المهمة بالنسبة للمجتمع.[١٤١]

تشير البيانات المتوفرة في بعض الدول إلى أن الغالبية العظمى من المنازل تعاني من شكل واحد على الأقل من أشكال الحرمان من المأوى – يعد الصرف الصحي أكثرها شيوعاً- إضافة إلى افتقار جزء كبير إلى المياه و متانة البناء و/أو عدم كفاية الحيز المعيشي. وفي **جيبوتي**، ووفقاً لمسح لميزانية الأسر المعيشية في ٢٠٠٢/٢٠٠٣، تبين أن ٦٥ في المائة من المنازل في المناطق الحضرية (التي لا تأوي اللاجئين والمشردين) مصنوعة من الخشب والصفائح المعدنية، و٢٤ في المائة منها كانت منازل انفرادية، و٦ في المائة منها كانت عبارة عن خيم و٤ في المائة منها كانت شقق.[١٤٢] أما في **الصومال**، ومنذ العام ٢٠٠٢، حظيت ٦٠ في المائة فقط من الأسر في المناطق الحضرية بملكية شقة سكنية، و٣٢ في المائة حظيت بمساكن شبه دائمة، و٧ في المائة حظيت على مساكن مؤقتة و١٩ في المائة من الأسر في المناطق الحضرية امتلكت غرفة واحدة فيما امتلكت ٣٨ في المائة غرفتين اثنتين.[١٤٣] وفي بونتلاند، امتلكت ٧٨ في المائة من الأسر المعيشية في المناطق الحضرية مساكن من الحجر، فيما تعيش ٢٢ في المائة في أكواخ أو مساكن مؤقتة يقطنها النازحون داخلياً.[١٤٤] كما تنمو المناطق الفقيرة بشكل سريع في المنطقة المحيطة ببربرة في صوماليلاند، حيث يجري إضفاء صفة رسمية عليها بنقل بعض الأسر المعيشية للعيش من الأكواخ إلى مساكن متينة البناء. أما مجتمعات النازحين داخليا، فقد تم تخصيص مساحات ثانوية لهم حيث تتوفر إمدادات مياه للطوارئ فقط.[١٤٥] وفي السودان، يعيش حوالي ٣٩١ ألف نازح داخلي في المخيمات الرسمية منذ عام ٢٠٠٨ ويعيش مليون إلى ١,٢٨ مليون شخص خارج المخيمات الرسمية، حيث يعاني السكان، في كلتا الحالتين، من ظروف معيشية يرثى لها.[١٤٦]

حيازة الأراضي وحقوق الملكية والتمليك

تنطوي عمليات حيازة الأراضي في دول الجنوب على أنظمة قانونية متعددة المستويات، حيث يتم تحكيم الحقوق العرفية للأراضي المشاع والأراضي الرعوية، ويتم تحكيم *الشريعة* في جزء كبير من الأراضي الخاصة وأراضي الدولة وأراضي *الوقف* وينطبق التشريع المستمد من الغرب على تسجيل العقار الخاص.

وفي الوقت الذي يشهد تشابكاً في القوانين الخاصة بالأراضي في جميع الدول العربية، بيد أن عدم وجود قوانين واضحة خاصة بالأراضي وإجراءات التسجيل، والسجلات الواضحة في دول الجنوب أدى إلى حدوث ارتباك واضح في أنماط الملكية التي تعتبر من الأسباب الرئيسية لنشوب النزاعات. وقد تسبب غياب الوضوح في الملكية بكساد في أسواق تجارة الأراضي والعقارات مما أدى إلى إحداث تباطؤ في استثمار القطاع الخاص في المساكن الميسورة التكلفة.

يعد قانون تنظيم أراضي المدن لعام ١٩٤٧ في **السودان**، الذي ورثته عن فترة الاستعمار البريطاني، أقوى نظام لتسجيل الأراضي في المنطقة، حيث أصبحت كافة الأراضي غير المسجلة في العام ١٩٧٠[١٤٧] ملكاً للحكومة كما تمتلك الدولة ٩٨ في المائة من أراضي البلاد، ولذلك تستطيع الدولة توفير الأراضي المخصصة للإيجار للأفراد بسعر رمزي.

يتسم قانون الأراضي لعام ١٩٧٥ والمعمول به في **الصومال**، والذي يعترف فقط بملكية الدولة بدلاً من حيازة الأراضي بالطريقة المتعارف عليها، بالتمييز لصالح الأشخاص ممن يستطيعون الوصول إلى أنظمة التسجيل الأمر الذي أدى إلى نشوب النزاع.[١٤٨] كما تم سلب صكوك التسجيل من مكاتب البلديات خلال الحرب الأهلية، وبالأخص في جنوب وسط الصومال ومقديشو حيث لم تعد تتوفر أية معلومات عن ملكية العقارات الحقيقية حالياً وبالتالي لا يتم جباية أو تحصيل ضريبة العقارات.

قامت القبائل القوية وأمراء الحرب والميليشيات في مقديشو وبونتلاند وصوماليلاند في الكثير من الأحيان بالاستيلاء على الأراضي دون تعويض.[١٤٩] وفي بعض المناطق في مقديشو، يتم تخصيص الأراضي للخدمات العامة على المستوى المحلي من قبل زعماء المجتمعات المحلية، علاوة على ذلك، فلن يكون تسجيل الأراضي ممكناً دون إضفاء الشرعية عليها التي تم الاستحواذ عليها بالعنف والاستيلاء إلا لحين تأسيس حكومة شرعية ومستقرة في الصومال.

تعد مبادرات تمليك الأراضي محدودة، كما تنتشر المطالبات التنافسية على الأراضي في المناطق الحضرية– وبالأخص

على الأراضي التي كانت ملكاً عاماً في السابق- مما يتسبب بنشوب نزاعات متعلقة بالأراضي على المستوى المحلي.[١٥١] أما في صوماليلاند وبونتلاند، يجري تسجيل الأراضي بإتباع نظام ورقي في دوائر البلديات التي لا تتوفر فيها أعداد كافية من الموظفين والموارد بحيث لا يمكن مجاراة النمو الحاصل في المدن. ويطلب استخراج تراخيص للبناء ولكن لا يطلب استخراج سندات للملكية. ففي عام ٢٠٠٦ ضمت هرجيسا ٦٠ ألف عقار مبني بينما لم يتوفر غير ٣٠٠٠ سند ملكية فقط.[١٥٢]

بلغت نسبة الأسر التي لا تتمتع بالحيازة الآمنة في مقاطعة جيبوتي نحو ٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٦، حيث يعتقد أنه سيتم طرد ١٩ في المائة من تلك الأسر لعدم حصولها على أية حيازة عقارية، فيما تم بالفعل طرد ١٠ في المائة من أصحاب المساكن في السنوات الخمسة الأخيرة.[١٥٣]

تفتقر **اليمن** لأي نظام رسمي لتسجيل الأراضي، الأمر الذي يؤدي إلى نشوب خلافات مستمرة حول ملكية الأراضي والتي تشكل ٣٠ إلى ٥٠ في المائة من مجمل القضايا المرفوعة في المحاكم المحلية.[١٥٤] كما وتنتشر النزاعات العنيفة جراء خلافات حول الأراضي في صنعاء وعلى نحو أضيق في عدن.[١٥٥]

تظهر المطالبات بملكية الأراضي في **جزر القمر** أيضاً، حيث تقتصر الملكية على جزء صغير من العقارات. وبهدف تعزيز إنتاجية الاقتصاد والاستثمارات، قامت الحكومة بتأسيس مكتب لتسجيل العقارات في ٢٠٠٧ وجعلت من إصلاح الأراضي هدفاً رئيسياً لإستراتيجية القضاء على الفقر ٢٠١٠-٢٠١٤ الخاصة بها.[١٥٦] كما حددت الحكومة أهدافها الطموحة لتسجيل ١٥ في المائة من الأراضي الزراعية بحلول العام ٢٠١٠ و٦٥ في المائة بحلول العام ٢٠١٤. وخلال هذه الفترة، تطمح الحكومة إلى توضيح القوانين والحقوق الخاصة بملكية الأراضي من خلال تخفيض تكاليف تسجيل العقارات بشكل كبير وتسهيل عمل الإجراءات الخاصة بذلك.

الأراضي الحضرية والسياسات المالية

عمل البريطانيون خلال الفترة الإستعمارية على تقسيم الأراضي إلى أربعة أصناف يسمح بتسجيلها في **السودان** ، حيث يختلف الصنف الأول والثاني والثالث من حيث حجم قطع الأراضي وشروط التأجير التي تعتمد على الدخل. فمثلاً، تضمنت منطقة جوبا، وهي منطقة تقع في قلب المدينة وفيها أبنية دائمة ومباني تتسم بالطابع الاستعماري، على الصنف الأول من قطع الأراضي. وبالابتعاد قليلاً عن وسط المدينة، تضمن الصنف الثاني أبنية دائمة والكثير من الأكواخ، فيما كانت المناطق التي يشكلها الصنف الثالث عبارة عن أكواخ مبنية على المخطط الشبكي.[١٥٧] أما القرى التي بنيت دون تخطيط، فقد تم تصنيفها ضمن فئة رابعة معروفة باسم "مناطق إقامة السكان الأصليين" والتي يسمح للمهاجرين الذين يقومون بتحديث وضع قطع الأراضي الخاصة بهم وترقيتها إلى صنف أعلى بالاحتفاظ بها- وذلك في حالٍ قاموا ببناء مبنى دائم فيها.[١٥٨] وقد بقي هذا التقسيم موجوداً منذ عهد الاستعمار في جميع أنحاء السودان، باستثناء فئة الصنف الرابع الذي ألغي في ١٩٥٧ بهدف الحد من بناء المساكن المؤقتة.

بذلت الحكومة العديد من المساعي لإدارة عمليات النمو في الخرطوم من خلال عدة خطط شاملة ومتعاقبة تعتمد ذات التقسيم الدقيق للأراضي ضمن الحدود المرسومة للبلدية، حيث يعتبر الصنف الثالث من قطع الأراضي أصغر نسخة من حيث المساحة البالغة ٢٠٠ م^2 والمسموح بتسجيلها، وباعتبار عدم تمكن الفقراء من تحمل تكاليف هذا الصنف من الأراضي، فقد تم فعلياً استثناؤهم من حيازتها.[١٥٩] وجاءت الخطة الشاملة للأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٣٣ لتقوم بتوسيع حدود البلدية للمرة الأولى في تاريخها، وبدأت تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المدينة للبنية التحتية ضمن إطار منطقة العاصمة - التي تتضمن الطرق السريعة وشبكات الطرق والسيطرة على الفيضانات - التي تحتاجها أية مدينة تزيد كثافتها السكانية عن ٥ ملايين نسمة.

وفي اليمن، تقوم أسواق الأراضي بنشاطات متواضعة بسبب عدم وجود سجلات واضحة وبسبب الاحتفاظ الجائر للأراضي بهدف استغلالها في المضاربة، كما أنه من الشائع إجبار مستثمر من القطاع الخاص قام بشراء أرض من الدولة بدفع مبلغ إضافي لقبيلة أو جهات أخرى خاصة، تستخدم قطعة الأرض، من أجل الحصول على إذن بالدخول إلى عقاره.[١٦٠] كما كان للأنظمة المحلية الموصية بالحد الأدنى لقطع الأراضي الكبيرة والمساهمة بالأراضي من أجل تعميمها واستصلاحها أثر في رفع الأسعار إلى حد لا يمكن للطبقة الوسطى تكبده، فقد ارتفعت أسعار الأراضي في كافة أنحاء البلاد جراء المضاربين الذين استغلوا الأسعار المنخفضة في السنوات التي تلت توحيد البلاد في العام ١٩٩٠.[١٦١]

التمويل العقاري

يعاني القطاع المصرفي في دول الجنوب من الضعف بشكل عام، ففي **الصومال**، انخفض عدد المؤسسات المصرفية العاملة في البلاد من ست مؤسسات، قبل نشوب الحرب الأهلية، إلى بنك أهلي وحيد وبعض شركات تحويل الأموال وشبكات معدودة تقدم القروض الصغيرة. وتقوم المصارف الرسمية بالأغلب بتمويل النشاطات التجارية قصيرة الأمد والنشاطات الموسمية لزراعة المحاصيل. ونتيجة للإقتصاد غير المستقر والتوقعات السياسية، فإن المصارف لا تظهر إستعداداً للإستثمار في النشاطات طويلة الأمد أو تلك ذات الإنتاجية الأعلى، كما تسبب عدم وجود نظام مالي متطور بتحديد السيولة المتوفرة للإقراض لجميع القطاعات، فيما سمح عدم وجود المصارف المنافسة بالإبقاء على معدلات الفائدة المرتفعة للغاية.[١٦٢]

ووفقاً لأحد التقارير، تبين أن ٤ في المائة فقط من اليمنيين يمتلكون حسابات مصرفية.[١٦٣] أما في **جزر القمر**، وبالإضافة إلى شبكتين تقدمان القروض الصغيرة، لم يكن هنالك سوى مصرف واحد فقط مملوك للقطاع الخاص في العام ٢٠٠٧ وثلاثة مصارف في العام ٢٠٠٨.

تشهد دول الجنوب نمواً في الشبكات التي تقدم القروض الصغيرة ، بيد أنه غالباً ما لا يكون لهذه الشبكات تأثيراً مباشراً على المساكن، حيث تقتصر خدمات البنك الوطني في **جزر القمر** إلى جانب شبكتين لامركزيتين على تقديم قروض صغيرة لتمويل المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسط في الأغلب.[١٦٤]

تميل الأسر المعيشية في دول الجنوب إلى الإستثمار تدريجياً في منازلهم وتحديثها من خلال الإقتصاد النقدي الذي يتم بالمدخرات المحدودة، والإقتراض من الأصدقاء والعائلة، إضافة إلى التحويلات المالية. وقد شهدت **جيبوتي** فقط تحسينات على قطاعي المالية والمصرفية، باستثناء الإقراض العقاري، بنسبة ٨ في المائة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦ كما شهدت انخفاضا في نسب الفائدة.[١٦٥]

تتفاوت أهمية التحويلات المالية في بناء المساكن من دولة لأخرى، حيث ينفق متلقي التحويلات المالية أغلب أموالهم في الإستهلاك بدلاً من إستثمارها في المساكن، الأمر الذي دفع بالبنك الدولي للتوصية بضرورة تغيير السياسات الإقتصادية التي من شأنها تحفيز الإستثمارات المثمرة.[١٦٦] وفي **الصومال**، يرسل الشتات ما مقداره ١ مليار دولار أمريكي على شكل حوالات مالية كل عام، والتي يعتقد أن معظمها ينفق على الاحتياجات الأساسية والمشاريع الصغيرة في المدن في جميع أنحاء البلاد.[١٦٧] وبالنظر إلى حجم هذه التحويلات المالية، فإن شركات التحويل المالية في الصومال تشكل الهيكل المالي للدولة من خلال تمويل التجارة والتبادل التجاري، حيث أنها تعتزم إطلاق بنوك تجارية، وبالأخص تلك الموجهة لطبقة السكان متوسطي الدخل.[١٦٨]

التحديات التي تواجه قطاع النقل الحضري

تعد البنية التحتية لقطاع النقل قضية في غاية الأهمية بالنسبة لاقتصاد البلاد والتنمية الاجتماعية، وبربطها بالشبكات القائمة في دول أخرى. فمن الممكن أن تعزز أنظمة النقل الانفتاح والتنمية في الدولة.

تعتمد دول الجنوب بشكل رئيسي على شبكة طرق محدودة والتي غالباً ما تفتقر إلى أعمال الصيانة، وعلى وجه الخصوص تلك الموجودة في الصومال، والسودان، واليمن. كما أنه وفي ظل شح الموارد في هذه الدول، فإنها لا تمتلك سوى شبكات قليلة من الطرق المعبدة التي تربط المدن الكبرى ببعضها البعض. أما **جزر القمر**، فتملك أفضل شبكة طرق وطنية تبلغ مساحتها ٤٧ كم لكل ١٠٠ كم^2 ٧٧ في المائة منها معبدة، رغم أن العديد من المناطق الريفية تفتقر إلى طرق تسهل الوصول إليها. من ناحية أخرى، تملك **السودان** أقل كثافة طرق في إفريقيا تتوفر معظمها في الخرطوم الكبرى، وبورتسودان، أو طرق تصل الشمال بالجنوب لخدمة حقول النفط.[١٦٩] وفي **الصومال**، وقبل النزاع الداخلي، كان ٢٧٥٧ كم من كل ٢١٨٣٠ كم من الطرق معبداً في العام ١٩٨٩ ولكن في العام ٢٠٠٦ كان ٦٠٠ كم فقط من هذه الطرق ما يزال معبداً.[١٧٠]

توجد العديد من الإستثمارات التي يجري تنفيذها في الوقت الحاضر بمساعدة من الدول والمنظمات المانحة بهدف تحسين البنية التحتية لقطاع النقل. فمنذ عام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٨، استغلت **السودان** ثروتها النفطية في توسيع شبكة طرقها المعبدة بنسبة ١٥٠ في المائة. كما أطلقت برنامج إعادة تأهيل وتوسيع شبكة السكك الحديدية التي تعد ثاني أطول شبكة في إفريقيا.[١٧١] أما **اليمن**، فقد بدأت ببناء وتعبيد ١٠٠٠ إلى ١٤٠٠ كم طريق كل سنة، لترتفع الطرق المعبدة فيها إلى ١٥٣٠٠ كم في ٢٠٠٩.[١٧٢] كما يجري بناء طريق سريع بتكلفة ١,٦ مليون دولار أمريكي يربط عدن في الجنوب مع عمرين في الشمال وبذلك تم تقصير مدة السفر من الساحل الجنوبي إلى الحدود مع المملكة العربية السعودية إلى النصف.[١٧٣]

بيد أن استخدام المركبات الآلية ما يزال محدوداً، حيث يوجد ٢٨ إلى ٣٥ مركبة لكل ١٠٠٠ شخص في المنطقة.

ميركا - الصومال، © COSV

الشكل ٥٨: النسبة المئوية للمركبات المسجلة لكل فئة (٢٠٠٧)[١٧٤]

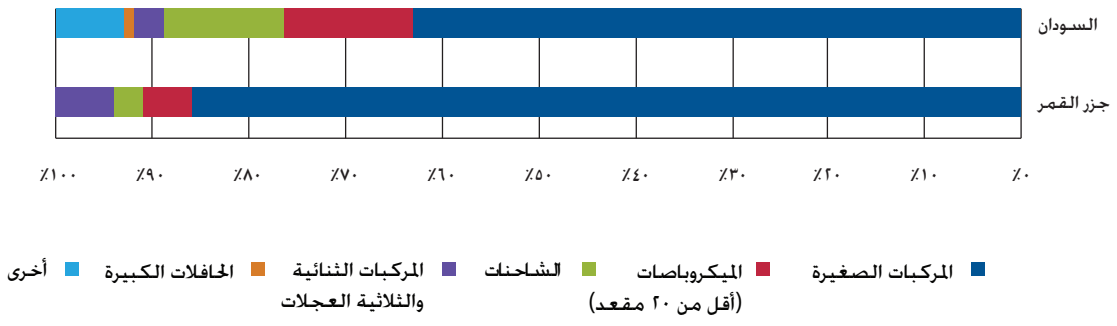

النقل الجماعي

لم تتوجه أي من دول الجنوب لاعتماد سياسات النقل الوطنية، كما لم تعمل أي منها على تشغيل خدمات النقل العام، حيث يستخدم مزودو الخدمات الخاصة وغير الرسمية في كافة البلدان الحافلات الصغيرة والشاحنات وسيارات النقل المتوسطة وسيارات الأجرة الصغيرة لنقل الركاب. كما وتقتصر المشاركة الحكومية على تجديد الرسوم والترخيص وتطبيق قواعد المرور. ونتيجة لذلك، يعد نظام النقل مشتتاً ومحدوداً من ناحية المدى الجغرافي وساعات التشغيل.

توفر الحافلات الصغيرة خدماتها داخل العاصمة **جيبوتي**، فيما يتم التنقل بين المدينة والمناطق والقرى المحيطة بواسطة الحافلات الكبيرة. وفي عام ٢٠٠٢، نفذت الحكومة إصلاحات هامة في قطاع النقل حيث أسست وزارة المعدات والنقل مجلساً استشارياً وطنياً يضم خبراء، وجمعيات المستهلك، ووكالات حكومية، بالإضافة إلى مقاطعة جيبوتي.[١٧٥]

سعت الحكومة وفقاً لذلك إلى تنظيم عمل المشغلين العاملين في القطاع غير الرسمي وتحديد رسوم لصيانة وتنمية الطرق التي تستخدمها الحافلات الصغيرة والعادية إضافة إلى طلب رخص إجبارية لمركبات نقل الركاب وتحديد المتطلبات التقنية لفحص المركبات وتحديد مسؤوليات المشغلين. وفي العام ٢٠٠٦، أعادت الحكومة تنظيم مسارات الطرق والمواقف في العاصمة جيبوتي كما أصدرت امتياز لجهة خاصة بهدف بناء مواقف للحافلات وإشارات مرور.

يعمل القطاع الخاص في **السودان** على توفير خدمة النقل في المناطق الحضرية، حيث يستخدم ٦٧,٥ في المائة من الركاب في المناطق الحضرية الحافلات الصغيرة فيما يستخدم ٢٢,٨ منهم مركبات الأجرة و٨ في المائة الحافلات الصغيرة، كما وتنقل الحافلات المخصصة الركاب بين الخرطوم و ١٥ عاصمة من عواصم الولايات الأخرى . وتعد الرسوم مرتفعة مقارنة بالدخل، ففي محيط الخرطوم، ينفق الركاب المتنقلين بين سوبا والفتيح، على سبيل المثال، ٢٠ إلى ٤٠ في المائة من متوسط دخلهم اليومي على وسائل النقل، وتجدر الإشارة إلى أن ٩٥ في المائة من القوى العاملة يسلكون هذه الطريق للتوجه إلى أعمالهم.[١٧٦]

وفي المناطق البعيدة، تقوم الحافلات التي تنقل البضائع من مدينة إلى أخرى بنقل الركاب، فيما تعد الحافلات الصغيرة التي تعرف محلياً ب "البوكسي" وسيلة النقل المحلية الوحيدة بين القرى، وكذلك الأمر بالنسبة للطريق الصحراوي بين دنغولا، وكاريما، واطبارا. كما ينتشر استخدام الجمال بشكل واسع في غرب البلاد وشماله وتستخدم الحمير أيضاً في كل مكان.[١٧٧]

وبالمثل، يقدم مزودون من القطاع غير الرسمي خدمات النقل العام في **الصومال**، في مقديشو ومدن رئيسية أخرى، وتتوفر بقلة خدمات الحافلات الصغيرة بين المدن التي ترتبط المراكز الرئيسية في الجنوب ببعضها البعض، فيما تستخدم الجمال والحمير كوسيلة نقل على نحو شائع في المناطق الريفية والبدوية.[١٧٨]

تقوم وزارة النقل والبريد والاتصالات والسياحة في **جزر القمر** بالإشراف على خدمة النقل الوطني ومراقبة دوائر النقل التابعة للخدمة في كل جزيرة، وتتحمل الحكومة المركزية مسؤولية تحديد الأجور فيما تتحمل الشرطة الوطنية مسؤولية تطبيق أنظمة السلامة المرورية.

ووفقاً لبيانات تسجيل المركبات، فقد بلغ معدل ملكية المركبات الخاصة نحو ٨٥ بالمائة، أما الباقي فإنه يضم الحافلات الصغيرة والشاحنات و المركبات الآلية بعجلتين أو ثلاث عجلات. وبما أن أي مواطن يستطيع الحصول على رخصة قيادة لأية مركبة تنقل الركاب دون وجود رقابة حكومية على هذه الرخص، فإن الأعداد الفعلية للمركبات التي تقدم خدمات النقل ليست مسجلة.

الحافلات الصغيرة في مدينة صنعاء، اليمن. ©غريشوك يوري

تنقسم مسؤولية تخطيط النقل في **اليمن** بين بلدية صنعاء، ووزارة النقل، ووزارة الداخلية، مع وجود تنسيق بسيط فيما بينهم إضافة إلى عدم وجود مسؤوليات محددة لتخطيط النقل في المناطق الحضرية، حيث أن الدراسة الشاملة لإدارة الحركة المرورية التي أجرتها صنعاء مؤخراً لم تقم بتحليل خيارات واستراتيجيات النقل العام بنماذجه المتعددة.[١٨٠] كما انصبت الاستثمارات المهمة في الطرق في السنوات الأخيرة في مصلحة الطرق التي تربطها مع المناطق المحيطة والمدن الأخرى متجاهلة الطرق الحيوية داخل المدينة التي أصبحت مكتظة على نحو كبير. عدا عن ذلك، فإن وجود الحافلات الصغيرة وسيارات الأجرة المتنافسة يساهم في عرقلة الحركة في الطرق الرئيسية في الوقت الذي لا تتوفر فيه وسائط النقل هذه في مناطق أخرى في البلاد.

السلامة على الطرق

إن الأعداد المتزايدة من المركبات المتوفرة في دول الجنوب، وعدم وجود أنظمة مرورية والليونة المتبعة عند فرضها تعد جميعها بمثابة عوامل تهدد السلامة على الطرق، حيث تفتقر كل من **جزر القمر** و**اليمن** إلى الأنظمة الخاصة بحدود السرعة المسموح بها، أو بفرض استخدام خوذات الرأس عند قيادة الدرجات النارية، وأدوات تقييد حركة الأطفال في المركبات، وحظر القيادة تحت تأثير المسكرات.

توجد في **السودان** القوانين الخاصة بالسلامة على الطرق بيد أنها تفتقر لوضع هذه القوانين حيز التنفيذ. كما تتم صيانة الطرق على نحو سيء مما يسهم في تهديد السلامة على الطرق. ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، تشكل وفيات حوادث الطرق نحو ٣٤,٧ فرداً من أصل ١٠٠٠٠٠ سنوياً، وتعتبر هذه النسبة ضمن أعلى المعدلات المسجلة عالمياً.

سجلت مدينة صنعاء نحو ١٠ في المائة من الوفيات على الطرق، بالإضافة إلى ٢٠ في المائة من الإصابات الناجمة عن الحوادث.[١٨١] وتقدر منظمة الصحة العالمية عدد الوفيات جراء الحوادث المرورية لكل ١٠٠٠٠٠ شخص بنسبة ٢٩,٣ في **اليمن** و٣٠,٣ في جزر القمر. وتقع معظم الوفيات بين سائقي المركبات رباعية العجلات أو ركابها فيما كانت نسبة الوفيات في المشاة واحد من كل ستة أفراد تقريباً.

إدارة الموارد المائية الشحيحة

يمكن القول بأن دول الجنوب لا تعاني من نقص فعلي في المياه، باستثناء جيبوتي واليمن، بيد أنها تفتقر إلى البنية التحتية لتجميع المياه، ومعالجتها، وتوزيعها، حيث لن تتمكن المدن من إمداد سكانها بالمياه الكافية دون توفر الخزانات وقنوات الري، ومضخات استخراج المياه، ومرافق التنقية، وشبكات التوزيع.

تعتبر **جيبوتي** إحدى أكثر الدول شحاً بالمياه في العالم، حيث بلغ معدل النصيب الفردي من إمدادات المياه ٣٦٠ متراً مكعباً فقط، بيد أنها تستخدم ٦ في المائة من إمدادات المياه المتجددة الفعلية التي تمتلكها. إضافة لذلك، وكونها بلد شبه صحراوي، فتكمن مواردها المائية في خزانات المياه الجوفية العميقة وقد يتفاقم نقص المياه فيها بمرور الوقت جراء أعداد السكان المتزايدة بمعدل ٣ بالمائة سنوياً. فيما يقدر انخفاض إمدادات المياه السطحية المتجددة فيها بحوالي ٢٨ في المائة بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٥ نتيجة تغير المناخ.

وخلافاً لباقي دول الجنوب، فيتم استخدام ٨٦ في المائة من المياه في جيبوتي لأغراض الاستهلاك المنزلي بدلاً من الاستخدام الزراعي، كما يتوقع أن تضطر جيبوتي للتأقلم مع العجز المائي البالغ ١٨ مليون متر مكعب بحلول عام ٢٠١٥ ، حيث تعتمد ثلاثة أرباع المدينة على خزان واحد للمياه الجوفية تنضب مياهه بسرعة أكبر مما تتجدد.[١٨٣] وقد قامت الحكومة بدعوة شركة صينية لبناء محطة جديدة لتحلية المياه في المدينة، كما يساهم الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتمويل إعادة تأهيل شبكة إمدادات المياه في المدينة حيث بلغ هدر المياه النظامية ٤٤ في المائة.[١٨٤]

تشير التوقعات إلى احتمالية إرتفاع الطلب على المياه في الصومال لدى عودة الاستقرار ورجوع اللاجئين والنازحين داخلياً إلى منازلهم، كما يعد استخدام المياه متناسباً مع نطاق الموارد المائية المتوفرة رغم افتقار الصومال للبنية التحتية لخزانات المياه الواقعة على النهرين الرئيسين فيها ليتم تجميع مياه الفيضانات السنوية لأغراض استخدامها في موسم الجفاف وخلال فترات القحط الدوري. وتأتي فترات القحط المعتدل مرة كل ثلاث أو أربع سنوات فيما تحدث حالات القحط الشديد كل سبع إلى تسع سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن أنظمة إدارة المياه التقليدية المجتمعية قد شهدت حالة من التدهور خلال الحرب الأهلية.

تعتبر عمليات إعادة تأهيل السدود والبنية التحتية للري وتنميتها بمثابة أولويات في صوماليلاند، بيد أن عدم الاعتراف بها دولياً يجعلها تفتقر إلى السلطة للتفاوض مع جارتها إثيوبيا لتنمية البنية التحتية اللازمة للأنهار الواقعة على الحدود المشتركة بين البلدين.[١٨٥]

أعلنت الدول الخمس الواقعة على منبع النيل عن إبرامها لاتفاقية إطار تعاوني في ٢٠١٠ تطالب من خلالها بحصة أكبر من النهر، حيث يستخدم شمال وجنوب السودان ٥٧ في المائة من مواردها المائية المتجددة والتي تأتي في معظمها من أحواض النيل المائية. وتتمركز الموارد المائية في جنوب السودان وتخضع إلى تقلبات ملحوظة تتغير من سنة إلى أخرى، فيما تعتمد المياه المحلية، التي تشكل أقل من ٣ في المائة من إجمالي المياه المستخدم، على مزيج من المياه الجوفية وضخ المياه من الأنهار. إلا أنه من المرجح أن تطرأ تغييرات على الاتفاقيات التقليدية للحصول على المياه عقب استقلال جنوب السودان، وقد تتسبب التحولات في وصول المجتمعات البدوية والرعوية للمياه المستخدمة بنشوب نزاعات جديدة. (يمكن الاطلاع أيضاً على تقرير *حالة المدن الإفريقية "The State of African Cities 2010"*، الصفحة ١٦٥، يمكنك تحميل الملف مجانا من www.unhabitat.org).

تواصل التوقعات إشارتها إلى كل من صنعاء واليمن كأول مدينة ودولة تنفذ منهما المياه. وبصرف النظر عن تغير المناخ، يتوقع أن تستنفذ اليمن احتياطات المياه الجوفية الموجودة فيها بحلول العام ٢٠٣٠ أو ٢٠٤٠،[١٨٦] حيث يتم استخدام أكثر من ٩٠ في المائة من المياه الجوفية والسطحية في البلاد في الزراعة والتي تتمثل في الغالب في زراعة القات.[١٨٧] كما تحصل المساكن الموصولة بالشبكة العامة لتوزيع المياه على دور واحد كل ١٥ يوماً وذلك بسبب الإمدادات المحدودة حيث تقوم الخزانات الخاصة بتعويض نقص هذه الخدمة.[١٨٨] ويتم توفير ٨٠ في المائة من المياه التي تحصل عليها مدينة صنعاء من خزانات المياه الجوفية في الشمال الغربي من المدينة التي تنقص من ستة إلى ثمانية أمتار كل عام وستنفذ في غضون ١٠ إلى ١٥ عاماً.[١٨٩]

تواجه سلطات المياه تحديات جمّة في طاقتها الإدارية والتقنية، حيث يصل هدر المياه النظامية التي تتسرب من الأنابيب إلى ٤٠ في المائة. ولا تزال اليمن تفتقر إلى حد الآن لإستراتيجية شاملة لإدارة المياه، بيد أن إستراتيجية التنمية في مدينة صنعاء أوصت بالحد من زراعة *القات* وصناعته في المناطق المحيطة التي تتطلب كميات كبيرة من المياه.[١٩٠] (انظر إلى الصندوق رقم ٢٦)

فرص الحصول على المياه المخصصة للاستخدام المنزلي في المناطق الحضرية

تتميز المدن الكبرى بسهولة الوصول للخدمات بشكل أفضل من المدن المتوسطة، حيث استطاعت جزر القمر وجيبوتي توفير المياه بشكل كامل تقريباً في المناطق الحضرية، فيما يتم توفير المياه إلى ٦٤ إلى ٧٢ في المائة من سكان المناطق الحضرية في كل من الصومال، والسودان، واليمن. وقد قامت **جزر القمر** بإطلاق مشروع المياه النظيفة والصرف الصحي في ٢٢٩ بهدف تزويد ١٨٠ ألف نسمة بالمياه النظيفة و ٢٠ ألف نسمة بخدمات محسنة للصرف الصحي في فومبوني، ومبيني، وموروني، و موتسامودو، واوشيلي، واواني.[١٩١] وقد تسببت النزاعات المستمرة في **الصومال** و**السودان** بتآكل التجهيزات التي تسهل إمكانية الوصول للخدمات على

الشكل ٥٩: معدل النصيب الفردي من موارد المياه المتوفرة والمسحوبة

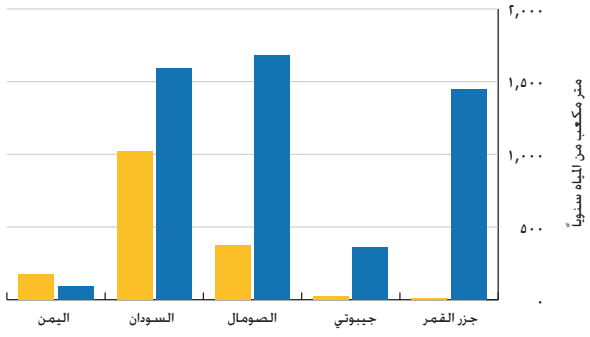

الصندوق ٢٦: اليمن - الأمن المائي في المناطق الحضرية

مدينة كوكبان في اليمن. إمرأة تجمع المياه من الخزان. © ادريانو باسيغانا

تعد اليمن الدولة الأكثر شحاً بالمياه في العالم وإحدى أفقر عشر دول في العالم من حيث الموارد المائية، وذلك في ظل تسجيلها لمعدلات متدنية للنصيب الفردي من المياه والتي تقل عن ١٢٠ متراً مكعباً سنوياً. وتعتبر جداول المياه الجوفية المصدر الرئيسي للمياه والتي يتم استنزافها على نحو سريع للغاية، وبالأخص تلك الموجودة في صنعاء والمدن الكبرى الأخرى مثل تعز، وأبين، وحضرموت. كما يسبب الطلب المتزايد على المياه الناتج من النمو السكاني المرتفع بضغوط كبيرة على الموارد المائية الشحيحة أصلاً جراء معدلات ضخ المياه الجوفية المرتفع التي تفوق قدرتها على التجدد.

كما يطرح ذلك تهديداً للأمن الغذائي جراء انخفاض الإنتاج الزراعي فضلاً عن تهديده للصحة وإعاقته للتنمية الاقتصادية. كما يمكن أن يسبب شح المياه في نشوء ضغوط بيئية أخرى، وتفاقم معاناة الفقراء بتوسيع نطاق المناطق التي ينتشر فيها الفقر في البلاد.

إن مستوى إمدادات المياه قد بلغ وضعاً حرجاً، حيث تتأتى ٨٠ في المائة من موارد المياه الوطنية من الاحتياطيات المستخرجة من الحوض الموجود بين الطبقات الأرضية في صنعاء والذي تغطي مساحته حوالي ٧٠ كم في ٤٠ كم في الشمال الغربي من المدينة. ويتوقع أن تستنفذ المياه من هذا الحوض في غضون الأعوام العشرة المقبلة، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى النمو السكاني السريع والاستخراج الجائر للمياه. وقد وصل الاستهلاك السنوي للمياه إلى ٢٦٠ مليون متراً مكعباً، فيما يتم استخراج المياه المخصصة للشرب من تحت الأرض في المدينة، مما يثير شكوكاً بصلاحيتها. وتصل شبكة المياه العامة لحوالي ٥٥ في المائة من المساكن في المدينة.

وتتفاقم مشكلة عدم كفاية الإمدادات نتيجة التدهور الفعلي للشبكة، مما يتسبب بمشاكل تسريب خطيرة (تقدر بنحو ٣٠ إلى ٤٠ في المائة). ونتيجة ذلك، انخفضت إمدادات المياه في صنعاء - مسببة مشاكل في المناطق السكنية وأخرى أكثر حدة أدت إلى تقييد الصناعة. وتعتبر هذه المسألة مهمة لتحديد أنماط التنمية المكانية للمدينة في المستقبل وأنماط النمو السكاني فيها.

ولذلك، فإنه من الضروري السعي لإيجاد بدائل تقليدية و غير تقليدية لاستغلال الموارد المائية المتاحة بأفضل الطرق من الناحية الاقتصادية وبالتالي تخفيف الأزمة المائية التي ستتعرض لها المنطقة في المستقبل.

حوض صنعاء

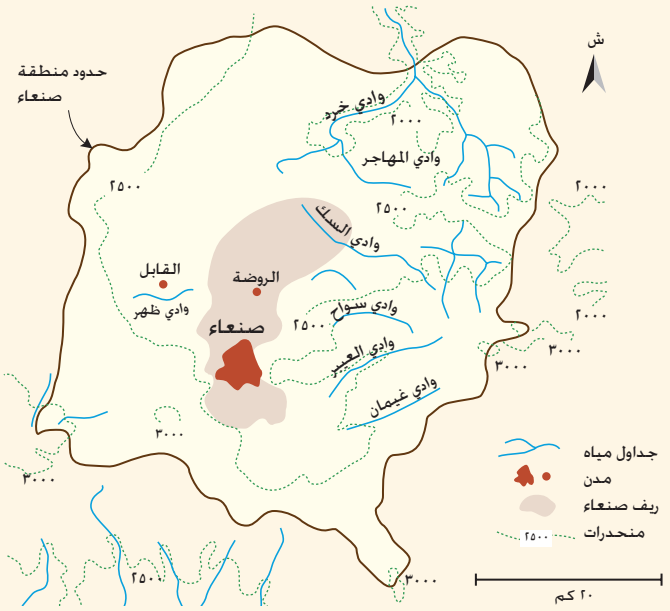

المرجع: إستراتيجية تنمية المدينة المستدامة / بلدية صنعاء ٢٠٠٧

بائع مياه متجول في مدينة الخرطوم، السودان ©برنامج المؤئل

مدى العقدين الماضيين. ففي السودان، انخفضت إمكانية وصول المياه الصالحة للشرب للمناطق الحضرية من ٨٥ في المائة في العام ١٩٩٠ إلى ٥٩,٤ في المائة في ٢٠٠٩. وحدث ذلك في الدرجة الأولى جراء انعدام الخدمات في المناطق التي شهدت توسعاً حضرياً.

شهدت المناطق الحضرية في الصومال تحسناً في فرص الحصول على المياه، بينما تراجعت إمكانية الوصول لها في مناطق الأرياف إلى ٩ في المائة في ٢٠٠٨ بعدما وصلت إلى ٢٠ في المائة في ١٩٩٠. وتراجعت خدمات الصرف الصحي إلى ٦ في المائة بعدما وصلت إلى ١٢ في المائة.[١٩٢] ونظراً إلى النزاعات المستمرة وانعدام الإستثمار في الصومال واليمن والسودان؛ فمن المستبعد أن تتمكن كل من اليمن والسودان من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بمجالات المياه والصرف الصحي.

يتمتع نحو ٩٩,٥ في المائة من سكان مدينة **جيبوتي** بإمدادات المياه العذبة، مقابل ٨٣ في المائة في المقاطعات الحضرية الأخرى.[١٩٣] أما في جزر القمر، حيث يحصل حوالي ٣٣ في المائة من الأسر المعيشية على المياه من الصنابير العامة (التي تشهد تزايداً لتصل إلى أكثر من نصف عدد الأسر في القمر الكبرى)، فتحصل ٢٥ في المائة منها على المياه من الخزانات الممتلئة بمياه الأمطار، فيما يحصل ١٧ في المائة فقط عليها بواسطة وصلات التمديد المنزلية.[١٩٤] وفي **اليمن**، تتوفر المياه المحسنة لنحو ٧٠ في المائة من الفقراء مقابل ٨٠ في المائة لغير الفقراء،[١٩٥] حيث تتصل حوالي ٥٦ في المائة من المساكن في مدينة صنعاء بشبكة الإمدادات العامة ويتصل ٤,٥ في المائة بالشبكات الخاصة، فيما يقوم ٣٢ في المائة بشراء المياه من خزانات المياه المتنقلة بتكلفة إضافية مرتفعة ناهيك عن مخاطر هذه المياه الصحية.[١٩٦]

تمتلك **الصومال** أضعف بنية تحتية للمياه والصرف الصحي من بين مجمل دول الجنوب، والتي لم يخصص لها تمويل كاف حتى قبل نشوب النزاع الذي أدى إلى تدميرها وتدهور حالتها وبالأخص تلك الموجودة في المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد، إضافة إلى ذلك، تعتبر الإستثمارات في البنية التحتية لإمدادات المياه محدودة للغاية وتقتصر تقريباً على التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالات أخرى دولية تتواجد في صوماليلاند وبونتلاند.

يقوم المشغلون المحليون من القطاع الخاص بدور المزود الرئيسي؛ حيث يعملون على حفر الآبار بشكل غير منظم ونقل المياه من الأنظمة الموجودة في المناطق الحضرية. وتعد خدمات المياه المحلية في المناطق الحضرية في صوماليلاند وبونتلاند بمثابة شراكة بين القطاعين العام والخاص حيث قام بعضهم بتوسيع خدماتهم بعض الشيء في بعض المناطق. كما قامت بلدة جوهر الجنوبية بنموذج مثالي ناجح والـذي تم تطبيقه في بلدات أخـرى في صوماليلاند وبونتلاند.[١٩٧] كما قامت الأمم المتحدة بتمويل تركيب نظامين مائيين في صوماليلاند.[١٩٨]

عمل البنك الدولي على توفير الدعم لمدن الموانئ في **اليمن** في عام ٢٠٠٢ بهدف تحديث إمدادات المياه، وتقليل الفاقد منها، وبناء مرافق الصرف الصحي بأنظمة إعادة استخدام المياه العادمة. كما قام البنك الدولي بتمويل آخر في العام ٢٠٠٩ لدعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي التي تهدف إلى زيادة إمكانية الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي وحفظ التوازن في ضخ المياه الجوفية، إضافة إلى تقوية المؤسسات المحلية والإدارة المجتمعية.[١٩٩] بيد أن محدودية قدرة المؤسسات القائمة وآليات التنفيذ الضعيفة، وعدم الوضوح في تخطيط الأدوار تؤدي جميعها إلى إعاقة تنفيذ المشروع.[٢٠٠]

تعد دول الجنوب متأخرة في توفير الخدمات الصرف الصحي المحسنة لسكان المناطق الحضرية. ففي **السودان**، تفتقر معظم المدن الكبرى إلى مرافق معالجة المياه العادمة وتتوفر خدمة شبكات الصرف الصحي في أقل من ١٥ في المائة من المراكز الحضرية. وبدلاً من ذلك، تستخدم ٦٥ في المائة من المساكن في المناطق الحضرية أنظمة النضح وحفر الفضلات.[٢٠١] وتتوفر أنظمة تصريف مياه الأمطار في معظم المدن الكبرى، بيد أن قنوات المصارف المصممة بطريقة سيئة وقلة أعمال الصيانة لها بالإضافة إلى تكاثر الأحياء المتدهورة على مسارات هذه المصارف تساهم في حدوث الفيضانات الشديدة.[٢٠٢] وتغطي شبكة مياه الصرف الصحي في الخرطوم ٢٥ في المائة فقط من المدينة كما أنها تتحمل أكثر من طاقتها، مما يؤدي إلى تدفق كميات كبيرة من المياه العادمة إلى النيل. وفي **جزر القمر**، سيوفر مشروع المياه النظيفة والصرف الصحي برعاية بنك التنمية الإفريقي خدمة الصرف الحي المحسنة لما مجموعه ٢٠ ألف نسمة في المدن الكبرى.[٢٠٣، ٢٠٤]

يتمتع نحو ٤٠ في المائة من سكان مدينة صنعاء بخدمات الصرف الصحي، فيما يعتمد باقي السكان على الحفر الامتصاصية وصهاريج النضح. كما أدت المعالجة غير الصحيحة للمياه العادمة في تلوث الحوض المائي في مدينة صنعاء والذي يعد المصدر الرئيس للمياه في المدينة.[٢٠٥] ويعد افتقار اليمن لمعالجة المياه العادمة والبنية التحتية اللازمة لتدوير المياه أمراً مقلقاً للغاية في ضوء الانحدار السريع في منسوب الموارد المائية فيها.

تغير المناخ

لقد لوحظ التفاوت بين مختلف نماذج التغير المناخي والسيناريوهات الخاصة به، بيد أنها تنذر جميعها بانخفاض معدلات هطول الأمطار وزيادة معدلات التبخر. ووفقاً لتصنيف تم إجراؤه في ٢٠١٠ حول مدى تأثر الدول بالتغير المناخي على أساس قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة، فإن جزر القمر والصومال واليمن تقع ضمن الدول العشر الأضعف أمام تغير المناخ في العالم.[٢٠٦]

تعد **جزر القمر** عرضة لخطر ارتفاع منسوب مياه البحر والذي يتوقع أن يتسبب بنزوح ١٠ في المائة من سكان المناطق الساحلية في البلاد في غضون الأعوام المائة المقبلة، وذلك نظراً للطبيعة

موتساموودو، جزر القمر، تعد جزر القمر عرضة لخطر إرتفاع منسوب مياه البحر © بيوما

الجغرافية للبلاد.[٢٠٧] أما في الصومال، فقد تسببت حالات الجفاف في إضطرار سكان المناطق الريفية إلى الهجرة إلى المناطق الواقعة حول مقديشو.[٢٠٨] وفي السودان، بدأت رقعة المناطق الشبه صحراوية والصحراوية بالتوسع نحو الجنوب مسافة ٥٠ إلى ٢٠٠ كيلومتراً منذ عام ١٩٣٠، ويتوقع أن تستمر في التحرك باتجاه الجنوب مهددة ٢٥ في المائة من الأراضي الزراعية وبالتالي إنخفاض معدلات الإنتاج الغذائي بنسبة ٢٠ في المائة.[٢٠٩]

لقد بدأت ظاهرة تغير المناخ تساهم بالفعل بتغيير الممارسات الرعوية، بل أنها قد ساهمت أيضاً باستمرار النزاع في دارفور وكردفان. كما ستشهد جيبوتي زيادة في الفيضانات المفاجئة ومن ضمنها تلك التي يتعرض لها وادي حمبلي الواقع قرب **جيبوتي** العاصمة، فضلاً عن انخفاض المياه الجوفية المتجددة، وزيادة التملح في خزانات المياه الجوفية، إضافة إلى التصحر وفقدان الغابات والموارد البحرية.

تعد دول الجنوب مؤهلة للحصول على تمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع برامج العمل الوطنية (NAPAs) للتكيف مع تغير المناخ؛ حيث بدأت كل من جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، واليمن بوضع برامج عمل وطنية منذ عام ٢٠١٠.

وتصب غالبية المشاريع ذات الأولية اهتمامها على الإنتاجية الزراعية، وإصلاح التربة، وتعزيز كفاءة استخدام المياه. فمثلاً، تمول الأمم المتحدة ١٥ مشروعاً في جزر القمر يتناول الأمن الغذائي من خلال تبني ممارسات زراعية، وإدارة مصايد الأسماك، وزيادة إمدادات المياه وكميتها، وإعادة إحياء الأراضي الزراعية، وتثبيت المنحدرات، فضلاً عن بناء القدرة المؤسسية للتعامل مع تغير المناخ.[٢١٠] وضمن هذه المبادرات، اتفقت ٢٢ بلدة في القمر الكبرى وأنجوان على ضبط النشاطات المضرة بالبيئة، ومن ضمنها ممارسات الصيد الجائر، وإزالة الغابات من أجل إنتاج الفحم، وإلقاء المخلفات الصلبة بشكل جائر. وفي ضوء عدم استقرار الحكومة الوطنية، تعد هذه الإجراءات المحلية خطوة مهمة باتجاه بناء القدرة من أجل تحقيق التأقلم المنشود.[٢١١]

الأمن الغذائي

واجهت العديد من دول الجنوب تحديات على صعيد إنتاج كميات كافية من الغذاء جراء شح المياه، وقلة الأراضي الصالحة للزراعة، إضافة إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة، والجفاف المتكرر، والنزاع المستمر. فقد أبقت حالة الجفاف المستمرة التي يتعرض لها القرن الإفريقي على وضع السكان عند خط الفقر أو دونه، بل غالباً ما تسببت بحدوث أزمات إنسانية.

ومنذ العام ٢٠١١، أفيد تسجيل نحو ٦٠ ألف أسرة في المناطق الحضرية والتي تعاني من انعدام حاد في الأمن الغذائي جراء ارتفاع أسعار الغذاء ، وتفشي البطالة، والانخفاض في التحويلات المالية، هذا بالإضافة إلى وجود نحو ١٤٠ ألف نسمة في مناطق الأرياف ممن يحتاجون إلى المساعدات الغذائية. كما ارتفع سعر بيع الأرز بالجملة في نهاية عام ٢٠١٠ بنسبة ١٥٠ في المائة عن سعر البيع في منتصف العام ٢٠٠٧. ووفقاً لليونيسيف، فإن ظاهرة سوء التغذية قد باتت تجسد مشكلة خطيرة في العاصمة **جيبوتي** ومحيطها الذي يعتبر موطناً لثلثي سكان البلاد.[٢١٢]

يعتمد ٦٠ في المائة من السكان في **الصومال** على رعي المواشي، وقد تسببت موجات الجفاف بانكماش رقع المراعي العشبية والإمدادات المائية، مما أدى إلى هجرة الرعاة والمواشي إلى مناطق أخرى.[٢١٣] كما تضاعفت أسعار بيع التجزئة بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٠ للحبوب المنتجة محلياً والتي تباع في مقديشو بثلاثة إلى سبعة أضعاف السعر الذي كانت تباع به قبل العام ٢٠٠٨.

إن نشوء حالات الجفاف لعدة عقود في **السودان**، والتي تعزى بشكل رئيسي إلى التغييرات طويلة الأمد على الأنماط المناخية والنمو السكاني، قد أدت إلى حدوث تغييرات في الممارسات الزراعية والتي تضمنت بدورها تزايداً في انكماش المساحات الخضراء، وتوسع الرقعة الصحراوية، إضافة إلى فرط التخزين والرعي الجائر. ومنذ مطلع العام ٢٠١١، تراوح عدد السكان المهددين بالنقص في الغذاء

ما بين ٤ ملايين إلى ٤,٥ مليون شخصاً في السودان. وعلى وجه التحديد في دارفور، وولايات البحر الأحمر وجنوب كردفان.[٢١٤]

بلغ عدد المهاجرين من السودان إلى جنوب السودان أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة في غضون الشهور الثلاثة التي أعقبت الاستفتاء الذي أجري في يناير/ كانون الثاني ٢٠١١. وفي حال استمرار الهجرة على هذا النحو، فقد يرتفع عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الغذائية إلى ١,٤ مليون شخص، وهذا في ظل الظروف السلمية. أما في حال تعطل التدفقات التجارية، فسوف يتهدد الأمن الغذائي لحوالي ٢,٧ مليون شخص.

تشكل مسألة شح المياه في **اليمن** السبب الكامن وراء الأزمة الغذائية فيها. فمنذ مطلع العام ٢٠٠٩، يعاني حوالي ثلث سكان البلاد من انعدام الأمن الغذائي الذي يتفاوت بين انعدام متوسط وحاد، حيث يعتبر هذا العدد في ارتفاع جراء أسعار الغذاء المتزايدة والإضرابات السياسية التي بدأت في ٢٠١١.[٢١٥] ومنذ العام ٢٠٠٩، شكلت المساعدات الغذائية حوالي ٠,٥٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي ، وبالنظر إلى العجز المالي والاضطرابات المدنية التي تواجهها البلاد، فمن المرجح ألا تتمكن الحكومة من زيادة نفقات الإعانات الغذائية في حال مواصلة ارتفاع الأسعار.[٢١٦]

قام برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بتنفيذ برنامج شبكة السلامة الموسمية لمواجهة الطوارئ في عام ٢٠١٠ بهدف خدمة ٧٠٠ ألف نسمة في المحافظات التي يتعرض أمنها الغذائي للتهديد أكثر من غيرها، بما في ذلك في محافظات عمران، والضالع، والحجة، وإب، وريمة، وصنعاء. كما يحتاج نحو ٢٥٠ ألف نازح داخلي و ١٧٠ ألف مهاجر، أغلبهم من **الصومال**، إلى مساعدات غذائية منذ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١.

ونظراً لاعتبار **جزر القمر** كجزيرة صغيرة والتي سجلت أعلى معدلات الكثافة السكانية في إفريقيا، فإن قدرتها على إنتاج الغذاء محلياً لن تتجاوز ٤٩ في المائة فقط ، فيما تقدر نسبة أسعار وارداتها الغذائية إلى أسعار صادراتها ب ٢,٣ في المائة.[٢١٧]

الطاقة وتلوث الهواء

يتسبب الاعتماد الكبير على الخشب والفحم كمصادر للطاقة في دول الجنوب بآثار عدة على البيئة، حيث تغطي إمدادات الوقود الخشبي في جزر القمر والصومال والسودان ٧٨ و٨٧ و٩٠ في المائة من احتياجات الطاقة، على التوالي، فيما تغطي إمدادات النفط والغاز ٢ في المائة فقط من الطاقة المستخدمة في جزر القمر و١٣ في المائة من تلك المستخدمة في الصومال.[٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠]

لقد أدى هذه الأمر إلى إزالة واسعة للغابات وتعرية في التربة، لا سيما في جزر القمر وشمال ووسط السودان، حيث بلغ مجموع الخسائر في الغطاء الصحراوي نحو ٨٨ مليون هكتار في الفترة بين ١٩٩٠ و٢٠٠٥.[٢٢١] وفي **جيبوتي**، تستخدم ٨١ في المائة من الأسر مادة الكيروسين لإعداد الطعام، فيما تستخدم ١٣ في المائة فقط الوقود الخشبي- ١٠ في المائة منهم في المناطق الحضرية و٧٩ في المائة منهم في مناطق الأرياف.[٢٢٢]

تقدر طاقة التوليد الكهربائية في اليمن بما مجموعه ١٠٠٠ ميغاواط، يتم استخدم ثلثها في محافظة المأرب. كما أدى الصراع المدني الدائر هناك والهجمات التي تستهدف محطة توليد الغاز إلى انقطاع الطاقة، بما سلط الضوء على نقاط الضعف التي تعاني منها الشبكة. أما في **جزر القمر**، تقدر طاقة التوليد الإجمالية بنحو ٢٤ ميغاواط المزودة من محطات الطاقة الحرارية، بيد أن خسائر الكهرباء المولدة جراء الغش والوصلات غير القانونية، والخلل في الشبكات، وتدني مستوى عمليات تحصيل الرسوم فتقدر بنحو ٥٥ في المائة.[٢٢٤]

ساهمت أوضاع النزاع السائدة إلى تراجع إمكانية الحصول على موارد الطاقة، مثلما هو الحال بالنسبة لمرافق البنية التحتية الأخرى، حيث تسبب التوسع في المناطق الحضرية الناتج عن الانحلال البيئي والنزاع في دارفور بحرمان ثلثي سكان الفاشر والجنينة ونيالا من الكهرباء.[٢٢٥]

يقتصر توفر الشبكات الكهربائية على المدن الكبرى حصراً، ففي **جزر القمر** حيث يتم استيراد كافة المنتجات النفطية من الخارج، تعد أسعار الطاقة فيها ضمن أعلى الأسعار في إفريقيا.[٢٢٦] كما أن إمكانية الوصول المحدودة للشبكات والتكلفة المرتفعة للطاقة الكهربائية تقيّد إمكانية حصول الأسر ذات الدخل المتوسط عليها واستهلاكها. أما في **جيبوتي**، تبلغ تكلفة إمدادات الكهرباء نحو عشرة أضعاف نظيرتها في إثيوبيا، وتشكل إحدى المعوقات الرئيسية لإنشاء المشاريع التجارية، حيث تصل الكهرباء إلى ٦٧ في المائة من سكان جيبوتي مقارنة ب ٤٣ في المائة فقط في المقاطعات الأخرى الواقعة في المناطق الحضرية و ١٠ في المائة في مناطق الأرياف.[٢٢٧] وفي **الصومال**، يتم توفير معظم الكهرباء في البلاد بواسطة المزودين من القطاع الخاص، حيث تعتبر معدلات أسعارهم أعلى من أسعار المزودين من القطاع العام. وتتراوح تكلفة الكهرباء في هرجيسا بين ٠,٦٠ دولاراً ودولاراً واحداً لكل كيلوواط/الساعة.[٢٢٨] وفي **السودان**، تصل الكهرباء إلى ١٥ في المائة من السكان،[٢٢٩] يتمركز معظمهم في المناطق الحضرية والخرطوم حيث يستهلك ١٢ في المائة من سكان المدينة ٣٣ في المائة من الكهرباء المتوفرة في السودان.[٢٣٠] وتصل الكهرباء في صنعاء إلى ٨٥ في المائة من السكان مقارنة ب ٥٠ في المائة من سكان المناطق الحضرية، على وجه العموم، و ٢٠ في المائة في مناطق الأرياف.[٢٣١]

إن تواصل حالة عدم الإستقرار تحول دون تنفيذ الإستثمارات في هذا المجال، وذلك بالرغم من وجود إمكانيات في غاية الأهمية لاستغلال موارد الطاقة المتجددة في دول الجنوب.[٢٣٢] حيث تمتلك **جزر القمر** الإمكانية لتنمية الطاقة الكهرومائية في أنجوان وموهيلي، إضافة إلى المصادر الحيوية والشمسية والرياح والمد والجزر،[٢٣٣] كما بدأت أيضاً بالاستثمار في الطاقة الحرارية الأرضية في الجزر البركانية الثلاثة.[٢٣٤] ويتم حالياً عرض غاز البترول السائل في السودان وبالأخص في الخرطوم، كما يتوقع أن يضاعف سد مروي من توليد الطاقة في البلاد، وتخفيض الأسعار، وتوسعة نطاق الشبكة الوطنية، ويؤمل أيضاً أن يشجع هذا إلى حصول تحول سريع لاستخدامه بدلاً من استخدام الفحم.[٢٣٥]

إن مسألة تلوث الهواء لا تشكل تحدياً إقليمياً في المنطقة في الوقت الراهن، وذلك في ظل تدني معدلات استهلاك الطاقة، حيث يتركز التلوث على صناعات بعينها أو في مراكز النقل. كما أن معدلات الانبعاثات الكربونية تعد ضمن أدنى المعدلات في العالم، وأدنى بكثير من المتوسط الصادر في العالم العربي. ويعد الغبار من التحديات التي تواجهها السودان، حيث تغطي عواصف الغبار شتى أنحاء البلاد، فضلاً عن عواقبها الوخيمة والتي تهدد صحة الجهاز التنفسي وسلامته.

الشكل ٦٠: تركز المواد المحمولة بالهواء)ميكروغرام للمتر المكعب(كمتوسط مرجح من الكثافة السكانية الحضرية

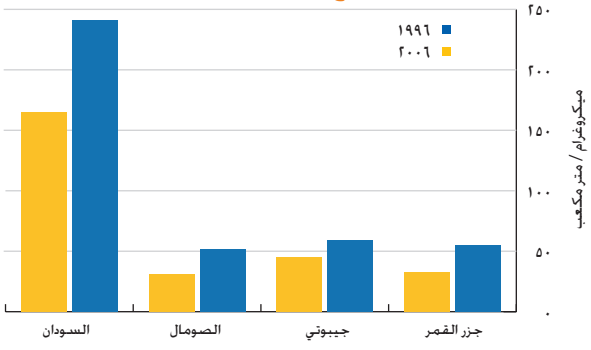

المرجع: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

إدارة المخلفات الصلبة

تفرض مسألة جمع المخلفات الصلبة والتخلص منها بطريقة ملائمة تحديات هامة على الحكومات المحلية. وبالتوازي مع معدلات توسع المناطق الحضرية، فإن معدلات النصيب الفردي من المخلفات الصلبة الناشئة قد باتت تسجل زيادة في جميع أنحاء المنطقة، والتي تفتقر مدنها إلى أنظمة إدارية لجمع المخلفات، عدا عن عدم توفر المكبات الصحية في أي من هذه الدول.

وباستثناء المناطق الحضرية الثرية التي نظمت عمليات جمع المخلفات من قبل جهات خاصة، فعادة ما تتكدس المخلفات في المكبات المفتوحة وقطع الأراضي الشاغرة حيث يتم إحراقها على نحو دوري، كما يتم أيضاً التخلص منها بإلقائها في المجاري المائية وفي المحيط.

تعد مدينة الخرطوم المدينة **السودانية** الوحيدة والتي توفر مواقع مخصصة لإلقاء المخلفات، بينما تم تخصيص مواقع لذلك في الجنينة، والعبيدية، وميناء السودان، والبلدات والقرى الصغيرة إما في مناطق عشوائية شبه حضرية أو بقرب الأودية.[٢٣٦] وبالطبع يتم دمج النفايات الناتجة من المسالخ، والمرافق الصحية، والصناعات، والمجاري مع بعضها البعض. كما تم تسجيل زيادة في معدلات توليد المخلفات المنزلية في **جزر القمر** بمقدار متر مكعب لكل شخص يومياً، فيما تنتج العاصمة **جيبوتي** ٢٤٠ طناً من النفايات كل يوم.[٢٣٧] يتم التخلص من ٦٢ في المائة منها دون معالجة.[٢٣٨] وقامت الأمم المتحدة بتوفير التمويل لإنشاء محطتي نفايات في **الصومال** في جاروي، بينما تفتقر بونتلاند ومقديشو إلى سياسة لإدارة المخلفات الصلبة. ويعيش جامعو النفايات غالباً تحت ظروف مهينة من أجل إستخلاص المواد التي يمكن بيعها من مكبات النفايات، مما يجعلهم عرضة لمخاطر صحية جمّة.

أصدرت **اليمن** قانونيين في العام ١٩٩٩ يمكنان السلطات المحلية من تمويل خدمات جمع المخلفات الصلبة الخاصة بهم.[٢٣٩] كما عملت في عام ٢٠١٠ على صياغة إستراتيجية وطنية لإدارة المخلفات الصلبة،[٢٤٠] والتي تضع إطار عمل محدد للأهداف والغايات المرجوة والمسؤوليات المؤسسية، إلى جانب تحديد الدعم الممنوح، حيث تستند خطة الاستثمار الوطني على هذه الإستراتيجية. ومن جهة أخرى، قامت المدن والمحافظات الكبرى الرئيسية بتنفيذ أنظمة إدارة متكاملة للنفايات الصلبة والتي خدمت أربعة ملايين شخص.

علي وأصدقاؤه يلعبون بالنفايات في منطقة حي البساتري في عدن، اليمن. © آبي تايلر سميث / بانوس بيكتشرز

باب اليمن في صنعاء. لا توجد أية دولة في منطقة الجنوب العربي والتي تمتلك أية سياسة حضرية على المستوى الوطني. تصوير: فلاديمير ميلنيك / شاترستوك

عمليات الحكم في فترات النزاع وما بعدها

تتسم دول الجنوب العربي بتاريخ مشترك من الاضطرابات المدنية، والنزاعات العنيفة، ومظاهر عدم الاستقرار السياسي. وتمتد جذور هذه النزاعات إلى القرارات التي تم اتخاذها خلال الفترات الاستعمارية حول الحدود السياسية والتي أدت لنشوء النزاعات حول السلطة والموارد ما بين الجماعات العرقية أو القبلية بعد مرحلة الاستقلال.[٤١]

إن قدرة الحكومات على تنفيذ مهام الدولة لدى نشوء النزاعات تعد أول ملامح الانهيار، وحتى في حال استمرار بعض الوكالات المركزية في العمل، إلا أنها عادة ما تفتقر لكل من معايير السلطة والمصداقية اللازمة لجمع الأموال وتنسيق الأنشطة الحكومية المحلية. كما تزداد مظاهر الضعف التي تعاني منها السلطات المحلية التي تفتقر للدعم المركزي، فضلاً عن التجزئة الحاصلة للمجتمعات المحلية وفقاً للروابط العرقية والدينية والتي يعود تاريخ البعض منها إلى عهد الاستعمار. عدا عن ذلك، ولدى تعرض البنية التحتية للدمار بالإضافة لانهيار الخدمات العامة، فعادة ما تؤول القيادة إلى زعماء المجتمع المحلي، بينما ينحصر توفير معظم الخدمات ضمن نطاق الجهات الخاصة وغير الرسمية في الكثير من الأحيان.

نشأت كل من جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، واليمن في أعقاب مراحل النزاع التي شهدتها كل منها، حيث برزت كل من مسائل تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز مستوياته، والأمن، وإعادة الخدمات الأساسية بمثابة أولويات هامة. إلا أن عمليات توزيع مصادر الطاقة والموارد خلال هذه المرحلة يمكن أن تساهم في إشعال المواجهات القديمة، وتحديداً الصراعات القبلية.

السياسة الحضرية على المستوى الوطني

تتسم جميع دول منطقة الجنوب العربي بوجود الوزارات المتخصصة والتي تتولى تنفيذ عمليات التخطيط العمراني وتطوير البنية التحتية، حيث تتوزع هذه المسؤوليات في **جزر القمر** على سبيل المثال ما بين كل من وزارة التنمية وتطوير البنية التحتية والإسكان، ووزارة الزراعة، والصيد والبيئة والطاقة. أما في **السودان**، فتعد وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة الجهة المسؤولة عن عمليات التخطيط العمراني وتطوير مرافق البنية التحتية.

تتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي في **اليمن** مسؤولية إعداد الخطط اللازمة لمشاريع التطوير في الدولة وتعبئة الموارد الخارجية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط، بينما تتولى كل من دائرة الحيز العام التابعة لوزارة المالية ووزارة الأشغال العامة والطرق مهمة إدارة الأراضي الحضرية. إضافة لذلك، تتولى الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني مسؤولية تنفيذ المهام المتصلة بعمليات التفتيش على كل من الأراضي الحضرية والريفية، وإعداد كلاً من الدراسات، والمخططات، وإدارة أراضي الدولة وغيرها من الأراضي الخاصة وأراضي الوقف، وإدارة وتسجيل الأراضي بما في ذلك حفظ سجلات الأراضي، وإعداد عمليات التخمين ومراقبة عمليات مصادرة الأراضي.[٤٢]

تعاني هذه الوزارات من ضعف نسبي، وعادة ما تواجه العديد من الصعوبات فيما يتعلق بتنسيق العمل المشترك على مستوى المؤسسات أو على المستوى الحكومي المحلي.[٤٣] كما لوحظ عدم امتلاك أية دولة في المنطقة لأية سياسات حضرية على المستوى الوطني، بالإضافة إلى افتقار العديد من المدن للقدرات الكافية لتنفيذ المخططات العمرانية في مواقعها.[٤٤]

تمتلك مدينة الخرطوم في السودان خطة هيكلية للأعوام ٢٠٠٧ – ٢٠٣٣ والتي تتضمن العديد من المقترحات الرامية إلى تطوير شبكات الطرق وأنظمة النقل بشكل أفضل لتحقيق الربط بين مختلف المناطق السكنية. وعلى الرغم من إقرار هذه الخطة من قبل مجلس الوزراء، إلا أنه قد ثبتت صعوبة تنفيذها في ضوء القضايا الناشئة على صعيد استخدامات الأراضي والنزاعات الناشئة بين مختلف الوكالات.[٢٤٥]

يتميز المخطط العمراني لمنطقة نيالا للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٢١، والذي تمت الموافقة عليه من قبل المجلس التشريعي لولاية جنوب دارفور بعد قرابة ٢٠ عاماً من الإعداد، باتخاذه منهجاً ذو تقنيات عالية لتحديث المركز التجاري للمدينة. بيد أن التنفيذ الفعلي لهذا المخطط لا يزال أمراً غير مؤكد نظراً للقرارات الناشئة في أعقاب مرحلة النزاع.[٢٤٦] من جهة أخرى، فيعود أحدث مخطط رئيسي لميناء السودان إلى فترة السبعينيات.

عمل كل من البنك الدولي ومنظمة تحالف المدن على مساعدة مدن عدن، والحديدة، والمكلا، وصنعاء في اليمن على صياغة إستراتيجيات تطوير المدن منذ عام ٢٠٠٠، وذلك بالتوازي مع الجهود المبذولة لتحقيق معيار اللامركزية، حيث تم إيجاد إطار من الشراكة ما بين الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص والمواطنين لاستعراض المخططات الرئيسية ومعالجة مختلف التحديات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، إضافة لاستعراض الفرص المتاحة.[٢٤٧]

معيار اللامركزية والنظم الحكومية المحلية

ثمة العديد من النزاعات الناشئة في دول الجنوب العربي والتي يمكن أن تعزى إلى الجهود المبذولة في مرمى لفرض الأطر القانونية والإدارية المركزية على شتى القبائل والعشائر المختلفة بصورة تقليدية. بيد أنه وبالرغم من المساعي الهادفة لتنفيذ الإصلاحات اللامركزية، ولكن السلطات المحلية لا تزال تفتقر للتمويل الكافي للوفاء بالتزاماتها. علاوة على ذلك، وفي ظل السيطرة المفروضة على المستويات الحكومية العليا من قبل نخب السلطة التقليدية، فإن آليات تنمية القدرات المحلية وتحسين مستوى توفير الخدمات تعد من أبرز المجالات التي تتطلب توفير الدعم الدولي ودعم الجهات المانحة.

أطلقت **اليمن** في عام ٢٠٠٠ أحد أبرز برامج اللامركزية وأكثرها طموحاً في العالم العربي، وذلك في إطار خطوة تحظى بنطاق واسع من الدعم لإعادة الحكومة التي تتسم بدرجات عالية من المركزية إلى الممارسات التقليدية التي تتسم بمعايير اللامركزية.

تتألف الدولة من ٢١ محافظة، والتي تضم ٢١ بلدية في المناطق الإقليمية و ٣٢٦ بلدية في المقاطعات المحلية، حيث تم تفويض كلاً من مهام التخطيط، والتنمية والمسؤوليات الإدارية إلى المجالس المحلية والبلدية بموجب قانون السلطات المحلية.

يطرح قانون اللامركزية تحدياً بارزاً والذي يتمثل في التداخل الحاصل ما بين المجالس البلدية والمحلية، حيث تتداخل كل من مدينتي تعز والحديدة على سبيل المثال مع حدود ثلاث مناطق، إضافة لوجود مجلس بلدي في مدينة صنعاء وعشرة مجالس محلية، والتي يعمل كل منها على تشغيل الخدمات الخاصة به، مما يؤدي إلى نشوء حالة من التضارب في الأدوار والمسؤوليات، وتحصيل الإيرادات، فضلاً عن نشوء العديد من الدوائر المزدوجة.[٢٤٨]

عملت الدولة على تنظيم أول دورة انتخابية للمحافظين من قبل أعضاء المجالس في عام ٢٠٠٨، حيث حاز الحزب الحاكم على ١٧ من أصل ٢٠ مقعداً، الأمر الذي عزز مسألة سيطرة النخبة الحاكمة على المجتمع القبلي والذي كان يتعين عليه أن يرفض ذلك.[٢٤٩] وبالفعل، فقد اندلعت المظاهرات العنيفة في مدينة صنعاء في شهر يناير / كانون الثاني ٢٠١١ مما أدى لوصول الدولة إلى عتبات الحرب الأهلية.

توجهت **جزر القمر** إلى اعتماد نظام حكم جديد بموجب دستور عام ٢٠٠١ والذي يستند إلى مبدأ التبعية، وذلك بعد تنفيذ ٢٠ عملية إنقلاب طوال ٢٥ عاماً، حيث تم إنشاء أربعة مستويات حكومية، وهي: الحكومة الاتحادية، وحكومات الجزر، والحكومات الإقليمية، والحكومات المحلية.[٢٥٠] كما يتم تداول الرئاسة بين الجزر الثلاث كل خمسة أعوام.

تهدف هذه الإصلاحات لتحقيق الحكم شبه الذاتي لكل جزيرة بالإضافة للحد من مستويات العنف وتواتر الانقلابات العسكرية، ولكنها قد أسهمت أيضاً في نشوء إزدواجية بمستويات الحكم والتي تستهلك نحو ٨٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. أما في عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة مشاركة الناخبين المؤهلين المشاركين في الانتخابات نحو ٥٢ في المائة، وذلك في ظل إجماع ٩٤ في المائة منهم على إجراء استفتاء لتبسيط نظام الحكم، حيث أسفر هذا الاستفتاء عن خفض منصب رؤساء الجزر إلى منصب المحافظ، ومنصب الوزراء إلى منصب عضو مجلس، إلى جانب خفض النفقات الحكومية بنسبة تراوحت ما بين ١٠ و ١٥ في المائة.[٢٥١]

عملت الحكومة في **جيبوتي** على تفويض مهمة توفير الخدمات الأساسية الرئيسية للحكومات الإقليمية بشكل رسمي في عام ٢٠٠٨ وذلك بعد تنظيم أول انتخابات إقليمية في عام ٢٠٠٦، حيث تتضمن تلك الخدمات كلاً من عمليات إدارة المخلفات والرقابة على الأسواق المحلية.[٢٥٢] واستناداً إلى هذه الجهود الرامية لتحقيق اللامركزية، يعمل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنك التنمية الإفريقي على توفير التمويل لسلسلة من المشاريع للمساعدة في بناء قدرات الوكالات المحلية من أجل إعداد الخطط، وجمع الإيرادات، وإدارة الموارد المالية، وتنفيذ المشاريع. كما يشمل مشروع الحد من الفقر في المناطق الحضرية والممول من بنك التنمية الإفريقي ضمن أحد مكوناته العمل على بناء القدرات من أجل الحصول على التمويل، وإنشاء نظام لتمويل القروض الصغيرة في خمس مدن رئيسية تقع خارج مدينة جيبوتي.[٢٥٣]

تتألف الحكومة المحلية في **السودان** من أربعة مستويات – *الولاية* (المحافظة)، *والمحلية*، *والوحدة الإدارية*، *واللجنة الشعبية*، حيث تتكون الأخيرة من متطوعين منتخبين، وعادة ما يكونون من زعماء القبائل، ممن يتولون مهمة رصد البرامج التي يتم تنفيذها في مناطق ولايتهم، بالإضافة لتوفير الخدمات، وجمع الضرائب، وتوزيع أموال الزكاة، وتعبئة المجتمعات المحلية. إلا أن هنالك تداخل ما بين هذه المسؤوليات وتلك التي يتم تنفيذها على مستوى الوحدات الإدارية والمحليات، عدا عن اعتبار العديد من السكان لهذه اللجان بمثابة ملحقات فاسدة للأحزاب السياسية.

إن الاستعراض العام لسلطات محلية محددة في السودان والذي تم إعداده في عام ٢٠٠٧ قد أشار إلى المستويات المتفاوتة للقدرة على توفير الخدمات الأساسية، بالإضافة للنقص العام في معايير الشفافية ومحدودية المشاركة العامة، إلى جانب ضعف قدرات التخطيط. كما تتمتع الوكالات الحضرية بمعدلات أكبر من الموارد بالإضافة لمستويات أفضل للإدارة المالية، بينما تعد المجتمعات الريفية أكثر عرضة للمساءلة بالإضافة لمعدلات المشاركة الأعلى التي تتميز بها.[٢٥٤]

لقد لوحظ غياب الإشراف الحكومي في مخيمات السكان النازحين داخلياً والتي تعمل على إدارة نفسها بشكل أساسي، إضافة إلى وجود الإدارات الأصلية والتي تعد ذات دور هام لدى إخفاق نظام الحكم العادي. وقد ساهمت أشكال التداخل في المسؤوليات، والتي تفاقمت نتيجة ضعف تنسيق تدخلات المعونة، في تأخير عمليات توفير الخدمات أو إضعاف مستوياتها، مما أسفر عن تعرض الشرائح الأكثر فقراً والأخرى النازحة داخلياً لتحمل الوطأة الأكبر. وقد تم تنظيم الانتخابات المحلية في شهر أبريل / نيسان ٢٠١١ ومن المزمع تنظيمها مرة أخرى في عام ٢٠١٦.[٢٥٥]

ساهم إتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ في تمكين **جنوب السودان** من العمل كمنطقة تتمتع بالحكم الذاتي، حيث تسنى لها تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين العمليات اللامركزية. كما نص هذا الاتفاق على تفويض مسؤوليات كبيرة لحكومات الولايات على صعيد جمع الإيرادات، وإدارة النفقات، والتنمية الحضرية وتوفير الخدمات الأساسية، والتي تعمل على تفويض المزيد من المسؤوليات لكل من حكومات المناطق والمدن.[٢٥٦] من جانب آخر، فقد صوتت الغالبية العظمى من سكان جنوب السودان للانفصال عن شماله وإنشاء دولة مستقلة في

ناخب ضرير في مركز الاقتراع على استفتاء جنوب السودان. © الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مكتب إفريقيا. مرخصة بموجب الترخيص العام لكريتيف كومونز 2.0 .

عام ٢٠١١، حيث تم الإعلان رسمياً عن إنشاء جمهورية جنوب السودان في شهر يوليو / تموز من العام ذاته، وقد تم توجيه الدعوة لهذه الدولة الثرية بالنفط للانضمام إلى مجتمع شرق إفريقيا.

يفتقر **الصومال** لوجود أية حكومة وطنية، حيث يمكن وصف المجتمع على أنه يتكون من انتماءات قبلية أو عشائرية.[٢٥٧] كما تضمنت أبرز دوافع نشوء النزاع الحالي فرض حكومة مركزية على مجتمع مجزأ تقليدياً والذي شهد المزيد من التقسيم تحت الاستعمار الإيطالي، والبريطاني، والفرنسي.

تعد منطقة صوماليلاند المنطقة الأبرز من حيث المهام والمسؤوليات المنفذة من ضمن المناطق الثلاث، وإن كانت لا تزال تتسم بوجود حكومة ضيقة النطاق. وتتمتع المنطقة بوجود برلمان مكون من مجلسين بما في ذلك حصة مخصصة للتمثيل العشائري. كما تعمل رابطة سلطات الحكومة المحلية والتي تم إنشاؤها من قبل رؤساء كل من مناطق بيربيرا، وبوراما، وبوراو، وداهار، وإيريغافو، وغابيلاي، وهرقيزيا والشيخ على دعم المؤسسات الديمقراطية، بالإضافة لتوفير التدريب اللازم في مجال المساءلة المالية، وإعداد التقارير الخاصة بمسودات الخطط الإستراتيجية والإجراءات التشغيلية.[٢٥٨]

تتمتع منطقة بونتلاند بمستويات أفضل من الإستقرار مقارنة مع منطقة جنوب وسط الصومال، ولكنها تعاني من مظاهر زعزعة الأمن بالإضافة لغياب نظام الحكم الهيكلي.[٢٥٩] إضافة لذلك، فلا تزال منطقة جنوب وسط الصومال بمثابة ساحة قتالية بين الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية ومجموعة الشباب. وبعد انسحاب القوات الإثيوبية في عام ٢٠٠٩، أدت النزاعات إلى نزوح نحو ٢٠٠ ألف نسمة من مقديشو، وذلك في ظل انتشار أشكال العنف في كيسمايو واغتيال العديد من الوزراء.[٢٦٠] كما تم إعداد برنامج أممي جديد للأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠٢١ والذي سيساهم في توفير المساعدة لكل من مناطق الأرياف والمناطق الحضرية في جميع أنحاء الصومال لبناء مؤسسات الحكم المحلي، وحشد قدراتها لتوفير الخدمات الأساسية، وتعزيز مستويات المشاركة المحلية في عمليات صنع القرار، والأهم من ذلك، العمل على حل النزاعات الناشئة حول الأراضي والمساكن.

تمويل الحكومات المحلية

تتسم قاعدة توليد الإيرادات والعوائد المحلية بأنها محدودة للغاية مما يؤدي إلى قصورها عن تلبية الاحتياجات، وذلك في ظل المستويات المتدنية لعمليات التنمية الاقتصادية. كما أن عوائد الحكومات المركزية في دول الجنوب العربي عادة ما يتم تعزيزها بمساعدات الدول المانحة، وصناديق الأمم المتحدة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات المهاجرين. كما يتأتى الجزء الأكبر من العوائد الحكومية في **الصومال** من الضرائب التجارية والتي بلغت ما يعادل ٢٢ مليون دولاراً في صوماليلاند و ١٦ مليون دولاراً في بونتلاند بحلول نهاية عام ٢٠٠٠.

عادة ما يتم إنفاق معظم الموارد المالية على الجيش وقوات الأمن، مثلما هو الحال في سنوات ما قبل الحرب، وذلك في ظل تخصيص نسبة ضئيلة لعمليات توفير الخدمات وتطوير مرافق البنية التحتية. أما في بونتلاند، فإن الموازنة الحكومية لا تكفي سوى لتغطية رواتب الموظفين بالإضافة لنسبة ضئيلة من التكاليف التشغيلية.[٢٦١] وقد عملت حكومات الولايات في جميع أنحاء الصومال على تفويض المسؤوليات للسلطات المحلية دون إمدادها بأية موارد مالية، الأمر الذي أدى لتوفير معظم الخدمات الأساسية من قبل جهات خاصة.

وفي **اليمن**، تم تحويل جميع الإيرادات المحلية للحكومة المركزية قبل عام ٢٠٠٠ والتي تمت إعادة توزيعها فيما بعد على السلطات المحلية، وبعد صدور قانون السلطة المحلية، فقد تمكنت الحكومات المحلية من الاحتفاظ بالعوائد الضريبية التي تم جمعها على المستوى المحلي، بالإضافة إلى تلقي جزء من الضرائب التي يتم جمعها مركزياً وبما يتناسب مع حجم سكان مناطق البلديات.[٢٦٢] بيد أن قاعدة الإيرادات المحلية تتسم بالضعف العام، حيث تساهم التحويلات المركزية في توفير الجزء الأكبر من موارد الحكومة المحلية (والتي شكلت نحو ٧٣ في المائة من ميزانية صنعاء للأعوام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧).[٢٦٣]

تشير التوقعات إلى احتمالية نضوب قطاع النفط في البلاد بحلول عام ٢٠١٧، وتجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع يساهم في تمويل نحو ٧٥ في المائة من إجمالي ميزانية الحكومة المركزية.[٢٦٤] وضمن المساعي الرامية للحد من الاعتماد على التحويلات المركزية، فقد تضمنت إستراتيجية تطوير مدينة صنعاء لعام ٢٠٠٩ تحديد مجموعة التدابير لتعزيز المؤسسات وعمليات الإدارة المالية، بالإضافة إلى تحسين مستوى عمليات جمع الإيرادات المحلية.

سجلت **السودان** نمواً في إجمالي الناتج المحلي بنحو خمسة أضعاف أو ما يعادل ٥٣ مليار دولاراً في عام ٢٠٠٨، وذلك في أعقاب اكتشاف النفط في عام ١٩٩٩، مما ساهم في تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والمادية. كما استحوذت مشاريع الري على ٤١ في المائة تقريباً من إجمالي نفقات التنمية.[٢٦٥] إلا أنه وبالرغم من السياسات الرامية لتحقيق اللامركزية، ولكن الثروة النفطية الناشئة لم تتم ترجمتها إلى زيادة متناسبة في موازنات الحكومات المحلية، حيث يتعين على السلطات المحلية توفير التمويل لمشاريعها الخاصة من مواردها المالية

الصندوق ٢٧ : الصومال : التنمية المساحية، والضرائب العقارية وتمويل عمليات التطوير الحضري

تساهم الوتيرة المتسارعة لعمليات التحضر في زيادة الضغوط على السلطات المحلية فيما يتعلق بإمكانية الحفاظ على مستوى توفير الخدمات الأساسية وتوسعة نطاقها، من جانب آخر، وضمن سياق مرحلة ما بعد الصراع، فإن وجود الحكومات المحلية المستقرة والسريعة الاستجابة يعد أمراً في غاية الأهمية للتصدي للتحديات الحضرية والمساهمة في تحقيق معايير الاستقرار والتنمية السلمية.

وقد كانت هرجيسا، عاصمة صوماليلاند، أول مدينة صومالية تعمل على تطبيق نظام المعلومات الجغرافية لفرض الضرائب العقارية وإعداد عمليات التخطيط في عام ٢٠٠٥، وذلك في ظل المساعي الأخرى الرامية لتوسيع نطاق هذه التكنولوجيا من أجل إيجاد الحلول للنزاعات على الأراضي ودعم الممارسات المرتبطة بإدارة الأراضي.

يتضمن هذا النظام قاعدة بيانات حول أبرز الخصائص العقارية (من حيث جودة البناء، وحجم المبنى، والبنية التحتية، وعدد الشاغلين، ومستوى توفر الخدمات)، بالإضافة لصورة رقمية لكل عقار، كما تتضمن قاعدة البيانات هذه معلومات مكانية ذات مرجعية جغرافية والتي تم جمعها من خلال المسوحات الميدانية باستخدام أجهزة الحاسوب المحمولة.

تتألف عملية تطوير قاعدة البيانات من ثلاث خطوات رئيسية، وهي:

١. الحصول على صورة ساتلية ذات استبانة عالية (كويكبيرد).

٢. تحويل الصور لرسومات فيكتور على الشاشة لإعداد الخرائط الأساسية.

٣. التحقق الميداني من الخرائط الأساسية وجمع البيانات ذات الصلة.

إن موثوقية قاعدة البيانات المكانية تعتمد على مصادر البيانات (الصور الجوية والقياسات الميدانية أو الصور الساتلية)، والتحليل المكاني، وتعديل الصور، وعمليات الفحص والقياس الميدانية، وخبرة الموظفين العاملين في مجال الصور الرقمية ومستوى خبراتهم.

كما ينبغي أن تكون درجة الدقة مرتبطة بكل من أهداف المشروع، والموارد المالية، والوقت اللازم وقدرات الموظفين، والاعتبارات المتصلة بالاستدامة.

وقد كان الهدف يتمثل في جمع المعلومات ذات الفائدة على صعيد عمليات فرض الضرائب على الممتلكات، والتخطيط الحضري، وتوفير الخدمات، حيث ساهم المسح في إنتاج مجموعتي بيانات مترابطتين، بما في ذلك:

١. البيانات المكانية – تحويل الصور الساتلية ذات المرجعية الجغرافية والاستبانة العالية لرسومات فيكتور والتي ساهمت في إعداد خريطة أساسية تتضمن البيانات المرتبطة بالعقارات التي تم عكسها رقمياً من خلال الصور الساتلية والتي تم التحقق منها من خلال المسح الميداني، كما يمكن إعداد خرائط موضوعية في حال الحاجة لها من خلال الطبقات الإضافية من الطرق، والمناطق العشوائية، والحدود الإدارية، وغيرها، عدا عن ذلك، فإن المستويات المستقبلية للبيانات سوف تتضمن حدود قطع الأراضي، وأسماء الطرق، ومرافق البنية التحتية وغيرها.

٢. البيانات غير المكانية: إن المسح الخاص بالممتلكات يعكس خصائص العقارات في هرجيسا لعام ٢٠٠٥، إضافة لذلك، تتطلب عمليات إعداد قواعد البيانات وقتاً طويلاً فضلاً عن تكلفتها الباهظة، إلا أن الدعم الذي قدمته الجهات المانحة قد ساعد في إنتاج قاعدة البيانات، ولكن لا تزال هنالك حاجة لإيجاد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ عمليات الصيانة وتغطية التكاليف التشغيلية على الصعيد المحلي من خلال استغلال نسبة من العوائد الضريبية.

إن تنفيذ المشاورات وحملات التوعية ذات الفعالية قد كان ضرورياً لتنفيذ المسح الخاص بالممتلكات للتأكد من التوافق ما بين البيانات والنظام، كما ينبغي أن تتسم متغيرات البيانات بالوضوح، بالإضافة لضرورة عكسها للمعلومات وإمكانية استخدامها في التطبيقات الأوسع نطاقاً، بيد أنه قد لوحظ النقص في كل من المهارات والخبرات اللازمة للحفاظ على نظام الضرائب العقارية بعد تحويله إلى البلدية، وذلك نظراً لكون موظفي المكاتب والمساحين من غير موظفي البلدية.

كما أن استخدام قاعدة المعلومات العقارية القائمة على نظام المعلومات الجغرافية لأغراض فرض الضرائب يتطلب اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتكاليف المترتبة والجهات التي ستعمل على تغطيتها، حيث يتعين على كل من المالكين والشاغلين دفع الضرائب وفقاً لقيمة العقار ونوعية استخدامه (تجاري، سكني، أو غير ذلك)، إلا أن حسابات الضرائب المعمول بها حالياً في هرجيسا تستند فقط على مساحة الأراضي بدلاً من الاعتماد على حجم المبنى، أو موقعه، أو عدد الطوابق، حيث يتم تحديد مستوى الضرائب على أساس ثابت والذي لا يعكس قيمة العقار.

وثمة أحد المخاطر الرئيسية المرتبطة بالمسوح العقارية والذي يتمثل في إمكانية عدم تحقيق الإيرادات البلدية المحتملة إلا إذا كانت قاعدة البيانات الخاصة بنظم المعلومات الجغرافية تتسم بالبساطة، والتركيز، بالإضافة لمساهمتها في توليد الدخل بشكل سريع، عدا عن ذلك، فمن المهم أيضاً الحفاظ على قاعدة البيانات وتوسعة نطاقها بسهولة من خلال مجموعات البيانات الإضافية.

إن الحد من ممارسات التهرب من دفع الضرائب العقارية يتطلب ربط عمليات فرض الضرائب بشكل واضح مع ترقيات الأشغال العامة، بالإضافة لارتباطها الواضح بالبيئة المحلية المطورة، كما يتعين تخصيص جزء بسيط من الضرائب المحصلة لدفع رواتب العاملين، ولتغطية النفقات الإدارية وتلك المترتبة على عمليات تحديث قاعدة البيانات، وعمليات جمع الإيرادات، والتسجيل، وفرض عمليات دفع الضرائب.

كما يوجد استخدام آخر لقاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية في هرجيسا والذي يتضمن جمع الإيرادات الناشئة عن رسوم ترخيص الأعمال التجارية من خلال البلديات، وإعداد الخرائط الخاصة بالممتلكات العامة، وتصنيف الطرق، وتوسعة نطاق شبكة الكهرباء الرئيسية وشبكة المياه.

إيرادات الضرائب العقارية في هرجيسا

السنة	الإيرادات (بالدولار)	العقارات الخاضعة للضريبة	الزيادة (٪)
٢٠٠٤	١٤٤,٤١٧	١٥,٨٥٠	---
٢٠٠٥	١٦٩,٠٦٢		١٧
٢٠٠٦	٢٤١,٩٨٣	٤٧,٣٢٣	٤٣
٢٠٠٧	٤١٢,١٧٩	"	٧٠
٢٠٠٨	٥٨٨,٧٥٤	"	٤٢
٢٠٠٩	٦٧٨,٥٨٤	٦٠,٣١٢	١٥
٢٠١٠	٦٩٧,٧٠٨	٦٠,٨٢٦	٣

أو من المنح المقدمة من المجلس الإقليمي لتخصيص الموارد المالية. كما أنه وفي ظل عملية التقسيم الأخيرة، فسوف تقع النسبة الأكبر من حقول النفط في جنوب السودان بالإضافة لمحدودية عوائد النفط السوداني.

بدأت بلدية هرجيسا في عام ٢٠٠٧ بتنفيذ برنامج لاستثمار رؤوس الأموال لتطوير مرافق البنية التحتية والخدمات العامة، وذلك ضمن إطار من التعاون مع السكان. إضافة لذلك، فقد عمل برنامج الموئل على مساعدة هرجيسا على تطبيق نظام خاص بجمع الضرائب العقارية، حيث يتضمن ذلك قاعدة معلومات خاصة بنظام المعلومات الجغرافية لجميع المباني المرتبطة بالمسوح الأسرية، حيث يعكس هذا البرنامج المساعي الرامية لتحسين مستوى عمليات جمع الضرائب. (أنظر الصندوق ٢٧) كما لوحظت الزيادة في عوائد الضرائب العقارية بحلول عام ٢٠٠٨ والتي بلغت نحو ٢٥٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٥، مما أتاح للمدينة البدء بتنفيذ المشاريع الاستثمارية لرصف الطرق بتكلفة إجمالية تبلغ ٣٢٠ ألف دولاراً، بالإضافة إلى مشروع آخر لبناء جسر بتكلفة تبلغ ٨٠ ألفاً.[٢٦٦] وتشهد المدينة وتيرة متسارعة من النمو، فضلاً عن تمكنها من الحفاظ على قاعدة البيانات العقارية وتحديثها. بيد أنه لا تزال هنالك حاجة لتوفير المزيد من الدعم التقني من جانب شركاء التنمية.[٢٦٧]

دور المجتمع المدني

إن القوانين السائدة في دول الجنوب العربي تكفل من حيث المبدأ حقوق المواطنين في التجمع وتشكيل منظمات المجتمع المدني، وتعد هذه المنظمات ذات دور فاعل حيثما يسمح بإنشائها على صعيد توفير الخدمات الإنسانية والأساسية، بالإضافة لدورها في التخفيف من حدة التقاليد المحافظة، وإدخال التكنولوجيا الحديثة.

يمكن إعتبار كل من جزر القمر واليمن الدولتين الأكثر انفتاحاً على صعيد موقفهما من مؤسسات المجتمع المدني، وبالرغم من وجود عدد قليل للغاية من منظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية العاملة في **جزر القمر**، ولكنها تتمتع بإمكانية ممارسة أعمالها بحرية دون أية قيود.[٢٦٨]

إن سنوات النزاع التي شهدتها دول الجنوب العربي الأخرى قد ساهمت في تضاؤل الثقة العامة، ولا تزال عمليات إنشاء منظمات المجتمع المدني محدودة للغاية، كما تواجه الجماعات السياسية ضوابط معينة، عدا عن حظرها بشكل تام في بعض الدول، مثلما هو الحال في اليمن.[٢٦٩] إضافة لذلك، فلا تزال مؤسسات التعليم العالي متأخرة في دول الجنوب، وعادة ما تعتبر هذه المؤسسات كإحدى الثمار المتأتية عن إنشاء منظمات المجتمع المدني. كما عملت **جيبوتي** مؤخراً على إنشاء أول جامعة في البلاد، ولكنها لا تزال تحتفظ بالرقابة الحكومية على وسائل الإعلام.[٢٧٠]

لقد لوحظ إزدهار منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي في **الصومال** في عام ١٩٩١ لتلبية احتياجات السكان، حيث يمكن أن يعزى ذلك إلى حد ما لغياب أية حكومة فاعلة. كما تتألف العديد من هذه المنظمات من رجال الأعمال، والنساء، وكبار السن في المجتمع، حيث لا تزال تعمل في العديد من المناطق وبخاصة في صوماليلاند.[٢٧١]

تعاني منظمات المجتمع المدني في بونتلاند من المضايقات من جانب كل من الحكومة وجماعات المعارضة ، مما يساهم في تثبيط المشاركة الشعبية. علاوة على ذلك، فإن المخاوف الأمنية المتواصلة وأعمال العنف التي تستهدف كلاً من قادة المجتمع المدني، والناشطين في حقوق الإنسان، وفرق الإغاثة والصحفيين[٢٧٢] قد حالت دون تمكن فرق المساعدة الإنسانية من الوصول إلى مقديشو، فضلاً عن طرد بعض المنظمات الدولية الاخرى من قبل "حركة الشباب" في عام ٢٠١٠.[٢٧٣]

أشارت بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠١٠، إلى أن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى مقديشو قد بلغت نقطة واحدة من أصل ١٠٠ نقطة ممكنة، وذلك مقارنة مع بيداوة (١٠ نقاط)، وبوساسو (٦٩ نقطة)، وهرجيسا (٨٨ نقطة).[٢٧٤] الأمر الذي يبعث على الأسف وذلك نظراً للحاجة الماسة للمساعدات الإنسانية في ضوء حالات الجفاف والمجاعة الناشئة.

المرأة في المجال السياسي والحكم

إن القوانين الدستورية المعمول بها في دول الجنوب العربي تكفل للمرأة الحق في التصويت والترشح للانتخابات، ولكن التقاليد السائدة والعميقة الجذور في هذه الدولة تعد في الواقع العامل الأساسي لتنظيم كلاً من المعاملات العقارية، والتجارية، بالإضافة لتنظيمها للعلاقات الأسرية وبخاصة في مناطق الأرياف. إضافة لذلك، فعادة ما تتمتع المرأة بفرص أقل على صعيد إمكانية الحصول على التعليم، وفرص العمل، والمشاركة في المجال السياسي، لا سيما في كل من **اليمن** و**الصومال**.

وضمن المساعي الرامية لتحسين ظروف المرأة، فقد لوحظ التوجه البطيء للدول لتغيير القوانين القديمة، وإنشاء وزارات لشؤون المرأة، إضافة إلى تخصيص الحصص للتمثيل النسائي في الهيئات المنتخبة، بما في ذلك ٢٥ في المائة من مقاعد البرلمان في **السودان**.[٢٧٥]

أصدرت **جيبوتي** قانون الأسرة الجديد لعام ٢٠٠٢ لكي يحل محل أحكام *الشريعة* باعتباره قانوناً وطنياً والذي يساهم في توفير الحماية لحقوق النساء والأطفال. عدا عن ذلك، عملت الحكومة على تشجيع تعليم االفتيات، إلى جانب تخصيص ١٠ في المائة من المقاعد المنتخبة للمرأة، والتي حظيت في عام ٢٠٠٨ على أكبر مستوى تمثيل مقارنة بأي وقت مضى، وذلك بانتخاب ٩ نساء - أو ١٤ في المائة - من أصل ٦٥ عضواً في المجلس التشريعي.[٢٧٦]

تم تخصيص ٣٠ في المائة من مناصب عضوية مجالس المنطقة للمرأة في بونتلاند، السودان، منذ عام ٢٠٠٧.[٢٧٧] إضافة لذلك، تم خفض عدد الحقائب الوزارية في صوماليلاند في عام ٢٠١٠ من ٢٦ إلى ٢٠ حقيبة، بالإضافة لتعيين وزيرتين اثنتين. كما تم اختيار أربع نساء لعضوية المجالس في العام ذاته في كل من بورتنلي، غاردو، وغاروي، وجاريبان. أما في **السودان**، فقد تم تخصيص ٢٥ في المائة من المقاعد في المجلس الوطني للمرأة، بالإضافة لتخصيص ١٠ في المائة لها ضمن عضوية مجلس الولايات.[٢٧٨]

وعلى الرغم من عمليات التحسين هذه، ولكن العادات التمييزية لا تزال قائمة، لا سيما في الصومال واليمن.

تعد السلطة الأبوية السمة السائدة في المجتمع **الصومالي**، وذلك بالرغم من اعتبار مسألة التمييز بين الجنسين بمثابة أمر مخالف للقانون، وذلك في ظل محدودية الحقوق الممنوحة للمرأة، بما في ذلك تحديد خصوبتها ولباسها. كما لوحظت الوتيرة المتزايدة لحالات الاغتصاب في ظل العنف المتصاعد في المناطق الحضرية.[٢٧٩] من جهة أخرى، ينص دستور الحكومة الاتحادية الانتقالية على وجود تمثيل نسائي في البرلمان بنسبة ١٢ في المائة، إلا أن المقاعد التي شغلتها المرأة لم تتجاوز ٢,٥ في المائة فقط في أعقاب الزيادة في عدد المقاعد البرلمانية في عام ٢٠٠٩.[٢٨٠] ووفقاً للمسح الأسري لعام ٢٠٠٢، فإن نسبة المشاركة النسائية المنتظمة في المجالس المحلية لم تتجاوز ٤ في المائة، ولكنها بلغت ٨ في المائة في بعض الأحيان.[٢٨١] ولا تزال المجموعات النسائية تعمل على ممارسة الضغط من أجل منح المرأة المزيد من الحقوق في كل من بوساسو، وهرجيسا، ومقديشو، والمدن الأصغر.

تعتبر **اليمن** إحدى أبرز الدول على صعيد تسجيلها لأعلى معدلات التفاوت بين الجنسين، حيث أن عدد النساء الأعضاء في المجلس الوطني لم يتجاوز ٣ نساء فقط من أصل ٤١٢ مقعداً.[٢٨٢] إضافة لذلك، تعاني المرأة اليمنية من العديد من التحديات، بما في ذلك الأمية، وانخفاض الأجور، والتمييز في فرص العمل.

داداب، شمال كينيا: أكبر مخيم للاجئين في العالم. © هوميروس / شاترستوك

تأثرت العديد من دول الجنوب العربي، وكذلك الدول المجاورة لها، بكل من الصراعات الأهلية الناشئة، والتدهور البيئي والفقر. كما كان لهذه الظروف أثراً بالغاً على عمليات الهجرة والتحضر نتيجة التحركات السكانية داخل الدول وفيما بينها، من جانب آخر، فعادة ما يستقر المهاجرون، بما في ذلك النازحين، في المناطق الحضرية مما يساهم في تفاقم أشكال التحضر العشوائي بالإضافة إلى زيادة معدلات الطلب على الخدمات.

شهدت معظم الدول معدلات صافية من الهجرة الخارجية، حيث سجلت كل من الصومال واليمن أعلى معدلات الهجرة السكانية، ويقدر عدد المهاجرين الصوماليين بنحو ٥٠ ألف مهاجراً سنوياً منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٠، أو ما يعادل ٨,٧ في المائة من الإجمالي السكاني. علاوة على ذلك، يمر المهاجرون من الدول الأخرى عبر الصومال على أمل التمكن من الوصول إلى اليمن عبر خليج عدن.[٢٨٣] إن هذه الأرقام المسجلة تشكل حصيلة أربع فئات من التحركات السكانية، وهي:

١. المهاجرون الباحثين عن فرص اقتصادية أفضل في الدول الثرية لإرسال التحويلات المالية لأسرهم في بلدانهم الأصلية.
٢. المهاجرون المغادرين للبلاد بشكل دائم بحثاً عن فرص أفضل في مكان آخر، ممن يعملون على إرسال التحويلات المالية لفترة مؤقتة حتى انضمام بقية أفراد أسرهم إليهم.
٣. اللاجئون النازحون بسبب النزاعات العنيفة وحالات الجفاف الناشئة ممن يعبرون حدود الدول المجاورة لضمان سلامتهم والبقاء على قيد الحياة، وعادة ما يستقرون في مخيمات كبيرة للاجئين حيث يتلقون المساعدات الإنسانية.
٤. المهاجرون إلى البلاد، سواء كانوا عائدين أو مهاجرين ممن يبحثون عن فرص العمل، أو لاجئين من البلدان المجاورة.

وقد تم استثناء الأفراد النازحين داخلياً من هذه البيانات، إلا أن لهم تأثير بالغ على المناطق الحضرية.

تعد **السودان** بلد عبور، بالإضافة لاعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة والتي سجلت معدلات صافية لاستقبال المهاجرين ممن يبحثون عن الفرص الاقتصادية في ظل توجه البلاد لتطوير قطاع إنتاج النفط. كما تستقبل البلاد المهاجرين من كل من التشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، وأريتريا، وإثيوبيا، والهند، ونيجيريا، والصومال، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن.

الهجرة الدولية والتحويلات المالية

تتسم **جيبوتي** بالجاذبية للكثير من المهاجرين، وذلك بفضل مناخها الاقتصادي والسياسي المستقر نسبياً، وموقعها الإستراتيجي على مقربة من الخليج، وممرات النقل الدولي.[٢٨٤] كما تستقر أعداد كبيرة من المهاجرين في مدينة جيبوتي، بينما يتوجه البعض إلى مناطق أوروبا، والخليج، وأمريكا الشمالية، وأستراليا. كما يخدم **اليمن** كبلد عبور للعديد من المهاجرين الدوليين، بينما توجه نحو ١,٧ مليون يمنياً للهجرة إلى الدول الأكثر ثراءاً كالسعودية (٨٠٠ ألف يمنياً)، وغيرها من دول الخليج.[٢٨٥،٢٨٦] كما تتسم جزر القمر بمحدودية فرص العمل المتاحة، حيث تعد كل من أوروبا، وأمريكا الشمالية وإفريقيا أبرز الوجهات المفضلة لدى المهاجرين.[٢٨٧]

أصبحت التحويلات المالية مصدر دخل هام للأسر في المنطقة، حيث بلغ إجمالي التحويلات المرسلة لكل من **السودان واليمن** في عام ٢٠٠٨ ما مجموعه ٢,١ مليار دولاراً و ١,٢ ملياراً لكل منهما على التوالي، أو ما يعادل ٣,٩ في المائة و ٤,٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لكل منهما. كما تساهم التحويلات المالية الدولية في **اليمن** بنحو ٤ في المائة من مداخيل الأسر.[٢٨٨] أما في **الصومال**، فتساهم التحويلات في دعم عمليات الاستهلاك، بالإضافة لدورها في دعم الاستثمارات العقارية وإنشاء المشاريع التجارية الصغيرة.[٢٨٩]

الهجرة الدولية للاجئين

توجد العديد من دول الجنوب العربي والتي فتحت أبوابها لاستقبال اللاجئين، والذين شكلوا نسبة كبيرة من المهاجرين إلى كل من السودان (٢٧,٨٠ في المائة)، واليمن (٢٠,٦٠ في المائة)، وبحد أقل في جيبوتي (٧ في المائة) في عام ٢٠١٠، بما في ذلك العديد من المهاجرين من الصومال وإثيوبيا.[٢٩٠] كما استقر اللاجئون **الصوماليون** الهاربين من النزاع الداخلي الناشئ في كل من بوساسو، وبونتلاند، ومخيم الخراز في اليمن، ومخيم علي عدي في جيبوتي، ومخيمي داداب وكاكوما في كينيا، ومخيم شيدر في إثيوبيا.[٢٩١]

تستقبل **اليمن** المهاجرين من كل من الصومال، والعراق، وإثيوبيا، والسودان، وأريتريا، ممن يستقر معظمهم في عدن، وصنعاء ومناطق حضرية أخرى.[٢٩٢] كما قدمت حكومة **جزر القمر** الحماية للاجئين المعرضين للخطر نتيجة مختلف أشكال الاضطهاد السياسي، أو العرقي، أو الديني.[٢٩٣] من ناحية أخرى، تواصل **السودان** استقبال اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن جمهورية إفريقيا الوسطى، وإريتريا،[٢٩٤] وإثيوبيا، والتشاد، كما يقدر عدد اللاجئين القاطنين في الخرطوم بنحو ٣٠ ألف نسمة، ومعظمهم من إثيوبيا وإريتريا.[٢٩٥]

النازحون داخلياً

إن تدفقات الأشخاص النازحين داخلياً نتيجة الصراع والتغير البيئي قد كانت ذات أثر بالغ على كل من عمليات التحضر ومستويات الطلب على الخدمات في العديد من دول الجنوب، وتشكل مسألة إمكانية إستيعاب هؤلاء السكان ودمجهم أحد التحديات البارزة.

ساهمت الحرب الأهلية الناشئة في **السودان** في تشكيل حركات السكان، حيث تم نزوح أكثر من ٤ ملايين نسمة على المدى الأعوام العشرين الماضية نتيجة الصراعات على الموارد (النفط في المقام الأول)، وبسبب أعمال العنف الناشئة بين القبائل والعنف الطائفي، والهجمات التي يشنها "جيش الرب للمقاومة" على السكان المدنيين.[٢٩٦] إلا أنه وفي أعقاب توقيع اتفاقية السلام في عام ٢٠٠٥، عاد نحو مليوني نسمة إلى **جنوب السودان**، مما أدى لنشوء المزيد من الضغط على كل من المساكن، وفرص العمل، والخدمات. وبالرغم من دور اتفاقية السلام الشامل في إخماد الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٥، إلا أن أحداث العنف قد نشأت مجدداً في عام ٢٠٠٩ مما أسفر عن مقتل ٢٥٠٠ نسمة ونزوح ٣٥٠ ألفاً.[٢٩٧] كما نشأت المزيد من حركات السكان منذ تقسيم البلاد في شهر يوليو / تموز ٢٠١١؛ وقد بدأ نحو ٣,٥ مليون مهاجر ولاجئ بالعودة إلى قراهم، بالإضافة إلى توجه نحو ٨٠٠ ألف نسمة من الجنوب إلى الشمال.[٢٩٨]

تواصل الصراع بين الحكومة والجماعات المتمردة في غرب دارفور، والذي نشأ بين فصائل المتمردين والقبائل، ونتيجة لاحتلال الأراضي وتدمير المحاصيل الزراعية، فقد فر العديد من السكان من المنطقة ممن استقروا في المناطق الحضرية، مما أدى إلى تحويل دارفور من منطقة زراعية في المقام الأول إلى منطقة حضرية.[٢٩٩] كما يقدر عدد النازحين في ولاية الخرطوم بنحو ١,٧ مليون نسمة، بما في ذلك ١,٣ مليوناً ممن يعيشون في مخيمات عشوائية والمنتشرة في جميع أنحاء المدينة، بينما تقطن النسبة المتبقية في مخيمات رسمية.[٣٠٠] إضافة لذلك، فعادة ما يعمل أولئك الأفراد على الانفصال مكانياً وفقاً لانتماءاتهم القبلية لدى وصولهم إلى المدن.[٣٠١]

أدت حالات الصراع الداخلي والجفاف الحاد في **الصومال** إلى تحفيز عمليات الهجرة الداخلية والخارجية،[٣٠٢] وذلك في ظل سعي الكثيرين للجوء إلى كل من بونتلاند وصوماليلاند، بينما توجه البعض للإستقرار في مر أفغوي للعيش في مناطق مؤقتة ومكتظة دون حصولهم على أية خدمات أساسية.[٣٠٣] من ناحية ثانية، وفي ظل استمرار القتال بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والميليشيات المسلحة في مقديشو، فقد أدت الاضطرابات إلى حدوث نقص في المواد الغذائية بالإضافة لتوقف الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى نشوء المزيد من عمليات النزوح.[٣٠٤]

إضطرت **اليمن** للتعامل مع نزوح أكثر من ١٥٠ ألف نسمة منذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٠ نتيجة للنزاعات السياسية المستمرة.[٣٠٥] كما تم تسجيل نزوح نحو ٧٠٠ ألف نسمة داخلياً نتيجة الفيضانات الشديدة في كل من محافظتي حضرموت والمهرة.[٣٠٦] كما أدت ثورات البراكين والفيضانات التي شهدتها **جزر القمر** إلى نزوح العديد من الأفراد أيضاً.

أطفال يلعبون في مخيم العائدين في ضواحي مدينة أويل عاصمة ولاية شمال بحر الغزال، جنوب السودان. © سيغفريد مودولا / آيرين

الخرطوم، السودان. تشير التوقعات إلى احتمالية تحول الخرطوم إلى مدينة ضخمة بكثافة سكانية تبلغ نحو ١٠ ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٤٥ . © برونو غيليسين / آي ستوك

تشهد جميع دول الجنوب نشوء المدن المهيمنة، والتي تضمنت أضخمها كلاً من الخرطوم، وصنعاء، وعدن، ومقديشو. من جانب آخر، وبالرغم مما أسفرت عنه أشكال العنف والحرب من تشويه في أنماط الاستيطان في بعض المدن، بالإضافة لتشويه عمليات توسعها الطبيعية نتيجة نزوح السكان ونشوء المناطق العشوائية في المناطق النائية، فقد تم دمج هذه المناطق ضمن النسيج الحضري في ظل توسع المدن، بالإضافة لتطورها حتى أصبحت مراكز فرعية قوية.

إن التحركات السكانية الضخمة التي تلت تقسيم **السودان** قد انعكست على المدن في كل من الشمال والجنوب، بيد أنه وعلى الرغم من الخسارة السكانية في مدينة الخرطوم، إلا أنه يرجح لهذه المدينة لكي تنمو كإحدى المدن الضخمة بحيث تبلغ كثافتها السكانية نحو ١٠ ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٤٥ .

تتمثل النقطة الأهم ضمن هذا السياق في إعادة تشكيل المنطقة الحضرية، ويهدف أحدث مخطط رئيسي إلى تقسيم ٥٣٨ قرية في محافظة الخرطوم إلى مجاميع يتم ربطها بمدينة الخرطوم والتي سيتم إعداد مخططات الإسكان الخاصة بها. إن هذه الخطة تساهم في رسم الإطار العمراني لنشوء منطقة حضرية تمتد على طول المحور الرابط ما بين الخرطوم والمجاميع المنشأة، بالإضافة إلى محاور التنمية التقليدية والممتدة على طول مجرى فروع النيل. عدا عن ذلك، فمن الممكن أن تتجمع بعض المجاميع القروية مع مرور الوقت لكي تشكل نقاط تقاطع ضخمة أو مناطق نائية. أما في السودان، فمن الممكن أن يتحول الطريق الرابط ما بين الخرطوم وميناء السودان إلى أحد محاور التنمية الحضرية.

ثمة العديد من العوامل التي أسفرت عن عدم كفاية البنية التحتية لقطاع النقل، إضافة للاختلالات في الروابط ما بين مختلف المدن في **اليمن**، بما في ذلك طوبوغرافيا المنطقة، وتاريخها والتركيبة القبلية للمجتمع. كما تشهد مدينة صنعاء، والتي نشأت بطريقة طبيعية بشكل أو بآخر، عمليات توسع على طول الطرق الرئيسية الست الناشئة خارج المدينة، حيث يرجح أن تتحول في ظل هذا النمو إلى منطقة متروبولية ممتدة. كما أن الطريق الرابط ما بين مدينة صنعاء ومدينة الحديدة قد يتحول مع الوقت إلى محور تنموي، ولكن الطبوغرافيا الوعرة للمنطقة لا تزال تشكل عائقاً رئيسياً.

تشكل **الصومال** منطقة ساحلية واسعة، إلا أن غياب المحاور التي تقع على السواحل يعد أمراً لافتاً، ولكن الطريق الساحلي الرابط بين العاصمة مقديشو وكيسمايو عبر المناطق الساحلية الصغيرة الحجم يعد بمثابة أول محور ناشئ، ثم يتوجه هذا الطريق بحدة إلى المناطق الداخلية مروراً بكينيا ومنتهياً بمدينة نيروبي. إن هذا المحور الناشئ قد يتمتع بالمنافع المتأتية من الروابط الإقتصادية ما بين القطاعات التجارية والجهات الإستثمارية في كل من كينيا والصومال فور عودة الإستقرار في الصومال.

تتمتع **جيبوتي** بموقع إستراتيجي مميز والذي سيواصل دوره في تشكيل أنماط النمو، كما أن الطريق الساحلية العابرة للحدود والمؤدية إلى منطقة المطار الدولي ومن ثم إلى صوماليلاند قد تساهم في جذب مشاريع التنمية على طول المناطق المحاذية لها بدءاً من المنطقة الواقعة إلى الجنوب من المطار.

الجدول ٧٨: معدلات الكثافة السكانية الإجمالية والحضرية)بالآلاف(والنسبة المئوية للكثافة السكانية الحضرية

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
الكثافة السكانية الإجمالية (بالآلاف)									
جزر القمر	٤٣٨	٤٩٤	٥٦٢	٦٤٣	٧٣٥	٨٣٢	٩٣٣	١,٠٤١	١,١٦٠
جيبوتي	٥٦٢	٦٢٧	٧٣٢	٨٠٨	٨٨٩	٩٧٥	١,٠٦٦	١,١٦٦	١,٢٦٣
الصومال	٦,٥٩٩	٦,٥٢٥	٧,٣٩٩	٨,٣٦٠	٩,٣٣١	١٠,٦٠٧	١٢,٢٣٧	١٤,١٥٢	١٦,٣٦٠
السودان	٢٦,٤٩٤	٣٠,١٤١	٣٤,١٨٨	٣٨,٤١٠	٤٣,٥٥٢	٤٩,٠٧٢	٥٤,٩١٩	٦٠,٨١١	٦٦,٨٥٦
اليمن	١١,٩٤٨	١٥,١٤٨	١٧,٧٢٣	٢٠,٦٤٩	٢٤,٠٥٣	٢٧,٩٨٠	٣٢,٢٣٢	٣٦,٦٩٨	٤١,٣٤٢
الكثافة السكانية الحضرية (بالآلاف)									
جزر القمر	١٢٢	١٤٠	١٥٥	١٧٢	١٩٥	٢٢٤	٢٥٩	٣٠٢	٣٥٦
جيبوتي	٤٢٤	٤٧٥	٥٥٥	٦١٢	٦٧٠	٧٣٢	٧٩٨	٨٧٥	٩٥٦
الصومال	١,٩٥٦	٢,٠٤٩	٢,٤٥٨	٢,٩٣٩	٣,٥٠٥	٤,٢٩٩	٥,٢٦٨	٦,٤٥١	٧,٨٥١
السودان	٧,٢١١	٩,٣٩٣	١١,٦٦١	١٤,١٢٨	١٧,٣٢٢	٢٠,٨٨٩	٢٤,٨٠٤	٢٨,٩٢٤	٣٣,٢٦٧
اليمن	٢,٥٧٧	٣,٦٨٨	٤,٧٧٦	٦,٠٨٣	٧,٧١٤	٩,٧٠٧	١٢,٠٨٢	١٤,٨٠٣	١٧,٨٤٤
النسبة المئوية للكثافة السكانية الحضرية									
جزر القمر	٢٧,٨٧	٢٨,٣٠	٢٨,٠٨	٢٧,٨٩	٢٨,١٩	٢٩,١٧	٣٠,٨٥	٣٣,٣٠	٣٦,٥١
جيبوتي	٧٥,٦٥	٧٦,٠٧	٧٦,٠٣	٧٦,٠١	٧٦,٢٣	٧٦,٧٩	٧٧,٦٥	٧٨,٨٠	٨٠,١٥
الصومال	٢٩,٦٦	٣١,٤٣	٣٣,٢٥	٣٥,١٩	٣٧,٤٥	٤٠,٠٦	٤٣,٠٢	٤٦,٣٣	٤٩,٨١
السودان	٢٦,٦٢	٣٠,٤٦	٣٣,٤١	٣٦,٥١	٤٠,١٠	٤٣,٧٧	٤٧,٤٢	٥١,٠٢	٥٤,٥٤
اليمن	٢٠,٩٣	٢٣,٧٦	٢٦,٢٧	٢٨,٩٤	٣١,٨٠	٣٤,٨٩	٣٨,١٩	٤١,٦٩	٤٥,٣٥

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية تنقيح عام ٢٠٠٨ وآفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩

الجدول ٧٩: معدلات النمو السكاني السنوي على المستوى الوطني والحضري

	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
معدلات النمو السكاني على المستوى الوطني (٪)								
جزر القمر	٢,٣٩	٢,٢٤	٢,٢١	٢,٢٩	٢,٠٧	١,٧٨	١,٥٧	١,٤٦
جيبوتي	٢,١٥	٣,١٣	١,٩٧	١,٧٦	١,٦١	١,٥١	١,٥٧	١,٤١
الصومال	-٠,٢٣	٢,٥١	٢,٤٤	٢,٢٧	٢,٧٤	٢,٦٤	٢,٥٧	٢,٤٦
السودان	٢,٥٩	٢,٤٨	٢,٠٦	٢,٢	٢	١,٨٣	١,٦١	١,٤٧
اليمن	٤,٦٣	٣,١٦	٢,٩١	٢,٨٦	٢,٧٤	٢,٥٧	٢,٣١	٢,٠٥
معدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية (٪)								
جزر القمر	٢,٧٠	٢,٠٨	٢,٠٧	٢,٥١	٢,٧٥	٢,٩٠	٣,١٠	٣,٣٠
جيبوتي	٢,٢٦	٣,١٢	١,٩٦	١,٨٢	١,٧٦	١,٧٣	١,٨٦	١,٧٥
الصومال	٠,٩٣	٣,٦٤	٣,٥٧	٣,٥٢	٤,٠٨	٤,٠٧	٤,٠٥	٣,٩٣
السودان	٥,٢٩	٤,٣٢	٣,٨٤	٤,٠٨	٣,٧٤	٣,٤٤	٣,٠٧	٢,٨٠
اليمن	٧,١٧	٥,١٧	٤,٨٤	٤,٧٥	٤,٥٩	٤,٣٨	٤,٠٦	٣,٧٤

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية تنقيح عام ٢٠٠٨ وآفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩

الجدول ٨٠: المعدل الإجمالي للكثافة السكانية في المناطق الحضرية)بالآلاف(

المدينة	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥
مقديشو	٢,٠٤	٠,٩٢	٣,٢٨	١,١٧	٣,٥٩	٣,٦٧	٣,٦٦
الخرطوم	٦,٣٥	٣,٩٥	٢,٦٩	٢,٧٠	٣,١٢	٢,٩٥	٢,٥٤
صنعاء	٩,١٨	٥,٥٥	٥,٥٤	٥,٢٦	٤,٥١	٤,٠١	٣,٦٢

المرجع: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية تنقيح عام ٢٠٠٨

الجدول ٨١: معدل النصيب الفردي من إجمالي الناتج المحلي بالقيمة الحالية للدولار

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
جزر القمر	٦٥٧	٧٤٠	٨٢٤	٨٣٣
جيبوتي	٩٣٨	١,٠١٦	١,١٥٧	١,٢١٤
الصومال	٩٢١	١,١٥١	١,٤٠٤	١,٢٩٤
السودان	٨٨٢	٩٧٢	١,١٧٥	١,١١٨

المرجع: مؤشرات التنمية البنك الدولي. ٢٠١٠

ألجدول ٨٢: معدلات النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي

الدولة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
جزر القمر	٠,٦	١,١	٢,١	٢,٥
جيبوتي	٥,٨	٥,٠	٤,٥	٤,٦
الصومال	غ م	غ م	٢,٦	غ م
السودان	٧,٠	٤,٥	٥,٠	٥,١
اليمن	٣,٧	٣,٨	غ م	غ م

المراجع:: توقعات الاقتصادية الافريقية لجزر القمر وجيبوتي والسودان. وكتاب الحقائق العالمي لوكالة المخابرات المركزية في الصومال والبنك الدولي مؤشرات عن اليمن

الجدول ٨٣: معدل تركيز الأنشطة الاقتصادية في اليمن)كنسبة مئوية(

	صنعاء	
القطاع	المنشآت	الأيدي العاملة
التجارة والخدمات	٥٨,٩	٣١,١
التصنيع	١٢,١	١٢,٥
الفنادق والمطاعم	٧,١	٧,٤
النقل	٤,٨	٤,٠
أخرى	١١,٢	١٠,٨

الجدول ٨٤: الكثافة السكانية في الأحياء المتدهورة كنسبة من المعدل الوطني للكثافة السكانية)بيانات الألفية(

	جزر القمر	جيبوتي	الصومال	السودان	اليمن
سكان الحضر	٢٣٤,٠٠٠	..	٣,١٣٦,٠٠٠	١٧,٠١٢,٨٠٠	٦,٧٢٩,٠٠٠
سكان الأحياء المتدهورة	١٦٢,٠٠٠	..	٢,١٢٠,٠٠٠	٢,٨٩٢,١٧٦	٤,١٠٢,٠٠٠
٪ من سكان الأحياء المتدهورة	٦٩	..	٧٤	١٧	٦٧

الجدول ٨٥: النسبة المئوية للأسر التي تعاني من أشكال الحرمان من المأوى لكل دولة

	شكل واحد	شكلان	ثلاثة أشكال	أربعة أشكال
جزر القمر	٤٣,٩	٢٠,٨	٤,٣	٠
جيبوتي	..	..	..	..
الصومال	١٧,٨	٣٥,٨	٣١,٠	٩,٦
السودان	..	..	..	..
اليمن	٣٩,٩	١٨,١	٧,٩	١,٤

الجدول ٨٦: معدل إستخدام المركبات في دول الجنوب العربية

	جزر القمر	جيبوتي	الصومال	السودان	اليمن
الطرق (كم)	٨٨٠	٣,٠٦٥	٢٢,١٠٠	١١,٩٠٠	٦٥,١٤٤
النسبة المئوية للطرق المعبدة	٧٧	٤٥	١٢	٣٦	٩
كثافة الطرق (كيلومتر لكل ١٠٠ كيلومتر مربع)	٤٧*	١٣*	٣٥*	٠,٥*	٨١٥
المركبات (لكل ١٠٠٠ شخص)	٣٣	..	..	٢٨	٣٥
سيارات الركوب (لكل ١٠٠٠ شخص)	٣١	..	..	٢٠	..

المرجع: مؤشرات التنمية. البنك الدولي. * بيانات تقديرية لعام ٢٠٠٠. ٨ المعدل الحقيقي لعام ٢٠٠٥

الجدول ٨٧ : معدلات توفر واستهلاك المياه

	معدل التوفير السنوي						معدل الاستهلاك		نسبة الاستهلاك لكل قطاع		
الدولة	الموارد الطبيعية المتجددة مليار متر مكعب	المياه المحلاة مليار متر مكعب / سنة	إعادة استخدام مياه الصرف الصحي مليار متر مكعب	نصيب الفرد من موارد المياه المتجددة (متر مكعب) ٢٠٠٧	٢٠١٥*	٢٠٢٥*	مليار متر مكعب	كنسبة مئوية من إجمالي	المنازل	الصناعة	الزراعة
جزر القمر	١,٢			١٤٤٦			٠,٠١	٠,٨	٤٨	٥	٤٧
جيبوتي	٠,٣	٠,٠	لا يذكر	٣٦٠	٣٠٦	٢٦٠	٠,٠٢	٦	٨٤	٠	١٦
الصومال	١٤,٧			١٦٨٣			٣,٣	٢٢	٠,٤٥	٠,٠٥	٩٩,٥
السودان	٦٥	٠,٠	٠,٠	١٠٢٠	١٣٦٩	١١٢٢	٣٧	٥٧	٢,٣	٠,٦	٩٧,١
اليمن	٢,١	٠,٠٢	٠,٠٣	٩٤	٧٠	٥٠	٣,٤	١٦٠	٨	٢	٩٠

ألمرجع: تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية للمياه لعام ٢٠١٠. الإحصائيات المائية للفاو. اليونسكو

الجدول ٨٨ : معدل توفير إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المحسنة. ٪

	مصادر مياه الشرب المحسنة			مرافق الصرف الصحي المطورة		
	الإجمالي	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	الإجمالي	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
جزر القمر	٩٥	٩١	٩٧	٣٦	٥٠	٣٠
جيبوتي	٩٢	٩٨	٥٢	٥٦	٦٣	١٠
الصومال	٣٠	٦٧	٩	٢٣	٥٢	٦
السودان *	٦٢	٥٩	٦٤	٤٢	٦٥	٢٥
اليمن	٦٢	٧٢	٥٧	٥٢	٩٤	٣٣

المرجع: قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية / مرصد الصحة العالمي. * الهيئة العامة للمياه في السودان ٢٠٠٩

الجدول ٨٩: المعدل السنوي للإنبعاثات الكربونية الناشئة ٢٠٠٧

	جزر القمر	جيبوتي	الصومال	السودان	اليمن	الدول العربية	العالم
الإجمالي (كيلو طن/ كربون)	١٢١	٤٨٧	٦٠١	١١,٥١٢	٢١,٩٥٨	١,٤٤١,٩٨٩	٣٠,٦٤٩,٣٦٠
النصيب الفردي (طن)	٠,١٩	٠,٥٨	٠,٠٧	٠,٢٨	٠,٩٩	٤,٣	٤,٦
٪ النمو (١٩٩٠ – ٢٠٠٧)	٥٧	٢٢	٣,١٨٠	١٠٧	..	١٠٥	٣٦

المرجع: مؤشرات التنمية للبنك الدولي

الجدول ٩٠: معدلات المشاركة في القوى العاملة والسياسة الوطنية لكل من النساء والرجال

	جزر القمر		جيبوتي		الصومال		السودان		اليمن	
	♀	♂	♀	♂	♀	♂	♀	♂	♀	♂
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للنساء / الرجال (٪ من المتعلمين فوق ١٥ عاماً، ٢٠٠٨)	٦٨	٧٩					٦٠	٧٩	٤٣	٧٩
معدل المشاركة في القوى العاملة للنساء / الرجال (٪ للعاملين من الأعمار ١٥ – ٦٤ عاماً، ٢٠٠٨)	٧٥	٨٦	٦٣	٨٠	٥٨	٨٦	٣٢	٧٤	٢٠	٧٤
العام الذي تم منح المرأة به الحق في التصويت والترشح للانتخابات	١٩٥٦		١٩٤٦ / ١٩٨٦		١٩٥٦		١٩٦٤		١٩٦٧	
العام الذي انتخبت به أول امرأة (ي) أو تعينت في البرلمان (أ)	١٩٩٣ ي		٢٠٠٣ ي		١٩٧٩ ي		١٩٦٤ ي		١٩٩٠ ي	
٪ من عضوية البرلمان (المستقل أو مجلس النواب) للإناث (٢٠١٠)	٣		١٤		٦,٩		١٨,٩		٠,٣	
٪ من عضوية البرلمان (المستقل أو مجلس النواب) للإناث (٢٠٠٧)							٤		١,٨	
٪ من المناصب الوزارية التي تشغلها النساء (٢٠٠٥)	..		٥		..		٣		٣	

المرجع: البنك الدولي، البيانات الإحصائية المصنفة حسب الجنس، شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ ، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

الجدول ٩١: بيانات الهجرة لكل دولة

	عدد المهاجرين الدوليين في الدولة (٢٠١٠)	عدد اللاجئين في الدولة (٢٠٠٨)	٪ للكثافة السكانية الأجنبية (٢٠١٠)	المتوسط السنوي الصافي للهجرة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)
جزر القمر	١٤,٠٠٠	..	١,٩	-٢,٠٠٠
جيبوتي	١١٤,٠٠٠	٩,٢٠٠	١٢,٨	..
الصومال	٢٣,٠٠٠	١,٨٠٠	٠,٢	-٥٠,٠٠٠
السودان	٧٥٣,٠٠٠	١٨١,٦٠٠	١,٧	٢٧,٠٠٠
اليمن	٥١٨,٠٠٠	١٤٠,٢٠٠	٢,٢	-٢٧,٠٠٠

المرجع: اللوحة الحائطية لمعدلات الهجرة الدولية - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ٢٠٠٩

الجدول ٩٢ : تلقي المساعدات الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية في دول الجنوب العربي، بيانات ٢٠٠٩

الدولة	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية (بالقيمة الحالية للدولار)	تدفقات التحويلات المالية (مليون دولار)	التحويلات المالية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)
جزر القمر	٥٠,٦٧٠,٠٠٠		
جيبوتي	١٦٢,١٧٠,٠٠٠	٤,٢٧٦,٣٦٦	٣,١
الصومال	٦٦١,٦٥٠,٠٠٠		
السودان	٢,٢٨٨,٨٩٠,٠٠٠	٢,١٠٦,١٤٣,٤٥٥	٣,٩
اليمن	٤٩٩,٦٩٠,٠٠٠	١,١٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٤

المرجع: مؤشرات التنمية بالبنك الدولي

الجدول ٩٣ : معدلات الهجرة الداخلية والخارجية والدول

الدولة	الهجرة الخارجية			الهجرة الداخلية	
	معدلات المهاجرين كنسبة من السكان	أبرز الوجهات	معدلات المهاجرين كنسبة من السكان	اللاجئون كنسبة من المهاجرين	أبرز الدول المصدرة
جزر القمر	٥,٦٠	فرنسا، مدغشقر، تنزانيا، مصر، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا، بلجيكا، كندا، والبحرين	٢	٠	مدغشقر، مايوت، فرنسا، تنزانيا
جيبوتي	١,٥٠	فرنسا، إثيوبيا، كندا، مصر، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، بلجيكا، ألمانيا، أستراليا، إيطاليا	١٣	٧	الصومال، إثيوبيا، اليمن
الصومال	٨,٧٠	إثيوبيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، اليمن، جيبوتي، كينيا، مصر، السعودية، كندا، السويد	٠,٢	٣	غير متوفرة
السودان	٢,٢٠	السعودية، أوغندا، اليمن، كينيا، الولايات المتحدة، تشاد، الإمارات، أستراليا، الأردن، كندا.	١,٧	٢٧,٨	أريتريا، إثيوبيا، تشاد، نيجيريا، مصر، اليمن، الهند، الضفة الغربية وقطاع غزة، الصومال
اليمن	٤,٧٠	السعودية، الإمارات، إسرائيل، الأردن، المملكة المتحدة، الضفة الغربية وقطاع غزة، السودان، ألمانيا، فرنسا	٢,١	٢٠,٦	السودان، الصومال، مصر، العراق، الضفة الغربية وقطاع غزة، سوريا

المرجع: البنك الدولي، كتاب حقائق الهجرة والتحويلات المالية

الهوامش

١. ما لم يشار على وجه التحديد إلى بيانات من شمال أو جنوب السودان، فإن جميع البيانات الواردة في هذا الفصل في السودان تشير إلى الدولة الموحدة سابقا.
٢. الأمم المتحدة - ديسا (٢٠٠٩). التوقعات السكانية العالمية: تنقيح ٢٠٠٨، نيويورك
٣. الأمم المتحدة - ديسا (٢٠١١). التوقعات السكانية العالمية: تنقيح ٢٠١٠ نيويورك
٤. شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام ٢٠٠٨ وآفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩
٥. الأمم المتحدة - ديسا (٢٠١٠). آفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩ نيويورك
٦. موسوعة بريتانيكا. (٢٠١١). جيبوتي، شيكاغو: موسوعة بريتانيكا.
٧. الأمم المتحدة - ديسا (٢٠١٠). آفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠٩ نيويورك
٨. البنك الدولي. مشروع الحد من الفقر في جيبوتي، وثيقة المشروع الخاصة بالمنحة الإضافية المقترحة، مايو ٢٠١٠
٩. اتحاد جزر القمر وصندوق النقد الدولي - إستراتيجية الحد من الفقر وتحقيق النمو في جزر القمر. ٢٠١٠
١٠. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٧). السودان: تقييم مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ص. ١٢٢
١١. جي إي. التياب. (٢٠٠٣). حالة مدينة الخرطوم، السودان. ص. ١-٢
١٢. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٧). السودان: تقييم مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ص. ١٢٢
١٣. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٧). السودان: تقييم مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ص. ١٢٢
١٤. برنامج الموئل. (٢٠١١). تقرير خلفية عن حالة المدن: السودان. نيروبي: برنامج الموئل.
١٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية في الصومال لعام ٢٠٠١. ص. ١٤٢
١٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / البنك الدولي (٢٠٠٦). التقييم المشترك لاحتياجات الصومال: التقرير الخاص بالبنية التحتية
١٧. لجنة عن العمليات القطرية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين - الصومال
١٨. موروكا، أي. " حملة أيام صحة الطفل تصل إلى المجتمعات النازحة في ممر أفغوي في الصومال". اليونيسيف. ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٩
١٩. الاتحاد الأوروبي.برنامج الموئل. ملامح القطاع الحضري في الصومال. ٢٠٠٢
٢٠. منظمة الصحة العالمية (٢٠١٠). تحليل الوضع الراهن للصحة العقلية في الصومال.ص. ١٢ تم الرجوع للمعلومات في ١٠ فبراير ٢٠١١
٢١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / حكومة اليمن (٢٠١٠). الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠: تقرير اليمن. P.٤٥.
٢٢. تحالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠). صنعاء: استراتيجية للتنمية الحضرية.
٢٣. بنك التنمية الإفريقي. "لمحة عامة على مشروع الحد من الفقر في المناطق الحضرية" ٢٠٠٨.
٢٤. وزارة الإسكان والتعمير والبيئة.
٢٥. وكالة المعلومات في جيبوتي. "مجلس مدينة جيبوتي يبحث مسائل الأحوال المدنية والتنمية المتكاملة للعاصمة" ١١ نوفمبر ٢٠١٠
٢٦. الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. "التأهيل المجتمعي لمنطقة مقديشو وبرنامج الترقية". في عام ٢٠١٠.
٢٧. برنامج لأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٠٧). هرجيسا: الخطوات الأولى نحو التخطيط الاستراتيجي للتنمية الحضرية
٢٨. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٧). السودان: تقييم مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ص. ١٢٢
٢٩. برنامج الموئل. (٢٠١١). تقرير خلفية عن حالة المدن: السودان. نيروبي: برنامج الموئل.
٣٠. معهد التنمية الخارجية (٢٠٠٨). الطريق الطويل إلى الوطن: الفرص والعقبات التي تحول دون عودة النازحين واللاجئين إلى جنوب السودان والأنهار الثلاثة. تقرير المرحلة الثانية.
٣١. الوكالة الأمريكية للتنمية. ٢٠١٠.
٣٢. البنك الدولي. مشروع تطوير الموانئ في المدن المتوسطة.
٣٣. البنك الدولي. "ملخص القطاعات: التنمية الحضرية في منطقة المينا" سبتمبر ٢٠٠٨.
٣٤. البنك الدولي. وثيقة تقييم المشروع الخاصة بالمنحة المقترحة بقيمة ١٤,٥ مليوناً للجمهورية اليمنية لتنفيذ مشروع التنمية المتكاملة في المناطق الحضرية. ٢٢ أبريل ٢٠١٠.
٣٥. تحالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠). صنعاء: استراتيجية للتنمية الحضرية. ص. ٤٢ - ٤٧
٣٦. وكالة الاستخبارات المركزية. (٢٠١٠). حقائق العالم: اليمن. واشنطن العاصمة: وكالة المخابرات المركزية
٣٧. إستراتيجية الحد من الفقر والنمو (٢٠٠٩). مكتب المفوض العام لشؤون التخطيط. رئاسة اتحاد جزر القمر.
٣٨. منظمة التعاون والتنمية. ٢٠١١. التوقعات الاقتصادية في أفريقيا: جزر القمر. واشنطن العاصمة: منظمة التعاون والتنمية.
٣٩. منظمة التعاون والتنمية. ٢٠١١. التوقعات الاقتصادية في أفريقيا: جزر القمر. واشنطن العاصمة: منظمة التعاون والتنمية.
٤٠. منظمة التعاون والتنمية. ٢٠١١. التوقعات الاقتصادية في أفريقيا: جزر القمر. واشنطن العاصمة: منظمة التعاون والتنمية.
٤١. صندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي استراتيجية الحد من الفقر وتحقيق النمو في جزر القمر عام ٢٠٠٩
٤٢. منظمة التعاون والتنمية. ٢٠١١. التوقعات الاقتصادية في أفريقيا: جزر القمر. واشنطن العاصمة: منظمة التعاون والتنمية.
٤٣. منظمة التعاون والتنمية. ٢٠١١. التوقعات الاقتصادية في أفريقيا: جزر القمر. واشنطن العاصمة: منظمة التعاون والتنمية.
٤٤. صندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي استراتيجية الحد من الفقر وتحقيق النمو في جزر القمر عام ٢٠٠٩
٤٥. البنك الدولي وثيقة مشروع الحد من الفقر في المناطق الحضرية - ٢٠٠٩
٤٦. صندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي استراتيجية الحد من الفقر
٤٧. منظمة التعاون والتنمية. ٢٠١١. التوقعات الاقتصادية في أفريقيا: جيبوتي. واشنطن العاصمة: منظمة التعاون والتنمية.
٤٨. منظمة التعاون والتنمية. ٢٠١١. التوقعات الاقتصادية في أفريقيا: جيبوتي. واشنطن العاصمة: منظمة التعاون والتنمية.
٤٩. المفوضية الأوروبية. ورقة استراتيجية مشتركة - للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣. ٢٠٠٩
٥٠. البنك الدولي. الصومال من القدرة على التكيف إلى التنمية. ٢٠٠٦
٥١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / البنك الدولي (٢٠٠٣). المسح الاجتماعي والاقتصادي عام ٢٠٠٢. ص. ٦٨
٥٢. البنك الدولي. الصومال من القدرة على التكيف إلى التنمية. ٢٠٠٦
٥٣. المفوضية الأوروبية. ورقة استراتيجية مشتركة - للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣. ٢٠٠٩
٥٤. البنك الدولي (٢٠٠٩). السودان: الطريق نحو تحقيق النمو المستدام

الهوامش

٥٥. برنامج المؤئل. (٢٠١١). تقرير خلفية عن حالة المدن: السودان. نيروبي: برنامج المؤئل.
٥٦. منظمة التعاون والتنمية. ٢٠١١. التوقعات الاقتصادية في أفريقيا: السودان. واشنطن العاصمة: منظمة التعاون والتنمية.
٥٧. منظمة التعاون والتنمية. ٢٠١١. التوقعات الاقتصادية في أفريقيا: السودان. واشنطن العاصمة: منظمة التعاون والتنمية.
٥٨. حالة مدينة الخرطوم. السودان.
٥٩. الاتحاد الاوروبي. الاتفاقية الإستراتيجية بين اليمن والاتحاد الأوروبي للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٣. ٢٠٠٧
٦٠. المؤسسة الألمانية للتعاون. تحديد ووضع المعايير للقطاعات الواعدة في اليمن.
٦١. المؤسسة الألمانية للتعاون. تحديد ووضع المعايير للقطاعات الواعدة في اليمن.
٦٢. المؤسسة الألمانية للتعاون. تحديد ووضع المعايير للقطاعات الواعدة في اليمن.
٦٣. تحالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠). صنعاء: استراتيجية التنمية الحضرية.ص. ٢٢ - ٢٤
٦٤. تحالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠). صنعاء: استراتيجية التنمية الحضرية.ص. ١٣ - ١٤
٦٥. المؤسسة الألمانية للتعاون. تحديد ووضع المعايير للقطاعات الواعدة في اليمن.
٦٦. تحالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠)
٦٧. مركز جنوب السودان للتعداد السكاني والإحصاء والتقييم (٢٠١٠). تقييم مستويات الأمن الغذائي والتغذية: تحليل عام ٢٠٠٩
٦٨. الحكومة اليمنية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقييم مستويات الفقر في اليمن ٢٠٠٧. المجلد ١
٦٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ملامح الفقر في جيبوتي. ٢٠٠٢
٧٠. التوقعات الاقتصادية الافريقية. نظرة عامة على جيبوتي
٧١. البنك الدولي. موجز قطري
٧٢. البنك الدولي. المسح الاجتماعي والاقتصادي في الصومال عام ٢٠٠٢
٧٣. منظمة التعاون والتنمية. ٢٠١١. التوقعات الاقتصادية في أفريقيا: السودان. واشنطن العاصمة: منظمة التعاون والتنمية.
٧٤. برنامج المؤئل. (٢٠١١). تقرير خلفية عن حالة المدن: السودان. نيروبي: برنامج المؤئل.
٧٥. الحكومة اليمنية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقييم مستويات الفقر في اليمن ٢٠٠٧. المجلد ١
٧٦. تحالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠). صنعاء: استراتيجية التنمية الحضرية.ص. ١٣ - ١٤
٧٧. البنك الدولي. موجز قطري لجيبوتي
٧٨. التوقعات الاقتصادية الافريقية. جيبوتي نظرة عامة
٧٩. منظمة التعاون والتنمية. ٢٠١١. التوقعات الاقتصادية في أفريقيا: السودان. واشنطن العاصمة: منظمة التعاون والتنمية.
٨٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / اتحاد جزر القمر. (٢٠٠٦). التنمية البشرية
٨١. وزارة المالية والاقتصاد والتخطيط. والمسؤولة عن ملف الخصخصة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ملامح الفقر في جيبوتي. كانون الأول ٢٠٠٢
٨٢. تم احتساب البيانات استناداً إلى بيانات الحكومة اليمنية. والبنك الدولي. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقييم معدلات الفقر في اليمن. ٢٠٠٧
٨٣. السودان. تعداد السكان والمساكن. ٢٠٠٨
٨٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط وإدارة الأراضي.أشكال عدم المساواة والفقر وسوق العمل في جزر القمر. ٢٠٠٥
٨٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / البنك الدولي (٢٠٠٦). التقييم المشترك لاحتياجات الصومال: التقرير الخاص بالبنية التحتية
٨٦. البنك الدولي. الموجز القطري لجيبوتي
٨٧. المجلس القومي للسكان. ٢٠٠٧
٨٨. اليونسكو. "إحصائيات معهد اليونسكو للإحصاء في سطور: خصائص التعليم (جميع المستويات) - جيبوتي
٨٩. البنك الدولي. واشنطن العاصمة: "الصومال من المرونة نحو الانتعاش والتنمية.": البنك الدولي. ٢٠٠٦
٩٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط وإدارة الأراضي.أشكال عدم المساواة والفقر وسوق العمل في جزر القمر. ٢٠٠٥
٩١. اليونسكو. "إحصائيات معهد اليونسكو للإحصاء في سطور: خصائص التعليم (جميع المستويات) - جيبوتي
٩٢. منظمة التعاون والتنمية. ٢٠١١. التوقعات الاقتصادية في أفريقيا: جيبوتي. واشنطن العاصمة: منظمة التعاون والتنمية.
٩٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحكومة جيبوتي. المسح المتعدد لمجموعات المؤشرات. ٢٠٠٧
٩٤. تحالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠). صنعاء: استراتيجية التنمية الحضرية.
٩٥. منظمة الصحة العالمية. الملامح القطرية لجيبوتي. ٢٠١٠
٩٦. منظمة الصحة العالمية. صحة الأمهات ضمن وثيقة الملامح القطرية لجزر القمر. ٢٠٠٧
٩٧. منظمة الصحة العالمية. ملامح الصحة في الصومال. http://www.who.int/gho/countries/som.pdf
٩٨. اليونيسيف. الصومال: المسح العنقودي متعدد المؤشرات ٢٠٠٦
٩٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / البنك الدولي (٢٠٠٣). المسح الاجتماعي والاقتصادي عام ٢٠٠٢ ص. ٧٨
١٠٠. منظمة التعاون والتنمية. ٢٠١١. التوقعات الاقتصادية في أفريقيا: السودان. واشنطن العاصمة: منظمة التعاون والتنمية.
١٠١. منظمة الصحة العالمية. الملامح القطرية لليمن. ٢٠١٠ http://www.emro.who.int/emrinfo/index.aspx?Ctry=yem
١٠٢. منظمة الصحة العالمية. استرجاع ١٠ فبراير ٢٠١١ عبر /http://www.emro.who.int/somalia
١٠٣. منظمة الصحة العالمية. الملامح القطرية للصومال. ٢٠١٠
١٠٤. البنك الدولي. واشنطن العاصمة: "الصومال من المرونة نحو الانتعاش والتنمية.": البنك الدولي. ٢٠٠٦
١٠٥. صندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي استراتيجية الحد من الفقر ٢٠٠٩
١٠٦. وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر وتحقيق النمو (٢٠٠٩). مكتب المفوض العام لشؤون التخطيط. رئاسة اتحاد جزر القمر
١٠٧. قاعدة بيانات البنك الدولي - مؤشرات السياحة الدولية ٢٠٠٠-٢٠٠٩
١٠٨. صندوق النقد الدولي. وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر. ٢٠٠٩
١٠٩. منظمة التعاون والتنمية. ٢٠١١. التوقعات الاقتصادية في أفريقيا: جيبوتي. واشنطن العاصمة: منظمة التعاون والتنمية.
١١٠. قاعدة بيانات البنك الدولي - مؤشرات السياحة الدولية ٢٠٠٠-٢٠٠٩
١١١. المؤسسة الألمانية للتعاون. تحديد ووضع المعايير للقطاعات الواعدة في اليمن.
١١٢. اليونسكو. استرجاع ٣١ يناير ٢٠١١ عبر .http://whc.٢٥٤/unesco.org/en
١١٣. المؤسسة الألمانية للتعاون. تحديد ووضع المعايير للقطاعات الواعدة في اليمن.
١١٤. الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن. معلومات قطاع السياحة. http://www.strategies.asp?con/mpic-yemen.org/new١ ٧١=stratigy&١٧=key&١=tantmain
١١٥. المؤسسة الألمانية للتعاون. تحديد ووضع المعايير للقطاعات الواعدة في اليمن.
١١٦. قاعدة بيانات البنك الدولي - مؤشرات السياحة الدولية ٢٠٠٠-٢٠٠٩
١١٧. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. "دراسات في قطاع التطوير العمراني وبناء القدرات من أجل ولاية الخرطوم". برنامج للموئل. ٢٠٠٩
١١٨. شعبة السكان بالأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية: تنقيح ٢٠٠٨
١١٩. مؤشرات التنمية للالبنك الدولي. "وثيقة تقييم المشروع على المنحة المقترحة بمبلغ ١٤,٥ مليون من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل ٢٢ دولارا أمريكيا) إلى الجمهورية اليمنية لمشروع التنمية الحضرية المتكاملة." أبريل ٢٢.
٢٠١٠بنك الدولي
١٢٠. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ٢٠٠٩
١٢١. الجمعية العامة للأمم المتحدة. "التقرير الوطني المقدم عملا بالفقرة ١٥ أ) من مرفق القرار ١/٥ لمجلس حقوق الإنسان في جيبوتي". جنيف. ٢٠٠٩
١٢٢. ياسمين العوضي. "الأحياء العشوائية في صنعاء". العرض الذي قدمه معاون وزير الإسكان والتنمية الحضرية في اجتماع الإسكوا لفريق الخبراء المعني "سد الفجوة في المناطق الحضرية في منطقة الإسكوا: نحو مدن لا تستثني أحدا" في بيروت. لبنان. ٢٥-٢٦ نوفمبر ٢٠١٠.
١٢٣. البنك الدولي. "مستويات أداء الاقتصادي الكلي والقطاعي وسياسات توفير المساكن في بلدان الشرق الأوسط المختارة: تحليل مقارن من الجزائر ومصر وايران والاردن ولبنان والمغرب وتونس واليمن." واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ٢٠٠٥
١٢٤. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ٢٠٠٩
١٢٥. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ٢٠٠٩
١٢٦. برنامج المؤئل. (٢٠١١). تقرير خلفية عن حالة المدن: السودان. نيروبي: برنامج المؤئل.
١٢٧. برنامج المؤئل. (٢٠١١). تقرير خلفية عن حالة المدن: السودان. نيروبي: برنامج المؤئل.
١٢٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "جمهورية جيبوتي: المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية (INDS ٢٠٠٨-٢٠١٢)." برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. جيبوتي. فبراير ٢٠١٠
١٢٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تم الرجوع للمعلومات عبر : http://www.sd.undp.org/focus_poverty_reduction.htm
١٣٠. دي جوفروا. A. (٢٠٠٩) "الفارين من الحرب والانتقال الى هامش المدن - قضايا والجهات الفاعلة: حالات الخرطوم وبوغوتا" المجلة الدولية للصليب الأحمر
١٣١. جاكوبسن. K. (٢٠٠٨). "النزوح الداخلي إلى المناطق الحضرية: دراسة التنميط . مركز رصد النزوح الداخلي. الخرطوم. السودان: دراسة حالة . مركز فينشتاين الدولي. جامعة تافتس. وذلك بالتعاون مع مركز مراقبة النزوح الداخلي في جنيف.
١٣٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / البنك الدولي. "المسح الاجتماعي والاقتصادي عام ٢٠٠٢." برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / البنك الدولي. ٢٠٠٣
١٣٣. شعبة الأمم المتحدة الإحصائية.
١٣٤. الوكالة الأمريكية للتنمية. "الملف القطري لليمن: حقوق الملكية. وإدارة الموارد:. الوكالة الأمريكية للتنمية. ٢٠١٠.
١٣٥. الوكالة الأمريكية للتنمية. ٢٠١٠.
١٣٦. البنك الدولي. "وثيقة تقييم المشروع على المنحة المقترحة بمبلغ ١٤,٥ مليون من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل ٢٢ دولارا أمريكيا) إلى الجمهورية اليمنية لمشروع التنمية الحضرية المتكاملة." ٢٢ أبريل ٢٠١٠
١٣٧. تحالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠). "صنعاء: استراتيجية تنمية المدينة
١٣٨. تحالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠).
١٣٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / البنك الدولي. "المسح الاجتماعي والاقتصادي عام ٢٠٠٢." برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / البنك الدولي. ٢٠٠٣.
١٤٠. مركز بونت لاند لبحوث التنمية (٢٠٠٤). مسودة التقرير الخاص بالتقييم الاجتماعي والاقتصادي في بونتلاند. ص. ٧
١٤١. برنامج التنمية الحضرية في الصومال. "بربرة: الخطوات الأولى نحو تحقيق التخطيط العمراني الإستراتيجي". برنامج المؤئل ٢٠٠٨
١٤٢. جاكوبسن. K. (٢٠٠٨). "النزوح الداخلي إلى المناطق الحضرية: دراسة التنميط . مركز رصد النزوح الداخلي. الخرطوم. السودان: دراسة حالة . مركز فينشتاين الدولي. جامعة تافتس. وذلك بالتعاون مع مركز مراقبة النزوح الداخلي في جنيف.
١٤٣. قانون الأراضي غير المسجلة لعام ١٩٧٠.
١٤٤. نورتون جي. بالتعاون مع برنامج المؤئل / المجلس النرويجي للاجئين/ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (٢٠٠٨)
١٤٥. نورتون جي. بالتعاون مع برنامج المؤئل / المجلس النرويجي للاجئين/ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (٢٠٠٨).
الأراضي والملكية والمساكن في الصومال. ص. ١١١
١٤٦. نورتون جي. بالتعاون مع برنامج المؤئل / المجلس النرويجي للاجئين/ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (٢٠٠٨)
١٤٧. نورتون جي. بالتعاون مع برنامج المؤئل / المجلس النرويجي

الهوامش

للاجئين/ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (٢٠٠٨)

١٤٨. نورتون جي. بالتعاون مع برنامج المؤئل / المجلس النرويجي للاجئين/ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (٢٠٠٨)

١٤٩. إدارة قطاع السكن: جيبوتي. ١٥ أغسطس ٢٠١٠

١٥٠. تحالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠).

١٥١. تقييم العنف المسلح (٢٠١٠). "جوانب تحت وطأة الضغط: العنف الاجتماعي وأثره على الأراضي وإمدادات المياه في اليمن" ص. ٤. موجز العديد ٢ إعداد غافين هيلز.

١٥٢. مكتب المفوض العام للتخطيط في حكومة اليمن. "خطة عمل لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر وتحقيق النمو ٢٠١٠-٢٠١٤." واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي. ٢٠٠٩

١٥٣. كريبتيف أسوشييتس إنترناشيونال. "التقييم الخاص بمدينة جوبا: تخطيط وإدارة المدن". الوكالة الأمريكية للتنمية. ٢٠٠٥

١٥٤. برنامج المؤئل. ٢٠٠٩

١٥٥. برنامج المؤئل. ٢٠١٠

١٥٦. تقييم العنف المسلح (٢٠١٠). "جوانب تحت وطأة الضغط: العنف الاجتماعي وأثره على الأراضي وإمدادات المياه في اليمن" ص. ٤. موجز العديد ٢ إعداد غافين هيلز.

١٥٧. الوكالة الأمريكية للتنمية. "الملف القطري لليمن: حقوق الملكية، وإدارة الموارد:. الوكالة الأمريكية للتنمية. ٢٠١٠.

١٥٨. صندوق النقد الدولي. وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر. ٢٠٠٩

١٥٩. سعيد أ. "الحسابات المصرفية تقتصر على ٤ في المائة فقط من اليمنيين" اليمن تايمز. ٢٤ يناير ٢٠١١

١٦٠. http://yementimes.com/defaultdet.aspx?SUB_ID=٣٥٤٦٣

١٦١. صندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي استراتيجية الحد من الفقر وتحقيق النمو في جزر القمر عام ٢٠٠٩

١٦٢. صندوق النقد الدولي. وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر في جيبوتي. ٢٠٠٩

١٦٣. صندوق النقد الدولي. وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر في جيبوتي. ٢٠٠٩

١٦٤. مايبو. س.م. "التحويلات المالية والتنمية الاقتصادية في الصومال: لمحة عامة". أوراق عمل شعبة التنمية الاجتماعية بالبنك الدولي حول منع نشوء النزاعات وإعادة الإعمار. ورقة العمل رقم ٣٨ : ٢٠٠٦.

١٦٥. مايبو. ٢٠٠٦.

١٦٦. وزارة الخارجية

١٦٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / البنك الدولي (٢٠٠٦). التقييم المشترك لاحتياجات الصومال: التقرير الخاص بالبنية التحتية. ص.٤

١٦٨. البنك الدولي. الصومال من القدرة على التكيف إلى التنمية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي: ٢٠٠٩

١٦٩. مكتب الاحصاءات المركزي. النقل والسفر

١٧٠. مكتبة الكونغرس. قسم البحوث الفيدرالية. 'الموجزات القطرية: اليمن ". أغسطس ٢٠٠٨

١٧١. منظمة الصحة العالمية. "تقرير الوضع العالمي للسلامة على الطرق: حان وقت العمل". جنيف: منظمة الصحة العالمية. ٢٠٠٩

١٧٢. بانتوليانو. إس. وآخرون. "حدود المدينة: التحضر وجود ثغرة أمنية في السودان: التقرير التجميعي." لندن: معهد التنمية الخارجية. ٢٠١١

١٧٣. سفارة الولايات المتحدة الأمريكية - السودان. "عن السودان". الولايات المتحدة الأمريكية وزارة الخارجية

١٧٤. لمحة عامة عن قطاع النقل في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء" الرابطة الدولية للنقل العام. بروكسل: ٢٠٠٨

١٧٥. البنك الدولي. "جمهورية اليمن: النقل الحضري في صنعاء - مذكرة الاستراتيجية." البنك الدولي. ٢٠١٠

١٧٦. منظمة الصحة العالمية. ٢٠٠٩

١٧٧. مكتب الاحصاءات المركزي. النقل والسفر. الجدول ٦

١٧٨. "جيبوتي تواجه مشكلة نقص المياه". جيبوتي وكالة المعلومات. ١٧ مارس ٢٠٠٦.

١٧٩. البنك الدولي. "تحقيق الاستفادة المثلى من شحة المياه: المساءلة من أجل تحسين نتائج إدارة شؤون المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ٢٠٠٧

١٨٠. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. "ملف المياه في الصومال." في موسوعة من الأرض. سي جيه كليفلاند. أد. واشنطن. دي سي: ائتلاف معلومات البيئة. المجلس الوطني للعلوم والبيئة. ٢٠٠٨

١٨١. البنك الدولي. "اليمن: تقييم آثار تغير المناخ وتقلبه على قطاعي المياه والزراعة والآثار المترتبة على سياسة" واشنطن العاصمة: البنك الدولي. ٢٠١٠

١٨٢. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. شعبة دراسات السياسات والتنمية (٢٠١٠). وندرة المياه والعمل الإنساني: الاتجاهات الرئيسية والتحديات الناشئة. p.٧. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - سلسلة رقم (٤)

١٨٣. تحالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠). صنعاء: استراتيجية للتنمية الحضرية. ص. ١٨

١٨٤. تحالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠). صنعاء: استراتيجية للتنمية الحضرية. ص. ١٨

١٨٥. تحالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠). صنعاء: استراتيجية للتنمية الحضرية. ص. ١٨

١٨٦. الاتحاد العام لجزر القمر - دائرة الطاقة والمعادن والمياه. مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي". والبنك الأفريقي للتنمية. ٢٠١٠.

١٨٧. منظمة الصحة العالمية / قاعدة بيانات المرصد الصحي. على الانترنت: http://apps.who.int/ghodata

١٨٨. وزارة الصحة. "المسح المتعدد المؤشرات في جيبوتي" التقرير النهائي: جمهورية جيبوتي ٢٠٠٧.

١٨٩. صندوق النقد الدولي. "جزر القمر: وثيقة استراتيجية. الحد من الفقر وتحقيق النمو" صندوق النقد الدولي. واشنطن العاصمة. يوليو ٢٠١٠. ورقة ٩٠/١٠

١٩٠. البنك الدولي / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / حكومة اليمن (٢٠٠٧). تقييم الفقر: الإصدار ٤. p.٤٤

١٩١. مكتب الاحصاءات المركزي. استرجاع ٣١ يناير ٢٠١١ على العنوان التالي: www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=٥٤٥

١٩٢. الوكالة الأمريكية للتنمية (٢٠٠٨). الصومال: المياه والصرف الصحي

١٩٣. برنامج الأمم المتحدة المشترك حول الحكم المحلي واللامركزية تقديم الخدمات. "تقرير الربع الثالث من عام ٢٠١٠". الأمم المتحدة في الصومال. نوفمبر ٢٠١٠.

١٩٤. البنك الدولي: "الموجز القطري: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - اليمن" البنك الدولي. ٢٠٠٩

١٩٥. الحارثي. نادية. "اللامركزية من المؤسسات الرسمية في قطاع المياه في اليمن من وجهة نظر إدارة موارد المياه". ٣٤ المؤتمر الدولي WEDC. أديس أبابا. إثيوبيا. ٢٠٠٩. أيضا. والبنك الدولي. "حالة التنفيذ والنتائج: اليمن. دعم قطاع المياه (P١٠٧٠٣٧)". مجموعة البنك الدولي. ١١ يناير

١٩٦. منظمة الصحة العالمية / قاعدة البيانات العالمية مرصد الصحة. على الإنترنت : http://apps.who.int/ghodata

١٩٧. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. "دراسات في قطاع التطوير العمراني وبناء القدرات من أجل ولاية الخرطوم". الأمم المتحدة للموئل. ٢٠٠٩

١٩٨. الاتحاد العام لجزر القمر - دائرة الطاقة والمعادن والمياه. مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي". والبنك الأفريقي للتنمية. ٢٠١٠.

١٩٩. صندوق النقد الدولي. "جزر القمر: وثيقة استراتيجية. الحد من الفقر وتحقيق النمو" صندوق النقد الدولي. واشنطن العاصمة. يوليو ٢٠١٠. ورقة ٩٠/١٠

٢٠٠. تحالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠). صنعاء: استراتيجية للتنمية الحضرية. p.٢٠.

٢٠١. مكارثي إم. "لم تعد كندا الملاذ الأكثر أماناً لتغير المناخ" الاندبندنت. ٤ يوليو ٢٠٠٨

٢٠٢. وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر وتحقيق النمو (٢٠٠٩). مكتب المفوض العام لشؤون التخطيط. رئاسة اتحاد جزر القمر

٢٠٣. منظمة الصحة العالمية. "إضاءات أسبوعية" ٢٩ يناير - ٤ فبراير ٢٠١١

٢٠٤. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٧). السودان: تقييم مرحلة ما بعد انتهاء الصراع

٢٠٥. http://www.km.undp.org/sgp.htm

٢٠٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - اتحاد جزر القمر. "تغير المناخ: ٢٢ اتفاقا في ٢٢ قرية" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ديسمبر ٢٠١٠. http://www.km.undp.org/htm.٢٢_cog

٢٠٧. فريدوم هاوس جيبوتي http://www.km.undp.org/htm.٢٢_cog

٢٠٨. النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر. "الصومال". الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ١١ فبراير ٢٠١١

٢٠٩. النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر. "السودان" الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ١١ فبراير ٢٠١١

٢١٠. النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر. "اليمن" الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ١١ فبراير ٢٠١١

٢١١. البنك الدولي. "تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية". واشنطن. العاصمة: البنك الدولي. ٢٠٠٩

٢١٢. مكتب المفوض العام للتخطيط. رئاسة اتحاد جزر القمر. "وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر وتحقيق النمو" ٢٠٠٩.

٢١٣. الأمم المتحدة. "التقييم البيئي في السودان بعد انتهاء النزاع" نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ٢٠٠٧

٢١٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / البنك الدولي (٢٠٠٦). التقييم المشترك لاحتياجات الصومال: تقرير البنية التحتية

٢١٥. الأمم المتحدة. "التقييم البيئي في السودان بعد انتهاء النزاع" نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ٢٠٠٧

٢١٦. وزارة الصحة. "المسح المتعدد المؤشرات في جيبوتي" التقرير النهائي: جمهورية جيبوتي ٢٠٠٧.

٢١٧. صندوق النقد الدولي. "جزر القمر: وثيقة استراتيجية. الحد من الفقر وتحقيق النمو"

٢١٨. صندوق النقد الدولي. واشنطن العاصمة. يوليو ٢٠١٠. ورقة ٩٠/١٠

٢١٩. صندوق النقد الدولي. "جزر القمر: وثيقة استراتيجية. الحد من الفقر وتحقيق النمو"

٢٢٠. صندوق النقد الدولي. واشنطن العاصمة. يوليو ٢٠١٠. ورقة ٩٠/١٠

٢٢١. البنك الدولي. "السودان: التقدم نحو تحقيق مظاهر النمو الواسع والمستدام" واشنطن العاصمة. البنك الدولي ٢٠٠٩.

٢٢٢. التوقعات الاقتصادية الافريقية. جزر القمر

٢٢٣. وزارة الصحة. "المسح المتعدد المؤشرات في جيبوتي" التقرير النهائي: جمهورية جيبوتي ٢٠٠٧.

٢٢٤. الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٠٧). هرجيسا: الخطوات الأولى نحو التخطيط الاستراتيجي للتنمية الحضرية

٢٢٥. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية / البنك الدولي. بعثة التقييم المشتركة. استرجاع ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠ على العنوان التالي: المجلد ١. التجميعي: إطار تحقيق السلام والتنمية والقضاء على الفقر. مارس ٢٠٠٥.

٢٢٦. البنك الدولي. "السودان: التقدم نحو تحقيق مظاهر النمو الواسع والمستدام" واشنطن العاصمة. البنك الدولي ٢٠٠٩.

٢٢٧. البنك الدولي. "وثيقة معلومات المشروع (PID) مرحلة التقييم". ١٩ مايو ٢٠٠٩. استرجاع ٣١ يناير ٢٠١١

٢٢٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / البنك الدولي (٢٠٠٦). التقييم المشترك لاحتياجات الصومال: التقرير الخاص بالبنية التحتية

٢٢٩. صندوق النقد الدولي. "جزر القمر: وثيقة استراتيجية. الحد من الفقر وتحقيق النمو"

٢٣٠. ريختر. إل. "غافو للطاقة تستثمر في تطوير قطاع الطاقة الحرارية الأرضية في جزر القمر". متاح على الإنترنت عبر: http://gafoen.com/site/index.php?page=News.

٢٣١. الأمم المتحدة. "التقييم البيئي في السودان بعد انتهاء النزاع" نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ٢٠٠٧

٢٣٢. الأمم المتحدة. "التقييم البيئي في السودان بعد انتهاء النزاع" نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ٢٠٠٧ ص. ١٣٣

٢٣٣. صندوق النقد الدولي. "جزر القمر: وثيقة استراتيجية. الحد من الفقر وتحقيق النمو"

٢٣٤. وزارة المالية والاقتصاد والتخطيط. والمسؤولة عن برنامج الخصخصة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الفقر في جيبوتي. p.٢٦. ديسمبر ٢٠٠٢.

٢٣٥. المؤسسة الألمانية للتعاون http://www.gtz.de/en/themen/umwelt-infrastruktur/abfall١١٥٢٠.htm#top

٢٣٦. اليمن. صنعاء "الاستعراض الاقتصادي الفصلي: ربيع عام ٢٠١٠" البنك الدولي. ٢٠١٠

٢٣٧. برنامج المؤئل. "حالة المدن الإفريقية ٢٠٠٨". نيروبي:برنامج المؤئل ٢٠٠٨

٢٣٨. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. "دراسات في قطاع التطوير العمراني وبناء القدرات من أجل ولاية

الهوامش

الخرطوم." موئل الأمم المتحدة. ٢٠٠٩

٢٣٩. "الملف القطري الوكالة الأمريكية للتنمية: حقوق الملكية. وإدارة الموارد: اليمن". الوكالة الأمريكية للتنمية. ٢٠١٠.

٢٤٠. بانتوليانو. إس وآخرون. حدود المدينة ": التحضر ووجود ثغرة أمنية في السودان: التقرير التجميعي

٢٤١. بانتوليانو. إس وآخرون. "حدود المدينة: التحضر ووجود ثغرة أمنية في السودان: التقرير التجميعي." لندن: معهد التنمية الخارجية. ٢٠١١.

٢٤٢. سعادة السيد عبد الكريم الأرحبي. نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي. "مقدمة". في خالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠). صنعاء: استراتيجية تنمية المدن. استرجاع ٣١ يناير ٢٠١١.

٢٤٣. خالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠). صنعاء: استراتيجية للتنمية الحضرية. pp.٢٥-٢٦. استرجاع ٣١ يناير ٢٠١١

٢٤٤. مكتبة الكونغرس. قسم البحوث الفيدرالية. 'الموجزات القطرية: اليمن ". أغسطس ٢٠٠٨

٢٤٥. صندوق النقد الدولي. "جزر القمر: وثيقة استراتيجية. الحد من الفقر وتحقيق النمو"

٢٤٦. إيرين. جزر القمر: استفتاء يوافق على تقليص حجم الحكومة ". ١٩ مايو ٢٠٠٩

٢٤٧. حكومة الولايات المتحدة. إدارة الدول. وتقرير حقوق الإنسان ٢٠٠٩: جيبوتي

٢٤٨. مجموعة بنك التنمية الأفريقي. "الحد من الفقر في المناطق الحضرية المشروع." مجموعة بنك التنمية الإفريقي ٢٠١١

٢٤٩. البنك الدولي / Licus (٢٠٠٧). تقييم امتثال المحليات مع الحد الأدنى من المعايير المؤهلة وتحديد احتياجاتها من القدرات في شمال السودان

٢٥٠. برنامج الموئل. تقرير حالة المدن: السودان. نيروبي: برنامج الموئل

٢٥١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السودان. "تقديم الدعم لمشروع بناء القطاع العام واللامركزية وبناء القدرات." ٢٠١٠.

٢٥٢. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية. ملف الصومال القطري

٢٥٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "رابطة السلطات المحلية لحكومة أرض الصومال: صوت قوي للسلطات المحلية

٢٥٤. الاتحاد الأوروبي / الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٠٢). الصومال دراسة ملامح القطاع الحضري

٢٥٥. فريدوم هاوس. تقرير الصومال ٢٠١٠

٢٥٦. نورتون جي. مع برنامج الموئل / المجلس النرويجي للاجئين / المفوضية العليا للاجئين. الأراضي والممتلكات والمساكن في الصومال: نيروبي: برنامج الموئل ٢٠٠٨

٢٥٧. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية. ملف اليمن القطري

٢٥٨. خالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠). صنعاء: استراتيجية تنمية المدن.

٢٥٩. فرانز غيرنر وسيلفانا توردو. الجمهورية اليمنية: الإطار الخاص بتحفيز استخدام الغاز الطبيعي (التقرير الرسمي ٣٢٧ / ٠٧). برنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة. البنك الدولي. ٢٠٠٨)

٢٦٠. البنك الدولي. "السودان: التقدم نحو تحقيق مظاهر النمو الواسع والمستدام" واشنطن العاصمة. البنك الدولي ٢٠٠٩.

٢٦١. برنامج الموئل. "التقرير الميداني لمنطقة إفريقيا: أفضل الممارسات المتبعة". مجلة العالم الحضري العدد ١ (٣): ٢٠٠٩

٢٦٢. لتقرير الميداني لمنطقة إفريقيا: أفضل الممارسات المتبعة". مجلة العالم الحضري العدد ١ (٣): ٢٠٠٩

٢٦٣. فريدوم هاوس (٢٠١٠). التقرير القطري لجزر القمر. استرجاع ٣٠ أكتوبر ٢٠١٠

٢٦٤. وزارة الخارجية. حكومة الولايات المتحدة (٢٠١٠). ٢٠٠٩ تقرير حقوق الإنسان: اليمن

٢٦٥. فريدوم هاوس (٢٠١٠). التقرير القطري لجيبوتي. استرجاع ١٢ ديسمبر ٢٠١٠

٢٦٦. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية. تقرير الصومال. استرجاع ١٠ فبراير ٢٠١١.

٢٦٧. حكومة الولايات المتحدة. وزارة الخارجية. ٢٠٠٩ تقرير حقوق الإنسان: الصومال. استرجاع ١٠ فبراير ٢٠١١

٢٦٨. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الصومال (٢٠١٠). والصومال. لمحة عامة ٣ (٩). سبتمبر ٢٠١٠. استرجاع ١٠ فبراير ٢٠١١

٢٦٩. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (٢٠١٠). وصول المساعدات الإنسانية: تحديث ١-٣٠ نوفمبر ٢٠١٠. استرجاع ١٠ فبراير ٢٠١١.

٢٧٠. برنامج الموئل. "تقرير خلفية عن حالة المدن" نيروبي: برنامج الموئل ٢٠١١.

٢٧١. فريدوم هاوس. تقرير جيبوتي ٢٠١٠. استرجاع ١٢ ديسمبر ٢٠١٠.

٢٧٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال. أغسطس ٢٠٠٩.

٢٧٣. بارلين. "السودان: الجمعية الوطنية" الاتحاد البرلماني الدولي. ١٩ نوفمبر ٢٠١٠.

٢٧٤. حكومة الولايات المتحدة. وزارة الخارجية. ٢٠٠٩ تقرير حقوق الإنسان: الصومال

٢٧٥. حكومة الولايات المتحدة. وزارة الخارجية. ٢٠٠٩ تقرير حقوق الإنسان: الصومال

٢٧٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / البنك الدولي (٢٠٠٣). المسح الاجتماعي والاقتصادي عام ٢٠٠٢. ص.٩٤

٢٧٧. بارلين."اليمن: مجلس النواب". الاتحاد البرلماني الدولي. ٢٧ يناير ٢٠١٠.

٢٧٨. مفوضية شؤون اللاجئين. البرنامج القطري - الصومال. ٢٠١١

٢٧٩. مفوضية شؤون اللاجئين. جيبوتي خطة العمل العشرية. ٢٠٠٨

٢٨٠. المنظمة الدولية للهجرة. ٢٠١١. اليمن. صنعاء: المنظمة الدولية للهجرة

٢٨١. مفوضية شؤون اللاجئين. العمليات القطرية - اليمن. ٢٠١١

٢٨٢. البنك الدولي. كتاب حقائق الهجرة والتحويلات المالية. ٢٠١١

٢٨٣. البنك الدولي / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / حكومة اليمن (٢٠٠٧). تقييم الفقر. ص. ٧٥ - ٧٦

٢٨٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية - الصومال. ٢٠٠١

٢٨٥. البنك الدولي. كتاب حقائق الهجرة والتحويلات المالية. ٢٠١١

٢٨٦. مفوضية شؤون اللاجئين. "أين يفر الصوماليون؟"

٢٨٧. البنك الدولي. اليمن الاستعراض الاقتصادي ربع السنوي. صيف عام ٢٠١٠

٢٨٨. سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في مدغشقر وجزر القمر. تقرير حقوق الإنسان في جزر القمر ٢٠١٠.

٢٨٩. مفوضية شؤون اللاجئين. العمليات القطرية - السودان". جنيفا: مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١١.

٢٩٠. مفوضية شؤون اللاجئين. العمليات القطرية - السودان". جنيفا: مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١١.

٢٩١. المنظمة الدولية للهجرة. ٢٠١١. السودان. الخرطوم: المنظمة الدولية للهجرة.

٢٩٢. منظمة أوكسفام. "إنقاذ السلام في جنوب السودان: ورقة موجزة" يناير ٢٠١٠.

٢٩٣. برنامج الموئل. (٢٠١١). تقرير خلفية عن حالة المدن: السودان. نيروبي: برنامج الموئل.

٢٩٤. مفوضية شؤون اللاجئين. العمليات القطرية - السودان". جنيفا: مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١١.

٢٩٥. مفوضية شؤون اللاجئين. العمليات القطرية - السودان". جنيفا: مفوضية شؤون اللاجئين. ٢٠١١.

٢٩٦. دي جوفروا. A. (٢٠٠٩) "الفارين من الحرب والانتقال الى هامش المدن - قضايا والجهات الفاعلة: حالات الخرطوم وبوغوتا" المجلة الدولية للصليب الأحمر

٢٩٧. مفوضية شؤون اللاجئين. العمليات القطرية - السودان". ٤٩e٤٨٣ad١/http://www.unhcr.org/pages htm

٢٩٨. مفوضية شؤون اللاجئين."أين يفر الصوماليون؟"

٢٩٩. النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر/ الفاو. "موجز التقرير القطري للصومال" أغسطس ٢٠١١.

٣٠٠. البنك الدولي. "اليمن الاستعراض الاقتصادي ربع السنوي." صيف ٢٠١٠

٣٠١. المنظمة الدولية للهجرة. ٢٠١١. اليمن. صنعاء: المنظمة الدولية للهجرة

٣٠٢. خالف المدن / البنك الدولي / الحكومة اليمنية / أمانة العاصمة صنعاء (٢٠١٠). صنعاء: استراتيجية للتنمية الحضرية

٣٠٣. الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. "حالة مدن العالم ٢٠١٠ / ٢٠١١ - المدن للجميع: سد الفجوة الحضرية" برنامج الموئل ٢٠١٠.

٣٠٤. اليونسكو. التحديث الإلكتروني للمؤشر استرجاع ١٩ يوليو ٢٠١٠.

قائمة المراجع

Al-Harithi, N., "Decentralization of formal water sector institutions in Yemen from IWRM", in proceedings of the 34th WEDC International Conference, Addis Ababa, Ethiopia.

Al-Hourani, H., "Civil Society in Jordan: a Literature Review", Foundation for the Future, 2010.

Al-Lawati, J. and Jousilahti, P., "Prevalence and 10-year secular trend of obesity in Oman", Saudi Medical Journal, 25 2004 346-351.

Al-Manni, A. et al., "Urban growth and land use change detection in Using Remote Sensing and Geographic Information System Techniques in Doha City, State of Qatar", Arab Gulf Journal of Scientif c Research, 25 2007 190-198.

Al Masri, H.A., Property Tax Project – Jordan: Project Performance Evaluation Report. UNDP, 2007.

Al-Maymouni, R. & Af t, N., 'Riyadh mayor calls on government, businesses to assist home ownership.' Saudi Gazette, October 19 2010.

Al-Najjar, S.M., Country Reports: Oman. Chapter in Women's Rights in the Middle East and North Africa: Citizenship and Justice Special Report. Freedom House, 2010.

Al-Rashidi, T., El-Gamily, H., Amos, C. & Rakha, K., 'Sea surface temperature trends in Kuwait Bay, Arabian Gulf'. Natural Hazards, 50 2009 73-82.

Al-Sahhaf, N.A., "The use of remote sensing and geographic information system technologies to detect, monitor, and model urban change in Riyadh, Saudi Arabia," Thesis of University of California, Santa Barbara, California, 2000

Al-Sahili, K. "Patterns of the Israeli New Road Measures and Their Impacts of the Transport Sector", An-Najah University Journal, 18 2007.

Al-Sulami, M., 'Migration from urban to rural areas on the rise.' Arab News, February 26 2010.

'Alger, classée en avant-dernière position dans la liste des villes au monde ayant subies une évaluation du cadre de vie.' Echorouk Online, June 12 2009.

__. 'Tunisia: Country Strategy Paper 2007-2011.' 2007.

__. Union of the Comoros: Interim Country Strategy Paper 2009-2010. Country and Regional Department- East, 2009.

__. 'Urban Poverty Reduction Project Overview.' 2008.

African Development Bank and Union of the Comoros. "Projet Alimentation en Eau Potable et d'Assainissement." The African Development Bank, 2010.

AFP. 'In Cairo the Noise Pollution Can Be a Killer.' Daily News Egypt, January 25 2008.

Agence de Réhabilitation et de Rénovation Urbaine. Tunisia: ARRU, 2011.

Agence Française de Developpement. "Managing the Social Dimensions of Climate Change in MENA: Climate Change and Human Mobility Concept Note", in proceedings of the First Workshop on Climate Induced Migration and Displacement in MENA, Marseille, France.

Al-Abdullah, M., 'Mortgage options urged as realtors gather in Dammam.' Saudi Gazette, October 25, 2010.

Al-Awadhi, J., Misak, R. and Omar, S., 'Causes and consequences of desertification of Kuwait: a Case Study of Land Degradation.' Bulletin of Engineering Geology and the Environment, 2003.

Al-Awadhi, Y., "Informal Settlements in Sana'a.", in proceedings of the UN ESCWA Expert Group Meeting on Bridging the Urban Divide in the ESCWA Region: Towards Inclusive Cities, Beirut, Lebanon.

Aleppo City Development Strategy, 2010 http://madinatuna.com/urbanform/vision#vision Viewed on 6 September 2011.

Aleppo Informal Settlements Task Force. Informal Settlements in Aleppo: Rapid Prof les of All Informal Settlements in Aleppo. Municipality of Aleppo and GTZ, 2009.

$500 Million Mortgage Facility Launched in Palestine.' Overseas Private Investment Corporation. June 2 2010.

2009 Statistical Yearbook, Ministry of National Economy, Sultanate of Oman, 2009.

2009 Annual Report. Ar-Riyadh Development Authority, Kingdom of Saudi Arabia, 2009.

2010 Census. Kingdom of Bahrain, Central Informatics Organization, 2010.

2010 Census. Qatar Information Exchange and Qatar Statistics Authority, 2010.

'A National Spatial Strategy for Saudi Arabia' Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University.

Ababsa, M. "The Evolution of Upgrading Policies in Amman." in proceedings of the 2nd International Conference on Sustainable Architecture and Urban Development in Amman, Jordan.

Abdelkader, Z.B. 'Express Metro and Light Rail Will Support Capital's Growth.' Railway Gazette, April 1 2007.

Abdillahi, H.Y., 'Maîtriser la gestion urbaine'. La Nation, April 29, 2010.

'Abu Dhabi 2030: The blueprint.' AMEInfo, March 24, 2008

'Abu Dhabi Plans Tourism Makeover.' AMEInfo, March 24, 2008.

Abu Dhabi Urban Planning Council, 'Plan Abu Dhabi 2030: Urban Structure Framework Plan,' 2007.

Advancing the Blue Revolution Initiative. 'Somalia: Water and Sanitation Profile.' USAID, 2008.

'AECOM hired as Diyar al Muharraq master planner.' Construction Week Online, March 14, 2010.

African Development Bank. 'Djibouti: Urban Poverty Reduction Project.' 2011.

Brief Report on the Ninth Development Plan 2010-2014. Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Economy and Planning, 2010.

Brown, O. and Crawford, A. 'Rising Temperatures, Rising Tensions: Climate Change and the Risk of Violent Conf ict in the Middle East.' International Institute for Sustainable Development, 2009.

Bseiso, R., 'Brief Report on Adequate Housing and Housing Rights in Kuwait for Low-Wage Laborers.' UN-Habitat, 2010.

'Build barriers to hold back sea.' Gulf Daily News, May 18 2009.

'Building Our Future: Annual Report 2009' Bahrain Economic Development Board, 2009

'Building the capital of the future.' AMEInfo, March 24 2008.

Case Study on the Twizé programme.' Center for Urban Development Studies, 2001.

Census 2007. Palestinian National Authority, Palestinian Central Bureau of Statistics, 2008 http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/census2007_e.pdf Viewed on 15 September 2011.

CIA World Factbook.Yemen, 2010. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ym.html Viewed on 7 September 2011.

___. Syria, 2009. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sy.htmlViewed on 7 September 2011.

___. Morocco, 2010. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/mo.html Viewed on 7 September 2011.

___. Tunisia, 2010. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html Viewed on 7 September 2011.

___. Saudi Arabia, 2010. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sa.html Viewed on 7 September 2011.

Cities Alliance; World Bank. Tunisie: Evaluation des Programmes de Rehabilitation Urbaines. Washington D.C.: The World Bank, 2003.

'Bahrain plans "labor town" for workers.' Trade Arabia, April 3 2010.

'Bahrain: Solving the Housing Problem in Kingdom.' Bahrain Tribune, September 12, 2008.

Barendse, J., Hiddink, C., Janszen, A., and Stavast, A., 'The Remittance Corridor of the Netherlands-Morocco: Review of Obstacles and Recommendations on How to Increase Use of the Bank Channel.' Nederland: ECORYS, October 27 2006.

Baxter, E., '10 facts about construction in Saudi Arabia.' Construction Week Online, May 16 2009.

___. 'Kuwait signs deals for capital city expansion plan.' Arabian Business, August 4 2010.

Belghazi, S., 'Local Governance, Development and Service Delivery' in proceedings of the Arab States Local Governance Forum, Sana'a, Yemen.

Bellal, T., 'Housing Supply in Algeria: Af ordability Matters than Availability.' Theoretical and Empirical Researches in Urban Management, 2009.

Berbera: First Steps towards Strategic Urban Planning. Urban Development Programme for the Somali Region. UN-Habitat 2008.

Benabderrazik, H., 'Chapter 11: Opportunities for Logistical Improvements through Maghreb Integration.' Maghreb Regional and Global Integration: a Dream to be Fulfilled, Washington D.C.: Peterson Institute for International Economics, 2008.

Bigio, A., 'Adapting for Climate Change and Preparing for Natural Disasters in the Coastal Cities of North Africa.' The World Bank, 2009.

Bitar, Z., 'Gulf Rail Network Awaits Approval.' Zawya, December 1, 2010.

Blackman, S., 'Construction waste destroys Bahrain's coral reef.' Construction Week Online, June 15 2010.

Bou-Zeid, E. and El-Fadel, M., "Climate Change and Water Resources in the Middle East: a Vulnerability and Adaptation Assessment", Journal of Water Resources Planning and Management, 128 2002 343-55.

Algerie: 2eme Rapport Nationale sur les Objectifs du Millenaire pour le Developpement. Republic of Algeria, 2005.

Amin, K. and Ebel, R., Egyptian Intergovernmental Relations and Fiscal Decentralization: Diagnostics and an Agenda for Reform. The World Bank, 2006.

Amnesty International. 'As Safe as Houses? Israel's Demolition of Palestinian Homes.' Amnesty International, 2010.

Analytical Report on Economic and Social Dimensions in the United Arab Emirates 2009. National Bureau of Statistics, United Arab Emirates, 2010.

Annual Bulletin for Vital Statistics – Marriage & Divorce. Kuwait, Ministry of Planning. 2008.

Annual Report 2009. Permanent Population Committee, 2010.

Annual Statistical Abstract: 2009. State of Kuwait Central Statistical Bureau, 2009.

'April 2010: Another Bloody Month for Migrant Workers in Kuwait.' Migrant Rights, May 8 2010.

"Arab Environment Climate Change: Impact of Climate Change on Arab Countries", Arab Forum for Environment and Development, 2009.

'Atkins wins role to shape Bahrain's economic growth.' Atkins, June 25, 2010.

Azaz, L.K., "Using Remote Sensing and GIS for Damage Assessment after Flooding, the Case of Muscat, Oman, after Gonu Tropical Cyclone 2007: Urban Planning Perspective", in proceedings of the REAL CORP 2010, Tagungsband, Vienna.

Azlitni, B. R. Kh., "The Development of Physical and Urban Planning Systems in Libya Sustainability of Planning Projects", in proceedings of the World Congress on Housing Transforming Housing Environments through Design, Pretoria, South Africa.

Baby, S., 'Sea barriers.' Gulf Daily News, May 24 2010.

'Bahrain labor camps unsafe: India, Pakistan diplomats.' Indo-Asian News Service, August 22 2008.

___. 'L'aménagement du territoire tunisien : 50 ans de politiques à l'épreuve de la mondialisation.' EchoGéo September 14 2010

Di Bartolomeo, A., Fakhoury, T., and Perrin, D., CARIM – Migration Prof le: Morocco. European University Institute Consortium for Applied Research on International Migration, 2010.

Dimireva, I. 'Libya Investment Climate 2009." EU Business, February 15 2010.

Dimitrovova, B., Reshaping Civil Society in Morocco: Boundary Setting, Integration and Consolidation. Centre for European Policy Studies, 2009.

'Djibouti Face à un Probleme de Penurie d'Eau.' Agence Djiboutienne d'Information, March 17, 2006.

Dokoupil, M., 'Table – Gulf Arab States' Dependence on Oil Revenue.' Reuters March 8 2011.

Doumato, E.A., Saudi Arabia; Chapter in Women's Rights in the Middle East and North Africa: Citizenship and Justice. Washington, D.C.: Freedom House, 2010.

'Dubai plans waste-to-energy project.' Khaleej Times, September 28 2010.

Economic Review 2009. Ministry of National Economy, Sultanate of Oman, 2010 http://www.moneoman.gov.om/PublicationAttachment/April%202010%20Eng%20Econ%20Review.pdf Viewed on 19 November 2010.

Economist Intelligence Unit. Country Report: Qatar: May 2011. The Economist Intelligence Unit Ltd, 2011.

"Egypt's Housing Market Recovers!" Global Property Guide, 2010 http://www.globalpropertyguide.com/Middle-East/Egypt/Price-History Viewed on 6 September 2011.

'Elaboration d'une Strategie Nationale du Developpement du Commerce (2010-2015).' BKP Development Research and Consulting. 2010.

El Gamal, R., 'Thousands live in the slums of Kuwait.' Kuwait Times, June 1 2007.

El Sayed, T., El-Husseini, I., Fayad, W., Zywietz, D., 'A New Source of Power: the Potential for Renewable Energy in the MENA Region.' Booz & Company, March 17 2009.

De Haas, H., Trans-Saharan Migration to North Africa and the EU: Historical Roots and Current Trends. Washington, D.C.: Migration Policy Institute, 2006.

De Soto, H., "Dead Capital and the Poor," SAIS Review, 21 2001 13-43.

DFID. Country Programme Evaluation: Sudan. London: Department For International Development, 2010.

Department of State, United States Government. '2009 Human Rights Report: Bahrain,' Washington, D.C.: Department of State, 2010.

___. '2009 Human Rights Report: Djibouti,' Washington, D.C.: Department of State, 2010.

___. '2009 Human Rights Report: Kuwait,' Washington, D.C.: Department of State, 2010.

___. '2009 Human Rights Report: Lebanon,' Washington, D.C.: Department of State, 2009.

___. '2009 Human Rights Report: Qatar,' Washington, D.C.: Department of State, 2010.

___. '2009 Human Rights Report: Saudi Arabia,' Washington, D.C.: Department of State, 2010.

___. '2009 Human Rights Report: Somalia,' Washington, D.C.: Department of State, 2010.

___. '2009 Human Rights Report: Syria,' Washington, D.C.: Department of State, 2010.

___. '2009 Human Rights Report: Yemen,' Washington, D.C.: Department of State, 2010.

___. 'Traf cking in Persons Report: 10th edition,' Washington, D.C.: Department of State, 2010.

___. Background Note: Lebanon. Washington D.C.: U.S. Department of State, 2011.

Department of Transport, 'Surface Transport Master Plan: A Vision for Connecting.' 2009.

Dhaher, N., "Espaces traditionnels et fonctions contemporaines : Le cas de la mise en tourisme des quartiers historiques de la ville de Tozeur en Tunisie" in proceedings of the international conference, 'Les quartiers historiques: Pressions, enjeux, actions' Montréal, Canada.

Choplin, A., 'Répondre au déf de l'habitat social dans les villes du Sud: l'exemple du programme Twise en Mauritanie.' Les Editions du Gret: Etudes et Travaux en Ligne #23, 2009.

Chapter Two: Challenges of the Future - National Physical Master Plan of the Lebanese Territory. Committee for Development and Reconstruction, 2005 http://www.cdr.gov.lb/study/sdatl/English/NPMPLT-Chapt2.PDF Viewed on 7 September 2011.

Characteristics of Housing – Possession of Capital Goods: Habitat Characteristics. Republic of Djibouti.

Colton, N. A. The International Political Economy of Gulf Migration. Washington, D.C.: Middle East Institute Viewpoints, 2010.

Communauté Urbaine de Nouakchott. Household Survey. 2008.

Comoros Human Rights Report 2010. The Comoros and US Embassy, 2010.

Comoros: Referendum approves downscaling of government.' Integrated Regional Information Networks. May 19 2009.

'Consumption of water at highest levels.' Kuwait Times, September 7 2010.

Country prof le: Yemen. Library of Congress, Federal Research Division, 2008.

"Creating a Bright Future." International Airport Review, (4) August 1 2008.

Creative Associates International, Inc. Juba Assessment: Town Planning and Administration. USAID, 2005.

Crude Marriage Rate. Qatar Statistics Authority, 2008.

Cultural Heritage, Tourism, and Urban Development Project: Environmental Impact Assessment and Environmental Management Plan. Jordan: Ministry of Tourism and Antiquities, 2006.

Cyberpark of Sidi Abdellah. Government of Algeria, National Agency for Promotion and Development of Technology Parks http://www.anpt.dz/index_en.php# Viewed on 14 September 2011.

De Geof roy, A., Fleeing war and relocating to the urban fringe – issues and actors: the cases of Khartoum and Bogota. International Review of the Red Cross: 91/875, 2009.

___. Freedom in the World 2010: Oman. Washington, D.C.: Freedom House, 2010.

___. Freedom in the World 2010: Saudi Arabia. Washington, D.C.: Freedom House, 2010.

___. Freedom in the World 2010: United Arab Emirates. Washington, D.C.: Freedom House, 2010.

___. Women's Rights in the Middle East and North Africa: Citizenship and Justice. Washington, D.C.: Freedom House, 2010.

'From Regional Pioneer to Global Contender: the Economic Vision 2030 for Bahrain.' Bahrain Economic Development Board, 2008.

Gardner, A., City of Strangers: Gulf Migration and the Indian Community in Bahrain, Cornell University Press 2010.

'Gaza goes green.' UN-Habitat News , October 12 2010.

GCC Real Estate Overview, Second Quarter 2009. Colliers International. 2009.

General Census 2004 and 2009. Tunis: Haut Commissariat au Plan, Royaume du Maroc.

General Census of Population. Government of Dubai, Housing and Establishments, 2005.

General Presentation of Sophia Antipolis.' Sophia-Antipolis Foundation, 2011.

General Secretariat of Planning, Qatar National Vision 2030, Doha: General Secretariat of Planning, 2008.

Gerner, F. and Tordo, S., Formal Report 327/07: Republic of Yemen: A Natural Gas Incentive Framework. Washington, D.C.: Energy Sector Management Assistance Program (ESMAP), 2008.

'Gestion de l'Habitat: le Contexte Djiboutien.' La Nation, August 15, 2010.

Ghaddar, H., 'Beirut's Public Space (or lack thereof).' NOW Lebanon, July 31 2007.

Ghzala, A., "Regional Cross-Border Trade Facilitation and Infrastructure Project for Mashreq Countries" in proceedings of the Euromed Transport Forum, Brussels, Belgium.

___. Water Resource Information by Country/Territory and MDG Water Indicator. FAO, 2009.

___. Food Price Index, Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2011.

Faramaoui, A., Meeting with the Director General of the Facility for Upgrading Informal Settlements, 2009.

'Farmers abandon land due to water salinity.' The Peninsula, July 29 2008.

Fawaz, M. and Peillen, I., 'The Case of Beirut, Lebanon.' Understanding Slums: Case Studies for the Global Report on Human Settlements 2003. UN-Habitat, 2003.

Fernandes, E., Informal Settlements in Syria: a General Framework for Understanding and Confronting the Phenomenon. Damascus: Municipal Administration Modernisation (MAM), 2008.

"Forced Migration: Countries with Most Refugees and the Burden on Their Populations." The Economist, June 17 2009

Forni, N., Land Tenure Policies in the Near East. Rome: FAO, 2003.

Freedom House. Country Report - Bahrain. Washington, D.C.: Freedom House, 2010.

___. Country Report - Comoros. Washington, D.C.: Freedom House, 2010.

___. Country Report - Djibouti. Washington, D.C.: Freedom House, 2010.

___. Country Report - Lebanon. Washington, D.C.: Freedom House, 2010.

___. Country Report - Qatar. Washington, D.C.: Freedom House, 2010.

___. Country Report - Saudi Arabia. Washington, D.C.: Freedom House, 2010.

___. Country Report - Somalia. Washington, D.C.: Freedom House, 2010.

___. Country Report - Yemen. Washington, D.C.: Freedom House, 2010.

El Shammaa, D., 'Capital will invest $68b in transport.' Gulf News, April 22 2010.

Ellis, E., 'Dubai's rags-to-riches miracle built on the toil of exploited foreign workers.' The Age, February 9 2008.

Eltayab, G.E., 'The Case of Khartoum, Sudan.' 2003, http://www.ucl.ac.uk/dpu-projects/Global_Report/pdfs/khartoum.pdf Viewed on 7 September 2011.

Encyclopaedia Britannica. Djibouti. Chicago: Encyclopaedia Britannica, 2011.

Environment Agency. 'Climate Change and the UAE: Impacts, Vulnerability and Adaption.' Abu Dhabi: Environment Agency, 2009.

Enquete Djiboutienne a Indicateurs Multiple: Rapport Final. Ministry of Health, Republic of Djibouti, 2007.

Enquete Nationale a Indicateurs Multiples. Republic of Algeria, 2008.

ESMAP. 'ESMAP Launches Program to Support Development of Energy-Ef cient City Transport Plan in Jordan.' Washington, D.C.: Energy Sector Management Assistance Program (ESMAP), 2010.

European Commission. ECHO Situation Map - August 2011. EU, 2011.

European Union. Yemen-European Union Strategy Paper for the Period 2007-2013. European Union, 2007

EuroMed. Status Report on the Implementation of RTAP Rail Transport Actions in the MEDA Mashrek Countries, 2010.

European Commission on the Environment. Support to the DG Environment for Development of the Mediterranean De-Pollution Initiative "Horizon 2020". Brussels: European Commission, 2006.

Facts & Figures 2009, Ministry of National Economy, Sultanate of Oman, 2009 http://www.moneoman.gov.om/viewPublication.aspx?id=561 Viewed on 19 November 2010.

FAO. Aquastat Database. Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2011.

Housing in Bahrain. Kingdom of Bahrain eGovernment Authority, 2008.

Human Rights Watch. 'As If I Am Not Human.' Abuses against Asian domestic workers in Saudi Arabia. New York: HRW, 2008.

__. 'The Island of Happiness: Exploitation of Migrant Workers on Saadiyat Island.' Abu Dhabi: HRW, 2009.

__. 'Slow Reform: Protection of Migrant Domestic Workers in Asia and the Middle East.' New York: HRW, 2010.

__. 'World Report 2011.' New York: HRW, 2010.

Husrieh, A.K., 'Realising the Syrian Dream.' Syria Today, September 2009.

__. 'The Housing Crisis: Af ordability First.' Syria Today, September 2010.

Ibrahim, A.,'Housing Rights Sought for 'Kuwaiti Women': Plan to Raise CSB Capital.' Arab Times, August 31 2010.

Iman, P. and Kpodar, K., Working Paper: Islamic Banking: How Has It Dif used? International Monetary Fund, 2010.

'Importance of climate change to Oman coastline highlighted.' Khaleej Times, August 1 2010.

Indicateurs Trimestriels D'Activité et de Chômage par Milieu de Résidence. Rabat: Haut Commissariat au Plan, 2010.

International Company for Training and Development and Transparency International. National Integrity System Study: Egypt 2009. Transparency International and USAID, 2009.

International Energy Agency. "World Energy Outlook: 2006." Paris: IEA, 2006.

__. "World Energy Outlook: 2008." Paris: IEA, 2008.

International Monetary Fund. Djibouti: Poverty Reduction Strategy Paper. Washington, D.C.: IMF, 2009.

__. Union of the Comoros: Action Plan for Implementation of the 2010–2014 Poverty Reduction and Growth Strategy. Washington, D.C.: IMF, July 2010.

Economic and Political Interrelationships. London , Routledge, 2004.

Hamdi, M.R., Bdour, A., and Z. Tarawneh, Z., "Diesel Quality in Jordan: Impacts of Vehicular and Industrial Emissions on Urban Air Quality", Environmental Engineering Science, 25(9) 2008.

Hammal, F., "Settling with danger: conditions and health problems in peri-urban neighbourhoods in Aleppo, Syria", Environment and Urbanization, 17 (2) 2005 113-125.

Hamouche, M., "The changing morphology of the Gulf cities in the age of globalisation: the case of Bahrain", Habitat International, 28(4) 2004 521-540.

Hanouz, M.D., and Khatib, S., "The Arab World Competitiveness Review 2010" in proceedings of the World Economic Forum, Geneva, Switzerland.

Hasan, O., 'Kuwait MPs pass privatisation law, exclude energy production' AFP, May 12, 2010."

Haughton, J., "An Assessment of the Tax System of Lebanon." Suffolk University and the Beacon Hill Institute for Public Policy, 2004.

Hemming, D., Betts, R., and Ryall D., "Environmental stresses from detailed climate model simulations for the Middle East and Gulf region." Met Office Hadley Centre for UK Ministry of Defence project 'Defence and Security Implications of Climate Change, 2007.

High Commission for the Development of Arriyadh, 2010 http://www.ada.gov.sa/Eng/ADA/Left/ADA/getdocument.aspx?f=/openshare/Eng/ADA/Left/ADA/The-High-Commission-for-the-Developm.doc_cvt.htm Viewed on 14 September 2011.

Highlights of the Demographic Survey 1428H. Kingdom of Saudi Arabia, Central Department of Statistics and Information, 2007.

Highlights: Dubai Strategic Plan 2015. Dubai, United Arab Emirates.

Hirst, M., 'Reformed Libya eyes eco-tourism boom.' London: BBC News, 2007 .

'How Long Can Lebanon's Real Estate Boom Last?' Global Property Guide, December 17 2009.

GIZ. 'Decentralisation of Solid Waste Management Project Description.'

Global Information and Early Warning System. Saudi Arabia. FAO, 2011.

__. Somalia. FAO, 2011.

__. Sudan. FAO, 2011.

__. Yemen. FAO, 2011.

Global Water Intelligence. 10 2009 16, http://www.globalwaterintel.com/archive/10/11/ Viewed on 7 September 2011.

__. Market Prof le: the 2005 GWI Water Tarif Survey. Global Water Intelligence, 2005.

Government of Yemen, WB, UNDP. Yemen Poverty Assessment, 4 2007.

Groupe de recherche et d'échanges technologiques. GRET Annual Report. Nogent-sur-Marne: GRET, 2009.

'Gulf Rail Network 'Will Start in 2017.' The Saudi Gazette, January 10 2009.

Habib, R.R., Mahfoud Z., Fawaz, M., Basma, S.H., and Yeretzian, J.S., "Housing quality and ill health in a disadvantaged urban community." Public Health, 123 (2) 2009 174-181.

Hajeeh, M., "Water conservation in Kuwait: a fuzzy analysis approach" in proceedings of the SIGEF 2006: The XIII Congress of International Association for Fuzzy-Set Management and Economy, Hammamet, Tunisia.

Halabi, S., 'Running out of Steam.' Executive Magazine, July 2 2010.

Hales, G., Muggah, R., and LeBrun, E., 'Under pressure: Social violence over land and water in Yemen.' Yemen Armed Violence Assessment, Issue Brief No. 2, 2010.

Hall, C. and Salama, V., 'Bahrain's King Orders Increase in Main Food Subsidies.' Bloomberg. February 3 2011.

Hall, C.M., 'Tourism Urbanization and global environmental change' in Gosling, S. and Hall, C.M. (eds.) Tourism & Global Environmental Change: Ecological, Social,

'Latest population and the labor force.' Kuwait Times, May 16 2010.

'Le conseil municipal de Djibouti planche sur les questions de l'état-civil et du développement intégré de la capitale.' Agence Djiboutienne d'Information. November 11, 2010.

Le Tellier, J., Debbi, F., and Amzil, L., La Mobilite Urbaine dans L'Agglomeration de Tanger: Evolutions et Perspectives. Sophia Antipolis: Plan Bleu, 2009.

Les Indicateurs Sociaux du Maroc en 2007. Rabat: Haut-Commissariat au Plan (Direction de la Statistique), 2007.

Lebanese Transparency Association and Transparency International. National Integrity System Study: Lebanon 2009. Transparency International and USAID, 2009.

Lebanon Ministry of Transport, Of ce of Railways & Collective Transport, 2007.

Liverani, A., Civil Society in Algeria: the Political Functions of Associational Life, New York: Routledge Studies in Middle Eastern Politics, 2008.

Living Conditions Survey. Statistics of South Africa, 2007.

Luck, T., 'Municipality, residents prepare for Salt renaissance.' Jordan Times, August 24 2009.

__. 'Year-long campaign to highlight health challenges posed by increasing urbanization.' Jordan Times, April 8 2010.

M'Hassni, M., Feljy, M., and Khalali H., L'évolution de la Propriété Foncière. Copenhagen: Fédération Internationale des Géomètres, 2003.

Mahdi, M., 'Bahrain Ends Sponsor System.' The National, May 5 2009.

Mahgoub, Y., 'Chapter 7: Kuwait: learning from a globalised city,' in Elsheshtawy, Y. (ed.) The Evolving Arab City: Tradition, Modernity and Urban Development, 2008.

__, (ed.), 'Architecture and the expression of cultural identity in Kuwait.' The Journal of Architecture, 12 (20) 2007 165 – 182.

Kharfi, R., "Les Pôles de Compétitivité en Algérie, Problématiques et Demarches" in proceedings of the Innovative Metropolitan Territories: Technology Parks and Competitiveness Clusters Workshop, Tunis, Tunisia.

'King orders SR1.2bn aid for the poor.' Arab News, September 2 2010.

Kingdom of Bahrain. Ministry of Municipalities Af airs and Agriculture, Urban Planning Af airs.

Kingdom of Saudi Arabia, Central Department of Statistics and Information.

Kingdom of Saudi Arabia: Millennium Development Goals Report 5: 2010. Ministry of Economy and Planning; UNDP; UNDESA, 2010.

Kola, A., '30-year road map for all-round prosperity.' Times of Oman, August 3 2010.

Kraemer, S., 'With Peak Oil Looming, Gulf States Consider Ending Fossil Fuel Subsidies.' Green Prophet Online News, December 16, 2010.

Kundell, J. and Cleveland, C.J. (eds.), 'Water Prof le of Somalia.' Encyclopedia of Earth. Washington, D.C.: Environmental Information Coalition, National Council for Science and the Environment, 2008.

Kuwait Country Report on The Millennium Development Goals: Achievements and Challenges 2010. State of Kuwait; UNDP; General Secretariat for the Supreme Council on Development Planning, 2010.

'Kuwait: Still Stalling on Statelessness.' Refugees International, May 11 2010.

La Nouvelle Strategie Agricole au Maroc (Plan Vert): Les Clés de la Réussite. Rabat: Government of Morocco, 2008.

Lachaud, J-P., UNDP and Ministère du Plan et de l'Aménagement du Territoire. Pauvreté, Inégalité et Marché du Travail dans l'Union des Comores. 2005.

Lahouel, M.H., 'Chapter 8: The success of pro-poor growth in rural and urban Tunisia', in Besley, T. and Cord, L.J. (eds.), Delivering on the Promise of Pro-Poor Growth. World Bank and Palgrave Macmillan, 2006.

__. Union of the Comoros: Poverty Reduction and Growth Strategy Paper. Washington, D.C.: IMF, 2010.

International Organization for Migration. Somalia. Hargeisa: IOM, 2011.

__. Sudan. Khartoum: IOM, 2011.

__. Yemen. Sana'a: IOM, 2011.

__. Bahrain. Manama: IOM, 2011.

__. Increasing Numbers of Stranded Migrants Dying on Yemeni-Saudi Border. IOM, 2010.

__. Migration Crisis from Libya: Daily Statistical Report. IOM, 2011.

International Trade Union Confederation. 2010 Annual Survey of violations of trade union rights – Saudi Arabia. June 9 2010.

IUCN Eastern Africa Regional Of ce. Somalia Joint Strategy Paper - for the period 2008 – 2013. Nairobi: European Commission Somalia Operations Unit, 2009.

Investment Climate in Ar-Riyadh City 2009. Ar-Riyadh Development Authority 2009, http://www.arriyadh.com/openshare/ar/StrPlan2/Content/Investment-Climate-in-Arriyadh-2009.pdf Viewed on 30 October 2010.

Jacobsen, K. , Feinstein International Center, Tufts University, and Internal Displacement Monitoring Center, "Internal Displacement to Urban Areas: the Tufts-IDMC prof ling study, Case 1: Khartoum, Sudan," 2008.

Jamrah, A., Al-Omari, A., and Sharabi, R., "Evaluation of Traf c Noise Pollution in Amman, Jordan." Environmental Monitoring and Assessment, 120(1-3) 2006 499-525.

Janahi, S., 'Road accidents down 29% in Dubai as awareness drive makes impact'. Gulf News, October 31 2010.

Jeddah Strategic Plan. Jeddah Municipality, 2009.

Jordan in Figures. Department of Statistics, Amman, Jordan, 2008.

Khallaf, M., "Civil Society in Egypt: a Literature Review." Foundation for the Future, 2010.

__. Employment and unemployment indicators. Tunis: INS, 2010.

__. Statistical Yearbook of Tunisia 2008. Tunis: INS, 2008.

National Physical Master Plan of the Lebanese Territory. Beirut: Government of Lebanon, 2005.

National Millennium Development Goals Report 2009. Ministry of Economy and Planning and UNDP, 2009.

Naufal, G., and Termos, A., 'Remittances from the GCC: a Brief Outlook.' Middle East Institute Viewpoints, 2010.

Newly Opened 'Salman Industrial City' to play important role in attracting foreign investment. Bahrain Economic Development Board, 2010.

'New Loans Broaden Syria's Credit Lines.' Syria Today, No. 67, December 2010.

Norton, G.; UN-Habitat; Norwegian Refugee Council; UNHCR. Land, Property and Housing in Somalia. Nairobi: UN-Habitat, 2008.

'North Africa: the Impact of Climate Change, Geopolitical Implications.' National Intelligence Council, December 2009.

OECD Development Centre. African Economic Outlook-Morocco. Issy les Moulineaux: OECD Development Centre, 2010.

OECD. Competitiveness and Private Sector Development: Egypt Business Climate Development Strategy. Paris: OECD, 2010.

__. Africa Economic Outlook: Comoros. Washington D.C.: OECD, 2011.

__. Africa Economic Outlook: Djibouti. Washington D.C.: OECD, 2011.

__. Africa Economic Outlook: Djibouti. Washington D.C.: OECD, 2011.

__. Africa Economic Outlook: Algeria. Paris: OECD, 2011.

__. Africa Economic Outlook: Libya. Paris: OECD, 2011.

Morooka, I., 'Child Health Days Reach Displaced Communities in Somalia's Afgoye Corridor'. UNICEF Newsline, November 24, 2009.

Mubarak, F.,"Urban growth boundary policy and residential suburbanization: Riyadh, Saudi Arabia", Habitat International 28(4) 2004 567-591.

Municipal Administration Modernisation. Closure of the Municipal Administration Modernisation Programme-Launching the Decentralisation and Local Development Programme. Damascus: MAM, 2010.

Municipal Administration Modernisation. MAM Work on Urban Planning and Informal Settlement. Damascus: MAM, 2010.

__. The Regional Spatial Development Plan for the Eastern Region. Damascus: MAM, 1 2008.

Municipality of Kuwait. "Future Urban Development in Kuwait: an overview of the third Kuwait master plan review" in proceedings of the Planning Sustainable Arab Cities Networking Event, World Urban Forum V, Rio de Janeiro, Brazil.

Murphy, C., 'Saudi Arabians use Facebook to vent fury over Jeddah f ood deaths.'The Christian Science Monitor, November 30, 2009.

Mustapha, M., "The ONEP Experience for Wastewater Treatment in Small Communities: Current Situation and Prospects", Desalination, 246 2009 613-616.

Nagy, S. , "Making room for migrants, making sense of dif erence: Spatial and Ideological Expressions of Social Diversity in Urban Qatar", Urban Studies, 43 (1) 2006 119-137.

__. "Af ordable Mortgage Finance in Egypt: Challenges and Prospects" in proceedings of the Oxford Business and Economics Conference Program, Oxford, UK.

National Bureau of Statistics. Government of United Arab Emirates, 2010.

National Intelligence Council. North Africa: the Impact of Climate Change to 2030, Geopolitical Implications. Washington, D.C.: NIC, 2009.

National Institute of Statistics- Tunisia, 2011 http://www.ins.nat.tn/ Viewed on 2 February 2011.

Maimbo, S. M., Remittances and Economic Development in Somalia: An Overview. World Bank Social Development Papers on Conflict Prevention and Reconstruction, Paper No. 38, 2006.

'Making Bricks without Straw: the Jerusalem Municipality's New Planning Policy for East Jerusalem.' Bimkom, 2010.

"MarketView: Kingdom of Bahrain, Q2, 2010." CB Richard Ellis, 2010 http://www.cbre.bh/bh_en/research Viewed on 7 September 2011.

Marzouki, N., "Algeria." Chapter in Sanja, K. and Breslin, J. (eds.) Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress amid Resistance. New York: Freedom House, 2010.

McCarthy, M., 'Why Canada is the best haven for climate change.'The Independent, July 4, 2008.

McGinley, S., 'Dubai water and electricity costs to rise around 15% in 2011.' Arabian Business, December 9, 2010.

__. 'Kuwait to set up $1.7bn housing fund for women'. Arabian Business, Aug. 22, 2010.

"MENA in Focus", NBK Capital, 2010.

MENA Real Estate Overview, 4th Quarter of 2008. Colliers International, 2008.

Menon, K.S.R., '16 Indians killed in Bahrain.' The Times of India, July 30 2006.

'Middle East: GCC, SA, UAE.' University of California Davis. USA 2009.

Millington, B, 'Camp conditions in Bahrain questioned.' Construction Week Online, March 28 2009.

Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme, de l'Environnement et de l'Aménagement du Territoire . UNHCR, 2008.

Ministry of Planning and International Cooperation, Republic of Yemen, Second Port Cities Development Project. Washington, D.C.: The World Bank, 2010.

Misselwitz, P. and Rieneits, T., 'Cities of collision.' The Magazine for Urban Documentation, Opinion and Theory, Issue 5, 2006.

More than 3.8 million pilgrims have arrived in the Kingdom. Ministry of Hajj, Saudi Arabia, 2010.

'Research Study on Urban Mobility in Greater Cairo: Trends and Prospects.' Cairo University: Development Research and Technological Planning Center, 2009.

Richter, F., 'Bahrain seeks UNESCO listing for pearl diving plan.' Reuters, January 27 2010.

Richter, L., 'Gafo Energy NZ Invests in Comoros Geothermal Development.' Gafo Energy Press Release, June 4, 2010.

Rifki, M., "Programme National d'Assainissement Liquide et d'Epuration des Eaux Usees.", in proceedings of presentation at Situation et Perspectives d'Assainissement au Maroc Workshop, Agadir, Morocco.

Rishmawi, M. and Morris, T., Overview of Civil Society in the Arab World. Oxford: INTRAC, 2007.

Roy, M.A., 'Amman-Zarqa Light Rail Project Derailed.' CPCS Metro Report International, 2009.

Saberi, M., 'Diabetes presents a major challenge.' Gulf News, November 15 2010.

Sadiqi, F., 'Morocco." Chapter in Sanja, K. and Breslin, J. (eds.) Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress amid Resistance. New York: Freedom House, 2010.

Saeed, A., 'Only four per cent of Yemeni have bank accounts.' Yemen Times, January 24 2011.

Safar Zitoun, M. and Tabti-Talamali, A., 'La Mobilite Urbaine dans l'Agglomeration d'Alger: Evolutions et Perspectives.' Algiers: Plan Bleu, 2009.

Saleh, B. and Al Rawashdeh, S., "Study of Urban Expansion in Jordanian Cities Using GIS and Remoth Sensing", International Journal of Applied Science and Engineering, 5(1) 2007 41-52.

Salman, M., 'Walls at Every Turn: Abuse of Migrant Domestic Workers through Kuwait's Sponsorship System.' New York: HRW, 2010.

Sambidge, A., 'Doha traf c congestion is main concern – survey.' Arabian Business, March 20 2010.

Sambidge, A., 'Expat remittances from Qatar soar to nearly $7 bn.' Arabian Business, July 27 2010.

'Planning in Jerusalem: the Implications of the New Outline Plan of Jerusalem for Palestinian Neighbour.' Bimkom, 2009.

Portail de la Région du Grand Casablanca, 2007 http://www.casablanca.ma Viewed on 9 January 2010.

Presentation de la Strategie Future. Of ce National de L'Assainissement, République Tunisienne.

Profil de la pauvreté à Djibouti. Ministère de l'Economie, des Finances, et de la Planification, chargé de la Privatisation, UNDP, and Republic of Djibouti, 2002.

Prof l de la Pauvrete en Mauritanie. Ministère des Af aires Economiques et du Développement and Of ce National de la Statistique, 2009.

'Programmes f nances: Résorption de l'habitat précaire' Caisse National du Logement, 2011.

Public Review of Finance 2009. Ministry of Finance. Beirut: Government of Lebanon, 2009.

Puntland Development research Centre (2004), Draft Report on Socio-Economic Assessment in Puntland, p.7."

Qatar Electricity and Water Company.' Taib Research, GCC First Reaction Report, April 3, 2009.

Qatar General Secretariat for Development Planning http://www.gsdp.gov.qa/portal/page/portal/GSDP_Vision_Root/GSDP_EN Viewed on 15 September 2011.

Rapport du Comité Technique Sectoriel, Emploi pour l'actualisation du plan d'action du CSLP 2011-2015.

Rapport National sur le Developpement Humain 2006. Republic of Algeria, 2006.

Registered Marriages by Governorate. Department of Statistics (DOS), Hashemite Kingdom of Jordan, 2008.

REN21. Renewables 2007 Global Status Report. REN21, 2007.

Of ce National des Statistiques. Enquête Emploi auprès des Ménages. Algiers: ONS, 2007.

__. Algerie: Tableau synoptique de la population active en milliers. Algiers: ONS, 2011.

Of ce of the Commissioner General for Planning, Government of Yemen. Action Plan for Implementation of the 2010-2014 Poverty Reduction and Growth Strategy. Washington D.C.: IMF, 2009.

Of ce of the Commissioner General For Planning, Presidency of the Union of the Comoros. Poverty Reduction and Growth Strategy Paper. Washington D.C.: IMF, 2009.

"Oman, after Gonu tropical cyclone 2007: Urban Planning Perspective", GIS and Science, May 28 2010.

Omanisation Policy. Ministry of Information, Oman, 2002.

'Overview.' Al Areen Holding Company, 2010.

Ouroussof , N., 'In Arabian Desert, a Sustainable City Rises.' New York Times, September 25 2010.

Oxfam. Rescuing the Peace in Southern Sudan: Brief ng Paper. Oxfam, 2010.

Pantuliano, S., Buchanan-Smith, M., Murphy, P., Mosel, I., The Long Road Home: Opportunities and obstacles to the reintegration of IDPs and refugees returning to Southern Sudan and the Three Rivers. London: Humanitarian Policy Group, Overseas Development Institute, 2008.

Pantuliano, S., et al. "City Limits: Urbanization and Vulnerability in Sudan: Synthesis Report." London: Overseas Development Institute, 2011."

PAPFAM – Rapport Final. Republic of Djibouti, 2004.

Pargeter, A. "Libya." Chapter in Sanja, K. and Breslin, J. (eds.) Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress amid Resistance. New York: Freedom House, 2010.

Plan d'Action du Gouvernement pour la mise en œuvre du Programme du Président de la République. Republic of Algeria.

The State of the Population in Syria: First National Report 2008. Syrian Commission on Family Af airs, Republic of Syria, 2008.

Thibault, H-L., "Les Arbitrages Concernant l'Eau Agricole dans un Contexte de Raréfaction de la Ressource", in proceedings of the Crise Alimentaire et Raréfaction de L'Eau au Maghreb Conference, Paris, France.

'Thousands displaced by volcano in Comoros.' Afrol News, December 2 2005.

Tolba, M.K. and N.W. Saab, "Arab Environment Future Challenges Report 2008", Arab Forum for Environment and Development, 2008.

'Top WHO award for Manama.' Trade Arabia, March 23 2010.

Tosun, M.S., and Yilmaz, S., Centralization, Decentralization and Conflict in the Middle East and North Africa. Washington, D.C.: The World Bank, 2008.

Toumi, H., 'Qatar considers move to secure financial protection for laborers.' Gulf News, October 5 2010.

Toumi, M., 'Qatar to draft law on domestic workers.' Gulf News, November 23 2010.

'Tourism contributes 18% to Dubai's GDP per year.' UAE Interact, February 14, 2007.

Trans-Africa Consortium. Overview of Public Transport in Sub-Saharan Africa. International Association of Public Transport, Brussels: 2008.

Transparency International. National Integrity System: Morocco. 2009.

Trof mov, Y., 'Upon sober ref ection, Bahrain reconsiders the wages of sin.' Wall Street Journal, June 9 2009.

'Tunisia-France-Technopoles' Tunisia News and Press Reviews, 2009 http://news.marweb.com/tunisia/politics/tunisia-france-technopoles.html Viewed on 6 September 2011.

'Under Pressure: Social violence over land and water in Yemen.' Issue Brief No. 2. Yemen Armed Violence Assessment, 2010.

'UAE keen to cut energy demand.' UAE Interact, November 18, 2010.

Soliman, A., "Diversity of Ethnicity and State Involvement on Urban Informality in Beirut", Theoretical and Empirical Researches in Urban Management, 2008.

Sorel, M., 'Statelessness in Kuwait: Kuwait's bidoon.' Foreign Policy Digest, June 1 2010.

Southwick, K. and Lynch, M., 'Nationality Rights for All: a Progress Report and Global Survey on Statelessness.' Washington, D.C.: Refugees International, 2010.

SSCCSE, Food and Nutrition Security Assessment in Sudan: Analysis of 2009 National Baseline Household Survey. SSCCSE, ADBP, UNDP, Statistics Norway, EU, and FAO, 2010.

Statistical Yearbook 2010. Ministry of National Economy, Oman, 2010.

Statistical Yearbook of Abu Dhabi 2010. Statistics Center – Abu Dhabi, 2010.

Strategy and National Environmental Action Plan for the Syrian Arab Republic. Ministry of State for Environmental Affairs, Syrian Arab Republic. 2003.

Sudan: Wajlis Watani (National Assembly). Inter-Parliamentary Union, 2010.

Surface Transport Master Plan: A Vision for Connecting Abu Dhabi, Government of Abu Dhabi, Department of Transport, 2009.

Sustainable Development Indicators in the State of Qatar. Qatar Statistics Authority; Permanent Population Committee, 2010.

'Tanger-Med Expansion: King Launches Construction Works.' Morocco Business News, June 18 2009.

'Temperature rise above global average: Kuwait must be more concerned about phenomenon than rest of the world.' Arab Times, February 15 2010.

'The Humanitarian Impact on Palestinians of Israeli Settlements and Other Infrastructure in the West Bank.' UN-OCHA, July 2007.

The Palestinian National Early Recovery and Reconstruction Plan for Gaza 2009-2010. Palestinian National Authority, 2009.

'Sana'a: a City Development Strategy.' Cities Alliance; World Bank; Government of Yemen; Secretariat Capital of Sana'a, 2010.

'SAR3bn Jeddah slum compensation.' Construction Week Online, July 3, 2010.

Sarra, A., 'La Bruit dans les Grandes Villes: Une Pollution Negligee.' Webmanagercenter.com, July 7 2008. http://www.webmanagercenter.com/management/article.php?id=44388 Accessed on November 1, 2010."

'Saudi Arabia to allow foreigners to own property.' AME Info, June 3 2010.

'Saudi eyes nuclear energy to boost power production.' Reuters, October 4 2010.

'Scale of Gaza destruction emerges.' BBC, January 19 2009.

'Sector Brief ng: Environment Opportunities in Saudi Arabia.' UK Trade & Investment, September 29 2010.

Serageldin, M., et al, Land Tenure Systems and Development Controls in the Arab Countries of the Middle East. Housing Process and Physical Form, Jakarta, 1979.

Shah, M., 'Gulf Cooperation Council Food Security: Balancing the Equation.' Nature.com, April 25 2010.

Sharif , O., 'Dubai traf c woes inf ict losses of Dh4.6b a year.' Gulf News, December 13 2007.

Shaumann, R., 'Practical Guide For Housing Microf nance In Morocco.' CHF International. June 15 2005.

Silvey, R., 'In the Margins of Riyadh: Indonesian domestic workers in Saudi Arabia' in Price, M. and Benton-Short, L. (eds.), Migrants to the Metropolis: The Rise of Immigrant Gateway Cities. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2008.

Slackman, M., 'Social issues clown their way to centre stage in Libya.' New York Times, March 12 2007. http://nytimes.com/2007/03/12/world/africa/12libya.html?_r=1"

Socio-Demographic Indicators Bulletin-Dubai. Dubai Statistics Center, 2007.

UNDP and Qatar Statistics Authority, Population Committee. Millennium Development Goals In Qatar 2010. 2010. http://www.qsa.gov.qa/eng/pdf/Millinum_development_goals/MDG_Eng2010.pdf Viewed on 24 November 2010.

UNDP and UNIFEM. TOR for an International Expert on Evaluation and Women Political Participation. UNDP and UNIFEM, 2010.

UNDP and Union of Comoros. Changements Climatiques: 22 Accords de Congestion dans 22 Villages. UNDP and Union of Comoros, 2010.

__. Genre et Developpement Humain. UNDP and Union of Comoros, 2006.

__. Micro-Financement du Fonds pour l'Environnement Mondial, 2009

UNDP and World Bank. Socio-Economic Survey 2002. UNDP and World Bank, 2003.

__. Somalia Joint Needs Assessment: Infrastructure Cluster Report. UNDP and World Bank, 2006.

UNDP Regional Bureau for Arab States: United Arab Emirates, and Mohammed Bin Rashid Al Makoum Foundation, Arab Knowledge Report 2009: Towards Productive Intercommunication for Knowledge. Abu Dhabi: UNDP, 2009.UNEP. Partnership for Clean Fuels and Vehicles Core Campaigns: Global Phase-out of Leaded Petrol.

UNEP. Sudan: Post-Conf ict Environmental Assessment. Nairobi: UNEP, 2007.

UNESCO. UIS Statistics in Brief: Education (all levels) Prof le – Djibouti.

__. UNESCO Institute for Statistics. Paris: UNESCO, 2008.

UN-ESCWA. Annual Review of Developments in Globalization and Regional Integration in the Arab Countries. New York City: United Nations, 2008.

UN General Assembly. Rapport National Présenté Conformément au Paragraphe 15 A) de l'Annexe à la Resolution 5/1 du Conseil des Droits de l'Homme: Djibouti. Geneva: UN General Assembly, 2009.

UN-Habitat. Best Practices – Africa Field Report. UN-Habitat, Urban World, 1 (3), 2009.

__. Somalia Country Prof le. Programme on Governance in the Arab Region.

__. 'Women select women councilors in Puntland.' UNDP Somalia, 2009.

__. Yemen Country Prof le. Programme on Governance in the Arab Region.

UNDP and Government of Denmark. Human Development Report – Somalia. Nairobi: UNDP and Denmark, 2001.

UNDP and Government of Djibouti. Enquete Djiboutienne a Indicateurs Multiples. Djibouti: UN, Djibouti, 2007.

UNDP and Government of Sudan. Support to Public Sector, Decentralization and Capacity Building Project. Khartoum: UNDP, Government of Sudan, 2010.

UNDP and Government of Yemen. Millennium Development Goals 2010: Yemen Report. UNDP and Government of Yemen, 2010.

UNDP and Hashemite Kingdom of Jordan, Ministry of Planning and International Cooperation. Jordan Human Development Report 2004. Amman: UNDP MoPIC, 2004.

UNDP and Kingdom of Bahrain. Regional consultative meeting on 'Towards sustainable energy' under UNDP's 'Arab resilience initiative.' 2010.

__. 'Human Development Achievements of the Kingdom of Bahrain: a Ten Year Review', 2011.

UNDP and Kingdom of Saudi Arabia. Launch of Urban Planning Programme. UNDP and Kingdom of Saudi Arabia, 2010.

__. National Energy Ef ciency Programme. 2009.

UNDP and Local Governance Forum in the Arab Region. Decentralized Governance for Development in the Arab States: a Background Paper on Decentralization and Local Governance Policies, Legal Frameworks, Programmes, Lessons Learned and Good Practices. Beirut/Sana'a: UNDP/LGFAR, 2003.

'UAE Has over 2,800 sq km in Sudan Farms.' Emirates 24/7, October 13, 2010.

UN-DESA. World Urbanization Prospects: The 2009 Revision Population Database. New York: United Nations, 2009.

__. Trends in International Migration Stock: The 2008 Revision. New York: United Nations, 2008.

__. The World Population Prospects: The 2008 Revision. New York: UN-DESA, 2009.

__. The World Population Prospects: The 2010 Revision. New York: UN-DESA, 2011.

__. International Migration, 2009 Wallchart. New York: Population Division, United Nations, 2009.

__. World Urbanization Prospects: The 2009 Revision. New York: UN-ECOSOC, 2010.

UNDGO, World Bank, and Joint Assessment Mission. Volume 1, Synthesis: Framework for Sustained Peace, Development and Poverty Eradication. 2005.

UNDP. Arab Human Development Report: Towards the Rise of Women in the Arab World. New York, NY: UNDP, 2006.

__. Association of Local Government Authorities for Somaliland: a Strong Voice for Local Authorities.

__. Elections: Qatar. Programme on Governance in the Arab Region.

__. Lebanon Human Development Report: Towards a Citizen's State, 2008.

__. Local Government: Bahrain. Programme on Governance in the Arab Region.

__. Local Government: United Arab Emirates. Programme on Governance in the Arab Region.

__. Millennium Development Goals: Lebanon Report 2008, 2008.

__. Republique de Djibouti: Initiative Nationale pour le Développement Social (INDS 2008-2012). Djibouti: UNDP, 2010.

__. "The Third Arab Report on the Millennium Development Goals 2010 and the Impact of the Global Economic Crises." New York: United Nations 2009.

USAID. 'Somalia: Water and Sanitation Prof le', 2008.

__. 'Djibouti Ville Urban Baseline Study.' 2003.

USAID. 'Housing Study for Urban Egypt.' USAID and TAPR II, Dec. 2008.

USAID. 'USAID Country Prof le: Property Rights and Resource Governance: Yemen.' USAID. 2010.

World Bank. 2008 Economic Development and Prospects: MENA Region. 2008

__. Analysis of Housing Supply Mechanisms. Washington, D.C.: The World Bank, 2007.

__. Arab Republic of Egypt: Towards an Urban Sector Strategy. Washington, D.C: The World Bank, 2008.

__. Building Knowledge Economies: Advanced Strategies for Development. Washington, D.C.: The World Bank, 2007.

__. Cluster project performance assessment. The World Bank, 2010.

__. Country Assistance Strategy Progress Report. Washington D.C.: The World Bank, 2005.

__. Country Brief: Middle East & North Africa Region (MENA) – Yemen. The World Bank, 2009.

__. Country Strategy for the Kingdom of Morocco for the Period FY 10-13. Washington D.C.: World Bank, 2009.

__. Country Strategy for Tunisia for the Period FY 10-13. Washington D.C.: The World Bank, 2009.

__. Country Partnership Strategy for Lebanese Republic for the Period FY11-FY14. Washington D.C.: The World Bank, 2010.

__. Djibouti Urban Poverty Reduction Project. 2010.

__. Doing Business 2010. Washington, D.C.: The World Bank, 2009.

__. Economic Integration in the Mashreq. Washington, D.C.: The World Bank, 2010.

UNHCR. As Fighting Escalates in Mogadishu, Deportations to the Capital Continue. July 30 2010.

__. Country operations prof le – Somalia. UNHCR, 2011.

__. Country Operations Prof le – Sudan. Geneva: UNHCR, 2011.

__. Country operations prof le – Yemen. UNHCR, 2011.

__. Djibouti 10-point Plan of Action. UNHCR, 2008.

__. "Promotion and Protection of all Human Rights, Civil, Political, Economic, Social, and Cultural Human Rights, including the Right to Development: Mission to Saudi Arabia", in proceedings of the 11th session of the Human Rights Council, Geneva, Switzerland.

__. 'Where Do Somalis Flee?' http://www.givethemshelter.org/get-involved/where-do-somalis-f ee Viewed on 21 September 2011.

UNICEF. Somalia: Multiple Indicator Cluster Survey. UNICEF, 2006.

UN Joint Program on Local Governance and Decentralised Service Delivery. Third Quarterly Report 2010. Somalia: United Nations, 2010.

UN Statistics Division and Central Bureau of Statistics, Syria. (1994 & 2004). National Census.

UN-OCHA. 'The Humanitarian Impact on Palestinians of Israeli Settlements and Other Infrastructure in the West Bank.' UN-OCHA: 2007

__. 'Somalia Humanitarian Overview', 3 (9). September 2010.

UN-OCHA Policy Studies and Development Branch. 'Water Scarcity and Humanitarian Action: Key Emerging Trends and Challenges.' UN-OCHA Occasional Policy Brief ng Series – No. 4, 2010.

UNRWA. Palestinian Refugees. Gaza: UN-RWA, 2011.

U.S. Census Bureau, International Data Base.

U.S. Embassy – Sudan. "About Sudan." United States State Department.

__. City Development Strategy for Tunis. Nairobi: UN-Habitat, 2002.

__. Field Report-Africa: Best Practices. Urban World 1(3) 2009.

__. Financing Urban Shelter: Global Report on Human Settlements 2005. UN-Habitat, 2005.

__. Global Urban Indicators. 1998.

__. Hargeisa: First Steps Towards Strategic Urban Development Planning. UN-Habitat, 2007.

__. Libya Urban Planning, Second Newsletter. Nairobi: UN-Habitat, 2007.

__. Mogadishu Community-Based District Rehabilitation and Upgrading Programme. UN-Habitat, 2010.

__. Paper 7: Waqf (Endowment) and Islamic Philanthropy. Islam. Land and Property Research Series. UN-Habitat, 2005.

__. State of African Cities Report 2008. Nairobi: UN-Habitat, 2008.

__. State of African Cities Report 2010. Nairobi: UN-Habitat, 2010.

__. State of the Cities Background Report: Oman. Nairobi: UN-Habitat, 2011.

__. State of the Cities Background Report: Saudi Arabia. Nairobi: UN-Habitat, 2011.

__. State of the Cities Background Report: Sudan. Nairobi: UN-Habitat, 2011.

__. State of the Cities Background Report: Yemen. Nairobi: UN-Habitat, 2011

__. State of the World Cities 2008/2009. Nairobi: UN-Habitat, 2009.

__. State of the World Cities: 2010/2011-Cities for All: Bridging the Urban Divide. UN-Habitat, 2010.

__. Urban Sector Studies and Capacity Building for Khartoum State. UN-Habitat, 2009.

UN-Habitat and Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya, Libya Urban Planning Newsletter, Issue No. 1. Tripoli: UN-Habitat, 2006.

___. Somalia Socio-Economic Survey 2002. Nairobi: The World Bank, 2003.

___. Sudan: the Road toward Sustainable and Broad-Based Growth. Washington, D.C.: The World Bank, 2009.

___. The Macroeconomic and Sectoral Performance of Housing Supply Policies in Selected MENA Countries: a Comparative Analysis of Algeria, Egypt, Iran, Jordan, Lebanon, Morocco, Tunisia and Yemen. Washington, D.C.: The World Bank, 2005.

___. Towards an Urban Sector Strategy. Washington, D.C.: The World Bank, 2009.

___. Yemen Quarterly Economic Review. The World Bank, 2010.

___. Yemen: Assessing the Impacts of Climate Change and Variability on the Water and Agricultural Sectors and the Policy Implications. Washington, D.C.: The World Bank, 2010.

___. World Development Indicators Online Database. Washington, D.C.: The World Bank, 2011.

World Bank and the Agence Française de Developpement. "Managing the Social Dimensions of Climate Change in MENA: Climate Change and Human Mobility Concept", in proceedings of the First Workshop on Climate Induced Migration and Displacement in MENA, Marseille, France.

World Bank and ESMAP. Potential for Energy Integration in Mashreq and Neighboring Countries. The World Bank and ESMAP, 2010.

World Bank and Licus. Assessment of Localities' Compliance with Minimum Qualifying Criteria and Identif cation of their Capacity Needs in Northern Sudan. The World Bank and Licus, 2007.

World Bank and IMF. Algeria Financial Sector Assessment. The World Bank amd IMF, 2004.

World Gazetteer. Jordan: Largest cities and towns and statistics of their population.

Yemen Ministry of Planning and International Cooperation Website. Tourism Sector Background Information.

Zayed, D. and Dziadosz, A., 'Egypt Eyes Mortgage Law to Boost Property Sector.' The African Report, June 15 2010.

___. Project Appraisal Document on a Proposed Grant in the Amount of SDR 14.5 Million (US$22 Equivalent) to the Republic of Yemen for an Integrated Urban Development Project. Washington, D.C.: The World Bank, 2010.

___. Project Appraisal Document on a Proposed Loan in the Amount of Euros 16.8 Million to the Republic of Tunisia for a Sustainable Municipal Solid Waste Management Project. Washington, D.C.: The World Bank, 2007.

___. Project Appraisal Document on a Proposed Loan in the Amount of US$ 20 Million to the Hashemite Kingdom of Jordan for the Regional and Local Development Project. Washington, D.C.: The World Bank, 2006.

___. Project Information document (PID) Appraisal Stage. The World Bank, 2009.

___. Project Information Document (PID) Concept Stage: MNA – Mashreq Trade Facilitation and Infrastructure – Phase I. Washington, D.C.: The World Bank, 2010.

___. Rapport du Pays – Algerie. The World Bank Mediterranean Environmental Technical Assistance Programme (METAP), 2004.

___. Rapport du Pays – Maroc. The World Bank Mediterranean Environmental Technical Assistance Programme (METAP), 2004.

___. Republic of Tunisia: Health Sector Study. Washington D.C.: The World Bank, 2006.

___. Republic of Yemen: Urban Transport in Sana'a Strategy Note. The World Bank, 2010.

___. Sector brief: Urban Development in MENA. Washington, D.C.: The World Bank, 2008.

___. Sector Brief: Transportation in MENA. Washington, D.C.: The World Bank, 2008.

___. Somalia: from Resilience towards Recovery and Development. Washington, D.C.: The World Bank, 2006.

___. Economic Integration in MENA: the GCC, the Maghreb, and the Mashreq. MENA Knowledge and Learning Quick Notes Series. Washington, D.C.: The World Bank, 2010.

___. Egypt Urban Sector Update. Washington, D.C.: The World Bank, 2008.

___. From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa. Washington, D.C.: The World Bank, 2009.

___. Housing Policies and Sector Performances in MENA Countries. 2005.

___. Housing Sector Development Policy Loan. Washington D.C. : The World Bank, 2005.

___. 'Implementation Status & Results: Yemen-Water Sector Support (P107037).' The World Bank Group, January 11 2011.

___. Improving Food Security in Arab Countries. Washington, D.C.: The World Bank, 2009.

___. Improving Food Security in Arab Countries. Washington, D.C.: The World Bank, 2009.

___. Is There a New Vision for Maghreb Economic Integration? Volume 1: Main Report. Washington, D.C.: The World Bank, 2006.

___. Les poles de competitivite en Tunisie : Note de problematique. Washington D.C. : The World Bank, 2010.

___. Making the Most of Scarcity: Accountability for Better Water Management Results in Middle East and North Africa. Washington, D.C.: The World Bank, 2007.

___. Maghreb Department. Morocco: National Initiative for Human Development Support Project. Washington, D.C.: The World Bank, 2006.

___. Migration and Remittances Factbook. Washington, D.C.: The World Bank, 2008.

___. Poor Places, Thriving People: How the Middle East and North Africa Can Rise Above Spatial Disparities, p.27. Retrieved February 20, 2011 at: http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/rviewENprintersversionspatialdisparities.pdf

___. Program Document for a Proposed Loan to the Kingdom of Morocco for a Municipal Solid Waste Sector Development Policy Loan. Washington, D.C.: The World Bank, 2009.

اتخذ العالم العربي دوراً هاماً للغاية في تاريخ عمليات التحضر، حيث تشكل هذه المنطقة منشأ الحضارة المدنية والتي شهدت أيضاً تداول المسائل الحضرية على مدى قرون عديدة. وقد تولدت عن الحضارة العربية في المناطق الحضرية بعض من أجمل المدن في العالم خلال فترة تطورها على مدى الألفية الماضية.

يعد هذا التقرير الأول من نوعه والذي يطرح تحليلاً شاملاً لعمليات التحضر في الدول العربية من خلال استعراض أربع أقاليم فرعية والتي تضمنت: دول المشرق، ودول المغرب، ودول مجلس تعاون الخليج العربية، ودول الجنوب العربية الأقل نمواً.

تتميز المناطق الحضرية في العالم العربي بأفضل مستويات الأمان، وبالرغم من ذلك، فهنالك العديد من التحديات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية الصعبة التي تواجهها هذه المدن. من جانب آخر، فإن اعتماد المبادئ الديمقراطية الغربية لا يزال صعباً في المنطقة، وذلك في ضوء المعايير المركزية التي تتسم بها الأنظمة الإدارية العربية. عدا عن ذلك، ثمة تحديات كبيرة ومماثلة والتي تطرحها مسائل توفر موارد المياه والغذاء – وبخاصة على مستوى المناطق الحضرية- حيث أن مستوى الأمن المستقبلي لكلتا هاتين السلعتين في المستقبل قد يشكل أحد أبرز المخاطر التي ستواجه مظاهر الاستقرار الاجتماعي في بعض الدول العربية.

كما يتعين على المنطقة أيضاً استيعاب أعداد كبيرة من تدفقات المهاجرين في المناطق الحضرية، والتي كانت تنشأ فيما مضى نتيجة الهجرة الريفية الحضرية، ولكن هذه المسألة قد باتت تنحصر في الوقت الحاضر ضمن نطاق الدول العربية الأقل نمواً. وقد تحولت عمليات الهجرة إلى مسألة دولية والتي تعد ذات تأثيرات مباشرة على عمليات التنمية الحضرية في شتى أنحاء العالم العربي، سواء كانت هجرة لأسباب اقتصادية من الدول الآسيوية ودول عربية أخرى إلى دول الخليج النفطية، أو هجرة من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء إلى دول المغرب العربي على أمل التمكن من السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي، أو الهجرة بعيداً عن أشكال النزاع والتدهور البيئي الناشئة في المنطقة العربية، أو عمليات الهجرة الداخلية كما هو الحال في السودان.

إن التحدي الأبرز أمام حكومات الدول العربية يتمثل في إعادة صياغة السياسات الاجتماعية والحضرية من أجل تحقيق مظاهر النمو الاقتصادي المستدام وتوفير الظروف المعيشية اللائقة للكثافة السكانية المتزايدة في المناطق الحضرية، وبخاصة من الشباب والفقراء، بيد أن مواجهة مظاهر التحضر والحداثة لا تعد ممكنة إلا من جانب المنطقة بحد ذاتها، بينما ستساهم النتائج المتمخضة عن السياسات الرامية لتحسين أشكال التكامل بين الدول العربية وضمن الاقتصاد العالمي أيضاً في تحديد مستقبلها.

الرقم التسلسلي: رت/ ٠٢٢ / ١٢ أ
ردمك (تسلسل): ٨-١٣٣٣٩٧-١-٩٢-٩٧٨
ردمك (عدد): ٢-١٣٢٤٣٧-١-٩٢-٩٧٨
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
المكتب الإقليمي للدول العربية
مكتب الكويت للمدن العربية (الهابيتات)
ص.ب.: ٢٩٩٣ الصفاة ١٣٠٣٠ الكويت
هاتف: ٩٦٥٢٥٣٠٨١٧٢ +
فاكس: ٩٦٥٢٥٣٩٩٣٥٨ +
البريد الإلكتروني: administration@unhabitat-Kuwait.org
تمت الطباعة في دولة الكويت

ISBN 978-9211324360
9 789211 324365

UN HABITAT

www.unhabitat.org